

كتاب السنن

تأليف
الإمام السلفي والحافظ الأثري
أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج الروزي
(٢٠٦ - ٢٩٤ هـ)
رحمة الله وأسكنه الفردوس الأعلى بجنه وكرمه

مفتي دمشق ومطابقاً، وفقيه أمانيه وآلاء، وعلمه عليه
أبو السامة سليم بن محمد الهادي السلفي
كان الله له، وعفاه عنه بجنه وكرمه

الطبعة العامة الكاملة مطبوعة على نفقة خيرية



مكتبة دار الفقه
بمكة المكرمة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب السنتا

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥

الجهراء: ص. ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠

Website: www.gheras.com

E-Mail: info@gheras.com

كتاب السنن

تأليف

الإمام السلفي والحافظ الأثري

أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي

(٢٠٢ - ٢٩٤ هـ)

رحمه الله وأبكنه الفردوس الأعلى بحمده وكرمه

حقه خصوصه وضبطها، وخرجه أماريته وآثاره، وعلوه عليه

أبو أسامة سليم بن عبد الله الهلالي السلفي

كان الله له، وعفاه عنه بحمده وكرمه

“الطبعة المصححة الكاملة محققة على نسختين خطيتين”



بسم الله الرحمن الرحيم

به ثقتي، وعليه اعتمادي واستنادي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن السنة النبوية تتبوأ منزلة عظيمة في الإسلام؛ فهي البيان الأمين والتطبيق العملي المتين لكتاب رب العالمين، المنزل على قلب خاتم النبيين، وقد جاءت عازدة لآياته، كاشفة لغوامضه، مجلية لمعانيه، شارحة لألفاظه، موضحة لإبهامه، كما أنها جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله، ولم ينص عليها فيه، وهي لا تخرج عن قواعده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بأي حال؛ وذلك لأهميتها العظمى في فهم دين الله والعمل به.

وبهذا نتبين منزلة السنة ومكانتها في التشريع، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها، بل لا يمكن أن يفهم الكتاب بمعزل عن السُّنة، وأي دعوة لفصل أحدهما عن الآخر إنما هي دعوة ضلال وانحراف، وفي حقيقتها دعوة إلى هدم الدين، وتقويض أركانه، والقضاء عليه من أساسه.

وقد قام الإمام محمد بن نصر المروزي - رحمه الله - في بيان هذا المقام مقاماً أميناً، وأبلى في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ بلاء حسناً، فكان كتابه «السنة» حجة على المتشككين أو المعارضين، أو المغرضين، وجاء به على طريقة أهل الحديث في التصنيف؛ فأورد الأحاديث والآثار بأسانيدھا، ولما كان مصدراً هاماً من مصادر السنة التي لا يستغنى عنها في بابها؛ كان لا بد من تحقيق نصوصه، وتوثيقها، وتخريج أحاديثه وآثاره؛ لتتم فائدته، وتكتمل غايته.

وقد شرعت في ذلك منذ عقدين من الزمن، وجاءت ظروف جعلتني انقطع عن الاستمرار، حتى أذن الله لي بذلك؛ فله الفضل والمِنَّة، ومنه التوفيق والسداد، فتمّ الأمر على خير.

عملي في الكتاب

- ١- إثبات صحة نسبة الكتاب للمؤلف، وأن للإمام المروزي -رحمه الله- كتاباً بهذا الاسم.
- ٢- بذل وسعي وطاقتي في إخراج هذا السفر العظيم على صورة صحيحة، مقارنة لما تركه الإمام المروزي -رحمه الله-، وذلك بنسخ المخطوط، ومقابلته على النسخ المطبوعة.
- ٣- قمت بإثبات جميع الأخطاء في النسخ المطبوعة، وبيان ما لها وما عليها.
- ٤- قمت بإثبات بعض الفروق بين المخطوط والنسخ المطبوعة.
- ٥- ضبطت الآيات القرآنية الواردة في الكتاب على المصحف، ووضعتها بين قوسين منجمين ﴿ 》؛ مبيناً سورها ورقمها دبر الآية.
- ٦- خرجت الأحاديث النبوية، والآثار السلفية تخريجاً علمياً موسعاً، اعتمدت فيه على قواعد علم مصطلح الحديث؛ التي حبرها الأوائل من علماء الحديث تحبيراً، وورثها من كل خلف عدوله، فقعدوها تقعيداً.
- وقد سرت في تخريج الأحاديث والآثار على النحو الآتي:
- أ- الحكم على إسناد «المؤلف» حكماً مستقلاً، ثم أبين درجة الحديث عموماً، ثم أخرج الحديث بسيطاً موسعاً من كتب السنة المتداولة، وفصلت طرقه تفصيلاً، وحللت وجوهه تحليلاً.
- ب- خرجت الأحاديث التي علقها المؤلف، أو ذكرها بدون إسناد.
- وكذا فعلت في جميع الآثار.
- ت- وضعت أرقاماً متسلسلة لأحاديث الكتاب وآثاره المسندة، في بداية كل حديث أو أثر.
- ٧- ضبطت نص الكتاب ضبطاً متميزاً عن جميع النسخ المطبوعة، وعينت بعلامات الترقيم عناية جيدة، وقد حاولت أن يكون الكتاب كله مشمولاً بذلك

حسب الجهد والطاقة.

٨- ضبطت الغريب بذكر تفسيره من كتب «غريب الحديث»، وشكلت ما يحتاج لذلك.

٩- عرفت بالبلدان والأماكن والبقاع الواردة في الكتاب.

١٠- علقت على بعض المواضع التي تحتاج إلى تعليق، أو مزيد بيان وتوضيح؛ مما له صلة بالمسائل العقدية والفقهية، والفوائد المنهجية.

١١- كتبت مقدمة متواضعة للكتاب، عرفت من خلالها بالسنة وأهميتها، والمؤلف وكتابه.

١٢- صنعت فهرس علمية، وكشافات تحليلية؛ تعين طالب العلم على الوصول إلى غايته بيسر وسهولة؛ وهي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس مسانيد الصحابة.

٤- فهرس الآثار.

٥- فهرس شيوخ المصنف ومروياتهم.

٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع.

٧- فهرس القبائل والفرق والأقوام.

٨- فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم.

٩- فهرس الفوائد.

١٠- فهرس المصادر والمراجع.

١١- فهرس الموضوعات.

هذا ما تيسر لي -بفضل الله وتوفيقه- من خدمة هذا الكتاب النافع، ولا أزعم السلامة من المهفوات، ولا العصمة من الزلات والعيثرات، فما كان فيه من صواب؛ فمن الله وحده، وما كان من خطأ؛ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله.

فيا أيها القارئ له: لك غنمه وعليّ غرمه، لك ثمرته وعليّ تبعته، فما وجدت فيه من صواب وحق؛ فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال؛ لا إلى من قال، وقد ذمّ الله - تعالى - من يردّ الحق إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه؛ فهذا خلُق الأمة البغيضة.

قال بعض الصحابة: «اقبل الحق ممن قاله - وإن كان بغيضاً-، وردّ الباطل على من قاله - وإن كان حبيباً-».

فما وجدت فيه من خطأ؛ فإن كاتبه لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال، وكيف يعصم من الخطأ من خلُق ظلوماً جهولاً؟! ولكن من عدت غلطاته؛ أقرب إلى الصواب ممن عدّت إصاباته^(١).

وختاماً: لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في تقديم يد العون لي؛ مساهمة في إخراج هذا الكتاب بهذه الحلة الجميلة، التي نرجو الله العلي العظيم أن يجعل فيها النفع والفائدة لأهل العلم وطلابه.

فالله أسأل بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى: أن يتقبل مني جهد المقل؛ نصرة لدينه، وذباً عن سنة نبيه ﷺ، ونصحاً لعامة المسلمين وخاصتهم؛ فإنه بكل جميل كفيل، وهو حسي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السبيل.

وكتبه

حامداً ومصلّياً ومسلماً

أبو أسامة سليم بن عيد بن محمد بن حسين

الهلالي نسباً، السلفي عقيدة ومنهجاً

النجدي موطناً، الفلسطيني الخليلي مولداً، الأردني داراً وإقامة، في

مجالس متعددة آخرها ضحى يوم السابع من جمادى الآخرة

سنة (١٤٢٦ هـ)، في داري الكائنة في عمان البلقاء

عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢٢) بتصرف.

التعريف بكتاب « السنة »

اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف:

لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن الإمام محمد بن نصر المروزي - رحمه الله - ألف كتاباً في بيان السنة ومنزلتها من الكتاب الكريم، وحذر من البدع والاختلاف. وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ذلك، ونوهوا على أن للإمام المروزي - رحمه الله - كتاباً باسم « السنة »، وعن ذكر ذلك:

١- الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه « معرفة السنن والآثار » (٦ / ٣٧٩). وروى - أيضاً - في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٦٨) و (٨ / ٢٢١-٢٢٢) حديثين من طريق الإمام المروزي، وهما في هذا الكتاب (رقم ٢١٨ و ٣٢١).

٢- شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى » (٥ / ٢٤).

٣- بدر الدين العيني في « عمدة القاري » (٢٥ / ٢٦)، حيث قال: « ووصل تعليقه - هذا - محمد بن نصر المروزي في « كتاب السنة »، والجوزقي من طريقه، قال محمد بن نصر: حدثنا يحيى بن يحيى... ».

ثم ذكر أثر عبدالله بن عون الآتي (رقم ٩٥).

٤- الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١٣ / ٢٥١).

وروى في « تغليق التعليق » (٥ / ٣١٩-٣٢٠) أثر عبدالله بن عون السابق من طريق المصنف به، وهو في كتابنا - هذا - (رقم ٩٥).

ورواه - أيضاً - ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٣ / ٢٣٣) من طريق المصنف.

٥- البغدادى في « هدية العارفين » (٦ / ٢١).

وقد وقفت على طبعة سقيمة جداً لكتاب « السنة »، صدرت عن (دار الوطن) السعودية، تحقيق علي الشبل (!).

ومن ذلك أن المحقق (!) لم يستطع الجزم بنسبة هذا الكتاب، ولمن هو؟!

فطبعه بعنوانين:

الأول: كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة» لأحمد بن نصر الخزاعي.

الثاني: كتاب «السنة» للإمام المروزي.

ويكفي لرد هذا التردد وتلك الحيرة ما ذكرته آنفاً؛ فهي لا تدع أي مجال للشك في صحة نسبة الكتاب للإمام المروزي، وأزيدة الآن وجوهاً أخرى؛ منها:

١- أن الإمام المروزي -نفسه- روى في كتابه الآخر «تعظيم قدر الصلاة» (١١ / ٩٥ / ١) حديث عبدالله بن شقيق، عن رجل من بلقين، عن ابن عم له؛ قال: «أتيت النبي ﷺ...»، وهو في هذا الكتاب بسنده ومتمنه سواء، انظر رقم (١٣٧).

٢- شيوخ المصنف في كتاب «السنة» أكبر دليل على ما ذكرت؛ فإن هنالك شيوخاً كثيرين لم يرو عنهم الخزاعي المذكور ألبتة، بل ولا رأيهم، ولا ذكروا في ترجمته -أو ترجمتهم- أنه يروي عنهم!

٣- أن المصنف كثير النقل عن الإمام الشافعي، فهو -رحمه الله- كان متأثراً به جداً، حتى أطلقوا عليه لقب (الشافعي الثاني)، وهذا النقل يستحيل أن يكون من أحمد الخزاعي المذكور؛ لعدم شهرته بالأخذ والنقل عن الشافعي، ثم ما هو مذكور في هذا الكتاب عن الشافعي قد رواه المروزي عن شيخه الربيع بن سليمان المرادي، ولا نعرف لأحمد الخزاعي المذكور رواية عنه.

٤- لم يذكر أحد من أهل العلم السابقين أن أحمد الخزاعي له كتاب بهذا الاسم، ولا ذكروه في ترجمته، ولا نوهوا به لا من قريب ولا من بعيد؛ حتى شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه ذكر في «مجموع الفتاوى» (٥ / ٢٤) كثيراً من العلماء الذين ألفوا في هذا الباب -باب السنة-، ولم يذكر الخزاعي المذكور منهم، مع تقدّمه، وعلو طبقة.

٥- أنهم ذكروا في ترجمة أحمد بن نصر الخزاعي أنه يروي عن الإمام مالك ابن أنس، وحامد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وهذه الطبقة، ومؤلف هذا الكتاب

-محمد ابن نصر المروزي- يروي عن هؤلاء بواسطة، فلو كان مؤلف هذا الكتاب أحمد بن نصر الخزاعي -المدعى-؛ لروى عن هؤلاء مباشرة دون واسطة.

٦- ذكر الإمام المزي في «تهذيب الكمال» (١ / ٥٠٦) أن الخزاعي -هذا- لم يحدث إلا بشيء يسير، والناظر في هذا السفر العظيم يرى خلاف ذلك؛ فثبت يقيناً أن نسبة كتاب «السنة» لأحمد بن نصر الخزاعي باطلة، لا تصح، هذا مما لا مجال للشك فيه.

وما ذكر المعلق من أن اسم مؤلف «السنة» أحمد بن نصر الخزاعي ثابت على غلاف النسخة الخطية مما لا يضير؛ فإن ذلك من أوهام الناسخ دون ريب، ولا يلزم أن يكون الناسخ عالمًا بهذا الشأن حتى نحكم بعدم وهمه وغلطه في مثل هذه الأمور، والله أعلم.

لكن ماذا نفعل بالمعتدين على تراث السلف (!؟).

طباعات الكتاب والنسخة المعتمدة

وقفت على عدة طباعات:

الأولى: طبعت في المكتبة الأثرية بباكستان، وكذلك أعيد طباعتها في مطابع دار الفكر بدمشق، ونشرتها دار الثقافة الإسلامية بالرياض دون تاريخ وبدون تحقيق، عدا تعليقات يسيرة، وقد وقع فيها بعض الأخطاء الطباعية، وأخرى في متون الأحاديث وأسانيدها.

الثانية: طبعت في مؤسسة الكتاب الثقافية ببيروت، سنة (١٤٠٨ هـ)، وقد خرج أحاديثها وعلق عليها: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي، وفاته تخريج الآثار، فلم يعرج إلا على القليل منها، وكذلك فاته تخريج بعض الأحاديث.

الثالثة: طبعت في دار الوطن السعودية، سنة (١٤٢٢ هـ).

وقد قام على تحقيق نصها على نسخة مخطوطة: علي بن عبدالعزيز بن علي الشبل، ولم يعرج على تخريج الأحاديث إلا لماماً، وأما الآثار، فلم يعتن بشيء من ذلك، وقد وقع فيها تصحيفات شنيعة، وأخطاء فظيعة، ولعل أهمها عنوان الكتاب، كما بينته آنفاً.

الرابعة: طبعت في دار العاصمة بالرياض، سنة (١٤٢٢ هـ)، وقام على تحقيق نصوصها على نسخة مخطوطة أخرى منقولة عن أصل النسخة الأولى: الدكتور عبدالله بن محمد البصري، عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

وهذه الطبعة أفضل طباعات الكتاب؛ لأمر:

١- اعتماد المحقق على نسخة خطية للكتاب.

٢- اعتناؤه بتخريج الأحاديث والآثار تخريجاً من رأس القلم.

وقد وقع المحقق في هفوات، وزلق في عشرات، دفعني للاستمرار في تحقيق الكتاب، وتخرج أحاديث وآثاره، والتعليق عليه، وقد نهت على جميع ذلك في حواشي الكتاب.

ومما يؤخذ على جميع الطبقات السابقة:

- ١- وجود تصحيحات أفسدت كثيراً من مراد المصنف، وأدت إلى تضعيف أحاديث، وتصحيح أخرى.
- ٢- قلة دراية محققي الكتاب بعلم الحديث والرجال، وضعف خبرتهم بالصناعة الحديثية، فقد وقعت لهم أخطاء تضحك منها الثكالي، وقد نبهنا عليها في مواضعها من الكتاب.
- ٣- عدم اتقان قراءة المخطوط مما أوقعهم في إشكالات لا ينبغي لمن تصدى لتحقيق كتب السنة أن يقع في مثلها.

* النسخ المعتمدة:

- ١- نسخة مكتبة شيخنا محدث المدينة النبوية العلامة السلفي حماد الأنصاري -رحمه الله-، وقد صورتها من مكتبته منذ عشرين سنة، في بعض زياراتي للمدينة النبوية.

وهي بخط نسخي جيد، وكتب في أولها: «وقد ضاع من أولها قدر ورقتين، فليعلم ذلك».

وجاء عنوان الكتاب في أولها: «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» للإمام الجليل، والعالم النبيل أحمد بن نصر الخزاعي -رحمه الله- وعفا عنه بمنه وكرمه، آمين.

وكتب في آخرها: «آخر ما أخرج من هذا الكتاب إلى ههنا، وهو آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه تسليماً كثيراً إلى يوم الدين».

وقد وقع الفراغ من نسخ الكتاب ضحى يوم الأحد لخمس مضيئ من رجب المحرم، بقلم الفقير إلى ربه: حمد بن محمد، غفر الله له، ولوالديه، ولمشايقه، ولإخوانه المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

وكتب -أيضاً- في آخرها: «بلغ مقابلة وتصحيحاً، فالحمد لله وحده».

٢- نسخة مكتبة الشيخ القاضي صالح سالم البنيان، وهي نسخة حديثة الكتابة، وقد كتبها عالم نجد، هو الشيخ سليمان بن سحمان، وكان يمتحن النسخ، ولم يكن بالمتقن، كما يظهر من النسخة المعتمدة.

كتبت هذه النسخة بخط نسخ تعليق، والعناوين والفصول وكلمة «حدثنا»، و«قال أبو عبدالله» بخط بارز واضح نسخي كبير، وأحياناً بالمداد الأحمر؛ تنبيهاً عليها.

أما بقية الكتاب، فبالمداد الأسود.

وتملك هذه النسخة الشيخ صالح سالم البنيان، المتوفى سنة (١٣٣٠ هـ)، وهذه النسخة تقع ضمن مجموع يحوي كتابين؛ أحدهما: كتابنا هذا، والآخر: «الوابل الصيب» لابن قيم الجوزية، ووقع اسمه: «القطر الصيب في الكلم الطيب».

وجاء في آخر النسخة: «وقد وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب ضحى يوم الاثنين لتسع وعشرين من ذي الحجة، بقلم الفقير إلى ربه: سليمان بن سحمان، غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين آمين، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه وسلم».

والنسخة مقابلة على أصلها ومصححة ومقروءة عليه، يظهر ذلك من البلاغات والتصحيحات على حواشيه.

وكتب على آخر حاشيتها: بلغ مقابلة وتصحيحاً، والحمد لله وحده.

ويوجد سقط في الكتاب ألحقه ناسخه في حواشيه.

وبعد اطلاعي على هذه النسخة ترجّح لدي أنها ونسخة مكتبة الشيخ حماد نقلتا عن أصل واحد للوجوه الآتية:

١- عنوان الكتاب على النسختين واحد.

٢- وجود نقص بمقدار ورقتين في أول المخطوط.

ولذلك لم أفرق بينهما، وعزوت لها بقولي: في المخطوط.

ترجمة المصنف - رحمه الله -

* اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أبو عبدالله، محمد بن نصر بن الحجاج^(١) المروزي.
والمروزي: نسبة إلى (مرو)؛ وهي أشهر مدن خراسان، وأكبرها.

* ولادته ونشأته:

ولد الإمام محمد بن نصر المروزي في بغداد، سنة (٢٠٢ هـ)، ونشأ
بنيسابور^(٢)، وسكن سمرقند^(٣).

قال أبو العباس - محمد بن عثمان - السمرقندي: سمعت أبا عبدالله
- محمد بن نصر - المروزي يقول: «ولدت سنة اثنتين ومئتين، وتوفي الشافعي سنة
أربع ومئتين، وأنا ابن ستين، وكان أبي مروزيًا، وولدت أنا ببغداد، ونشأت
بنيسابور، وأنا اليوم بسمرقند، ولا أدري ما يقضي الله في»^(٤).

قلت: ولم يخالف في ذكر ولادة المصنف - رحمه الله - إلا ابن حبان؛ فإنه ذكر
في كتابه «الثقات»^(٥) أن ابن نصر ولد سنة مئتين (٢٠٠ هـ)!

ولا شك أن المصنف - رحمه الله - أدري بنفسه من غيره.

ونظرًا لما يتمتع به المصنف - رحمه الله - من فرط ذكاء وفطنة، وهمة عالية في
طلب العلم، وشهرة شيوخه، وعلو كعبه؛ فقد أصبح من كبار أهل العلم

(١) قال الإمام الذهبي في «السير» (١٤ / ٣٣): «ولم يرفع لنا في نسبه».

(٢) بفتح أوله؛ مدينة عظيمة مشهورة، وهي عاصمة خراسان.

انظر: «معجم البلدان» (٥ / ٣٣١).

(٣) بفتح أوله وثانيه، وسكون الراء المهملة؛ بلد معروف مشهور بما وراء النهر.

انظر: «معجم البلدان» (٣ / ٣١٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦).

(٥) (٩ / ١٥٣).

المشهورين المعروفين بخراسان؛ لذا كان يُرَحَّل إليه ويُقصد بالفتيا دون غيره.
وقد ساعده في ذلك: تلقيه العلم من كبار أهل العلم الراسخين؛ مثل:
إسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى التميمي، وعلي بن حجر، وعمرو بن زرارة،
وغيرهم.

قال أبو ذر - محمد بن يوسف - القاضي: «كان الصدر الأول من مشايخنا
يقولون: رجال خراسان أربعة: ابن المبارك، وابن راهويه، ويحيى بن يحيى، ومحمد
ابن نصر»^(١).

* صفاته الخلقية والخلقية:

قال محمد بن يعقوب الأخرم واصفاً الإمام المروزي: «كان من أحسن الناس
خلقاً، كأنما فقي في وجهه حبُّ الرمان، وعلى خديه كالورد، ولحيته بيضاء»^(٢).
وقال الإمام الذهبي: «وكان مليح الصورة»^(٣).

وقال الإسنوي: «وكان من أحسن الناس صورة، ذا لحية بيضاء»^(٤).

أما صفاته الخلقية؛ فحدث عنها ولا حرج، فإنه نهل من أدب وسمت النبي
ﷺ الشيء الكثير؛ فقد كان صاحب سنة واتباع شديد لهدي النبي ﷺ، وكان شديداً
على أهل البدع، ذا سمت حسن، عابداً، زاهداً، صاحب عقل كبير.

قال أبو بكر بن إسحاق الصبغي: «لم نر بعد يحيى بن يحيى من فقهاء خراسان
إماماً أعقل من محمد بن نصر»^(٥).

وقيل لأبي بكر بن إسحاق: «ألا تنظر إلى تمكن أبي علي الثقافي في عقله؟
فقال: ذاك عقل الصحابة والتابعين من أهل المدينة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: إن

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٣٤٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢ / ٤٢).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٥٢).

(٤) «طبقات الشافعية» (٢ / ١٩٦).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٥١).

مالكًا - يعني: ابن أنس - كان من أعقل أهل زمانه، وكان يقال: صار إليه عقل الذين جالسهم من التابعين، فجالسه يحيى بن يحيى النيسابوري، فأخذ من عقله وسمته، ثم جالس يحيى بن يحيى محمد بن نصر سنين، حتى أخذ من سمته وعقله، فلم ير بعد يحيى من فقهاء خراسان أعقل من ابن نصر، ثم إن أبا علي الثقفى النيسابوري جالسه أربع سنين، فلم يكن بعده أعقل من أبي علي^(١).

وقال السبكي: «أحد أعلام الأمة وعقلائها وعبادها»^(٢).

* أسرته وأولاده:

لم تذكر المصادر والمراجع عن أسرة هذا الإمام -على جلالة قدره- إلا الشيء اليسير، ومما ذكره بهذا الصدد:

- أنه تزوج بأخت القاضي يحيى بن أكثم، واسمها (حنة)^(٣).

- أنه -رحمه الله- كانت له جارية.

قال الإمام المروزي: «خرجت من مصر ومعى جارية لي، فركبت البحر أريد مكة، قال: فغرقت وذهب منى ألفا جزء، وسرت إلى جزيرة أنا وجاريتي، فما رأينا فيها أحداً، وأخذني العطش، فلم أقدر على الماء، قال: فأجهدت، فوضعت رأسي على فخذ جاريتي مستسلماً للموت، فإذا رجل قد جاءني ومعه كوز، فقال لي: هاه، فأخذت وشربت، وسقيت الجارية، ثم مضى، فما أدري من أين جاء، ولا من أين ذهب»^(٤).

- أنه -رحمه الله- كان له ولد اسمه: إسماعيل، ورزقه الله إياه في كبر سنه.

قال أبو الفضل بن محمود: «كان أبو عبدالله يتمنى على كبر سنه أن يولد له

(١) «السير» (١٤ / ٣٤-٣٥).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٦).

(٣) بمعجمة، ثم نون.

انظر: «السير» (١٤ / ٣٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٤٢)، و«الوافي بالوفيات» (٥ / ١١).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٧)، و«السير» (١٤ / ٣٧-٣٨).

ابن، فكنا عنده يوماً من الأيام، فتقدم إليه رجل من أصحابه فسارّه في أذنه بشيء، فرفع أبو عبدالله يديه، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ثم مسح وجهه بباطن كفه^(١)! ورجع إلى ما كان فيه.

قال: فرأينا أنه استعمل في تلك الكلمة الواحدة ثلاث سنن: تسمية الولد، وحمد الله على الموهبة، وتسميته إسماعيل؛ لأنه ولد له على كبر سنّه، وقال الله - عز وجل -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]^(٢).

قال السبكي - عقبه -: «فنستفيد من هذا أنه يستحب لمن ولد له ابن على الكبر أن يسميه إسماعيل، وهذه مسألة حسنة!».

قلت: استحباب ذلك وجعله من السنن والأمور الحسنة مما لا أصل له في شرعنا الحنيف؛ وهو غير لازم، فهذا نبينا محمد ﷺ رزق إبراهيم - عليه السلام - على كبر سنّه، وفي أواخر حياته، وهذا زكريا - عليه السلام - رزق يحيى - عليه السلام - على كبر سنّه، ومع ذلك لم يسمياه باسم إسماعيل!

لا سيما وأن التحسين والتقيح إن كانا موجودين؛ فلا يثبتان بالعقل بل بالشرع، ولا دليل من الشرع على استحباب ذلك واستحسانه، ولا فعله السلف الأوائل، ولا استحبه أحد من أهل العلم السابقين.

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداء من خلف

-أما بالنسبة لكنية المؤلف - رحمه الله-؛ فلا أدري إن كان له ولد يسمى (عبدالله)، أم هي كنيّة فحسب، والله أعلم.

وابنه إسماعيل - المذكور آنفاً - لم يكن حسن السيرة، بل كان على النقيض من حال والده:

قال أبو محمد - عبدالله بن محمد - الثقفى: «سمعت جدي يقول: جالست أبا

(١) لا يصح في مسح الوجه بباطن الكف بعد الدعاء شيء.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٢)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٠٣).

عبدالله المروزي أربع سنين، فلم أسمعته في طول تلك المدة يتكلم في غير العلم؛ إلا أنني حضرته يوماً وقيل له عن ابنه إسماعيل وما كان يتعاطاه؛ لو وعظته -أو زبرته-؟ فرفع رأسه، ثم قال: أنا لا أفسد مروءتي بصلاحيه^(١).

* الحالة الاقتصادية للمؤلف:

قال أبو عبدالله الأخرم: «انصرف محمد بن نصر من الرحلة الثانية سنة ستين ومئتين، فاستوطن نيسابور، فلم تزل تجارته بنيسابور، أقام مع شريك له مضارب، وهو يشتغل بالعلم والعبادة»^(٢).

وقال محمد بن عبدالوهاب الثقفي: كان إسماعيل بن أحمد -والي خراسان- يصل محمد بن نصر في العام بأربعة آلاف درهم، ويصله أخوه -إسحاق- بمثلها، ويصله أهل سمرقند بمثلها، فكان ينفقها من السنة إلى السنة، من غير أن يكون له عيال، فقيل له: لو ادخرت لنائبة؟ فقال: سبحان الله! أنا بقيت بمصر كذا وكذا سنة، قوتي وثيابي وكاغدي^(٣) وحبري وجميع ما أنفقه على نفسي في السنة عشرون درهماً، فترى إن ذهب ذا لا يبقى ذاك؟!«^(٤).

(١) «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» (٢٨٠-٢٨١ / ١٧٩)، و«تاريخ بغداد» (٣/

٣١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٦).

(٣) هو القرطاس.

(٤) المصدر السابق (١٤ / ٣٧).

حياة المؤلف العلمية

* طلبه للعلم ورحلاته:

«إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم، والسبب في ذلك: أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم، وما يتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعليماً وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة؛ إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً، وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها.

فالرحلة لا بد منها في طلب العلم؛ لاكتساب الفوائد، والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»^(١).

قلت: وقد كان للإمام المروزي - رحمه الله - حظٌ وافر، ونصيب زاخر في هذه الرحلات العلمية؛ فطاف البلاد، وارتحل إلى مدن إسلامية عدة في طلب العلم.

واتجهت همته إلى طلب الحديث وهو في سن مبكرة، وهذا ظاهر من تاريخ وفيات شيوخه، فإن من شيوخ المصنف المعروفين: عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي، الملقب بـ (عبدان)، وهو قد توفي سنة (٢٢١ هـ)، والمصنف - رحمه الله - ولد سنة (٢٠٢ هـ)، وهذا يعني: أنه طلب علم الحديث قبل سن التاسع عشرة. كما توفي يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ومحمد بن مقاتل الكسائي المروزي - وهما من كبار شيوخه، وقد أكثر عن الأول - سنة (٢٢٦ هـ).

قال الخطيب البغدادي: «رحل إلى سائر الأمصار في طلب العلم»^(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: «رحل في الآفاق، وسمع من المشايخ الكثير النافع»^(٣).

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص ٥٤١).

(٢) «تايخ بغداد» (٣ / ١١٥).

(٣) «البداية والنهاية» (١١ / ١٠٩).

وقال ابن الجوزي: «سمع من خلق في البلدان البعيدة والقريبة»^(١).

وقال الإمام الذهبي: «ذكره الحاكم؛ فقال: سمع بخراسان من: يحيى بن يحيى التميمي، ويزيد بن صالح، وعمرو^(٢) بن زرارة، وصدقة بن الفضل المروزي، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن حُجْر.

وبالرُّي: محمد بن مهران الحمّال، ومحمد بن مقاتل، ومحمد بن حميد، وطائفة.

وببغداد: محمد بن بكار بن الريان، وعبيدالله بن عمر القواريري، والطبقة.

وبالبصرة: شيبان بن فروخ، وهُدْبَة بن خالد، وعبدالواحد بن غياث، وعدة.

وبالكوفة: محمد بن عبدالله بن نخير، وهنّاد، وابن أبي شيبة، وطائفة.

وبالمدينة: أبا مصعب، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وطائفة.

وبالشام: هشام بن عمار، ودحيماً.

قلت: ومصر من يونس الصديقي، والربيع المرادي، وأبي (إبراهيم) إسماعيل

المزني، وأخذ عنه كتب الشافعي ضبطاً وتفقهاً»^(٣).

وتقدم ذكر رحلة المصنف - رحمه الله - إلى مصر.

والظاهر: أن المصنف - رحمه الله - رحل رحلتين:

الأولى: كانت أول الطلب، في سن مبكرة.

والثانية: كانت متأخرة، سنة (٢٦٠ هـ)، وعمره كان يومئذ (٥٨) سنة.

قال أبو عبدالله الأخرم: «انصرف محمد بن نصر من الرحلة الثانية سنة ستين

ومئتين، فاستوطن نيسابور... وهو يشتغل بالعلم والعبادة، ثم خرج سنة خمس وسبعين إلى سمرقند، فأقام بها...

وكان وقت مقامه بنيسابور هو المقدّم والمفتي بعد وفاة محمد بن يحيى - الذهلي،

(١) «الحث على حفظ العلم» (ص ١١٣).

(٢) في «مطبوع السير»: «عَمَر» - بضم المهملة، وفتح الميم - !!

(٣) «السير» (١٤ / ٣٣ - ٣٤).

وهو من كبار شيوخه-؛ فإن حيكان^(١) ومن بعده أقرّ له بالفضل والتقدم^(٢).

وقال أبو العباس البكري: «جمعت الرحلة بين محمد بن جرير، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن هارون الروياني بمصر، فأزملوا، ولم يبق عندهم ما يقوتهم، وأضرّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فاتفق رأيهم على أن يستهموا، ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة؛ سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أتوضأ وأصلي صلاة الخيرة، فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشموع وخصي من قبل وإلى مصر يدق الباب، ففتحوا الباب، فنزل عن دابته، فقال: أيكم محمد بن نصر؟ ف قيل: هو ذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً، فدفعتها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن جرير؟ فقالوا: هو ذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً، فدفعتها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن إسحاق بن خزيمة؟ فقالوا: هو ذا يصلي، فلما فرغ من صلاته؛ دفع إليه الصرة، وفيها خمسون ديناراً، ثم قال: إن الأمير كان نائماً بالأمس، فرأى في المنام خيلاً، فقال: إن المحامد^(٣) طووا كشحهم جياغاً، فانفذ إليهم هذه الصرار، وأقسم عليكم إذا نفذت فابعثوا إليّ أحدكم^(٤).

وكان لهذه الرحلات العلمية التي قام بها المؤلف -رحمه الله-، والاستفادة من العلماء الموجودين في تلك البلاد التي رحل إليها أثر واضح في ثقافته، وكثرة شيوخه، بحيث أصبح يشار إليه بالبنان.

* شيوخه:

إن الفترة الزمنية التي عاشها المؤلف -رحمه الله-، وكثرة الرحلات العلمية التي قام بها؛ جعلته يلتقي بكثير من العلماء والشيوخ المعروفين المشهورين، وكان لهم

(١) هو الحافظ يحيى بن محمد بن يحيى، ولد الإمام الذهلي -شيخ المصنف-.

(٢) «السير» (١٤ / ٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٥١-٦٥٢).

(٣) هم الأئمة الأربعة المذكورون، سموا كذلك كون كل واحد منهم يسمى (محمداً).

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤).

- الأثر البالغ في صقل شخصية المؤلف، وسلوكه الجادة في مسائل الفقه والاعتقاد.
- ومن خلال دراسة كتب المؤلف - رحمه الله - والنظر فيها؛ تبين أن الإمام قد تلقى العلم على يد كثير من العلماء.
- ومن أبرز هؤلاء: الإمام إسحاق بن راهويه، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والإمام الذهلي، ويحيى بن يحيى التميمي.
- وفيما يلي ثبت بأسماء شيوخ المصنف الذين روى عنهم في «كتاب السنة»، مع ذكر أرقام نصوصهم، مرتباً على حروف المعجم:
- ١- إبراهيم بن الحسن بن نجيح العلاف البصري، كان صاحب قرآن، وكان بصيراً به، وكان شيخاً ثقة، مات سنة (٢٣٥ هـ)^(١).
 - ٢- أحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٦ هـ) / م د ت ق^(٢).
 - ٣- أحمد بن أزهر بن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري، صدوق، كان يحفظ ثم كبر، فصار كتابه أثبت من حفظه، مات سنة (٢٦٣ هـ) / س ق^(٣).
 - ٤- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بَحْشَل - بفتح الموحدة، وسكون المهملة، بعدها شين معجمة -، صدوق تغير بأخرة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م^(٤).
 - ٥- أحمد بن عَبْدَةَ بن موسى الضبي، أبو عبدالله البصري، ثقة، رمي بالنصب، مات سنة (٢٤٥ هـ)^(٥) / م ٤^(٦).

(١) انظر رقم (١١٨).

(٢) انظر الأرقام: (٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٨، ١٠٢، ٣٣٥).

(٣) انظر الأرقام: (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٦٨).

(٤) انظر رقم (٣٠١).

(٥) في رسالة: «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها»

لموسى النفيعي (١ / ٥٨) أنه توفي سنة (٢٧٩ هـ)، وهو خطأ، فليصحح (١).

(٦) انظر رقم (١٨، ٣٣٣).

٦- أحمد بن عمرو البذاغيسي، قال ابن حبان^(١): «يروي عن سفيان بن عيينة، ووكيعة، روى عنه محمد بن نصر المروزي، وكان يقيم بنيسابور، فلست أدري أهو أحمد بن حريش، أو آخر غيره؟ ويشبه أن يكون أحمد بن حريش بن عمرو، كان أبو عبدالله أسقط اسم أبيه، فإن لم يكن كذلك؛ فهو شيخ مستقيم»^(٢).

٧- أحمد بن منصور بن سيّار الرمادي، ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، مات سنة (٢٦٥ هـ) / ق^(٣).

٨- أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم بن زاوية الأزدي المهلبی، أبو الحسن النيسابوري، المعروف بـ (حمدان السلمي)، حافظ ثقة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / د س ق^(٤).

٩- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ، مجتهد، قرين الإمام أحمد بن حنبل، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م د ت س، وقد أكثر عنه المؤلف^(٥).

١٠- إسحاق بن موسى الأنصاري المدني، قاضي نيسابور، ثقة متقن، مات

(١) في «الثقات» (٨ / ٣١).

(٢) انظر رقم (١٤٦).

(٣) انظر رقم (١٢٨).

(٤) انظر رقم (٢٠٩).

(٥) انظر الأرقام: (٤، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧،

٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩،

٩١، ٩١٠، ١١٢، ١١٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧،

١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،

١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦،

٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣،

٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨،

٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠،

٣٥١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦).

سنة (٢٤٤ هـ) / م ت س ق^(١).

١١- بحر بن نصر بن سابق الخولاني -مولاهم-، المصري، أبو عبدالله، ثقة، مات سنة (٢٦٧ هـ) / كن^(٢).

١٢- بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي، النيسابوري، أبو عبدالرحمن، ثقة زاهد فقيه، مات سنة (٢٣٧ هـ)، وقيل: سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س^(٣).

١٣- الحسين بن عيسى بن همران الطائي، أبو علي البسطامي القومسي، نزيل نيسابور، صدوق صاحب حديث، مات سنة (٢٤٧ هـ) / خ م د س ت^(٤).

١٤- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الأزدي، أبو أحمد بن زنجويه -وهو لقب أبيه-، ثقة ثبت، له تصانيف، مات سنة (٢٤٨ هـ)، وقيل: سنة (٢٥١ هـ) / د س^(٥).

١٥- حميد بن مسعدة بن المبارك السامي -بالمهمل- الباهلي البصري، صدوق، مات سنة (٢٤٤ هـ) / م ع^(٦).

١٦- الربيع بن سليمان المرادي، أبو محمد المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة، مات سنة (٢٧٠ هـ) / م د س ق^(٧).

١٧- شيان بن فروخ -أبو شيبة- الحَبْطِي -بمهملة وموحدة مفتوحين- الأَبْلِي -بضم الهمزة والموحدة، وتشديد اللام-، أبو محمد، صدوق، رمي بالقدر، قال أبو حاتم الرازي: اضطر الناس إليه أخيراً، مات سنة (٢٣٥ هـ، أو ٢٣٦ هـ) /

(١) انظر الأرقام (٣٠، ٦٢، ٢٠٤).

(٢) انظر الأرقام (٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠).

(٣) انظر رقم (٣٠٠).

(٤) انظر الأرقام (١٩٧، ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٩).

(٥) انظر رقم (٢٥٥).

(٦) انظر رقم (٣٠٢، ٣٢٩).

(٧) انظر رقم (١٢٣).

م د س^(١).

١٨- صدقة بن الفضل، أبو الفضل المروزي، ثقة، مات سنة (٢٢٣ هـ، أو ٢٢٦ هـ) / خ^(٢).

١٩- عباس بن الوليد بن نصر النرسي - بفتح النون، وسكون الراء بعدها مهملة-، ثقة، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س^(٣).

٢٠- عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٥٧ هـ) / ع^(٤).

٢١- عبدالله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن مسعود بن أمية بن خلف الجمحي، أبو جعفر البصري، ثقة معمر، مات سنة (٢٤٣ هـ) / د ت ق^(٥).

٢٢- عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو الفضل البغدادي، قاضي أصبهان، ثقة، مات سنة (٢٦٠ هـ) / خ د ت س^(٦).

٢٣- عبيدالله بن سعيد بن يحيى الشكري، أبو قدامة السرخسي، نزيل نيسابور، ثقة مأمون سني، مات سنة (٢٤١ هـ) / خ م س^(٧).

٢٤- عبيدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو عمرو البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٧ هـ) / خ م د س^(٨).

٢٥- علي بن حُجْر -بضم المهملة، وسكون الجيم- ابن إياس السعدي

(١) انظر رقم (٤٢).

(٢) انظر رقم (١٥٢).

(٣) انظر رقم (٢٧١).

(٤) انظر رقم (١١٣).

(٥) انظر رقم (٨٥).

(٦) انظر رقم (٢٤٢، ٢٤٩، ٣١٤، ٣٦٤).

(٧) انظر رقم (٢٣، ٢٥، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٦، ٣٦٧).

(٨) انظر رقم (٣٤٧، ٣٤٨).

- المروزي، نزيل بغداد ثم مرو، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / خ م د س^(١).
- ٢٦- علي بن الحسن بن سليمان الحضرمي، واسطي الأصل، كوفي، يعرف بأبي الشعثاء، ثقة، مات سنة بضع وثلاثين ومئتين / م ق^(٢).
- ٢٧- عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س^(٣).
- ٢٨- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٩ هـ) / ع^(٤).
- ٢٩- عيسى بن مساور الجوهري، أبو موسى البغدادي، صدوق، مات سنة (٢٤٤ هـ، أو ٢٤٥ هـ) / س^(٥).
- ٣٠- فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٧ هـ) / خ ت م د س^(٦).
- ٣١- أبو حاتم - محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي - الرازي، الإمام الحافظ المعروف، مات سنة (٢٧٧ هـ) / د س^(٧).
- ٣٢- محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بن دار، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / ع^(٨).
- ٣٣- أبو جعفر - محمد بن أحمد بن الجنيد - البغدادي، الدقاق، قال ابن أبي

(١) انظر رقم (١١١، ٢٣٥).

(٢) انظر رقم (٦).

(٣) انظر رقم (١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٦، ٢٠٥).

(٤) انظر رقم (٨٤).

(٥) انظر رقم (٣٨، ٥٨، ٥٩، ٦٩).

(٦) انظر رقم (١٨٨، ١٩٠، ١٩١).

(٧) انظر رقم (٧، ٩، ١٠، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٩٩، ٣٠٤، ٣٦٩).

(٨) انظر رقم (٥٢، ٦١، ٦٤، ٩٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٢، ٢٢٥،

٢٣٦، ٢٥٤، ٣٢٨).

حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق، مات سنة (٢٦٧ هـ) ^(١).

٣٤- محمد بن رافع القشيري النيسابوري، ثقة عابد، مات سنة (٢٤٥ هـ) /
خ م ت د س ^(٢).

٣٥- محمد بن عبدالله بن قُهْزاذ -بضم القاف، وسكون الهاء، ثم زاي-
المروزي، ثقة، مات سنة (٢٦٢ هـ) / م ^(٣).

٣٦- محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي البصري، صدوق، مات
سنة (٢٤٤ هـ) / م ت س ق ^(٤).

٣٧- محمد بن عبيد بن حساب -بكسر الحاء المهملة، وتخفيف السين
المهملة- البصري العنبري، ثقة، مات سنة (٢٣٨ هـ) / م د س ^(٥).

٣٨- محمد بن علي بن عبدالله بن مهران الورّاق، أبو جعفر، يعرف بـ
(حمدان)، ثقة حافظ عارف، مات سنة (٢٧٢ هـ) ^(٦).

٣٩- محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذويب الذهلي،
النيسابوري، ثقة حافظ جليل، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ ع ^(٧).

٤٠- محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي الكوفي،
قاضي المدائي، ليس بالقوي، قال البخاري: رأيتهم جميعين على ضعفه، مات سنة

(١) انظر رقم (١٢٧).

(٢) انظر رقم (٣١٨، ١٩٨).

(٣) انظر رقم (٨٢، ٨٣، ١٠١، ٣١٩).

(٤) انظر رقم (٣١٦).

(٥) انظر رقم (١٤٣، ١٨٩، ٢١٠، ٢٩٧).

(٦) انظر رقم (٩٠).

(٧) انظر رقم (١، ٨، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٦، ٧١،

١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٨٢،

١٨٥، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٤،

٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥).

(٢٤٨ هـ) / م د ق^(١).

٤١- محمود بن غيلان العدوي - مولا هم-، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٣٩ هـ)، وقيل بعد ذلك / خ م ت س ق^(٢).

٤٢- المنذر بن شاذان الرازي، أبو عمر التمار، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه وهو صدوق، سئل أبي عنه، فقال: لا بأس به^(٣).

٤٣- نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي البصري، ثقة، مات قبل الخمسين ومئتين / ٤٤^(٤).

٤٤- الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، أبو همام بن أبي بدر الكوفي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / م د ت ق^(٥).

٤٥- وهب بن بقية بن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له: وهبان، ثقة، مات سنة (٢٣٩ هـ) / م د س^(٦).

٤٦- يحيى بن حبيب بن عربي الحارثي، أبو زكريا البصري، ثقة، مات سنة (٢٤٨ هـ) / م ٤٤^(٧).

٤٧- يحيى بن خلف الباهلي، أبو سلمة البصري الجوباري، صدوق، مات سنة (٢٤٢ هـ) / م د ت ق^(٨).

٤٨- يحيى بن يحيى بن بكير بن عبدالرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري،

(١) انظر رقم (٥).

(٢) انظر رقم (١٩).

(٣) انظر رقم (١٥٩).

(٤) انظر رقم (١٠٩).

(٥) انظر رقم (١٢٠، ٢٩٩).

(٦) انظر رقم (٣٢، ١٢٤).

(٧) انظر رقم (٥٠، ٩٦).

(٨) انظر رقم (١١، ١٤٨، ٣١٣).

ثقة ثبت إمام، مات سنة (٢٢٦ هـ) / خ م ت س، وقد أكثر عنه المؤلف^(١).

٤٩- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، ثقة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م س ق^(٢).

* شيوخ المصنف خارج كتاب « السنة »^(٣):

١- إبراهيم بن راشد بن سليمان الأدمي، أبو إسحاق، مات سنة (٢٦٤ هـ)، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه ببغداد وهو صدوق، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة.

٢- إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق الطبري، نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة، مات في حدود سنة (٢٥٠ هـ) / م ٤.

٣- إبراهيم بن عبدالله بن حاتم الهروي، أبو إسحاق، نزيل بغداد، صدوق حافظ، تكلم فيه بسبب القرآن، مات سنة (٢٤٤ هـ) / ت ق.

٤- إبراهيم بن المنذر بن عبدالله بن المغيرة بن عبدالله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي - بالزاي -، صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، مات سنة (٢٣٦ هـ) / خ ت س ق^(٤).

٥- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، نزيل دمشق، ثقة حافظ، رمي بالنصب، مات سنة (٢٥٩ هـ) / د ت س.

٦- أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي،

(١) انظر رقم (٢)، ٣، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٩٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٤٩، ٣٥٦.

(٢) انظر رقم (٤٨).

(٣) معظم شيوخته المذكورين هنا روى لهم في كتاب «تعظيم قدر الصلاة»، ومن لم يرو له في الكتاب المذكور؛ نبهت عليه.

(٤) انظر: «السير» (١٤ / ٣٤).

مات سنة (٢٤٢ هـ) / ع^(١).

٧- أحمد بن بكر بن سيف، قال ابن حبان: مستقيم الأمر في الحديث، مات سنة (٢٧٤ هـ).

٨- أحمد بن حفص بن عبدالله بن راشد السلمي النيسابوري، أبو علي بن أبي عمرو، صدوق، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ د س.

٩- الإمام المبجل أحمد بن حنبل الشيباني المروزي^(٢).

١٠- أحمد بن سعيد الدارمي، أبو جعفر السرخسي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٣ هـ) / خ م د ت ق.

١١- أحمد بن سيار بن أيوب، أبو الحسن المروزي الفقيه، ثقة حافظ، مات سنة (٢٦٨ هـ) / س.

١٢- أحمد بن عبدالرحمن بن بكار بن عبدالملك بن الوليد بن بسر، يكنى: أبا الوليد البصري، صدوق تكلم فيه بلا حجة، مات سنة (٢٤٨ هـ) / ت س ق.

١٣- أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي، أبو عثمان، من أهل البصرة، سكن بغداد، مات سنة (٢٦٤ هـ)، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمكة، وهو صدوق. ووثقه ابن حبان.

١٤- أحمد بن محمد بن نيزك - بكسر النون بعدها تحتانية، ثم زاي مفتوحة - ابن حبيب البغدادي، أبو جعفر الطوسي، صدوق في حفظه شيء، مات سنة (٢٤٨ هـ) / ق.

١٥- أحمد بن منصور بن راشد الحنظلي المروزي، الملقب بـ (زاج)، صدوق، مات سنة (٢٥٨ هـ) / م.

١٦- أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغوي، نزيل بغداد، الأصم، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / ع.

١٧- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي، المروزي،

(١) «السير» (١٤ / ٣٣).

(٢) «السير» (١١ / ٢٠٢).

ثقة ثبت، مات سنة (٢٥١ هـ) / خ م ت س ق.

١٨- إسماعيل بن يحيى المزني المصري، أبو إبراهيم، الإمام الفقيه، صاحب الشافعي وتلميذه، مات سنة (٢٦٤ هـ)^(١).

١٩- جعفر بن عمار^(٢).

٢٠- حامد بن عمرو بن حفص بن عمر بن عبيدالله بن أبي بكره الثقفي البكراوي، أبو عبدالرحمن البصري، قاضي كرمان، ثقة، مات سنة (٢٣٣ هـ) / خ م.

٢١- حجاج بن أبي يعقوب -يوسف- بن حجاج الثقفي البغدادي، المعروف بـ (ابن الشاعر)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٩ هـ) / م د.

٢٢- الحسن بن أبي الربيع -يحيى- بن الجعد العبدي الجرجاني، أبو علي، نزيل بغداد، صدوق، مات سنة (٢٦٣ هـ) / ق.

٢٣- الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، ثقة، مات سنة (٢٦٠ هـ) -أو قبلها- / خ ٤.

٢٤- الحسين بن علي بن الأسود العجلي، أبو عبدالله الكوفي، نزيل بغداد، صدوق يخطئ كثيراً، لم يثبت أن أبا داود روى عنه / ت.

٢٥- الحسين بن منصور بن جعفر بن عبدالله السلمي، أبو علي النيسابوري، ثقة فقيه، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ س.

٢٦- حفص بن عمر بن عبدالعزيز، أبو عمر الدوري المقرئ الضريع الأصغر -صاحب الكسائي-، لا بأس به، مات سنة (٢٤٦ هـ، أو ٢٤٨ هـ) / ق^(٣).

٢٧- داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي، أبو سليمان

(١) «السير» (١٤ / ٣٤).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) انظر: «الإيمان» لابن منده (١ / ٢٨٠ / ١٣٥).

- البغدادي، ثقة، مات سنة (٢٢٨ هـ)، وهو من كبار شيوخ مسلم / م ت^(١).
- ٢٨- سعدان بن نصر بن منصور البزار البغدادي، أبو عثمان الثقفي، صدوق، مات سنة (٢٦٥ هـ).
- ٢٩- سعيد بن عثمان بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص، أبو عثمان الحنات، من أهل الكوفة، وثقه ابن حبان، مات سنة (٢٩٤ هـ).
- ٣٠- سعيد بن عمرو بن سهل الكندي الأشعثي، أبو عثمان الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٣٠ هـ) / عس^(٢).
- ٣١- سعيد بن مسعود المروزي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٢٧١).
- ٣٢- سعيد بن يحيى بن الأزهر بن نجيح الواسطي، أبو عثمان، وقد ينسب إلى جده، مات سنة (٢٤٣ هـ، أو ٢٤٤ هـ) / م ق.
- ٣٣- سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرؤاسي الكوفي، كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل؛ فسقط حديثه / ت ق.
- ٣٤- سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري، نزيل الري، أحد الحفاظ، له غرائب، مات سنة (٢٣٥ هـ) / م.
- ٣٥- عباس بن عبدالعزيز بن إسماعيل العنبري، أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٠ هـ) / خت م ٤.
- ٣٦- عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٧١ هـ) / ٤.
- ٣٧- عبدالله الرومي.
- ٣٨- عبدالله بن شبيب بن خالد بن رفيف القيسي، أبو سعيد الربيعي،

(١) «السنة» للخلال (١ / ٢٦٨ / ٣٢٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٥١).

إخباري علامة؛ لكنه واه الحديث.

٣٩- عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات سنة (٢٥٥ هـ) / م د ت.

٤٠- عبدالله بن عثمان بن جبلة -بفتح الجيم، والموحدة- ابن أبي رواد -بفتح الراء، وتشديد الواو- العتكي -بفتح المهملة والمثناة- أبو عبدالرحمن المروزي، الملقب بـ (عبدان)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٢١ هـ) / خ م د ت س^(١).

٤١- عبدالله بن محمد بن أبي شيبة -إبراهيم- بن عثمان، الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة (٢٣٥ هـ) / ع.
٤٢- عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر النجاري، المعروف بـ (المسندي)، ثقة حافظ، جمع المسند، مات سنة (٢٢٩ هـ) / خ ت.

٤٣- عبدالأعلى بن حماد بن نصر الباهلي -مولاهم- البصري، أبو يحيى، المعروف بـ (النرسي) -بفتح النون، وسكون الراء- لا بأس به، مات سنة (٢٣٦ هـ) / خ م د س.

٤٤- عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني -مولاهم- الدمشقي، أبو سعيد، الملقب بـ (دُحيم)، ثقة حافظ متقن، مات سنة (٢٤٥ هـ) / خ د س ق.

٤٥- عبدالواحد بن غياث البصري، أبو بحر الصيرفي، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / د.

٤٦- عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، مات سنة (٢٨٧ هـ) / ع.

٤٧- أبو زرعة -عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ- الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م ت س ق.

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٥)، و«السير» (١٤/ ٣٤).

- ٤٨- عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة (٢٣٥ هـ) على الأصح / خ م د س^(١).
- ٤٩- عقبة بن مُكْرَم -بضم الميم، وسكون الكاف، وفتح الراء- العمي - بفتح المهملة، وتشديد الميم- أبو عبدالملك البصري، ثقة / م د ت ق.
- ٥٠- علي بن الحسن بن أبي عيسى -موسى- الهلالي، ثقة، مات سنة (٢٦٧ هـ) / د.
- ٥١- علي بن سعيد بن جرير النسوي، نزيل نيسابور، صدوق، صاحب حديث، مات سنة بضع وخمسين ومئتين / س فق.
- ٥٢- علي بن سهل بن المغيرة البزار البغدادي، نسائي الأصل، يعرف بالعفّاني -بالمهملة، وتشديد الفاء-؛ لملازمته عفان بن مسلم، وهو ثقة.
- ٥٣- الفضل بن عبدالرحيم.
- ٥٤- الفضل بن موسى البصري، أبو العباس، قدم بغداد وحدث بها، وبسر من رأى، وثقه ابن حبان، وقال الخطيب البغدادي: وما علمت من حاله إلا خيراً، مات سنة (٢٦٤ هـ).
- ٥٥- فضيل بن عبدالرحمن المروزي.
- ٥٦- محمد بن أبان بن وزير البلخي، أبو بكر بن إبراهيم المستملي، يلقب بـ (حدويه)، وكان مستملي وكيع، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / خ ٤.
- ٥٧- محمد بن إسحاق الصغاني، أبو بكر، نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة (٢٧٠ هـ) / م ٤.
- ٥٨- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبدالله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في ثقة الحديث، مات سنة (٢٥٦ هـ) / ت س.
- ٥٩- محمد بن بكار بن الريان الهاشمي -مولاهم-، أبو عبدالله البغدادي

الرصافي، مات سنة (٢٣٨ هـ) / م د.

٦٠- محمد بن حرب الواسطي، صدوق، مات سنة (٢٥٥ هـ) / خ م د.

٦١- محمد بن حفص بن عبدالله.

٦٢- محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، مات سنة (٢٤٨ هـ) / د ت ق^(١).

٦٣- محمد بن خلاد بن كثير الباهلي البصري، أبو بكر، ثقة، مات سنة (٢٤٠ هـ) / م د س ق.

٦٤- محمد بن سهل بن عسكر التميمي - مولا هم - أبو بكر النجاري، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٥١ هـ) / م ت س.

٦٥- محمد بن الصَّبَّاح بن سفيان الجَرَجَرَاثِي - بجيمين مفتوحتين، بينهما راء ساكنة، ثم راء خفيفة - أبو جعفر التاجر، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / د ت.

٦٦- محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري، ثقة، مات سنة (٢٦٨ هـ) / س^(٢).

٦٧- محمد بن عبدالله بن نمير الهَمْدَانِي، الكوفي، أبو عبدالرحمن، ثقة، حافظ فاضل، مات سنة (٢٣٤ هـ) / ع^(٣).

٦٨- محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البغدادي البزاز، أبو يحيى، المعروف بـ (صاعقة)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٥ هـ) / خ د ت س.

٦٩- محمد بن عبدة بن الحكم بن مسلم بن بسطام المروزي.

٧٠- محمد بن أبي عتاب البغدادي، أبو بكر بن الأعين، واسم أبيه: طريف، وقيل: حسن بن طريف، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / مق ت.

(١) «السير» (١٤ / ٣٤).

(٢) «العبر» (١ / ٤٢٧).

(٣) «السير» (١٤ / ٣٤).

- ٧١- محمد بن عمار بن الحارث الرازي، أبو جعفر، صدوق ثقة.
- ٧٢- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بـ (الزمن)، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة (٢٥٢ هـ) / ع.
- ٧٣- محمد بن مسلم بن عثمان بن عبدالله الرازي، المعروف بـ (ابن وارة) - بفتح الراء المخففة-، ثقة حافظ، مات سنة (٢٧٠ هـ) / س.
- ٧٤- محمد بن معاذ بن يوسف.
- ٧٥- محمد بن مقاتل، أبو الحسن الكسائي المروزي، نزيل بغداد ثم مكة، ثقة، مات سنة (٢٢٦ هـ) / خ.
- ٧٦- محمد بن مهران الرازي، أبو جعفر الجمال، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٩ هـ) - أو في التي قبلها- / خ م د.
- ٧٧- محمد بن يحيى بن أبي سميئة -بفتح المهملة، وقبل الهاء نون- البغدادي، أبو جعفر التمار، صدوق، مات سنة (٢٣٩ هـ).
- ٧٨- محمد بن يحيى بن عبدالكريم بن نافع الأزدي البصري، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / قد ت ق.
- ٧٩- محمود بن آدم المروزي، صدوق، ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ.
- ٨٠- المسيب بن واضح السلمى الحمصي، صدوق يخطئ كثيراً، مات سنة (٢٤٦ هـ)^(١).
- ٨١- هارون بن عبدالله بن مروان البزاز، أبو موسى الجمال البغدادي، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / م ع.
- ٨٢- هارون بن عبدة.

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٦).

- ٨٣- هُذبة بن خالد بن الأسود القيسي، أبو خالد البصري، ويقال له: هذّاب، ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه، مات سنة بضع وثلاثين ومئتين / خ م د.
- ٨٤- هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، أبو مروان الدمشقي، صدوق، مات سنة (٢٤٩ هـ) / د ق^(١).
- ٨٥- هشام بن عمار بن نصير - بنون مصغر - السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبر؛ فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، مات سنة (٢٤٥ هـ) / خ ع^(٢).
- ٨٦- هناد بن السري بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / ع خ م ع^(٣).
- ٨٧- يحيى بن أبي طالب - جعفر - بن عبدالله بن الزبرقان، محله الصدق، مات سنة (٢٧٥ هـ).
- ٨٨- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي - مولا هم - المصري، صدوق، رمي بالتشيع، ولينه بعضهم؛ لكونه حدث من غير أصله، مات سنة (٢٨٢ هـ) / د ق.
- ٨٩- يحيى بن يوسف، أبو زكريا الصياد، مروزي الأصل، مات سنة (٢٦٣ هـ).
- ٩٠- يزيد بن صالح الإشكري الفراء النيسابوري، أبو خالد، أخذ عنه بخراسان، مات سنة (٢٢٩ هـ)^(٤).
- ٩١- يسار بن أبي شبيب الأيلي.
- ٩٢- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي - مولا هم -، أبو يوسف الدورقي، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / ع.
- ٩٣- يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري،

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

(٢) «السير» (١٤ / ٣٤).

(٣) «السير» (١٤ / ٣٤).

(٤) «السير» (١٤ / ٣٤).

ثم بغداد، صدوق، مات سنة (٢٥٣ هـ) / خ د ت عس ق.

٩٤- يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز العجلي - راوي «مسند الطيالسي» -، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان، وهو ثقة^(١).

٩٥- أبو جعفر ابن أبي داود بن المنادي، محمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي، صدوق، مات سنة (٢٧٢ هـ) / خ .

* تلاميذه:

حدث عنه خلق كثير؛ منهم: أبو العباس -محمد بن إسحاق- الثقفى السراج، وأبو حامد -أحمد بن محمد بن الحسن- الشرقي، وأبو بكر -محمد بن المنذر- النيسابوري، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم^(٢)، وأبو بكر -أحمد بن محمد بن هارون- الخلال، وإسماعيل بن محمد بن نصر المروزي، وأبو علي -عبد الله بن محمد بن علي- البلخي، وأبو عمر -عثمان بن جعفر بن محمد- اللبان-، وأبو النضر -محمد بن محمد بن يوسف الطوسي- الفقيه، وابن الأخرم -محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري-، وغيرهم كثير.

* مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

لا يخفى على الناظر في ترجمة هذا الإمام المكانة العلمية العالية التي وصل إليها، فقد بزّ أقرانه من العلماء في كثير من العلوم، لا سيما في مجال العقيدة، والحديث، والسنة، والفقه، ومعرفة مسائل الخلاف، شهد له بذلك القاصي والداني، الموافق والمخالف، من عاصره ومن جاء بعده.

وكل من ترجم للمؤلف -رحمه الله- قد أثنى عليه، ووصفه بالأوصاف الجميلة، وأطلقوا عليه ألقاباً لا تطلق إلا على الأئمة العلماء، والفحول الكبراء.

(١) «الإيمان» لابن منده (١/ ٣٣٦ / ١٣٧).

(٢) وهو إمام حافظ ثقة مشهور، شهرته تغني عن التعريف به، والترجمة له، وهو من شيوخ الحاكم المعروفين، ومع ذلك لم يعرفه موسم بن منير النفعي في رسالة الماجستير له: «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف» (١/ ٧٩) (١).

* قال إسحاق بن راهويه: «لو صلح في زماننا أحد للقضاء؛ لصلح أبو عبدالله المروزي»^(١).

* وقال إسماعيل بن قتيبة: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول غير مرة إذا سئل عن مسألة: «سلوا أبا عبدالله المروزي»^(٢).

* وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري: «كان محمد بن نصر المروزي عندنا إماماً، فكيف بخراسان؟»^(٣).

* وقال أبو بكر - أحمد بن إسحاق - الصبغي: «أدركت إمامين من أئمة المسلمين، لم أرزق السماع منهما: أبا حاتم الرازي، وأبا عبدالله - محمد بن نصر - المروزي»^(٤).

* وقال: «... ثم جالس يحيى بن يحيى النيسابوري: محمد بن نصر المروزي سنين، حتى أخذ من سمته وعقله، فلم ير بعد يحيى من فقهاء خراسان أعقل من ابن نصر»^(٥).

* وقال محمد بن إسحاق الدبوسي: «دخلت سمرقند، ورأيت بها محمد ابن نصر المروزي، وكان مجرأ في الحديث»^(٦).

* وقال محمد بن محمد بن يوسف القاضي: «كان الصدر الأول من مشايخنا يقولون: رجال خراسان أربعة: عبدالله بن المبارك المروزي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن نصر المروزي»^(٧).

(١) «معرفة علوم الحديث» لأبي عبدالله الحاكم (٢٨٠ / ١٧٧).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢٨٠ / ١٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢٨٠ / ١٧٦)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٣٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦)، و«السير» (١٤ / ٣٦).

(٥) «السير» (١٤ / ٣٤-٣٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦).

(٧) «السير» (١٤ / ٣٥).

* وقال ابن حبان: «كان أحد الأئمة في الدنيا ممن جمع وصنف، وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف، وأكثرهم صيانة في العلم»^(١).

* وقال أبو عبدالله الحاكم: «فضائل أبي عبدالله المروزي ومناقبه كثيرة، فإنه إمام الحديث بخراسان، وأما كلامه في فقه الحديث؛ فأكثر من أن يمكن ذكره، ومصنفاته في بلاد المسلمين مشهورة، ولعلها تزيد على ست مئة جزء، عندنا من المسموعات ما يزيد على مئة جزء»^(٢).

* وقال: «الفقيه، العابد، العالم، إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»^(٣).

* وقال الحافظ السليماني: «محمد بن نصر إمام الأئمة، الموفق من السماء»^(٤).

* وقال عبدالقاهر بن طاهر البغدادي: «ومنهم: محمد بن نصر المروزي، صاحب «اختلاف العلماء»، وإمام الفقه والكلام والحديث، وكتابه في «اختلاف العلماء» يشتمل على أربعين مجلدة»^(٥).

* وقال الإمام ابن حزم: «أعلم الناس: من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه. وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد بن نصر المروزي، فلو قال قائل: ليس لرسول الله ﷺ حديث، ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد ابن نصر؛ لما أبعد عن الصدق»^(٦).

قال الذهبي عقبه: «هذه السعة والإحاطة ما ادعاها ابن حزم لابن نصر إلا

(١) «الثقات» (٩ / ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٩٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٨١).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٧)، و«السير» (١٤ / ٣٣).

(٤) «السير» (١٤ / ٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٨).

(٥) «أصول الدين» (ص ٣١٤).

(٦) «السير» (١٤ / ٤٠).

بعد إمعان النظر في جماعة تصانيف لابن نصر، ويمكن ادعاء ذلك لمثل أحمد بن حنبل ونظرائه، والله أعلم».

وقال: «... ولقد لقي أحمد، وأخذ عنه وحوى علمه، ولقي أصحاب مالك والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وأخذ علمهم، وقد كان في الغاية التي لا وراء بعدها في سعة العلم بالقرآن والحديث والآثار، والحجاج ودقة النظر، مع الورع العظيم، والدين المتين»^(١).

* وقال الخطيب البغدادي: «صاحب التصانيف الكثيرة والكتب الجمة، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة، ومن بعدهم في الأحكام»^(٢).

قال الذهبي عقبه: «يقال: إنه كان أعلم الأئمة باختلاف العلماء على الإطلاق»^(٣).

* وقال ابن الجوزي: «كان عالماً بالحديث والفقه»^(٤).

* وقال النووي: «هو الإمام البارع العلامة في فنون العلم، الفقيه الشافعي»^(٥).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «منهم: محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم»^(٦).

ووصفه بأنه من علماء الحديث وأئمتهم، الذين يبنون الأحكام على الأحاديث، ويميزون صحيحها من ضعيفها»^(٧).

وكذا عدّه الإمام ابن قيم الجوزية ممن جمع الاستنباط والفقه إلى الرواية»^(٨).

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢٧٣ - ط دار الحديث).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٥).

(٣) «السير» (١٤/ ٣٤).

(٤) «صفة الصفوة» (٤/ ١٤٧).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٩٣).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢١٦).

(٧) المصدر السابق (١/ ٢٦١-٢٦٢).

(٨) «الوابل الصيب» (ص ١٤٠).

- * وقال الذهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبدالله الحافظ... وكتب الكثير، وبرع في علوم الإسلام، وكان إماماً مجتهداً علامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، قلّ أن ترى العيون مثله»^(١).
- * وقال الحافظ ابن كثير: «كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام، وكان عالماً بالأحكام»^(٢).
- * وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبدالله، ثقة حافظ، إمام، جبل، من كبار الثانية عشرة / تميز».
- * وقال السبكي: «أحد أعلام الأمة، وعقلائها، وعبادها»^(٣).
- * وقال ابن قاضي شهاب: «أحد الأئمة الأعلام»^(٤).
- * وقال ابن تغري بردي: «الفقيه، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف الكثيرة، والكتب المشهورة... وكان أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام»^(٥).
- * وعده السخاوي من نجوم الهدى، ومصابيح الظلام، والمستضاء بهم في دفع الردى، الذين هم أهل للكلام في علم الرجال^(٦).
- * وقال السيوطي: «الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبدالله المروزي الفقيه... وبرع في هذا الشأن، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام»^(٧).

(١) «السير» (١٤ / ٣٣-٣٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٤ / ٣٨).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٦) - وعنه طاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة»

(٢ / ٣١٠) -.

(٤) «طبقات الشافعية» (١ / ٨٤).

(٥) «النجوم الزاهرة» (٣ / ١٦١).

(٦) «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص ٣٢٨ - ٣٤٥).

(٧) «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥).

* مذهبه الفقهي:

قال المروزي: « كتبت الحديث بضعا وعشرين سنة، وسمعت قولاً ومسائل، ولم أكن حسن رأي في الشافعي، فبينما أنا قاعد في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة؛ إذ أغفيت إغفاءة، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله! أكتب رأي أبي حنيفة؟ فقال: لا، فقلت: رأي مالك؟ فقال: اكتب ما وافق حديثي، فقلت: أكتب رأي الشافعي؟ فطأ رأسه شبه الغضبان، وقال: تقول: رأي! ليس هو بالرأي، وهو رد على من خالف سنتي، فخرجت في أثر هذه الرؤيا إلى مصر، فكتبت كتب الشافعي»^(١).

فتفقه - رحمه الله - على أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، وأخذ عنه كتب الشافعية ضبطاً وتفقهاً، وسمع من الربيع بن سليمان، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم آراء الشافعي وأقواله^(٢).

ولذلك عدّه من كتب في التراجم والطبقات أنه شافعي، بل عدوه من أئمة الشافعية.

قال النووي^(٣): «الفقيه الشافعي».

وقال: «محمد بن نصر من أصحابنا أصحاب الوجوه، مذكور في الروضة»^(٤). وقال السبكي في «طبقاته»^(٥): «ابن نصر، وابن جرير، وابن خزيمة من أركان

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١ / ١ / ٩٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٤٩).

قلت: وما أظن هذه القصة تصح عن المؤلف، ولما ذكرها الذهبي في «السير» (١٤ / ٣٨)؛ قال: «روي عنه»، هكذا بصيغة التمرّض.

وإن صحت؛ فمحمولة على أقوال الشافعي وآرائه الموافقة للسنة؛ فإنه - رحمه الله - كان شديد الاتباع للسنة، بخلاف المتأخرين من المتسبين لمذهب الشافعي؛ فإنهم غارقون في وحل تعصبهم، وفرط غلوهم لأئمتهم، لا سيما السبكي الأشعري المذكور.

(٢) انظر: «السير» (١٤ / ٣٤).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١ / ١ / ٩٣).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١ / ١ / ٩٤).

مذهبنا».

وعده الشيرازي من أصحاب الشافعي، وذكره في «طبقاته»^(١)، وكذا عده ابن الأثير من فقهاء الشافعية^(٢).

وقال بعضهم: «لم يكن للشافعية في وقته مثله»^(٣).

قلت: والذي يظهر لي - والله أعلم - أن المؤلف - رحمه الله - كان مجتهدًا مطلقًا، معظمًا للسنة والدليل، يرجح من المذاهب والأقوال بحسب قربها من الأدلة وصحة الاستدلال عليها، وإن كان لا ينكر أنه تأثر بالإمام الشافعي، ونقل كثيرًا من أقواله؛ لكن أكثر نقله عنه في مسائل الأصول وبيان أنواع السنن وعلاقتها بالكتاب، ونحو ذلك.

وكتابتنا - الذي بين يديك - دليل على ذلك، فهو كتاب أصول بحت، كل ما نقله المؤلف - رحمه الله - عن الشافعي فهو منقول عن غيره؛ كالإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر؛ لكن الإمام الشافعي - رحمه الله - حاز قصب السبق بالتقعيد والتأصيل والكتابة.

وإلا؛ فلا يصحُّ ألْبَتَّةُ عَدُّ الإمامين ابن خزيمة وابن جرير الطبري من الشافعية، وهذا واضح لكل من نظر في كتب هذين العالمين، بل كانا مجتهدين، فهل إن وافقوا الإمام الشافعي - رحمه الله - في مسائل؛ عدوا من الشافعية؟! كلا.

* حسن عبادته وتمسكه بالسنة:

كتابتنا - هذا - دليل على حب المؤلف - رحمه الله - للسنة، وذبه عن حياضها، والعمل بها، ونشرها بين الناس، وذم الاختلاف والبدع، والتحذير من أهلها، كل

(٥) (٢/ ٢٥١).

(١) «طبقات الشيرازي» (ص ١٠٧).

(٢) «الكامل في التاريخ» (٧/ ٥٥٣).

(٣) «العبر» (٢/ ٩٩)، و«مرآة الزمان» (٢/ ٢٢٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥١)،

و«حسن المحاضرة» (١/ ٣١٠).

ذلك فعله صيانة للدين، وحرصاً وغيره على سنة سيد المرسلين محمد ﷺ.

أما عن عبادته وطاعته لربه؛ فحدث ولا حرج.

قال الإمام ابن كثير: «كان من أحسن الناس صلاة، وأكثرهم خشوعاً فيها»^(١).

وكان -رحمه الله- من العباد المعروفين^(٢).

ومن صور خشوعه في الصلاة ما ذكره عنه -رحمه الله-:

قال أبو بكر الصبغي: «فأما أبو عبدالله؛ فما رأيت أحسن صلاة منه، وبلغني أن زنبوراً قعد على جبهته، فسال الدم على وجهه ولم يتحرك»^(٣).

وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم: «ما رأيت أحسن صلاة من محمد بن نصر؛ كان الذباب يقع على أذنه، فيسيل الدم ولا يذبه عن نفسه، ولقد كنا نتعجب من حسن صلاته وخشوعه وهيئته للصلاة، كان يضع ذقنه على صدره، فينتصب كأنه خشبة منصوبة»^(٤).

وقال ابن الجوزي: «وكان كثير الصلاة، كريماً»^(٥).

*** علاقته بالأمراء والولاطين^(٦):**

كان الإمام المروزي على سيرة أهل العلم من السلف الصالح في علاقته مع الخلفاء والأمراء، فلم يكن من عاداته الدخول عليهم إلا لأداء واجب النصيحة، وتقديم الموعدة الحسنة، وكانت له هيبة، واحترام لدى العامة والخاصة، وكان

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٧٣٨).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٧)، و«السير» (١٤/ ٣٦).

(٤) «السير» (١٤/ ٣٦-٣٧).

(٥) «المنتظم» (٦/ ٦٤-٦٥)، و«الحث على حفظ العلم» (ص ١١٣).

(٦) انظر مقدمة: «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٥٨-٥٩) لصديقنا الدكتور عبدالرحمن

الأمراء والحكام يحلُّونه ويحترمونهُ؛ نظرًا إلى منزلته العلمية والدينية، وكانوا يقدمون إليه العطايا والهدايا، قال الأمير أبو إبراهيم -إسماعيل بن أحمد-: كنت بسمرقند فجلست يومًا للمظالم، وجلس أخي إسحاق إلى جنبي، إذ دخل أبو عبدالله محمد بن نصر، فقامت إجلالاً لعلمه، فلما خرجا عاتبني أخي إسحاق، وقال: أنت والي خراسان، يدخل عليك رجل من رعيتك، فتقوم إليه! وبهذا ذهب السياسة.

فبت تلك الليلة -وأنا منقسم القلب بذلك- فرأيت النبي ﷺ في المنام، كأني واقف مع أخي إسحاق، إذ أقبل النبي ﷺ فأخذ بعصدي، وقال: يا إسماعيل! ثبت ملكك وملك بنيك؛ بإجلالك محمد بن نصر، ثم التفت إلى إسحاق فقال: ذهب ملك إسحاق وملك بنيك؛ باستخفافه بمحمد بن نصر^(١).

زاد النووي: فبقي ملك إسماعيل وبنيه أكثر من مئة وعشرين سنة^(٢).

✽ عقيدته^(٣):

كان -رحمه الله- على مذهب السلف الصالح في جميع أبواب العقائد، وكتابه «السنة»، و«كتاب تعظيم قدر الصلاة»، وباب الإيمان منه، أكبر شاهد على هذا، وقد درس مسألة الإيمان، ومذاهب الناس فيه دراسة وافية في كتابه القيم: «تعظيم قدر الصلاة»، وأيد مذهب السلف، وناقش جميع المذاهب والفرق مناقشة علمية.

فهو لم يكن على معتقد السلف فحسب، بل كان من الدعاة إليه، فيستحق أن يوصف بصاحب السنة، الداعية إلى العقيدة السلفية الصحيحة، وقد أنكر على جميع الفرق المبتدعة أشد الإنكار، كما هو واضح وجلي في باب الإيمان من كتاب «تعظيم قدر الصلاة».

وكان -رحمه الله- جريئًا في إبداء ما كان يراه، ولأجل هذا تكلم في بعض

(١) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٨)، و«السير» (١٤ / ٣٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٥٣)،

و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢٥٠).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١ / ٩٤).

(٣) من مقدمة كتاب «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ٥٩-٦٢).

المسائل الحساسة لدى أهل الحديث والأثر، وأهل البدع في عصره بشيء من الصراحة؛ لبيان حقيقة المسألة، فأنكر عليه أهل العلم لخوضه فيها، فقال الحافظ ابن منده في مسألة الإيمان: صرح محمد بن نصر في كتاب «الإيمان» بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظه مخلوق، ثم قال: وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق.

قال الذهبي معلقاً عليه: «قلت: الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتلفظ بالقرآن غير مخلوق؛ فإن الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمان: فقول وعمل، والقراءة والتلفظ: من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ: هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة الإيمان، وهي قول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» داخلة في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة، ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»^(١).

هذا، وقد ذكر الذهبي في ترجمة الإمام البخاري في «السير»^(٢) قصة البخاري مع محمد بن يحيى الذهلي في مسألة خلق القرآن، ومسألة: هل اللفظ مخلوق؟ فساق الذهبي عدة أقوال تلاميذ البخاري عن البخاري، فقال:

قلت: المسألة هي أن اللفظ مخلوق، وسئل عنها البخاري فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك؛ فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ فتكلم فيه، وأخذ بلازم قوله هو وغيره، وقد قال البخاري في الحكاية التي رواها غنجار في «تاريخه»: حدثنا خلف بن محمد بن إسماعيل: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف ببخارى يقول: كنا يوماً عند أبي إسحاق القيسي،

(١) «السير» (١٤ / ٣٩ - ٤٠).

(٢) (١٢ / ٤٥٣).

ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري، فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: من زعم أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب، فإنني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبدالله! قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول.

قال أبو عمرو الخفاف: فأتيت البخاري فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبدالله! ههنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو! احفظ ما أقول: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب، فإنني لم أقله، إلا أنني قلت: أفعال العباد مخلوقة^(١).

وقال الذهبي في ترجمة الذهلي: كان الذهلي شديد التمسك بالسنة، قام على محمد بن إسماعيل؛ لكونه أشار في مسألة خلق أفعال العباد إلى أن تلفظ القارئ بالقرآن مخلوق، فلوح وما صرح، والحق أوضح، ولكن أبى البحث في ذلك: أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، والذهلي، والتوسع في عبارات المتكلمين؛ سداً للذريعة، فأحسنوا - أحسن الله جزاءهم -، وسافر ابن إسماعيل مخفياً من نيسابور، وتألم من فعل محمد بن يحيى، وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوى عليه بمفرده... رحم الله الجميع، وغفر لهم ولنا آمين^(٢).

هذا، وأورد الذهبي ذكر الإمام المروزي في كتابه «العلو للعلي العظيم»^(٣) من أئمة الإسلام ممن لا يتأول، ويؤمن بالصفات، وبالعلو في ذلك الوقت.

* مؤلفاته:

١- الإجماع:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢ / ١٥٧)، فقال: «ونقل محمد

(١) «السير» (١٣ / ٤٥٧ - ٤٥٨).

(٢) «السير» (١٢ / ٢٨٤).

(٣) (ص ٢١٥ - مختصره).

ابن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني؛ إلا عن الكوفيين» ا.هـ.

٢- اختلاف الفقهاء:

طبع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي، باسم (اختلاف العلماء)، وهكذا نسبه له الإمام ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (١ / ١٢٩ - ط الفقي)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩ / ٣٩٦ - ط دار الريان)، ومن قبلهما عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) في «أصول الدين» (ص ٣١٤).

وحققه محمد طاهر حكيم في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية لنيل شهادة الماجستير باسم (اختلاف الفقهاء)، وهكذا سماه السبكي في «طبقاته» (٢ / ٢٥٣)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣ / ١٩٧).

٣- الانتفاع بجلود الميتة:

ذكره ونسبه له ابن عبد البر في «التمهيد» (٢ / ٢٨)، فقال: «فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما: أبو عبدالله - محمد بن نصر - المروزي في كتاب «الانتفاع بجلود الميتة»».

٤- الإيمان:

ذكره المؤلف في كتابه «تعظيم قدر الصلاة» (٢ / ٥٩٠)، فقال: «وسنذكر الأخبار المروية على هذا المثال في «كتاب الإيمان» خاصة».

وذكره الذهبي في «السير» (١٤ / ٣٩) نقلاً عن ابن منده، ونقل منه -أيضاً- الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١ / ١١٠)، و«تغليق التعليق» (٢ / ٥٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١ / ٢٧٥).

٥- تعظيم قدر الصلاة:

طبع بتحقيق أخيها الدكتور الفاضل عبدالرحمن بن عبد الجبار الفريوائي -وفقه الله- في مكتبة الدار بالمدينة النبوية.

وانظر (١ / ٦٧-٦٩) من الكتاب نفسه.

٦- كتاب الجنائز:

نسبه له السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ١١٦).

٧- كتاب في الذب عن عكرمة البربري - مولى ابن عباس -:

نسبه له السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٣٠٦ - ط دار الكتب العلمية).

٨- رفع اليدين في الصلاة:

وهو في أربعة مجلدات.

نسبه له ابن عبد البر في « الاستذكار » (٢ / ١٢٥)، و« التمهيد » (٩ / ٢١٣

و٢١٦)، وقال في الموضع الأول: « قال أبو عبدالله - محمد بن نصر المروزي - رحمه الله - في كتابه « رفع اليدين » من الكتاب الكبير... ».

وقال صلاح الدين الصفدي في « الوافي بالوفيات » (٥ / ١١١): « وله كتاب

« رفع اليدين في الصلاة » في أربعة مجلدات، وكان ابن حزم يعظمه ».

وقال الحافظ السليمانى؛ كما في « السير » (١٤ / ٣٧): « ... وله كتاب

« تعظيم قدر الصلاة »، وكتاب: « رفع اليدين »، وغيرهما من الكتب المعجزة »^(١).

ونسبه له شيخ الإسلام ابن تيمية في « منهاج السنة النبوية » (٣ / ١٣٧ و٦ /

٤٤١)، وابن قاضي شهبة في « طبقات الشافعية » (١ / ٨٥)، وغيرهما.

٩- الرد على ابن قتيبة:

ذكره الإمام ابن قيم الجوزية في « كتاب الروح » (ص ١١٠)، وفي « أحكام

أهل الذمة » (٢ / ٥٢٥ - تحقيق صبحي الصالح).

وقال السخاوي في « فتح المغيث » (٣ / ٤٨): « وقد انتصر لأبي عبيد: أبو

عبدالله - محمد بن نصر - المروزي في جزء لطيف، رد فيه على ابن قتيبة ».

١٠- السنة:

وهو كتابنا هذا، وقد تقدم الكلام عليه (ص ٩ - ١٤).

(١) قال الذهبي - متعقبًا -: « كذا قال السليمانى! ولا معجز إلا القرآن » اهـ.

١١- سؤالات محمد بن نصر المروزي:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢ / ٥٥٦ - ط دار الريان)، فقال: «رواه عنه محمد بن نصر في «سؤالاته»».

١٢- الصيام:

ذكره ونسبه له البغدادي في «هدية العارفين» (٦ / ٢١)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (١ / ٣١٠).

١٣- فيما خالف أبو حنيفة علياً وابن مسعود.

قال أبو إسحاق الشيرازي في «الطبقات»؛ كما في «السير» (١٤ / ٣٨): «صنف ابن نصر كتباً ضمنها الآثار والفقه، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، وصنف كتاباً فيما خالف أبو حنيفة علياً وابن مسعود».

ونسبه له شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٣ / ١٥٦ و ٢٥٦ و ٤ / ١٢٥ و ١٢٧ و ٢٢٢ و ٧ / ٥٠٢ و ٨ / ٢٩٩)، والزركلي في «الأعلام» (٧ / ١٢٥).

١٤- كتاب الفرائض:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣ / ٢٦٠ - ط دار الريان)، والروداني في «صلة الخلف بموصول السلف».

وهو من رواية أبي العباس الأصم عن المروزي؛ كما روى ذلك الحافظ ابن حجر بسنده في «المعجم المفهرس» (٧١ / ١٦٨).

١٥- كتاب القسامة:

قال أبو بكر الصيرفي: «لو لم يصنف المروزي إلا كتاب «القسامة»؛ لكان من أفقه الناس، فكيف وقد صنف كتباً سواها؟»^(١).

(١) «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٦)، و«السير» (١٤ / ٣٤).

ونسبه له البغدادي في «إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون» (١ / ٣٢٢)، و«هدية العارفين» (٦ / ٢١)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ / ٧٨).

١٦- قيام رمضان:

نسبه له فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣ / ١٩٨)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٥٩)، والزركلي في «الأعلام» (٧ / ١٢٥).

١٧- قيام الليل:

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٦٧ و ١٤٥١): «قيام الليل في مجلدين لمحمد بن نصر المروزي».

وقال الإسنوي: «له تصنيف آخر في قيام الليل أكبر من «تعظيم قدر الصلاة»، وقفت عليه في مجلدة ضخمة»^(١).

وقال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (١ / ٤٣): «قيام الليل؛ مجلدين ضخمين».

ونسبه له البغدادي في «هدية العارفين» (٦ / ٢١)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٥٩)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣ / ١٩٧)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ / ٧٨).

١٨- كتاب الوتر:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢ / ٥٥٥ ط دار الريان)، فقال: «عند محمد بن نصر في كتاب: «أحكام الوتر»، وهو كتاب نفيس في مجلدة».

ونسبه له: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٦٧ و ١٤٥١)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣ / ١٥٩)، وسزكين في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣ / ١٩٨)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ / ٧٨).

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٣٧٢).

وقد اختصر هذه الكتب الثلاثة أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ)، وطبع المختصر طبعات عدة في الهند وباكستان والأردن.

١٩- كتاب الكسوف:

ذكره المؤلف نفسه - رحمه الله - في «تعظيم قدر الالة» - (١ / ٢٣٠ - ٢٣١)، فقال: «وقد كتبنا الأخبار المروية في هذا الباب في «كتاب الكسوف»؛ فلذلك تركنا كتابتها هنا».

٢٠- الورع:

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٤٦٩)، والبغداد في «هدية العارفين» (٦ / ٢١)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣ / ١٩٨)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ / ٧٨).

وتوجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية (١٢٩ / ١ - تصوف)، وهو في (٢٩) لوحة، مقاس (٢٨ × ١٨ سم)، نسخت في القرن التاسع الهجري.

* وفاته:

توفي - رحمه الله - في شهر محرم، سنة أربع وتسعين ومئتين (٢٩٤ هـ) بسمرقند، وله من العمر اثنتان وتسعون سنة.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٣٢ - ٤٣٣): «واتفقوا على أنه مات سنة أربع وتسعين ومئتين».

رحمه الله، وأسكنه الفردوس الأعلى بمه وكرمه. آمين.

* مصادر ترجمته:

١- «البداية والنهاية» للإمام ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) (١٤ / ٧٣٨ - ٧٤٠).

٢- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) (٣ / ٣١٥ - ٣١٨).

٣- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (٢ / ١٨١ - ١٨٢).

٤- «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) (٢ / ٦٥٠ - ٦٥٣).

- ٥- «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).
- ٦- «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (ت ٦٧٦ هـ) (١ / ١ / ٩٢-٩٤).
- ٧- «تهذيب التهذيب» له (٩ / ٤٨٩-٤٩٠)
- ٨- «الثقات» لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) (٩ / ١٥٣).
- ٩- «الحث على حفظ العلم» له (ص ١١٣).
- ١٠- «حسن المحاضرة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ) (١ / ٣١٠-٣١١).
- ١١- «سير أعلام النبلاء» له (١٤ / ٣٣-٤٠).
- ١٢- «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٣٢ هـ) (٢ / ٢١٦-٢١٧).
- ١٣- «صفوة الصفوة» له (٤ / ١٤٧-١٤٨).
- ١٤- «طبقات الحفاظ» له (ص ٢٨٤).
- ١٥- «طبقات الشافعية» للإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) (٢ / ١٩٥-١٩٦).
- ١٦- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (ت ٨٥١ هـ) (١ / ٨٤).
- ١٧- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (ت ٧٧١ هـ) (٢ / ٢٢).
- ١٨- «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) (ص ٨٧-٨٨).
- ١٩- «طبقات فقهاء الشافعية» للعبادي (ت ٤٥٨ هـ) (ص ٤٩-٥٠).
- ٢٠- «العبر» له (١ / ٤٢٦).
- ٢١- «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) (٧ / ٥٥٣).
- ٢٢- «مرآة الزمان» لليافعي (ت ٧٦٨ هـ) (٢ / ٢٢٣).
- ٢٣- «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١٢ / ٧٨).
- ٢٤- «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٣ هـ) (ص ٢٨٠-٢٨١).
- ٢٥- «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) (٢ / ٣١٠).

- ٢٦- «المنتظم» لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) (٦ / ٦٣-٦٦).
- ٢٧- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) (٣ / ١٦١).
- ٢٨- «هدية العارفين» للبغدادي (٦ / ٢١).
- ٢٩- «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) (٥ / ١١١).

كتاب الاعتصام بالكتاب

والسنة للأمام الجليل
والنبيل أحمد بن

نصر الخزازي

رحمه الله تعالى من كتب الفتنة إلى رحمه الله

عفي عنه منه

وتوهم

امين

عبد المحسن بن عبد العزيز
ابن مانع غفر الله له ولوالديه
مسلمين امين

وقد ضاع عن المؤلف ورقتين فليعلم القارئ

قال فبين قلوبكم فاصبحتم بغير اخوانا وقالوا لا نكونوا كالذين الذين ذوقوا عذاب النار من بعد ما جاءهم
 البينات وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا ولا تحسبوا
 يحيى بن يحيى عن مالك بن انس عن ابي شهاب عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباعدوا
 لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تكونوا عداوة الله اخوانا ولا يعادى الله اخوانا فوق ثلاثة ايام
 يحيى بن يحيى عن مالك عن ابي الزناد عن الاوزاعي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الذين آمنوا
 فان الظن الكذب الحديث ولا تحمسوا ولا تحسبوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباعدوا ولا تبغضوا
 لا تباغضوا ولا تكونوا عداوة الله اخوانا وقال الله عز وجل وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوا وصايا الله
 فافترق بكم عن سبيله ذلكم وصنعكم به فاحذروا الله ان طريقه واحد مستقيم وان السبل لثلاث تصد من اتباعها
 عن طريقه المستقيم ثم بين لنا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بسنة استحق اشاع عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن حماد
 زيد عن عاصم بن زرير عن ابي ذر عن عبد الله قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبا ثم قال هذا سبيل الله
 ثم خطبنا خطبا ثم قال هذا سبيل الله ثم خطبنا خطبا ثم قال هذا سبيل الله ثم خطبنا خطبا ثم قال هذا سبيل الله
 صراحي مستقيما الى الله صراحي مستقيما الى الله صراحي مستقيما الى الله صراحي مستقيما الى الله
 عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وان هذا صراطي مستقيم فاتبعوا وصايا الله ثم خطبنا خطبا ثم قال هذا سبيل الله
 وخطبنا خطبا فقال هذا السبل فاما منها سبيل الاولي فاستقيمان بديوا اليه صراحي مستقيما الى الله صراحي مستقيما الى الله
 ثانيا ايمان رحبان عن جابر عن الشعبي عن جابر عن عبد الله قال ان الله عز وجل قال لا تباعدوا ولا تبغضوا ولا تكونوا عداوة الله
 خطبا فقال هذا سبيل الله وخطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا
 الخطب الاوسط وتلى هذا الايتوان هذا صراطي مستقيما فاتبعوا وصايا الله ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا ثم خطبنا خطبا
 ذلكم وصنعكم به لعلكم تتقون ابو عامر الرازي ثنا سعيد بن جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عيسى بن قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب خطبنا في الاربعين واذا من الحديث وقال في الحديث في موضع
 اخر عن جابر عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث والافعال الكفاية عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم اخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يهدي عبدا المؤمن مع ما بين الايمان وبين الجنة الا بعبادة الله وبغيرها بالخط
 بقلبه ليعتصم بذلك من دعا الشياطين الى الصد عن الله عن طريقه من جابر بن عبد الله بن مسعود

به غير يذكر عن العواصن سارمة قال نزل النبي صلى الله عليه وسلم وثمة من معه من أصحابه
 فقال يا عبد الله اركب فرسا فناد ان الجنة لا تغل الا للمؤمن وان اجمعتوا الى الصلاة فاجتمعوا
 فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام فقال يا محسنين امروا قد شيع حتى يكون وهو يتكلم على اركبته
 ان الله لم يحرّم شيئاً الا ما في هذا القرآن الا في والله لقد حدثت وامرت ووعظت
 باشياء منها مثل القرآن او اكثر وانه لا يحل لكم من السباع ذي ناب ولا الحر الا
 هلبة وان الله لم يحل لكم ان تدخلوا بيوت المعاهد من الابواب ولا تاكلوا من اهلهم
 ولا ضرب نساءهم اذا اعطوكم الذي عليهم الا ما طابوا به نفسا اخر ما اخرج
 من هذا الكتاب الى هاهنا وهو اخره

ويحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً
 الى يوم الدين وقد وضع الفراع من نسخ هذا الكتاب في يوم
 الاحد لخمس مئتين من رجب المحرم بقلم الفقير الى ربه
 محمد بن محمد غفر الله له ولوالديه ولنا
 نحن والاخوانه المسلمين والمسلمات
 الاحياء منهم والاموات
 صلى الله على محمد وآله
 وصحبه
 قال

بلغة من ابله وحقه
 محمد بن محمد

السُّنة لغة واصطلاحاً^(١)

السنة في اللغة: هي السيرة والطريقة المجعولة للاتباع والافتداء، سواء أكانت حسنة أم سيئة، محمودة أم مذمومة، ومنه قوله ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده؛ كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء»، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده؛ كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء»^(٢).

وأما في الشرع: فتطلق على ما أمر به النبي ﷺ، ونهى عنه، وندب إليه قولاً وفعلاً.

وقد تطلق السُّنة على ما كان عليه الصحابة -رضي الله عنهم-؛ قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»^(٣).

كما تطلق السُّنة على ما يقابل البدعة، وذلك فيما يحدثه الناس في الدين من قول أو عمل، مما لم يؤثر عنه ﷺ أو عن السلف، فيقال: فلان على سنة؛ إذا عمل على وفق ما كان عليه النبي ﷺ، ويقال: فلان على بدعة؛ إذا عمل على خلاف ذلك.

وقد تطلق السنة على غير الفرائض من نوافل العبادات التي جاءت عن النبي ﷺ وندب إليها.

ولأهل العلم في ذلك اصطلاحاتهم الخاصة في تعريف السُّنة بحسب الأغراض التي عُيِّنَتْ بها كل طائفة منهم:

(١) استفدت في كتابة هذه الطلائع لكتاب «السنة» من مصادر متعددة، ومراجع عدة؛ فجزى الله مؤلفيها خيراً.

وقد بسطت تفاصيلها في كتابي الفرد: «السنة بين أعدائها وأتباعها»، يسر الله إتمامه على خير.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٣) سيأتي تخريجه رقم (٦٠).

فعلماء الحديث: بحثوا في أحوال الرسول ﷺ باعتباره محل القدوة والأسوة في كل شيء، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال.

ولذا؛ فالسنة عندهم: هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة، سواء أكان قبل البعثة أو بعدها.

وأما علماء الأصول؛ فقد بحثوا في أحوال الرسول ﷺ باعتباره المبلغ الأمين عن الشارح الحكيم، الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويوصل الأصول التي يستدل بها على الأحكام، فعنوا بما يتعلق بذلك من أفعال المكلفين؛ وهي أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

فالسنة عندهم: هي ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

وأما الفقهاء؛ فإنهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً، أو حرمة، أو استحباباً، أو كراهة، أو إباحة، ولذلك؛ فإن السنة عندهم: هي ما يقابل الفرض والواجب.

ومما سبق من تعريفات: يتبين أن اصطلاح المحدثين هو أوسع الاصطلاحات لتعريف السنة؛ فهو يشمل أقواله ﷺ، وهي كل ما صدر عنه من لفظه؛ كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، وحديث: «الدين النصيحة»^(٢)، وحديث: «بني الإسلام على خمس»^(٣).

ويشمل أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة في جميع أحواله؛ كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وغير ذلك.

ويشمل كذلك تقريراته، وهي: ما أقره -عليه الصلاة والسلام- من أفعال صدرت من بعض أصحابه؛ إما بسكوته مع دلالة الرضى، أو بإظهار الاستحسان وتأيد

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

الفعل؛ كإقراره لأكل الضب حين أكل منه بعض الصحابة مع أنه لم يأكل منه.
وتشمل صفاته الخلقية، وهي: هيأته التي خلقه الله عليها، وأوصافه الجسمية
والبدنية.

وصفاته الخلقية، وهي: ما جبله الله عليه من الأخلاق والشمائل.
وتشمل كذلك سيرته ﷺ وغزواته، وأخباره قبل البعثة وبعدها.
وقد دوّن المحدثون هذه السنّة جميعها، وحفظوها في أمات كتب السنّة ومصادر
السيرة النبوية الشريفة، التي تشهد على جهدهم وجهادهم في حفظ هذا الدين.

حُجِيَّةُ السُّنَّةِ

السُّنَّةُ مصدر من مصادر التشريع، ولا يمكن لدين الله أن يكتمل، ولا لشريعته أن تتم؛ إلا بأخذ سنة النبي ﷺ مع كتاب الله - تعالى -، لذلك جاءت الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة تأمر بطاعة رسول ﷺ، والتمسك بسنته والاحتجاج بها، وأجمعت على ذلك الأمة:

فمن أدلة القرآن الكريم:

١ - قوله - تعالى -: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فقد أقسم الله - تعالى - في هذه الآية بذاته المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يُحَكِّمَ الرسول ﷺ في جميع أموره، فما حكم به؛ فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فلا يكتفي بالانقياد في الظاهر؛ بل لابد مع تحكيمه له في الظاهر أن يطيعه في الباطن، وألاً يجد في نفسه أدنى حرج مما حكم به، ويسلم له التسليم الكامل من غير ممانعة أو منازعة، أو مدافعة أو تحيز.

٢ - قوله - جل وعلا -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

والرد إلى الله: هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ: هو الرد إليه في حياته، وإلى سنته بعد موته.

٣ - وقال - تعالى -: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، فهذه الآية تبين أن دليل محبة الله - تعالى - هو اتباع رسوله ﷺ، وهل معنى اتباعه ﷺ إلا اتباعه في جميع أقواله وأفعاله وهديه؟ فتبين بذلك: أن من لم يتبع السنة، ولم ير العمل بها واجباً؛ فهو

كاذب في دعوى محبته لله - عز وجل -.

٤- وقال - سبحانه -: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وأمره ﷺ: هو سبيله، ومنهاجه، وسنته.
ومن أدلة السنة:

١- عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ قال: «لما مثلي ومثل ما بعثني الله به؛ كمثّل رجل أتى قوماً، فقال: يا قوم! إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنّجاء! فأطاعه طائفة من قومه، فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم؛ فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصباحهم الجيش؛ فأهلكهم واجتاحهم؛ فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق»^(١).

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ قال: «كل أمّي يدخلون الجنة إلا من أبى»، قالوا: يا رسول الله! ومن أبى؟ قال: «من أطاعني؛ دخل الجنة، ومن عصاني؛ فقد أبى»^(٢).

٣- عن المقدام بن معد يكرب - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله - عز وجل -، فما وجدنا فيه من حلال؛ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام؛ حرّمناه إلا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله»^(٣).
وأما إجماع الأمة:

فلو تتبعنا آثار السلف ابتداء من الصحابة فمن بعدهم؛ فإننا لن نجد إماماً من المشهود لهم بالعلم والتقوى ينكر التمسك بالسنة، والاحتجاج بها، والعمل بمقتضاها؛ بل على العكس من ذلك، لا نجدهم إلا متمسكين بها، مهتدين بهديها،

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٠).

(٣) سيأتي تخريجه (رقم ٢١٥).

محذرين من مخالفتها.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه «الأم» (٧ / ٢٧٣): «لم أسمع أحداً نسبته الناس - أو نسب نفسه - إلى علم يخالف في أن فرض الله - عز وجل - اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه، وأن الله - عز وجل - لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف؛ في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ».

وقال - رحمه الله -: «أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ؛ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس».

وقال الإمام ابن حزم عند قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ قال: «الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يُخلَق ويُركَّب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس، كتوجهه إلى مَنْ كان على عهد رسول الله ﷺ، وكل من أتى بعده - عليه السلام - ولا فرق».

فتبين مما سبق: وجوب الاحتجاج بالسنة والعمل بها، وأنها كالقرآن في وجوب الطاعة والاتباع، فالمستغني عنها هو مستغن في الحقيقة عن القرآن، وأن طاعة الرسول ﷺ هي طاعة لله، وعصيانه عصيان لله - تعالى -، وأن العصمة من الانحراف والضلال: إنما هو بالتمسك بالقرآن والسنة معاً.

منزلة السنة

لقد تبين لنا معنى السنة، وتيقنا من حجيتها، وبقي أن نوضح منزلتها من الكتاب العزيز:

١- نوعية ما تردُّ به من أحكام، ونسبته إلى الكتاب العزيز.

٢- إمكان تخصيص الكتاب بها، وعدمه.

٣- إمكان نسخ الكتاب بها، وعدمه.

٤- رتبته من الكتاب عند الاستدلال والمعارضة.

١- نوعية أحكامها.

من خلال استقراء السنة في مصادرها: يتبين أن أحكامها لا تخرج عن أحد وجوه ثلاثة:

النوع الأول: تأكيد ما ورد في الكتاب من أحكام عامة، ومثاله: أحاديث وجوب الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكالأحاديث الناهية عن الخمر، والميسر، والأنصاب، والأزلام، وما أهلك به لغير الله.

النوع الثاني: شرح ما ورد من آيات عامة في القرآن، وبيان أساليب أدائها وامتنالها، والتعرض لكل ما يتصل بها من أجزاء وشروط وموانع؛ كالأحاديث المحددة للمراد من الصلاة والصيام والحج، والمبينة لأجزائها وشروطها وموانعها، وكل ما يرتبط بها من شؤون الأداء.

قال - تعالى -: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

النوع الثالث: بيان أحكام لم يتعرض لها الكتاب في آيات أحكامه؛ مثل: حرمان القاتل من الميراث، وتحريم الجمع بين نكاح العمة وابنة أخيها أو الخالة

وابنة أختها، وكتحريم لبس الحرير للرجال، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير.

قال ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٤ / ٨٤-٨٥): «والسنة مع القرآن ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

والثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن، وتفسيراً له.

والثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه».

٢- بيان السنة للقرآن:

لما كان للسنة صفة الشرح والبيان؛ فليس هناك ما يمنع من تخصيص الكتاب بها، ما دام المخصص بمنزلة القرينة الكاشفة عن المراد من العام، وهذا المقام موضع اتفاق المسلمين، وهذا البيان والشرح يتمثل في عدة جوانب؛ منها:

١- بيان مجمله: فقد جاءت كثير من أحكام القرآن العملية مجملة، فبينت السنة إجمالها.

ومن ذلك: أن الله أمر بأداء الصلاة من غير بيان لأوقاتها وأركانها وركعاتها وغير ذلك؛ فبينت السنة كل ذلك بفعل رسول الله ﷺ، وتعليمه لأصحابه كيفيتها، وأمره لهم بأدائها كما أداها، فقال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١).

وفرض الله الزكاة من غير بيان لمقاديرها وأوقاتها وأنصبتها، وما يزكى وما لا يزكى، فجاءت السنة ببيان كل ذلك وتفصيله.

وشرع الله الحج من غير أن يبين مناسكه، فبين ﷺ بقوله وفعله تلك

(١) أخرجه البخاري (٦٣١).

المناسك، وقال في حجة الوداع: «لتأخذوا عني مناسككم»^(١).

وكذلك بين ﷺ أحكام الصوم مما لم ينص عليه في الكتاب، وأحكام الطهارة، والذبائح والصيد، والأنكحة، وأحكام البيوع، والجنايات، والحدود، وغير ذلك مما وقع مجملًا في القرآن وفصله النبي ﷺ.

٢- تخصيص عامه: فقد وردت في القرآن أحكام عامة جاءت السنة بتخصيصها، ومن ذلك: قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١١]؛ فهذه الآية عامة في كل أصل موروث، فخصص ﷺ ذلك بغير الأنبياء، فقال -عليه الصلاة والسلام-: «لا نوزتُ؛ ما تركنا صدقة»^(٢).

٣- تقييد مطلقه: فقد ورد في القرآن آيات مطلقة، جاءت السنة بتقييدها، ومن ذلك: قوله -تعالى-: ﴿مَنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ﴾ [النساء: ١١]؛ فأمرت الآية بإخراج الوصية من مال الميت ولم تحدد مقدارها، فجاءت السنة مقيدة للوصية بالثلث.

٤- توضيح المشكل: فقد أشكل فهم بعض الآيات على الصحابة، فكان رسول الله ﷺ يوضح لهم ما أشكل عليهم، ومن ذلك: ما ورد عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-؛ أنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينما لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنه ليس بذلك، ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»^(٣)، ففهم الصحابة -رضي الله عنهم- أن المراد بالظلم في الآية عموم الظلم، فيدخل في ذلك ظلم الإنسان نفسه بتقصيره في بعض الحقوق، فأزال ﷺ هذا الإشكال؛ بأن الظلم ليس على عمومه، وإنما المقصود منه أعظم أنواع الظلم: الذي هو الشرك بالله -عز وجل-.

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٩٢)، ومسلم (١٧٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢)، وهو عند مسلم مختصرًا (١٢٤).

٣- نسخ الكتاب بالسنة:

الظاهر أن النسخ واقع في الكتاب من الكتاب ومن السنة، على خلاف في قلة وكثرة الأحكام التي يدعى لها النسخ؛ كما سيأتي مفصلاً - إن شاء الله -.

٤- رتبة السنة من الكتاب:

من الكلمات المألوفة: إن رتبة السنة متأخرة عن رتبة الكتاب في الاعتبار! وهو كلام لا دليل يمكن الاطمئنان إليه؛ للاضطراب في تحديد معنى الرتبة هنا.

ومن أدلتهم: إن الكتاب مقطوع والسنة مظنونة، والقطع فيها إنما يصح على الجملة لا على التفصيل بخلاف الكتاب؛ فإنه مقطوع به على الجملة والتفصيل، والمقطوع به مقدم على المظنون، ولعله لا يوجد من متواترها القولي شيء.

وهذا الدليل يصلح لو فرضت المعارضة بين الكتاب والسنة.

والمعارضة لا تتصور بين الكتاب والسنة بما هي قول أو فعل أو تقرير؛ لاستحالة تناقض الشارع على نفسه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ثانيها: قولهم: «إن السنة؛ إما بيان للكتاب، أو زيادة على ذلك»: فإن كانت بياناً؛ فالبيان تال للمبين في الاعتبار، إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان لا العكس، وما شأنه هذا؛ فهو أولى بالتقدم، وإن لم يكن بياناً؛ فلا يعتبر إلا بعد ألا يوجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب، وهذا الدليل يصلح للاستدلال به على التقديم من حيث الشرف والأولوية، لا من حيث الاختصار على الكتاب مع وجوده؛ لعدم إمكان الاستغناء عن البيان بحال، وما دامت السنة بياناً للكتاب؛ فهي متممة للاستدلال به، بل كلاهما يكونان دليلاً واحداً؛ لبدهة أن ما يحتاج إلى البيان لا ينهض بالدليلية إلا به، ولكن اعتبار التقدم في الرتبة على أساس التفاضل في المكانة لا معنى لإدراجه في مباحث الأصول والتماس الأدلة له؛ لعدم إعطائه أية ثمرة عملية في مجالات الاستنباط.

ثالثها: ما دل على ذلك من الأخبار؛ كحديث معاذ في الرأي والقياس، وهو حديث لا يصح سندًا ولا متناً.

وهذا المذهب من أغرب المذاهب؛ إذ كيف يعقل الاستغناء بالكتاب عن السنة وهي مينة وشارحة له؟!

فالحق: أن السنة في مجالات الاستدلال صنو للكتاب وفي رتبته، بل هما واحد من حيث انتسابهما إلى الشرع الكريم، ولا يمكن الاستغناء به عنها، وما أروع ما قاله الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب؛ وذلك لأنها تبين المراد منه».

وقال رجل لمطرف بن عبد الله: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً؛ ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا».

ومن أجل هذا كله؛ فإن الله -عز وجل- قد حفظ السنة إلى يوم القيامة، وهذه مسألة مهمة يجب التنبه لها؛ لأهميتها وغفلة الكثيرين عنها، وهي: أن السنة من الذكر، وأنها محفوظة عن الضياع، مأمونة من الاختلاط بغيرها.

ومن الأدلة على حفظ السنة: قوله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ ففي هذه الآية الكريمة وعد قاطع من الله -تعالى- بحفظ الذكر، فما هو الذكر؟

لا شك أنه يشمل أول ما يشمل القرآن الكريم، ولكنه عند التأمل والتدقيق يشمل -أيضاً- السنة النبوية الشريفة؛ فإن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله -عز وجل- لا شك في ذلك ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله -تعالى- فهو ذكر؛ فالوحي كله محفوظ بحفظ الله -تعالى- له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه؛ فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يحرف منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاء غير ذلك؛ لكان كلام الله -تعالى- كذباً، وضمانه خائساً -أي: فاسداً وناقصاً-، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل،

فوجب أن الدين الذي أتنا به محمد ﷺ محفوظ، بتولي الله - تعالى - حفظه، مبلغ كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبداً إلى انقضاء الدنيا، قال الله - تعالى - : ﴿لَا نَذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإذا كان ذلك كذلك؛ فبالضرورة ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطاً لا يتميز عن أحد من الناس بيقين؛ إذ لو جاز ذلك؛ لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ كذباً ووعداً مخلفاً، وهذا لا يقوله مسلم.

والقرآن محفوظ؛ لكونه منقولاً إلينا بالتواتر، وهو أعلى درجة من درجات ثبوت الأخبار، وبما أن السنة هي الميئنة للقرآن والشارحة له، والمخصصة لعمومه، والمقيدة لمطلقه، ولا يمكن فهم القرآن ولا العمل به إلا بواسطتها، كما قال - تبارك وتعالى - : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالنبي ﷺ بسنته هو الذي يبين ويشرح للناس ما نُزِّلَ إليهم من كلام الله - تبارك وتعالى -؛ فلزم من ذلك لزوماً حتمياً أن يحفظ الله - سبحانه - السنة، ويتعهد ببقائها، وعلى هذا تنطبق القاعدة الأصولية الصحيحة القائلة: (ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب)، فحجة الله - تعالى - على عباده لا تقوم إلا بحفظ رسالته وشرعه، وهذا الحفظ لا يتم إلا بحفظ السنة؛ فلزم من ذلك حفظ السنة، وهو المطلوب^(١).

(١) انظر: «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» (ص ١٨-٢٤).

تدوين السنة

أرسل الله - سبحانه - محمداً ﷺ نبياً ورسولاً للعالمين، وأوحى إليه بالقرآن الكريم، وفسره رسول الله ﷺ بأقواله وأفعاله وتقريره، فالسنة هي مجموع ذلك، وبما أن النبي ﷺ معصومٌ في التبليغ، وكل ما صدر منه حق يجب اتباعه؛ فقد اهتم الصحابة - رضي الله عنهم - بنقل القرآن الكريم اهتماماً كبيراً؛ باعتباره المصدر الأول للتشريع، كما اهتموا بنقل سنة النبي ﷺ؛ فهي مبينة للقرآن، شارحة له، مفصلة لمجمله، مخصصة لعامه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فحفظوها ووعوها وأدوها كما سمعوها، وبعضهم كتبها؛ كعبد الله ابن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -، واهتمت الأمة بعدهم بذلك النقل، حتى أنشؤوا علوماً خاصة بتوثيق النص القرآني كتابة وقراءة؛ كعلم القراءات، ورسم المصحف، والتجويد، وأنشؤوا علوماً لتوثيق النص النبوي؛ كعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وأنشؤوا ثلاثة لفهم القرآن والسنة؛ كعلوم التفسير، والفقه، وأصوله، وأنشؤوا علوماً خادمة؛ كالنحو، والصرف، والعروض.

ثم جاء التابعون بإحسان من بعدهم، وكان لهم دور في تدوين السنة لا يقل أهمية عن دور الصحابة - رضي الله عنهم -؛ فقد تلقوا الرواية على أيدي أكابر الصحابة، وحملوا عنهم الكثير من حديث رسول الله ﷺ، وفهموا عنهم، فاتفقت آراء التابعين وآراء الصحابة حول تدوين السنة وكتابة الحديث؛ ولذلك فقد ظهرت بعض تلك الأحاديث المدونة والمصحف الجامعة للحديث الشريف التي اعتنى بكتابتها أكابر التابعين، ومن أشهر ما كتب:

١ - «الصحيفة الصحيحة» لهمام بن منبّه الصنعاني (ت: ١٣١هـ)، والتي رواها عن أبي هريرة، وقد وصلتنا هذه الصحيفة كاملة.

وهذه الصحيفة نقلها الإمام أحمد بتمامها في «مسنده»، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في «صحيحه»، وتضم «صحيفة همام» مئة

وثمانية وثلاثين حديثاً، وهذه الصحيفة أهمية تاريخية؛ لأنها حجة قاطعة على أن الحديث النبوي قد دون في عصر مبكر، وتفند القول بأن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني، وذلك أن هماماً لقي أبا هريرة قبل وفاته، وقد توفي أبو هريرة - رضي الله عنه - سنة (٥٩ هـ)، فمعنى ذلك: أن الوثيقة دونت في منتصف القرن الهجري الأول.

٢- وهذا سعيد بن جبير الأسدي (ت: ٩٥ هـ) كان يكتب عن ابن عباس حتى تمتلى صحفه.

٣- وكان للحسن بن أبي الحسن البصري (ت: ١١٠ هـ) كتب يتعاهدها، فقد قال: إن لنا كتباً كنا نتعاهدها.

٤- ومن كتب في هذه الفترة: التابعي الجليل عامر بن شراحيل الشَّعْبِي (ت: ١٠٣ هـ)، فقد روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة وورثت، ثم ساق فيه أحاديث.

٥- ويبرز من جيل التابعين عدد آخر من العلماء الذين اهتموا بالحديث، واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها؛ منهم:

أبو الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي - المكي (ت: ١٢٦ هـ)، والذي كتب بعض أحاديث الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري - رضي الله عنهما -، وقد وصلت إلينا من آثاره: «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر»، جمعها أبو الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ).

وأيوب بن أبي تيممة السخيتاني (ت: ١٣١ هـ)، وقد وصل إلينا بعض حديثه، جمعه إسماعيل بن إسحاق القاضي البصري (ت: ٢٨٢ هـ).

واستمر نشاط العلماء في تدوين السنة في القرن الثالث الهجري، وبدؤوا ينهجون في مصنفاتهم مناهج جديدة وطرقاً مختلفة، ومن أشهر طرق التصنيف في القرن الثالث:

أولاً: جمع أحاديث كل صحابي على حدة، وإن اختلفت الموضوعات التي

تتناولها تلك الأحاديث، سواء أكان الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين ذلك على حروف الهجاء في أسماء الصحابة - وهو أسهل أنواع الترتيب تناولاً -، أو على القبائل، أو على السابقة في الإسلام، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد؛ كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم؛ كمسند الأربعة، أو العشرة المبشرين بالجنة إلى غير ذلك.

ومن أشهر تلك المسانيد:

١- «مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي» (ت: ٢٠٤ هـ)، وهو أول مسند صُنّف، وقد جمعه عنه بعض حفاظ خراسان.

٢- «مسند الإمام أحمد بن حنبل» (ت: ٢٤١ هـ)، وهو من أكبر المسانيد وأجمعها، رواه عنه ابنه عبدالله.

٣- «مسند إسحاق بن راهويه» (ت: ٢٣٨ هـ)، وهو مثل: «مسند الإمام أحمد» من حيث حجمه، وكثرة أحاديث.

٤- «مسند أبي بكر بن أبي شيبة» (ت: ٢٣٥ هـ)، وهو كسابقيه.

٥- «مسند أبي بكر - أحمد بن عمرو - البزار» (ت: ٢٩٩ هـ)، وله مسندان: «المسند الصغير»، و«المسند الكبير المعلل»؛ وهو المسمى: «البحر الزخار»، يبين فيه الصحيح من غيره، ويتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه.

٦- «مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد الأندلسي» (ت: ٢٧٦ هـ)، وقد روى فيه عن (١٣٠٠) صحابي، ورتبه على أبواب الفقه، ويُعد من أوسع المسانيد؛ فهو أكبر من «مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف عبد الرزاق».

وجاء القرن الرابع الهجري، واستمر العلماء يساهمون بإنتاجهم العلمي في خدمة السنة النبوية، واتجهوا في مجال التأليف إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو التصنيف على نفس طريقة السابقين من علماء القرن

الثالث:

فمنهم من صنف في الصحيح.

ومنهم من جمع السنن.

ومنهم من اهتم بالمسانيد.

الاتجاه الثاني: هو القيام بتأليف مصنفات جديدة:

فمنها: ما يهدف إلى جمع الحديث وترتيبه -أو شرحه-.

ومنها: ما يهدف إلى خدمة علوم الحديث؛ كعلم الرجال، وعلم مصطلح

الحديث، وغيرها.

مصنفات الاتجاه الأول:

أ- الصحاح:

١- «صحيح ابن خزيمة» لأبي عبد الله -محمد بن إسحاق بن خزيمة-

النيسابوري (ت: ٣١١ هـ)، ويعرف عند المحدثين بـ: (إمام الأئمة).

٢- «صحيح ابن حبان»، وهو أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي

(ت: ٣٥٤ هـ)، واسم كتابه: «التفاسيم والأنواع»، وقد رتبته الأمير علاء الدين أبو

الحسن علي بن بَلْبَان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ) على الأبواب الفقهية ترتيباً حسناً،

وسمى كتابه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وبعد بلوغ النتاج العلمي ذروته في القرن الرابع؛ وجد علماء القرن الخامس

أمامهم ميراثاً عظيماً، ومصنفات كثيرة، جعلتهم يتابعون مسيرة سلفهم في التأليف؛

فاحتذوا حذوهم في طريقة التصنيف، فنجد منهم من اعتنى بـ«الصحيحين»: إما

بالجمع بينهما، أو بذكر أطرافهما، أو الاستدراك عليهما، أو الاستخراج عليهما،

وغير ذلك.

ومن أبرز طرق التصنيف في ذلك القرن:

أ- الجمع:

فذهب إلى «الجمع بين الصحيحين» الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر،

المعروف بالحميدي الأندلسي (ت: ٤٨٨ هـ)، وهو من كبار تلاميذ الإمام ابن حزم

الظاهري.

ب- الأطراف:

وذهب آخرون إلى الاعتناء بأطراف «الصحيحين»، وكتب الأطراف: هي التي تقتصر على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده وترتيبها على المسانيد؛ ومن هذه الكتب:

١- «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود -إبراهيم بن مسعود- الدمشقي (ت: ٤٠١ هـ).

٢- «أطراف الصحيحين» لأبي محمد -خلف بن محمد- الواسطي (ت: ٤٠١ هـ)، وهو أحسن ترتيباً ورسمًا، وأقل خطأً ووهماً، ويقع في أربع مجلدات، وقد اعتمد عليهما الحافظ المزي اعتماداً كثيراً في كتابه «تحفة الأشراف».

٣- ولأبي علي -الحسين بن محمد- الغساني، المعروف بالجواني الأندلسي (ت: ٤٩٨ هـ) كتاب «ما اختلف خطه واختلف لفظه من أسماء رجال الصحيحين»، ويسمى -أيضاً- بكتاب: «تقييد المهمل، وتمييز المشكل»؛ ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من أسماء رجال «الصحيحين».

دُوِّنت كتب السنة بأشكالها ومناهجها في القرون الخمسة الأولى، وبانتهاء القرن الخامس انتهى عصر الرواية، وجمعت الأحاديث في كتب أئمة الحديث، وبقي السماع بعد ذلك؛ لاستمرار سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، وجاء من بعدهم علماء فحول، خدموا التراث الضخم ترتيباً وتهذيباً؛ فاعتنوا بتمييز صحيحها من سقيمها، وقاموا بشرح غريبها، واستنباط فقهاها، وأفردوا مصنفات في تراجم رجال أسانيدها، والبحث عن أحوالهم جرحاً وتعديلاً، ووضعوا تصوراً كاملاً لعلم مصطلح الحديث: الذي يعد معياراً لمعرفة الصحيح من السقيم، وقد ظهر في كل قرن من قام بخدمة السنة وعلومها؛ مصداقاً لقول رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»^(١).

(١) وهو حديث حسن لغيره؛ كما بيته في كتابي: «إرشاد الفحول إلى تحرير النقول في تصحيح حديث العدول».

فمن أشهر علماء القرن السادس:

١- الحافظ محيي السنة، الحسين بن مسعود، أبو محمد الفراء البغوي (ت: ٥١٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مصابيح السنة»؛ جمع فيه طائفة من الأحاديث مما أورده الأئمة في كتبهم، محذوفة الأسانيد، وقسمها إلى صحاح وحسان، وعنى بالصحاح: ما أخرجه الشيخان، وبالحسان: ما أخرجه أصحاب السنن، وهو اصطلاح له، وقد جاء فيما بعد الخطيب التبريزي، وزاد عليه وهذبه في كتابه: «مشكاة المصابيح».

ب- «شرح السنة»؛ رتبته على الكتب والأبواب الفقهية، وتكلم فيه على علل الحديث، ويذكر فيه مذاهب الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار المجتهدين.

٢- الإمام أبو الحسن رزين بن معاوية الأندلسي المالكي (ت: ٥٣٥ هـ)؛ جمع بين «الصحيحين»، و«السنن» لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وأضاف إليهم «الموطأ»، وسماه: «التجريد للصحاح والسنن»، وهو أصل كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير.

٣- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مشارك الأنوار على صحاح الآثار»؛ اعتنى فيه باللفاظ «الصحيحين»، و«الموطأ»؛ فجمع بين ضبط الألفاظ، واختلاف الروايات، وشرح الغريب، وبيان معانيها.

ب- «الإكمال في شرح صحيح مسلم»، أكمل به كتاب «المُعَلِّم بفوائد مسلم» لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت: ٥٣٦ هـ).

ت- «الإلماع على معرفة أصول الروايات وتقييد السماع»؛ وهو مصنف في علم مصطلح الحديث.

٤- الحافظ عبد الكريم بن محمد، أبو سعد السمعاني (ت: ٥٦٢ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «الأنساب».

ب- «أدب الإملاء والاستملاء»؛ وهو مصنف في علم مصطلح الحديث.

٥- الحافظ الكبير، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت: ٥٧١ هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة.

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تاريخ دمشق - حماها الله -؛ ذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها».

ب- «الإشراف على معرفة الأطراف»؛ جمع فيه أطراف «السنن» الأربعة، وترك أطراف «الصحيحين»؛ لتمام ما صنف فيها.

٦- الحافظ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «الموضوعات الكبرى»، أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع.

ب- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية».

ت- «جامع المسانيد بالخص الأسانيد»؛ جمع فيه بين «الصحيحين»، والترمذي، و«مسند أحمد»، ورتبه على المسانيد.

وفي آخر هذا القرن توفي الإمام تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٠٠ هـ)، ومن أهم مصنفاته: «كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام»؛ جمع فيه أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان فقط.

ومن أشهر علماء القرن السابع:

١- الإمام المبارك بن محمد، أبو السعادات مجد الدين، المعروف بابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «جامع الأصول في أحاديث الرسول»؛ جمع فيه بين البخاري ومسلم، و«الموطأ»، و«سنن» أبي داود، والترمذي، والنسائي، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، ورتب الكتب على حروف المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونبه على ما يحتاج إليه منها.

ب- «النهاية في غريب الحديث والأثر»؛ رتبه على الجذور، وهو شامل لخلاصة شرح الحديث النبوي، وهو أحسن كتاب في شرح الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولاً.

ت- «منال الطالب في شرح طوال الغرائب».

٢- الحافظ محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله ضياء الدين المقدسي (ت: ٦٤٣ هـ)، ومن مصنفاته: «كتاب الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»، ورتبه على المسانيد على حروف المعجم؛ لا على الأبواب، في ستة وثمانين جزءاً، لم يكمل، والتزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

٣- الحافظ عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «علوم الحديث»، المشهور بـ: «مقدمة ابن الصلاح»؛ جمع فيه ما تفرق في غيره، مع تهذيبه، وجودة ترتيبه، فعكف الناس على الكتاب؛ حتى صار هو المعول عليه في سائر الأزمان والأمصار، وتناوله مَنْ بعده من العلماء بين ناظم له، ومختصر، ومستدرك، ومقتصد، ومعارض، ومنتصر.

ب- «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط».

٤- الإمام أبو الفضل -الحسن بن محمد العمري- الصاغانى (ت: ٦٥٠ هـ)، جمع بين «الصحيحين» في مؤلف سماه: «مشارك الأنوار النبوية من صحاح

الأخبار المصطفوية».

٥- الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين أبو محمد المنذري (ت: ٦٥٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مختصر صحيح مسلم».

ب- «الترغيب والترهيب»؛ جمع فيه جملة كثيرة من الأحاديث محذوفة الإسناد، مع الكلام على بعضها صحة وضعفًا.

٦- الإمام الرباني الحافظ، محيي الدين يحيى بن شرف الدين، أبو زكريا النووي (ت: ٦٧٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

ب- «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين»؛ جمع فيه جملة من أحاديث النبي ﷺ في الآداب والرفائق.

ت- «الأذكار من كلام سيد الأبرار»؛ جمع فيه الأذكار والأدعية الواردة عن النبي ﷺ.

ث- «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»؛ اختصر فيه «مقدمة ابن الصلاح».

وفي أول القرن الثامن توفي الإمام العلامة تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»؛ شرح فيه كتاب «عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي.

ب- «الإمام بأحاديث الأحكام».

ت- «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام».

ث- «الاقتراح في بيان الاصطلاح».

ومن أشهر علماء القرن الثامن:

١- المحافظ جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي

(ت: ٧٤٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»؛ هذب فيه كتاب «الكمال في أسماء

الرجال» للمحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، والذي جمع فيه رجال الكتب الستة.

ب- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»؛ جمع فيه أطراف الكتب الستة وبعض

لواحقها؛ كـ «الشمائل» للترمذي، و«المراسيل» لأبي داود.

٢- المحافظ إسماعيل بن عمر، عماد الدين أبو الفداء، المعروف بابن كثير

(ت: ٧٧٤ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»؛ جمع فيه بين الأصول الستة

و«مسانيد» أحمد والبخاري وأبي يعلى، و«المعجم الكبير» للطبراني، وربما زاد عليها من غيرها، ورتبه على حروف المعجم، ويذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب وما تيسر من غيرها، وأما مسانيد المكثرين من الصحابة؛ فأفردوا بالتصنيف.

ب- «تفسير القرآن العظيم»، وهو مشحون بالأحاديث والآثار بأسانيد

مخرجيها، مع الكلام عليها صحة وضعفاً.

ت- «التكميل في أسماء الثقات والضعفاء والمجاهيل»؛ جمع فيه بين «تهذيب

الكمال» للمزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي.

ث - «اختصار علوم الحديث»، وهو اختصار لـ «مقدمة ابن الصلاح».

ج - «الفصول في معرفة سيرة الرسول».

ح - «مسند الفاروق».

٣- الحافظ المؤرخ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام».

ب- «سير أعلام النبلاء».

ت- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

ث- «تلخيص مستدرك الحاكم».

ج- «تذكرة الحفاظ».

ح- «العبر في خبر من غبر».

خ- «الموقظة في علم مصطلح الحديث».

ومن أشهر علماء القرن التاسع:

١- الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل زين الدين العراقي

(ت: ٨٠٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»؛

وهو تخريج لأحاديث «إحياء علوم الدين» للغزالي.

ب- «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد»؛ جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي

زرعة، وقد شرع في شرحه، ولم يتمه، فأكملة ابنه أبو زرعة بالشرح، واسمه: «طرح

التثريب في شرح التقريب».

ت- «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح».

ث- «الألفية في مصطلح الحديث»، والتي شرحها السخاوي في كتابه «فتح

المغيث بشرح ألفية الحديث».

ج- وله شرح على «سنن الترمذي»؛ أكمل به شرح ابن سيد الناس.

٢- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وهو أفضل شروح «البخاري»

على الإطلاق، وكتب له مقدمة سماها: «هدي الساري لمقدمة فتح الباري».

ب- «تغليق التعليق»؛ جمع فيه معلقات البخاري، ووصلها من طرق أخرى،

مع الكلام على أسانيدها.

ت- «تهذيب التهذيب»؛ اختصر فيه كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

ث- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»؛ جمع فيه أطراف

عشرة كتب، وهي: «موطأ مالك»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«سنن

الدارمي»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«صحيح ابن خزيمة»، و«مستخرج أبي

عوانة»، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«صحيح ابن حبان»، و«سنن

الدراقطني»، و«مستدرك الحاكم»، وكثيراً ما ينقل عن غيرها؛ مثل: «الأدب المفرد»

للبخاري، و«المعاجم الثلاثة» للطبراني، و«تهذيب الآثار» للطبري، و«مسند

البخاري»، و«مسند أبي يعلى»، و«شعب الإيمان» للبيهقي، و«مصنف ابن أبي شيبة»،

وغیرها.

ج- «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»؛ أفرد فيه أطراف «مسند

الإمام أحمد».

ح- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»؛ جمع فيه زوائد عدة مسانيد على

الكتب الستة و«مسند أحمد»، وهذه المسانيد هي: «مسند أبي داود الطيالسي»،

و«مسند الحميدي»، و«مسند ابن أبي عمر العدني»، و«مسند مسدد»، و«مسند أحمد

ابن منيع»، و«مسند أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند الحارث

ابن أبي أسامة»، و«مسند إسحاق بن راهويه»، و«مسند أبي يعلى الموصلي».

خ- «لسان الميزان»، استدرك فيه على الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»، وحذف منه ما هو مترجم في «التهذيب».

د- «تقريب التهذيب»، اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب»، واقتصر فيه على ذكر اسم الراوي، وكنيته، ونسبه، وطبقته، وسنة وفاته، ومرتبته من حيث الجرح والتعديل، ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة وملحقاتها، مع ضبط الأسماء والألقاب وغيرها، وهو من أفضل الكتب المختصرة في الرجال.

ذ- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»؛ جمع فيه زوائد رجال «مسند أبي حنيفة»، و«موطأ مالك»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد» على ما في «تهذيب الكمال».

ر- «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام».

ز- «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر».

س- «الإصابة في تمييز الصحابة».

٣- الحافظ نور الدين، أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي الحافظ (ت: ٨٠٧ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «غاية المقصد في زوائد المسند»؛ أي: زوائد «مسند أحمد» على الكتب الستة.

ب- «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار».

ت- «المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي».

ث- «مجمع البحرين في زوائد المعجمين: الأوسط والصغير للطبراني».

ج- ثم جمع هذه الكتب في كتاب واحد محذوف الأسانيد، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، مع الكلام على الأحاديث من حيث الصحة والحسن والضعف، والكلام على بعض رواها من حيث الجرح والتعديل، وسماه: «مجمع الزوائد».

ومنبع الفوائد»، وهو من أنفع كتب الحديث.

ح- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين».

٤- الحافظ أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري الشافعي (ت: ٨٤٠ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»؛ جمع فيه زوائد «سنن ابن ماجه»

على الكتب الخمسة، مع الكلام على الأحاديث الزائدة والحكم عليها.

ب- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، وهذه المسانيد هي: «مسند

أبي داود الطيالسي»، و«مسند الحميدي»، و«مسند مسدد»، و«مسند ابن أبي عمر

العديني»، و«مسند ابن راهويه»، و«مسند ابن أبي شيبة»، و«مسند أحمد بن منيع»،

و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند الحارث بن أبي أسامة»، و«مسند أبي يعلى

الموصللي».

ومن أشهر علماء القرن العاشر:

١- الحافظ محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير شمس الدين السخاوي (ت:

٩٠٢ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث»؛ وهو شرح لألفية العراقي في

مصطلح الحديث.

ب- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة».

ت- «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية».

ث- «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر».

٢- الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

ب- «الجامع الكبير»، أو «جمع الجوامع»، أراد الحافظ السيوطي أن يجمع الأحاديث النبوية في كتابه، وجعله في قسمين:

الأول: يشمل الأحاديث القولية، ورتبه على حسب حروف المعجم.

الثاني: يشمل الأحاديث الفعلية، ورتبه على حسب مسانيد الصحابة، فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب بقية المسانيد على حروف المعجم، وقد جمع فيه أحاديث ما يربو على ثمانين كتاباً من كتب السنة، وعدد أحاديثه ستة وأربعون ألفاً وست مئة وأربعة وعشرون حديثاً.

ت- «الجامع الصغير» بعد أن ألف السيوطي كتاب «الجامع الكبير» انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها، وزاد عليها بعض الزيادات، وسماها: «الجامع الصغير».

ث- «اللائع المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»؛ اختصره من «موضوعات ابن الجوزي»، وقد ذكر فيه تعقبات كثيرة على أحاديث حكم عليها ابن الجوزي بالوضع.

ج- «الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور».

٣- الحافظ أبو الحسن، علي بن محمد، المعروف بابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣ هـ).

ومن مصنفاته:

«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»؛ جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي، وكتاب السيوطي، ورتبه على ترتيبهما.

ومن أشهر علماء القرن الحادى عشر:

١- العلامة علي بن محمد، أبو الحسن الهروي القاري (ت: ١٠١٤ هـ)، ومن مصنفاته: «المصنوع في معرفة الحديث الموضع».

٢- العلامة محمد بن عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين القاهري،

المعروف بالمناوي (ت: ١٠٣١ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «كتاب الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور».

ب- «فتح القدير».

ت- «الفتح السماوي في تخريج أحاديث البيضاوي».

ث- «التيسير».

٣- العلامة أبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني (ت: ١٠٩٤ هـ)، ومن مصنفاته: كتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»؛ اشتمل على «الصحيحين»، و«الموطأ»، و«السنن الأربعة»، و«مسند الدارمي»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، والبزار، و«معاجم» الطبراني الثلاثة.

ومن أشهر علماء القرن الثاني عشر:

١- العلامة أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٨ هـ)، وله حاشية على كل كتاب من الكتب الستة.

٢- العلامة محمد بن أحمد بن سالم النابلسي السفاريني (ت: ١١٨٨ هـ).

ومن مصنفاته:

كتاب «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند»؛ أي: «مسند أحمد».

٣- العلامة أبو العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي (ت: ١١٨٣ هـ).

ومن مصنفاته:

«فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير».

٤- العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي المالكي (ت: ١١٤٣ هـ)، له كتاب «مختصر الموضوعات»، وهو مختصر كتاب «الموضوعات الكبرى» لابن الجوزي.

ومن أشهر علماء القرن الثالث عشر:

١- القاضي أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني (ت: ١٢٥٥ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»؛ شرح فيه كتاب «منتقى الأخبار» لمجد الدين ابن تيمية.

ب- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة».

ت- «بلوغ المنى في حكم الاستمنا».

ث- «السيل الجرار المتدفق على الحداثق الأزهار».

ج- «الدرر المضية».

٢- العلامة محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض المصري، المشهور بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «التعليقات الجلية على مسلسلات ابن عقيلة».

ب- «الإسعاف بالحديث المسلسل بالأشرف».

ت- «المراقبة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية».

ومن أشهر علماء القرن الرابع عشر:

١- العلامة أبو الحسنات عبد الحي بن محمد اللكنوي (ت: ١٣٠٤ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة».

ب- «ظفر الأمانى في شرح مختصر الجرجاني».

ت- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل».

ث- «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة».

٢- العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ).

ومن مصنفاته:

«الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة».

٣- العلامة أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٩ هـ)، قام بتحقيق العديد من كتب

السنة تحقيقاً علمياً متميزاً، مع الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً؛ منها: «مسند الإمام أحمد»، وقد خرج منه بتحقيقه ستة عشر جزءاً ولم يتمه، وقام بتحقيق «سنن الترمذي»، وصدر منها بتحقيقه مجلدتان تشملان ست مئة حديث، وقام بتحقيق أجزاء من «تفسير جامع البيان» لابن جرير الطبري بالاشتراك مع أخيه محمود محمد شاكر، وله شرح على «مختصر الحافظ ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح»؛ سماه: «الباعث الحثيث بشرح مختصر الحديث».

ومن أشهر علماء القرن الخامس عشر:

شيخنا الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ).

ومن أشهر مصنفاته:

١- «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

٢- «سلسلة الأحاديث الضعيفة».

٣- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل».

٤- «صحيح أبي داود وضعيفه».

٥- «صحيح السنن الأربعة».

٦- «ضعيف السنن الأربعة».

٧- «صحيح الجامع الصغير وزيادته».

٨- «ضعيف الجامع الصغير وزيادته».

٩- «مختصر صحيح البخاري».

١٠- «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان».

١١ - «صحيح موارد الظمان».

وغيرها من الكتب النافعة الماتعة.

وبذلك تحقق وعد الله - تعالى - بحفظ القرآن الكريم والسنة المشرفة بالتبعية؛

كما قال - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

شبهات حول تدوين السنة

وقف منكرو السنة والمستشرقون موقفاً مشبوهاً من سنة النبي ﷺ، محاولين الطعن في ثبوتها وحجيتها، مستدلين على ذلك بالأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ بالنهي عن كتابة الحديث، على العكس من القرآن؛ الذي كان يأمر بكتابته، ويشرف على ذلك بنفسه ﷺ.

قالوا: ولم تجمع السنة إلا على رأس المائة الثانية من هجرة النبي ﷺ؛ مما عرّضها للتغيير والتبديل والنسيان، فضلاً عن الدخيل عليها من الكتابيين والشعوبيين، ويتخذون ذلك متكاً للقول بعدم حجيتها، وأن الحجة للقرآن فقط الذي كتب في عهد النبي ﷺ.

وإذا أنعمنا النظر في موقف هؤلاء المرجفين من أحاديث الكتابة والنهي عنها؛ نجدهم فريقين:

فريق يذكر أحاديث النهي وحدها ولا يشير أدنى إشارة إلى أحاديث الإذن بالكتابة، وكأنها نسياً منسياً، وهذا برهان صدق على أنهم دعاة باطل لا دعاة حق، وأنهم أبعد ما يكون عن المنهج العلمي النزيه.

وفريق آخر يذكر أحاديث الإذن وهم كارهون، ثم يقفون منها موقفين:

الأول: هو الطعن في صحتها وثبوتها.

الثاني: الطعن في دلالتها، بقولهم: إن أحاديث الإذن كانت أولاً ثم جاء حديث النهي ثانياً؛ فنسخ الإذن في كتابة الحديث، وصار النهي هو آخر الأمرين. ودونك تفصيل المسألة:

أولاً: الأحاديث الواردة في كتابة السنة والنهي عنها:

القسم الأول: أحاديث الإذن بالكتابة:

١- عن عبد الله بن عمرو؛ أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول

الله ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق»^(١).

٢- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني؛ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه يكتب وأنا لا أكتب^(٢).

٣- وفي خطبة الوداع، فإن أبا شاة اليميني قال: اكتب لي يا رسول الله! فقال: «اكتبوا لأبي شاة»^(٣).

٤- وسئل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟

فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ إلا أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قيل: وما في الصحيفة؟ قال: العُقل (الدية)، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر^(٤).

٥- وهذا رسول الله ﷺ لما اشتد وجعه قال: «اتنوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»^(٥).

يقول ابن حجر في «فتح الباري» (١ / ٢٠٩): «وفي هذا الحديث دليل على جواز كتابة العلم؛ لأنه هم أن يكتب لأتمه كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهم إلا بحق».

٦- وثبت أن الرسول ﷺ كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، وابن أبي شيبة (٩ / ٤٩ - ٥٠ / ٦٤٧٩)، وأحمد (١١ / ٥٧ -

٥٨ / ٦٥١٠) وغيرهم بسند صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١١٣).

(٣) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (١١١).

(٥) أخرجه البخاري (١١٤).

والسنن لعمر بن حزم وغيره.

وقد فهم الصحابة - رضي الله عنهم - أنه لا مانع من كتابة الأحاديث، وتوثيقها بها، وقاموا بتنفيذ ذلك، ومما روي لنا في هذا الصدد:

١- أن عبد الله بن عمرو بن العاص كتب صحيفة، سماها: الصادقة.

٢- وكتب أبو بكر لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنّها رسول الله ﷺ، وقد توارث هذا الكتاب ثمانية بن عبد الله بن أنس بعد أن حدثه به جده.

٣- وروى الرامهرمزي والخطيب البغدادي وابن عبد البر: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: قيدوا العلم بالكتاب.

وصحّ مثله عن أنس - رضي الله عنه -.

٤- وروى أبو خيثمة بسنده عن علي - رضي الله عنه -؛ أنه قال: من يشتري مني علماً بدرهم.

قال أبو خيثمة: يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم.

وزاد ابن سعد في روايته: فاشترى الحارث الأعور صحفاً بدرهم، ثم جاء بها علياً، فكتب له علماً كثيراً.

٥- وجمع الحسن بن علي - رضي الله عنهما - بنيه وبني أخيه، فقال: يا بني! إنكم اليوم صغار قوم، أو شك أن تكونوا كبار قوم، فعليكم بالعلم، فمن لم يحفظ منكم؛ فليكتبه.

٦- وكتب ابن عباس - رضي الله عنهما - حديث رسول الله ﷺ، وكان

يأتي أبا رافع الصحابي، ويقول: ما صنع النبي ﷺ يوم كذا، ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها، وقد شهدت بهذا الصحابية الجليلة سلمى مولاة رسول الله ﷺ، فقالت: رأيت عبد الله بن عباس يكتب عليها عن أبي رافع شيئاً من فعل رسول الله ﷺ.

وذكر أبو خيثمة أن ابن عباس كان يحض على قيد العلم.

وروى ابن سعد أنه كانت له كتب حمل بعير.

٧- وكتب أنس بن مالك -رضي الله عنه- من حديث رسول الله ﷺ، وقد مر أنه نقل كتاب أبي بكر في الصدقة، وقد روى مسلم بسنده أنه كتب حديثاً عن رسول الله ﷺ غير كتاب أبي بكر.

ويروي الخطيب عن عبد الله بن المثنى؛ قال: حدثني عماري: النضر وموسى ابنا أنس، عن أبيهما أنس بن مالك: أنه أمرهما بكتابة الحديث والآثار عن رسول الله ﷺ.

٨- وإذا كان أبو هريرة لا يكتب، ويحفظ الحديث حفظاً جيداً ببركة دعاء رسول الله ﷺ له بالحفظ؛ فإن تلاميذه قد كتبوا له حديثه، وأخذ هذه الكتب، فحفظها عنده؛ حتى لا يغير في حديثه، أو يبدل فيه، وحتى تكون مقياساً عنده لما ينسب إليه من الأحاديث الكثيرة التي بثها في التابعين؛ كما روى البخاري: ثمان مئة نفس.

٩- وكتب سمرة بن جندب -رضي الله عنه- ما رواه من الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وصحيفته مشهورة عند المحدثين.

١٠- وكتب جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- صحيفة اشتهرت فيما بعد بصحيفة جابر بن عبد الله، وقيل: إن مجاهد بن جبر كان يحدث منها، وإذا علمنا أن هذا الصحابي الجليل قد حمل عن رسول الله ﷺ علماً كثيراً نافعا -كما يقول الذهبي- أدركنا أنه قد دوّن الكثير من هذا العلم في هذه الصحيفة، وقد أخرج الإمام مسلم في «جامعه الصحيح» من هذه الصحيفة في مناسك الحج ما يقرب من الثلاثين حديثاً، أطولها الحديث الذي رواه جابر في حجة الوداع.

وقد أفرده بالتأليف شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في كتاب مفيد بجميع زياداته ومروياته.

١١- وروى الدارمي^(١) بسند حسن: أن أبا أمامة الباهلي أجاز كتابة العلم،

فقد سألته أحد تلاميذه، وهو الحسن بن جابر عن كتابته، فقال: لا بأس بذلك.

١٢- وكتب عبد الله بن أبي أوفى -رضي الله عنهما- حديث رسول الله ﷺ، وأرسله إلى بعض أصحابه.

١٣- وجمعت أسماء بنت عميس -رضي الله عنها- بعض أحاديث الرسول ﷺ.

١٤- وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهم- بعض الحديث.

- فكما نرى أن هذا كان اتجاهًا عامًا، فقد أحصى الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» أكثر من خمسين صاحبًا كتبوا الحديث الشريف، أو كُتِبَ لهم.

وقد أخذ التابعون الحديث عن الصحابة، وكثر تدوين السنة في عصرهم؛ مثل: «صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة»، وكذا: «نسخة الأعرج عن أبي هريرة»، و«صحيفة أبي الزبير عن جابر بن عبد الله».

القسم الثاني: أحاديث النهي عن الكتابة:

١- حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: «لا تكتبوا شيئاً عني إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً فليمحه»^(١).

أما باقي ما ورد من أحاديث في النهي عن الكتابة -على قلتها-؛ فإنها لا تسلم من الطعن، مثل:

١- حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ قال: استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي.

وفي رواية: استأذنا النبي ﷺ في الكتاب، فأبى أن يأذن لنا.

وفي سند هذا الحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ وهو متروك متهم.

٢- وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ قال: خرج علينا رسول الله ﷺ

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٤).

ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبونه؟»، قلنا: أحاديث سمعناها منك، قال: «أكتباً غير كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله».

وفي رواية: فجمعناها في صعيد واحد، فآلقيناها في النار.

ورأوي هذا الحديث -أيضاً- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

٣- وحديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه-؛ أنه قال: إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه.

وفي رواية: إن النبي ﷺ نهى أن يكتب حديثه.

وفي سند هذا الحديث كثير بن زيد؛ وهو ضعيف، بالإضافة إلى الانقطاع.

فلم يبق من أحاديث النهي إلا حديث أبي سعيد المتقدم.

ثانياً: مسالك العلماء في الجمع بين أحاديث الإذن بالكتابة والنهي عنها:

١- أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير

ذلك الوقت.

٢- أن النهي خاص بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم

كانوا يسمعون تأويل الآية، فرجما كتبه معها، فنهوا عن ذلك؛ خوف الاشتباه.

والإذن إنما كان بكتابة الحديث في صحف مستقلة ليس فيها شيء من

القرآن، ولهذا الاشتباه الذي يحصل من كتابة تأويل الآية معها؛ ذهب بعض العلماء

إلى أنه يحتمل أن تكون القراءة الشاذة نشأت من أن الصحابي كتب تفسير كلمة من

القرآن معها، فظن التابعي أن ذلك التفسير قرآن، أو من أن الصحابي ذكر التفسير

للتابعين فكتبه هذا مع القرآن، فظن من بعده أنه منه.

٣- أن النهي خاص بكتاب الوحي المتلو - (القرآن)-، الذين كانوا يكتبونه

في صحف لتحفظ في بيت النبوة، فلو أنه أجاز لهم كتابة الحديث؛ لم يؤمن أن يختلط

القرآن بغيره، والإذن لغيرهم.

٤- أن النهي ممن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه ولم يحفظه، أو لم يخف اتكاله على الخط إذا كتب.

٥- أن النبي ﷺ خصّ بالإذن عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعبرية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشى عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له.

وهذه الأقوال المتقدمة أصحابها لا يقولون بالنسخ.

٦- أن يكون النهي من منسوخ السنة بالسنة؛ أي: أن أول الأمرين النهي، وآخر الأمرين الإباحة.

وقد قال بالنسخ جمهور العلماء على ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-.

ولعل مما يؤيد القول بالنسخ: أن بعض أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع، وقصة أبي شاة كانت في السنة الثامنة -عام الفتح-.

ومما يؤيد القول بالنسخ، وأن الإذن بالكتابة كان هو آخر الأمرين: كتابة الصحابة للحديث -كما رأينا-، وكثرة ذلك عنهم، وهم أقرب الناس لعصر التشريع زمنًا وفقهاً. وأبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- راوي حديث النهي الذي في «صحيح مسلم»، يلح دائماً عليه تلاميذه أنهم يريدون الكتابة، بل إن ابنه يكتب حديث أبيه، ومع هذا الإلحاح فإن أبا سعيد لا يرى علة لهذا المنع؛ إلا أنه لا يريد أن يجعل الحديث كالقرآن في مصاحف، ويريد لهم أن يحفظوا كما حفظ هو وغيره من الصحابة، ولا يذكر أن العلة هي أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك.

ثالثاً: هل الكتابة من لوازم الحجية؟

الحجة إنما تحصل بعدالة حاملها، وهو أن يحمل الثقة العدل عن الثقة العدل حتى يوصله لمن مثله في هذه الصفة، فالكتابة ليست من لوازم الحجية، وأن صيانة

الحجة غير متوقفة عليها، وأنها ليست السبيل الوحيد لذلك.

فكان النبي ﷺ يرسل السفراء من الصحابة، إلى القبائل المختلفة، فيدعون الناس إلى الإسلام، ويعلمونهم أحكامه، ويقيمون بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوباً من القرآن لإقامة الحجة على الأحكام التي يبلغها السفير للرسول إليهم ويلزمهم بها.

مثلاً: الصلاة، وهي الركن الثاني من أركان الإسلام، لا يمكن للمجتهد أن يهتدي إلى كفيته من القرآن وحده، بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أن الرسول ﷺ أمر بكتابة كفيته التي بينها ﷺ بفعله وقوله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية؛ لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير بدون أن يأمر بكتابته التي تقنعهم بالحجية كما هو الفرض.

رابعاً: القطع بالقرآن إنما حصل بالتواتر اللفظي:

العمدة في قطعنا بالقرآن وجمع ألفاظه إنما هو التواتر اللفظي، وهو وحده كاف في ذلك، والكتابة لا دخل لها في هذا القطع، ولم يتوقف عليها ولم ينشأ منها. قال ابن الجزري: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله - تعالى - لهذه الأمة».

لكن؛ ما الحكمة إذاً في أمره ﷺ بكتابة القرآن طالما أن الكتابة ليست مفيدة للقطع، وأن حجية القرآن ليست منشؤها الكتابة؟ فما الحكمة إذاً في هذا الأمر؟ وما الحكمة في أنه لم يأمر بكتابة السنة؟

الحكمة في كتابة القرآن:

١ - بيان ترتيب الآيات ووضعها بجانب بعضها، فإنه بالاتفاق بين العلماء أن ترتيب الآيات توقيفي، نزل به جبريل - عليه السلام -.

٢ - زيادة التأكيد، فإن الكتابة طريق من طرق الإثبات، وهي وإن كانت أضعف من السماع، فضلاً عن التواتر اللفظي، إذا انضمت إلى ما هو أقوى منها في

الإثبات؛ زادت قوة على قوة، فاحتيج إلى زيادة التأكيد في القرآن؛ لكونه كتاب الله -تعالى-، وأعظم معجزة للنبي ﷺ، ولكونه أساس الشريعة الإسلامية وإليه ترجع سائر الأدلة الشرعية في ثبوت اعتبارها في نظر الشارع، وثبتت به جميع العقائد الدينية، التي لا بد منها وأمهايات الأحكام الفرعية.

ولكونه قد تعبدنا الله -تعالى- بتلاوة لفظه في الصلاة وغيرها؛ لم يحز لنا أن نبدل حرفاً منه بحرف آخر.

ولهذه الأمور وغيرها اهتم الشارع بإثباته للناس إلى يوم الدين بجميع الطرق الممكنة التي يتأتى بها الإثبات على اختلاف درجاتها؛ للمحافظة على لفظه ونظمه. كما أنه قد حافظ على معناه بالسنة المبينة له، الدافعة لعبث العابثين به.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: ثنا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: ثنا المُسْتَمِرُّ، عن أَبِي نَضْرَةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، في هذه الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَتَمْتُمْ﴾^(١) [الحجرات: ٧]؛ قال: هذا نبيكم وخيار أمتكم؛ فكيف أنتم؟

قال أبو عبد الله^(٢): وقال الشافعي^(٣): قال بعض أهل العلم^(٤): أولو

١- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/ ٢٣٠ - ٢٣١ و٣/ ١٠٢٥ / ٢٢٩٨): نا علي بن عبدالعزيز البغوي، عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي به. وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٣/ ٥٥٢) - وعنه الترمذي (٥/ ٣٨٨-٣٨٩ / ٣٢٦٩-)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢١٩ / ٢٨٥) من طريق الحسن بن مكرم؛ كلاهما عن عثمان بن عمر، عن المستمر بن الريان به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب. قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن المستمر بن الريان، فقال: ثقة». قلت: وهو كما قال.

أبو نضرة -بفتح النون، وسكون المعجمة-: هو المنذر بن مالك العبدي.

(١) العنت: الشدة والمشقة في كثير من الأمور بطاعته إياكم.

(٢) هو المصنف -رحمه الله-.

(٣) في «الرسالة» (٧٩/ ٢٦٠).

(٤) هو وكيع بن الجراح الرؤاسي - شيخ الإمامين: الشافعي، وأحمد-؛ كما رواه عنه إبراهيم بن عبد الله العبسي الكوفي القصار في «نسخة وكيع عن الأعمش» (ص ٧٨) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٣٨)-.

قلت: وكلام وكيع -هذا- قاله عقيب تفسير أبي هريرة -رضي الله عنه- لقول الله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ قال أبو هريرة: الأمراء.

= قال وكيع: يعني: أمراء السرايا الذين كانوا يبعثهم النبي ﷺ.

وقول أبي هريرة - رضي الله عنه -: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٢١٢-٢١٣/١٢٥٧٧)، وأبو بكر - أحمد بن هارون - الخلال في «السنة» (١/١٠٦/٤٨): ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره» - ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/٧٦٤/١٩٢٥) -، وإبراهيم بن عبدالله العبسي في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٧٧-١٩/٧٨) - ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٢٣٨/٢٦٧)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/١٢٧/٩٢) -؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي صالح - ذكوان - السمان، عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

وتابع وكيعاً كل من:

١- أبو معاوية - محمد بن خازم - الضرير: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/١٢٨٧/٦٥٢ - تكملة) - ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/٧٦٤/١٩٢٦) -، ومسدد بن سرهد في «مسنده» - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٨٦-١٨٧) -، والطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/١٧٦): ثنا أبو السائب - سلم بن جنادة - الكوفي السوائي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩٨٨/٥٥٣٢): ثنا أحمد بن سنان القطان؛ أربعتهم عن أبي معاوية به.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/٢٥٤): «أخرجه الطبري بإسناد صحيح».

٢- حفص بن غياث^(١) - ولفظه: أمراء السرايا - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٢١٤-٢١٥/١٢٥٨٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩٨٨/٥٥٣٠): ثنا أبو سعيد - عبدالله بن سعيد - الأشج، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٨٦): ثنا فهد بن سليمان، عن عمر بن حفص بن غياث؛ ثلاثهم عن حفص به.

قلت: وهذا التفسير هو اختيار الإمام البخاري - رحمه الله - في «صحيحه» (٨/٢٥٣)، فقال في (٦٥ - كتاب التفسير، ١١ - باب أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم): ذوي الأمر.

وهو اختيار أبي عبيدة - أيضاً -؛ كما رواه عنه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/٧٦٥/١٩٢٧) بسند صحيح.

وقد اختلف^(ب) أهل العلم في تفسير قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ على أقوال: =

(أ) بكسر المعجمة، ثم تحتانية مخففة، ومثلثة.

(ب): وهو اختلاف في الظاهر؛ لكن الجمع بينها يسير، فلا تضاد ولا اختلاف في نفس الأمر، بل هو

اختلاف تنوع.

= الأول: هذا.

الثاني: أنهم أولو الفقه وأولو الخير، وفي لفظ: الفقهاء.

قائه جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عباس، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري.

الثالث: أنهم أصحاب محمد ﷺ.

الرابع: أبو بكر الصديق، وعمر -رضي الله عنهما-.

أما قول جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٢١٣/١٢٥٧٩)، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره» -ومن طريقه الحاكم (١/١٢٢-١٢٣)- وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٢٣٩-٢٤٠/٢٦٨)-، والطبري في «جامع البيان» (٧/١٧٩): ثنا سفيان بن وكيع؛ ثلاثهم عن وكيع بن الجراح، عن علي بن صالح ابن حي، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، له شاهد، وتفسير الصحابي عندهما مسند»، ووافقه الذهبي.

قلت: بل إسناده حسن؛ للكلام المعروف في ابن عقيل، والراجح فيه -عندي-: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

وتابع علياً -أعني: ابن صالح-: أخوه الحسن بن صالح، عن ابن عقيل به.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩٨٨/٥٥٣٣) من طريق مالك بن إسماعيل النهدي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٨٢) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/٧٦٦/١٩٣٠) من طريق وكيع بن الجراح، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧٦٨/١٤١٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ أربعهم عن الحسن بن صالح به.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٥٠٥)، وزاد نسبه لعبد بن حميد، والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول».

وأما قول ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩٨٩/٥٥٣٤): ثنا أبي، والطبري في «جامع البيان» (٧/١٨٠): ثنا المثني بن إبراهيم الأملي، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/٧٦٥/١٩٢٩): ثنا علان بن المغيرة، والحاكم (١/١٢٣)- وعنه وعن غيره البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٢٣٧/٢٦٦)- من طريق عثمان ابن سعيد الدارمي؛ أربعهم عن عبدالله بن صالح المصري -كاتب الليث بن سعد-، عن=

= معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ قال: «هم أهل الفقه والدين، وأهل طاعة الله؛ الذين يعلمون الناس معاني دينهم، ويأمرونهم بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، فأوجب الله - سبحانه - طاعتهم على العباد».

قلت: وهذا سند حسن.

وقد أعل بعلتين؛ لكنهما عند التحقيق ليستا بشيء:

الأولى: ضعف عبدالله بن صالح المصري؛ فإن فيه كلاماً معروفاً كما لا يخفى، إلا أن هذه العلة غير مؤثرة هنا؛ فإن من الرواة عنه - كما تقدم - أبا حاتم الرازي، وهو من الجهابذة الحفاظ الذين نص الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» على أن روايتهم عن عبدالله بن صالح من صحيح حديثه، وجيّد روايته.

ويمكن أن يلحق به - أيضاً - عثمان بن سعيد الدارمي؛ فإنه من كبار الحفاظ المعروفين، والله أعلم.

الثانية: الانقطاع؛ فإن ابن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس.

الجواب: قال النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٧٥): «والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة.

وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذ عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق».

وقال الحافظ ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٠٧): «وعليّ: صدوق، لم يلتق ابن عباس؛ لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، ولذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة».

وقال السيوطي في «الإتقان» (٢/ ١٨٨): «قال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد - أو سعيد بن جبير -؛ قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة - وهو ثقة -؛ فلا ضير في ذلك».

وأما قول مجاهد؛ فأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ١٦٦) - ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨١) - عن سفیان الثوري، وآدم بن أبي إياس في «تفسيره» - ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٣ / ٢٧١) - ثنا ورقاء بن عمر الشكري، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٠) من طريق عيسى بن ميمون الجرشى وشبل بن عباد المكي؛ أربعتهم عن عبدالله بن أبي نجیح، عن مجاهد؛ قال: «هم أولو الفقه في الدين والعقل».

ولفظ الثوري: «أولو الفقه والعلم».

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

= وتابع ابن أبي نجیح:

١- لیث بن أبی سلیم، عن مجاهد؛ مثل لفظ الثوري.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٩٠/ ٦٥٦ - تكملة) - ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٢/ ٢٧٠)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٩/ ٩٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٥١-١٥٢/ ٢٢٨) -: ثنا إسماعيل بن زكريا الخُلُقاني، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٧٩-١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٦) من طريقين عن أبي سعيد الأشج، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٣/ ٧٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٥١-١٥٢/ ٢٢٨) من طريقين عن سفيان الثوري، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦٨/ ١٤١٨) من طريق أبي جعفر الرازي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٩/ ٩٨) من طريق مندل بن علي العنزي، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٥٢/ ٢٢٩) من طريق أبي بكر النخعي؛ ستهم عن لیث بن أبی سلیم -وهو ضعيف- به.

٢- الأعمش: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٨٧/ ٦٥٣ - تكملة) - ومن طريق الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٤) -: ثنا أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير، وأبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي في «العلم» (١٢٤/ ٦٢) -ومن طريقه تمام الرازي في «الفوائد» (١/ ٢٥٧/ ٦٣١)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٢) عن جرير بن عبد الحميد، وإبراهيم بن عبد الله العبسي الكوفي القصار في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٧٨/ ٢٠) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ٢٣٨)-، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٧/ ٩٣) عن وكيع بن الجراح، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٧٩) من طريق جابر بن نوح الحِمَّاني؛ أربعتهم عن الأعمش به، ولفظه: هم الفقهاء والعلماء.

قلت: لكن الأعمش مدلس، وقد عنعن في جميع طرقه، وهو إنما حمل حديث مجاهد -الذي لم يسمعه منه- عن لیث بن أبی سلیم وأبي يحيى القتات؛ كما نبه على ذلك غير واحد من أهل العلم.

وهذه الطريق ذكرها السيوطي في «الدر المشور» (٤/ ٥٠٦) وزاد نسبتها لعبد بن حميد.

٣- منصور بن المعتمر: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٥) من طريق أبي سعيد الأشج، عن تليد بن سليمان، عن منصور به، ولفظه: هم الفقهاء. وتليد -هذا-: ضعيف.

٤- خصيف بن عبد الرحمن الجزري: أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٧/ ١٩٣٤) =:

= ثنا علي بن عبدالعزيز، والطبري في «جامع البيان» (١٨٠/٧): ثنا أحمد بن حازم؛ كلاهما عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائي، عن سفيان الثوري، عن خفيف به؛ بلفظ: أولو العلم. وخصيف -هذا-: صدوق سيع الحفظ، خلط بأخرة.

وأما قول عطاء بن أبي رباح؛ فأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٢٨٩/٤) -٦٥٥- تكملة- ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (١٩٣١/٧٦٦/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٣/٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٤٠-٢٤١/٢٦٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٠٢/١٣٠/١)-، والطبري في «جامع البيان» (١٨٠-١٨١/٧): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، و(١٨١/٧) من طريق عمرو بن عون؛ ثلاثهم عن هشيم بن بشير، عن عبد الملك ابن أبي سليمان -ميسرة- العرزمي، عن عطاء بن أبي رباح؛ قال: «هم أولو العلم، وأولو الفقه». قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع هشيمًا:

١- يعلى بن عبيد الطَّنَافِسي: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢٣٠/٢٩٥/٢) -«فتح المنان»-، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩٣٢/٧٦٦/٢): ثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء؛ قال: ثنا يعلى به. ٢- عبدالله بن المبارك: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٤/٤) من طريق عبدالله ابن محمد بن أسماء، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤١٧/٧٦٧/١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن ابن المبارك.

٣- أبو إسحاق الشيباني: أخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصبم في «فوائده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٠٠/١٢٩/١)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، عن معاوية بن عمرو الأزدي، عن الشيباني به.

٤- عثام بن علي العامري الكلابي: أخرجه ابن شاهين -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧٥/٧٢/١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٣٠/١٠١)- من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن عثام به.

٥- سعيد بن محمد: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٣٠-١٣١/١٠٣) من طريق علي بن موسى الأنباري، عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن سعيد به.

وأما قول الحسن البصري؛ فأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٢٨٩/٤) -٦٥٤- تكملة- ومن طريقه ابن المنذر في «التفسير» (١٩٣١/٧٦٦/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٣/٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٤٠-٢٤١/٢٦٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٠٢/١٣٠/١)-، والخطيب -أيضاً- (١٠٤/١٣١/١) من=

= طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما عن هشيم بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الحسن؛ قال: العلماء، والفقهاء.

وهذا سند صحيح.

وتابع منصوراً:

١- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١٦٦/١/١) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (١٨١/٧)-.

٢- مبارك بن فضالة: أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (٢٤٣/٢٧٢)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٥٣٦/٩٨٩/٣) من طريق الخصيب بن ناصح؛ كلاهما عن مبارك به، ولفظه: أولو العلم، والفقه، والعقل، والرأي. قلت: ومبارك -هذا- مدلس، وقد عنعن.

وأما من قال: «إنهم أصحاب محمد ﷺ»؛ فهو مجاهد بن جبر -في رواية أخرى عنه-. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٥٨٠/٢١٣/١٢)، والطبري في «جامع البيان» (١٨٢/٧): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩٢٨/٧٦٥/٢): ثنا زكريا بن داود، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري وأحمد بن عمرو، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢٩٣/٣) من طريق إسماعيل بن سعيد؛ خمستهم عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد؛ قال: أصحاب محمد ﷺ، وربما قال: أولو العقل والفقه في دين الله. قلت: وهذا سند صحيح.

وأما من قال: «أبو بكر، وعمر»؛ فهو عكرمة البربري. أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٦٥٧/١٢٩٢/٤) -تكملة- -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤٦/١٠)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٥٣٨/٩٨٩/٣)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٣٢٥/١١٧٥/٢) من طريق الحسن بن علي بن داود؛ قال: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن الحكم بن أبان العدني، عن عكرمة به. قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في الحكم بن أبان، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام». وتابع ابن عيينة: حفص بن عمر بن ميمون العدني، الملقب بالفَرخ -وهو ضعيف-، عن الحكم به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٨٢/٧): ثنا سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، وأحمد ابن عمرو النصري، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٥٣٧/٩٨٩/٣): ثنا أبي، عن عثمان بن طلوت الجحدري؛ ثلاثهم عن حفص به.

الأمر: أمراء سرايا رسول الله ﷺ.

قال^(١): وهو يشبه ما قال -والله أعلم-؛ لأن من كان حول مكة من العرب لم تكن تعرف إمارة، وكانت تأنف أن يعطي بعضها بعضاً طاعة الإمارة، فلمّا دانت لرسول الله ﷺ بالطاعة؛ لم تكن ترى ذلك يصلح لغير الرسول ﷺ، فأمرُوا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله ﷺ، لا طاعة مطلقة؛ بل طاعة مستثنى منها لهم، فقال -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني: إن اختلفتم في شيء؛ يعني -والله أعلم-: هم وأمرؤهم الذين أمرُوا بطاعتهم: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني -والله أعلم-: إلى ما قال الله والرسول ﷺ، فإن لم يكن ما تنازعوا فيه نصّاً فيهما، ولا في واحدٍ منهما؛ ردّ قياساً على أحدهما.

وسمعت إسحاق يقول في قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]: قد يمكن أن يكون تفسير الآية على أولي العلم، وعلى أمراء السرايا؛ لأن الآية الواحدة يفسرها العلماء على أوجه، وليس ذلك باختلاف^(٢).

(١) يعني: الإمام الشافعي -رحمه الله-، وكلامه هذا في كتاب «الرسالة» له (٨٠-٨١/ ٢٦٦-٢٦٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٥٤): «واختلف في المراد بـ (أولي الأمر) في الآية:

فعن أبي هريرة؛ قال: «هم الأمراء» أخرجه الطبري بإسناد صحيح.

وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه.

وعن جابر بن عبد الله؛ قال: هم أهل العلم والخير.

وعن مجاهد، وعطاء، والحسن، وأبي العالية: هم العلماء.

ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد؛ قال: هم الصحابة، وهذا أخص.

وعن عكرمة؛ قال: أبو بكر وعمر، وهذا أخص من الذي قبله.

ورجح الشافعي الأول، واحتج له بأن قريشاً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا يتقادون إلى=

=أمير، فأمرُوا بالطاعة لمن ولي الأمر، ولذلك قال ﷺ: «من أطاع أميري؛ فقد أطاعني» متفق عليه.

واختار الطبري حملها على العموم، وإن نزلت في سبب خاص. والله أعلم.

قلت: قال الإمام محمد بن جرير الطبري -شيخ المفسرين- في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/ ١٨٢-١٨٤): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان الله طاعة، وللمسلمين مصلحة...»

فإذ كان معلوماً أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله، أو رسوله، أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ بطاعة ذوي أمرنا؛ كان معلوماً أن الذين أمر بطاعتهم -تعالى ذكره- من ذوي أمرنا: هم الأئمة، ومن وُلوهُ أمر المسلمين دون غيرهم من الناس، وإن كان مفروضاً القبول من كل أمير أمر بترك معصيته ودعا إلى طاعته؛ غير أنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهى فيما لم تقم حجة وجوبه إلا للأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم فيما أمرُوا به رعيته، مما هو مصلحة لعامة الرعية، فإن على من أمره بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية، وإذا كان ذلك كذلك؛ كان معلوماً بذلك صحة ما اخترنا من التأويل دون غيره. اهـ.

وقال الحافظ المفسر ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٤٤٦): «والظاهر -والله أعلم- أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء، وقد قال -تعالى-: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمْ الرِّبَايُونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلَهُمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وقال -تعالى-: ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]، وفي الحديث الصحيح -المتفق عليه- عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «من أطاعني؛ فقد أطاع الله، ومن عصاني؛ فقد عصى الله، ومن أطاع أميري؛ فقد أطاعني، ومن عصى أميري؛ فقد عصاني».

فهذه أوامر بطاعة العلماء والأمراء، ولهذا قال -تعالى-: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾؛ أي: اتبعوا كتابه، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ أي: خذوا بسنته، ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾؛ أي: فيما أمروكم به من طاعة الله، لا في معصية الله؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله.

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/ ١٦): «والتحقيق: أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمرُوا بمقتضى العلم؛ فطاعتهم تبع لطاعة العلماء؛ فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول؛ فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء.

وقد قال سفيان بن عيينة: ليس في تفسير القرآن اختلاف إذا صحَّ القول في ذلك، وقال: أَيْكون شيء أظهر خلافاً في الظاهر من (الخُسنِ)؟
قال عبدالله بن مسعود: هي بقر الوحش^(١).

= ولَمَّا كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمرء، وكان الناس -كُلهم- لهم تبعاً؛ كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما؛ كما قال عبدالله بن المبارك -وغيره من السلف-: صنفان من الناس إذا صَلَحَا صَلَحَ الناس، وإذا فسادا؛ فسد الناس، قيل: مَنْ هم؟ قال: الملوك، والعلماء.

وقال عبدالله بن مبارك:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبارُ سوء ورهبانها.

وقال (٣/ ٥٤١): «والتَّحْقِيقُ: أنَّ الآيةَ تتناول الطَّائفتين -يعني: الأمرء، والعلماء-، وطاعتهم من طاعة الرُّسول، لكن خفي على المقلِّدين أنَّهم إنَّما يطاعون في طاعة الله إذا أمروا بأمر الله ورسوله؛ فكان العلماء مبلِّغين لأمر الرُّسول، والأمرء منفَّذين له، فحيثُ نلَّجَّج طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله».

(١) موقوف صحيح الإسناد -أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٢٦٩/١٥) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٤٢)-، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح ومهران بن أبي عمر الرازي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢١٩/ ٩٠٦٣) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المَلَانِي، وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٤/ ١٤٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ ستهم عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي ميسرة -عمرو بن شَرْخَبِيل- الهمداني الكوفي، عن ابن مسعود به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع الثوري من أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه، وهو من أثبت الناس فيه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٣٤): «ورجاله رجال الصحيح».

وتابع الثوري: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق به.

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٥١-٣٥٢): نا سفيان بن عيينة، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٤-١٥٥) من طريق هشيم بن بشير، والحاكم (٢/ ٥١٦) من طريق بدل ابن الحبر؛ ثلاثهم عن زكريا به.

وقال عليّ: هي النجوم^(١).

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!
قلت: وقد وهما؛ فإن زكريا بن أبي زائدة -هذا- مدلس وقد عنعن، وسماعه من أبي
إسحاق السبيعي بأخرة؛ كما في «التقريب».
نعم؛ هو صحيح بما قبله وما بعده.

وتابع عمراً الحضرمي الكوفي: إبراهيم بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود به.
أخرجه أبو إسحاق -إبراهيم بن إسحاق- الحربي في «غريب الحديث» (١٠٣٩/٣): ثنا
محمد بن عبدالله بن غير، عن حفص بن غياث، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم به.
قلت: وهذا سند صحيح، وإبراهيم وإن كان لم يدرك عبدالله بن مسعود؛ فقد صح عنه
أنه قال: إذا حدثكم عن رجل عن عبدالله؛ فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله؛ فهو عن
غير واحد عن عبدالله.

(١) موقوف ضعيف الإسناد -أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب
العالية» (٤/١٦٢-١٦٣/٣٧٤١ و ١/٣٧٨٥)، و«تحاف الخيرة المهرة» (٦/٢٩٩/
٥٨٩٢): ثنا النضر بن شميل، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/٤٦١-٤٦٣/٣٨٨)-«بغية
الباحث»، و٤/١٦٣/٣٧٤١ ٢ -«المطالب العلية»: ثنا العباس بن الفضل الأزرق، والحاكم
(٢/٥١٦) من طريق حجاج بن منهال الضرير؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن سماك بن
حرب، عن خالد بن عرعة، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- به.
وتابع حماداً:

١- شعبة بن الحجاج: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/١٥٢-١٥٣): ثنا محمد بن
المثنى، عن محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

٢- إسرائيل بن يونس: أخرجه الطبري (٢٤/١٥٣): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء-
الهمداني، عن وكيع بن الجراح، عن إسرائيل به.

٣- أبو الأحوص -سلام بن سليم- الحنفي: أخرجه الطبري في «جامع البيان»
(٢٤/١٥٢): ثنا هناد بن السري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣/١٠٤٠):
ثنا عبدالله بن صالح، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٤٥٢-٤٥٣/٣٧٠٤) من طريق داود بن
عمرو الضبي؛ ثلاثتهم عن أبي الأحوص به.

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قال سفيان: وكلاهما واحد؛ لأن النجوم تخنس بالنهار وتظهر بالليل، والوحشية إذا رأت إنسياً خنست في الغيضان^(١) وغيرها، وإذا لم تر إنسياً ظهرت.

قال سفيان: فكلُّ خنس^(٢).

قال إسحاق: وتصديق ذلك: ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ في الماعون؛

يعني:

= قلت: وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن مسلماً لم يرو لخالد بن عرعة -هذا- شيئاً، بل لم يرو له واحد من أصحاب الكتب الستة.

الثانية: أن خالداً -هذا- لم يوثقه إلا ابن حبان (٢٠٥/٤)، والعجلي (١/٣٣٠/٣٨٩)، وهما متساهلان -كما هو معلوم- في التوثيق، فتصحيحه والحالة هذه بعيد؛ ولذلك قال البوصيري في «إتحاف الخيرة»: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواته».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٨/٤٣٩): «وهذا إسناد جيد صحيح إلى خالد بن عرعة، وهو السهمي الكوفي؛ قال أبو حاتم الرازي: روى عن علي، وروى عنه سماك والقاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والله أعلم».

قلت: والحافظ ابن حجر -غالباً- ما يقول عن مثل هذا: «مقبول»؛ يعني: في المتابعات، وهو هنا تفرد به، والله أعلم.

(١) هو الموضع الذي يكثر فيه الشجر ويلتف.

(٢) قال الطبري في «جامع البيان» (٢٤/١٥٨): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن

يقال: إن الله -تعالى ذكره- أقسم بأشياء تخنس أحياناً -أي: تغيب-، وتجري أحياناً، وتكنس أخرى، وكنوسها: أن تأوي في مكانها، والمكانس عند العرب: هي المواضع التي تأوي إليها بقر الوحش والظباء، واحدها: مكنس، وكناس ...

فالمكانس في كلام العرب ما وصفت، وغير منكر أن يستعار ذلك في المواضع التي تكون بها النجوم من السماء، فإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن في الآية دلالة على أن المراد بذلك: النجوم دون البقر، ولا البقر دون الظباء؛ فالصواب: أن يُعمَّ بذلك كل ما كانت صفته الخنوس أحياناً، والجري أخرى، والكنوس بآنات، على ما وصف -جل ثناؤه- من صفتها.

أن بعضهم قال: هو الزكاة^(١).

(١) قاله علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمر -رضي الله عنهم-، ويروى عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

أما قول علي -رضي الله عنه-؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٢/٣-٢٠٣)، وسعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -ومن طريقه الحاكم (٢/ ٥٣٦)- وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٤)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٧): ثنا يونس بن عبد الأعلى وعيسى بن إبراهيم الغافقي؛ خمستهم عن سفيان بن عيينة، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر، عن علي به.

قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح مرسل؛ فإن مجاهداً لم يسمع من علي!»

قلت: عفا الله عنك! بل سمع منه وأدركه؛ فإن مجاهداً ولد سنة (٢١هـ) -وقيل: قبلها بستين، أو ثلاث-، ومات علي -رضي الله عنه- سنة (٤٠هـ)، وهذا يعني: أن عُمرَ مجاهد كان يوم وفاة علي -رضي الله عنه- قريباً من عشرين سنة، وهو سن كاف للسمع منه والأخذ عنه، وقد قبلوا رواية من هو دونه بكثير، فمن باب أولى قبول روايته، لا سيما وقد وجدت تصريحه بالسمع منه عند أبي نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٧٠-٧١)، والسند إليه صحيح غاية؛ فهو نص في المسألة، مزيل لكل الظنون والدعاوى، وبخاصة أن النافي لا حجة معه سوى الظن والتخمين، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، وهذه فائدة هامة؛ قد لا تجدها إلا بعد طول بحث وعناء وأناة، فخذها لقمة سائغة: هنيئاً مريئاً.

وتابع ابن عيينة:

١- شعبة بن الحجاج: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٦): ثنا محمد بن المنثي، عن محمد بن جعفر -غندر-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩١): ثنا إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جبر؛ كلاهما عن شعبة به.

٢- سفيان الثوري: أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢)، وعبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٩٩)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٧) من طريق عبدالله ابن وهب ومهران بن أبي عمر الرازي، وابن المنذر في «الأوسط» (ج٤/ ١٠٠ ب) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٤) من طريق محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي الفراء، الملقب بـ (حمك)، عن يعلى بن عبيد الطنافسي؛ ستتهم عن الثوري به.

٣- معمر بن راشد: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٧-٦٦٨): ثنا محمد بن=

وقال بعضهم: عارية المتاع^(١).

=عبدالأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور، وعبدالرزاق في «التفسير» (٣٩٩/٢)؛ كلاهما عن معمر به.

٤ - ورقاء بن عمر الشكري، وعيسى بن ميمون الجرشي: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦٦٧/٢٤).

وتابع ابن أبي نجيح: الحكم بن عتيبة، عن مجاهد به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣/٣): ثنا عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن الحكم به.

وأما قول عبدالله بن عمر؛ فأخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٣٩٩/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٢/١٤): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ قال: ثنا سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٤/٤) عن وكيع بن الجراح وعبدالله ابن إدريس؛ ثلاثهم عن سعيد بن عبيد الطائي، عن علي بن ربيعة الوالي، عن ابن عمر به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

وتابع علياً الوالي -هذا-: أبو المغيرة.

أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٣٩٩/٢)، والفريابي في «تفسيره» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٠١٢/٢٠٧/٩)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣/٣)، والطبري في «جامع البيان» (٦٦٩/٢٤): ثنا أبو كريب؛ قال: ثنا وكيع بن الجراح، والطبري (٦٦٨/٢٤) من طريق مهران بن أبي عمر الرازي؛ أربعهم عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي المغيرة به.

وتابع الثوري: شعبة بن الحجاج، عن سلمة به.

أخرجه الطبري (٦٦٨/٢٤): ثنا محمد بن المثني، عن وهب بن جرير، و (٦٦٩/٢٤) من طريق بقية بن الوليد؛ كلاهما عن شعبة به.

وأما قول أنس بن مالك؛ فأخرجه البيهقي (١٨٤/٤) بسند واه.

(١) قاله عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وغيرهما.

أما قول عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٣٩٩/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨٨/١٤): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد بن شريك بن طارق=

=التمي، عن أبيه، عن ابن مسعود؛ قال: الماعون: العارية؛ القدر، والفأس، والدلو.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

وتابع يزيد التيمي:

١- أبو وائل - شقيق بن سلمة-: أخرجه أبو داود (١٢٤/٢) (١٦٥٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٣/٤)-، والنسائي في «التفسير» (٥٥٤/٢) (٧٢١)، والبيهقي (١٨٨/٦) من طريق إسماعيل بن الفضل الصقار؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٧) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي، والبزار في «البحر الزخار» (٥/١٣٢/١٧١٩): ثنا خالد بن يوسف، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٨٦/٥٤٧٨) من طريق معلى بن منصور الرازي وسهل بن بكار وحبان بن هلال، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢٠٧-٩٠١٣)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/٦٠/٥٥٧) من طريق معلى بن مهدي الموصلي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٨٨)، والشاشي في «مسنده» (٢/٦٠/٥٥٦) من طريق عفان بن مسلم؛ ثمانيتهم عن أبي عوانة -الوضاح بن عبدالله- الشكري، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل به، ولفظه: كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو، والقدر، والفأس، وأشباه ذلك.

وسنده حسن؛ للخلاف المعروف في عاصم بن بهدلة.

وتابع أبا عوانة الشكري: شيان بن عبدالرحمن النحوي، عن عاصم به.

أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٨٣)-.

وخالف آدم: الوليد بن مسلم؛ فرواه عن شيان النحوي، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل به. فجعل شيخ شيان (منصوراً) وليس (عاصماً).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢٠٨/٩٠١٤): ثنا عبدان، عن هشام بن عمار، عن الوليد به.

قلت: لكن الوليد يدلّس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في كل طبقات السند، وهشام بن عمار -الراوي عنه- فيه ضعف مشهور، فالحفوظ رواية آدم.

٢- زر بن حبیش: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/٦٥٢): ثنا أبي، عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن زر به، ولفظه: الماعون: العواري؛ القدر، والميزان، والدلو.

وسنده حسن.

= ٣- الحارث بن سويد التيمي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٢/٣ و ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٤) عن وكيع بن الجراح، وأبي معاوية الضرير، وسفيان الثوري؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد التيمي، عن الحارث به، ولفظه: الماعون: هو ما تعاون الناس بينهم؛ الفأس، والقدر، والدلو، وأشباهه.
قلت: هذا سند صحيح.

٤- إبراهيم بن يزيد النخعي: أخرجه الفريابي في «تفسيره» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢٠٧/٩٠١١)-: ثنا سفيان الثوري، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٤-٦٧٥): ثنا سلم بن جنادة، عن أبي معاوية الضرير، و(٢٤/٦٧٥): ثنا أبو كريب، عن وكيع بن الجراح؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن إبراهيم به، بلفظ: الماعون: هو ما يتعاوره الناس بينهم؛ الفأس، والقدر، والدلو، وشبهه.
قلت: سنده صحيح.

وأما قول ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ فقد أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/٣٩٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٢٠٤)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٥) عن وكيع، ومهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثتهم عن الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس به.
قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع الثوري:

١- إسماعيل ابن عُلَيَّة: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٦): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ كلاهما عن ابن علية به.

٢- شعبة بن الحجاج: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٧): ثنا محمد بن المنثني، عن محمد بن جعفر -غندر-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٩١): ثنا إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جرير بن حازم، وسليمان بن داود الطيالسي؛ ثلاثتهم عن شعبة به، ولفظه: الماعون: ما يتعاطى الناس بينهم.

٣- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/٣٩٩)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٦-٦٧٥): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور؛ كلاهما عن معمر به.

٤- عيسى بن ميمون الجرشى: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/٦٧٦): ثنا محمد ابن عمرو، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن عيسى به.

= ٥- ورقاء بن عمر الشكري: أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣-١٨٤)، والطبري (٢٤/ ٦٧٦).

وتابع مجاهدًا:

١- عبيد الله بن أبي يزيد المكي: أخرجه سفيان بن عيينة في «تفسيره» - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩٠)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١/ ١٧٧/ ١٦٦) -.

قلت: وهذا سند عال صحيح.

٢- سعيد بن جبير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥): ثنا أبو كريب، وإبراهيم بن عبدالله العبسي في «نسخة وكيع عن الأعمش»^(١) - ومن طريقه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٨/ ٢٨٣ / ٣٥٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣ و ٦/ ٨٨)؛ ثلاثهم عن وكيع بن الجراح، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير به، نحو لفظ حديث عبدالله بن مسعود السابق.

قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع الأعمش: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير به.

أخرجه الفريابي في «تفسيره» - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٨ / ١٢٣٥٤) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ١٤١ / ١٤١) -، والحاكم (٢/ ٥٣٦) من طريقين عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥) من طريق مهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثهم عن سفيان بن سعيد الثوري، عن حبيب به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وصح -أيضاً- عن غير ابن مسعود وابن عباس: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٢): ثنا محمد بن المنثي؛ كلاهما عن محمد بن جعفر -غندر-، والطبري (٢٤/ ٦٧٣) من طريق أبي داود الطيالسي؛ كلاهما عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعد بن عياض، عن أصحاب النبي ﷺ؛ أنهم قالوا: الماعون: الفأس، والقدر، والدلو.

(١) وليس هو في القسم المطبوع منه.

قال: وقال عكرمة^(١): أعلاه الزكاة، وعارية المتاع منه^(٢).

قال إسحاق: وجهل قوم هذه المعاني، فإذا لم توافق الكلمة الكلمة؛ قالوا: هذا اختلاف!

وقد قال الحسن، وذَكَرَ عنده الاختلافُ في نحو ما وصفنا، فقال: إنما أُتِيَ القومُ من قِبَلِ العُجْمَةِ^(٣).

= قلت: وهذا سند حسن، رجاله كهـم ثقات؛ غير سعد -هذا-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وتابع شعبة: سفيان الثوري، عن أبي إسحاق به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣/٣)، والطبري في «جامع البيان» (٦٧٣/٢٤): ثنا محمد بن المثني، و(٦٧٤/٢٤): ثنا محمد بن بشار؛ ثلاثهم عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان به.

وتابع ابن مهدي: مهران بن أبي عمر الرازي -ضعيف!- عن الثوري به.

أخرجه الطبري (٦٧٣/٢٤): ثنا ابن حميد -متروك-، عن مهران به.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٦٥٢/٨).

وقد قال الإمام المفسر ابن كثير عقبه -معلقاً عليه-: «وهذا الذي قاله عكرمة حسن؛ فإنه شمل الأقوال كلها، وترجع كلها إلى شيء واحد؛ وهو ترك المعاونة بمال، أو منفعة» اهـ.

(٢) قال الإمام محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان» (٦٧٨/٢٤): «وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب -إذ كان الماعون هو ما وصفنا قبل، وكان الله قد أخبر عن هؤلاء القوم وأنهم يمنعون الناس، خبراً عاماً من غير أن يَخُصَّ من ذلك شيئاً -أن يقال: إن الله وصفهم بأنهم يمنعون الناس ما يتعاورونه بينهم، ويمنعون أهل الحاجة والمسكنة ما أوجب الله لهم في أموالهم من الحقوق؛ لأن كل ذلك من المنافع التي ينتفع بها الناس بعضهم من بعض».

(٣) لم أره بعد طول بحث؛ فنظرة إلى ميسرة، ومن وجده من طلاب العلم، فليهدنا إياه مشكوراً.

ومن غرر فوائد الإمام الشافعي -رحمه الله- في هذا الصدد؛ قوله في «الرسالة» (ص ٤٨-٥٠) ما نصّه: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جَهْدُهُ حتى يَشْهَدَ به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد، وغير ذلك.

قال أبو عبد الله: قَبَضَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لِلْمُسْلِمِينَ دِينَهُمْ، فَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ نزلت ورسول الله ﷺ واقف بعرفات^(١)، فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ورجع رسول الله ﷺ، فمات.

وأمرهم الله -تبارك وتعالى- بالاجتماع على ما جاءهم عنه، ونهاهم عن التفرق من بعد أن جاءهم البيان، فقال: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة إخواناً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال رسول الله ﷺ: «لَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَذَابِرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ

= وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لساناً مَنْ خَتَمَ بِهِ نُبُوته، وأنزلَ بِهِ آخر كتبه: كان خيراً له، كما عليه يتعلم الصلاة والذكر فيها، ويأتي البيت وما أمير بإتيانه، ويتوجه لما وجه له، ويكون تبعاً فيما افترض عليه، ونُدب إليه، لا متبوعاً.

وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جُمْلِ عِلْمِ الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها.

فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة: نصيحة للمسلمين، والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه، وإذراك نافلة خير لا يدعها إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وترك موضع حفظه، وكان يجمع مع النصيحة لهم قياماً بإيضاح حق، وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين من طاعة الله، وطاعة الله جامعة للخير^١. هـ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣٠١٧) من حديث

أمير المؤمنين أبي حفص -عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-.

إِخْوَانًا»^(١).وقال ﷺ: «لَا تَخْتَلِفُوا؛ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»^(٢).وقال ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بِحُبُوحَةِ^(٣) الْجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ»^(٤).

(١) سيأتي مسنداً عند المصنف، فانظر الحديثين (رقم ٢ و ٣).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٣٢٣/٤٣٢/١٢٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري -رضي الله عنه-؛ قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: «استموا ولا تختلفوا؛ فتختلف قلوبكم...» الحديث.

وله شاهد من حديث النعمان بن بشير -بفتح الموحدة، مكبر -رضي الله عنهما-؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «[عباد الله!] لتسوّن صفوفكم؛ أو ليخالفن الله بين وجوهكم».

أخرجه مسلم (١/٣٢٤/٤٣٦/١٢٧ و ١٢٨).

(٣) وسطها.

(٤) حسن لغيره -أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده»- وعنه الترمذي في «العلل الكبير» (٢/٨١٦/٣٥٣- ترتيب أبي طالب القاضي)، و«سننه» (٤/٤٦٥-٤٦٦/٢١٦٥)، والحاكم (١/١١٤)-، وأبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «غريب الحديث» (٢/٢٠٥)، و«الخطب والمواظ» (١٣٣)- ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص ١٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٧٧/٤٥١)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/٢٨٦/٩١٨١)، والبيهقي في «البحر الزخار» (١/٢٦٩/١٦٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن الوليد الفحام، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/٤٢/٨٨ و ٢/٤٣٥-٤٣٦/٨٩٧): ثنا إسماعيل بن سالم القدّاح، والبيهقي في «البحر الزخار» (١/٢٦٩/١٦٦): ثنا الحسن بن عرفة، والحاكم (١/١١٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ سنده عن أبي المغيرة -النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي- الكوفي القاص، عن محمد بن سُوقة^(١)، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، عن عمر به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ فإن أبا المغيرة -هذا-: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب».

لكنه توبع: فقد أخرجه الإمام أحمد (١/٢٦٨-٢٦٩/١١٤)- ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص ١١)-: ثنا علي بن إسحاق، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/٣٢٩/٣٧٠٨)=

=من طريق أحمد بن الحجاج المروزي، و(٩/ ٣٣٠ / ٣٧٠٩) من طريق عبدة بن سليمان، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٢٣٩- ٢٤٠ / ٧٢٥٤- «إحسان») من طريق أبي محمد - حبان بن موسى بن سوار - المروزي السلمي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠ - ١٥١)، والحاكم (١/ ١١٤) من طريق نعيم بن حماد المروزي، والحاكم (١/ ١١٣- ١١٤) من طريق الحسن بن علي بن شقيق، و (١/ ١١٤) من طريق الحسن بن عيسى، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٧/ ٤٤)، و«الإمامة والرد على الرافضة» (٣٧٣- ٣٧٤ / ١٩٤) من طريق يحيى بن عبد الحميد الجُماني، والحاكم (١/ ١١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٩١) من طريق عبد الله بن عثمان بن جبلة - بفتح الجيم والموحدة - بن أبي رَوَاد - بفتح الراء وتشديد الواو - العُتْكي - بفتح المهملة والمثناة - أبو عبد الرحمن المروزي، المقلب بـ (عبدان)؛ تسعته عن عبد الله بن المبارك - وهذا في «المسند» له (١٤٨ / ٢٤١-)، عن محمد بن سُوقَة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فإني لا أعلم خلافاً بين أصحاب عبد الله بن المبارك في إقامة هذا الإسناد عنه، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحه» (١/ ٢ / ٧٩٣): «وهو كما قال». قلت: فيه نظر؛ كما سيأتي بيانه.

وتابعه - أيضاً -: الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني - ثقة -؛ عن ابن سُوقَة به. أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٥٣٤ / ١٠٣٦) - ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٤٩ / ٤٠٣-) - ثنا إبراهيم بن سليمان الهمداني، عن عثمان بن سعيد بن مرة المري، عن الحسن به.

قلت: لكن شيخ ابن الأعرابي - هذا -؛ قال عنه الدارقطني في «سؤالات الحاكم» (٩٩ / ٤٠): «متروك»، واتهمه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧) بالوضع.

وقد توبع إبراهيم بن سليمان؛ تابعه: جعفر بن محمد العلوي، عن عثمان به.

أخرجه الحاكم (١/ ١١٤): ثنا إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي، عن جعفر به^(١).

لكن؛ شيخ الحاكم - هذا - متكلم فيه؛ قال الذهبي في «الميزان»: «روى عنه الحاكم واتهمه»! فالعجب من الحاكم - رحمه الله - كيف قال عقبة: «وللحديث شاهدان عن محمد بن سُوقَة، قد يُستشهد بمثلهما في مثل هذه المواضع»؟! فإن المتهم لا يستشهد به ولا كرامة.

وخالف الجماعة عن محمد بن سُوقَة: الحارث بن عمران؛ فرواه عن محمد بن سُوقَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ! فجعل (نافعاً) مكان (عبد الله بن دينار)، وأسقط من سنده (عن عمر)!!

(١) وقد تحرف في مطبوعه نسب (عثمان بن سعيد المري) إلى (المُزني)! فليصحح.

= أخرجه أبو بكر - أحمد بن سلمان بن الحسن - النجاد في «مسند عمر» (٧٧/٩٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١٧/١ - ١٨/٤٥) عن محمد بن عبدالله الحضرمي - مطين -، عن محمود بن غيلان، عن الحارث به.

قلت: لكن الحارث - هذا - ضعيف، رماه ابن حبان بالوضع؛ كما في «التقريب»، فلا يحتج به إذا تفرد، فكيف إذا خالف كما هو الحال هنا؟! فالمعروف - بلا ريب - عن محمد بن سُوقة رواية الجماعة عنه، وهو الذي رجحه أبو زرعة الرازي والدارقطني - كما سيأتي -.

وخالفهم - أيضاً -: عطاء بن مسلم الخفاف؛ فرواه عن محمد بن سُوقة، عن أبي صالح - ذكوان - السمان؛ قال: قدم عمر بن الخطاب - الحديث.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/٢٨٦ - ٢٨٧/٢٨٢): ثنا صفوان بن عمرو، عن موسى بن أيوب، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠ - ١١٣٤) - وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/١٨ - ٤٦) -: ثنا أحمد بن إسحاق الخشاب، عن عبيد بن جنادة؛ كلاهما عن عطاء به.

قلت: لكن عطاء - هذا - صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب»، وقد أخطأ في إسناد هذا الحديث دون ريب، والمعروف ما رواه ابن المبارك وغيره عن ابن سُوقة.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سُوقة إلا عطاء، تفرد به: عبيد!».

قلت: رضي الله عنك! بل تابعه موسى بن أيوب عند النسائي؛ كما تقدم؛ فليستدرك.

وتابع محمد بن سُوقة: عبدالله بن جعفر بن نجيح - والد علي بن المديني -، عن عبدالله بن دينار به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/٢٧١ - ١٦٧): ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن عبدالله

به.

وعبدالله - هذا - ضعيف؛ كما في «التقريب».

وخالف محمد بن سُوقة وعبدالله بن جعفر بن نجيح: يزيد بن عبدالله بن الهاد، فرواه عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب الزهري: أن عمر بن الخطاب قام خطيباً ... الحديث.

فأرسله، وأسقط (ابن عمر) من سنده.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٠٢)، و«التاريخ الأوسط» (١/٣٣٨ - ٧٢٩) عن عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/٢٨٦ - ٩١٨٠) من طريق إسحاق بن بكر بن مضر، عن أبيه؛ كلاهما عن يزيد بن الهاد به.

= وقد رجح هذا الوجه كبار علماء الحديث وحفاظه.

= قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٥-٦٨/ ١١١): «رواه محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر».

ورواه عبدالله بن جعفر المدني، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. واختلف عن ابن سوقة؛ فرواه النضر بن إسماعيل وابن المبارك والحسن بن صالح، عن محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. بمتابعة رواية عبدالله بن جعفر، عن عبدالله بن دينار.

وخالفهما يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد؛ فرواه عن عبدالله بن دينار، عن محمد بن مسلم الزهري: أن عمر خطب الناس بالجابية؛ وهو الصواب عن عبدالله بن دينار. وعن ابن سوقة فيه أقاويل آخر:

رواه الحارث بن عمران، عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه عطاء بن مسلم، عن محمد بن سوقة، عن أبي صالح -ذكوان-: أن عمر خطب بالجابية.

وقيل: عن ابن سوقة، عن زاذان: أن عمر خطب. والصحيح من ذلك: رواية يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر.

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٢): «وقال بعضهم: عن ابن دينار، عن أبي صالح».

وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل، بإرساله أصح.

وقال في «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٣٨): «وحديث ابن الهاد أولى».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٧١/ ٢٦٢٩): «سئل أبو زرعة عن حديث رواه الحارث بن عمران، عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قام عمر فينا خطيباً بالجابية... ورواه ابن المبارك والنضر بن إسماعيل، عن محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر».

قال أبو زرعة: أصح الروايتين عندي: حديث ابن المبارك والنضر بن إسماعيل، وأما حديث الحارث؛ فخطأ، جعل مكان عبدالله بن دينار نافعاً، والحارث بن عمران الجعفري: شيخ، واهي الحديث.

قليل لأبي زرعة: فإن هذا الحديث رواه الليث عن ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن=

=الزهري: أن عمر قام بالجابية.

فقال أبو زرعة: الحديث حديث الليث عن ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر قام بالجابية.

وقال ابن أبي حاتم - أيضاً - (٢/٣٥٥/٢٥٨٣): «سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك، عن محمد بن سُوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: (فذكره)؟ قال أبي: أفسد ابن الهاد هذا الحديث ويَبِّن عورته؛ رواه ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال: قام فينا رسول الله ﷺ؛ وهذا هو الصحيح».

وقال (٢/١٤٦/١٩٣٣): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن سُوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر: أنه خطب ...، ما علته؟ فقالوا: هذا خطأ، رواه ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر قال قام^(١)...».

وتابع عبدالله بن عمر:

١- زُرَّ^(ب) بن حُبَيْش^(ت) الأسدي: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٤٢/٨٧ و٢/٤٣٦/٨٩٨)، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٠٦/١٥٥ و٥/٩٧٣/١٧٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/١٤-)، وأبو بكر -القاسم بن زكريا- المطرز في «فوائده وأماله القديمة الحسان» (٢٢٢/١٢٤)، والأجري في «الشرعية» (١/٢٨٤/٥): ثنا عبدالله بن العباس الطيالسي، و(١/٢٨٤-٢٨٥/٦)، و«الثمانون» له (٣٨٤-٣٨٥/٣٩)، وابن الجوزي في «تليي إبليس» (ص ١١-١٢) عن يحيى بن محمد بن صاعد، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٣٠٦/٦٤٨٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢١/١٤)-: ثنا محمد بن عيسى بن شيبه؛ ستهم عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن بهدلة، عن زر به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به: سعيد بن يحيى الأموي».

(أ) في «المطبوع»: «عن الزهري، عن السائب بن يزيد: أن عمر أخذ من الخيل الزكاة»!

وهو تحريف قبيح جداً، كأنه دخل للناسخ حديث في حديث، أو كان في المخطوط سقطاً بسبب الرطوبة أو غير ذلك، ومن المعلوم لدى المشتغلين بهذا الفن أن طبعة (دار المعرفة - بيروت) طبعة سيئة جداً؛ مليئة بالسقط، والخطأ، والخلل.

(ب) بكسر أوله، وتشديد الراء

(ت) بمهمله، وموحدة، ومعجمة، مصغر.

= قلت: وهو ثقة ربما أخطأ؛ كما في «التقريب»، وعاصم وأبو بكر بن عياش صدوقان، فهو سند حسن؛ لولا أنني رأيت الإمام الدارقطني قد أعْلَهه، فقال في «العلل» (٢/ ١٥٠/ ١٧٤): «تفرد به سعيد بن يحيى الأموي عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عمر.

وغيره يرويه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم -مرسلاً- عن عمر؛ وهو الصواب».

والذي ذكره الدارقطني لم أعرفه ولم أقف عليه الآن؛ حتى أحكم عليه، فنظرة إلى ميسرة.

٢- سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٤٢/ ٨٦ و ٢/ ٤٣٥ / ٨٩٦)، والحاكم (١/ ١١٤-١١٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه دمشق» (٢٢/ ١٩٣) من طريق الحسن بن علي بن زياد وأحمد بن زيد بن هارون؛ ثلاثتهم عن إبراهيم

ابن المنذر الحزامي، عن إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، عن أبيه، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن إبراهيم بن مهاجر -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

وعليه؛ فقول الحاكم -عقبه-: «وقد رويناه بإسناد صحيح عن سعد»؛ مما لا يخفى بُعْده.

تنبيه: وقع في سند هذا الحديث عند الحاكم تحريف قبيح جداً وسقط، فعنده: عن إبراهيم

ابن المنذر الحزامي، عن محمد بن مهاجر بن مسمار، عن عامر بن سعد!! فليصحح.

٣- عاصم بن حميد السكوني الحمصي -وهو ثقة مخضرم-: أخرجه أبو العباس -محمد

ابن يعقوب- الأصم في «حديثه» (ق ٢/ أ - ب) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص

المتشابه في الرسم» (٢/ ٩٢ / ١٢٤٣)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٤١٢ / ٤٢٨)-: ثنا أحمد بن الفرَج

الحمصي، عن بقية بن الوليد: نا عمر بن جعثم، عن أبي دويد الحمصي، عن عاصم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو دويد الحمصي؛ ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ٣٨٧)، ولم يذكر فيه شيئاً،

ولم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

الثانية: أحمد بن الفرَج الحمصي -هذا- ضعيف، ضعفه محمد بن عوف الطائي، وابن

عدي وغيرهم.

أما عمر بن جعثم؛ فإنه مقبول -كما في «التقريب»-؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين.

وقد توبع عليه.

٤- جابر بن سمرة -رضي الله عنه-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه

النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٣-٢٨٤ / ٩١٧٥)-، وعلي بن المديني؛ كما في «مسند =

=الفاروق» (٢/ ٥٥٤)، وأحمد (١/ ٣١٠-١٧٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١١) -، وابن ماجه (٢/ ٧٩١/ ٢٣٦٣): ثنا عبدالله بن الجراح بن سعد التميمي -أبو محمد القُهْستَاني-^(١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٣/ ١٤٣)، و«مسنده الكبير» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٣٩٩/ ٤٠٠/ ٥٥٨٦ - «إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥ - ٢٤٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٧٨/ ٤٥٢ ٢/ ٩٠/ ٩٤٦) -، وأبو زرعة الدمشقي في «فوائده» -ومن طريقه ابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٢/ ١٠٨٧) -؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، وعثمان بن أبي شيبة، والمحاملي في «الأمالي» (٢٤٢/ ٢٣٧ - رواية ابن البيع) -ومن طريقه أبو القاسم -يوسف بن محمد- المهرواني في «الفوائد المتخبة الصحاح والغرائب» (١٧١- ١٧٢/ ٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٦) -؛ ثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٦) -، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥/ ٩٧٣/ ١٧٦٩) عن الحسن بن عرفة؛ ثمانيتهم عن جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر به.

وتابع جرير بن عبد الحميد:

١- جرير بن حازم: أخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٤-٣٥/ ٣١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٤- ٣٥٥/ ١٧٣) -وعنه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٨٧)، و«الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ١٤٣/ ٦٠) -، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٢٣١/ ٦٥٩٣) -، وعلي بن المدني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٤)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٤/ ٩١٧٦) -، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٥/ ٣٧١٩): ثنا يزيد بن سنان، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٢/ ١٠٨٦) من طريق أحمد بن عصام؛ قالوا: ثنا وهب بن جرير بن حازم، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٣١-١٣٢/ ١٤١)، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي في «حديث شيان بن فروخ» -ومن طريقهما ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥) -، وأبو القاسم عيسى بن علي بن الوزير بن الجراح في «الفوائد» (ق ٣/ أ- ٣/ ب) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٠) -؛ ثنا أبو القاسم البغوي؛ ثلاثهم قال: ثنا شيان بن فروخ، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٦٣٥- ٦٣٦/ ٦٠٧ - «بغية الباحث»)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «عوالي الحارث بن أبي أسامة» (٦٢/ ٦٨) -؛ ثنا أبو عمرو -عبيد الله بن =

(١) بضم القاف والهاء، وسكون المهملة، ثم مثناة.

= عقيل - المقرئ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٤-٢٨٥/ ٩١٧٧) - وعنه الطبراني في «جزء من حديثه عن النسائي» (ق ١٤٣/ أ-)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٢٢/ ٦٧٢٨ - «إحسان») من طريق هشام بن حسان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٥/ ٣٧١٩) من طريق حبان بن هلال، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٣٢-١٣٣/ ١٤٢) - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٣٦-٤٣٧/ ٤٥٧٦ - «إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥-)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٣١/ ١٤٨٩)؛ قالوا: ثنا علي بن حمزة البصري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي الملقب بـ (عارم)، وأبو بكر - محمد بن جعفر بن سهل - الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٩/ ١٦٣) من طريق الهيثم بن جميل؛ تسعته عن جرير بن حازم به.

٢- إسرائيل بن يونس: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٤-٣٣٥/ ٣٧١٨): ثنا أبو بكر - بكار بن قتيبة -، عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل به.

قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» (٢/ ٣٦): «هذا إسناد رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال؛ لكن اضطرب عبد الملك بن عمير في إسناده؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة عن عبدالله بن الزبير عن عمر، ومرة عن قبيصة بن جابر عن عمر، ومرة أخرى عن ربعي ابن حراش، عن عمر.

أما حديث عبد الملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر؛ فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٤١/ ٢٠٧١٠) - وعنه عبيد بن حميد في «مسنده» (١/ ٦٤-٦٥/ ٢٣ - «منتخب»)، والنسائي - وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣١-٣٣٢/ ٣٧١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٢٨)، والحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص ٦٣) - عن معمر بن راشد، عن عبد الملك به.

وتابع معمرًا:

١- الحسين بن واقد: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٥/ ٩١٧٨): ثنا قريش ابن عبدالرحمن البارودي، والطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣٢-٣٣٣/ ٣٧١٥): ثنا أحمد بن عبدالمؤمن المروزي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ١١١)، والحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص ٦٤) من طريق أحمد بن منصور بن زاج؛ قالوا: ثنا الحسن بن علي بن شقيق، عن الحسين بن واقد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

- = ٢- أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧١١/٣٣١/٩) -.
- ٣- يونس بن أبي إسحاق السبيعي: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٨٥/٨/٩١٧٩) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧١٤/٣٣٢/٩) -من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/١١١) - من طريق شعبة بن سوار؛ كلاهما عن يونس به.
- ٤- قزعة بن سويد الباهلي: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٣٧١٢/٣٣١/٩) من طريق شيبان بن فروخ، عن قزعة به.
- ٥- عبدالله بن المختار: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٢٠١/١٧٩/١) : ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، و(٢٠٢/١٧٩/١) : ثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧١٠/٣٣٠/٩) من طريق موسى بن إسماعيل -أبو سلمة التبوذكي-؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن عبدالله به.
- ٦- جيان بن علي العتري: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٥/١٧٤)، و«معرفة الصحابة» (٤٧/١٨/١) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن جيان به.
- ٧- مندل بن علي العتري: أخرجه القطيعي في «القطيعيات» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/١١١-١١٢) - من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس، عن مندل به.
- وله طريق أخرى عن عبد الملك بن عمير.
- وخالف هؤلاء الجماعة -وعدهم ثمانية كما تقدم- : شيبان بن عبد الرحمن النهوي؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير به. فأدخل رجلاً لم يسم بين عبد الملك بن عمير وابن الزبير.
- أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٣٧١٦/٣٣٣/٩) : ثنا أبو أمية، عن عبيدالله بن موسى العبسي، عن شيبان به.
- قلت: وروايته هذه -في نقدي- شاذة؛ لمخالفتها لرواية الجماعة، لا سيما وقد صرح عبد الملك في بعضها بسماعه من ابن الزبير.
- ويحتمل أن يكون عبد الملك حمله -مرة- عن ابن الزبير بواسطة؛ فحدث بهذا وذاك، وقد سمى عبيدالله بن عمرو الرقي الرجل الذي لم يسم في رواية شيبان: (مجاهداً)؛ وهو ابن جبر، التابعي المعروف.
- =

= أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣٣-٣٣٤/ ٣٧١٧).

قال الطحاوي: «غير أنا وجدنا هذا الحديث من رواية عبيدالله بن عمرو الرقي عن عبدالمملك بن عمير بتسمية الرجل الذي بينه وبين ابن الزبير في هذا الحديث، وأنه مجاهد».

وأما حديث قبيصة بن جابر؛ فأخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٢/ ١٧٧/ ١٢٤٦٢) -وعنه يعقوب بن شيبه في «مسنده»- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٥٩)-، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٣١/ ١٤٩٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٦/ ١٧٥)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٦/ ٣٧٢٠) من طريق يوسف ابن عدي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٥٩) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي؛ ثلاثهم قال: ثنا يحيى بن يعلى التيمي -أبو الحية-^(١)، عن عبدالمملك بن عمير، عن قبيصة به.

قال علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٤-٥٥٥): «وليس هذا عندنا بمحفوظ؛ لأنه لم يقله أحد من الحفاظ، وإنما كتبناه ليعرف».

وأما حديث ربعي بن حراش؛ فأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٣٦/ ٨٩٩): ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١٠١٥)، وتمام الرازي -ومن طريقهما ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٨-٢٩)- من طريق زيد بن المبارك؛ كلاهما عن عمران بن عيينه، عن عبدالمملك بن عمير، عن ربعي به.

وأخرجه يعقوب بن شيبه في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/ ٢٨)-: حدثت عن عمران بن عيينه به.

وخالف ابن أبي بكر المقدمي: زيد بن الحريش^(ب) الأهوازي؛ فرواه عن عمران بن عيينه، عن عبدالمملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر به. فجعل عبدالله بن الزبير مكان ربعي بن حراش.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٨/ ٤٧)، و«الإمامة» (٣٥٥/ ١٧٤). قلت: لكن زيدا -هذا- مجهول الحال؛ كما قال ابن القطان، فلا يحتاج به إذا تفرد؛ فكيف إذا خالف؟ فالمعروف رواية المقدمي الثقة.

لكن ذكر ابن عساكر عقبه ما نصه: «المحفوظ حديث عبدالمملك، عن جابر بن سمرة، وأخشى أن يكون وهماً»؛ يعني: رواية ربعي بن حراش -هذه-، والله أعلم.

(أ) وقع سند الحديث عند ابن أبي عاصم محرفاً، إذ فيه: (ثنا أبو بكر يحيى بن ليلى!) والصواب: (ثنا أبو بكر: ثنا يحيى بن يعلى)، وأبو بكر؛ هو ابن أبي شيبه، معروف.
وسقط ما بين قوسين من مطبوع كتاب «الإمامة» لأبي نعيم! ولم يتنبه له محققه! فليستدرك.
(ب) في «المطبوع»: «الحريش».

٢- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس

= وأخيراً: أشار الإمام الدارقطني -رحمه الله- في «العلل» له (١٢٢/٢) إلى هذا الاختلاف، وفصله، فقال: «يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه في إسناده؛ فقليل عنه فيه عدة أقاويل...» ففصلها -رحمه الله-، ثم قال (١٢٥/٢):

«ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم». ١. هـ.

وقال الخطيب البغدادي في «تخريج الفوائد المنتخبة - المهر وانيات-» (ص ١٧٣): «ويشبه أن يكون الاضطراب منه؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه، والله أعلم».

قلت: وهذا الاضطراب في إسناده هو ما عناه الحاكم في «مستدركه» (١/ ١١٤) حين قال: «فأما الخلاف في هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير؛ فإنه مجموع لي في جزء».

ولم يتبين شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢/ ٧٩٣) مراد الحاكم -هذا-، فقال: «وقد أشار الحاكم في «المستدرك» إلى أن فيه علة، ولعلها ما قيل في عبد الملك بن عمير من الاختلاط وتغير حفظه».

قلت: بل علة اضطرابه فيه، واختلاف الرواة عليه.

أما الحافظ ابن كثير -رحمه الله-؛ فقد خالف هؤلاء الأئمة، وصحح حديث عبد الملك بن عمير، وردّ الاضطراب المدعى في الحديث، فقال في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٢): «قلت: عبد الملك بن عمير من أئمة التابعين وساداتهم، وليس الاضطراب في حديث مستحيلاً عليه؛ ولكن هاهنا الاضطراب بعيد؛ لأن هذه الخطبة شهد بها خلق كثير، فلا بد من أن يكون عبد الملك قد سمعها من جماعة منهم، فمن الجائز أنه سمعها من عبد الله بن الزبير، ومن جابر بن سمرة؛ فرواها تارة عن هذا، وتارة عن هذا. والله أعلم».

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع طرقه حسن لغيره على أقل أحواله، والله أعلم.

٢- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣/ ٢٥٥٩/ ٢٣)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤١) من طريق موسى بن أبي خزيمة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وتابع يحيى بن يحيى التميمي، عن مالك؛ كل من:

١- عبدالله بن يوسف التميمي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٩٢/ ٦٠٧٦).

٢- إسماعيل بن أبي أويس: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢٠٦-٢٠٧/ ٢٠٧).

٣- عبدالله بن مسلمة القَعْنِي: أخرجه أبو داود (٤/٢٧٨/٤٩١٠)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤/١٨٥/٤٣١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/٣٧٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٢٥/١٢٠)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٤٠).

٤- يحيى بن يحيى الليثي: أخرجه في «الموطأ» له (٤/٣٠٢/١٧٩٥- بتحقيقي).

٥- أبو مصعب - أحمد بن أبي بكر بن الحارث - الزهري: أخرجه في «موطئه» (٢/٧٨- ٧٩/١٨٩٤) - ومن طريقه إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الجزء الأول من الأمالي» (٥١/٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/٤٧٦/٥٦٦٠ - «إحسان»)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٤١-)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/١٠٠ - ١٠١/٣٥٢٢)، وأبو سعد - عبدالله بن عمر بن أبي نصر - القشيري في «كتاب الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين» (٩/١٧١)، والعلاني في «بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس» (ص ١٥١ و ١٥٢-١٥١)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٥١-٣٥٢/٤٤)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٤٩/٣٨٦).

قال القشيري: «حديث متفق عليه، عال جداً».

٦- عبد الرحمن بن القاسم العتقي - أبو عبدالله البصري الفقيه -: أخرجه في «موطئه» (٥٦/٤- تلخيص القاسبي).

٧- سويد بن سعيد الحدثاني: أخرجه في «موطئه» (٥٥٦/١٣٢٦- ط البحرين) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٤٢-).

٨- عبدالله بن وهب المصري: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٩٨/٤٥٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٢٥/١٢٠).

٩- يحيى بن عبدالله بن بكير: أخرجه العلاني في «بغية الملتبس» (ص ١٥١).

١٠- قتيبة بن سعيد: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٤١): نا الحسن بن سفيان وجعفر بن محمد الفريابي، والسرّاج - ومن طريقه ابن ناصر الدين الدمشقي في «تحاف السالك» (١٢١/٩٣)، والعلاني في «بغية الملتبس» (ص ١٥٢-)؛ ثلاثهم عن قتيبة به.

١١- أبو نعيم - الفضل بن دكين -: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/١١٥-١١٦ و ١١٦).

١٢- جويرية بن أسماء: أخرجه أبو بكر الشافعي - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٤١-) - نا معاذ بن المثني: نا عبدالله بن محمد بن =

=أسماء: نا جويرية به.

١٣- روح بن عبادة: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٢/٣٦٢/٦٢٨٠): ثنا محمد بن

معمر، عن روح به.

١٤- سعيد بن أبي مريم: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/١١٦)، والخطيب

البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٧٣٩) من طريق حمزة بن محمد بن علي

الكناني، عن إسحاق بن إبراهيم بن جابر، عن سعيد به، وزاد في متنه: «ولا تنافسوا».

وقد بين الخطيب أنها مدرجة؛ إذ خالف سعيد كل أصحاب الإمام مالك، حيث روه بدونها.

وانظر (٢/٧٤٢) من الكتاب نفسه.

وتابع الإمام مالكاً عليه؛ كل من:

١- شعيب بن أبي حمزة الأموي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/٤٨١/٦٠٦٥)،

والإمام أحمد (٢١/٦٤/١٣٣٥٤)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/٣٠٦)،

والبيهقي في «الأربعون الصغيرى» (١٥٩-١٦٠/١٠٤)، و«الأدب» (١٨٢-١٨٣/٣٠٠)،

و«شعب الإيمان» (٩/١٥/٦١٩١)، و«السنن الكبرى» (١٠/٢٣٢).

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٣)، والترمذي في «سننه»

(٤/٣٢٩/١٩٤٠) - وقال: «هذا حديث حسن صحيح» -، والحميدي في «مسنده» (٢/٥٠٠/

١١٨٣)، والطيالسي في «مسنده» (٣/٥٦٣/٢٢٠٥)، والإمام أحمد (١٩/١٢٨-١٢٩/١٢٠٧٣)

- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/١٠٠) -، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/

٢٥١- ٢٥٢/٢٥٤٩ و٢٥٢/٣٥٥٠)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة»

(٢/٣٠٥ و٣٠٦)، وأبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني في «التوبخ والتنبيه» (٧٥/٤٠)، والبزار في

«البحر الزخار» (١٢/٣٦٢/٦٢٧٩)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٤١٤/١٥٣٢)، وابن

عساكر في «معجم الشيوخ» (١/١٦١-١٦٢/١٧٩ و٢٩٦/٣٤٩).

٣- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٦٧-١٦٨/٢٠٢٢٢) -

وعنه الإمام أحمد (٢٠/١١٩-١٢٠/١٢٦٩١)، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٣)، والذهلي في

«الزهریات» (٢٨/٣ - «منتخب») - ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٥٨) -،

وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/٣٠٥)، والبيهقي في «الأربعون الصغيرى»

(١٥٩/١٠٣)، و«شعب الإيمان» (٩/١٦/٦١٩٢)، و«السنن الصغيرى» (٤/١٨٤/٤٣١٤)،

و«السنن الكبرى» (٧/٣٠٣) -، وأحمد (٢٠/٣٤٨/١٣٠٥٣): ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى

السامي، ومسلم (٤/١٩٨٣) من طريق يزيد بن زريع؛ ثلاثهم عن معمر به.

٤- محمد بن الوليد الزبيدي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٣)، وأبو الشيخ في =

= «التوبيخ» (٤٢/٧٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/٢٤٥).

- ٥- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٣)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/٣٦٢/٦٢٨١)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/٣٥٢-٣٥٣).
٦- ابن جريج المكي -عبد الملك بن عبدالعزيز-: أخرجه أحمد (٢٠/٤١٢/١٣١٨٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٩٨/٤٥٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/٤٨٢/٩٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/٣٠٥)، وابن شاذان في «جزء ابن جريج» (٥٣/٣٨) عن روح بن عباد، وأبي عاصم النبيل، وحجاج الأعور؛ ثلاثهم عن ابن جريج به.
٧ و ٨- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وزمعة بن صالح: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/٥٦٣/٢٢٠٥).

- ٩- زكريا بن إسحاق: أخرجه أحمد (٢٠/٤١٢/١٣١٨٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٩٨/٤٥٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/٣٠٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/٤٨٢/٩٣٤) عن روح بن عباد وأبي عاصم النبيل؛ كلاهما عن زكريا به.
١٠- أبو زياد الرصافي: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد ابن موسى بن مردويه على أبي القاسم الطبراني» (٣٢٤/١٥٣) من طريق الحجاج بن أبي منيع -عبيد الله- بن أبي زياد الرصافي: حدثني جدي به.
١١- عبد الرحمن بن إسحاق المدني: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٢٠٤)-: ثنا وهب بن بقية الواسطي، عن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، عن عبد الرحمن به.

وتابع الزهري عليه عن أنس: قتادة بن دُعامة السُدوسي:

- أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٣/٢٤، وبدون رقم)، وأحمد (٢٠/٤١١/١٣١٧٩ و ٢١/٣٧٥-٣٧٦/١٣٩٣٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/٢٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٩٨-٣٩٩/٤٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/٢٤/٣٢٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/٦/٦١٧٩) من طرق عن شعبة، وأحمد (٢١/٤١٩/١٤٠١٦) من طريق أبان بن يزيد العطار؛ كلاهما عن قتادة به.

وللحديث شاهد من حديث أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- به.

- أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/٣٨١-٣٨٢/٧٢٤)، وأحمد بن سليمان بن حذلم في «جزئه» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٠٤-١٠٠٥/١٠٠٥/٢٦٤/٥٣٢)- عن آدم ابن أبي إياس العسقلاني، والطيالسي في «مسنده» (١/٧-٨/٥) -ومن طريقه البيهقي في =

= «الدعوات الكبير» (١/١٨١/٢٥٣)، و«شعب الإيمان» (٦/٤٣٧-٤٣٨/٤٤٤٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٣٠ - ٥٣١/٥٤٢٥) - وعنه وعن غيره: ابن ماجه (٢/١٢٦٥/٣٨٤٩) - عن عبيد بن سعيد، والحميدي في «مسنده» (١/٥-٧/٧) عن عبدالرحمن بن زياد الرصاصي، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٢/٨٨٢) من طريق أمية بن خالد، وأحمد (١/١٨٤/٥)، وأبو يعلى في «مسنده» - وعنه المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٧/٩٥-)، والبخاري في «البحر الزخار» (١/١٤٦/٧٥) عن محمد بن جعفر - غندر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/٧١٩-٧٢٠/١٧٧٧) - وعنه أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «التوبيخ والتنبه» (٦٩-٧٠/٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٨٩-٢٩٠)، و«معجم الشيوخ» (٢/٩٤٤/١٢٠٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٠٥-١٠٠٦/١٠٠٦/٢٦٤ ٥٣٣ و٥٣٤)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/١٥٥-١٥٦/٦٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/٣٩٥)، والعلاني في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٩١)، والذهبي في «الدينار من حديث المشايخ الكبار» (٧٠/٤٢-)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» - وعنه المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٥-١٣٦/٩٢-)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (٤٥-٤٦/١)، و«مكارم الأخلاق» (١٠٠-١٠١/١٢٠)، و«الصمت وآداب اللسان» (٢٢٥/٤٤١) - ومن طريقه ابن جماعة في «مشيخته» (٢/٤٧٥-٤٧٦-) «تخريج البرزالي»، والذهبي في «المعجم المختص» (ص ٤١)، والعلاني في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٩١/١٠٨-) قالوا: ثنا علي بن الجعد، وأحمد (١/١٩٨/١٧)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/١٤٩٢) عن هاشم ابن القاسم، وأبو يعلى في «مسنده» (١/١١٢-١١٣/١٢٢ و١١٣-١١٤/١٢٤) من طريق يحيى ابن أبي بكير، وأحمد (١/٢١٠-٢١١/٣٤)، والهيثم بن كليب في «مسنده» - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/١٥٦-١٥٧/٦٧-)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/١١٣/١٢٣) - وعنه أبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ» (٦٩-٧٠/٣٣-)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/١٤٩٢)، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/٢٩٥-٢٩٦/١٦١٧) عن روح بن عباد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٩٧/٤٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/١١٢/١٢١) - وعنه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٦/٩٣)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٦٩-٧٠/٣٣) - من طريق وهب بن جرير؛ كلهم عن شعبة، عن يزيد ابن خير الرحي^(١) - بمهملة ساكنة-، عن سليم بن عامر، عن أوسط بن إسماعيل البجلي، عن أبي بكر الصديق به مرفوعاً ضمن قصة.

(١) تحرف اسمه في «مطبوع الأدب المفرد - تحقيق الزهيري» إلى: «سويد بن حجر»؛ وهو تحريف

عجيب غريب جداً؛ فليصحح.

ابن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ».

٣- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن

= قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير يزيد بن خير، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وصححه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «صحيح الأدب المفرد» (٥٥٧ / ٢٦٨).

وقال ابن عساكر: «هذا حديث محفوظ من حديث أبي بكر الصديق».

وقال الذهبي: «هذا حديث صالح السند موقوف».

٣- صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ١٩٨٥ / ٢٥٦٣ / ٢٨)، والبيهقي في

«السنن الكبرى» (٦ / ٨٥ و ٨ / ٣٣٣ و ١٠ / ٢٣١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٤٨)

من طرق عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وتابع يحيى بن يحيى التميمي النسابوري عليه عن مالك:

١ و٢- عبدالله بن يوسف التميمي، وإسماعيل بن أبي أويس: أخرجه البخاري في

«صحيحه» (١٠ / ٤٨٤ / ٦٠٦٦)، و«الأدب المفرد» (٢ / ٧٢٧ / ١٢٨٧).

٣- عبدالله بن مسلمة القنعبي: أخرجه أبو داود (٤ / ٢٨٠ / ٤٩١٧)، وإسماعيل بن

إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل

المدرج في النقل» (٢ / ٧٤٣) -، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤ / ١٨٥ / ٤٣١٦)، وأبو القاسم

الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٥٤ - ٤٥٥ / ٥٦٠).

٤- روح بن عباد: أخرجه أحمد (١٦ / ٤١١ / ١٠٧٠١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»

(١٣ / ٤٧٧ - ٤٧٨ / ١٠٦٤٢)، و«السنن الكبرى» (١٠ / ٢٣١).

٥- عبدالله بن وهب: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١ / ٣٩٩ / ٤٥٧).

٦- إسحاق بن عيسى الطباع: أخرجه أحمد (١٦ / ٦٠ / ١٠٠٠١).

٧- أبو مصعب الزهري: أخرجه في «موطئه» (٢ / ٧٩ / ١٨٩٥) - ومن طريقه ابن حبان

في «صحيحه» (١٢ / ٤٩٩ - ٥٦٨٧ / ٥٠٠ - «إحسان»)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٠٩ -

١١٠ / ٣٥٣٣) -.

٨- يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي: أخرجه في «موطئه» (٤ / ٣٠٢ - ٣٠٣ / ١٧٩٦ -

=

بتحقيقي).

- = ٩- عبدالرحمن بن القاسم: أخرجه في «موطئه» (٣٨٣/٣٦٦ - تلخيص القابسي).
- ١٠- سويد بن سعيد الحدثاني: أخرجه في «موطئه» (٥٥٦/١٣٢٧).
- ١١- محمد بن الحسن الشيباني: أخرجه في «موطئه» (٣١٨/١٩٦).
- ١٢- قتيبة بن سعيد: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٧٤٣/٢) -: ثنا جعفر بن محمد الفريابي، عن قتيبة به.
- ١٣- معن بن عيسى القزاز: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٧٤٣/٢) -: ثنا جعفر بن محمد الفريابي: نا علي بن المديني، وإسحاق بن موسى؛ قالوا: نا معن به.

وتابع مالكاً عليه:

- أ- زائدة بن قدامة - وهو ثقة ثبت، صاحب سنة -:
- أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٣/٢٤٧-٢٤٨/٧٨٥٨): ثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة به.

- ب- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (٢/٧١٩/٢٤٥): نا علي بن الحسن، عن عبدالله بن الوليد العدني، عن الثوري به.
- ج- سفيان بن عيينة: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٤٧٠/١٥٦٦): نا محمد ابن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، عن ابن عيينة به.

وتابع أبا الزناد عليه:

- ١- جعفر بن ربيعة - وهو ثقة، من رجال الستة -.
- أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٩٨-١٩٩/٥١٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/٤٧٧/١٠٦٤١)، و«السنن الكبرى» (٧/١٨٠) عن يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، عن جعفر به.

- ٢- عبدالله بن لهيعة: أخرجه السراج - ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/٣٤٥) -: نا قتيبة بن سعيد: نا ابن لهيعة به.

قلت: ورواية قتيبة عن ابن لهيعة جيدة؛ كما نبّه على ذلك غير واحد من أهل العلم.

وتابع الأعرج عليه:

- ١- همام بن منبه: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/٢١١-٢١٢/٤١٠)، وأحمد (١٣/٤٧٦/٨١١٨)، وأبو الحسن السلمي في «صحيفة همام بن منبه» (٢٩-٣٠/٦) - ومن =

= طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/٤٧٤/١٠٦٣٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/١١٠/٣٥٣٤)- من طرق عن عبدالرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/١٦٩/٢٠٢٢٨)-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/٤٨١/٦٠٦٤) من طريق عبدالله بن المبارك؛ كلاهما عن معمر بن راشد، عن همام به.

٢- أبو صالح -ذكوان- السَّمان: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٥/رقم ٣٠)-: ثنا جرير بن عبد الحميد، وأحمد (١٦/١٦٣/١٠٢١٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٦)، وأبو الشيخ في «التبليغ والتنبيه» (٧٢/٣٥ و٧٣/٣٦)، والبيهقي (١٠/٢٣٢)، من طريق شعبة، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٩/٧٦٢) من طريق عبيدة بن حميد؛ ثلاثهم عن الأعمش، عن أبي صالح به.

وتابع الأعمش عليه:

١- عاصم بن أبي النجود: أخرجه أحمد (١٦/٣٨٠/١٠٦٤٩)، وأبو الشيخ في «التبليغ» (٧١/٣٤) من طريقين عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم به.

٢- سهيل بن أبي صالح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٦/رقم ٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/٢٠٧/٤٠٠)، وأحمد (١٥/٢٠/٩٠٥١) من طرق عن وهيب، عن سهيل به.

٣- طاوس بن كيسان اليماني: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/٤/٦٧٢٤)، وأحمد (١٤/١٩٩/٨٥٠٤)، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه أبو الطاهر بن المخلص في «جزء فيه» سبعة مجالس من الأمالي» (١٣١-١٣٢/٦٣)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/٦٧٩-٦٨٠/١٧٩)، ومسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني في «عروس الأجزاء» (٧٠/٦٥)-، والخطابي في «غريب الحديث» (١/٨٣) من طرق عن وهيب، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه به.

٤- عبدالرحمن بن يعقوب -مولى الحرقلة-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٨٥/رقم ٢٩) من طريق الدراوردي، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه به.

٥- أبو سلمة بن عبدالرحمن: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/٢١١/٤٠٨)، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/٦٤٠/١٣٩٠)، وأبو الشيخ في «التبليغ» (٧٤/٣٩) من طريق غُبْدَةَ بن سليمان، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف؛ كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

٦- محمد بن زياد: أخرجه الإمام أحمد (١٥/٤٧٥/٩٧٦٣ و١٦/٩٢/١٠٠٦٢)، وأبو الحسن -علي بن عمر- الحربي السكري في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» (٤٥٥/=

أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا^(١)، وَلَا تَجَسَّسُوا^(٢)، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

وقال الله - عز وجل - : ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فأخبرنا الله أن طريقه واحد مستقيم، وأن السبيل كثيرة تصد من اتبعها عن طريقه المستقيم، ثم بين لنا النبي ﷺ ذلك بسنته.

٤- فحدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن

= (١٢٦)^(١) من طريق حماد بن سلمة، عن محمد به، وللحديث طرق أخرى عند مسلم وغيره.

(١) هو الاستماع لحديث القوم.

(٢) البحث عن العورات، أو التفتيش عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال في الشر.

والجاسوس: صاحب سر الشر.

والناموس: صاحب سر الخير.

٤- إسناده حسن (وهو صحيح) - أخرجه إسحاق بن راهويه في «تفسيره» - ومن

طريقه البغوي في «شرح السنة» (١/ ١٩٦-١٩٧ / ٩٧)، و«معالم التنزيل» (٣/ ٢٠٥)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٧٦٨ / ١٢٣٠) - بسنده سواء.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٧/ ٢٠٧-٢٠٨ / ٤١٤٢)، وابن أبي زئيم في «أصول السنة»

(١/ ٣٦) عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وتابع عبد الرحمن بن مهدي عليه:

١- أبو داود الطيالسي: أخرجه في «مسنده» (١/ ١٩٧ / ٢٤١).

٢- سعيد بن منصور: أخرجه في «سننه» (٥/ ١١٢ / ٩٣٥ - تكملة).

٣- مسدد بن مسرهد: أخرجه في «مسنده»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٣).

٤- يزيد بن هارون: أخرجه أحمد (٧/ ٢٠٧-٢٠٨ / ٤١٤٢)، والهيثم بن كليب الشاشي =

(١) قال محققه: «لم أجد - حسب بحثي - من أخرجه من هذه الطريق عن أبي هريرة غير المصنف (!)».

قلت: قد وجدت - بحمد الله - من أخرجه؛ كما هو مذكور، فالحمد لله وحده، وأسأله المزيد من فضله.

= في «مسنده» (٢/٤٨/٥٣٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٠ - ٨١/٩٤)

٥- سليمان بن حرب: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/٢٦٣)-، وإسماعيل القاضي؛ كما في «الاعتصام» (١/٧٦) - ومن طريقه الحاكم (٢/٣١٨)-، والآجري في «الشرعية» (١/٢٩٢-٢٩٣/١٢)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٢٩٣-٢٩٤/١٢٧).

٦- يحيى بن حبيب بن عربي: أخرجه النسائي في «التفسير» (١/٤٨٥/١٩٤).

٧- الحجاج بن منهال الضرير: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/٥١/٥٣٧).

٨- عفان بن مسلم الصّفار: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/٢٤١/٢١٣)-«فتح المنان».

٩- أبو الربيع -سليمان بن داود- العتكي الزهراني: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٣/١٧).

١٠- أحمد بن عبدة الضبي: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/١٣١/١٧١٨).

١١ و ١٢- عبدالله بن وهب، ومعلّى بن مهدي: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/١٨٠/٦ و ٧/١٨١-«إحسان»).

١٣ و ١٤- عمرو بن عون، ومحمد بن زياد بن عبيدالله الزبّادي: أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/٨٠-٨١/٩٢ و ٩٣).

١٥- عبدالله بن يزيد بن المقرئ: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/٥٠- ٥٣٦/٥١).

١٦- يحيى بن عبد الحميد الحماني: أخرجه محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/٦٧١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٢٩٤/١٢٨)^(١).

وتابع حماد بن زيد: أخوه سعيد بن زيد، وعمرو بن أبي قيس.

أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٧٣/٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٤٢٢).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: بل إسناده حسن، رجاله ثقات؛ غير عاصم بن بهدلة، وهو صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

= لكن عاصمًا توبع عليه، تابعه:

(١) لكن وقع عنده: «عن زر بن حبیش» بدل من: «أبي وائل»! وروايته هذه منكورة.

عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: خَطُّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خَطوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَقَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، وَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ...﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٥- حدثنا أبو هشام الرفاعي: ثنا أبو بكر - يعني: ابن عياش -: ثنا

= ١- منصور بن المعتمر، عن أبي وائل - شقيق بن سلمة - به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٩٩/ ١٦٧٧): ثنا يوسف بن موسى القطان، عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري.

٢- سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي وائل به.

أخرجه البزار (٥/ ١١٣- ١١٤/ ١٦٩٤): ثنا محمد بن المثنى، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وانظر ما بعده.

٥- إسناده ضعيف (وهو حديث صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه الآجري في «الشریعة» (١/ ٢٩٠- ٢٩١/ ١١): ثنا عبدالله بن محمد بن عبد الحميد الواسطي، عن أبي هشام الرفاعي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أبو هشام - محمد بن يزيد - الرفاعي: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب»، وقال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه.

لكنه توبع:

فقد أخرجه النسائي في «التفسير» (١/ ٤٨٧/ ١٩٥)، والحاكم (٢/ ٢٣٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٢- ٢٩٣/ ١٢٦) من طرق عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٤/ ١٢٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني؛ كلاهما عن أبي بكر بن عياش به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش وعاصم بن بهدلة، وحديثهما لا ينزل عن رتبة الحسن.

عاصم، عن زر، عن عبد الله: أن النبي ﷺ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ فحَطَّ خطًّا، فقال: «هَذَا الصِّرَاطُ»، وخطَّ حوله خطوطًا، فقال: «هَذِهِ السُّبُلُ، فَمَا مِنْهَا إِلَّا وَعَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ».

٦- وحدثنا أبو الشعثاء -علي بن الحسن-: ثنا سليمان بن حيان، عن

= وأحمد بن عبد الله: ثقة حافظ من رجال الستة؛ فالعمدة عليه.

وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وخالف هؤلاء الثلاثة عن أبي بكر بن عياش: أسود بن عامر وأحمد بن عبد الجبار العطاردى؛ فروياه عن أبي بكر بن عياش به؛ لكن قالوا: عن أبي وائل -شقيق بن سلمة- بدل من زر بن حبيش.

أخرجه أحمد (٤٣٦/٧/٤٤٣٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلييس إبليس» (ص ١٢)-، والحاكم (٣١٨/٢).

وتابع أبا بكر بن عياش عليه عن عاصم عن زر بن حبيش به: أبو عوانة -الوضاح بن عبد الله- -الشكري- وهو ثقة ثبت.

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١٢٨/٢٩٤/١) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عنه به.

قلت: لكن الحماني -هذا- متهم بسرقة الحديث! فلا يفرح بمتابعته.

وجملة القول: إن الحديث صحيح من الوجهين، عن زر بن حبيش وعن أبي وائل.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٣/٤٨٤): «فقد صححه الحاكم -كما رأيت- من الطريقتين، ولعل هذا الحديث عند عاصم بن أبي النجود عن زر وعن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، وكلاهما عن ابن مسعود، والله أعلم».

٦- حسن بما قبله -أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥٦٩٥/٢٠٨/٦) -وعنه أحمد في «مسنده» (١٥٢٧٧/٤١٧/٢٣) -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٢٩/٢٩٥-٢٩٤/١)-، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٦/١٢/١) -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٢٩/٢٩٤-٢٩٣/١)-، وعبد بن حميد في «مسنده» (١١٣٩/٧٢/٣) -«منتخب»-: حدثنا سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر- به.

= وتابعهما عن سليمان بن حيان: أبو سعيد -عبد الله بن سعيد- الأشج.

مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابر بن عبد الله؛ قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسًا؛ إِذْ خَطَّ خَطًّا، فَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنِ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَقَالَ: «هَذِهِ سَبِيلُ الشَّيْطَانِ»، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ، وَتَلَى الْآيَةَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. (يعني: الخططين عن يمينه وعن شماله)^(١).

٧- حدثنا أبو حاتم الرازي: ثنا سعيد بن سليمان: ثنا حفص بن غياث،

= أخرجه ابن ماجه (١١/٦/١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٤٢٠/٨١٠١)، والبخاري في «مسنده»، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/٤٨٤)، والأجري في «الشریعة» (١٣/٢٩٣/١) من طرق عن أبي سعيد الأشج -وهذا في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨/٨٧)- به.

قال الحاكم في «المستدرک» (٣١٨/٢) -ونقله عنه الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٣/٤٨٤)؛ وأقره-: «... حديث الشعبي عن جابر من وجه غير معتمد». وقال البوصيري: «مجالد ضعيف».

قلت: وهو كما قال؛ لكن يشهد له ما قبله، وقد قال ابن عدي: «ومجالد عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة». فلعل هذا منها.

(١) ما بين القوسين إلحاق وتصحيح من الحاشية بقلم ناسخها.

٧- ضعيف الإسناد.

قلت: إسناده ضعيف؛ مجالد بن سعيد: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب».

وقد اضطرب في هذا الحديث؛ فتارة جعله من مسند عبدالله بن عباس -كما هو الحال هنا-، وتارة جعله عن جابر بن عبدالله -على الجادة-.

أخرجه المصنف عقبه من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٨١/٩٥) -عن أبي هشام الرفاعي، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصفهان» (٢/٦٦) من طريق زكريا بن عدي؛ ثلاثتهم عن حفص بن غياث به، فجعلوه من مسند جابر.

قلت: وهو المحفوظ، لا سيما وأن حفص بن غياث توبع عليه (عن جابر بن عبدالله).

تابعه: أبو خالد الأحمر؛ كما في الحديث السابق.

عن مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن ابن عباس؛ قال: خطَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ بيده خطأً في الأرض...، وذكر الحديث.

قال^(١): وحدثنا سعيد في موضع آخر: عن جابر بن عبد الله.

فحذَرنا الله، ثمَّ رسولُه ﷺ المحدثاتِ والأهواءَ الصَّادَةَ عن اتباع أمر الله وسنة نبيِّه ﷺ، ثم أخبرنا النبيُّ ﷺ: أنَّ الله لا يدعُ عبده المؤمنَ مع ما يبين له في كتابه وسنة نبيه ﷺ، حتى يعِظَه وينبَهه بالخطر بقلبه؛ ليعتصم بذلك من دعاء الشياطين إلى الصَّدِّ عن سبيله، وعن طريق مرضاته.

٨- فحدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني معاوية -يعني: ابن

(١) يعني: أبا حاتم الرازي.

٨- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بما بعده) - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/٢٢٣/٨٧٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١/٣٠/٣٣ و٣/٩٩٦/٥٥٧٢): حدثني أبي -أبو حاتم الرازي-، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/١٤/١٩) -ومن طريقه الحافظ أبو أحمد معمر بن عبد الواحد بن الفاخر الأصبهاني في «مجلس من الأمالي» (٤٧٧-٤٧٨/١٧)-: حدثنا محمد بن عوف الطائي، والرامهرمزي في «الأمثال» (١٣-١٤/٣)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/١٢١) من طريق يعقوب بن سفيان، والفريابي -وعنه الآجري في «الشریعة» (١/٢٩٤-٢٩٥/١٤) -عن ميمون بن الأصبغ وأحمد بن الفرات، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/٣٩٠/٢١٤٢): ثنا فهد بن سليمان ونصر بن مرزوق وهارون بن كامل، والطبري في «جامع البيان» (١/١٧٥): ثنا المثنى بن إبراهيم الأملي، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/٣٠/٤٢): ثنا علي بن داود، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/١٧٧/٢٠٢٤): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والحاكم (١/٧٣) من طريق أبي إسماعيل الترمذي، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/٢٩٦/١٣١) من طريق إبراهيم بن الحسين الهمداني؛ كلهم عن عبدالله بن صالح به.

قلت: وهذا إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير معاوية بن صالح^(٢): وهو صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

وأما ما يخشى من ضعف عبدالله بن صالح؛ فهو مأمون هنا؛ فإن من الرواة عنه -كما =

(١) تحرف اسمه في «اعتلال القلوب» إلى «عون!!» فليصحح.

صالح-: أن عبدالرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه، عن النّوّاس بن سمعان، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَيْ الصِّرَاطِ سُورٌ فِيهِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ (أراه قال:)^(١) سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَعَوَّجُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، فَلِذَا أَرَادَ فَتَحَ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ؛ قَالَ: وَيَحْكُ! لَا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجُهُ، فَالصِّرَاطُ: الْإِسْلَامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقٍ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ».

٩- وحدثني محمد بن إدريس الرازي: [حدثنا آدم بن أبي إياس: حدثنا

= تقدم بيانه-: أبا حاتم الرازي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبا عبيد -القاسم بن سلام-، والفسوي، وقد قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٤): «ظاهر كلام الأئمة: أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك: أن ما يحيى من روايته عن أهل الحذق: كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يحيى من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه» ا.هـ.

قلت: ومع ذلك توبع؛ تابعه عبدالله بن وهب المصري -وهو ثقة حافظ فقيه-: أخرجه الحاكم (٧٣/١) من طريق الحسن بن سفيان، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال، وقد أقرهما -أيضاً-: شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (٥٩٢/٢).

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٥ / ١)، وزاد نسبه لابن مردويه في «تفسيره».

وانظر: «الترغيب والترهيب» لقوام السنة الأصبهاني (١ / رقم ٤٧٣).

وتابعه -أيضاً-: الليث بن سعد، انظر الرواية التالية عند المصنف.

(١) زيادة من المخطوط.

٩- صحيح - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥ / ٣٩١ / ٢١٤٢): ثنا هاشم بن محمد الأنصاري ونصر بن مرزوق، والأجري في «الشرعية» (١ / ٢٩٦ / ١٥) من طريق يزيد بن محمد بن عبدالصمد، والطبري في «جامع البيان» (١ / ١٧٦): ثنا المثنى بن إبراهيم الأملي، =

الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، (عن أبيه)^(١)، عن النّوّاس بن سَمْعَان، عن النبي ﷺ، قال: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَيْ الصِّرَاطِ سُورٌ فِيهِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ فُتْحَ شَيْءٍ مِنَ تِلْكَ الْأَبْوَابِ؛ قَالَ: وَيْحَكَ! لَا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجُهُ، فَالْصِّرَاطُ: الْإِسْلَامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقِ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ».

١٠- وحدثني محمد بن إدريس

=والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٣٨٠-٣٨١/ ٦٨٢١) من طريق جعفر بن محمد القلانسي؛ خمستهم عن آدم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المتقدم في معاوية بن صالح.

وتابع آدم بن أبي إياس العسقلاني: الحسن بن سوار -وهو صدوق-، عن الليث بن سعد به: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٩/ ١٨١-١٨٢/ ١٧٦٣٤)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ١) -وعنه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ رقم ٤٧٣)-، وأبو بكر النجاد في «جزء فيه ثلاثة مجالس من الأمالي» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٣٨١)، والقاسم بن الفضل الأصبهاني في «الأربعين» (٩/ ١٨٤-١٨٥)-. وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م»، فحكم -بناء على هذا السقط- الدكتور المعلق عليها بالإرسال! وهو خطأ محض.

١٠- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣): حدثنا إبراهيم بن أبي داود، عن يزيد بن عبد ربه به.

وأخرجه الترمذي (٨/ ١٥٢-١٥٣/ ٣٠١٩ - «تحفة»)، والنسائي في «التفسير» (١/ ٥٦٨/ ٢٥٣)؛ قالوا: ثنا علي بن حُجْر، وأحمد (٢٩/ ١٨٤-١٨٥/ ٣٦٣٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣) عن خيوة بن شريح، والنسائي في «التفسير» (١/ ٥٦٨/ ٢٥٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٤/ ١٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٨٠/ ١١٤٧) عن عمرو بن عثمان ومحمد بن مصفى، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٨٥/ =

= (٢٨٠)^(١) من طريق يحيى بن عثمان الحمصي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣) من طريق الخطاب بن عثمان؛ ستهم عن بقية به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في بقية، والراجح فيه -عندي-: أنه صدوق حسن الحديث؛ إذا صرح بالتحديث، وقد صرح هنا بالتحديث كما ترى؛ فهو حسن لذاته، صحيح بما قبله.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٩٣- ط دار ابن الجوزي): «وهو إسناده حسن صحيح، والله أعلم».

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٥-٤٧):

«فقد بين في هذا الحديث العظيم الذي من عرفه؛ انتفع به انتفاعاً بالغاً -إن ساعده التوفيق-، واستغنى به عن علوم كثيرة: أن قلب كل مؤمن واعظ، والوعظ: هو الأمر والنهي، والترغيب والترهيب».

وإذا كان القلب معموراً بالتقوى؛ انجلت له الأمور وانكشفت، بخلاف القلب الخراب المظلم، قال حذيفة بن اليمان: إن في قلب المؤمن سراجاً يزهر.

وفي الحديث الصحيح: «إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن، قارئ وغير قارئ»، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره؛ ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإن الدجال أكذب خلق الله، مع أن الله يجري على يديه أموراً هائلة، ومخاريق مزلزلة؛ حتى إن من رآه افتتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها.

وكلما قوي الإيمان في القلب: قوي انكشاف الأمور له، وعرف حقائقها من بواطنها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم؛ ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نور على نور﴾ [النور: ٣٥]؛ قال: هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر: كان نوراً على نور.

فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن؛ فالإلهام القلبي تارة يكون من جنس القول والعلم والظن أن هذا القول كذب، وأن هذا العمل باطل، وهذا أرجح من هذا، أو هذا أصوب.

=

(١) سقط من «المطبوع» (بحير بن سعد) راويه عن خالد بن معدان؛ فليستدرك.

الرازي^(١): حدثني يزيد بن عبد ربّه الحمصي: ثنا بقية بن الوليد: حدثني بحير ابن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، عَلَى كَنَفِي الصِّرَاطِ سُورَانِ لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَتَانِ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ، وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٌ يَدْعُو مِنْ فَوْقِهِ، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]؛ فَالْأَبْوَابُ الَّتِي عَلَى كَنَفِي الصِّرَاطِ: حُدُودُ اللَّهِ، لَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يَكْشِفَ سِتْرَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَدْعُو

= وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «قد كان في الأمم قبلكم مُخَدَّنُونَ، فلن يكن في أمي منهم أحد؛ فعمر»، والمُخَدَّن: هو المُلْهَمُ المُخَاطَبُ في سرّه. وما قال عمر لشيء: إني لأظنه كذا وكذا؛ إلا كان كما ظن، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه.

وأيضاً: فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن -لقوة إيمانه يقيناً وظناً-؛ فالأمور الدينية كشفها له أسير بطريق الأولى؛ فإنه إلى كشفها أحوج، فالمؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيماني فتمنعه البيان، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه، وربما لوح -أو صرح- به خوفاً من الله، وشفقة على خلق الله؛ ليحذروا من روايته، أو العمل به.

وكثير من أهل الإيمان والكشف يلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام، وأن هذا الرجل كافر، أو فاسق، أو ديوث، أو لوطي، أو خمار، أو مغن، أو كاذب، من غير دليل ظاهر؛ بل بما يلقي الله في قلبه.

وكذلك بالعكس، يلقي في قلبه محبة لشخص، وأنه من أولياء الله؛ وأن هذا الرجل صالح، وهذا الطعام حلال، وهذا القول صدق؛ فهذا وأمثاله لا يجوز أن يستبعد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين.

وقصة الخضر مع موسى هي من هذا الباب، وأن الخضر علم هذه الأحوال المعينة بما أطلعه الله عليه.

وهذا باب واسع يطول بسطه، قد نبهنا فيه على نكت شريفة، تطلعك على ما وراءها.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة وإلحاق من الحاشية بقلم مغاير لأصلها.

مِنْ قَوْعِهِ: وَاعِظُ اللَّهَ فِي قَلْبِهِ».

١١- حدثنا أبو سلمة -يحيى بن خلف-: ثنا أبو عاصم، عن عيسى بن ميمون: ثنا ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قول الله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ قال: البدع، والشبهات.

١٢- حدثنا إسحاق: [ثنا روح، عن شبل، عن ابن أبي نجيح، عن

١١- مقطوع صحيح -أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٧٨٥/٥٦-٥٤/٤) من طريق يحيى بن منصور، عن يحيى بن خلف -أبي سلمة- به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦٧٠/٩): ثنا محمد بن عمرو الباهلي، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وعيسى بن ميمون: هو الجرشي المكي.

وانظر ما بعده.

١٢- مقطوع صحيح.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢٩٣/٣) عن أبي بكر بن خلاد ومحمد ابن أحمد بن مخلد؛ كلاهما عن محمد بن يونس الكديمي، عن روح بن عباد به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦٧٠/٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٢٢/٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١٨٤/١-١٨٥/١)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٨٥/٥٦-٥٤/٤) من طرق عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-، والطبري (٦٧٠/٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢٩٣/٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١٣٤/٢٩٨/١) من طرق عن أبي حذيفة -موسى بن مسعود- النهدي؛ كلاهما عن شبل بن عباد به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقه.

وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣٦١٢/١١٣/٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٥٦٩٦/٢٠٨/٦): ثنا أبو أسامة، عن بعض المكين، عن مجاهد به.

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف».

وقال في «المختصرة» (٦٤١٩/٣٧٢/٨): «رواه إسحاق بن راهويه بسند فيه راو لم يُسم».

وتابع شبل بن عباد: ورفاء بن عمر الشكري، عن ابن أبي نجيح به.

مجاهد: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ قال: البِدْعُ، والشُّبُهَاتُ^(١).

١٣- حدثنا إسحاق^(٢): أنبأ جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: الصراط مُخْتَصَرٌ، يحضره الشياطين، ينادون: يا عبد الله! هَلُمَّ، يا عبد الله! هَلُمَّ هذا الطريق؛ ليصدُّوا عن سبيل الله، فاعتصموا بحبل الله. قال: حَبْلُ الله؛ هو: كتاب الله.

= أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/٢٤٥/٢١٤- «فتح المنان»)، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٦/٢٦٠) - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٤/٥٥-٥٦/٧٨٥)-، والهروي (٧٨٥) من طرق عنه به.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٢٦٠)، وزاد نسبه لابن أبي شيبة، وابن المنذر، وأبي الشيخ في «تفاسيرهم».

(١) هذا الأثر سقط بتمامه من طبعة دار الفكر بدمشق، ودار الثقافة الإسلامية بالرياض، وهو في المخطوط.

١٣- موقوف صحيح.

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/٢٥٩-٢٦٠/٤٤)، والفريابي -وعنه الأجرى في «الشرعية» (١/٢٩٧/١٦)، وابن بطة في الإبانة» (١/٢٩٨-٢٩٩/١٣٥): ثنا عثمان بن أبي شيبة، والطبري في «جامع البيان» (٥/٦٤٥): ثنا محمد بن حميد الرازي؛ ثلاثهم عن جرير بن عبد الحميد به.

قلت: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

عبد الله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

أبو وائل: هو شقيق بن سلمة.

ومنصور: هو ابن المعتز.

وتابع جريراً: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن منصور به.

أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٣/٧٠٩) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢١٢/٩٠٣١) - وعنه الشجري في «الأمالي» (١/٧٤) -.

وانظر ما بعده.

(٢) ما بين المعقوفتين إلحاق من الحاشية.

١٤- وحدثنا إسحاق: أنبا وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله... مثله.

١٥- حدثنا إسحاق: أنبا سفيان، عن جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: حبل الله الذي أمر به: القرآن^(١).

١٦- حدثنا إسحاق: أنبا وكيع: أنبا

١٤- موقوف صحيح.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٥/٦٤٦): حدثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن وكيع به.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠/٤٢٣/٣٥٨١- «فتح المنان»)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/٣٩٧/١٨٦٧) عن جعفر بن عون، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٩٧/٧٤) من طريق أبي معاوية -محمد بن خازم- الضريس، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/١٦٨-١١٩) من طريق يعلى بن عبيد؛ ثلاثهم عن الأعمش به. قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين -أيضاً-.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٧٠٩)، وزاد نسبه لعبد بن حميد، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن مردويه.

١٥- موقوف صحيح -أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١/٣١٩/٧٧٢): حدثنا زكريا ابن داود: حدثنا إسحاق بن راهويه -وهذا في «التفسير» له- به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١٠٨٣/٥١٩ - تكملة) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢١٢/٩٠٣٢) -وعنه الشجري في «الأمال» (١/٧٤)-، وابن المنذر في «تفسيره» (١/٣١٩/٧٧٢) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٧٠٩)، وزاد نسبه لابن أبي شيبه، وقال: «بسند صحيح».

(١) هذا الأثر ليس في المخطوط، وهو في المطبوع.

١٦- موقوف صحيح.

أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (١/١٢٠) من طريق زكريا بن عدي، عن =

مِسْعَرٌ^(١)، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: الصراط المستقيم؛ هو: كتاب الله.

١٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن الحسن بن صالح، عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر بن عبد الله: الصُّراطُ المستقيم؛ هو: الإسلام.

= مسعر^(١) به.

والأثر في «تفسير وكيع»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٩).

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٣)، والحاكم (٢/ ٢٥٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٣٧/ ١٧٩٠) من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبي داود الحفري، ومهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثهم عن سفيان الثوري، عن منصور به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قال.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٩) وزاد نسبه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «م»: «مسعود!»؛ وهو تحريف قبيح جداً، وصوابه: مسعر، وهو ابن كدام. ١٧- موقوف حسن.

أخرجه وكيع بن الجراح في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٨) به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٣) من طريق حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، والحاكم (٢/ ٢٥٨-٢٥٩) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢٠) من طريق عقبة بن سليمان؛ ثلاثهم عن الحسن بن صالح به.

وأخرجه الطبري من طريق علي بن صالح، عن ابن عقيل به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: بل هو حسن فقط؛ للكلام المعروف في عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق حسن الحديث؛ كما قال الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والحميدي، وغيرهم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٨)، وزاد نسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، والمحاملي في «الأمالي».

(١) في المطبوع: «مقتضى!» وهو تحريف، والتصويب من «الأصل الخطي» (ج ١/ ق ١٢/ ب).

١٨- حدثنا أحمد بن عبدة: ثنا حماد بن زيد، عن عاصم الأحول؛ قال: قال لنا أبو العالية^(١): تعلّموا الإسلام، فإذا تعلّمتموه؛ فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الصراط يمينا وشمالاً، وعليكم بسنة نبيكم ﷺ، والذي كانوا عليه من قبل أن يقتلوا صاحبهم^(٢)، ويفعلوا الذي فعلوا؛ فإننا قد قرأنا القرآن من قبل أن يقتلوا صاحبهم، ومن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا بخمس عشرة سنة، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي

١٨- مقطوع صحيح - أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٧٧/٧٥) من طريق أسد بن موسى، وابن عدي في «الكامل» (١٠٢٣/٣) من طريق إسحاق بن عيسى، والآجري في «الشرعية» (١/٣٠٠-٣٠١/١٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٢٩٩-٣٠٠/١٣٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٥٦/١٧ و ١٢٧/٢١٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/٦٨-٦٩/٨٠٥) من طرق عن سليمان بن حرب، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/١٣٦) من طريق أبي محمد بن عيسى، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٣٨/٢٠٢) من طريق أبي سلمة - موسى بن إسماعيل - التبوذكي؛ خمستهم عن حماد بن زيد به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٣٦٧/٢٠٧٥٨) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/٢١٨) - عن معمر، والهروي في «ذم الكلام» (٤/٦٧-٦٨/٨٠٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/١٣٦-١٣٧) من طريقين عن شعبة، وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٢/٢١٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/٦٨-٦٩/٨٠٥) من طريقين عن عبدالله بن المبارك، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٢١٨) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/١٣٧)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٤-)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/٦٨-٦٩/٨٠٥) من طريقين عن سفيان بن عيينة؛ أربعتهم عن عاصم الأحول به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

فائدة: قال الآجري - رحمه الله - عقب هذا الأثر: «علامة من أراد الله به خيراً؛ سلوك هذا الطريق: كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه - رضي الله عنهم - ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء؛ مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلام، ومن كان على مثل طريقته، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء».

(١) رُفِعَ بن مِهْران الرِّياحي - بكسر الراء التحتانية -.

(٢) هو أمير المؤمنين، والخليفة الراشد: عثمان بن عفان - رضي الله عنه -.

بين الناس العداوة والبغضاء.

فأخبرت به الحسن، فقال: صدق، ونصح.

وحدثت به حفصة بنت سيرين، فقالت لي: بأهلي أنت! هل حدثت بهذا محمداً؟ قلت: لا، قالت: فحدثه إياه.

١٩- حدثنا محمود بن غيلان: أنبأ أبو النضر -يعني: هاشم بن القاسم-: ثنا حمزة بن المغيرة -قال أبو النضر: وكان أعبد رجل بالكوفة-؛ قال: ثنا عاصم الأحول، عن أبي العالية، في قول الله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ قال: هو النبي ﷺ وصاحباؤه: أبو بكر، وعمر.

قال: فذكرت ذلك للحسن، فقال: صدق أبو العالية، ونصح.

٢٠- حدثني محمد بن إدريس: ثنا أحمد بن أبي الخواري: ثنا مروان بن

١٩- مقطوع حسن الإسناد -أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/١٧٥): ثنا عبدالله ابن كثير الأملي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٣٠/٣٤): ثنا سعدان بن نصر، وابن عدي في «الكامل» (٣/١٠٢٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/١٣٦) -من طريق الفضل بن سهل؛ ثلاثهم عن هاشم بن القاسم به. وأخرجه ابن حبان في «الثقات» (٦/٢٢٩) معلقاً.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله ثقات؛ غير حمزة بن المغيرة، وهو لا بأس به؛ كما في «التقريب». وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/٢٥٩) عن علي بن حماد العدل، عن الحارث بن أبي أسامة، عن هاشم بن القاسم به؛ لكن جعله من قول حبر الأمة -عبدالله بن عباس-. قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات؛ عدا حمزة، وهو لا بأس به.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/٤٩٣) -بعد أن ذكر أقوال أهل العلم في تفسير هذه الآية-: «وكل هذه الأقوال صحيحة، وهي متلازمة؛ فإن من اتبع النبي ﷺ واقتدى بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِ -أبي بكر وعمر-؛ فقد اتبع الحق، ومن اتبع الحق؛ فقد اتبع الإسلام، ومن اتبع الإسلام؛ فقد اتبع القرآن، وهو كتاب الله، وحبله المتين، وصراطه المستقيم؛ فكلها صحيحة يصدق بعضها بعضاً، والله الحمد».

٢٠- ضعيف - تفرد به المصنف.

محمد: ثنا يزيد بن السمط^(١) - وكان ثقة-، عن الوضين بن عطاء^(٢)، عن يزيد ابن مرثد؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَغْرَةٍ مِنْ ثَغْرِ الْإِسْلَامِ، اللَّهُ اللَّهُ! لَا يُؤْتَى الْإِسْلَامُ مِنْ قَبْلِكَ».

٢١- حدثنا محمد بن إدريس: ثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي: ثنا أيوب بن سويد: سمعت الأوزاعي يقول: كان يقال: ما من مسلم إلا وهو قائم على ثغرة من ثغرة الإسلام، فمن استطاع ألا يؤتى الإسلام من ثغره؛ فليفعل.

٢٢- حدثني محمد بن إدريس: حدثني أحمد بن أبي الحواري: حدثني إسحاق بن خلف -وكان من الخائفين-؛ قال: قال الحسن بن حي: إنما المسلمون على الإسلام بمنزلة الحصن، فإذا أحدث المسلم حدثاً؛ ثغر في

= قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٣/ ٣٠٩/ ١١٦٥): «فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فإن ابن مرثد -هذا- تابعي له مراسيل؛ كما في «التقريب».

والأخرى: الوضين بن عطاء؛ فإنه مختلف فيه، وقد جزم الحافظ بأنه سيع الحفظ؛ فيخشى أن يكون خطأ في رفعه، فقد عقبه المروزي بروايتين موقوفتين على الأوزاعي والحسن بن حي، وفيهما ضعف، والله أعلم».

وانظر: «الصحيحة» (٣٧٨).

(١) في «م»: «الشمط» -بمعجمة-!!

(٢) في «م»: «عطا»!!

٢١- مقطوع حسن الإسناد.

أيوب بن سويد: صدوق يخطئ؛ كما في «التقريب».

وإبراهيم الفريابي: صدوق، تكلم فيه الساجي؛ كما في «التقريب».

٢٢- مقطوع ضعيف الإسناد.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ إسحاق بن خلف -هذا- مجهول، لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأحمد بن أبي الحواري: هو ابن عبد الله بن ميمون التغلبي -بفتح المثناة، وسكون المعجمة، وكسر اللام- ثقة زاهد؛ كما في «التقريب».

الإسلام من قبله، فإن أحدث المسلمون كلهم؛ فأثبتت أنت على الأمر الذي لو اجتمعوا عليه لقام الدين لله بالأمر الذي أراده من خلقه، لا يؤتى الإسلام من قبلك.

٢٣- حدثنا أبو قدامة - عبيد الله بن سعيد-: ثنا عبد الرحمن بن مهدي:

٢٣- إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره) - أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٦٠-١٦١/٢٣٤) - ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» (٣/٦٤٢-٦٤٣/٢٩٤) - عن موسى بن معاوية، والمحاملي في «الأمالي» - ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/٥٨٨-٥٨٩/٧٤٦) -: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/١٥٢-١٥٣/١٤٦٥) من طريق عبدالله بن هاشم الطوسي، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٨٨-٥٨٩/٧٤٦) من طريق محمد ابن ماهان؛ أربعتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٤/٢٢٤): ثنا عبدالله بن عثمان بن جبلة -بفتح الجيم والموحدة- المروزي، الملقب بـ «عبدان»، وأبو داود (٤/١٢٣/٤٣٤١) -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٨٨-٥٨٩/٧٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٩٢) -، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٢/١٠٨-١٠٩/٣٨٥) - «إحسان» -، وابن أبي عاصم في «العلم»، و«الزهد» (١٣٣/٢٦٦) -ومن طريقه المزني في «تهذيب الكمال» (٢١/٥٦٣) -، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الربيع الزهراني»، و«معجم الصحابة» (١/٥٦٥/٣٨٣) -وعنه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٨٨-٥٨٩/٧٤٦) -، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/٢٠١) - وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/٣٠) عن سليمان بن داود العتكي -أبي الربيع الزهراني^(١) -، والترمذي (٥/٢٥٧-٢٥٨/٣٠٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٨٢/٥٨٧)، و«مسند الشاميين» (١/٤٢٨-٤٢٩/٧٥٣) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٤-٣٨/٣٥) -عن سعيد بن يعقوب الطالقاني، وابن أبي الدنيا في «الصبر» (١٨-٢٠/٢)، و«كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٤١/٢) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (١٨-١٩/١٩) -: ثنا =

(١) تحرف اسمه في «معجم الصحابة» إلى «أبي سريج»! وله -أعني: المعلق عليه- من مثل هذه التحريفات الشيء الكثير، فالله المستعان.

= أحمد بن جميل المروزي، وابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٢٠٨/١٤٩) عن زهير ابن عباد، والطبري في «جامع البيان» (٤٨-٤٩/٩) من طريق سويد بن نصر والوليد بن مسلم، والطبراني في «مسند الشاميين» (٧٥٣/٤٢٩/١) من طريق حبان بن موسى، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٧-٣٤٨/١٤)، و«معالم التنزيل» (١١٠/٣) من طريق عيسى بن نصر، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٨٧/١٨٢/٢٢)، و«مسند الشاميين» (٧٥٣/٤٢٩-٤٢٨/١) - ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٤-٣٥/٣٨) - من طريق محمد بن عيسى الطباع، والهروي في «ذم الكلام» (١٥٢-١٥٣/٥) من طريق محمد بن موسى، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٤١/٦٢٣/٢)؛ كلهم عن عبدالله بن المبارك به.

وتابع عبدالله بن المبارك عن عتبة؛ كل من:

١- صدقة بن خالد الدمشقي: أخرجه ابن ماجه (١٣٣٠-١٣٣١/٤٠١٤)، وأبو عبيد الهروي -القاسم بن سلام- في «الناسخ والمنسوخ» (٢٨٦-٢٨٧/٥٢٤) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٤١-٦٤٢/٢٩٣)-، والطبراني في «مسند الشاميين» (٧٥٤/٤٢٩/١) عن هشام بن عمار، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢١١/٣) -٢١٢/٢١١) من طريق أبي مسهر -عبد الأعلى بن مسهر-؛ كلاهما عن صدقة به.

٢- محمد بن شعيب بن شابور: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٧٣/٢١٣/٣) من طريق موسى بن هارون الحمالي، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٦٩١٥/١٢٢٥/٤)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -وعنه الحاكم (٣٢٢/٤) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩١-٩٢/١٠)، و«الاعتقاد» (ص ٣٣٨)، و«الأدب» (٢٠٢/١٣٤) -ومن طريقه وطريق غيره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٩/٦٧)-؛ قالوا: ثنا العباس بن الوليد بن مزيد؛ كلاهما عن محمد بن شعيب به.

٣- بقية بن الوليد: أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٤١/٦٢٣/٢)، وابن أبي داود -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٤٣-٦٤٤/٢٩٥)-.

٤- أيوب بن سويد الرملي: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٨/٩).

٥- صدقة بن يزيد الخراساني: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢١٢/٣) -

(١١٧٢/٢١٣).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٩٤-٩٥/١٠٢٥) -متعقباً:-

«كذا قال! وفيه عندي نظر؛ فإن عمرو بن جارية وأبا أمية (الشعباني) لم يوثقهما أحد من الأئمة=

ثنا عبد الله بن المبارك، عن عتبة بن أبي حكيم، عن عمرو بن جارية^(١) اللخمي، عن أبي أمية الشعباني؛ قال: لقيت أبا ثعلبة الخشني، فسألته عن قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾

= المتقدمين غير ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق؛ كما هو معروف عند أهل العلم، ولذلك لم يوثقهما الحافظ في «التقريب»، وإنما قال في كل منهما: «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين الحديث - كما نص عليه في المقدمة من «التقريب» -، ثم إن عتبة بن أبي حكيم فيه خلاف من قبل حفظه، وقال الحافظ فيه:

«صدوق يخطئ كثيراً»؛ فلا تطمئن النفس لتحسين إسناده هذا الحديث، لا سيما والمعروف في تفسير الآية يخالفه في الظاهر، وهو ما أخرجه أصحاب «السنن» وأحمد وابن حبان في «صحيحه» (١٨٣٧) وغيرهم بسند صحيح، عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -؛ أنه قام فحمد الله، ثم قال: يا أيها الناس! إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه؛ يوشك أن يعمهم بعقاب».

وقد خرجته في «الصحيح» (١٥٦٤).
لكن؛ لجملة «أيام الصبر» شواهدٌ خرجتها في «الصحيح» - أيضاً -؛ فانظر تحت الحديثين (٤٩٤ و ٩٥٧).

تنبيه: مع كل هذه العلل في هذا الحديث؛ فقد صححه الشيخ الغماري في «كنزه»! وكأنه قلّد في ذلك الترمذي دون أي بحث - أو تحقيق - أو أنه اتبع هواه الذي ينبت عنه تعليقه عليه، الذي يستغله المتهاونون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ والمخالفة للآية السابقة! والله المستعان.

وقال في «مشكاة المصابيح» (٤/٤٨٦ - «هداية الرواة»): «إسناده ضعيف؛ فيه عمرو بن جارية اللخمي، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير عتبة بن أبي حكيم، وهو مختلف فيه، ولقد أخطأ الأخ الداراني في زعمه في تعليقه على «الموارد» (٦/٩٣) أنه روى عنه أكثر من واحد! انظر الرد عليه، ومخالفته للحفاظ برأيه في «تيسير انتفاع الخلال - ترجمة عمرو بن جارية»، و«الصحيح» (٩٠٧) ١.هـ.

وضعه - أيضاً - في «ضعيف موارد الظمان» (١٣٥/٢٢٣).

وللحديث جملة من الشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، وقد فصلتها في كتابي «القباضون على الجمر» (ص ١٣-٢٣)، فانظره غير مأمور.

(١) في «م»: «جابر»، ولم يتنبه له المعلق عليه.

[المائدة: ١٠٥]، فقال: أما والله لقد سألتُ عنها خبيراً؛ سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ، فقال: «بَلِ اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهُوا عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِذَا رَأَيْتَ شُحًا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ؛ فَعَلَيْكَ نَفْسُكَ، وَإِيَّاكَ وَأَمَرَ الْعَوَامِ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا^(١)، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ».

قال: وزادني غيره: قيل له: خمسين منهم؟ قال: «خَمْسِينَ مِنْكُمْ».

٢٤- حدثني محمد بن إدريس: ثنا عبد الله بن يوسف التَّنِيسِيُّ: ثنا خالد

(١) في جميع الأصول: «أيام»، وهو خطأ صوابه ما أثبتته؛ كما يقتضيه السياق، ونص عليه في الحاشية: لعله: «أيامًا» بالنصب منوناً في الموضعين كلاهما.

قلت: أما الموضع الأول، فهو كذلك، وأما الموضع الثاني بالفتح؛ كما لا يخفى.

٢٤- حسن لغيره - أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٢٥٨ - ٢٥٩ / ٢٥٩ - ٤٤١٦ - «مجمع البحرين»)، و«المعجم الكبير» (١٧/١١١ / ٢٨٩)، و«مسند الشاميين» (١/٣٣ / ١٧): حدثنا بكر بن سهل الدميّاطي، عن عبد الله بن يوسف به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٨٢): «رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل، عن عبد الله بن يوسف؛ وفيهما كلام!».

قلت: فيه نظر من وجهين:

الأول: أن بكر بن سهل توبع عليه، تابعه الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي، عند المصنف.

الثاني: أن عبد الله بن يوسف -وهو التنيسي- ثقة متقن من شيوخ البخاري، ولم يتكلم فيه أحد، فلعل الهيثمي -رحمه الله- اشتبه عليه براؤ آخر.

وفات الهيثمي -كعادته- إعلال الحديث بما هو جدير أن يُعلل به؛ وهو الانقطاع؛ فإن إبراهيم بن أبي عبلة لم يدرك عتبة بن غزوان -رضي الله عنه-.

قال الطبراني في «مسند الشاميين» -مبواباً لهذا الحديث-: «إبراهيم بن أبي عبلة، عن عتبة ابن غزوان السلمي؛ ولم يسمع منه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/١٤٢): «أرسل عن عتبة بن غزوان».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/٢ / ٨٩٢ / ٤٩٤): «وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ لولا أن إبراهيم بن أبي عبلة عن عتبة بن غزوان مرسل؛ كما في «التهذيب»».

= لكن الحديث صحيح بشواهده الكثيرة؛ منها:

١- حديث أبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنه-، وقد تقدم قبل هذا.

٢- حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه- بنحوه:

أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/٥٢٦/٢٢٦٠)^(١)، و«العلل الكبير» (٢/٨٣١/٣٦٢ - ترتيب أبي طالب القاضي) - ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/٥٧٥ - ٥٧٦/٧١٠)، والمرافي في «مشيخته» (ص٣٢٧-)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٧١١)، وأبو بكر - يوسف بن القاسم - المياجي في «الجزء الثامن من حديثه» - ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/٥٧٦-)، وأبو عمرو بن حمدان في «فوائد الحاج» - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/٣٨٥-٣٨٦-)، وابن بطّة في «الإبانة» (١/١٩٥/٣٠)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/١٥٥-١٥٦/١٤٦٦)، والحسن العطار في «فتيا وجوابها» (٨٧/٢٨)، وأبو الغنائم محمد بن علي النرسي في «مشيخته» - ومن طريقه الحافظ العراقي في «الأربعين العشارية» (٢٠٥/٣١ و٣١٦/٣٦-)، وأبو عبدالله - محمد بن أحمد بن إبراهيم الخطّاب - الرازي في «السداسيات - تخريج أبي طاهر السلفي» - ومن طريقه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة في «مشيخته» (١/١٤٢-١٤٣ - تخريج البرزالي)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/١٢٤)، والمرافي في «مشيخته» (ص٣٢٨-) من طرق عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن عمر بن شاعر^(ب)، عن أنس به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاعر شيخ بصري، قد روى عنه غير واحد من أهل العلم».

وقال في «العلل الكبير»: «سألت محمداً - يعني: ابن إسماعيل البخاري - عن عمر بن شاعر؟ فقال: هو مقارب الحديث، روى عنه عثمان الكاتب وغير واحد».

قال الحافظ العراقي: «هذا حديث غريب ... وعمر بن شاعر روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: ضعيف، يروي عن أنس المناكير.

وإسماعيل بن موسى: روى عنه أصحاب «السنن»؛ خلا النسائي، وروى عنه ابن خزيمة، وأبو يعلى الموصلي، وآخرون. ووثقه النسائي؛ فقال: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: إنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، وأما في الرواية؛ فقد احتمله الناس ورووا عنه^١. هـ.

وقال البرزالي: «حديث غريب من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه-، تفرد به: =

(أ) ليس في «جامع الترمذي» حديث ثلاثي سواء. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/٤٥٩).

(ب) في «الإبانة»: «عمر بن سالم»، وهو تصحيف.

= عمر بن شاکر البصري عنه، قال الترمذي: روى عنه غير واحد من أهل العلم، وقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي: ضعيف، يروي عن أنس المناكير، وقال أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الحافظ: «يحدث عن أنس بنسخة قريب من عشرين حديثاً غير محفوظة»؛ ذكر منها هذا الحديث.

ولا نعلم رواه عن عمر بن شاکر غير إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي، ويعرف بابن ابنة السدي، وله كنيان: أبو محمد، وأبو إسحاق. وقد رواه عنه الإمام أبو عيسى الترمذي، فوقع لنا موافقة عالية، وليس في «جامع الترمذي» حديث ثلاثي الإسناد سوى هذا الحديث.

وقال العلاني: «وهو حديث عزيز حسن».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/٦٤٥/٩٥٧) -تعقيماً على كلام الترمذي-: «قلت: وهو ضعيف -يعني: عمر بن شاکر-؛ كما في «التقريب»^(١).

قلت: وهو كما قال، وقال الذهبي في «الميزان»: «بصري وإياه، له عن أنس نحو عشرين حديثاً مناكير».

٣- حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/١٧٨-١٧٩/١٧٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٨٢-١٨٣/١٠٣٩٤)، والدارقطني في «الأفراد» (ق٢٠٨/أ) عن أحمد بن عثمان بن حكيم، عن سهل بن عامر البجلي^(ب)، عن عبدالله ابن نمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود به.

قال الدارقطني: «تفرد به: سهل بن عامر البجلي، عن عبدالله بن نمير، عن الأعمش، عن زيد».

وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٨٢): «ورجال البزار رجال الصحيح غير سهل ابن عامر البجلي، وثقه ابن حبان».

قلت: وهو ضعيف بمرّة؛ قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»، روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة وكان يفتعل الحديث»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا يستحق الترك»، ووثقه -كعاداته- ابن حبان!

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٢٠٢)، و«الكامل» (٣/١٢٧٩-١٢٨٠)، و«ثقات ابن حبان» (٨/٢٩٠)، و«لسان الميزان» (٣/١١٩-١٢٠).

(أ) ومن الغرائب العجائب: ما نقله بشار عواد في تعليقه على «تهذيب الكمال» عن الحافظ في «التقريب» أنه قال عن عمر -هذا-: «صدوق!» وهذا مما لا وجود له؛ فليصحح.

(ب) في «الكبير»: «سهل بن عثمان البجلي»، وفي «كشف الأستار» (٣٣٧٠): «سهيل بن عامر البجلي»، والمثبت هو الصواب.

ابن يزيد بن صبيح المرِّي، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عتبة بن غزوان -أخي بني مازن بن صعصعة، وكان من الصحابة-: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، لِلْمُتَمَسِّكِ فِيهِنَّ يَوْمُنْذِرُ بِمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ»، قالوا^(١): يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَوْ مِنْهُمْ؟ قال: «بَلْ مِنْكُمْ».

ومدح الله -عزَّ وجلَّ- الذين قَبِلُوا عن رسول الله ﷺ ما أَدَّى إِلَيْهِمْ عن الله، وأثنى عليهم؛ وهم المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، وضرب بهم المثل في التوراة والإنجيل، فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾ الآية [الفتح: ١٨].

فهم حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خلقه بعد رسوله ﷺ^(٢)، يُؤَدُّونَ عن الرسول ﷺ ما أَدَّى إِلَيْهِمْ؛ لأنه بذلك أمرهم، فقال: «لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ»^(٣)، فَمَضَوْا

= قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/٢/٨٩٣): «وابن عامر -هذا- ضعيف».

وبالجملة؛ فالحديث -على أقل أحواله- حسن لغيره بمجموع شواهده، وانظر -غير مأمور- كتابي: «القباضون على الجمر» (ص ١٧-٢٣).

(١) في «م»: «قال»؛ وهو خطأ.

(٢) في «م»: «رسول الله».

(٣) صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٩٩/١٠٥) - واللفظ له -، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣٠٥-١٣٠٦/١٦٧٩) من حديث أبي بكرة -نفع بن الحارث- الثقفى -رضي الله عنه- به.

وانظر: «صحيح البخاري» (١/١٥٧-١٥٨/٦٧ - أطرافه)، و«خلق أفعال العباد» (١٢٧ - ٣٩٦/١٢٨ و ٣٩٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٩٧-١٩٨/١٠٤)، و«خلق أفعال العباد» (١٢٧/٣٩٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٩٨٧-٩٨٨/١٣٥٤) من حديث أبي شريح العدوي =

على منهاج نبيهم، مُتَّبِعِينَ حَكَمَ الْقُرْآنِ وَسُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ.
ومدحهم النبي ﷺ، فقال: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي»^(١)، وأمر باتباع سُنَّتِهِ وَسُنَّةِ
الخلفاء الراشدين المهديين بعده، وحذر أُمَّتَهُ المحدثات التي أحدثت بعدهم،

=الخزاعي - رضي الله عنه - به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/٥٧٣/١٧٣٩)، و«خلق أفعال العباد» (٩٩/٣١٥
و١٢٦-١٢٧/٣٩٤)، وأبو عمرو - أحمد بن محمد بن حكيم - المديني في «جزء فيه قول النبي ﷺ:
نصر الله امرأ سمع مقالتي فادأها» (٣٨/٢٤) من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -
به، وليس عند البخاري لفظة: (منكم).

وفي الباب عن عبادة بن الصامت، والعداء بن خالد العامري، والحارث بن عمرو
السهمي، ومعاوية بن حيدة، وعمن شهد خطبة النبي ﷺ عام حجة الوداع، وعن رجل من
= أصحاب النبي ﷺ لم يسم، والسري بنت نبهان، وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين -.

انظر: «خلق أفعال العباد» (ص ١٢٩-١٣١)، وتعليقي على كتاب «الفصول» لابن كثير
(ص ٢٥٧-٢٥٨).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٥٩/٢٦٥٢)، ومسلم في «صحيحه» (٤/
١٩٦٣/٢٥٣٣/٢١١ و٢١٢) من حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٥٨-٢٥٩/٢٦٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٤/
١٩٦٤/٢٥٣٥/٢١٤) من حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - به، ولفظه: «خيركم
قرني ثم الذين يلونهم...».

وفي رواية لمسلم (٤/١٩٦٥/٢٥٣٥/٢١٥): «خير هذه الأمة القرن الذين بعثت فيهم...».
وفي رواية ثالثة من حديث عمران - نفسه -: «خير الناس قرني»، وهي رواية صحيحة
غاية؛ كما فصلته في كتابي «بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف» (ص ١٠-١١).
وانظر: «الصحيح» (٦٩٩) لشيخنا الإمام الألباني - رحمه الله -.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٩٦٣-١٩٦٤/٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة -
رضي الله عنه -، ولفظه: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيه...» الحديث.

وأخرج (٤/١٩٦٥/٢٥٣٦) من حديث أم المؤمنين - عائشة - رضي الله عنها -؛ قالت:
سأل رجل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «القرن الذي أنا فيه...» الحديث.
وهو حديث متواتر؛ كما نبه عليه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/١٢).

وأخبر أنها بدعة^(١).

وذمَّ الله من أحدث من الأمم الماضية في دين الله ما لم يأذن به الله، فحذرنّا أن نكون مثلهم، وأخبر أنه قد نهاهم أن يقولوا على الله إلا الحق، ونهانا عن مثل ما نهاهم عنه، فقال: ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، فشرع رسول الله ﷺ الشرائع، وسنَّ السنن بإذن ربه ووحيه، لا مِنْ تلقاء نفسه، وشهد الله له^(٢) بذلك، فقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى. وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٢-٤]، وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

فحذرنّا أن نكون مثلهم؛ لأنّا ورثنا الكتاب كما ورثوه، ودرسناه كما درسوه.

ثم أخبرنا النبي ﷺ أنا سنستنُّ بسنتهم، ونتبع آثارهم، وابتدع بعضنا كما ابتدعوا، فقال ﷺ: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(٣).

وقال: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: النُّجُومُ، وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ، وَأَيْمَةٌ

(١) كما في حديث: «فعليكم بسنتي...».

وهو حديث صحيح رواه المصنف مسنداً (٥٧).

تنبيه: كلام المصنف صريح في وجوب اتباع المنهج السلفي، وهو الرجوع إلى الكتاب والسنة بفهم الصحابة.

وانظر - غير مأمور - كتي: «لماذا اخترت المنهج السلفي»، و«بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف».

(٢) سقطت من «م».

(٣) صحيح - وسيأتي مسنداً برقم (٢٥).

مُضِلُّون^(١)»^(٢).

(١) في جميع الأصول: «مضلين»، والمثبت هو الصواب.

(٢) حسن لغيره - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٨٩-٢٩٠/٨١١٣): ثنا عبدان بن أحمد الأهوازي: ثنا زيد بن الحريش: ثنا ميمون بن زيد، عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن سابط، عن أبي أمامة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ قال عباس بن محمد الدوري في «تاريخه» (٢/٣٤٨): «قيل ليحيى بن معين: سمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة؟ قال: لا ...

قال الدوري: وكان مذهب يحيى [بن معين] أن عبدالرحمن بن سابط يرسل عنه ولم يسمع منه».

الثانية: ليث بن أبي سليم؛ ضعيف مشهور بذلك، وفي «التقريب»: «صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك».

وبه وحده أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد»!! فقال في (٧/٢٠٣): «رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم؛ وهو لئِن، وبقية رجاله وثقوا!!».

الثالثة: ميمون بن زيد - أبو إبراهيم السقاء - البصري؛ قال أبو حاتم الرازي عنه - كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٨/٢٣٩-٢٤٠-) : «لئِن الحديث».

الرابعة: زيد بن الحريش الأهوازي؛ قال ابن القطان الفاسي: «مجهول الحال»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ».

وخالف ميمون بن زيد: موسى بن أعين الجزري؛ فرواه عن ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مصرف به مرفوعاً.

أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٦١٩-٦٢٠/٢٨٢).

قلت: وهذا بإرساله أصح من الذي قبله؛ فإن موسى بن أعين - هذا - ثقة عابد، من رجال الشيخين؛ كما في «التقريب»، فلا ريب أن المعروف روايته.

وجملة القول في هذا الإسناد: إن المعروف فيه مرسل طلحة بن مصرف، وهو مع إرساله ضعيف - أيضاً -؛ للكلام المتقدم في ليث بن أبي سليم.

وبعد كتابة ما تقدم: وجدت ابن بطة أخرج الحديث في كتابه الكبير الفذ «الإبانة»

(٢/١١٣/١٥٣٣ - القدر) من طريق عبدالرحمن بن خلف: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور: ثنا محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن عبدالله بن محيرز - بمهمله، وراء، آخره =

=زاي؛ مصغر- الجُمُحي -بضم الجيم، وفتح الميم، بعدها مهملة- المكّي به مرفوعاً.
ومحمد -هذا- صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب»، فروايته -دون ريب- أصح من رواية ليث بن أبي سليم، فهذا مرسل حسن الإسناد.
أما ما قيل: إن محمداً لم يسمع من أبيه لصغره؛ فمدفوع باحتجاج الإمام البخاري بروايته عن أبيه في «صحيحه»، لا سيما وقد قال أبو كامل -المظفر بن مدرك- الخراساني: روى عن أبيه أحاديث صالحة، والله أعلم.

لكن للحديث شواهد تصلح لتقويته؛ منها:

١- ما أخرجه المحاملي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٥/٦١) -ترجمة معاذ بن جبل-)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٨٢/٧٩٥/٢)، وأبو أحمد الحاكم في «كتاب الأسامي والكنى»؛ كما في «الإصابة» (١٧٣/٤) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٧٠١٥/٣٠٢٦/٦) -عن الحسين^(١) بن أبي زيد الدبّاغ: ثنا علي بن يزيد الصّدائى -بضم الصاد المهملة، وتخفيف الدال المهملة-: ثنا أبو سعد -سعيد بن المرزبان- البقال، عن أبي مخجنّ الثقفي به مرفوعاً.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١٧٤/٤): «أبو سعد؛ ضعيف، ولم يدرك أبا محجن». قلت: وهو كما قال، وعلي الصّدائى: فيه لين؛ كما في «التقريب». وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١١٩/٣): «وهذا سند ضعيف؛ أبو سعد البقال: اسمه سعيد بن المرزبان، وهو ضعيف مدلس، وقد عنعنه. وعلي بن يزيد الصّدائى: فيه لين؛ كما في «التقريب». وأما الدبّاغ -هذا-؛ فترجمه الخطيب (١١٠-١١١)؛ ووثقه.

٢- وما أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٦٢-١٦٣/٤١٣٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٠/٢٥)-، وابن عدي في «الكامل» (١٣٥٠/٤): ثنا أحمد بن الحسن^(ب) بن عبد الجبار الصوفي؛ قالاً: ثنا الحكم بن موسى: ثنا شهاب بن خراش، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس بن مالك به.

قال ابن عدي: «شهاب؛ في بعض رواياته ما ينكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره». قلت: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٨١/٢): «صدوق مشهور، له ما يستنكر.. قد=

(أ) تحرفت في مطبوع «جامع بيان العلم» إلى الحسن! وهو خطأ.

(ب) تحرفت في «المطبوع» إلى «الحسين»!! وهو خطأ.

=وثقوه»، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وزيد -شيخه- ضعيف؛ كما في «التقريب»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٣/٧).
 ٣- وما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»؛ كما في «مجمع الزوائد» (٢٠٣/٧) من حديث أبي الدرداء -رضي الله عنه- مرفوعاً به بلفظ: «أخاف على أمي ثلاثاً: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، والتكذيب بالقدر».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه معاوية بن يحيى الصديقي؛ وهو ضعيف».
 ٤- وما أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه الإمام أحمد وابنه عبدالله في «زوائد المسند» (٤٢٢/٣٤-٤٢٣/٤٢٣)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧٤٦٢/٤٥٥/١٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٢٤/١٤٢/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٨/٢/١٨٥٣)، والبزار في «البحر الزخار» (١٠/٢٠٠-٢٠١/٤٢٨٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/٤٦٠/٧٤٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٨/٢/١٨٥٣)، و«المعجم الأوسط» (٢/٢٣٨/١٨٥٢)، و«المعجم الصغير» (١/٤٣) عن محمد بن القاسم الأسدي: ثنا فطر بن خليفة، عن أبي خالد الوالي، عن جابر بن سمرة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٣/٧): «وفيه محمد بن القاسم الأسدي؛ وثقه ابن معين، وكذبه أحمد، وضعفه بقية الأئمة» اهـ.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١٢٠/٣): «فهو واه جداً؛ فلا يستشهد بحديثه، وفيما قبله كفاية» اهـ.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، وفي «التقريب»: «كذبوه»!.

٥- وما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٤٨/١٤٢٢): قال لي إسحاق -ابن راهويه-: سمع عبد الصمد بن عبد الوارث؛ قال: ثنا هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن رجاء بن حيوة -بفتح المهملة، وسكون التحتانية، وفتح الواو-؛ قال النبي ﷺ: «أخاف على أمي التصديق بالنجوم».

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢/١١٠/١٥٢٩-القدر)-: ثنا عبدالله بن المبارك، عن هشام الدستوائي به.

قلت: وهو مرسل صحيح الإسناد.

وجملة القول: إن الحديث حسن لغيره بمجموع شواهده المتقدمة، بل هو أعلى من ذلك -إن شاء الله- في نقدي، وحسب علمي، والله أعلم.

والحديث صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- بمجموع شواهده في «الصحيحة» (١١٨/٣-١١٢٧/١٢٠).

وبرأ الله - تعالى - نبيه ﷺ من ﴿الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وأمر باتباع سبيله في كتابه وسنة نبيه ﷺ؛ بذلك جاءت الأخبار المتواترة عن رسول الله ﷺ، قد ذكرنا بعضها، وسنذكر بعض ما يحضرنا - إن شاء الله -.

٢٥- حدثنا أبو قدامة - عبيد الله بن سعيد-: ثنا سفيان، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي: أن رسول ﷺ حين أتى حُنيئاً مرّاً

٢٥- إسناده صحيح - أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٧٥/٨٤٨)- ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٤٤/٣٢٩٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٢/٧٥٩/٢٠٢١-ب-)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٨/٤٠٠-رواية الطحاوي)^(١) - ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١/١٠٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٣٨٢-٣٨٣/٤٦٧)-، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١٥/١٠١/١٩٢٢٢) - وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/٣٠/١١٤١)-، والترمذي (٤/٤٧٥/٢١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٥٥٣)، وابن الأعرابي - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/١٢٥)-، والواحدي في «الوسيط» (٢/٤٠٣-٤٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٢٤/٢٠٤ و ٢٠٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به. قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ قاله شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «جلباب المرأة المسلمة» (ص ٢٠٢).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقواه الإمام ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢/٣٠٠)، وعزاه في مكان آخر (١/٢٠٥) للبخاري في «صحيحه»، وهذا وهم منه - رحمه الله -؛ فليس هو في «الصحيح»، ولم يعزه التابلسي في «الذخائر» (١٠٤٦١) إلا للترمذي، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٢/٢٤٣) من طريق ابن جرير، وأحمد فقط! وكأنه ذهل عن كونه في الترمذي - أحد الستة -، وإلا؛ لما أبعد النجعة؛ قاله شيخنا - رحمه الله -.

وصححه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - أيضاً - في «صحيح موارد الظمان» (٢/٢١٥/١٥٤٠)، و«مشكاة المصابيح» (٥/١٠٠-«هداية الرواة»).

وانظر ما بعده.

(١) تحرف في «مطبوعه» اسم الإمام الزهري إلى «أبي هريرة!».

بشجرة يُعَلَّقُ المشركون عليها أمتعتهم وأسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؟! قال: «اللَّهُ أَكْبَرُ! هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ».

٢٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان الدبلي، عن أبي واقد الليثي؛ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قَبْلَ حُنَيْنٍ، فمررنا بسدره، فقلت: يا رسول الله! اجعل لنا هذه ذات أنواط كما للكفار ذات أنواط - وكان للكفار سدره ينوطون سلاحهم بها فيعكفون حولها-، فقال رسول الله ﷺ: «قُلْتُمُوهَا كَمَا قَالُوا: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾. قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨]، إِنَّكُمْ لَتَرْكَبُنَّ^(١) سَنَنَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ».

٢٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الله بن محمد بن

٢٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٢٣١/٣٦/٢١٩٠٠)، والنسائي في «التفسير» (١/٤٩٩-٥٠٠/٢٠٥)، والطبري في «جامع البيان» (١٠/٤١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٤٣/٣٢٩٠) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٢/٧٥٩/٢٠٢١-ب-)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٦٨-٥٦٩/٧١٠)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٣/٢٧٤) من طرق عن عبد الرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/٣٦٩/٢٠٧٦٣)، و«تفسيره» (١/١/٢٣٥)- به.

قلت: وهذا إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٠/٤١٠): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور، عن معمر به.

وانظر ما بعده.

(١) في المطبوع: «تركبون»، وهو خطأ، والمثبت من المخطوط.

٢٧- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٢٣٢/٣٦/٢١٩٠٢): ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، والطبراني في

بذلك جاءت الأخبار المتواترة عن رسول الله ﷺ ، قد ذكرنا بعضها، وسنذكر بعض ما يحضرنا - إن شاء الله -.

٢٥ - حدثنا أبو قدامة - عبيد الله بن سعيد - : ثنا سفيان، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان ، عن أبي واقد الليثي : أن رسول ﷺ حين أتى حُنيماً مرَّ بشجرة يُعلّقُ المشركون عليها أمتعتهم وأسلحتهم ، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؟! «الله»

٢٥ - إسناده صحيح - أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٧٥/٨٤٨) - ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٤٤/٣٢٩٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٢/٧٥٩/٢٠٢١-ب)، -، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٨/٤٠٠ - رواية الطحاوي) - ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١/١٠٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٣٨٢-٣٨٣/٤٦٧)، -، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠١/١٩٢٢٢) - وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/٣٠/١١٤١)، -، والترمذي (٤/٤٧٥/٢١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٥٥٣)، وابن الأعرابي - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/١٢٥)، -، والواحدي في «الوسيط» (٢/٤٠٣-٤٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٢٤/٢٠٤ و ٢٠٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ قاله شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «جلباب المرأة المسلمة» (ص ٢٠٢).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقوّاه الإمام ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢/٣٠٠)، وعزاه في مكان آخر (١/٢٠٥) للبخاري في «صحيحه»، وهذا وهم منه - رحمه الله -؛ فليس هو في «الصحيح»، ولم يعزه النابلسي في «الذخائر» (١٠٤٦١) إلا للترمذي، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٢/٢٤٣) من طريق ابن جرير، وأحمد فقط! وكأنه ذهل عن كونه في الترمذي - أحد الستة -، وإلا؛ لما أبعد النجعة؛ قاله شيخنا - رحمه الله -.

وصححه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - أيضاً - في «صحيح موارد الظمان» (٢/٢١٥/١٥٤٠)، و«مشكاة المصابيح» (٥/١٠٠ - «هداية الرواة»).

وانظر ما بعده.

(أبو) ^(١) صالح: حدثني الليث: حدثني عُقَيْلٌ، عن ابن شهاب: أخبرني ابنُ أبي سنان الدَّيْلِيُّ، عن أبي واقدٍ الليثي: أنهم خرجوا من مكة مع رسول الله ﷺ إلى حُنين، وكان للكفار سدرة يعكفون عندها، ويُعلّقون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بسدرة خضراء عظيمة، قال: قلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾. قال إنكم قومٌ تَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨]، إنها السنن، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ^(٢).

=تخليط، فمقتضى ذلك: أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق؛ كیحیی بن معین، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه». ومع ذلك توبع، تابعه: حجاج بن محمد المصيصي الأعور -وهو ثقة ثبت-، عن الليث ابن سعد به: أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٢٥-٢٢٦/ ٢١٨٩٧).

وتابع الجماعة في روايتهم عن الزهري:

١- إبراهيم بن سعد الزهري: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٨٢/ ١٤٤٣) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب-)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٧/ ٧٦) -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٦-٢٩٧/ ١٦١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٣٢٩٤).

٢- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٥٤/ ١٨٣٥ - «موارد»).

٣- محمد بن إسحاق: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث طالوت بن عباد»، والطبري في «جامع البيان» (١٠/ ٤١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٤/ ٣٢٩٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب-)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٤-١٢٥) من طرق عن ابن إسحاق -وهذا في «السيرة» له (ص ١١٠٤-ابن هشام)-: ثني الزهري به. وسنده صحيح.

(١) سقط من المخطوط، وهو خطأ، والمثبت من المطبوع، ومصادر التخريج.

(٢) قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «جلباب المرأة المسلمة» (ص ٢٠٢): «فقد أنكر ﷺ عليهم ذلك القول؛ لمشابهته لقول اليهود، مع ظهور الفرق بينهما لفظاً وقصداً؛ فهو دليل واضح على أن مشابهة الكفار منكراً شرعاً، ولو كانت النية صالحة».

- ٢٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبأ أبو غسان: حدثني زيد ابن أسلم، (عن عطاء بن يسار)^(١)، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شَيْئاً بَشِيئاً، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ»، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ؟».
- ٣٠- حدثنا أبو موسى -إسحاق بن موسى- الأنصاري: ثنا معن بن

٢٩- إسناده صحيح - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/٩٥/٦٧٠٣-«إحسان»): ثنا أبو العباس -محمد بن إسحاق- السَّراج، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان -راوي «صحيح مسلم»- في «زياداته على صحيح مسلم» (٤/٢٠٥٥)؛ قالوا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/٤٩٥/٣٤٥٦)، ومسلم في «صحيحه» (٤/٢٠٥٥): حدثنا عدة من أصحابنا، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/٣٧/٧٤): ثنا محمد بن عوف الطائي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/٣٩٨-٣٩٩/٤١٥) من طريق أبي الأحوص -محمد بن الهيثم- القاضي؛ كلهم عن سعيد بن أبي مريم به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٣٠٠/٧٣٢٠) -ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٤/٧٢ و ٨/٣٧٦)، و«شرح السُّنة» (١٤/٣٩٢/٤١٩٦)-: حدثنا محمد بن عبدالعزيز الرملي، ومسلم في «صحيحه» (٤/٢٠٥٤/٢٦٦٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢٤٩)، و«معجم الشيوخ» (١/٥٤٦-٥٤٧/٦٧٥) عن سويد بن سعيد؛ كلاهما عن حفص بن ميسرة -أبي عمر الصنعاني-، عن زيد بن أسلم به.

وأخرجه أحمد (١٨/٣٢٢/١١٨٠٠ و ٣٥٧/١١٨٤٣) من طريق زهير بن محمد الخراساني، عن زيد به.

وأخرجه أحمد (١٨/٣٩٣-٣٩٤/١١٨٩٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/٣٧/٧٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٦٩-٥٧٠/٧١١) من طرق عن عبدالرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/٣٦٩/٢٠٧٦٤)- عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن أبي سعيد به.

قلت: والرجل المبهم هو عطاء بن يسار؛ كما في الروايات السابقة.

(١) سقط من المخطوط، والمثبت من المطبوع، ومصادر التخريج.

٣٠- إسناده ضعيف جداً بهذا التمام - أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/٢٥/٤٥) من طريق محمد بن فليح، والآجري في «الشریعة» (١/٣٢٠/٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٣/٣)، والحاكم (١/١٢٩) من طرق عن إسماعيل بن أبي أويس؛ كلاهما عن=

عيسى: حدثني كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده؛ قال: بينما رسول الله ﷺ في مسجده وحواله أصحابه، فجاءه جبريل بالوحي، فتغشى^(١) رداءه، فمكث طويلاً حتى سُرِّي عنه، ثم كشف رداءه، فإذا هو يعرق عرقاً شديداً، وإذا هو قابض على شيء، فقال رسول الله ﷺ: «هَلْ تَعْرِفُونَ كُلَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ النَّخْلِ؟»، فقال الأنصار: نحن نعرف يا رسول الله! كل ما يخرج من النخل، فقال: «مَا هَذَا؟»، وفتح يده، فقالوا: يا رسول الله! نوى، فقال: «نَوَى أَيُّ شَيْءٍ؟»، فقالوا: نوى سنة، فقال: «صَدَقْتُمْ، جَاءَكُمْ جَبْرِيلُ يَتَعَاهَدُ دِينَكُمْ، لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَذَوِ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ، وَلَتَأْخُذَنَّ مِثْلَ أَخَذِهِمْ؛ إِنَّ شَيْئَ بَشِيرٍ، وَإِنْ ذِرَاعٌ فَذِرَاعٌ، وَإِنْ بَاعَ قَبَاعٌ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمْ فِيهِ».

٣١- حدثنا محمد بن يحيى: أنبأ إسماعيل بن أبان الوراق:

= كثير بن عبد الله به.

قال الحاكم (١/١٢٨): «كثير بن عبد الله المزني لا تقوم به الحجة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٥٩-٢٦٠): «وفيه كثير بن عبد الله؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف جداً؛ كثير بن عبد الله -وهو ابن عمرو بن عوف المزني- متروك».

قلت: وهو كما قال، بل قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته»: كما في «تهذيب الكمال» (٢٤/١٣٨): «سئل أبو داود عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري؛ قال: سمعت الشافعي -وذكر كثير بن عمرو بن عوف- فقال: ذاك أحد الكذابين، أو أحد أركان الكذب».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٢٦/٨٩٠): «منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يجل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب، وكان الشافعي -رحمه الله- يقول: كثير بن عبد الله المزني؛ ركن من أركان الكذب».

(١) تغطي.

٣١- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهد) - أخرجه الدولابي في «الكنى» =

(ثنا)^(١) أبو أويس: حدثني ثور بن زيد الكناني وموسى بن ميسرة، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتَرْكِبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ شَبِيرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَبَاعًا بِبَاعٍ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ^(٢) دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمْ، وَحَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ جَامَعَ أُمَّهُ بِالطَّرِيقِ؛ لَفَعَلْتُمْ».

=والأسماء» (٢/ ٧٣١ / ١٢٧٢) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والبخاري في «مسنده» (٤/ ٩٨ / ٣٢٨٥ - «كشف») من طريق إسماعيل بن صبيح - بفتح المهملة -؛ كلاهما عن أبي أويس به.

قال البخاري: «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وثور مدني ثقة مشهور». وقال الحاكم (٤/ ٤٥٥) - وقد سقط من «مطبوعه» أول الإسناد!! -: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيح» (٣/ ٣٣٤ / ١٣٤٨): «قلت: رجاله رجال الصحيح؛ غير موسى بن ميسرة الدبلي - في الأصل: الديلمي! وهو خطأ؛ فليصحح - وهو ثقة، على أنه متابع».

وأبو أويس: اسمه عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي، وهو مع كون مسلم احتج به؛ ففيه ضعف، وكذلك ابنه إسماعيل؛ لكن هذا قد توبع^١ أ.هـ.

قلت: ثم ذكر - رحمه الله - متابعة الوراق عند المصنف، ومتابعه إسماعيل بن صبيح عند البخاري.

ثم قال - رحمه الله - بعد أن ذكر كلام البخاري في «مسنده» (ص ٢٣٥ - «زوائد»): «وثور مدني ثقة، [إسناد حسن]^(١)» -: «قلت: وهو كما قال إن شاء الله - تعالى -: إنه إسناد حسن؛ لما علمت من حال أبي أويس، وسائر رجاله ثقات، بل الحديث صحيح؛ فإن له شاهداً من حديث عبدالله بن عمرو نحوه؛ أخرجه الترمذي والحاكم بسند ضعيف .. وله شاهد آخر في «المجمع» (٧/ ٢٦١)».

قلت: حديث عبدالله بن عمرو سيأتي مستنداً عند المصنف برقم (٤٧).

(١) سقط من جميع الأصول، والصواب إثباتها كما في مصادر التخرير.

(٢) في «م»: «أحدكم»؛ وهو خطأ.

(١) سقطت من «كشف الأستار»، وهي موجودة في «مختصر زوائد البخاري» للحافظ ابن حجر.

٣٢- حدثنا وهب بن بقیة: ثنا خالد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ بَاعًا يَبَاعُ، وَذِرَاعًا يَذْرَاعُ، وَشِبْرًا يَشْبُرُ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمْ مَعَهُمْ»، قالوا: يا نبي الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟».

٣٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يزيد بن هارون: أنبا محمد بن عمرو، عن

٣٢- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: وهذا إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير محمد بن عمرو، وهو صدوق حسن الحديث. وانظر ما بعده.

خالد بن عبد الله: هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي؛ ثقة ثبت من رجال السنة.

وهب بن بقیة: هو ابن عثمان الواسطي، يقال له: وهبان؛ ثقة من رجال مسلم.

٣٣- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهده) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠٢/١٩٢٢٣) - وعنه ابن ماجه (٢/١٣٢٢/٣٩٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/٣٦/٧٢) - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/٢٩٦/١٦٠) -، وأحمد (١٥/٥٠٨/٩٨١٩)؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون به.

وأخرجه هشام بن عمار في «حديثه» (١٨٨/٨٨) عن سعيد بن يحيى، وأحمد في «مسنده» (١٦/٤٨٣/١٠٨٢٧) من طريق حماد بن سلمة، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/٧٥٨-٧٥٩/٧٥٤ - «بغية الباحث») - وعنه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (ق ٢١/ب) -: ثنا سعيد بن عامر الضبعي -بضم المعجمة، وفتح الموحدة-؛ ثلاثتهم عن محمد بن عمرو به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ لكنهما لم يحتجا بمحمد بن عمرو، وهو حسن الحديث.

وهو صحيح؛ فإن له شواهد كثيرة، بعضها في «الصحيحين».

وخالف الجماعة في روايتهم عن محمد بن عمرو: إسماعيل بن جعفر المدني -وهو ثقة ثبت من رجال السنة-، فرواه عن محمد بن عمرو به مرسلًا.

أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله، قال: «فَمَنْ إِذَا؟».

٣٤- حدثنا إسحاق: أنبا روح بن عبادة: أنبا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي مَأْخُذَ الْأُمَمِ وَالْقُرُونِ قَبْلَهَا؛ شَيْئًا بِشَيْرٍ، وَفِرَاعًا بِذِرَاعٍ»، فقال رجل: يا رسول

= أخرجه ابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٢٩٩-٣٠٠/٢٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٥٣٥/٢٢٦).

قلت: والوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة.

٣٤- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (١٤/٦٠-٦١/٨٣٠٨ و٤٠٥/٨٨٠٦): حدثنا روح بن عبادة به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٣٠٠/٧٣١٩)، والآجري في «الشرعية» (١/٣١٧ - ٣١٨/٣١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/١٦٨-١٦٩/٣ و٢/٥٧٠/٧١٣) عن أحمد بن عبدالله ابن يونس، وأحمد (١٤/١٥٣/٨٤٣٣ و٤٠٤-٤٠٥/٨٨٠٥)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٣/٣٠٠) عن عثمان بن عمر بن فارس وعبدالله بن نافع الصائغ؛ ثلاثتهم عن محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب به.

وتابع ابن أبي ذئب: محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ -وهو ثقة من رجال مسلم-، عن سعيد المقبري به.

أخرجه أحمد (١٤/٨١/٨٣٤٠)، والطبري في «جامع البيان» (١١/٥٥٢): ثنا القاسم بن الحسن، عن الحسين بن داود -سيند-، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري في «الفوائد والزيادات» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٢٤ - ١٢٥/٢٠٦)-: ثنا محمد بن غالب الأنطاكي؛ ثلاثتهم عن حجاج بن محمد الأعور المصيصي، عن ابن جريج: ثنا زياد بن سعد، عن محمد به.

وخالف القاسم بن الحسن: زهير بن محمد المروزي، فرواه عن سنيد به، لكن قال: (عن أبي سعيد المقبري) بدل من (سعيد المقبري)، فجعل الرواية للوالد، وليست للابن.

أخرجه الآجري في «الشرعية» (١/٣١٨-٣١٩/٣٢) -وعنه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٥٣٣/٢٢٤)-.

قلت: والمعروف رواية الإمام أحمد ومن معه، ولعل الاختلاف من سنيد نفسه؛ فإنه ضعيف -كما في «التقريب»-.

اللَّهُ! كما فعلت فارس والروم؟ قال رسول الله ﷺ: «وَهَلِ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ؟».

٣٥- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو عامر العقدي: حدثني سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أسيد^(١)، عن جدّه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ: شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمُوهُ».

٣٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى: ثنا محمد بن جعفر، عن أبي حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ: شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»^(٢)، وَيَا عَا فَبَاعًا، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمُوهُ»، قالوا: من يا رسول الله؟! اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ إِلَّا هُمْ؟».

٣٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس: ثنا

٣٥- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

أخرجه أحمد (١٦ / ٣٧٥ / ١٠٦٤١): حدثنا أبو عامر -عبد الملك بن عمرو- العقدي به.

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ فإن جد إبراهيم -هذا- لا يعرف؛ كما في «التقريب».

(١) بفتح الهمة، ووقع في «م»: بضم الهمة؛ وهو تطبيع شنيع.

٣٦- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهد) - أخرجه ابن أبي عاصم في

«السنة» (١ / ٣٦ / ٧٣) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «إسناده حسن، ورجاله ثقات على الخلاف

المعروف في «عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه -عبد الله بن عمرو بن العاص-».

(٢) ملحق في الحاشية، وعلم أمامها: صح.

٣٧- إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره) - أخرجه أحمد (٢٨ / ٣٥٩ / ١٧١٣٥): ثنا

هاشم بن القاسم -أبو النضر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢ / ١١٧٨) =

= (٣٥٤٩) - وعنه ابن عدي في «الكامل» (١٣٥٧/٤)، والأجري في «الشريعة» (١/٣٢١/٣٤) - ثنا علي بن الجعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٨١/٧١٤٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/٣٣٣) من طريقين عن أبي الوليد - هشام بن عبد الملك - الطيالسي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٨١/٧١٤٠) من طريق عبد الله بن رجاء وأسد بن موسى؛ خمستهم عن عبد الحميد بن بهرام به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٦١): «رواه أحمد والطبراني؛ ورجاله مختلف فيهم». قلت: لم يختلف إلا في شهر بن حوشب وعبد الحميد بن بهرام.

أما عبد الحميد بن بهرام؛ فقد قال يحيى بن سعيد القطان: «من أراد حديث شهر؛ فعليه بعبد الحميد بن بهرام»، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «حديثه عن شهر مقارب؛ كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن»، وقال مرة: «شيخ ثقة»، وقال يحيى بن معين وأبو داود: «ثقة»، وقال علي ابن المديني: «ثقة عندنا، وإنما كان يروي عن شهر بن حوشب من كتاب كان عنده»، وقال أبو حاتم الرازي: «هو في شهر بن حوشب مثل الليث في سعيد المقبري، قلت: ما تقول فيه؟ قال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، قلت: يحتاج بحديثه؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب؛ ولكن يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «هو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر؛ وشهر ضعيف»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وفي «التقريب»: «صديق». ولم يتكلم فيه إلا صالح بن محمد الحافظ المعروف بـ «جزرة»؛ قال: «ليس بشيء، يروي عن شهر، عنده صحيفة منكورة، ولا أعلم أنه روى عن غير شهر؛ إلا عن عاصم الأحول، حديثاً واحداً».

لكن تعقبه الخطيب البغدادي بقوله: «الحمل في الصحيفة التي ذكر صالح أنها منكورة على شهر، لا على عبد الحميد».

قلت: وما أقوى ما قال أحمد بن صالح المصري: «ثقة، يعجبني، حديثه حديث صحيح، أحاديثه عن شهر بن حوشب صحيحة».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٤١٠-٤١٣) والتعليق عليه.

وأما شهر بن حوشب؛ فالاختلاف فيه أكثر وأشهر:

قال الإمام أحمد - في رواية حرب الكرمانى - : «ما أحسن حديثه! وثقه»، وقال - في رواية حنبل - : «ليس به بأس»، وقال الدارمي: «بلغني أن أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب»، وقال الترمذي: «قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر =

عبد الحميد: ثنا شهر: حدثني ابن غنم: أن شداد بن أوس حدثه عن حديث رسول الله ﷺ: «لَتَحْمَلُنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَذُو الْقَذَةِ بِالْقَذَةِ»^(١).

٣٨- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن صفوان بن

=ابن حوشب، وقال البخاري: «شهر حسن الحديث» وقوى أمره، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال مرة: «ثبت»، وقال -أيضاً-: «ليس به بأس»، وقال العجلي: «شامي، تابعي، ثقة»، وقال يعقوب ابن شيبة: «ثقة، على أن بعضهم طعن فيه»، وقال الفسوي: «وشهر وإن قال ابن عون: إن شهراً نركوه؛ فهو ثقة»، وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم الرازي: «شهر ليس بدون أبي الزبير، ولا يحتاج به!».

وقال ابن القطان الفاسي: «وشهر قد وثقه قوم، وضعفه آخرون؛ فممن وثقه: ابن حنبل، وابن معين. وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير.

وغير هؤلاء يضعفه، ولم أسمع -وفي «نصب الراية»: «ولا أعرف»- لمضعفه حجة، وما ذكروه من تزييه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم؛ كله إما لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره. أما أخذه للخريطة؛ فكذب عليه».

وقال الذهبي في «السير»: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح»، وقال في «المغني»: «شهر مختلف فيه، وحديثه حسن»، وضعفه غير واحد من أهل العلم:

قال ابن عدي: «وشهر -هذا- ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتاج بحديثه، ولا يُتَدَيَّنُ به»، وقال النسائي والدارقطني: «ليس بالقوي»، وشط ابن حبان فقال: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات!»، وقال موسى بن هارون الحمال: «ضعيف»، وقال ابن عون: «إن شهراً نركوه، إن شهراً نركوه»؛ أي: طعنوا فيه، وأخذته السنة الناس.

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الأوهام والإرسال».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٤-٥٨٥)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٢١).

والذي أراه راجحاً -والله أعلم-: أن حديث شهر بن حوشب يعتبر به في الشواهد والمتابعات.

(١) حذو القذة بالقذة: ريشة السهم، والمراد: لتسلكن طرق أهل الكتاب، كما تشبه ريشة

السهم صاحبها تماماً، وتقدر معها.

٣٨- إسناده حسن (وهو حديث صحيح بشواهد) -أخرجه ابن أبي عاصم في

«المذكر والتذكير والذكر» (٣٩/ ١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٦/ ١٠٠٦) عن=

عمرو، قال: حدثني الأزهر بن عبد الله، قال: حدثني عبد الله بن لحي^(١) - أبو عامر الهوزني -؛ قال: حججت مع معاوية، فلما قدم مكة أخبر أن بها قاصاً يحدث بأشياء تنكر، فأرسل إليه معاوية، فقال: أمرت بهذا؟ قال: لا، قال: فما حملك عليه؟ قال: علم نشره، فقال له معاوية: لو كنت تقدّمت إليك؛ لفعلت بك، انطلق، فلا أسمع أنك حدثت شيئاً، فلما صلى الظهر قعد على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: يا معشر العرب! والله لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم ﷺ؛ فغيركم من الناس أخرى أن لا يقوم به، ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا يوماً، فقال: «إِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِْلَةً - يعني: الأهواء -، وَإِنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِْلَةً - يعني: الأهواء -؛ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ؛ وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ، فَاعْتَصِمُوا بِهَا، فَاعْتَصِمُوا بِهَا».

٣٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا صفوان بن عمرو: حدثني

=دحيم، عن الوليد بن مسلم به.

وقد صرح الوليد بن مسلم بالسماع في كل طبقات السند عند ابن أبي عاصم. وانظر ما بعده.

(١) في جميع الأصول: «نجي»، وهو خطأ، والصواب هو المثبت، كما في مصادر التخریج، وكتب الرجال.

٣٩- إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده) - أخرجه أبو داود (٤/١٩٨/٤٥٩٧)

-ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٥٤٢)-: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه أحمد (٢٨/١٣٤-١٣٥/١٦٩٣٧) -وعنه أبو داود (٤/١٩٨/٤٥٩٧)-،

والدارمي في «مسنده» (٩/٢١٥/٢٦٧٧- «فتح المنان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/

٣٢٣-٣٢٤/٨٨٤) -ومن طريقه أبو العلاء العطار الهمداني في «فتا وجوابها في ذكر الاعتقاد

وذم الاختلاف» (٥٧-١٢/١٢)-، والآجري في «الشریعة» (١/٣١٤-٣١٥/٢٩) من طرق عن

أبي المغيرة -عبد القدوس بن الحجاج- الخولاني به.

وتابع أبا المغيرة:

١- أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في =

= «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٣١-٣٣٢) - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٠١-١٠٢/ ١٥٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٨-١٠٩/ ١٠٥)، و«المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢٣-٣٢٤/ ٨٨٤) - ومن طريقه أبو العلاء العطار الهمداني في «فتيا وجوابها» (٥٧-١٢/ ٥٨)، والحاكم (١/ ١٢٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧١/ ٢٦٨) من طرق عنه.

٢- إسماعيل بن عياش: أخرجه ابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير والذكر» (٣٧- ٣٨/ ١٥)، و«السنة» (١/ ٧/ ١ و ٣٣/ ٦٥) - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٥/ ١٥٨)، والفريابي - وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢٤/ ٨٨٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧٠/ ٢٦٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٩/ ١٠٠٦) من طريقين عنه به.

٣- بقية بن الوليد الدمشقي: أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٨/ ٤٥٩٧) - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٢)، وابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير والذكر» (٣٨ - ٣٩/ ١٦)، و«السنة» (١/ ٧/ ٢ و ٣٤-٣٥/ ٦٩) - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٥٣/ ١٠٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٩/ ١٠٠٦) من طرق عنه به. قال الحاكم - وقد ساقه عقب حديث أبي هريرة الآتي -: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث»، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص ٦٣): «وإسناده حسن».

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٥): «قلت: وإنما يصححه؛ لأن أزهري بن عبدالله - هذا - لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، ولما ذكر الحافظ في «التهذيب» قول الأزدی: «يتكلمون فيه»؛ تعقبه بقوله: «لم يتكلموا إلا في مذهبه».

ولهذا قال في «التقريب»: «صدوق، تكلموا فيه للنصب».

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٩٠) من رواية أحمد، ولم يتكلم على سنده بشيء؛ ولكنه أشار إلى تقويته بقوله: «وقد ورد هذا الحديث من طرق»، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «المسائل» (٨٣/ ٢): «هو حديث صحيح مشهور».

وصححه - أيضاً - الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٣٨).

قلت: وقال شيخ الإسلام - أيضاً - في «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (١/ ١٢٢): «هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو، عن الأزهري بن عبدالله الحرازي، عن أبي عامر - عبدالله بن يحيى -، عن معاوية.

رواه عنه غير واحد؛ منهم: أبو اليمان، وبقية، وأبو المغيرة...».

فائدتان:

الأولى: قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (١/١/٤٠٨-٤١٤) - في معرض رده على بعض ذوي الأهواء من المعاصرين:-
 «فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه؛ ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به؛ حتى قال الحاكم في أول كتابه «المستدرک»: «إنه حديث كبير في الأصول».

قلت: ولا أعلم أحداً قد طعن فيه؛ إلا بعض من لا يُعتدُّ بتفرده وشذوذه، أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطُّعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث (رقم ٢٠٣)^(١) التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: «كلها في النار»؛ جاهلاً - بل متجاهلاً - حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس.

وليته اقتصر على ذلك؛ إذن لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل؛ ألا وهو العلامة ابن الوزير اليميني، وذكر أنه قال في كتابه «العواصم والقواصم» ما نصه:

«إياك أن تغتر بزيادة: «كلها في النار إلا واحدة»؛ فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح»^(ب).

وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات، ثم أوقفني بعض الطلاب في الجامعة الإسلامية على قول الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» (٢/٥٦):

«قال ابن كثير في «تفسيره»: وحديث افتراق الأمام إلى بضع وسبعين مروياً من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر.

قلت: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة؛ فقد ضعفها جماعة من المحدثين (!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة».

ولا أدري من الذي أشار إليهم بقوله: «جماعة...»؛ فلاني لا أعلم أحداً من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها، وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم؛ فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه «الفصل في الملل والنحل»، =

(١) وهو الآتي بعد ستة أحاديث من هذا السفر العظيم.

(ب) ثم طبع «العواصم»، فرأيت هذا الكلام فيه (١/١٨٦) بنحوه، ومن الغريب عدم تعقبه من المعلق عليه ببيان صحته، مع أنه قد صححه وقوّى حديث ابن عمرو المتقدم في تعليقه على «شرح السنة» (١/٢١٣).

= وقد رجعت إليه، وقُلبت مظانه؛ فلم أعثر عليه^(١)، ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: «لا يصح»^(ب)، والشوكاني قال عنه: «إنها موضوعة»، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم؛ فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة؛ فلا عبرة بقول من ضعفها. **والآخر:** أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لا سيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة؛ فكيف إذا خالف؟! ثم دُلِّي أحد إخواننا من طلاب العلم على كلام لابن حزم في حديث الفرقة الناجية، فإذا به ينفيه، ويسوق حديث نعيم بن حماد في التفرق، وفيه: «قوم يقيسون الأمور برأيهم»، ويقول فيه: «هذا أصح ما في الباب».

انظر رسالته في «الإمامة» (ص ٢١٣) من الجزء الثالث من «رسائله» - تحقيق: إحسان عباس. وأما ابن الوزير؛ فكلامه المتقدم يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك؛ فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى؛ لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادّعاء، وكيف يُستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول، وصرّحوا بصحته، وهذا يكاد يكون مستحيلاً؟! وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحّح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»^(ج)؛ فقد عقد فيه فصلاً خاصاً في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردّوا أحاديثهم، ومنهم معاوية -رضي الله عنه-، فسرّد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد التي تدل على صحتها من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيهم الشيعة، فكان هذا الحديث منها^(د)!

(أ) قلت: وجدته فيه (٢٩٢ / ٣) بلفظ: «لا يصح أصلاً من طريق الإسناد».

(ب) ثم رأيت في «العواصم» في الموضع المتقدم كما نقله الشوكاني، وكذلك نقله ابن الوزير في موضع آخر منه (١٧٢ / ٣)؛ فهذا يبين أن نقل الكوثري عنه لم يكن دقيقاً.

(ج) انظر الجزء الثاني منه (ص ١١٣-١١٥)، وهو مختصر كتابه المتقدم «العواصم»؛ كما صرح فيه (٢٢٥ / ١)، والمّح إلى ذلك في «الروض» (١٢ / ١).

(د) قال شيخنا -رحمه الله-: «ثم رأيت قد تكلم عليها في «العواصم» (١٧٠ / ٣)، وأعلّ حديث معاوية بأزهر الهوزني بحجة أنه ناصبي! وسكت عنه المعلق عليه، فأساء؛ لأنهما يعلمان أن العمدة في تقوية الحديث إنما هي الثقة وليس المذهب، وما أظن ابن الوزير -رحمه الله- يرى خلافه، ولكنها التقية التي رأى أن يلجأ إليها أحياناً، كما صرح بذلك في مقدمة «العواصم» (٢٢٥ / ١) ولكن ما عذر المعلق؟!».

قلت: عذره أنه يتجارى به الهوى، فصادف قلباً خالياً فتمكنا (!).

= الأمر الآخر: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ثمن قطع أنه وقف على كتب ابن الوزير -ألا وهو الشيخ صالح المقبلي- قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث، فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير، وأنت إذا تأملت كلامه؛ وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قبل استشكل معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه؛ لما فيه من الفوائد.

قال -رحمه الله تعالى- في «العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايع» (ص ٤١٤):

«وحديث (افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة)، رواياته كثيرة، يشد بعضها بعضاً، بحيث لا يبقى ريب في حاصل معناها .. (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي أشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي، ثم قال:) والإشكال في قوله: «كلها في النار إلا ملة»؛ فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعر البياض في الثور الأسود؛ حسبما صرح به الأحاديث؛ فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة، وبعضهم تأول الكلام». قال:

«ومن المعلوم أنه ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف؛ فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة، إنما الكلام في مخالفة تُصيرُ صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها. وإذا حققت ذلك؛ فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظام المفاسد، لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معيناً في هذه الفرق التي قد تحزبت، والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة».

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته:

«إن الناس عامة وخاصة؛ فالعامة: آخروهم كأولهم؛ كالنساء، والعبيد، والفلاحين، والسوقة، ونحوهم ثمن ليس من أمر الخاصة في شيء؛ فلا شك في براءة آخروهم من الابتداع كأولهم.

وأما الخاصة؛ فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من غطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم، وهؤلاء هم المبتدعة حقاً، وهو شيء كبير، ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدَأً﴾ [مريم: ٩٠]؛ كنفي حكمة الله -تعالى-، ونفي إقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعاً عند الله -تعالى-، ولا ندري بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة.

= ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم، وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دسّ في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع؛ لكن على وجه خفي، ولعله تَحَيَّلَ مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه.

وعلى الجملة؛ فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخطى في تصرفاته، وحسابه على الله - سبحانه -؛ إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار إلا وقد فعل ذلك، لكن شرهم - والله - كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفتن لتلك اللمة الخفية التي دسوها إلا الأذكىء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا همي للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيراً من غثاء ما حصلوه، ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل، وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضى عن السلف لوقعهم في النفوس، وهؤلاء هم الأكثرون عدداً، والأردلون قدراً؛ فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة.

فالقسم الأول من الخاصة: مبتدعة قطعاً.

والثاني: ظاهره الابتداع.

والثالث: له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع؛ ثلثه من الأولين وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة، وساروا بسيرهما، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما، وتركوا تكلف ما لا يعينهم، وكان تهمُّهم السلامة، وحياة السنة أثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله - تعالى -، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً؛ فهؤلاء هم السنة حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك؛ لم يلزمك السؤال المحذور، وهو الهلاك على معظم الأمة؛ لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خُفَّت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكننا تكلمنا على مقتضى الحديث =

=ومصادقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة - وإن كثرت الفرق- فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين، فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة».

قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المَقْبَلِي -رحمه الله-، وهو كلام متين، يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير -رحمه الله- في إعلاله إياه، والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه، وهو الموفق، لا إله إلا هو.

ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه «أدب الجاحظ» (ص ٩٠) صحة هذا الحديث؛ للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: «ولو صح هذا الحديث؛ لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية؛ إذ يسجل على أغليبتها الخلود في الجحيم، ولو صح هذا الحديث؛ لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبراً إياهم في حالة ردة ...» إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه؛ لوضوح بطلانه، لا سيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبلي المتقدم.

على أن قوله «الخلود في الجحيم»؛ ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه؛ ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث، وهو سالم من ذلك كله كما بيئنا، والحمد لله على توفيقه. ا.هـ.

الفائدة الثانية: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٢٠): «وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وسعد، ومعاوية، وعمر بن عوف، وغيرهم ...».

وقال (١/ ١٢٣-١٣٢): «ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي ﷺ: إما في الدين فقط، وإما في الدين والدنيا، ثم قد يؤول إلى الدماء^(١)، وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط.

(١) بمعنى: أنه قد يحدث بسبب هذا الاختلاف فتن وخصومات تنتهك فيها الحرمات، ويحمل فيها السلاح، ثم يتقاتل الناس؛ فتسيل الدماء، تماماً كما حدث بسبب الخوارج والمعتزلة والروافض وغيرهم من أهل البدع قديماً، وكأصحاب الأهواء والاتجاهات المعاصرة من الحزبيين والتكفريين والإخوان المسلمين -خوارج القرن العشرين- ونحوهم حديثاً، فهؤلاء يثيرون الفتن، ويستحلون الدماء في سبيل تحقيق بدعهم وأهوائهم، وفرضها على الأمة!

والواقع أكبر شاهد على ذلك؛ فما مصر والجزائر عنا ببعيدة، وأخيراً بلاد الحرمين الشريفين -سلمها

= وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث: هو مما نهى عنه في قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَأَسْتَمُتُهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وهو موافق لما رواه مسلم في «صحيحه»^(١) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه: «أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه، من العالية^(ب)، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية، دخل فركع فيه ركعتين، وصلينا معه ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا، فقال: «سألت ربي ثلاثاً؛ فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة^(ت)؛ فأعطانيها، وسألت ربي أن لا يهلك أمتي بالغرق؛ فأعطانيها، وسألت أن لا يجعل بأسهم بينهم؛ فمنعنيها».

وروى - أيضاً - في «صحيحه»^(ث) عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله زوى^(ج) لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاريها، وإن أمتي سيلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض^(د)، وإنني سألت ربي لأمتي: أن لا يهلكها بسنة بعامه، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم^(هـ)، وإن ربي قال: يا محمد! إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد، وإنني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامه، وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من باقطارها - أو قال: من بين أقطارها -؛ حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً». رواه البرقاني في «صحيحه»، وزاد: «إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة. ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيي من أمتي بالمشركين، وحتى يعبد فنام^(و) من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون؛ كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعده. ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله - تبارك وتعالى -».

(١) (٢٨٩٠).

(ب) ما كان من جهة نجد من المدينة.

(ت) هي الجدب والقحط.

(ث) (٢٨٨٩).

(ج) ضم وجمع.

(ح) هما الذهب والفضة؛ إشارة إلى ملكي كسرى وقيصر.

(خ) أي: أصلهم وحوزتهم.

(د) الجماعات من الناس.

= وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه؛ يشير إلى أن التفرقة والاختلاف لا بد من وقوعهما في الأمة، وكان يحذر أمته؛ لينجوا منه من شاء الله له السلامة؛ كما روى النُّزَال بن سبرة، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» رواه مسلم^(١).

نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق؛ لأن كلا القارئ كان محسناً فيما قرأه، وعَلَّل ذلك: بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا. ولهذا قال حذيفة لعثمان: «أدرك هذه الأمة، لا تختلف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم»^(ب) لما رأى أهل الشام والعراق يختلفون في حروف القرآن، الاختلاف الذي نهى عنه النبي ﷺ.

فأفاد ذلك شيئين:

أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا.

والثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا، والحذر من مشابهتهم.

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة، الذي يورث الأهواء؛ تجده من هذا الضرب، وهو: أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يثبت - أو في بعضه -، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر؛ كما أن القارئ كل منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئاً في نفي حرف غيره؛ فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبت أيسر من إحاطته بما ينفيه، ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض؛ لأن مضمون الضرب: الإيمان بإحدى الآيتين، والكفر بالأخرى - إذا اعتقد أن بينهما تضاداً -؛ إذ الضدان لا يجتمعان.

ومثل ذلك: ما رواه مسلم^(ت) - أيضاً - عن عبدالله بن رباح الأنصاري: «أن عبدالله بن عمرو؛ قال: هجرت^(ث) إلى رسول الله ﷺ يوماً؛ فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ، يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب».

(١) لم يروه مسلم في «صحيحه»، وإنما هو من أفراد البخاري، وهو في «صحيحه» (٢٤١٠ - أطرافه).

(ب) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٧).

(ت) (٢٦٦٦).

(ث) ذهب في الهجرة؛ وهي نصف النهار عند اشتداد الحر.

أزهر بن عبد الله الهوزني، عن أبي عامر - عبد الله بن لحي^(١) -؛ قال: حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا مكة أخبر برجل يقصُّ على أهل مكة،

= فعلل غضبه ﷺ؛ بأن الاختلاف في الكتاب سبب هلاك من كان قبلنا، وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عيناً، وفي غيره نوعاً.

والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسماً:

أحدهما: يذم الطائفتين جميعاً؛ كما في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّجِمَ رِجْمَ رَبِّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]؛ فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله: ﴿فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، ووصف اختلاف اليهود بقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وكذلك النبي ﷺ لما وصف هذه الأمة: ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة؛ قال: «كلها في النار إلا واحدة؛ وهي الجماعة»، وفي الرواية الأخرى: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»؛ فيبين: أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين؛ إلا فرقة واحدة؛ هم أهل السنة والجماعة.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه:

تارة: فساد النية، لما في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في الأرض، ونحو ذلك. فيجب لذلك ذم قول غيرها، أو فعله، أو غلبته ليطمئن عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا من بني آدم! وهذا ظلم.

ويكون سببه -تارة- جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي تنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق: في الحكم، أو في الدليل. وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً.

والجهل والظلم: هما أصل كل شر؛ كما قال -سبحانه-: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] ١هـ.

(١) في جميع الأصول: «نجي»، وهو خطأ.

فأرسل إليه معاوية، فقال: أُمِرْتَ بهذا القصص؟! قال: لا، قال: فما حملك على أن تقصّ بغير إذن؟ قال: ننشرُ علماً علّمناه الله، قال: لو كنت تقدّمت إليك قبل مرتي هذه؛ لفعلت، ثم قام^(١) حين صَلَّى الظهر بمكة، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا فِي^(٢) دِينِهِمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ^(٣) وَسَبْعِينَ مِلَّةً^(٤)»، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً -يعني: الأهواء-، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً؛ وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ^(٥).

والله يا مَعْشَرَ الْعَرَبِ! إِنْ لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّكُمْ ﷺ؛ لَغَيْرُكُمْ مِنَ النَّاسِ أُخْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ.

٤٠ - حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا الأوزاعي: ثنا قتادة، عن

(١) في المخطوط: «قال»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج.

(٢) في «م»: «على»!

(٣) في «م»: «ثنتين».

(٤) في المخطوط: «فرقة»، والمثبت هو الصواب؛ كما يقتضيه السياق، والله أعلم.

(٥) إلى هنا ينتهي المرفوع من الحديث، والكلام الذي بعده هو من قول معاوية -رضي الله عنه-، وليس من قول النبي ﷺ، وهذا بخلاف ما وقع في «م»؛ إذ جعل الدكتور! المعلق عليه كلام معاوية -رضي الله عنه- الأخير ضمن المرفوع!!

٤٠ - إسناده صحيح - أخرجه الإمام أحمد (١٣٣٣٨/٥١/٢١) -ومن طريقه الضياء

المقدس في «الأحاديث المختارة» (١٦/٧-٢٣٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/

١٧١) من طريق محمد بن عوف الطائي؛ كلاهما عن أبي المغيرة -عبد القدوس بن الحجاج- به.

وأخرجه أبو داود (٤/٢٤٣/٤٧٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/٣٣٧-٣٣٨/٢٩٦٣)

من طريقين عن الوليد بن مسلم، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «الأحاديث المختارة»

(١٨/٧) عن عيسى بن يونس، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/٢٥٧/٤٠٧٣)، والحاكم

(١٤٨/٢) من طريق بشر بن بكر، وأبو داود (٤/٢٤٣/٤٧٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده»

(٥/٤٢٦-٤٢٧/٣١١٧) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/١٥-

١٦/٢٣٩١) -من طريق مبشر بن إسماعيل الحلبي، والبيهقي (٨/١٧١) من طريق الوليد بن

مزيد، والأجري في «الشرعة» (١/٣٣٦-٣٣٧/٤٠) من طريق يزيد بن يوسف، والحاكم =

= (١٤٧-١٤٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٣٠) من طريق محمد بن كثير المصيصي؛ سبعتهم عن الأوزاعي به.

قال الحاكم -بعد أن رواه من طريق المصيصي-: «وهو صحيح على شرط الشيخين»!
قلت: وقد وهم -رحمه الله- من ثلاثة وجوه:

الأول: أن البخاري لم يرو للأوزاعي عن قتادة، وإنما هو من أفراد مسلم.
الثاني: أن المصيصي -هذا- لم يخرج له البتة، وهو مع ذلك متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

الثالث: أن راويه عن المصيصي هو إبراهيم بن الهيثم البلدي، ولم يخرج له شيئاً.
وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة» (٢/ ٤٥٨) -عن سند الإمام أحمد-: «إسناده صحيح على شرطهما».

قلت: بل إسناده صحيح على شرط مسلم؛ فإن البخاري لم يرو للأوزاعي عن قتادة.
أقول هذا بالنسبة لطريق قتادة عن أنس، أما طريق قتادة عن أبي سعيد الخدري؛ فهي ضعيفة؛ فإن قتادة لم يسمع من أبي سعيد شيئاً.
قال الحاكم (٢/ ١٤٨): «لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبي سعيد الخدري، وإنما سمعه من أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد».

قلت: طريق أبي المتوكل هذه: أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٥٨/ ٩٣٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٥٣/ ٢٧١١) من طريق محمد بن بكار، والحاكم (٢/ ١٤٨) من طريق أبي الجماهر -محمد بن عثمان التنوخي-؛ كلاهما عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي المتوكل به.

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ لضعف سعيد بن بشير.

وتابع الأوزاعي عن قتادة؛ كل من:

١- معمر بن راشد: أخرجه أبو داود (٤/ ٢٤٤/ ٤٧٦٦)، وابن ماجه (١/ ٦٢/ ١٧٥)،
وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٦٤٥/ ١٥٤٩) من طريق عبدالرزاق، وأحمد في «المسند»
(٢٠/ ٣٣٥-٣٣٦/ ١٣٠٣٦) -وعنه ابنه عبدالله في «السنة» (٢/ ٦٤٥/ ١٥٤٨)، والضياء
المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٧/ ٢٣٩٣) -من طريق رباح بن زيد الصنعاني، والحاكم
(٤/ ١٤٧) من طريق هشام بن يوسف الصنعاني؛ ثلاثتهم عن معمر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي!

وقال شيخنا -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»!
=

أنس بن مالك، وعن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ؛ قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ، وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَخْفِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمُرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدُّ عَلَى فُوقِهِ^(١)، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ (اللَّهُ وَ)^(٢) لَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ؛ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ»، قالوا: يا رسول الله! ما سيماهم؟ قال: «التَّخْلِيقُ».

= قلت: فيه نظر؛ فإن البخاري لم يخرج لهذه الترجمة (معمر عن قتادة)، وإنما هي من أفراد مسلم، لا سيما وقد تكلم بعض الحفاظ في رواية معمر عن قتادة؛ قال الدارقطني في «العلل» (ج ٤ / ٣٩٩): «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش».

٢- سليمان بن طرخان التيمي: أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٧-١٨ / ٢٣٩٤) من طريق الخرائطي: حدثنا علي بن حرب الطائي، عن أسباط بن محمد، عن سليمان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.
وخالف أسباط بن محمد: معتمر بن سليمان التيمي؛ فرواه عن أبيه به بإسقاط قتادة.
أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦١ / ٩٤٥) عن عبيد الله بن معاذ، عن معتمر به.
قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، فلما أن يكون لسليمان فيه إسنادان، أو تكون رواية المعتمر أرجح من رواية أسباط؛ فإنه يرويه هنا عن أبيه، وهو أدري بمحدثه من غيره، والله أعلم.
قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

قلت: رواية عبيد الله بن معاذ عن المعتمر من أفراد مسلم.

٣- سعيد بن بشير: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٥٨ / ٩٤٠).

قلت: سعيد -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، فالعمدة على ما سبق من الطرق.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بلا ريب كما تقدم تفصيله.

(١) فوق السهم: موضع الوتر منه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من «م».

٤١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا

٤١- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى عن أنس) - أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» - ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٠/١-١٤٨/١)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١١٩/١-١٨/١٢٠) - من طريق معاوية بن صالح، وقوام السنة في «الحجة» (١١٩/١-١٨/١٢٠) من طريق عيسى بن يونس وأبي إسحاق الفزاري وفضيل بن عياض، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٥٣/٣-٥٢/٣) من طريق يحيى بن عبدالله البجلي؛ خستهم عن الأوزاعي به.

وتابع الأوزاعي: عكرمة بن عمار العجلي، عن يزيد الرقاشي به. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٤-١٥٥/٧/٤١٢٧): حدثنا أبو خيثمة، عن عمر بن يونس، عن عكرمة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٢٦/٦): «رواه أبو يعلى، ويزيد الرقاشي: ضعفه الجمهور، وفيه توثيق لين، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال، وقد تابع الرقاشي جمع؛ منهم:

١- قتادة بن دعامة السدوسي: أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣/١٣٢٢/٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٤/٣٢/١) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩٠/٧/٢٥٠٠)؛ قالوا: ثنا هشام بن عمار، وأبو بكر بن المقرئ في «الفوائد» - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/٨٨-٨٩/٢٤٩٧ و ٨٩/٢٤٩٨ و ٨٩-٩٠/٢٤٩٩) - من طريق موسى بن عامر بن خريم ومؤمل بن الفضل، والطبراني - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤١/٢٤) من طريق عبد الملك بن الأصغ البعلبكي؛ أربعتهم عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن قتادة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح؛ رجاله ثقات».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٤٠٦/١/١): «وفي تصحيحه نظر عندي، ولا ضرورة لذكره الآن؛ فإنه لا بأس به في الشواهد».

قلت: لعل شيخنا -رحمه الله- يقصد الكلام اليسير في هشام بن عمار؛ فإنه لم يذكر من خرج إلا ابن ماجه، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن هذا الأمر مأمون هنا؛ فإن هشاماً توبع عليه كما تقدم؛ فهو صحيح بمجموع طرقه عن الوليد بن مسلم، وهو وإن كان يدلّس تدليس التسوية؛ فقد صرح بالتحديث له ولشيخه عند ابن ماجه وابن أبي عاصم؛ فأما شر تدليسه، فهو صحيح غاية.

٢- زياد بن عبدالله النميري: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٩/٢٤١/١٢٢٠٨)=

(أبو المغيرة)^(١): ثنا الأوزاعي: ثنا يزيد الرقاشي: حدثني أنس بن مالك؛ قال: ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ رجلٌ، فذكروا قوّته في العمل، واجتهاده في العبادة، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَوَّلُ قَرْنٍ خَرَجَ فِي أُمَّتِي، لَوْ قَتَلْتُهُ؛ مَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ بَعْدَهُ مِنْ أُمَّتِي، إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً».

قال يزيد الرقاشي: وهي الجماعة.

=من طريق عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، عن صدقة بن يسار، عن زياد به. قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/١/٤٠٦): «والنميري ضعيف، وبقيّة رجاله ثقات».

٣- سعيد بن أبي هلال: أخرجه أحمد (٣/١٤٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٨)-: ثنا حسن بن موسى الأشيب: ثنا ابن لهيعة: ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد به. قال شيخنا -رحمه الله-: «وسنده حسن في الشواهد».

قلت: وهو كما قال؛ للكلام المعروف في ابن لهيعة، والراوي عنه حسن بن موسى الأشيب؛ ليس من قدماء أصحابه.

٤- زيد بن أسلم: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦/٣٤٠/٣٦٦٨)، والأجري في «الشرعية» (١/٣٤٦-٣٤٩/٤٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٧١-٣٧٢/٢٦٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/٢٢٦-٢٢٧)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/٤٤٨)، و«تفسير القرآن العظيم» (٣/١٤٩ - ط دار طيبة) من طرق عن أبي معشر السندي، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٨): «رواه أبو يعلى؛ وفيه أبو معشر -نجيح-، وفيه ضعف!».

وقال الحافظ ابن كثير: «هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه وبهذا السياق».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «وأبو معشر، واسمه: نجيح بن عبدالرحمن السندي، وهو ضعيف».

وللحديث طرق أخرى ذكرتها في كتابي «نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق الأمة». وبالجملة؛ فالحديث صحيح عن أنس -رضي الله عنه- بمجموع طرقه، والله أعلم.

(١) سقط من المخطوط.

٤٢- حدثنا شيبان بن أبي شيبة: ثنا الصعق بن حزن: ثنا عقيل

٤٢- إسناد ضعيف جداً (وهو صحيح بطريقه الأخرى) - أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٣٥/٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣٧/٨)، و«المطالب العالية» (٣/٢٤٨/٢٨٩٨-٣ ط دار الوطن، أو ١٢/٣٠٨/٢٨٨٠-٣ ط دار العاصمة)، و«تحاف الخيرة المهرة» (١/٢٠٧/٢٨٢/٣)، وأبو بكر الباغندي في «حديث شيبان ابن فروخ» - ومن طريقه أبو ذر - عبيد بن أحمد - الهروي في «جزء من فوائد حديثه» (٢٩-٣٠/١)، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/١٦٨-١٧٠/١٤٨٠-)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٢٠-٢٢١/١٠٥٣١)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٩/٢٤٨) - وعنه البغوي في «معالم التنزيل» (٨/٤٢-٤٣) - عن محمد بن عبدالله الحضرمي، وأبو عمرو بن حمدان في «فوائده» - ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٤/٢٥٤-٢٥٥) - عن الحسن بن سفيان، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/٣٧٦-٣٧٧/٤٤٧٩)، و«المعجم الصغير» (١/٢٢٣-٢٢٤) عن عبدالله بن أحمد بن خلاد القطان؛ ستهم عن شيبان بن فروخ به.

وتابع شيبان بن فروخ عليه:

١- أبو داود - سليمان بن داود - الطيالسي: أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٨/٧٦١) عن حماد بن الحسن الوراق، والخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفقه» (٢/١١٨/٧٤٦)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/٢٩١/٨٤٠)، و«الآداب» (١٥٠/٢٣٥)، و«شعب الإيمان» (١٢/٧٣/٩٠٦٤)، و«السنن الكبرى» (١٠/٢٣٣) من طريق يونس بن حبيب؛ كلاهما عن الطيالسي - وهذا في «مسنده» (١/٢٩٥-٢٩٦/٣٧٦-) به.

٢- زيد بن الحباب: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١/٢١٧-٢١٨/٣٢١)، و«المصنف» (١١/٤٨/١٠٤٩٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٨٠٩/١٥٠٣-) .

٣- محمد بن الفضل السدوسي - أبو النعمان -، الملقب بـ (عارم): أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/١١٠٢-١١٠٣)، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٤/٢٨٨) - ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/١٧٦-)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/٢٠٣-٧٧٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» - ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٨٠٧-٨٠٨/١٥٠٠-)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/١٧٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/٧٣-٧٤/٩٠٦٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٨٠٨-٨٠٩/١٥٠٢) .

= ٤- عبدالرحمن بن المبارك العيشي: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٨٠٧-٨٠٨/١٥٠٠)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٢٠-٢٢١/١٥٣١)- وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/١٧٧)-، والحاكم (٢/٤٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/٧٣-٧٤/٩٠٦٥).

٥- داود بن المحبر: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٢/٤٣٠-٤٣١).

قال الطبراني: «لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرد به: الصعق بن حزن».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سويد وأبي إسحاق، تفرد به: عقيل الجعدي».

قلت: وهو ضعيف الحديث جداً؛ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/٥٤)- وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/١١٠٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/٢٠١٨)-: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/١٨٥): «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج بما روى، وإن وافق الثقات».

وأبو إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن، ورواية الجعدي -هذا- عنه بعد الاختلاط.

أما الحاكم؛ فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد! ولم يخرجاه».

لكن رده الإمام الذهبي: «قلت: ليس بصحيح؛ فإن الصعق وإن كان موثقاً؛ فإن شيخه منكر الحديث؛ قاله البخاري».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «العلل» لابنه (٢/١٦٢): «نفس الحديث منكر، لا يشبه حديث أبي إسحاق، ويشبه أن يكون عقيل -هذا- أعرابياً؛ والصعق: لا بأس به».

وقال العقيلي: «عقيل الجعدي عن أبي إسحاق الهمداني حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به».

وقال البيهقي في «المدخل»: «عقيل الجعدي غير معروف، ويمكن إجراء الخبر على ظاهره إن ثبت...».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٩٠ و١٦٣): «رواه الطبراني في «الصغير»، و«الأوسط»، وفيه عقيل بن الجعد؛ قال البخاري: منكر الحديث».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/١٤٦-٣١٣- مختصرة): «رواه أبو داود الطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي، وفي أسانيدهم عقيل الجعدي؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف جداً، رجاله ثقات؛ غير عقيل الجعدي، فإنه ضعيف جداً؛ كما يفيد قول البخاري فيه: منكر الحديث».

= وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود:

أخرجها أبو بكر بن أبي داود -وعنه ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٣٥-٣٦/٣٨)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/١١٩/٧٤٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/١٦٩-١٧٠) -عن موسى بن عامر بن خريم، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٨٠٨/١٥٠١) -عن صفوان بن صالح، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/٣٥-٣٦/٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٤٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٧١-١٧٢/١٠٣٥٧) عن هشام بن عمار؛ ثلاثهم عن الوليد بن مسلم الدمشقي، عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جده به.

قال ابن شاهين: «هذا حديث حسن الإسناد، غريب اللفظ من ألفاظ رسول الله ﷺ». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٦١): «رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح؛ غير بكير بن معروف، وثقه أحمد وغيره، وفيه ضعف».

قلت: إسناد الحديث حسن -إن شاء الله-؛ للكلام اليسير في بكير بن معروف، وفي «التقريب»: «صدوق فيه لين»، ومقاتل بن حيان: صدوق؛ كما في «التقريب»، وما يخشى من تدليس الوليد بن مسلم مأمون هنا؛ فقد صرح بالتحديث له ولشيخه في رواية ابن أبي داود، ومع ذلك توبع كما سيأتي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف، رجاله ثقات على ضعف في هشام بن عمار^(١)، والوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في غير شيخه بكير!!».

وقد توبع الوليد بن مسلم: فقد أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/٣٦-٣٧) عن إسحاق بن أبي حمزة -أبي يعقوب الرازي-، عن سندي بن عبدويه، عن بكير بن معروف به.

قلت: وسندي -هذا- وثقه ابن حبان، وكان عالماً بالحديث؛ فصح الحديث، والله الحمد من قبل ومن بعد.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٤/٢٨٨) وزاد نسبه للحكيم الترمذي في «نوارد الأصول»، وابن المنذر، وابن مردويه.

=

(١) قلت: هذا لا يضر؛ فإن هشاماً توبع عليه كما رأيت.

الجعدي^(١)، عن أبي إسحاق الهمداني، عن سويد بن غفلة، عن ابن مسعود؛ قال: دخلت على رسول الله ﷺ، فقال: «يَا ابْنَ مَسْعُودٍ!»، قلت: لبيك يا رسول الله! قال: «أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟»، قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنْ أَعْلَمَ النَّاسُ: أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقْصَرًا فِي الْعَمَلِ، وَاخْتَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلِي عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثَةٌ، وَهَلَكَ سَائِرُهَا؛ فِرْقَةٌ أَزَتْ^(٢) الْمُلُوكَ وَقَاتَلُوهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَدِينِ عِيسَى، وَأَخَذُوهُمْ؛ فَقَطَعُوهُمْ بِالْمَنَاشِيرِ، وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، وَلَا بَأَنْ يُقِيمُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ وَيَدْعُوْنَهُمْ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَسَاحُوا فِي الْبِلَادِ وَتَرَهَّبُوا، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ إلى قوله: ﴿فَاسْقُونُ﴾ [الحديد: ٢٧]»، فقال النبي ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِي، وَصَدَّقَنِي، وَاتَّبَعَنِي؛ فَقَدْ رَعَاهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، وَمَنْ لَا يَتَّبِعَنِي؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الْهَالِكُونَ».

٤٣- حدثنا إسحاق: أنبا النضر بن شميل: ثنا قطن - أبو الهيثم -: ثنا

= تنبيه: أعل أخونا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان - وفقه الله - في تعليقه على كتاب «الاعتصام» (٢/ ١٣٠-١٣١) طريق ابن مسعود الثانية بالانقطاع، وهذا الإعلال ليس بشيء؛ فإن سماع عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود من أبيه ثابت بشهادة جماعة من الأئمة؛ منهم: سفيان الثوري، وشريك القاضي، وابن معين، والبخاري، وأبو حاتم.

وروى البخاري في «التاريخ الصغير» بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه؛ قال: لما حضر عبدالله الوفاة؛ قال له ابنه عبدالرحمن: يا أبت! أوصني، قال: ابك من خطيئتك، فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفى سماعه منه؛ لأنه لا حجة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسماع، ومن علم حجة على من لم يعلم؛ قاله شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (١/ ١/ ٣٨٥).

(١) في المخطوط: «الخوري»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٢) قاومتهم.

٤٣- إسناده حسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٧٤/ ٨٠٥٥): ثنا عبدالله بن أحمد، عن=

=خلاد بن أسلم، عن النضر به.

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٦٠٦-٦٠٧/٧٨٣) من طريق أبي حاتم الرازي، عن جعفر بن محمد الواسطي -وهو صدوق-، عن عمرو بن الهيثم بن قطن، عن جده به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير أبي غالب -واسمه حزور-، وهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، ولم يخالف أحداً في هذا الحديث، لا سيما وقد حسنه الترمذي -كما سيأتي-، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (٣/٤١١/٣٤٨٥) -هداية الرواة-.

وتابع قطن بن كعب:

١- داود بن أبي الفرات -وهو ثقة-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «تفسيره» -وعنه المصنف (٤٤)-: ثنا عبدالله بن يزيد بن المقرئ، عن داود به.

٢- حماد بن زيد: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٨/٨٠٣٥)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٩٤-٢٩٥/٢٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٨٨).

٣- حماد بن سلمة: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/٤٥٥/١٢٣٢) -ومن طريقه البيهقي (٨/١٨٨)-، وأحمد (٣٦/٥٤٢/٢٢٢٠٨ و٥٩٤/٢٢٢٥٩) -وعنه في الموضع الأول: ابنه عبدالله في «السنة» (٢/٦٤٣/١٥٤٢)-، والترمذي (٥/٢٢٦/٣٠٠٠)، ويحيى بن سلام في «تفسيره» (ق٤١/ب-٤٢/أ) -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٦٢٣-٦٢٤/٢٨٥)-، والطبري في «جامع البيان» (٥/٦٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٧-٢٦٨/٨٠٣٤)، والمحاملي في «الأمالي» (٤٠٨/٤٧٨) -رواية ابن البيع-.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وأبو غالب؛ يقال: اسمه حزور. وأبو أمامة الباهلي: اسمه صدي بن عجلان، وهو سيد باهلة».

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٤٠٤/٩٠٨) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٨-٢٦٩/٨٠٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/٣٧-٣٨)-، وابن ماجه (١/٦٢/١٧٦).

٥- معمر بن راشد: أخرجه أحمد (٣٦/٥١٨-٥١٩/٢٢١٨٣) -وعنه ابنه عبدالله في «السنة» (٢/٦٤٣/١٥٤٣)-، وابن المنذر في «تفسيره» (١/٣٢٦-٣٢٧/٧٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٦-٢٦٧/٨٠٣٣) عن عبد الرزاق -وهذا في «المصنف» له (١٠/١٥٢/١٨٦٦٣)- به.

= ٦- قطن - ويقال: قطري- بن عبدالله الحداني - أبو مري-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٣٠٧-١٩٧٣٨) - وعنه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٣٤/٦٨) -، والأجري في «الشريعة» (١/٣٦٨-٣٧٠/٦٠) من طريق بكر بن خلف؛ كلاهما عن قطن به. لكن وقع في رواية الأجري: عن قطن، عن أبيه، فزاد: (عن أبيه)؛ فإما أن يكون الوهم من بكر، أو يكون لقطن فيه إسنادان. والله أعلم.

٧ و ٩ و ١٠ - سلام بن مسكين، وجعفر بن سليمان الضبيعي، وأشعث بن عبد الملك الحمراني، وقريش بن حيّان: أخرج روايتهم الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٩-٨٠٣٨/٢٧٠ و ٨٠٣٩/٢٧٠ و ٨٠٤٠ و ٢٧٣-٢٧٤/٨٠٥٣).

١١- علي بن مسعدة الباهلي: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/٣٣٨/٢٥١٩).

١٢- داود بن أبي سليك الحماشي السعدي: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث داود ابن عمرو الضبي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٠٢-١٠٣/١٥١)-، والحاترث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/٧١٧/٧٠٦ / مكرر - «بغية الباحث»؟) قالوا: ثنا داود بن عمرو الضبي: ثنا أبو شهاب -موسى بن نافع- الحنط الأكر، عن أبي شهاب -عبد ربه^(١) بن نافع- الحنط الأصغر، عن عمرو بن قيس الملائي، عن داود به. وهذا سند حسن.

١٣- عبدالله بن شوذب: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦١-٦٢/٩٧- آل عمران)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/٣٧-٣٨).

١٤- الربيع بن صبيح: أخرجه الترمذي (٥/٢٢٦/٣٠٠٠)، والطبري في «جامع البيان» (٥/٦٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٩/٨٠٣٧)، والمحلمي في «الأمالي» (٤٠٨/٤٧٨).

١٥- حميد بن مهران المالكي الخياط: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٠/٩٦-آل عمران، و٥/١٤٢٩/٨١٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٧١/٨٠٤٦)، والواحدي في «الوسيط» (١/٤٧٦).

١٦- سلم بن زريق: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٧٤/٨٠٥٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٠٣-١٠٤/١٥٢).

١٧- صدقة بن هرمز: أخرجه أبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/٢٥٨-٢٥٩)-.

(١) تحرفت في «شرح أصول الاعتقاد» إلى: (زيد)!

أبو غالب؛ قال: كنت عند أبي أمامة^(١)، فقال له رجل: أرايت قول الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ من هؤلاء؟ قال: هم الخوارج، ثم قال: عليك بالسواد الأعظم، قلت: قد تعلم ما فيهم،

= ١٨- أبو جعفر الرازي: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٧١٦-٧١٧/ ٧٠٦ - «بغية الباحث»): ثنا خلف بن الوليد: ثنا أبو جعفر به.

١٩- المبارك بن فضالة: أخرجه الأجرى في «الشريعة» (١/ ٣٦٧/ ٥٩) من طريق عصمة ابن المتوكل، عنه به.

٢٠- عمران بن مسلم القصير: أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٤٠٨/ ٤٧٩ - رواية ابن البيع) من طريق حماد بن مسعدة، عن عمران به.

وتابع أبا غالب البصري: صفوان بن سليم المدني، عن أبي أمامة به.

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦/ ٦٥٤ / ٢٢٣١٥) - وعن ابنه عبد الله في «السنة» (٢/ ٦٤٤ / ١٥٤٦) -: ثنا أنس بن عياض؛ قال: سمعت صفوان به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

وقد أعله المعلق على «المسند» بالانقطاع بين صفوان بن سليم وأبي أمامة الباهلي! وهو إعلال قاصر، وتعدُّ -على علم الحديث وأهله- سافراً، ويكفي لرد قولهم وبيان حدائهم ما يأتي: ١- أن صفوان بن سليم ولد سنة (٦٠ هـ)، بينما مات أبو أمامة -رضي الله عنه- سنة (٨٦ هـ).

وهذا يعني: أن عُمرَ صفوان يوم وفاة أبي أمامة كان (٢٦) سنة، وهي سن كافية للإدراك والسمع.

٢- أن الإمام أبا داود السجستاني صرح بأن صفوان قدر رأى أبا أمامة، فقد نقل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢٦) عنه؛ أنه قال: «لم ير صفوان أحداً من الصحابة إلا أبا أمامة وعبد الله بن بسر».

ولا شك أن المثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم، لا سيما أن قولهم -هذا- محدث لم يقله أحد من أهل العلم السابقين، فالله المستعان.

وانظر ما بعده.

(١) في «م»: «أسامة!»؛ وهو تحريف قبيح.

فقال: عليهم ما حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ، وأطيعوا تهتدوا، ثم قال: إن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقة، كُلُّها في النار، وإن هذه الأمة تزيد عليها فرقة، وهي في الجنة، فذلك قول الله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾، تلا إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦ - ١٠٧]، فقلت: مَنْ هم؟ فقال: الخوارج، فقلت: أسمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ فقال: سمعته من رسول الله ﷺ.

٤٤- حدثنا إسحاق: أنبأ المقرئ: ثنا داود بن أبي الفرات: حدثني أبو غالب: أن أبا أمامة أخبره: أن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقة، وهذه الأمة تزيد عليها واحدة، كُلُّها في النار إلا السواد الأعظم؛ وهي الجماعة. قلت: قد تعلم ما في السواد الأعظم - وذلك في خلافة عبد الملك بن مروان؟! فقال: أما والله إنني لكاره لأعمالهم؛ ولكن عليهم ما حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ، والسمع والطاعة خير من الفجور والمعصية.

٤٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس: ثنا أبو بكر

٤٤- إسناده حسن - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٤٥- إسناده ضعيف، ومثنه منكر - أخرجه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣٤٥/٢)، والدورقي في «مسند سعد» (٨٦/١٤٨)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٧/٤) - (١١٩٩/٣٨): ثنا يوسف بن موسى القطان، وابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤٤٨/١)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٤٨/١٨١) - «منتخب»، والآجري في «الشرعية» (٣١٣/١ - ٢٨/٣١٤) من طريق زهير بن محمد المروزي، وابن بطة في «الإبانة» (٣٦٧/١ - ٣٦٨/٣٦٣ و ٣٧٠/٢٦٦ و ٣٧١/٣٦٧) من طريق أبي حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ تسعته عن أحمد بن عبد الله بن يونس به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٩/٧): «رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة الربذي؛ وهو ضعيف» اهـ.

قلت: وهو كما قال، وفي متن الحديث ما ينكر؛ فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة: أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، وليس على إحدى وسبعين!

ابن عياش، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن عبيدة، عن بنت سعد، عن أبيها سعد؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت بنو إسرائيل على إحدَى وسبعين ملة، ولكن تذهب الليالي ولا الأيام حتى تفرق أمتي على مثلها - أو قال: عن مثل ذلك-، وكلُّ فرقةٍ منها في النارِ إلا واحدة؛ وهي: الجماعة».

٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ الفضل بن موسى: ثنا محمد بن عمرو: ثنا

٤٦- إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده) - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٢٥ / ٦٧٣١ - «إحسان»): أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي -المعروف بـ (ابن شيرويه)-، عن إسحاق بن راهويه -وهذا الحديث في «مسنده»- به.

وأخرجه الترمذي (٥/ ٢٥ / ٢٦٤٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٧-٢٨)-، والحاكم (١/ ٦) عن الحسين بن حريث، والآنسوري في «الشرعية» (١/ ٣٠٦ / ٢٢) من طريق علي بن خشرم، والحاكم (١/ ١٢٨) -وعنه البيهقي في «الاعتقاد» (ص ٣٠٧)- من طريق يوسف بن عيسى؛ ثلاثتهم عن الفضل بن موسى السنياني به.

وأخرجه أبو داود (٤/ ١٩٨-١٩٧ / ٤٥٩٦) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٨)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٣٨١-٣٨٢ / ٥٩٧٨)، والحاكم (١/ ١٢٨) من طريقين عن خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، وابن أبي شيبه في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/ ١٣٢١ / ٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٣ / ٦٦)-، وأحمد (١٤/ ١٢٤ / ٨٣٩٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن بشر، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٥٠٢ / ٦١١٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٤ / ٦٧) من طريقين عن ابن أبي عدي، وابن بطه في «الإبانة» (١/ ٣٧٤-٣٧٥ / ٢٧٣) من طريق عبد الرحمن المحاربي، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٣١٧ / ٥٩١٠) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ١٤٠ / ٦٢٤٧)- «إحسان»-، والآنسوري في «الشرعية» (١/ ٣٠٤-٣٠٦ / ٢١) من طريقين عن النضر بن شميل، وأبو جعفر بن البخترى الرزازي «حديثه» -رواية ابن مخلد- -ومن طريقه محمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٣/ ١٣١١-١٣١٢ / ٦٧٢) من طريق قريش بن أنس؛ ستتهم عن محمد بن عمرو به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال في (الموضع الأول): «وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بالفضل بن موسى؛ وهو ثقة».

= وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره». وتعقبه -أيضاً- شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/١/٤٠٣-٤٠٤/٢٠٣): «قلت: وفيه نظر؛ فإن محمد بن عمرو فيه كلام؛ ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما روى له متابعة، وهو حسن الحديث.

وأما قول الكوثري في مقدمة «التبصير في الدين» (ص ٥): إنه لا يحتج به إذا لم يتابع؛ فمن مغالطاته -أو مخالفاته- المعروفة؛ فإن الذي استقر عليه رأي المحدثين من المحققين الذين درسوا أقوال الأئمة المتقدمين فيه: أنه حسن الحديث، يحتج به؛ من هؤلاء: النووي، والذهبي، والعسقلاني وغيره. على أن الكوثري إنما حاول الطعن في هذا الحديث؛ لظنه أن فيه الزيادة المعروفة بلفظ: «كلها في النار إلا واحدة»، وهو ظن باطل؛ فإنها لم ترد في شيء من المصادر التي وقفت عليها من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- من هذا الوجه عنه، وإنما وردت من حديث غيره.

وقد ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» كما أوردته بدون الزيادة، ولكنه عزاه لأصحاب «السنن» الأربعة، وهذا وهم آخر؛ فإن النسائي منهم، ولم يخرجهم، وقد نص على ذلك كله الحافظ في «تخريج الكشاف» (٤/٦٣) بقوله: «رواه أصحاب «السنن» إلا النسائي من رواية أبي هريرة دون قوله: «كلها ... إلخ».

والكوثري إنما اغتر في ذلك بكلام السخاوي على الحديث في «المقاصد الحسنة» (ص ١٥٨)؛ فإنه ذكره من حديثه بهذه الزيادة، وعزاه للثلاثة وابن حبان والحاكم! وأما العجلوني في «الكشف»؛ فقد قلّد أصله «المقاصد» فيها، ولكنه اقتصر في العزو على ابن ماجه وابن حبان والحاكم، وكل ذلك وهم؛ نشأ من التقليد، وعدم الرجوع إلى الأصول. ومن وقع في هذا التقليد مع أنه كثير التنديد به: العلامة الشوكاني؛ فإنه أورده في «الفوائد المجموعة» بهذه الزيادة، وقال (٥٠٢): «قال في «المقاصد»: حسن صحيح، وروي عن أبي هريرة، وسعد، وابن عمر، وأنس، وجابر، وغيرهم».

وهذا منه تلخيص لكلام «المقاصد»، وإلا؛ فليس هذا لفظه، ولا قال: «حسن صحيح»، وإنما هو قول الترمذي -كما تقدم-، وقد نقله السخاوي عنه وأقره، ولذلك استساغ الشوكاني جعله من كلامه، وهو جائز لا غبار عليه، وإذا كان كذلك؛ فالشوكاني قد قلّد -أيضاً- الحافظ السخاوي في كلامه على هذا الحديث، مع ما فيه من الخطأ، والمعصوم من عصمه الله.

على أن للشوكاني في هذا المقام خطأ آخر أفحش من هذا؛ وهو تضعيفه في «تفسيره» هذه الزيادة، مقلداً -أيضاً- في ذلك غيره، مع أنها زيادة صحيحة، وردت عن غير واحد من الصحابة بأسانيد جيدة؛ كما قال بعض الأئمة، وإن تجاهل ذلك كله الكوثري؛ اتباعاً منه للهوى، وإلا؛ فمثله لا يخفى عليه ذلك، والله المستعان! اهـ بطوله.

أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «افترقت اليهود على إحدَى وسبعين فرقة - أو اثنتين وسبعين فرقة -، والنصارى على مثل ذلك، وتفرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة».

٤٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن عبد الرحمن

٤٧- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه وشواهده).

أخرجه المحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٩٩/١-١٠٠/١٤٥)-: حدثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي - ومن طريقه مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني في «عروس الأجزاء» (٨٨/٩٦)-: ثنا خلاد بن أسلم؛ كلاهما عن عبد الرحمن المحاربي به.

وتابع المحاربي عليه كل من:

١- سفيان الثوري: أخرجه الترمذي (٢٦٤١/٢٦/٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلييس إبليس» (ص ١٣)- من طريق أبي داود الحفري، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٠٦/١-١٠٧/١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٩٩/١-١٠٠/١٤٧)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠/٦٢-قطعة من المجلد ١٣) عن قبيصة بن عقبة، والأجري في «الشرعية» (١/٣٠٨-٣٠٩/٢٤)، و«الأربعين» (٥٣-٥٤/١٣)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٦٩-٣٧٠/٢٦٥) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠/٦٢-قطعة من المجلد ١٣) من طريق محمد بن كثير العبدي، والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/١٠٨/١٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٩٩/١-١٠٠/١٤٦)-، وهلال الحفار في «جزئه» -ومن طريقه ابن البناء في «المختار في أصول السنة» (٤٠/٧)-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/١٦١-١٦٢/١٧٠٣)، والحاكم (١/١٢٨-١٢٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٦٨-٣٦٩/٢٦٤) من طريق ثابت بن محمد العابد؛ ستهم عن الثوري به.

٢- علي بن مُسهر: أخرجه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/١٠٨/١٧) من طريق المنجاب بن الحارث، عنه به.

٣- إسماعيل بن عياش: أخرجه الأجري في «الشرعية» (١/٣٠٧-٣٠٨/٢٣)، =

ابن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ مَثَلًا بِمَثَلٍ، حَذَوِ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ، وَإِنَّهُمْ تَفَرَّقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِלَّةً، وَسَتَفْتَرِقُ

= و«الأربعين» (٥٣-٥٤/١٣)، وابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٧٧-١٧٨/٢٧٠).

٤٥ و٦- عُبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكَلَابِيِّ، وَحَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الضَعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (٢/٦٥٩) مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْهُمْ بِهِ.

قال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «عبد الرحمن بن زياد الإفريقي لا تقوم به الحجة»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال، وفي «التقريب»: «ضعيف في حفظه».

وللحديث شاهد: أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/٢٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء

الكبير» (٢/٢٦٢)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ١٩٦).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه عبدالله بن سفيان.

قال العقيلي: «لا يتابع حديثه»، وأقره الذهبي في «الميزان» (٢/٤٣٠).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٨٩)، ثم قال: «وذكره ابن حبان في «الثقات»».

فالحديث حسن بذلك.

وله شواهد أخرى ذكرتها في جزء مفرد، سميته: «درء الارتباب عن حديث ما أنا عليه

والأصحاب».

وبالجملة فالحديث صحيح بما قبله وشواهد التي ذكرتها في الجزر المذكور آنفاً.

وانظر -أيضاً-: «الصحيحة» (١٣٤٨).

فائدة:

قال الآجري في «الأربعين» (ص ٥٥): «فالمؤمن العاقل يجتهد أن يكون من هذه الملة

الناجية؛ باتباعه لكتاب الله -عز وجل-، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه -رحمة الله

عليهم-، وسنن التابعين من بعدهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين ممن لا يستوحش من ذكرهم؛

مثل: سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد -

القاسم بن سلام-، ومن كان على طريقهم من الشيوخ؛ فما أنكروه: أنكرناه، وما قبلوه وقالوا

به: قبلناه، وقلنا به، ونبذنا ما سوى ذلك» اهـ.

أُمِّي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِْلَةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ غَيْرَ وَاحِدَةٍ»، قالوا: يا رسول الله! وما تلك الواحدة؟ قال: «هُوَ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي».

٤٨- حدثنا يونس بن عبد الأعلى: أنبأ ابن وهب: أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء البكري؛ قال: سمعت علي بن أبي طالب وقد دعا رأس الجالوت وأسقف النصارى، فقال: إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ أَمْرٍ وَأَنَا أَعْلَمُ بِهِ مِنْكُمْ، فَلَا تَكْتُمَانِي، يَا رَأْسَ الْجَالُوتِ! أَنْشَدْتُكَ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَأَطَعَكُمْ الْمَنْ وَالسُّلُوى،

٤٨- إسناده ضعيف - أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٨٧-١٥٨٨) من طريق حرمله بن يحيى التجيبي، عن ابن وهب به.

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ أبو معاوية البجلي: قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «هو عمار الدهني، وإلا؛ فمجهول الحال».

قلت: إن كان عماراً الدهني؛ فهو ضعيف؛ لانقطاعه، فقد أخرج الإمام أحمد في «العلل» (٣٠٣٣/٤٥٩/٢) بسند صحيح عن أبي بكر بن عياش؛ أنه قال لعمار الدهني: «سمعت من سعيد بن جبير شيئاً؟ قال: لا».

وقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٤١)، وأبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٣٦٧) عن الإمام أحمد قوله: «لم يسمع عمار الدهني من سعيد بن جبير شيئاً». وإن كان غيره؛ فهو مجهول الحال.

وقد أعل هذا الأثر صديقنا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن - وفقه الله - في تعليقه على «الاعتصام» (٣٥٨/٣) بأبي الصهباء البكري، اعتماداً منه - سده الله - على قول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول»!

قلت: فيه نظر؛ فقد روى عن أبي الصهباء - هذا، واسمه: صهيب - جمع من ثقات التابعين، وقال أبو زرعة الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (١٩٥١/٤٤٤/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤١/١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤٣٩/٤): «مديني ثقة»، ووثقه ابن حبان (٣٨١/٤)، والعجلي (٧٠٦/٢٣٠)، وذكره ابن خلفون في «الثقات»؛ كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٨/٧)، وخرّج حديثه أبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه»، وكذلك الحاكم، وذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، ولم يضعفه إلا النسائي، وجرحه غير مفسر؛ فلا يقبل، لا سيما مع توثيق أبي زرعة الرازي له، والله - تعالى - أعلى وأعلم.

وضرب لكم في البحر طريقاً، وأخرج لكم من الحجر اثنتي عشرة عيناً، لكل سبط من بني إسرائيل عين؛ إلا ما أخبرني: على كم افترقت بنو إسرائيل بعد موسى؟ فقال له: ولا فرقة واحدة، فقال له عليّ - ثلاث مرار -: كذبت، واللّه الذي لا إله إلا هو؛ لقد افترقت على إحدى وسبعين فرقة، كلّها في النار إلا فرقة، ثم دعا الأسقف، فقال: أنشدك الله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعل على رحله البركة، وأراكم العبرة؛ فأبرأ الأكمّة، وأحيا الموتى، وصنع لكم من الطين طيوراً، وأنباكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، فقال: دون هذا أصدقك يا أمير المؤمنين! فقال: على كم افترقت النصارى بعد عيسى من فرقة؟ فقال: لا واللّه؛ ولا فرقة، فقال - ثلاث مرار ^(١) -: كذبت، واللّه الذي لا إله إلا هو؛ لقد افترقت على اثنتين وسبعين فرقة، كلّها في النار إلا فرقة، فأما أنت يا يهودي؛ فإنّ الله يقول: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، فهي التي تنجو، وأما أنت يا نصراني؛ فإنّ الله يقول: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، فهي التي تنجو، وأما نحن؛ فيقول: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]، وهي التي تنجو من هذه الأُمَّة.

٤٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبا عطاء بن مسلم الحلبي، قال:

(١) في «م»: «مرات».

٤٩- إسناده ضعيف.

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شريك البرجمي -هذا- مجهول العين والحال؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٤٠/٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٦٥/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه غير العلاء بن المسيب، ولم يوثقه إلا ابن حبان المتساهل (٤٤٤/٦).

الثانية: عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي، صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب».

وقد خولف في إسناده: فقد رواه أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد- الفزاري، عن العلاء=

سمعت العلاء بن المسيب يحدث عن شريك البرجمي، قال: حدثني زاذان -أبو عمر-؛ قال: قال علي: يا أبا عمر! أتدري على كم افترقت اليهود؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، فقال: افترقت على إحدى وسبعين فرقة، كلها في الهاوية إلا واحدة، وهي الناجية، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، هي الناجية، يا أبا عمر! أتدري على كم تفرق هذه الأمة؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: تفرق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في الهاوية إلا واحدة، وهي الناجية، ثم قال علي: أتدري كم تفرق في؟ قلت: وإنه يُفترَقُ فيك يا أمير المؤمنين؟! قال: نعم؛ اثنتا عشرة فرقة، كلها في الهاوية إلا واحدة، هي الناجية، وهي تلك الواحدة؛ يعني: الفرقة التي هي من الثلاث والسبعين، وأنت منهم يا أبا عمر!

٥٠- حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي: أنبأ بشر بن المفضل: ثنا داود

=ابن المسيب، عن معاوية العبسي^(١)، عن زاذان به.

فجعل معاوية العبسي بدلاً من شريك البرجمي.

أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٧٧/٢٦٩)، وابن بطّة في «الإبانة» (١/٣٧٥/٢٧٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري -وهذا في «السير» له (٢٩٨/٥٤٩)- به.

قلت: لكن معاوية -هذا- لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة بعد طول بحث؛ فنظرة إلى ميسرة.

٥٠- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه المصنف كما سيأتي (٩٦) بسنده سواء.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٠/٥٣١- الكنى) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن داود به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا عطاء اليحجوري -هذا- مجهول العين والحال، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/٤١٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه إلا أبا المنيب الجرشي. ولم يوثقه إلا ابن حبان (٥/٥٨٧) على عادته في توثيق المجهولين!

تنبيه: وقع في سند البخاري تصحيفات كثيرة تصحح من هنا.

(١) تحرفت في «الإبانة» إلى «القيسي» والله المستعان.

-يعني: ابن أبي هند-: (ثنا أبو منيب)^(١)، عن أبي عطاء اليحوري؛ قال: قال عبادة ابن الصامت: يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا قرأؤكم وعلماءؤكم منكم؛ حتى يصيروا إلى رؤوس الجبال مع الوحش؟ قال: قلت: ولم يفعلون ذلك؟! قال: خشية أن تقتلوهم، قال: قلت: سبحان الله! أنقتلهم وكتاب الله بين أظهرنا نقرؤه؟ قال: ثكلت أبا عطاء أمه! ألم تؤت اليهود التوراة ثم ضلوا عنها وتركوها؟ ألم تؤت النصارى الإنجيل ثم ضلوا عنه وتركوه؟ إنما هي السننُ يتبع بعضها بعضاً، إنه -والله- ما من شيء كان ممن قبلكم إلا سيكون فيكم^(٢).

٥١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن يحيى ابن عبيد -أبي عمر-؛ قال: سمعت رجلاً من أشجع من أصحاب عبد الله ابن مسعود؛ قال: قال عبد الله بن مسعود: أنتم أشبه الناس ببني إسرائيل؛ والله لا تدعون شيئاً عملوه إلا عملتموه، ولا كان فيهم شيء إلا سيكون فيكم مثله، فقال رجل: أيكون فينا مثل قوم لوط؟ فقال: نعم؛ ممن أسلم، وعرف نسبه.

(١) سقط من جميع الأصول، والصواب إثباته، وقارن برقم (٩٦) حيث أعاده المصنف بسنده مع اختلاف في اللفظ.

وهو الموافق لما في كتب الرجال، حيث يروي داود بن أبي هند عن أبي منيب، وهذا عن أبي عطاء.

(٢) على ضعف الأثر، فينبغي التنبيه على مسألتين:

الأولى: تقدمت أحاديث صحاح في معناه.

الأخيرة: هو موقوف لفظاً على عبادة، لكنه مرفوع حكماً؛ لأن مثله لا يقال بالرأي والقياس، والله أعلم.

٥١- موقوف ضعيف الإسناد (وهو حسن بما بعده) - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الأشجعي.

- ٥٢- حدثنا بندار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن أبي قيس، عن الهزيل؛ قال عبد الله: إن أشبه الناس سمّاً وهيئةً بني إسرائيل أنتم؛ تتبعون آثارهم حذو القُذَّة بالقُذَّة، لا يكون فيهم شيء إلا كان فيكم مثله.
- ٥٣- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام

٥٢- إسناده حسن - أخرجه المصنف كما سيأتي (٩٧) بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠٢/١٩٢٢٥): حدثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبد الرحمن بن ثروان -أبي قيس-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

الهزيل: هو ابن شرحبيل الأودي؛ ثقة مخضرم.

عبد الرحمن: هو ابن مهدي.

بندار: هو محمد بن بشار.

كذا رواه الإمام الثوري، وخالفه ليث بن أبي سليم! فرواه عن أبي قيس به مرفوعاً.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/٤١٥-٤١٦/٢٠٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٣٩/٩٨٨٢) من طرق عن معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن ليث به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٧٠): «رواه البزار، وفيه ليث بن أبي سليم؛ وهو مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: عليه مؤاخذات:

الأولى: أن الحديث أخرجه الطبراني، ولم يعزه له مع أنه من شرطه.

الثانية: أن ليثاً لم يرمه أحد من أهل العلم بالحديث قبل الهيثمي بالتدليس، وإنما عيب عليه اختلاطه، قال الحافظ: «صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديث؛ فترك».

الثالثة: فاته -رحمه الله- مخالفة ليث -الضعيف- للإمام الحجة سفيان الثوري، حيث وقفه على ابن مسعود؛ وهو المعروف.

٥٣- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الحاكم (٢/٣١٢) من طريق محمد بن عبد السلام، عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «تفسيره»- به.

وأخرجه القاضي وكيع في «أخبار القضاة» (١/٣٩-٤٠) عن جعفر بن الحسن، عن =

= جرير بن عبد الحميد به.

وأخرجه القاضي وكيع - أيضاً - (٣٩/١ - ٤٠ و ٤٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة وشيبان بن عبد الرحمن النحوي؛ كلاهما عن الأعمش به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال.

وتابع هماماً:

١- عامر بن وائلة - أبو الطفيل - رضي الله عنه -: أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٠١-١٠٢ - رواية أبي حذيفة النهدي) - ومن طريقه القاضي وكيع في «أخبار القضاة» (٤٠/١) - عن حبيب بن أبي ثابت، عن عامر به.

وسنده صحيح.

٢- سعيد بن فيروز - أبو البختري -: أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٩١/١/١) - ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٤٥٩/٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٤٣/٤) (٦٤٣٠)، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» (٣٩/١ - ٤٠)، والإمام أحمد في «الإيمان» (٤/١٦٢/١٤٢٥)، والطبري في «جامع البيان» (٨/٤٥٨-٤٥٩ و ٤٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/١١٤٣/٦٤٣٠)، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» (٣٩/١ - ٤٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٧٣٧/١٠١٢) من طرق عن وكيع بن الجراح، والطبري في «جامع البيان» (٨/٤٥٨-٤٥٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ ثلاثهم عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانتقاعه:

قال المزي في «تهذيب الكمال» (١١/٣٢): «سعيد بن فيروز روى عن حذيفة بن اليمان؛ مرسل».

وقال العلاني في «جامع التحصيل» (ص ١٨٣): «كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود، وحذيفة».

وتابع حبيباً عليه: أبو المنهال! عن سعيد به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠٢-١٠٣/١٩٢٢٦) عن يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن أبي المنهال به.

قلت: لكنني لم أعرف أبا المنهال هذا، ولعله محرف عن المنهال؛ وهو ابن عمرو، وهو من شيوخ الأعمش المعروفين. والله أعلم.

ابن الحارث؛ قال: كُنَّا عند حذيفة؛ فذكروا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فقال رجل من القوم: إنما هذا في بني إسرائيل؟ فقال حذيفة: نِعَمَ الأخوة لكم بنو إسرائيل، إن كان لكم الحلو ولهم المر، كلاً والذي نفسي بيده، حتَّى تحذي السنة بالسنة، حذو القُدَّة بالقُدَّة.

٥٤- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ أنه سمع عمر بن الحكم يقول: إنه سمع عبد الله بن عمرو^(١) يقول: لتركبن سنة من قبلكم، حلوها ومرها.

٥٥- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأشعث بن إسحاق، عن جعفر بن

٥٤- موقوف حسن الإسناد (وهو صحيح بطريقه الأخرى).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠٢/١٩٢٢٤): حدثنا أبو خالد الأحمر به. قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي خالد - سليمان بن حيان - الأحمر، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ»، وقد توبع:

فقد أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٧-٣٣٨/٣٩٨) - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/٣٧٠/٧٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/١٠٨) -: نا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي، عن يحيى بن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٣٠١): «ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح».

(١) في المطبوع: «عمر»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، كما في مصادر التخريج، وكتب الرجال.

٥٥- موقوف حسن الإسناد.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في جعفر بن أبي المغيرة، وفي «التقريب»: «صدوق بهم».

جرير: هو ابن عبد الحميد الضبي.

أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: لم يكن في بني اسرائيل شيء إلا كائن فيكم.

٥٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي أويس: حدثني أبي، عن عبد الله

٥٦- إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده) - أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٤٥-٦٤٦) - ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨١-٨٢) - عن محمد بن إسماعيل، والآجري في «الشرعية» (٥/ ٢٢٢٠-٢٢٢١/ ١٧٠٥) من طريق أبي بكر بن شاذان، والحاكم (١/ ٩٣) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٤٩) - من طريق الفضل الشعрани، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٤٥-٦٤٦)، والحاكم (١/ ٩٣) من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي؛ أربعتهم عن إسماعيل بن أبي أويس به. قال الحاكم: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم»، ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده حسن؛ للكلام اليسير في إسماعيل بن أبي أويس ووالده. وأصل الحديث في «صحيح مسلم» (٤/ ١٨٧٣-١٨٧٤/ ٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم - رضي الله عنه -.

وأخرجه الآجري في «الشرعية» (٥/ ٢٢١٨-٢٢٢٠/ ١٧٠٤): ثنا ابن أبي داود، عن عبدالله بن شبيب، عن محمد بن يحيى - أبي غسان -، عن يحيى بن علي بن عبد الحميد، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عكرمة به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فيه علل:

الأولى: عبدالله بن شبيب؛ واو.

الثانية: يحيى بن علي بن عبد الحميد؛ ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥)، وقال: «ادعى أنه سمع محمد بن إسحاق»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه إلا ابنه.

الثالثة: ابن إسحاق مدلس، وقد عنعن.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - به: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي» - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٣١)، و«الاستذكار» (٢٦/ ٩٨/ ٣٨٨٣٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٩ - ٨٠/ ٨٩-)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢/ ٤٠٦/ ٥٢٨)، و«شرح مذاهب أهل السنة» (٤١/ ٤٤)، وأبو يعلى في «مسنده» - وعنه ابن عدي في «الكامل» =

ابن أبي عبد الله البصري، وعن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ! اسْمَعُوا قَوْلِي؛ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا فِي هَذَا الْمَوْقِفِ، أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، وَإِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، وَقَدْ بَلَّغْتُ».

فذكر كلاماً كثيراً، وقال في آخره:

«فَاعْقِلُوا أَيُّهَا النَّاسُ! قَوْلِي؛ فَإِنِّي قَدْ بَلَّغْتُ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَيُّهَا

= (١٣٨٦ - ١٣٨٧) -، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/٦٤٦) - ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» (٨٢/٦) -، وأبو بكر الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (١/٥١٠/٦٣٢) - وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/٤٩٢/٤٥٢٥)، والخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفق» (١/٢٧٤/٢٧٥) -، والحاكم (١/٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١١٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٨٠/٩٠) وغيرهم بسند ضعيف جداً؛ فيه صالح بن موسى الطلحي، وهو متروك؛ كما في «التقريب».

وشاهد آخر من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفق» (١/٢٧٥/٢٧٦) بسند ضعيف؛ لكن يستشهد به إن شاء الله.

وشاهدان آخران مرسلان عن عروة بن الزبير وموسى بن عقبة.

وانظر - لزماً -: «الصحيح» (٤/٣٥٥ - ٣٦١/١٧٦١)، و«الموطأ» (٤/٢٨٠ - ٢٨١/١٧٧٣ - بتحقيقي).

وقوله في أوله: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ ..» له شاهد من حديث أبي بكر - رضي الله عنه -

به.

أخرجه البخاري (١٠٥)، ومسلم (١٦٧٩).

وقوله في آخره: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّاراً ...» له شاهد من حديث جرير بن عبد الله

- رضي الله عنه - به.

أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).

وشاهد آخر من حديث أبي بكر - رضي الله عنه - المتقدم آنفاً.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بمجموع شواهده.

النَّاسُ! مَا إِنْ اغْتَصَمْتُمْ بِهِ؛ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ.
 أَيُّهَا النَّاسُ! اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَقُولُ لَكُمْ، اغْقِلُوا تَعِيشُوا، وَلَا تَرْجِعُوا
 بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ بِالسُّيُوفِ، اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَغْتُ؟
 اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَغْتُ؟».

٥٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عيسى بن يونس: ثنا ثور بن يزيد، عن

٥٧- إسناده صحيح - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم»
 (١/٣٥/١) عن ابن شيرويه - عبدالله بن محمد الأزدي -، والمراغي في «مشيخته» (ص ٢٨٣) من
 طريق الهيثم بن محمد؛ كلاهما عن إسحاق بن راهويه - وهذا في «مسنده» - به.
 وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٩/٣١ و ٢٩/٥٤ و ٢/٤٩٧/١٠٣٩): ثنا
 عبدالرحيم بن مطرف الرؤاسي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/١١٥/٦٠٧) من طريق
 علي بن خشرم؛ كلاهما عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه أحمد (٢٨/٣٧٣/١٧١٤٤)، والدارمي في «مسنده» (٢/٩/١٠١) - «فتح المنان»
 - ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص ٢٨٣-٢٨٤)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر»
 (١/١٣٧)، وأبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٥٨-٥٩)،
 والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٤٤)، والترمذي (٥/٤٥) - ومن طريقه الهروي في «ذم
 الكلام» (٣/١١٣-١١٤/٦٠٧)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير»
 (١/٣٠٨/٢٨٨) عن الحسن بن علي الحلواني، والطبري في «جامع البيان» (١١/٦٢٦): ثنا
 محمد بن المثني، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٢٣/١١٨٦): ثنا أبو أمية، ومحمد بن سنجر
 في «مسنده» - ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦٤/٢٣٠٥)،
 والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٠٦/٦١٧)، و«مسند الشاميين» (١/٢٥٤/٤٣٧) - ومن
 طريقه أبو العلاء الحسن بن أحمد بن العطار الهمداني في «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم
 الاختلاف» (٨١-٨٢/٢٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/١٤١-١٤٥/٤ و ٥)، والمزي
 في «تهذيب الكمال» (١٧/٣٠٦)، وأبو القاسم عبيدالله بن عبدالرحمن الحرفي في «الأمالي» -
 وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/٢١-٢٢/٧١١٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج
 على صحيح مسلم» (١/٣٥/١)، و«معرفة الصحابة» (٤/٢٢٣٥/٥٥٥٤)، و«حلية الأولياء»
 (٥/٢٢٠-٢٢١) - وعنه أبو العلاء بن العطار الهمداني في «فتيا وجوابها» (٨١-٨٢/٢٤)، وابن
 البخاري في «مشيخته» (١/١٤٠-١٤١/٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/٣٠٥) =

= (٣٠٦)-، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٦٠٧/١١٣/٣) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١٣٧/١)-، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٨٢/١٧)- (٤٨٣) عن أبي مسلم الكشي -وهذا في «حديث أبي عاصم النبيل» له-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٧٥/٨٠ و٨١) من طريق عمرو بن علي الفلاس ومحمد ابن يحيى الذهلي، والحمامي في «فوائده» -وعنه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/١٠-١١)، و«السنن الكبرى» (١٠/١١٤)-، والنجاد في «الأمالي» -وعنه أبو علي الحسن بن البناني «المختار في أصول السنة» (١٠/٤٢)- من طريق عبد الملك بن محمد الرقاشي -أبي قلابة-، والآجري في «الشريعة» (١/٤٠٤/٨٩) من طريق زهير بن محمد المروزي، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/٧٦٩-٧٧٠/١٢٣٢)، و«شرح السنة» (١/٢٠٥/١٠٢) من طرق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم في «المستدرک» (١/٩٥-٩٦)، و«المدخل إلى الصحيح» (١/١٢٧-١٢٨) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١١٤)، و«مناقب الشافعي» (١/١٠-١١)، و«الاعتقاد» (ص ٣٠١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/١١٤/٦٠٧) -من طريق عباس بن محمد الدوري؛ كلهم عن أبي عاصم النبيل -الضحاك بن مخلد-.

وأخرجه ابن ماجه (١/١٧/٤٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/١١٤-١١٥/٦٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٧٥/٨١) من طريقين عن عبد الملك بن الصباح المسمعي، والهروي في «ذم الكلام» (٣/١١٥/٦٠٧) من طريق الفضل بن موسى السيناني وخارجة بن مصعب.

أربعتهم (أبو عاصم النبيل، وعبد الملك المسمعي، والفضل بن موسى، وخارجة بن مصعب) عن ثور بن يزيد به.

قال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» (ص ٤٦): «هذا حديث جيد صحيح من حديث الشاميين».

وقال في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣٦): «وهذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين، وهو وإن تركه الإمامان: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج؛ فليس ذلك من جهة إنكار منهما له؛ فإنهما -رحمهما الله- قد تركا كثيراً مما هو بشرطهما أولى، وإلى طريقهما أقرب. وقد روى هذا الحديث عن العرياض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام، معروفين مشهورين: عبدالرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، ويحيى بن أبي المطاع، وثلاثتهم من معروف تابعي الشام».

وقال البزار -فيما نقله عنه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦٤)-

=١١٦٥)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/٥٨٢)-: «هذا حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسناداً من حديث حذيفة: «اقتدوا باللذين من بعدي» ا.هـ.

قال ابن عبد البر: «هو كما قاله البزار -رحمه الله-، حديث عرباض حديث ثابت».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ليس له علة»، ووافقه الذهبي.

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح ثابت مشهور».

وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

وقال الذهبي: «هذا حديث عال صالح الإسناد».

وقال أبو العباس الدغولي؛ كما في «ذم الكلام» (٣/١٢٥)، و«موافقة الخبر الخبر»

(١/١٣٩)، و«المعتبر» للزرکشي (ص ٧٨): «حديث العرباض -هذا- صحيح».

وقال الهروي: «وهذا من أجود حديث في أهل الشام وأحسنه».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/٥٨٢): «هذا الحديث صحيح».

وقال ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٥/٥٨١): «وهذا حديث حسن، إسناده لا

بأس به».

وصححه الضياء المقدسي في «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» (ص ٣٢).

وصححه أبو بكر بن العربي المالكي؛ كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٩٠)، وشيخ

الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٥٨٢)، و«مجموع الفتاوى» (٤/٣٩٩

و٢٨/٤٩٣).

ويلحق بهؤلاء المصححين كل من احتج به أو شرحه، وهم جمع غفير لا يمكن حصرهم؛

منهم: الخطيب في «الفتاوى والمتفق»، والخطابي في «معالمه»، وابن تيمية في «فتاويه»، والشاطبي في

«اعتصامه» وغيرهم كثير وكثير جداً.

يضاف إلى إجماع هؤلاء الحفاظ والأئمة على تصحيحه أنه قد جاء من وجوه أخرى؛ كما

قال الشاطبي وابن رجب الحنبلي؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة»

(٢/٧١٨).

وانظر: «النصيحة» (ص ٣٤).

وقد احتج به إمام أهل السنة والجماعة: الإمام المجل أحمد بن حنبل؛ كما في «مسائل أبي

داود» (ص ٢٧٧).

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/٦١٠ / ٩٣٧): «وهذا=

=إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالرحمن بن عمرو -هذا-، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة من الثقات، وصحح له الترمذي وابن حبان والحاكم؛ كما في «التهذيب».

قلت: ووثقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر»، ومن قبله الحاكم النيسابوري في «مستدركه»؛ تصريحاً لا تلويحاً، وقال الذهبي في «الكاشف» (١٥٨/٢): «صدوق»، وقال في «تاريخ الإسلام» (١٤٩/٧-حوادث ووفيات ١٠١-١٢٠): «وهو صدوق إن شاء الله».

ولم يجله إلا الإمام ابن القطان الفاسي -رحمه الله- في «بيان الوهم والإيهام» (٨٩/٤)، فقال: «مجهول الحال، والحديث من أجله لا يصح!!».

لكن رد كلامه -هذا- رداً علمياً قوياً جداً: الحافظ العراقي -رحمه الله- في «ذيل ميزان الاعتدال» (٥٣٠/٣٣١)، بقوله: «قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات» [١١١/٥]، وروى عنه ابنه جابر، وضمرة بن حبيب، وعبدالأعلى بن هلال، ومحمد بن زياد الألهاني؛ فالرجل معروف العين والحال جداً».

وقال ابن الملقن في «تذكرة المحتاج» (٦٧/٦٦): «وأما ابن القطان؛ فأعلّله بجهالة بعض رواته، وقد بان توثيقه».

قلت: ولعله لأجل ذلك؛ لم يعرج الإمام الذهبي -تبعه الحافظ العسقلاني- على هذا التجهيل، فلم يذكر عبدالرحمن -هذا- في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

وأزيد هنا فأقول: تقدم النقل عن أبي نعيم الأصبهاني أنه قال في «المستخرج على صحيح مسلم»:

«وقد روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي أهل الشام، معروفين مشهورين»، وذكر منهم عبدالرحمن بن عمرو السلمي.

فهو معروف مشهور بشاهدة أبي نعيم الأصبهاني، والحاكم النيسابوري، والحافظ العراقي، والذهبي، والعسقلاني.

وقد ذكر أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٦٠٦/١): أن العرباض بن سارية -رضي الله عنه- قديم الموت، روى عنه الأكابر: عبدالرحمن بن عمرو السلمي، وجبير بن نفير، وهذه الطبقة.

وذكره الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤٤/٢) في الطبقة العليا من تابعي أهل الشام.

مع التذكير بأن عبدالرحمن بن عمرو موجود في القرون المشهود لها بالخير، فهو ممن يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، ورواية الجمع عنه تنفعه وتقوي حسن الظن به، فهو=

خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرياض بن سارية الفزاري - وكان من الباكين -؛ قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الغداة، فأقبل علينا؛ فوعظنا موعظةً بليغةً، ذرفت منها الأعين، ووجلّت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! كأنّ هذه موعظةٌ مودّع؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع، والطاعة، وإن عبداً حبشياً مُجدّعا؛ فإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً^(١)، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها

= على هذا صدوق - على أقل أحواله - إن لم يكن ثقة، وقد قال الإمام الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص ٣٧٤): «وأما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم: احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن؛ إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ». قلت: وحديثنا - هذا - موافق تماماً للأصول، أنوار النبوة ساطعة منه، لا تحس بوجود أي ركاكة في ألفاظه، لا جرم في ذلك؛ فإن عليه مشكاة النبوة.

على أن عبد الرحمن لم يتفرد به، بل تابعه جمع من الثقات كما سيأتي.

وانظر -لزماً-: «البدر المنير» (٩/ ٥٨٣-٥٨٤).

(١) قال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٣/ ٥٥٦): «هذا ذمٌ للمختلفين، وتحذيرٌ من سلوك سبيلهم، وإنما كثر الاختلاف، وتفاقم أمره بسبب التقليد وأهله، وهم الذين فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً، كلُّ فرقةٍ تنصر متبوعها، وتدعو إليه، وتذمُّ من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنهم ملّةٌ أخرى سواهم، يدأبون ويكدحون في الرّدّ عليهم، ويقولون: كتبهم وكتبنا، وأئمتهم وأئمتنا، ومذهبهم ومذهبنا هذا؛ والنبيُّ واحدٌ، والقرآن واحدٌ، والذين واحدٌ، والرّبُّ واحدٌ.

فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمةٍ سواءٍ بينهم كلّهم، وأن لا يطيعوا إلاّ الرسول، ولا يجعلوا معه من يكون أقواله كنصوصه، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله؛ فلو اتّفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كلُّ واحدٍ منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله، وتحاكموا كلّهم إلى السنة وآثار الصحابة؛ لقلّ الاختلاف، وإن لم يعدم من الأرض.

ولهذا؛ تجد أقلّ الناس اختلافاً أهل السنة والحديث، فليس على وجه الأرض طائفةٌ أكثر اتّفاقاً وأقلّ اختلافاً منهم؛ لما بنوا على هذا الأصل، وكلّما كانت الفرقة عن الحديث أبعد؛ كان اختلافهم في أنفسهم أشدّ وأكثر؛ فإن من ردّ الحقّ مرج عليه أمره، واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب، فلم يدر أين يذهب؛ كما قال -تعالى-: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق: ٥].

بِالنَّوْاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُخَدَّنَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

٥٨- حدثنا عيسى بن مساور: أنبأ الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد،

(١) انظر -لزاماً-: «إعلام الموقعين» لابن قيم الجوزية (٥ / ٥٨١)، و«بصائر ذوي الشرف

شرح مرويات منهج السلف» (ص ٧٠ - ٧٢).

٥٨- إسناده صحيح - أخرجه الإمام أحمد (٢٨ / ٣٧٥ / ١٧١٤٥) - وعنه أبو داود

(٤ / ٢٠٠ - ٢٠١ / ٤٦٠٧) - ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢ / ١١٦٨ /

٢٣١١)، وابن جماعة في «مشيخته» (٢ / ٥٥٦ - ٥٥٧ - تخريج البرزالي) -، وأبو نعيم الأصبهاني في

«المستخرج على صحيح مسلم» (١ / ٣٦ - ٣٧ / ٣)، والآجري في «الشریعة» (١ / ٤٠٣ / ٨٧)^(١)،

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢ / ١٤٦)، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٣ / ١١٦ -

١١٧ / ٦٠٧)، وابن البخاري في «مشيخته» (١ / ١٣٧ - ١٤٠ / ٢)، وابن جماعة في «مشيخته»

(٢ / ٥٥٧ - ٥٥٨)، وابن الجوزي في «تلبیس إبليس» (١ / ٢٠)، والمزي في «تهذيب الكمال»

(٥ / ٤٧٢ - ٤٧٣)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ١٣٦ - ١٣٧) -، ويعقوب بن سفيان

الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٣٤٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ١٩ / ٣٢ و ٣٠ / ٥٧

و ٢ / ٤٩٧ / ١٠٤٠): ثنا حسين بن حسن، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ١٧٨ - ١٧٩ / ٥)،

و«الثقات» (١ / ٤ - ٥)، و«المجروحين» (١ / ١٨)، وتمام الرازي في «فوائده» (١ / ١٥٣ -

١٥٤ / ٣٥٥)، وأبو ذر -عبيد بن أحمد- الهروي في «أحاديث من مسموعاته» (٤٨ / ٢٧)، وابن

عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢ / ١٤٦ - ١٤٧) من طرق عن علي بن المديني، وأبو القاسم البغوي

-ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١ / ٣٠٥ - ٣٠٧ / ١٤٢)، وابن

عساكر في «تاريخه» (٤٢ / ١٤٧): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والآجري في

«الشریعة» (١ / ٤٠٠ - ٤٠٢ / ٨٦)، و«الأربعين» (٣٣ - ٣٤ / ٨) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في

«السنن الواردة في الفتن وغوائلها وأشرار الساعة» (٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ / ١٢٣)، و«الرسالة الوافية»

(٢٥٨ - ٢٥٩ / ١٩٨)، و«المكتفى» (ص ١٩٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٣٠٥ - ٣٠٧ / ١٤٢)،

وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١ / ٢٧٨ - ٢٧٩)، والقاضي عياض في «الشفاء بتعريف حقوق

المصطفى» (٢ / ١٠ - ١١)، والمرافي في «مشيخته» (ص ٢٨١ - ٢٨٢ و ٢٨٢ - ٢٨٣) -، من طريق

داود بن رشيد العطار، والطبراني في «مسند الشاميين» (١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ / ٤٣٨)، وأبو نعيم

الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١ / ٣٦ - ٣٧ / ٣)، والحاكم (١ / ٩٧) - وعنه

البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١ / ٥٣ - ٥٥ / ٥٠) - من طريق صفوان بن صالح =

(١) وقد سقط من إسناده الوليد بن مسلم؛ فليصحح.

= وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١٧٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣٦/ ٣٧-٣) عن دحيم، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢) من طريق محمد بن أسد، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ٦٢٦) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ٥٦/ ٤٥) من طريق أبي خيثمة - زهير بن حرب - النسائي، وأبو الشيخ - ومن طريقه أبو العلاء بن العطار الهمداني في «فتا وجوابها» (٨٢- ٨٣/ ٢٥-)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١١٤-١١٥)، و«المستخرج» (١/ ٣٦-٣٧/ ٣) من طريق سريج بن يونس، والحاكم (١/ ٩٧) - وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٥٣-٥٥/ ٥٠) - من طريق موسى بن أيوب النصيبي، وغيرهم؛ كلهم عن الوليد بن مسلم به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح، رجاله ثقات، قد جود الوليد بن مسلم إسناده؛ فصرح بالتحديث في جميعه، ولم ينفرد به مع ذلك».

قلت: وهو كما قال، وقد تابعه الحميدي ومحمد بن عيسى، عن ثور به.

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٦-١١٧) - ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩٠-٩٩١)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٦-١٣٧) -.

فائدة:

قال الإمام الأجري في «الأربعين» (ص ٣٤-٣٧): «في هذا الحديث علوم كثيرة يحتاج إلى علمها جميع المسلمين، ولا يسعهم جهله؛ منها:

أنه أمرهم ﷺ بما أمرهم الله - عز وجل - بتقواه، ولا يعملون بتقواه إلا بالعلم. قال بعض الحكماء: كيف يكون متقياً من لا يدري ما يتقي؟!

وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : لا يتجر في أسواقنا إلا من قد فقه في دينه؛ وإلا أكل الربا.

قلت: فعلى جميع المسلمين أن يتقوا الله - عز وجل - في أداء فرائضه واجتناب محارمه.

ومنها: أنه أمرهم بالسمع والطاعة لكل من ولي عليهم من عبد أسود وغير أسود، ولا تكون الطاعة إلا بالمعروف، وأمرهم بلزوم سنته وسنة أصحابه الخلفاء الراشدين المهديين، وحثهم على أن يتمسكوا بها التمسك الشديد مثل ما يعرض الإنسان بأضراره على الشيء، يريد أن لا يفلت منه، فواجب على كل مسلم أن يتبع سنن رسول الله ﷺ، ولا يعملوا أشياء إلا بسنته وسنة الخلفاء الراشدين بعده: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم أجمعين -، وكذا لا يخرج عن قول صحابته - رحمة الله عليهم -؛ فإنه يرشد إن شاء الله.

عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي؛ قالوا: دخلنا على عرباض بن سارية -وهو الذي نزل فيه: ﴿الَّذِينَ

= ومنها: أنه حذرهم البدع، وأعلمهم أنها ضلالة، فكل من عمل عملاً -أو تكلم بكلام- لا يوافق كتاب الله -عز وجل-، ولا سنة رسوله ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين، وقول صحابته -رضي الله عنهم-؛ فهو بدعة، وهو ضلالة، وهو مردود على قائله -أو فاعله-.

ومنها: أن عرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة؛ ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب.

قال الأجري: فميزوا هذا الكلام؛ لم يقل: صرخنا من موعظة، ولا زعقنا، ولا طرقتنا على رؤوسنا، ولا ضربنا على صدورنا، ولا زفنا، ولا رقصنا؛ كما يفعل كثير من الجهال، يصرخون عند المواعظ، ويزعقون وينغاشون، وهذا كله من الشيطان يلعب بهم، وهذا كله بدعة وضلالة.

يقال لمن فعل هذا: اعلم أن النبي ﷺ أصدق الناس موعظة، وأنصح الناس لأمته، وأرق الناس قلباً، وأصحابه أرق الناس قلباً وخير الناس ممن جاء بعدهم، لا يشك في هذا عاقل؛ ما صرخوا عند موعظته، ولا زعقوا، ولا رقصوا، ولا زفنا، ولو كان هذا صحيحاً؛ لكانوا أحق الناس بهذا أن يفعلوه بين يدي رسول الله؛ ولكنه بدعة، وباطل، ومنكر، فاعلم ذلك.

فتمسكوا -رحمكم الله- بسنته، وسنة الخلفاء من بعده الراشدين المهديين، وسائر الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين-.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصححة» (١/٦/٥٢٧): «والحديث من الأحاديث الهامة التي تحض المسلمين على التمسك بالسنة، وسنة الخلفاء الراشدين الأربعة، ومن سار سيرتهم، والنهي عن كل بدعة، وأنها ضلالة، وإن رآها الناس حسنة؛ كما صح عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

والأحاديث في النهي عن ذلك كثيرة معروفة، ومع ذلك؛ فقد انصرف عنها جماهير المسلمين اليوم، لا فرق في ذلك بين العامة والخاصة؛ اللهم إلا القليل منهم، بل إن الكثيرين منهم ليعدون البحث في ذلك من توافه الأمور! وأن الخوض في تمييز السنة عن البدعة يثير الفتنة، ويفرق الكلمة!! وينصحون بترك ذلك كله، وترك المناصحة في كل ما هو مختلف فيه، ناسين -أو متناسين- أن من المختلف فيه بين أهل السنة وأهل البدعة: كلمة التوحيد، فهم لا يفهمون منها وجوب توحيد الله في العبادة، وأنه لا يجوز التوجه إلى غيره -تعالى- بشيء منها؛ كاستغاثة والاستعانة بالموتى من الأولياء والصالحين ﴿وَهُمْ يَحْسُبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

وانظر -لزماماً-: «النصيحة» (ص ٣٨).

إِذَا مَا أَتَوَكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴿ [التوبة: ٩٢] - وهو مريض، فقلنا له: إنا جئناك زائرين، وعائدين، ومقتبسين، فقال عرباض: إن رسول الله ﷺ صلى لنا صلاة الغداة، ثم أقبل علينا؛ فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! إن هذه لموعظة مودّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً؛ فإنه من يعش منكم بعدي: فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة».

٥٩- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن

٥٩- إسناده صحيح - أخرجه ابن ماجه (١/١٥-١٦/٤٢): ثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٧-٢٦/٢٩ و ٥٥/٢ و ٤٩٧/١٠٣٨): ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، والبزار في «البحر الزخار» (١٠/١٣٧-١٤٢٠/٤٢): ثنا زياد بن يحيى الحساني، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٨٦٢) من طريق محمد بن أسد، وتمام الرازي في «الفوائد» (١/١٥٣-١٥٤/٣٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/١٤٦-١٤٧) من طريق علي بن المديني، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣٧-٤) من طريق الحسن بن سفيان الفسوي؛ كلهم عن الوليد بن مسلم به.

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «ظلال الجنة» (١/١٧) - عن سند ابن ماجه - : «وهذا إسناد صحيح، متصل بالتحديث، وابن ذكوان: صدوق متقدم في القراءة».

وقال في «الصحيحة» (٢/٧١٨): «وإسناده صحيح متصل».

وصححه -أيضاً- (٧/١٩).

قلت: وهو كما قال، وقد أعل الحديث بما لا يقدر كما سيأتي.

وتابع الوليد بن مسلم عليه؛ كل من:

١- مروان بن محمد الطاطري: أخرجه تمام في «الفوائد» (١/٩٨/٢٢٥).

٢- عمرو بن أبي سلمة التنيسي: أخرجه الحاكم (١/٩٧).

٣- إبراهيم بن عبدالله بن العلاء - ليس بثقة - : أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» =

= (٦٢٢/٢٠٨/١٨)، و«مسند الشاميين» (٧٨٦/٤٤٦/١) - وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/٣٧/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٦/٦٨) - (١٤٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥٣٩/٣١) -، والقاسم بن الفضل الثقفي الأصبهاني في «كتاب الأربعين» (ص ١٦١) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١٣٨/١) - (١٣٩) -، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤٦/٦٨).

هذا؛ وقد أعل هذه الطريق بالانقطاع: الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - في «جامع العلوم والحكم» (٩٩/٢)، فقال: «وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» [٣٠٦/٨] أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرياض اعتماداً على هذه الرواية؛ إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرياض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط! ومن ذكر ذلك: أبو زرعة الدمشقي [في «تاريخه» (١/٦٠٥-٦٠٦/١٧١٨-١٧٢٠) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٧/٦٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥٤٠-٥٤١/٣١) -، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري - رحمه الله - يقع له في «تاريخه» أوهام في أخبار أهل الشام».

قلت: وفيما قاله - رحمه الله - نظر كبير، من وجوه:

الأول: لا يُعدل عن التصريح الثابت بالدليل الصحيح إلى مجرد الظن والتخمين والاحتمال، فإن النافي ليس معه دليل صريح على النفي.

الثاني: أن كثيراً من أهل العلم الراسخين خالفوا دحيماً وأبا زرعة الدمشقي في هذا النفي؛ فهذا الإمام البخاري - ومعلوم شرطه في الاتصال - يثبت، وكفى به حجة، ومثله الإمام أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩/١٩٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٤٥)، وابن حبان في «الثقات» (٥/٥٢٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/٣٦)، والحاكم في «المستدرک»، والمزي في «تهذيب الكمال»، وابن الملقن وغيرهم.

الثالث: أن النفي ليس بعلم، وعكسه - أعني: المثبت - هو العلم، والمثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم، ومن علم حجة على من لم يعلم.

الرابع: أنهم ذكروا في ترجمة يحيى بن أبي مطاع أنه يروي عن معاوية بن أبي سفيان، وهو - رضي الله عنه - مات قبل العرياض بعشر سنين أو أكثر؛ فإن يروي عن العرياض من باب أولى، لا سيما وقد ذكر الذهبي أن ابن أبي المطاع مات في حوادث (١١٠هـ)، ومات العرياض - رضي الله عنه - بعد السبعين، فاحتمال إدراكه والرواية عنه ممكن جداً، والله أعلم.

العلاء: حدثني يحيى بن أبي المطاع، عن العرباض بن سارية، عن النبي ﷺ...
بمثله.

٦٠- حدثني إسحاق: أنبا بقية بن الوليد: حدثني.....

٦٠- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

وأخرجه الترمذي (٢٦٧٦/٤٤/٥) - ومن طريقه محمد بن محمد بن علي الطائي في «الأربعين» (١٥/١٠٤)، وأبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (١١٧/٣) - (١١٨/٦٠٧)، وابن خزيمة - ومن طريقه وطريق غيره الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١١٧/٣) - (١١٨/٦٠٧) - عن علي بن حُجر، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٧/٢٧ و ١٠٣٧/٤٩٦/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٠٦-٢٠٧/٦١٨) عن عمرو بن عثمان، وأبو طاهر السلفي في «المجالس الخمسة التي أملاها بسلام» (٨١/٢٥/٨٣)، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» (١٤٧-١٤٨/٢٧٥) - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤١/٦) - وعنه وعن غيره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٥/٤٢) و (١٤٦-١٤٥)، و«الأربعين البلدانية» (١١٩-١٢٠/٢٦)، والمرافي في «مشيخته» (ص ٢٨٤) - ، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/١٢٢٥/٢٢٩٧) من طريق أبي عتبة - أحمد بن الفرج - الحمصي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٠٦-٢٠٧/٦١٨)، و«مسند الشاميين» (٢/١٩٧/١١٨٠) من طريق حنيفة بن شريح؛ أربعتهم عن بقية بن الوليد به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عساكر: «هذا حديث حسن محفوظ».

قلت: وهو كما قال - رحمهما الله -؛ فإن بقية بن الوليد صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث عند المصنف كما ترى، ومع ذلك فقد توبع.

تابعه: إسماعيل بن عياش - وهو ثقة في حديثه عن الشاميين -، عن مجير بن سعد الحمصي به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١١٨/٣) - (١١٩/٦٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/١٢٢٥/٢٢٩٦) من طريق الحسن بن عرفة؛ كلاهما عن إسماعيل به.

قلت: وهذا إسناده صحيح؛ فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة، وهذا =

=منها؛ فإن بجير بن سعد حمصي، وباقي رجاله ثقات كما تقدم تفصيله قبل حديثين.

وتابع خالد بن معدان: ضمرة بن حبيب -وهو ثقة-، عن عبدالرحمن بن عمرو السلمي به. أخرجه الإمام أحمد (١٧١٤٢/٣٦٧/٢٨) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣٥-٣٦/٢)، والحاكم (٩٦/١) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٥٥ - ٥٦/٥١)-، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/١٣٨)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/٣٥-٣٦/٢)-، وابن ماجه (١/١٦-٤٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٠٦/١٢٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦٣/٢٣٠٣)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/١١٩-١٢٠) عن عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في معاوية بن صالح.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي كل من:

١- **عبدالله بن صالح**: أخرجه أبو عبيد في «الخطب والمواظع» (٨٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٩-٣٣ و ٢٩/٥٦ و ٣٠/٥٨ و ٢/٤٩٨/٤٤٤): ثنا محمد بن عوف الطائي، وأبو مسعود الرازي -أحمد بن الفرات الضبي-، والحاكم في «المستدرک» (٩٦/١)، و«المدخل إلى الصحيح» (١/١٢٩) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٥٥-٥٦/٥١)-، والهروي في «ذم الكلام» (٣/١١٩) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٠٧/٦١٩): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والحاكم (٩٦/١) من طريق الفضل بن محمد الشعرائي، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦٤/٢٣٠٤) من طريق أبي إسماعيل الترمذي؛ سبعتهم عن عبدالله بن صالح به.

٢- **أسد بن موسى**: أخرجه ابن أبي داود -وعنه الأجرى في «الشریعة» (١/٤٠٣-٤٠٤/٨٨)، وأبو طاهر بن المخلص في «جزء فيه سبعة مجالس من الأمالي» (١٤٦-١٤٨/٧٤)- وعنه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٧٤/٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/١٤٧-١٤٨)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/١٠٤/٢)^(١)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/١٢٠) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/١٣٨)-: حدثنا أحمد بن صالح المصري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٠٧/٦١٩)، و«مسند الشاميين» (٣/١٧٢-١٧٣/٢٠١٧) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»

(١) كما في «الصحيحة» (٢/٦١٠).

على صحيح مسلم» (١/ ٣٥-٣٦/ ٢) - وعنه الخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفه» (١/ ٤٤٢/ ٤٦٥)؛ كلاهما عن أسد بن موسى به.

٣- محمد بن عمر الواقدي - متروك، متهم -: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢٣٤ - ٢٢٣٦ / ٥٥٥٥)، و«المستخرج» (١/ ٣٥ - ٣٦ / ٢) - وعنه الخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفه» (١/ ٤٤٢/ ٤٦٥) -، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١٢٠-١٢٢) -: حدثنا الواقدي به.

وتابع عبدالرحمن بن عمرو السلمي - أيضاً -:

١- عبدالله بن أبي بلال: أخرجه أحمد (٢٨/ ٣٧٦ / ١٧١٤٦): ثنا حيوة بن شريح: ثنا بقة بن الوليد، عن خالد بن معدان، عن عبدالله به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن بقة - هذا - مدلس وقد عنعن.

أما عبدالله؛ فهو مقبول - كما في «التقريب» -؛ يعني: حيث يتابع، وقد توبع كما تقدم، وكما سيأتي.

٢- المهاصر بن حبيب: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٨/ ٢٨ و ٢٩ و ٣٠/ ٥٩ و ٢/ ٤٩٧/ ١٠٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٠٢/ ٦٩٧)، و«المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٨-٢٠٩/ ٦٢٣) من طريق إسماعيل بن عياش، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٠٢/ ٦٩٧) من طريق أبي المغيرة - عبدالقدوس بن الحجاج - الخولاني؛ كلاهما عن أرطاة بن المنذر، عن المهاصر به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وقد صحح إسناده الحديث: شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (٦/ ١/ ١) و (٢٧٣٥ / ٥٢٦)، و«ظلال الجنة» (١/ ١٨).

تنبيه: قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (٦/ ١/ ٥٢٧-٥٢٩):

«هذا الحديث الصحيح مما ضعفه المدعو (حسان عبدالمنان)!! مع اتفاق الحفاظ قديماً وحديثاً على تصحيحه، ضعفه من جميع طرقه، مع أن بعضها حسن، وبعضها صحيح - كما بيته في غير ما موضع -، وسائر طرقه تزيده قوة على قوة. ومع أنه أتعب نفسه كثيراً في تتبع طرقه، وتكلف تكلفاً شديداً في تضعيف مفرداته؛ ولكنه في نهاية مطافه هدم جل ما بناه بيده، وصحح الحديث لشواهده، مستثنياً أقل فقراته، منها: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي»، وذلك في آخر كتيبه الذي سماه: «حوار مع الشيخ الألباني»! ومع أنه لم يكن فيه صادقاً ومنصفاً؛ فقد كان يدلس على القراء، ويكتم الحقائق، ويطعن في الحفاظ المشهورين، ويرميهم =

بحير^(١) بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرباض بن سارية، عن النبي ﷺ؛ قال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ».

٦١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن محمد، عن

=بالتساهل والتقليد، إلى غير ذلك من المخازي التي لا مجال الآن لبيانها، ولا سيما وقد قمت بشيء من ذلك برؤي الجديد عليه، متبعاً تضعيفه للأحاديث الصحيحة التي احتج بها الإمام ابن القيم -رحمه الله- في كتابه «إغاثة اللهفان»، الذي قام المذكور بطبعه وتخريج أحاديثه؛ فأفسده أيما إفساد، بأكثر مما كان فعله من قبل بكتاب الإمام النووي: «رياض الصالحين»!

والمقصود الآن: بيان جهله، وطغيانه في تضعيفه هذه الطريق الصحيحة، فأقول:

لقد أعله في «حواره» بالانقطاع بين مهاصر بن حبيب والعرباض بن سارية، مع أنه نقل (ص ٥٧-٥٨) عن أبي حاتم وابن حبان: أن (مهاصراً) روى عن جماعة من الصحابة، ذكر منهم أبو حاتم: (أبو ثعلبة الخشني)، وابن حبان: (أسد بن كرز)، وأما هو؛ فلا يسلم لهذين الحافظين، ويجزم (ص ٥٩) بأنه لم يسمع منهم، بناء على أنه تبنى قول بعض المتقدمين بشرطية ثبوت اللقاء، وليس المعاصرة فقط، ومع أن هذا الشرط غير مسلم به عند الإمام مسلم وجاهير المحدثين والفقهاء -كما هو معلوم في كتب المصطلح-؛ فهو عند التحقيق شرط كمال، وليس شرط صحة؛ كما حققته في مقدمة الرد المشار إليه آنفاً، ومع ذلك؛ فإن هذا الجاني على السنة لم يكتف بالتبني المذكور -إذن لكان الأمر ببعض الشيء- بل زاد عليه: أن يشترط ثبوت السماع بين الراويين، ولو كان اللقاء ثابتاً في الأصل، فهو يضعف لذلك أحاديث كثيرة صحيحة. وقد بينت تمسكه بهذا الشرط الذي لا يقول به الأئمة -حتى البخاري- بأمثلة ذكرتها في تلك المقدمة.

والمقصود: أن الرجل منحرف عن (الجماعة) تأصيلاً وتفريراً، فلا قيمة لمخالفاته البتة، ولا غرابة في تبين أحكامه عن أحكام علمائنا، وهاك المثل تأصيلاً وتفريراً؛ فقد أعل أحاديث (المهاصر) عن الأصحاب الثلاثة الذين تقدم ذكرهم، ومنهم (أسد بن كرز) بالانقطاع المنافي للصحة، وهذا هو الحافظ ابن حجر قد حسن إسناد حديث المهاصر عن (أسد بن كرز) في ترجمة هذا من «الإصابة»، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣١٣٨)، وقد بينت هناك أنه قد تحرف اسم (مهاصر) إلى (مهاجر) في عدة من المصادر، فليعلم.

(١) في جميع الأصول: «يحيى»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، كما في مصادر التخريج،

وكتب الرجال.

٦١- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٢٢/ ٣٢٠/ ١٤٤٣١)، والنسائي في «المجتبى» =

= (٣/ ٥٨)، و«الكبرى» (٢/ ٨٤/ ١٢٣٥): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إنحاف المهرة» (٣/ ٣٢٨)، والخرائطي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥)-؛ قالوا: ثنا عمر بن شبة؛ ثلاثهم عن يحيى بن سعيد القطان به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

وتابع القطان عليه كل من:

١- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٢/ ٨٦٧)، وابن ماجه (١/ ١٧/ ٤٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/ ٨٥/ ٢١١١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٦-١٨٧/ ١٠- «إحسان»-)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٥٨/ ٢٩٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٤٥٤-٤٥٥/ ٤٥١)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (٢٢/ ٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٨٢/ ٤١٢)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٥-١٨٦/ ٢٠٢)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢٠٦-٢٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٦-٧٧/ ٨٢ و٨٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥).

٢- سليمان بن بلال: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٥٨/ ٢٩٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٤٥٥/ ١٩٥٢)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إنحاف المهرة» (٣/ ٣٢٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٦١/ ١٧٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٣ و٢١٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣١٢-٣١٣/ ١٤٨).

٣- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أخرجه عبدالله بن المبارك في «المسند» (٥٣-٥٤/ ٨٧)، و«الزهد» (٥٥٦/ ١٥٩٦) -وعنه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٣٥/ ١٧٧٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ١٨٨-١٨٩)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٣٠٨/ ١٧٩٩ و٥/ ٣٨٥-٣٨٤/ ٥٨٦١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ١٤٣/ ١٧٨٥)، والفريابي في «القدر» (٢٥١/ ٤٤٨) -وعنه الآجري في «الشرعية» (١/ ٣٩٨-٣٩٩/ ٨٤ و٢/ ٨٢٥/ ٤٠٨)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٣٠٠)-، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥/ ١٤٩١ -القدر)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ١٨٩)، والبخاري في «شرح السنة» (١٥/ ٩٨-٩٩/ ٤٢٩٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥)-، وابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٦/ ٢٤ و١١٥/ ٢٥٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٤٥٥/ ١٩٥٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٠٢-٢٠٣/ ١٣٧)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢١٤)-، وأحمد (٢٣/ ٢٣٤/ ١٤٩٨٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ =

= (٤٥٥ / ١٩٥٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٣٢١ / ٢ - ٣٢٤ / ٤٢٥) عن وكيع بن الجراح، وأحمد (٢٢ / ٤٦٧ / ١٤٦٣٠): ثنا عبدالله ابن الوليد العدني، وأبو داود (٣ / ١٣٧ / ٢٩٥٤) - ومن طريقه البيهقي (٦ / ٣٥١) -، وإسماعيل القاضي - ومن طريقه البيهقي (٣ / ٢٠٧) -؛ قالوا: ثنا محمد بن كثير العبدي، وابن حبان في «صحيحه» (٧ / ٣٣١ - ٣٣٢ / ٣٠٦٢ - «إحسان») من طريق عصام بن يزيد، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣ / ٣٢٩) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والحاكم (٤ / ٥٢٣) من طريق محمد بن حبيب؛ سبعتهم عن الثوري به.

قال أبو نعيم الأصبهاني: «هذا حديث صحيح ثابت من حديث محمد بن علي».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم من غير وجه عن جعفر في الخطبة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه!» ووافقه الذهبي!!

قلت: وقد وهما؛ فإن البخاري لم يخرج لجعفر بن محمد الصادق شيئاً، وليس هو على شرط مسلم - أيضاً -؛ فقد أخرجه كما تقدم.

٤- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» - وعنه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ٣٢٤)، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢ / ٤٥٣ / ٦٣٨) -، والسراج في «حديثه» (٣ / ٢٦٣ / ٢٧٢١) - تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢ / ٤٥٥ / ١٩٥٢)، والبيهقي (٣ / ٢٠٧).

٥- مصعب بن سلام: أخرجه أحمد (٢٢ / ٢٣٧ / ١٤٣٣٤) - ومن طريقه ابن البناء في «المختار في أصول السنة» (٤٣ / ١١).

٦- أنس بن عياض: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣ / ١٤٣ / ١٧٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣ / ٣٢٩)، وأبو طاهر بن المخلص في «جزء فيه سبعة مجالس من الأمالي» (٩٤ - ٩٦ / ٣٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ٣٢١ - ٣٢٤ / ٤٢٥).

٧- يحيى بن سليم الطائفي: أخرجه الدارمي في «سننه» (٢ / ٢٥٩ / ٢١٧) - «فتح المنان»، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦١ / ٥٣).

٨- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي البصري: أخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن خريشيد قوله في «فوائده عن شيوخه» - ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١ / ٤٤٣ / ٥٣٤) - من طريق أبي سلمة - موسى بن إسماعيل - التبوذكي، عن وهيب به.

قال ابن عساكر: «صحيح».

٩- محمد بن منصور الزعفراني: أخرجه أبو عمرو - أحمد بن حازم بن أبي غرزة - الغفاري في «مسنده» - ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢ / ٨٥ / ١٤٩١ - القدر) -؛ ثنا عثمان ابن أبي شيبة: ثنا محمد بن منصور به.

أبيه، عن جابر بن عبد الله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرِغَ مِنْ خُطْبَتِهِ؛ قَالَ: «إِنْ أَحْسَنَ الْحَدِيثَ: كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ: مُحَدَّثَاتُهَا».

٦٢- حدثنا أبو موسى -إسحاق بن موسى- الأنصاري: ثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن جابر بن عبد الله؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيَقُولُ عَلَى إِثَرِ ذَلِكَ: «إِنْ أَفْضَلَ الْحَدِيثَ: كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ: مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

٦٣- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن هلال الوزان، عن عبد الله بن عُكَيْمٍ؛ قَالَ: كَانَ عَمْرٌ يَقُولُ: إِنْ أَصْدَقَ الْقِيلُ: قِيلُ اللَّهِ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْهَدْيِ: هَدْيِ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ: مُحَدَّثَاتُهَا.

٦٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد -يعني: ابن جعفر-: ثنا شعبة، عن

٦٢- صحيح - انظر ما قبله.

٦٣- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه محمد بن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٥٦/٦٢) من طريق أسد بن موسى، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٠/٨٤/١) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، وابن وضاح -ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٥٤/٦١٥/١)- من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

هلال الوزان: هو ابن أبي حميد.

٦٤- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٧٧/٢٤٩/١٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٧٨٥/٢٥٤-٢٥٣/٢) عن آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٩٠/٢٨٨-٢٨٧/١) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٣٢٥-٣٢٦/٤٢٦)-، وابن أبي الدنيا في «الصمت وحفظ اللسان» (٤٤٣/٢٢٦ و ٤٦٨/٢٣٤)؛ قالوا: ثنا علي بن الجعد، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» (١٥١/٧٥) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، والهيثم بن كليب الشاشي =

عمرو بن مرة، عن مرة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: إن أحسن الحديث: كتاب الله، وأحسن الهدي: هدي محمد، وشر الأمور: محدثاتها،

= في «مسنده» (٨٨٠/٣٠٣/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٢٤/٩٩/٩)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣٢٥-٣٢٦/٢/٤٢٦-)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٥١/٤٣٩/٦) من طريق سليمان بن حرب، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «جزء أول الأحد عشر من الأمالي» (١٧٧-١٧٨/٤) من طريق شبابة بن سوار، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٢٤/٩٩/٩) من طريق عمرو بن مرزوق، وابن وضاح - ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦١/٢٣٠٠-) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن الهروي في «ذم الكلام» (٣٢٥-٣٢٦/٢/٤٢٦-) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وعاصم بن علي؛ تسعته عن شعبة به.

وتابع شعبة عليه: سليمان بن مهران الأعمش.

أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٣٩٨/٦٩٩/٣) - وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٩١/٥٦٥٢)، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/٦٣٢/١٣٦٦-).

وتابع عمرو بن مرة: عطاء بن السائب، عن مرة الهمداني به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٣٢/١٠١/٩): ثنا علي بن عبدالعزيز، عن أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي، الملقب بـ (عارم)، عن حماد بن زيد، عن عطاء به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/٧٣٥)، و«الشذا الفياح» (٢/٧٤٨-٧٤٩).

وتابع مرة بن شراحيل الهمداني عليه:

١- طارق بن شهاب الأحمسي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٠٩٨/٥٠٩/١٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٥١١/١٠) عن أبي الوليد - هشام ابن عبد الملك - الطيالسي، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «الأمالي» - ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/١٨٦-١٨٧/٢٠٣-) من طريق وهب بن جرير؛ كلاهما عن شعبة، عن غنار بن عبد الله الأحمسي، عن طارق به.

٢- الأسود بن هلال الحاربي: أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/١٤٦/١٢٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/٥٨٩/٥١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٧٧-٧٨/٨٥) عن أبي معاوية - محمد بن خازم - الضرير، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود به؛ لكن مختصر بذكر الشطر الأول.

﴿إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وإنما بعيد ما ليس آتياً، ألا وعليكم بالصدق؛ فإنه يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، ويثبت البر في قلبه؛ فلا يكون للفجور موضع إبرة يستقر فيها، وإياكم والكذب؛ فإنه يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً، ويثبت الفجور في قلبه؛ حتى ما يكون للبر موضع إبرة يستقر فيها.

٦٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ ابن مهدي، عن إسرائيل، عن أبي

٦٥- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - أخرجه ابن وضاح - ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٢ / ٢٣٠١) - من طريق موسى ابن معاوية، عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٥٤ - ٣٥٧٥) من طريق عبيد الله بن موسى العسبي، عن إسرائيل بن يونس به.

وتابع إسرائيل: معمر بن راشد، عن أبي إسحاق السبيعي به.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ١١٦ - ١١٧ / ٢٠٠٧٦) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٨٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٤١ - ٤٤٢ / ٤٤٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٥٤) -.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن، وسماع إسرائيل ومعمر منه بعد الاختلاط.

لكن الأثر صحيح؛ فإن أبا إسحاق السبيعي توبع:

فقد أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٤٢٣ / ٢٠٥٥ و ٢٠٥٦) من طريق أبي الزعراء، وعلي بن الأقمر، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٨٥٢١)، وابن بطّة في «الإبانة» (١/ ٣٣٦ / ١٩٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٨٢ - ٤٨٣ / ٤١٣) من طرق عن إبراهيم الهجري؛ ثلاثهم عن أبي الأحوص به.

فصح الأثر والله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

وتابع أبا الأحوص: رباح بن الحارث النخعي - وهو ثقة-، عن ابن مسعود به.

أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٣/ ٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٠٠ - ١٠١ / ٨٥٣١) من طريقين عن حماد بن سلمة، عن أبي جرة -نصر بن عمران- =

إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: شر الأمور محدثاتها، ألا وكل محدثة بدعة.

٦٦- حدثنا إسحاق: أنبا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: اتَّبِعُوا

=الضبعي، عن رياح به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وبالجملة؛ فالأثر ثابت صحيح بلا منوية.

٦٦- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٢/ ٥٩٠/ ٣١٥) - وعنه أحمد في «الزهد» (ص ٢٠٢) -، والدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٥٨/ ٢١٦) -فتح الثان» - ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٦٥) -، ويعقوب بن شيبة في «مسنده» - ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٦/ ١٠٤) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٥٤/ ٨٧٧٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٤٣/ ١٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٧- ١٨٨/ ٢٠٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٧-٣٢٨/ ١٧٥)، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٩٤/ ٤٧٦) من طرق عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع أبا عبد الرحمن السلمي:

١- طارق بن شهاب الأحمسي: أخرجه أبو جعفر بن البخاري الرزاز في «الأمالي» - ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٨٦-١٨٧/ ٢٠٣) من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة بن شراحيل، عن طارق به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٢- إبراهيم بن يزيد النخعي: أخرجه أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي في «العلم» (١٢٢/ ٥٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٧/ ١٧٤)، وابن وضاح -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٥٦/ ١١) - من طريقين عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «هذا إسناد صحيح، وإبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي- وإن لم يدرك عبد الله -وهو ابن مسعود-؛ فقد صحَّ عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله؛ فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله؛ فهو عن غير واحد عن عبد الله».

وبالجملة؛ فالأثر صحيح غاية.

ولا تبتدعوا؛ فقد كُفِيتُمْ، وكلُّ بدعة ضلالة.

٦٧- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو معاوية، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن عبد الله بن مرداس، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

٦٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن جامع بن

٦٧- حسن لغيره - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن ابن مرداس -هذا- لم يوثقه إلا ابن حبان (٢٤/٥)، وقال: «روى عنه أهل الكوفة»، فهو مستور، ويشهد له ما قبله.

٦٨- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه ابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٢٩-١٨١/٣٣٠) من طريق عيسى بن يونس به.

وأخرجه ابن بطة (١/٣٢٩/١٨٠) من طريق يوسف بن موسى القطان، عن جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع أبا الشعثاء؛ كل من:

١- أبو عبد الرحمن السلمي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/١٣٧/١٧٨٧٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفقه» (١/٤٥٧/٤٨٥-)، والدارمي في «مسنده» (٢/١٨٤/١٧٩-) «فتح المنان» -ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث» (ص ٦٧-٦٨-)، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٢- الأسود بن هلال: أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٧٧-٨٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٣٠/١٨٣) من طريق أبي معاوية الضرير، وأبي عوانة الشكري؛ كلاهما عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود به.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-.

٣- عمارة بن عمير^(١) التيمي: أخرجه وكيع في «الزهد» (٢/٥٩١/٣١٦) -وعنه أحمد =

(١) تحرف اسمه في مطبوع «الإبانة» إلى «عبد»؛ وهو تصحيف قبيح، لم ينتبه له المعلق على «الإبانة»، وله من مثل هذه الأخطاء الشيء الكثير؛ مما يستدعي النظر ثانية في تحقيقه، فباليت بعض أهل العلم أو طلابه الجادين ينهد لذلك، والله المستعان.

شداد، عن أبي الشعثاء، عن ابن مسعود؛ قال: إنكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة؛ فعليكم بالهدي الأول.

٦٩- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن سعيد بن سنان الحمصي، قال: حدثني أبو الزاهرية^(١)، عن أبي شجرة -كثير بن مرة-، عن عبد الله بن عمر؛ أنه كان يقول: خير الدين: دين محمد ﷺ، وشر الأمور: محدثاتها، أتبعوا ولا تبتدعوا؛ فإنكم لن تضلوا ما اتبعتم الأثر، إن تتبعونا؛ فقد سبقناكم سبقاً بعيداً، وإن تخالفونا؛ فقد ضللتكم ضلالاً كبيراً، ما أحدثت أمة في دينها بدعة؛ إلا رفع الله عنهم سنة هدى، ثم لا تعود فيهم أبداً، ولأن أرى في ناحية المسجد ناراً تشتعل فيه احتراقاً: أحب إليّ من أن أرى بدعة ليس فيه لها مغير.

٧٠- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن هشام بن الغاز؛ أنه سمع نافعاً

= في «الزهد» (ص ٢٠٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٠/ ١٨٢): ثنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة به.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن عمارة -هذا- لم يدرك ابن مسعود، لكن هو صحيح بما قبله.

٦٩- موقوف ضعيف الإسناد جداً - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه علتان:

الأولى: سعيد بن سنان الحمصي: متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع؛ كما في «التقريب».

وقد قال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٩٩): «وعامة ما يرويه سعيد، وخاصته عن أبي الزاهرية: غير محفوظ».

الثانية: الوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية، وقد عنعن.

(١) واسمه: حدير الحضرمي الحمصي، صدوق؛ كما في «التقريب».

٧٠- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أبو العباس الأصم في «الفوائد» - ومن طريقه

البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٧٩/ ١٩١)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٢/ ١٢٦)- ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار»

يقول: قال ابن عمر: كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسناً.

٧١- حدثنا محمد بن يحيى: أنبأ أبو حذيفة: ثنا سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه؛ قال: قال ابن عباس: عليكم بالاستقامة، واتباع الأمراء والأثر، وإياكم والتبدع.

٧٢- حدثنا إسحاق: أنبأ المعتمر وجريز، عن ليث، عن عاصم، عن ابن

=البدع والحوادث» (ص ٧٥)- عن محمد بن عبيد الله بن المنادي، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٣٩/٢٠٥) من طريق ابن أبي شيبة؛ كلاهما عن شابة بن سوار؛ عن هشام بن الغاز به. قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

٧١- موقوف ضعيف الإسناد (وهو حسن لغيره بطريقه الأخرى) - أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/١٣-١٤/٧٢٣) من طريق محمد بن غالب - تمام - عن أبي حذيفة به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا حذيفة النهدي - موسى بن مسعود - صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب»؛ لكن لا بأس به في المتابعات، وقد توبع:

فقد أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/١١٠/١٤٦) - «فتح المنان» - ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٧٠) - ثنا أبو نعيم - الفضل بن دكين - الملائني، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٥/٦١)، وابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٣٧/٢٠٠ و ٢٣٣/٣٥٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/٦٥-٦٦/١٦٣ و ٤/١٤/٧٢٤) من طرق عن سفيان الثوري، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٥٧/١٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/٤٣٩/٤٥٦)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣١٨-٣١٩/١٥٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٢٦٨/٣٤٢) من طريق عيسى بن يونس، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣١٩/١٥٨ و ٣٣٩-٣٤٠/٢٠٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/٢٦٧-٢٦٨/٣٤١) من طريق أبي عامر - عبد الملك ابن عمرو - العقدي، والمعافى بن عمران؛ ستهتم عن زمعة بن صالح، عن عثمان بن حاضر الأزدي، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن زمعة - هذا - ضعيف؛ كما في «التقريب».

وبالجملة؛ فالحديث بمجموعهما حسن لغيره - إن شاء الله -.

٧٢- موقوف ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

=

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

عباس؛ قال: إن أبغض الأمور إلى الله: البدع.

٧٣- حدثنا يحيى بن يحيى: ثنا إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيوب، عن أبي

= الأولى: عاصم -هذا-؛ إما أن يكون ابن بهدلة، أو ابن سليمان الأحول، وكلاهما لم يسمع من عبدالله بن عباس.

الثانية: ليث -وهو ابن أبي سليم-: صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك.
وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة يرويه عن يحيى بن أبي كثير، عن علي الأزدي، عن ابن عباس به.

أخرجه ابن زنجويه -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣١٦/٤)-: ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك بن عبدالله القاضي، عن ليث به.
قلت: وهذا سند مسلسل بالعلل:

الأولى: يحيى الحماني: حافظ؛ لكن متهم بسرقة الحديث؛ كما في «التقريب».

الثانية: شريك القاضي؛ صدوق كثير الخطأ، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

الثالثة: ليث بن أبي سليم؛ ضعيف -كما تقدم-.

الرابعة: يحيى بن أبي كثير؛ مدلس وقد عنعن.

وعليه؛ فقول أخينا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان -حفظه الله- في تعليقه على «الباعث» (ص ٧٠) عن إسناد البيهقي: «صحيح»؛ غير صحيح البتة؛ لما تقدم بيانه، فليستدرك.

٧٣- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بطريقه الأخرى) - أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٨/٨٧/١) من طريق الحسن بن حماد -المعروف بـ (سجادة)- عن ابن علية به.

وتابع ابن علية عليه:

١- حماد بن زيد: أخرجه الدارمي في «مسنده» (١١٦/٢-١١٧/١١٥)-«فتح المنان» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٧٣٧/٢٣/٤)-، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٤/٦٠)، وابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١٦٩/٣٢٤/١) عن أبي النعمان السدوسي -عارم-، وسليمان بن حرب، وأسد بن موسى؛ ثلاثهم عن حماد به.

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٥٦/١٦٧/١).

٣- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» =

قلاية؛ قال: قال ابن مسعود: عليكم بالعلم قبل أن يُقبضَ، وقَبْضُهُ: أن يُذهَب بأصحابه -أو قال: بأهله-، عليكم بالعلم؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يدري متى يفتقر -أو يفتقر- إلى ما عنده، وإنكم ستجدون أقوامًا يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبذُّع^(١)، وإياكم والتنطُّع^(٢)، وإياكم والتعمُّق^(٣)، وعليكم بالعتيق^(٤).

= (ص ٣٧) من طريق العباس بن الوليد النرسي، عن وهيب به.

٤- حماد بن سلمة: أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٤/٦٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٢-٣٣٣/١٨٩ و ٣٣٣/١٩٢) من طريق أسد بن موسى، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، وحجاج بن منهال؛ ثلاثهم عن حماد به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٢٥٢/٢٠٤٦٥) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٧٠/٨٨٤٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٣٤٩-٣٨٧/٣٥٠).

وتابع أيوب: يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلاية به.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/١١٤-١١٥/١٤٩) -«فتح المنان»- ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٤/٢٣/٧٣٧)، وأبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٦٦)-، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/٣٢٣-٣٢٤/١٦٨) من طريق الأوزاعي، عن يحيى به. قال البيهقي: «هذا مرسل، وروي موصولاً من طريق الشاميين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٢٦): «وأبو قلاية لم يسمع من ابن مسعود».

قلت: وهو كما قال، والطريق الموصول الذي أشار إليه البيهقي: أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/٣٥٠-٣٥١/٣٨٨)-: ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، عن محمد بن مهاجر اللخمي، عن العباس بن سالم اللخمي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن مسعود به.

قلت: وهذا سند متصل صحيح الإسناد.

(١) إحداث البدع.

(٢) التعمق والمغالاة في الكلام.

(٣) المبالغة.

(٤) القديم، والمراد: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه.

٧٤- حدثنا يحيى بن يحيى: ثنا سليم بن أخضر، عن ابن عون، عن إبراهيم؛ قال: قال حذيفة: اتَّقُوا اللَّهَ معشر القراء! وخذوا طريق مَنْ كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم؛ لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه شمالاً ويميناً؛ ضللتُم ضلالاً بعيداً -أو قال: ميئناً-.

٧٥- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام؛ قال: مر علينا حذيفة ونحن في حلقة في المسجد، فقال: يا معشر القراء! اسلكوا الطريق، فوالله لئن سلكتُموه؛ لقد سبقتم سبقاً بيناً، وإن أخذتم يميناً وشمالاً؛ لقد ضللتُم ضلالاً بعيداً.

٧٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن عوف، عن الحسن؛ قال: قال

٧٤- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٤٧/١٦) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٤/١٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١١٩/٩٠/١) من طريق يزيد بن هارون، والهروي في «ذم الكلام» (٤٧٣/٣٨٨-٣٨٧/٢) من طريق أزهر بن جميل، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٨٠٩/٩٤٧/٢) من طريق يحيى بن زكريا؛ أربعتهم عن عبدالله بن عون به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه.

وانظر ما بعده.

٧٥- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٨٢ / ٢٥٠ / ١٣)، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١٩٦/٣٣٥/١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣٨٧/٢-٣٨٨/٤٧٣) من طريق سفيان الثوري، وأبو داود السجستاني في «الزهد» (٢٦١-٢٦٢/٢٧٣) من طريق جرير بن عبد الحميد، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٣٧٩/١٦٦٥١)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٣/٤٢) عن أبي معاوية الضرير، وأبو داود السجستاني في «الزهد» (٢٦١-٢٦٢/٢٧٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/٢٨٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٧٠٣/٤) من طريق وكيع؛ أربعتهم عن الأعمش به.

٧٦- إسناده ضعيف - أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٥٧/٢٤٤)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤٣٦/٣٤٣/٢) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وهُوْذَة بن خليفة؛ كلاهما عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي به.

= قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ومراسيل الحسن كالريح.
وتابع عوفاً:

١- يونس بن عبيد: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/٣١٥/١٥١) من طريق موسى بن سهل الوشا - وهو ضعيف-، عن إسماعيل ابن عُلَية، عن يونس به.

٢- المبارك بن فضالة: أخرجه ابن وضاح -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٣/٤٠)- من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٥٧/٢٤٣)^(١) من طريق بهز بن أسد؛ كلاهما عن مبارك به.

٣- زيد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٢٩١/٢٠٥٦٨) عن معمر، عن زيد.
قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٧/٢٤٩): «وزيد -هذا- لم أعرفه، ويحتمل أنه الذي روى عنه حماد بن زيد، قال الحافظ: «مقبول»».

٤- عمرو بن عبيد -المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعة، اتهمه جماعة بالكذب-:
أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في «الإيمان» (١١٦/٥٠): ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو به.

٥- حزم بن أبي حزم القطامي: أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٣٩/١٢٧٠)
من طريق الحسين بن محمد بن مودود، عن أحمد بن المقدام -أبي الأشعث- العجلي، عن حزم به.
وخالف حسينا: محمد بن سعيد المهراني؛ فرواه عن أبي الأشعث به مقطوعاً على الحسن البصري من قوله.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/٨٠/٩٠٧٨).
وللحديث شاهد موصول من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/٢٥٧) من طريق يحيى بن عبيدالله بن موهب، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٧/٢٤٨/٣٢٥١): «قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ أفته يحيى -هذا-؛ قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وأفحش الحاكم؛ فرماه بالوضع».

(١) سقط اسم المبارك من مطبوع «الإبانة»! والتصويب من «المخطوط» (ج ٢/ ١١٥ ب).
وزاد المعلق عليه ضغثاً على إبالة -تصحيفاً وتحريفاً- فوق عنده: (الحسين) بدل الحسن البصري!
فلم يغير هذا التحريف، ولم يحرك له قلماً! والله المستعان.

رسول الله ﷺ: «عَمَلٌ قَلِيلٌ فِي سُنَّةٍ، خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ فِي بِدْعَةٍ».

٧٧- ثنا يحيى: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمن

= وأبوه قريب منه؛ فقد قال فيه الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير، لا يعرف»^١ هـ.
وبالجملة؛ فالحديث لا يصح.

٧٧- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٩٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٨/ ١١٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في «تليس إبليس» (ص ١٤) - من طريق العلاء بن سالم؛ كلاهما عن أبي معاوية - محمد بن خازم - الضرير به.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٨٨/ ٢٢٨) - «فتح المنان» - ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٦٦) - من طريق عيسى بن يونس، وأبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي» - ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٥٥/ ١٣ و ١٤) - من طريق أبي شهاب الحناط، والحاكم (١/ ١٣٠) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٩) -، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٧/ ٢٠١)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨) من طريق عبدالله بن غير، والإسماعيلي - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨) - من طريق حفص بن غياث؛ أربعتهم عن الأعمش به.

قال الحاكم: «هذا حديث مسند صحيح على شرطهما ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.
وتابع عمارة بن عمير التميمي: مالك بن الحارث السلمى الرقي الكوفي - وهو ثقة -، عن عبدالرحمن به.

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ١٩٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٨/ ١١٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في «تليس إبليس» (ص ١٤) - عن أبي معاوية - محمد بن خازم - الضرير، ومحمد بن يوسف الفريابي في «حديث سفيان الثوري» (١٦٣/ ٣٠٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٤/ ٤٣٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٨/ ٢٤٧) عن سفيان الثوري، والدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٨٨/ ٢٢٨) - «فتح المنان» - ومن طريقه أبو شامة في «الباعث» (ص ٦٦) - من طريق عيسى بن يونس، والحاكم (١/ ١٣٠) - وعنه البيهقي (٣/ ١٩) -، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٧/ ٢٠١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨) من طريق عبدالله بن غير، وأبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي» - ومن طريقه اللالكائي في «شرح الأصول» (١/ ٥٥/ ١٣ و ١٤) - من طريقه أبي =

ابن يزيد، عن عبدالله؛ قال: الاقتصاد في السنّة، خيرٌ من الاجتهاد في بدعة.

٧٨- حدثنا يحيى: أنبأ عبثر -أبو زيد-، عن العلاء بن المسيب، عن

=شهاب الخناط، والإسماعيلي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨)- من طريق حفص بن غياث، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٨٣/ ٣٩١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٠/ ١٦١) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٤/ ٤٣٧) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٧- ٣٥٨/ ٢٤٦) من طريق روح بن مسافر؛ تسعتهم عن الأعمش^(١)، عن مالك بن الحارث به. وسنده صحيح.

الثاني: وقع في رواية إدريس الأودي: عن (عبدالرحمن بن الحارث) بدل (عبدالرحمن بن يزيد النخعي)! وهي شاذة لمخالفتها لسائر الطرق عن الأعمش.

٧٨- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٠٨-٢٠٩/ ١٠٤٨٨) من طريق محمد بن بشير الكندي، عن القاسم بن مالك، عن العلاء به؛ إلا أنه شك فيه: عن المسيب -أو عن خيثمة-، عن ابن مسعود. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٣): «وفيه محمد بن بشير الكندي؛ قال يحيى [بن معين]: ليس بثقة».

قلت: هذا الإعلال لا يرد على طريق المصنف، وفات الهيثمي -رحمه الله- إعلاله بما ينبغي أن يعمل به الحديث؛ وهو الانقطاع:

(١) تنبيهان:

الأول: سقط اسم (الأعمش) من مطبوع «الإبانة» (١/ ٣٢٠/ ١٦١)! فصار من طريق: أبي إسحاق الفزاري، عن مالك بن الحارث مباشرة!! وهذا قصور من معلقه؛ لأمرين:

الأول: أن الخطيب رواه عن القطيعي عن بشر بن موسى عن معاوية بن عمرو الرقي، عن أبي إسحاق، عن الأعمش به.

وابن بطة قد رواه من طريق آخر عن بشر بن موسى به، فسقط منه اسم (الأعمش)، مع أن مدار إسنادهما واحد.

الثاني: لم يذكروا في ترجمة أبي إسحاق الفزاري أنه يروي عن مالك بن الحارث، وإنما ذكروا الأعمش، وكذا لم يذكروا في ترجمة مالك أن الفزاري يروي عنه. وهذا مما لم ينتبه له المعلق على «الإبانة»، فالله المستعان.

المسيب، عن عبد الله؛ قال: اقتصادٌ في سنةٍ، خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ، وكل بدعة ضلالة.

٧٩- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا سعيد بن عامر، عن حزم؛ قال: قال عمر بن عبد العزيز: لو كان بكل بدعة يُميتها الله على يدي، وكل سنة ينعشها الله على يدي بضعةً من لحمي^(١)، حتى يأتي آخر ذلك على نفسي؛ لكان في الله يسيراً.

= قال الإمام أحمد في «العلل» (٢/٣٢١/٢٤٢٤): «لم يسمع المسيب بن رافع من عبد الله بن مسعود شيئاً».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «المراسيل» لابنه (ص ٢٠٧): «حديثه عن ابن مسعود مرسل؛ لم يلق ابن مسعود».

وقال أبو زرعة الرازي -وسئل: هل سمع المسيب بن رافع من عبد الله؟-: فقال: لا -برأسه-. وقال البيهقي؛ كما في «تحفة التحصيل» (ص ٤٩٨): «حديثه عن ابن مسعود مرسل». وقد يقول قائل: قد رواه خيثمة عن ابن مسعود، وقد أدركه؛ كما عند الطبراني.

أقول: أثبت العرش ثم انقش؛ فإن راويه عن العلاء بن المسيب عند الطبراني: القاسم بن مالك، وهو صدوق فيه لين، وقد خالفه عبث بن القاسم -وهو ثقة من رجال الصحيح- فرواه عن العلاء دون شك، فجزم أنه عن المسيب، مع التذكير أن راويه عن القاسم بن مالك: هو محمد ابن بشير الكندي؛ وهو ضعيف. فرواية عبث أولى وأثبت من رواية القاسم.

وعلى التتزل؛ فإن رواية الطبراني على الشك والاحتمال، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

٧٩- مقطوع ضعيف الإسناد - أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/٣٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/١٣٣-١٣٤)، أو ج ١٣/ق ٢٩٣-مخطوط) عن سعيد بن عامر الضبعي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في حزم -وهو ابن أبي حزم القطعي-، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

ثم تنبّهت لأمر مهم؛ وهو: أن حزمًا -هذا- مات سنة (١٧٥ هـ)، بينما مات عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- سنة (١٠١ هـ)، فاحتمال إدراكه والرواية عنه صعب جدًا -إن لم يكن مستحيلًا-؛ فهو ضعيف لانقطاعه.

(١) في المطبوع: «لحم»، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب.

٨٠- حدثنا الدورقي -أحمد-: حدثني علاء العطار: ثنا حزم: سمعت يونس بن عبيد يقول: بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: لو كانت كلُّ سنةٍ أميتت فأحيها الله على يدي، وكل بدعةٍ معمول بها فأماتها الله على يدي بضعة من لحمي^(١)؛ كان ذلك قليلاً.

٨١- حدثني الدورقي: حدثني سهل بن محمود: ثنا حسين الجعفي: أنبأ عبيد بن عبد الملك: أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: والله لولا أن أنعش سنةً، وأميت بدعةً؛ لَمَّا سرّني أن أعيش في الدنيا فواقاً، ولوددت أني كلَّما أنعشت سنةً، وأميت بدعةً؛ أنَّ عضواً من أعضائي سقط معها.

٨٢- حدثني محمد بن عبد الله بن القُهْزاذ: ثنا علي بن الحسين: أنبأ

٨٠- مقطوع ضعيف الإسناد.

قلت: إسناده ضعيف؛ لجهالة المبلغ عن عمر بن عبد العزيز، فإنه لم يسم. علاء العطار: هو ابن عبد الجبار الأنصاري.

حزم: هو ابن أبي حزم القطعي.

(١) في جميع الأصول: «لحم»، والمثبت هو الصواب، وانظر الأثر السابق.

٨١- مقطوع حسن الإسناد.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبيد بن عبد الملك، وهو لا بأس به؛ كما في «الجرح والتعديل» (١٩٠٧/٤١١/٥).

حسين الجعفي: هو ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي، من رجال الستة.

سهل بن محمود: هو أبو السري، مولى العباس بن عبد الله؛ قال ابن سعد: كان ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كان أحد أصحاب الحديث، وأحد النساك، وقال الدارقطني: بغدادى فاضل.

انظر: «تاريخ مدينة السلام» (٩/١١٥-١١٦).

الدورقي: هو أحمد بن إبراهيم.

٨٢- مقطوع ضعيف الإسناد جداً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن خارجه -وهو ابن مصعب بن خارجه السرخسي- متروك الحديث، وكان يدلّس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه؛ كما في «التقريب».

علي بن الحسين: هو ابن واقد المروزي.

خارجة، عن^(١) عبيد الله بن عمر العمري؛ قال: كان عبد الملك بن عمر بن عبدالعزيز عندنا، فكنا نؤذيه، فلما استخلف أبوه قدم عليه وهو ابن تسع عشرة سنة، وأبوه يُروّض^(٢) الناس على الكتاب والسنة، وقد قطع بذلك، فهو يداريهم كيف يصنع، فقال له عبد الملك حين قدم عليه: يا أمير المؤمنين! ألا تمضي كتاب الله وسنة نبيه، ثم -والله- ما أبالي أن تغلى بي وبك القدور؟ فقال له: يا بُني! إني أروض الناس رياضة الصعب؛ أخرج الباب من السنة، فأضع الباب من الطمع، فإن نفروا للسنة؛ سكنوا للطمع، ولو عُمرت خمسين سنة؛ لظننت أني لا أبلغ فيهم كلّ الذي أريد، فإن أعش؛ أبلغ حاجتي، وإن ميت؛ فالله أعلم بنيتي.

٨٣- حدثني ابن القهّزاذ، قال: ثنا حاتم الجلاب بن العلاء؛ قال: ثنا

(١) تحرفت في «م» إلى: «بن»!

وقد ترتب على هذه التحريف أمر آخر؛ وهو أن محققه الدكتور -عفا الله عنه- لم يعرف خارجة بن عبيد الله بن عمر العمري؛ فقال في حاشيته: لم أجد له ترجمة!!
والحقيقة أن خارجة -هذا- له ترجمة، وهو معروف؛ لكن بالضعف.
(٢) يذلّهم، ويربيهم.

٨٣- مقطوع صحيح - أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٨١/ ١٤٥٦) من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، عن إسماعيل به.
قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين من صحيح حديثه، وهذا منها، فتنبه.

ومع ذلك توبع: تابعه بقية بن الوليد: ثنا سودة بن زياد وعمرو بن مهاجر به.
أخرجه الآجري في «الشرعية» (١/ ٤٢٣/ ١٠٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٦٢- ٢٦٣/ ١٠٠) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٢٩٩/ ٣٩١ و ٤/ ٨٢/ ٨٢١)-.
قلت: وهذا سند حسن، بقية: صدوق مدلس، وقد صرح هنا بالتحديث؛ فأما بذلك شر تدليسه.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/ ١٨٥/ ٤٥٥) -«فتح المنان»- من طريق المعافى بن عمران، عن الأوزاعي، عن عمر بن عبدالعزيز به.

إسماعيل بن عياش: ثنا بشر بن عبد الله بن يسار السلمي، وسودة بن زياد، وعمر بن مهاجر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الناس: أنه لا رأي لأحد مع سنة سنّها رسول الله ﷺ.

٨٤- حدثنا أبو حفص الباهلي: ثنا سريج^(١) بن النعمان: ثنا المعافى: ثنا الأوزاعي؛ قال: قال عمر بن عبد العزيز: لا عذر لأحد بعد السنّة في ضلالة ركبها، يحسب أنّها هدى.

٨٥- حدثنا عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن مسعود بن

= وهذا سند صحيح.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفيح والمفتق» (١/٥٠٨/٥٥٦) من طريق صالح بن عبدالله الترمذي، عن سفيان بن عامر، عن عتاب بن منصور، عن عمر به. وسفيان -هذا- ليس بالقوي.

٨٤- مقطوع صحيح الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وخالف المعافى بن عمران: أبو إسحاق الفزاري، فرواه عن الأوزاعي؛ أنه بلغه: أن عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- قال: (وذكره).

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/٣٢٠-٣٢١/١٦٢).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله.

أما أبو حفص الباهلي -شيخ المصنف-؛ فهو: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي: ثقة حافظ من رجال الجماعة.

والعجيب أن الدكتور -عفا الله عنه- قال معلقاً عليه: «لم أجده»!

(١) تحرفت في «م» إلى: «شريح»! وترتب على هذا التحريف خطأ علمي آخر؛ وهو أن الدكتور البصري قال معلقاً على ما وقع فيه من تحريف: «لم أجده»؛ يعني: لم يجد شريح بن النعمان المزعوم! وفاته -عفا الله عنه- أن يحقق الأمر، فتسرع، وإلا؛ فإن الصحيح أنه شريح -بالمهمله، آخره جيم- ابن النعمان، وهو ثقة معروف.

٨٥- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه الراهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٧٣-٣٧٤).

= ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي -مطين-، عن عبدالله بن معاوية به.

أمية بن خلف الجُمَحِيُّ، قال: ثنا عبد العزيز بن مسلم القسملِي: ثنا عبد الله ابن دينار؛ قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا إلى ما كان من أحاديث رسول الله ﷺ فاكتبوه؛ فإنني قد خِفْتُ دُرُوسَ العلم، وذهابَ العلماء.

٨٦- حدثنا إسحاق: أنبا عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم،

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٩٤) - ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/١٠٩) -، والدارمي في «مسنده» (٣/٢٧٦/٥١٥) - «فتح المنان» - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٨٩) -، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه العيني في «عمدة القاري» (٢/١٣٠) -، وأبو بكر الباغندي في «حديث شيبان بن فروخ» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (ص ١٠٦)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٨٩) -، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٧٣-٣٧٤/٣٤٦)، وعبد الغني الأزدي في «كتاب أدب المحدث»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/٨٨-٨٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/٨٨)، و«فتح الباري» (١/١٩٥)، و«ذكر أخبار أصفهان» (١/٣١١) - ومن طريقه الحافظ في «التغليق» (٢/٨٩) -، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (ص ١٠٦) من طرق عن عبد العزيز بن مسلم به.

وتابع عبد العزيز بن مسلم: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالله بن دينار به. أخرجه الحسن بن علي الحلواني في «سننه»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/٩٠)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٣٨٧)، والدارمي في «مسنده» (٣/٢٧٤/٥١٤) - «فتح المنان» - ومن طريقه الحافظ في «التغليق» (٢/٨٩-٩٠) -، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٩/٥١٣٨)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/٧٨٢/٢٥٠)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ١٠٥ و ١٠٦-١٠٧).

وانظر: «الموطأ» (٤/٥٥١-٥٥٢/٢٠٤٦ - بتحقيقي)، و«التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (ص ٣٩٩-٤٠٠).

٨٦- إسناده ضعيف.

أخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (١/٨): ثنا أحمد بن جَنَاب بن المغيرة المصيصي، عن عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى بن يونس:

عن حبيب بن عبيد، عن غضيف^(١) بن الحارث الثمالي: أن عبد الملك بن

= ١- بقية بن الوليد: أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٢/٢٨ - ١٧٣/١٧٧٠): ثنا سريج بن النعمان، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣١٦/٢) من طريق محمد بن سلام المنبجي؛ كلاهما عن بقية به.

٢- المعافى بن عمران: أخرجه البزار في «مسنده» (١٣١/٨٢ - ١٣١/٨٢) - «كشف» - وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٨/٨٣ - ١٧٨/٨٣)، و«السنة»؛ كما في «أسد الغابة» (٥٤٥/٣)، و«الإصابة» (١٦٨/٣) - وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٢٢٢٠-٢٢١٩/٤) - ٥٥٤٦-أ، وأبو موسى بن المديني في «الذيل»؛ كما في «أسد الغابة» (٥٤٥/٣) - ثنا محمد بن عبد الرحيم - المعروف ب: صاعقة -، عن سريج بن النعمان، عن المعافى به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٨/١): «رواه أحمد والبزار، وفيه أبو بكر بن عبد الله ابن أبي مريم؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٣٩-٤٠/١) و٣٧ و٣٨/٤٠): «ضعيف».

وقال في «مشكاة المصابيح» (١٤١/١) - «هداية الرواة»: «وسنده ضعيف».

وضعفه في «الضعيفة» (١٤/١٤ رقم ٦٧٠٧)؛ ولما يطبع بعد.

وعليه؛ فقول الحافظ في «فتح الباري» (٢٥٣/١٣): «وقد أخرج أحمد بسند جيد...!»؛ غير جيد.

تنبيه: وقع تصحيف في سند الطبراني؛ إذ فيه: «عن أبي بكر الشيباني^(١)»، عن حبيب بن عبيد، عن عفيف بن الحارث اليماني.

قال الحافظ في «الإصابة» (١٦٨/٣): «قال أبو موسى في «الذيل»: وقع التصحيف عنده في مواضع:

الأول: في اسمه، وإنما هو غضيف - بمجمتين -.

الثانية: في نسبه، وإنما هو الثمالي - بضم المثناة -.

الثالثة: في السند، وإنما هو أبو بكر الغساني؛ وهو ابن أبي مريم^١ هـ.

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (١٨٦/٣): «غُضِف - بالتصغير - ابن الحارث، ويقال:

غُطِف - بالطاء المهملة، بدل الضاد المعجمة -؛ والأول أثبت».

(١) في «مطبوع المعجم»: «السياني» - بالمهملة -!

مروان سأله عن رفع الأيدي على المنابر والقصص؟ فقال غُضيف: أما إنها لمن أمثل ما أحدثتم، أما أنا؛ فلا أجيبك إليها، إنني حدثت عن رسول الله ﷺ؛ قال: «مَا مِنْ أُمَّةٍ تُحَدِّثُ فِي دِينِهَا بِدْعَةٍ إِلَّا أَضَاعَتْ مِثْلَهَا مِنَ السُّنَّةِ»، فالتمسك بالسنة أحبُّ إليَّ من إحداث البدعة.

٨٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن مهدي: حدثني عبد المؤمن، عن مهدي بن أبي المهدي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: ما من عام إلا يُحيا فيه بدعة، ويُمات فيه سُنَّةٌ؛ حتى تحيا البدع، وتموت السنن.

٨٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن أبي

٨٧- موقوف ضعيف الإسناد - أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٩٦/٨٧)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (١٣/٥٨)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٧٧/٦١٢/٣) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢٩٩٧/٢٨٨/٣) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٦٢/١٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٩٥/٨٧ و ٩٦) من طريق أسد بن موسى وأبي داود الطيالسي وعبد الصمد بن عبد الوارث، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٢٤/٩٢/١ و ١٢٥) من طريق يونس بن محمد المؤدب وعفان بن مسلم الصَّغَر، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١٥٦٩/١٩٤٧/٣)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٨١/٣-١٨٢/١٨٣) من طريق أبي الوليد الطيالسي؛ سبعتهم عن عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ مهدي بن أبي المهدي - واسمه: حرب - العبدى: مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١٣٨/١-٢٨١- مختصرة): «رواه مسدد بسند فيه مجهول».

٨٨- مقطوع حسن الإسناد (وهو صحيح بطرقه) - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٢٤/٥) من طريق محمد بن الشيباني، عن ثور به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير أبي عون - عبد الله بن أبي عبد الله - الأنصاري الشامي الأعور، فإنه صدوق حسن الحديث - إن شاء الله -؛ فقد روى عنه =

عون، عن أبي إدريس الخولاني؛ قال: لأن أرى في المسجد ناراً لا أستطيع إطفائها؛ أحبُّ إليَّ من أن أرى فيه بدعةً، لا أستطيع تغييرها.

٨٩- حدثنا إسحاق: أنبأ بقية بن الوليد: حدثني صفوان بن عمرو، قال:

= جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٦٦٢ / ٧)، وقال العجلي في «تاريخ الثقات» (٥٠٦ / ٢٠١١): «شامي ثقة»، أما الحافظ؛ فقال: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع.

وقد تابعه؛ تابعه: أبو الأَعْيَس^(١) -عبدالرحمن بن سلمان- الخولاني الشامي.

أخرجه عبدالله بن وهب؛ كما في «الاعتصام» (١ / ١١٢ - بتحقيقي) -ومن طريقه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٨٣ / ٨٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٥ / ١٢٤)؛ قال: سمعت معاوية بن صالح يحدث عن أبي الأَعْيَس^(ب) به.

قلت: وهذا سند حسن -إن شاء الله-؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير أبي الأَعْيَس -هذا-، فقد روى عنه جمع من الثقات، وقال الحافظ في «التقريب»: «ذكره ابن حبان في ثقات التابعين»، وقال الإمام الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

وتابعه -أيضاً-: لقمان بن عامر الوصابي، عن أبي إدريس به.

أخرجه ابن وضاح في «البدع» (٨٣ / ٨٧) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عقيل بن مدرك السلمي الشامي، عن لقمان به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد؛ عقيل -هذا-: مقبول؛ كما في «التقريب».

وله طريق أخرى عند ابن بطة في «الإبانة» (٢ / ٥١٤ / ٥٩٩) بسند وإو.

وبالجملة؛ فالأثر -دون ريب- صحيح بمجموع طرقه.

٨٩- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطريقه الأخرى).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة (المشيخة)، فإنها لم تسم، ويحتمل أن يكونوا جمعاً، فتجبر جهالتهم.

ومع ذلك؛ فالأثر صحيح بطريقه الأخرى: فقد أخرجه أبو داود السجستاني -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١ / ٣٥٣ / ٢٣٢)- ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحَوَظِي -بفتح الحاء المهملة، وسكون الواو، بعدها مهملة-: ثنا إسماعيل بن عياش، واللالكائي في «شرح أصول =

(أ) بفتح التحتانية، قبلها مهملة ساكنة، وآخره مهملة.

(ب) تحرفت في «مطبوع الحلية» إلى: «الأخنس»!

ثنا المشيخة، عن أبي الدرداء؛ قال: اقتصادٌ في سنةٍ، خيرٌ من اجتهاد في بدعة؛ إنَّك إن تتبع خير من أن تبتدع، ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر.

٩٠- حدثنا محمد بن علي الوراق: ثنا الهيثم بن خارجة: ثنا الهيثم بن عمران بن عبد الله العبسي^(١)؛ قال: سمعت إسماعيل بن عبيد الله يقول: ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله ﷺ؛ فإن الله يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؛ فهو عندنا بمنزلة القرآن.

٩١- حدثنا إسحاق: أنبا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن حسان

= اعتقاد أهل السنة والجماعة «(١/ ٨٨/ ١١٥) من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة: ثنا [أبو] المغيرة - عبد القدوس بن الحجاج - الخولاني؛ كلاهما عن حريز^(١) بن عثمان الرحي، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن أبي الدرداء به.

قلت: وهذا سند صحيح كالشمس.

٩٠- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٧٢/ ١٧) من طريق سهل بن صالح الأنطاكي، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٩- ١٥٠/ ٢٢٥) من طريق أبي حاتم - محمد بن إدريس - الرازي؛ كلاهما عن الهيثم بن خارجة به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير الهيثم بن عمران، فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٢-٨٣)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٥٧٧).

إسماعيل بن عبيد الله: هو ابن أبي المهاجر المخزومي مولاهم، الدمشقي.

محمد بن علي الوراق: هو ابن عبد الله بن مهران، أبو جعفر الوراق، يعرف بـ (حمدان)، قال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣/ ٦١): «كان فاضلاً، حافظاً، عارفاً، ثقة»، ووثقه الدارقطني وغيره.

قلت: وهو من نبلأ أصحاب الإمام أحمد، ومع ذلك؛ قال الدكتور المعلق على طبعة (دار العاصمة) (ص ١٠٥): لم أجده!!

(١) في المخطوط: «العبس».

٩١- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه عيسى بن علي بن الوزير الجراح في «الأمال» =

(١) وقد تحرف اسمه في المصدرين المذكورين إلى (جرير) - بجم، آخره راء! - فليصحح.

ابن عطية؛ قال: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويُعلمه إياها كما يعلمه القرآن.

٩٢- وقال يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب

= -وعنه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٨٣-٨٤/٩٩)، والخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفه» (١/٢٦٧/٢٦٩) -من طريق عبدالرحمن بن صالح، وأبو القاسم البغوي- ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/١٤٩/٢٢٤)-: ثنا سويد بن سعيد، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٤٥-٣٤٧/٢١٩) من طريق أبي توبة -الربيع بن نافع- الحلبي، والخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفه» (١/٢٦٦-٢٦٧/٢٦٨) من طريق علي بن المدني؛ أربعتهم عن عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى بن يونس:

١- محمد بن كثير الصنعاني -وهو صدوق كثير الغلط-: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/٣٩٢/٦١٧-«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «مواقفة الخبر الخبر» (٢/٣٢٣)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٤٦/٢٢٠).

٢- روح بن عباد: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٣٨/٥٣٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٢٥٤-٢٥٥/٩٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/١٤٨-١٤٩/٢٢٤) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «المواقفة» (٢/٣٢٣)-، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/٧٢/١٦).

٣- أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن الحارث- الفزاري: أخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٢٣/٩١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/٨٢/٢٣)-.

٤- محمد بن مصعب القرقيساني -صدوق كثير الغلط-: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/٣٤٦/٢٢٠)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/١٤٩).

قال الحافظ -عقبه-: «هذا أثر صحيح موقوف على حسان بن عطية، وهو شامي ثقة من صغار التابعين، ولما قاله أصل في المرفوع».

قلت: وهو كما قال، والأصل المشار إليه هو حديث المقدم بن معدي كرب الآتي برقم (٢١٦).

٩٢- مقطوع صحيح الإسناد - هذا الحديث واللذان بعده رواها المصنف بسنده السابق؛ لكن حذف المصنف -رحمه الله- أسانيداً اختصاراً؛ كونها بالإسناد نفسه، فتحاشا=

قاضي على السُّنة.

٩٣- قال: وقال مكحول: القرآن أحوج إلى السُّنة من السُّنة إلى القرآن.

= بذلك التكرار، وهذا من دقة نظره - رحمه الله -^(١).

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «مفتاح الجنة» (ص ٧٣) - ومن طريقه ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٤٦ / ٤٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢ / ١٤٥ / ٢١٩) -، وأبو إسحاق - إسماعيل بن سعيد - الكسائي الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» - ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١ / ١٧٠ / ٦٠) -؛ قالوا: ثنا عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى عليه:

١- أبو إسحاق الفزاري: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣ / ٣٩١ / ٦١٦) - «فتح المنان»: ثنا محمد بن عيينة الفزاري، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٥٤ / ٨٩) من طريق معاوية بن عمرو، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ١٤٤ - ١٤٥ / ٢١٩) من طريق محبوب بن محبوب؛ ثلاثتهم عنه به.

٢- عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - دحيم -: أخرجه الحازمي في «الاعتبار» (١ / ١٧٠ - ١٧١ / ٦١) من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن دحيم به.

٣- روح بن عباد: أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١ / ٨١ / ٢١)، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٥٣ / ٨٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢ / ١٤٤ - ١٤٥ / ٢١٩) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني وعباس بن عبد العظيم العنبري، عنه به.

٤- محمد بن مصعب القرقساني - ضعيف -: أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٥) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي مقطوعاً عليه.

والمعروف أنه من قول يحيى بن أبي كثير.

٩٣- مقطوع صحيح - أخرجه أبو إسحاق - إسماعيل بن سعيد - الكسائي الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» - ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١ / ١٧١ / ٦٢) -، وسعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «مفتاح الجنة» (٧٢ / ١٦٩) - ومن طريقه ابن شاهين في «شرح

(١) وهذا بخلاف ما ذكره المعلق على (ط - دار العاصمة)؛ إذ زعم أن المصنف رواها بلا إسناد، ويكفي لرد ذلك: أنه جاء في الأثرين رقم (١٠٦ و ١٠٧) - بترقيمه - قال: وقال مكحول.

فعلى من يعود الفعل (قال)؟ ومن هو قائله؟

لا مناص له إلا الاعتراف والتسليم بما ذكرنا.

٩٤- قال: وقال مكحول: السنة سُنَّتَان: سنة الأخذُ بها فضيلة وتركُها إلى غير^(١) حرج، وسنة الأخذ بها فريضة.

٩٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سليم بن أخضر؛ قال: سمعت ابن عون

= مذهب أهل السنة « (٤٦/٤٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/١٤٧-١٤٨/٢٢٢)-، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه الهروي (٢/١٤٧-١٤٨/٢٢٢): ثنا سويد بن سعيد؛ ثلاثهم عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/٢٥٣/٨٨)، والخطيب في «الكفاية» (١/٨١/٢١)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/١٤٦-١٤٧/٢٢٢) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، وحرب ابن إسماعيل؛ كلاهما عن روح بن عباد، عن الأوزاعي به. قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد.

٩٤- مقطوع صحيح - أخرجه الآجري في «الشرعة» (١/٤٢٤/١٠٨) - وعنه ابن بطة في «الإبانة» (١/٢٦٣/١٠١) -: ثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي، عن هاشم بن القاسم الحراني، عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٣/٣٩٢/٦١٨) - «فتح المنان»: ثنا محمد بن كثير المصيصي - ضعيف -، عن الأوزاعي به. وهو صحيح كسابقه.

(١) في «م»: «غيرها»، والمثبت هو ما في الأصول.

٩٥- مقطوع صحيح - أخرجه الجوزقي؛ كما في «فتح الباري» (١٣/٢٥١) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/٢٣٣) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/٣١٩-٣٢٠) -: ثنا أبو العباس الدغولي، عن المصنف به.

وأخرجه الجوزقي - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/٢٣٣) -، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٦١/٣٦) - ومن طريقه الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٣١٩) - من طريقين عن عبدالله بن مسلمة القعني، عن حماد بن زيد، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/٢٣٣) من طريق يحيى بن كثير العنبري؛ كلاهما عن ابن عون به.

قلت: وهذا سند صحيح.

والأثر علقه البخاري في «صحيحه» (١٣/٢٤٨) - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ٢-

باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ بصيغة الجزم.

يقول غير مرة: ثلاث أرضاها لنفسى ولإخواني:

أن ينظر هذا الرجل المسلم القرآن فيتعلّمه، ويقرأه ويتدبّره، وينظر فيه.

والثانية: أن ينظر ذاك الأثر والسنة؛ فيسأل عنه، ويتبعه جهده.

والثالثة: أن يدع هؤلاء الناس؛ إلّا من خير.

٩٦- حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي: ثنا بشر بن الفضل: ثنا داود -يعني:

ابن أبي هند-، عن أبي منيب، عن عطاء اليحجوري^(١)؛ قال: قال لي عبادة بن الصامت: يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا قرأواكم وعلمواكم منكم؛ حتى يصيروا في رؤوس الجبال مع الوحش؟ قال: قلت: ولم يفعلون ذلك؟! قال: خشية أن تقتلوهم، قال: قلت: سبحان الله! أنقتلهم وكتاب الله بين أظهرنا نقرأه؟! قال: ثكلتك أبا عطاء أمك! ألم ترث اليهود التوراة ثم ضلوا عنها وتركوها؟ ألم ترث النصراني الإنجيل ثم ضلوا عنه وتركوه؟ إنما هي السنن تتبع بعضها بعضاً، وإنه -والله- ما من شيء فيمن كان قبلكم إلّا سيكون فيكم.

٩٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن أبي قيس، عن

الزهري؛ قال: قال عبد الله: أنتم أشبه الناس سمّاً وهيئةً ببني إسرائيل، تتبعون آثارهم حذو القذة بالقذة؛ حتى لا يكون فيهم شيء إلّا كان فيكم مثله.

٩٨- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا ريجان بن سعيد: ثنا عباد بن

٩٦- تقدم تخريجه (رقم ٥٠).

(١) في جميع الأصول: «عطاء اليحجوري»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال، وقد

تقدم إسناد الأثر، وفيه أبو عطاء اليحجوري على الجادة.

٩٧- تقدم تخريجه (رقم ٥٢).

٩٨- إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده) - أخرجه الدارمي في «مسنده» (١ / ٢٤١ /

١٢ - «فتح المنان»): نا مجاهد بن موسى الخوارزمي الحنّلي -بضم المعجمة، وتشديد المشنة

المفتوحة-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ٦٥ / ٤٥٩٧) من طريق أبي بكر بن النضر بن أبي =

منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عطية؛ أنه سمع ربيعة الجرشي يقول: **أَتَيْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: «لَتَمَّ عَيْنُكَ، وَلَتَسْمَعُ أَذْنُكَ، وَلِيَعْقِلَ قَلْبُكَ، قَالَ: فَنَامَتْ عَيْنِي، وَسَمِعْتُ أَذْنِي، وَعَقَلَ قَلْبِي، فَقِيلَ لِي: سَيَدُ بَنِي دَارًا، وَصَنَعَ مَادِبَةً، وَأَرْسَلَ دَاعِيًا، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ؛ دَخَلَ الدَّارَ، وَآكَلَ مِنَ الْمَادِبَةِ، وَرَضِيَ عَنْهُ السَّيِّدُ، وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّاعِيَ؛ لَمْ يَدْخُلْ، وَلَمْ يَطْعَمْ مِنَ الْمَادِبَةِ، وَسَخَطَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ؛ فَاللَّهُ: السَّيِّدُ، وَمُحَمَّدُ: الدَّاعِيَ، وَالدَّارُ: الْإِسْلَامُ، وَالْمَادِبَةُ: الْجَنَّةُ».**

٩٩- حدثنا أبو حاتم الرازي: ثنا عمرو بن الربيع بن طارق: أنبأ يحيى

=النضر البغدادي، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٩٦ / ٢٧٦٧)، و«المعجم الكبير» (٥/ ٦٥ / ٤٥٩٧) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن سلام؛ ثلاثتهم عن ربحان ابن سعيد به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عباد بن منصور -هذا- صدوق يدلّس، وتغير بأخرة، كما في «التقريب»، وقد عنعن.

ومع ذلك؛ فقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٦): «إسناده حسن»!

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٧٠): «إسناده جيد»!

وقد خولف عباد بن منصور، خالفه: معمر بن راشد، فرواه عن أيوب بن أبي تيمية السخيتاني، عن أبي قلابة به مرسلًا، لم يذكر عطية بن قيس الكلبي، ولا ربيعة بن عمرو الجرشي. أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٢/ ١٥٤): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني: ثنا محمد بن ثور الصنعاني، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٢٩٣)؛ كلاهما عن معمر به. قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وهو -دون ريب- أصح بكثير من الموصول. لكن الحديث مع ذلك صحيح بشاهده من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- بنحوه.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٦٣ / ٧٢٨١).

٩٩- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/

٢٠٤ / ٢٢١) من طريق عبد الله بن وهب، عن يحيى به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب الغافقي، وفي «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ».

ابن أيوب، عن هشام بن عروه، عن أبيه؛ قال: السُّنَنُ السُّنَنُ؛ فَإِنَّ السُّنَنَ قِوَامُ الدِّينِ.

١٠٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبيد الله بن ثور بن عون الله بن أبي الحلال العتكي، قال: حدثنا الحلال بن ثور، عن عبد المجيد بن وهب، عن أبي الحلال؛ قال: إنه سيأتي على الناس زمانٌ يقوم الرجل يسأل عن سنة محمد ﷺ؛ فلا يجد أحداً يُخبره بها!

١٠١- حدثنا ابن القُهْزاذ: ثنا علي بن الحسن^(١) بن شقيق: أنبأ عبد

= والأثر ذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٥١/ ٢٠٢٩) معلقاً عن ابن وهب به.

وذكره السيوطي في «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنة» (٨١/ ١٩٨) ونسبه لليهقي.

١٠٠- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الحلال - بمهملة، مخففاً- ابن ثور؛ مجهول العين والحال، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٢٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه سوى عبيد الله بن ثور، ولم أره في «ثقات ابن حبان».

الثانية: عبيد الله بن ثور العتكي البصري - هذا - مجهول الحال؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن ذكر من الرواة عنه: عبد الله بن محمد المسندي^(١)، وذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (٣/ ٢٨٥) الإمام أحمد ضمن الرواة عنه، فارتفعت بذلك جهالة عينه، وبقيت جهالة حاله؛ إذ لم أر فيه توثيقاً بعد طول بحث، حتى ابن حبان لم يذكره في «ثقاته» فيما أعلم.

وباقى رجاله ثقات.

١٠١- مقطوع صحيح.

عبد الله: هو ابن المبارك المروزي.

(١) في المخطوط والطبعة الأولى: «الحسين»، والتصحيح من كتب الرجال.

(١) في «م»: «عبد الله بن محسن السندي».

الله؛ قال: كان جبريل إذا نزل بالقرآن على النبي ﷺ يأخذه كالغشوة، فيلقيه على قلبه، فيُسَرَّى عنه وقد حفظه؛ فيقرؤه، وأما السُّنن؛ فكان يعلمه جبريلُ، ويشافهُه بها.

١٠٢- وحدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا أبو داود: ثنا أبو

١٠٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده) - أخرجه عبدالرحمن بن عمر بن يزيد الأصبهاني - المعروف بـ (رُستَه) - في «الإيمان» - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٨/٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٦٨/٥٤ - كنى)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٤٢١/٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٥٣٩/١٢٦/٢) عن عمرو بن علي الفلاس وعلي بن مسلم؛ ثلاثهم عن أبي داود - سليمان بن داود - الطيالسي به.

قال الطبراني: «تفرد به أبو داود، لم يحدث به أبو داود إلا بالبصرة».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن الزهري إلا أبو عبادة الأنصاري».

قلت: وهو متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٩/١)، فقال: «رواه البزار، والطبراني في «الكبير» و«الصغير»، وفيه أبو عبادة الزرقى؛ وهو متروك الحديث».

وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (٣٣٠/٢): «لكن أبو عبادة - هذا - متروك، واسمه: عيسى بن عبدالرحمن بن فروة».

وللحديث شاهد من حديث أبي شريح الخزاعي - رضي الله عنه - به:

أخرجه ابن أبي شيبه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣٤٩٥/٣٩٣/١٤) ط دار العاصمة، أو ٣٥١١/٧٤/٤ - ط دار الوطن، و«مصنف» (١٠٠٥٥/٤٨١/١٠) - وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٠٢/٢٨٢/٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٤٨٢/٤٣٢/١) - «منتخب»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩١/١٥٥/٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٩-١٢٢/٣٣٠) - «إحسان»، وأبو الفضل - عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن - الرازي في «كتاب فضائل القرآن وتلاوته وخصائص ثلاثه وحملته» (٣٣/٧٦) -، والمصنف في «قيام الليل» (ص ١٧٨ - مختصره) من طريق يوسف بن عدي، وأبو سعيد الأشج في «جزء فيه من حديثه» (١١٣/٢٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣٨-٣٣٩/٣٣٩) من طريق علي بن المديني، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩١/١٥٥/٢٢)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة»

= في بيان المحجة» (١١٨/١٧٦/٢) من طريق محمد بن سعيد بن سليمان -ابن الأصبهاني-؛
خستهم عن أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر، عن عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي
سعيد المقبري، عن أبي شريح به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٣٣٠/ ٧١٣): «وهذا سند
صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال؛ لولا أن عبد الحميد بن جعفر خولف في إسناده: خالفه الإمام الليث
ابن سعد؛ فرواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

فجعله من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-، ومن رواية سعيد المقبري، عن أبيه.
أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده»؛ كما في «المطالب العلية» (١٤/ ٣٩٥/ ٣٤٩٦ - ط دار
العاصمة، أو ٤/ ٧٥/ ٣٥١٢ - ط دار الوطن): ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-: ثنا ليث بن
سعد به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وهو أصح من رواية عبد الحميد بن جعفر؛
لوجهين:

الأول: أن الليث بن سعد أثبت الناس في سعيد المقبري، فالقول عند الاختلاف عليه قوله.
قال ابن خراش؛ كما في «هدي الساري» (ص ٤٠٥): «أثبت الناس في سعيد: الليث بن سعد».
وقال الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٣٣٤/ ٦٠٢): «أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري:
ليث بن سعد».

وقال علي بن المديني؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٠): «الليث وابن أبي ذئب
ثبتان في حديث سعيد المقبري».

الثاني: أن الليث بن سعد أوثق بكثير من عبد الحميد بن جعفر، وبعبداً عن الإطالة في ذكر
أقوال أهل العلم، والتدليل على ذلك؛ نكتفي بما ذكره الحافظ ابن حجر في «التقريب» عنهما:
قال عن الليث بن سعد: «ثقة ثبت، فقيه، إمام مشهور»، بينما قال عن عبد الحميد بن
جعفر: «صدوق ربما وهم».

فلا يشك عالم بهذا الفن أن رواية الليث أصح -دون ريب- من رواية عبد الحميد بن
جعفر، وهو قد وهم على شيخه فيه، فالمحفوظ رواية الليث بن سعد.

ويحتمل أن يكون الخطأ والوهم من تلميذ عبد الحميد -أبي خالد الأحمر-؛ فإنه وإن
أخرج له الشيخان؛ فهو متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ»، فلعله أخطأ على شيخه
فيه، والله أعلم.

عبادة^(١) الأنصاري: ثنا الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالجحفة^(٢)؛ فخرج علينا^(٣)، فقال: «أَلَيْسَ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟»، قلنا: بلى، قال: «فَابْشِرُوا؛ فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ طَرَفٌ بِيَدِ اللَّهِ، وَطَرَفٌ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَلَا تَهْلِكُوا، وَلَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا».



= جملة القول: إن الصواب من هذا الاختلاف هو رواية الليث بن سعد، وسندها صحيح دون ريب؛ ثقة رجالها، وعدالة روايتها.

(١) في جميع الأصول: «أبو عباد»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال.

(٢) بضم الجيم، وسكون المهملة، بعدها فاء: قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة، على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام؛ إن لم يمرُّوا على المدينة.

وكان اسمها مهيعة، وإنما سميت: الجحفة؛ لأن السيل اجتمع فيها وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب.

انظر: «معجم البلدان» (٢/ ١١١).

(٣) ساقطة من المخطوط.

ذكر السنة على كم تتصرف؟

قال أبو عبد الله: فالسنة تتصرف على أوجه:

- سنة اجتمع العلماء على أنها واجبة.
- وسنة اجتمعوا على أنها نافلة.
- وسنة اختلفوا فيها؛ أواجبة هي أم نافلة؟
- ثم السنة التي اجتمعوا أنها واجبة، تتصرف على وجهين:
أحدهما: عمل.
والآخر: إيمان.

فالذي هو عمل يتصرف على أوجه:

- سنة اجتمعوا على أنها تفسير لما افترضه الله مُجملاً في كتابه، فلم يفسره، وجعل تفسيره وبيانه إلى رسول الله ﷺ.
- قال الله - عز وجل -: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والوجه الثاني: سنة اختلفوا فيها؛ فقال بعضهم: هي ناسخة لبعض أحكام القرآن، وقال بعضهم: لا؛ بل هي مبينة في خاص القرآن وعامه، وليست ناسخة له؛ لأن السنة لا تنسخ القرآن، ولكنها تُبين عن خاصه وعامه، وتفسر مجمله ومبهمه^(١).

(١) قال الإمام الهمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤ / ٨٢-١٣٣): «ولو كان كل ما أوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخاً له؛ لبطلت أكثر سنن رسول الله ﷺ، ودفع في صدورهم وأعجازها، وقال القائل: هذه زيادة على ما في كتاب الله؛ =

= فلا تقبل، ولا يعمل بها، وهذا بعينه هو الذي أخبر رسول الله ﷺ أنه سيقع، وحذر منه؛ كما في «السنن» من حديث المقدم بن معدي كرب، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشيك رجلٌ شبعانٌ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال، فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام، فحرّموه! ألا لا يحلّ لكم الجمار الأهلي، ولا كل ذي نابٍ من السباع، ولا لقطة مال المعاهد».

وفي لفظ: «يوشيك أن يقعد الرجل على أريكته، فيحدث بحديثي فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً، استحللناه، وما وجدناه فيه حراماً، حرّمناه! وإن ما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله».

قال الترمذي: «حديث حسن»، وقال البيهقي: «إسناده صحيح».

وعن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الخوض».

فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما، ويُرَدُّ أحدهما بالآخر، بل سكوته عمّا نطق به، ولا يمكن أحداً أن يطرد ذلك ولا الذين أصلوا هذا الأصل، بل قد نقضوه في أكثر من ثلاث مئة موضع؛ منها ما هو مجمع عليه، ومنها ما هو مختلف فيه.

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجهة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام؛ فلا تُعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائداً على القرآن؛ فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ: تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقدماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم؛ لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه؛ لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله -تعالى-: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله؛ فلا يقبل حديث: تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشفعة، ولا حديث الرهن في الحضر -مع أنه زائد على ما في القرآن-، ولا حديث ميراث الجدّة، ولا حديث تخيير =

=الأمة إذا اعتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على مَنْ جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة، فهلاً قلتم: إنها نسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة؟ وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة على القرآن بخبر مختلف فيه؟ وكيف زدتم على كتاب الله؟ فجوزتم الوضوء بنبذ التمر بخبر ضعيف؟ وكيف زدتم على كتاب الله؛ فشرطتم في الصداق أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصلح البتة، وهو زيادة محضة على القرآن؟.

وقد أخذ الناس بحديث: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، وهو زائد على القرآن، وأخذوا كلهم بحديث توريثه ﷺ بنت الابن السدس مع البنت، وهو زائد على ما في القرآن، وأخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسيئة بمحضة، وهو زائد على ما في كتاب الله، وأخذوا بحديث: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا؛ فَلَهُ مَكَلَبُهُ»، وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم، وأخذوا كلهم بقضائه ﷺ الزائد على ما في القرآن من أن أعيان بني الأيوين يتوارثون دون بني العِلات، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه، ولو تتبعنا هذا؛ لطال جداً.

فسن رسول الله ﷺ أجل في صدورنا، وأعظم وأفرض علينا أن لا نقبلها إذا كانت زائدة على ما في القرآن، بل على الرأس والعينين، ثم على الرأس والعينين، وكذلك فرض على الأمة الأخذ بحديث القضاء بالشاهد واليمين وإن كان زائداً على ما في القرآن، وقد أخذ به أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين والأئمة، والعجب ممن يردّه؛ لأنه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضي بالتكول ومعاقب القمط ووجوه الأجر في الحائط وليست في كتاب الله ولا سنة رسوله، وأخذتم أنتم وجمهور الأمة بحديث: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ» مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والناس بحديث أخذ الجزية من المجوس وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق في المرة الثانية مع زيادته على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال وهو زائد على ما في القرآن، وأخذت الأمة بأحاديث الحضانة وليست في القرآن، وأخذتم أنتم والجمهور باعتداد المتوفى عنها في منزلها وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم مع الناس بأحاديث البلوغ بالسِّنِّ والإنبات وهي زائدة على ما في القرآن؛ إذ ليس فيه إلا الاحتلام، وأخذتم مع الناس بحديث: «الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ» مع ضعفه، وهو زائد على ما في القرآن، وبحديث النهي عن بيع الكاليء بالكاليء وهو زائد على ما في القرآن، وأضعاف أضعاف ما ذكرنا، بل أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها؛ لم تنقص عنها، فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن؛ لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها، إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا هو الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع، ولا بد من وقوع خبره.

فإن قيل: السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن تارة تكون بياناً له، وتارة تكون منشطة=

=لحكم لم يتعرض القرآن له، وتارة تكون مغيرةً لحكمه، وليس نزاعنا في القسمين الأولين؛ فإنهما حجةٌ باتفاق، ولكن النزاع في القسم الثالث -وهو الذي ترجمته بمسألة الزيادة على النص-، وقد ذهب الشيخ أبو الحسن الكرخي وجماعة كثيرة من أصحاب أبي حنيفة إلى أنها نسخ، ومن ههنا جعلوا إيجاب التغريب مع الجلد نسخاً؛ كما لو زاد عشرين سوتاً على الثمانين في حد القذف، وذهب أبو بكر الرازي إلى أن الزيادة إن وردت بعد استقرار حكم النص منفردة عنه كانت ناسخة، وإن وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخة، وإن وردت ولا يعلم تاريخها: فإن وردت من جهة ثبت النص بمثلها، فإن شهدت الأصول من عمل السلف، أو النظر على ثبوتها معاً؛ أثبتناهما، وإن شهدت بالنص منفرداً عنها؛ أثبتناه دونها، وإن لم يكن في الأصول دلالة على أحدهما؛ فالواجب أن يحكم بورودهما معاً، ويكونان بمنزلة الخاص والعام إذا لم يعلم تاريخهما، ولم يكن في الأصول دلالة على وجوب القضاء بأحدهما على الآخر، فإنهما يستعملان معاً، وإن كان ورود النص من جهة توجب العلم؛ كالكتاب، والخبر المستفيض، وورود الزيادة من جهة أخبار الآحاد؛ لم يجوز إلحاقها بالنص ولا العمل بها.

وذهب بعض أصحابنا إلى أن الزيادة إن غيرت حكم المزد عليه تغييراً شرعياً بحيث إنه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن معتداً به، بل يجب استئنافه؛ كان نسخاً، نحو ضم ركعة إلى ركعتي الفجر، وإن لم يغير حكم المزد عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان معتداً به، ولا يجب استئنافه؛ لم يكن نسخاً، ولم يجعلوا إيجاب التغريب مع الجلد نسخاً، وإيجاب عشرين جلدة مع الثمانين نسخاً، وكذلك إيجاب شرط مفصل عن العبادة لا يكون نسخاً كإيجاب الوضوء بعد فرض الصلاة، ولم يختلفوا أن إيجاب زيادة عبادة على عبادة -كإيجاب الزكاة بعد إيجاب الصلاة- لا يكون نسخاً، ولم يختلفوا -أيضاً- أن إيجاب صلاة سادسة على الصلوات الخمس لا يكون نسخاً.

فالكلام معكم في الزيادة المغيرة في ثلاثة مواضع: في المعنى، والاسم، والحكم.

أمّا المعنى؛ فإنها تفيد معنى النسخ؛ لأنه الإزالة، والزيادة تزيل حكم الاعتداد بالمزيد عليه وتوجب استئنافه بدونها، وتخرجه عن كونه جميع الواجب، وتجعله بعضه، وتوجب التأنيث على المقتصر عليه بعد أن لم يكن إثمًا، وهذا معنى النسخ، وعليه ترتب الاسم، فإنه تابع للمعنى؛ فإن الكلام في زيادة شرعية مغيرة للحكم الشرعي بدليل شرعي متراخ عن المزد عليه، فإن اختل وصف من هذه الأوصاف؛ لم يكن نسخاً، فإن لم يغير حكماً شرعياً، بل رفعت حكم البراءة الأصلية: لم تكن نسخاً؛ كإيجاب عبادة بعد أخرى، وإن كانت الزيادة مقارنة للمزيد عليه؛ لم تكن نسخاً، وإن غيرته، بل تكون تقييداً، أو تخصيصاً.

وأما الحكم؛ فإن كان النص المزد عليه ثابتاً بالكتاب أو السنة المتواترة؛ لم يقبل خبر =

=الواحد بالزيادة عليه، وإن كان ثابتاً بخبر الواحد؛ قبلت الزيادة، فإن انتفتت الأمة على قبول خبر الواحد في القسم الأول: علمنا أنه ورد مقارناً للمزيد عليه، فيكون تخصيصاً لا نسخاً، قالوا: وإنما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص؛ لأن الزيادة لو كانت موجودة معه لنقلها إلينا من نقل النص؛ إذ غير جائز أن يكون المراد إثبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي ﷺ على إبلاغ النص منفرداً عنها؛ فواجب إذا أن يذكرها معه، ولو ذكرها لنقلها إلينا من نقل النص.

فإن كان النص مذكوراً في القرآن والزيادة واردة من جهة السنة؛ فغير جائز أن يقتصر النبي ﷺ على تلاوة الحكم المنزل في القرآن دون أن يعقبها بذكر الزيادة؛ لأن حصول الفراغ من النص الذي يمكننا استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاه من حكمه، كقوله: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فإن كان الحد هو الجلد والتغريب؛ فغير جائز أن يتلو النبي ﷺ الآية على الناس عاريةً من ذكر النفي عقبها؛ لأن سكوتها عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد موجبها، وأن الجلد هو كمال الحد، فلو كان معه تغريب لكان بعض الحد لا كماله، فإذا أخلى التلاوة من ذكر النفي عقبيها؛ فقد أراد منا اعتقاد أن الجلد المذكور في الآية هو تمام الحد وكماله؛ فغير جائز إلحاق الزيادة معه إلا على وجه النسخ، ولهذا كان قوله: «وَأَعْذُ يَا أَيُّسُّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمَهَا» ناسخاً لحديث عبادة بن الصامت: «الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِئَةً وَالرَّجْمُ»، وكذلك لما رجم ماعزاً ولم يجلده.

كذلك يجب أن يكون قوله: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] ناسخاً لحكم التغريب في قوله: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِئَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ».

والمقصود: أن هذه الزيادة لو كانت ثابتة مع النص؛ لذكرها النبي ﷺ عقيب التلاوة، ولنقلها إلينا من نقل المزيد عليه؛ إذ غير جائز عليهم أن يعلموا أن الحد مجموع الأمرين وينقلوا بعضه دون بعض، وقد سمعوا الرسول ﷺ يذكر الأمرين، فامتنع حينئذ العمل بالزيادة إلا من الجهة التي ورد منها الأصل، فإذا وردت من جهة الأحاد: فإن كانت قبل النص؛ فقد نسخها النص المطلق عارياً من ذكرها، وإن كانت بعده؛ فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو ممتنع، فإن كان المزيد عليه ثابتاً بخبر الواحد؛ جاز إلحاق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز نسخه به، فإن كانت واردة مع النص في خطاب واحد؛ لم تكن نسخاً، وكانت بياناً.

فالجواب من وجوه:

أحدها: أنكم أول من نقض هذا الأصل الذي أصْلَتموه؛ فإنكم قبلتم خبر الوضوء بنبيذ التمر، وهو زائد على ما في كتاب الله مغيرٌ لحكمه؛ فإن الله - سبحانه - جعل حكم عادم الماء التيمم، والخبر يقتضي أن يكون حكمه الوضوء بالنبيذ؛ فهذه الزيادة بهذا الخبر الذي لا يثبت =

=رافعةً لحكم شرعيٍّ غير مقارنةٍ له ولا مقاومةٍ بوجهٍ، وقبلتم خبر الأمر بالوتر مع رفعه لحكم شرعيٍّ، وهو اعتقاد كون الصَّلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التَّائيم بالاقتصار عليها وإجزاء الإتيان في التَّعَبُّد بفريضة الصَّلاة، والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الأحاديث الزائدة على ما في القرآن، والذي نقلها إلينا هو الذي نقل تلك بعينه -أو أوثق منه، أو نظيره-، والذي فرض علينا طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزيادة هو الذي فرض علينا طاعته وقبول قوله في هذه، والذي قال لنا: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] هو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسانه، والله -سبحانه- ولأه منصب التشريع عنه ابتداءً، كما ولأه منصب البيان لما أراده بكلامه، بل كلامه كله بيانٌ عن الله، والزيادة بجميع وجوها لا تخرج عن البيان بوجهٍ من الوجوه، بل كان السَّلَف الصَّالح الطَّيِّب إذا سمعوا الحديث عنه وجدوا تصديقه في القرآن، ولم يقل أحدٌ منهم قطُّ في حديثٍ واحدٍ أبداً: إنَّ هذا زيادةٌ على القرآن فلا نقبله ولا نسمعه ولا نعمل به، ورسول الله ﷺ أجلُّ في صدورهم وسنته أعظم عندهم من ذلك وأكبر، ولا فرق أصلاً بين مجيء السنة بعدد الطَّواف وعدد ركعات الصَّلاة ومجيئها بفرض الطَّمَانِينَة وتعيين الفاتحة والنِّية؛ فإنَّ الجميع بيانٌ لمراد الله أنه أوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه، فهذا الوجه هو المراد، فجاءت السنة بياناً للمراد في جميع وجوها، حتَّى في التشريع المبتدأ، فإنَّها بيانٌ لمراد الله من عموم الأمر بطاعته وطاعة رسوله، فلا فرق بين بيان هذا المراد وبين بيان المراد من الصَّلاة والزَّكاة والحجِّ والطَّواف وغيرها، بل هذا بيان المراد من شيءٍ وذاك بيان المراد من أعمٍّ منه؛ فالتَّغريب بيانٌ محضٌ للمراد من قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، وقد صرَّح النَّبِيُّ ﷺ بأنَّ التَّغريب بيانٌ لهذا السَّبيل المذكور في القرآن، فكيف يجوز ردهُ بأنَّه مخالفٌ للقرآن معارضٌ له؟ ويقال: لو قبلناه لأبطلناه به حكم القرآن؟ وهل هذا إلَّا قلبٌ للحقائق؟ فإنَّ حكم القرآن العامَّ والخاصَّ يوجب علينا قبوله فرضاً لا يسعنا مخالفته، فلو خالفناه؛ لخالفنا القرآن، ولخرجنا عن حكمه ولا بدَّ، ولكان في ذلك مخالفةٌ للقرآن والحديث معاً.

يوضِّحه: الوجه الثَّاني: أنَّ الله -سبحانه- نصب رسول الله ﷺ منصب المبلِّغ المبيِّن عنه، فكلُّ ما شرعه للأمة فهو بيانٌ منه عن الله أنَّ هذا شرعه ودينه، ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتلوِّ وبين وحيه الذي هو نظير كلامه في وجوب الاتِّباع، ومخالفة هذا كمخالفة هذا.

يوضِّحه: الوجه الثَّالث: أنَّ الله -سبحانه- أمرنا بإقام الصَّلاة وإيتاء الزَّكاة وحجِّ البيت وصوم رمضان، وجاء البيان عن رسوله ﷺ بمقادير ذلك وصفاته وشروطه؛ فوجب على الأمة قبوله؛ إذ هو تفصيلٌ لما أمر الله به، كما يجب علينا قبول الأصل المفصَّل، وهكذا أمر الله -سبحانه- بطاعته وطاعة رسوله، فإذا أمر الرسولُ بأمرٍ كان تفصيلاً وبياناً للطَّاعة للمأمور بها،=

= وكان فرض قبوله كفرض قبول الأصل المفصل، ولا فرق بينهما.

يوضحه: الوجه الرابع: أن البيان من النبي ﷺ أقسام:

أحدها: بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد أن كان خفيًا.

الثاني: بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك؛ كما بين أن الظلم المذكور في قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]: هو الشرك، وأن الحساب اليسير: هو العرض، وأن الخيط الأبيض والأسود: هما بياض النهار وسواد الليل، وأن الذي رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى: هو جبريل، كما فسر قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: أنه طلوع الشمس من مغربها، وكما فسر قوله: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] بأنها النخلة، وكما فسر قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: أن ذلك في القبر حين يسأل: من ربك؟ وما دينك؟ وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة موكل بالسحاب، وكما فسر اتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله بأن ذلك باستحلال ما أحلوه لهم من الحرام، وتحريم ما حرموه من الحلال، وكما فسر القوة التي أمر الله أن نعذها لأعدائه بالرمي، وكما فسر قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] بأنه ما يجزي به العبد في الدنيا من النصب والهَمْ والخوف والأواء، وكما فسر الزيادة بأنها النظر إلى وجه الله الكريم، وكما فسر الدعاء في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بأنه العبادة، وكما فسر ﴿أدبار النجوم﴾ [الطور: ٤٩]، بأنه الركعتان قبل الفجر، و﴿أدبار السجود﴾ [ق: ٤٠]: بالركعتين بعد المغرب، ونظائر ذلك.

الثالث: بيانه بالفعل؛ كما بين أوقات الصلاة للسائل بفعله.

الرابع: بيان ما سئل عنه من الأحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها؛ كما سئل عن قذف الزوجة، فجاء القرآن باللعان ونظائره.

الخامس: بيان ما سئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآنًا؛ كما سئل عن رجلٍ أحرم في جبّة بعدما تضيّع بالخلق، فجاء الوحي بأن ينزع عنه الجبّة ويغسل أثر الخلق.

السادس: بيانه للأحكام بالسنة ابتداءً من غير سؤال، كما حرّم عليهم لحوم الحمر والمتعة، وصيد المدينة، ونكاح المرأة على عمّتها وخالتها، وأمثال ذلك.

السابع: بيانه للأمة جواز الشيء بفعله هو له، وعدم نهيههم عن التأسّي به.

الثامن: بيانه جواز الشيء بإقراره لهم على فعله وهو يشاهده، أو يعلمهم بفعلونه.

التاسع: بيانه إباحة الشيء عفواً بالسكوت عن تحريمه وإن لم يأذن فيه نطقاً.

العاشر: أن يحكم القرآن بإيجاب شيء، أو تحريمه، أو إباحته، ويكون لذلك الحكم =

=شروط، وموانع، وقبوض، وأوقات مخصوصة، وأحوال، وأوصاف، فيحيل الربُّ - سبحانه وتعالى - على رسوله في بيانها؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فالحلُّ موقوفٌ على شروط النكاح، وانتفاء موانعه، وحضور وقته، وأهلية المحلِّ، فإذا جاءت السنة ببيان ذلك كله؛ لم يكن الشيء منه زائداً على النصِّ فيكون نسخاً له، وإن كان رفعاً لظاهر إطلاقه.

فهكذا كلُّ حكم منه ﷺ زائدٌ على القرآن، هذا سبيله سواءً بسواء، وقد قال - تعالى -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ثمَّ جاءت السنة بأنَّ القاتل والكافر والرقيق لا يرث، ولم يكن نسخاً للقرآن مع أنَّه زائدٌ عليه قطعاً - أعني: في موجبات الميراث؛ فإنَّ القرآن أوجبه بالولادة وحدها، فزادت السنة مع وصف الولادة: اتحاد الدين، وعدم الرقِّ، والقتل، فهلاً قُلتم: إنَّ هذه زيادةٌ على النصِّ فيكون نسخاً، والقرآن لا ينسخ بالسنة كما قُلتم ذلك في كلِّ موضع تركتم فيه الحديث؛ لأنَّه زائدٌ على القرآن؟!!

الوجه الخامس: أنَّ تسميتكم للزيادة المذكورة نسخاً لا توجب - بل لا تجوز - مخالفتها؛ فإنَّ تسمية ذلك نسخاً اصطلاحٌ منكم، والأسماء المتواضع عليها التابعة للاصطلاح لا توجب رفع أحكام النصوص، فأين سُمي الله ورسوله ذلك نسخاً؟ وأين قال رسول الله ﷺ: إذا جاءكم حديثي زائداً على ما في كتاب الله فردُّوه ولا تقبلوه؛ فإنه يكون نسخاً لكتاب الله؟ وأين قال الله: إذا قال رسولي قولاً زائداً على القرآن؛ فلا تقبلوه، ولا تعملوا به وردُّوه؟ وكيف يسوغ ردُّ سنن رسول الله ﷺ بقواعد قعدتموها أنتم وأباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان؟!!

الوجه السادس: أن يقال: ما تعنون بالنسخ الذي تضمَّنته الزيادة بزعمكم؟ أتعنون: أنَّ حكم المزيد عليه من الإيجاب والتَّحريم والإباحة بطل بالكلية، أم تعنون به: تغيير وصفه بزيادة شيء عليه من شرط، أو قيد، أو حال، أو مانع، أو ما هو أعمُّ من ذلك؟ فإنَّ عنيتم الأول؛ فلا ريب أنَّ الزيادة لا تتضمَّن ذلك، فلا تكون ناسخة، وإنَّ عنيتم الثاني؛ فهو حقٌّ، ولكن لا يلزم منها بطلان حكم المزيد عليه، ولا رفعه، ولا معارضته، بل غايتها مع المزيد عليه كالشروط والموانع والقيود والمخصَّصات، وشيءٌ من ذلك لا يكون نسخاً يوجب إبطال الأول ورفع رأساً، وإن كان نسخاً بالمعنى العامِّ الذي يسمُّيه السلف نسخاً، وهو رفع الظاهر بتخصيص، أو تقييد، أو شرط، أو مانع؛ فهذا كثيرٌ من السلف يسمُّيه نسخاً، حتَّى سُمي الاستثناء نسخاً، فإنَّ أردتم هذا المعنى؛ فلا مشاحة في الاسم، ولكن ذلك لا يسوِّغ ردُّ السنن الناسخة للقرآن بهذا المعنى، ولا ينكر أحدٌ نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى، بل هو متفقٌ عليه بين الناس، وإنما تنازعوا في جواز نسخه بالسنة النسخ الخاصِّ؛ الذي هو رفع أصل الحكم وجملته، بحيث يبقى بمنزلة ما لم يشرع البتة، وإنَّ أردتم بالنسخ ما هو أعمُّ من القسمين - وهو رفع الحكم بجملته تارةً، وتقييد مطلقه، =

وتخصيص عامه، وزيادة شرط أو مانع تارة - كنتم قد أدرجتم في كلامكم قسمين مقبولاً ومردوداً كما تبين؛ فليس الشأن في الألفاظ، فسئوا الزيادة ما شئتم، فإبطال السنن بهذا الاسم ثماً لا سبيل إليه.

يوضحه: الوجه السابع: أن الزيادة لو كانت ناسخة؛ لما جاز اقترانها بالمزيد؛ لأن النسخ لا يقارن المنسوخ، وقد جوّزتم اقترانها به، وقلتم: تكون بياناً أو تخصيصاً، فهلاً كان حكمها مع التأخر كذلك، والبيان لا يجب اقترانه بالمبين، بل يجوز تأخيرها إلى وقت حضور العمل؟ وما ذكرتموه من إيهام اعتقاد خلاف الحق؛ فهو منتقض بجواز - بل وجوب - تأخير النسخ وعدم الإشعار بأنه سينسخه، ولا محذور في اعتقاد موجب النص ما لم يأت ما يرفعه أو يرفع ظاهره؛ فحيث يعتقد موجه كذلك، فكان كل من الاعتقادين في وقته هو المأمور به؛ إذ: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦].

يوضحه: الوجه الثامن: أن المكلف إنما يعتقد على إطلاقه وعمومه مقيداً بعدم ورود ما يرفع ظاهره، كما يعتقد المنسوخ مؤبداً اعتقاداً مقيداً بعدم ورود ما يبطله، وهذا هو الواجب عليه الذي لا يمكنه سواه.

الوجه التاسع: أن إيجاب الشرط الملحق بالعبادة بعدها لا يكون نسخاً وإن تضمن رفع الإجزاء بدونه، كما صرح بذلك بعض أصحابكم وهو الحق؛ فكذلك إيجاب كل زيادة، بل أولى أن لا تكون نسخاً؛ فإن إيجاب الشرط يرفع إجزاء المشروط عن نفسه وعن غيره، وإيجاب الزيادة إنما يرفع إجزاء المزيد عن نفسه خاصة.

الوجه العاشر: أن الناس متفقون على أن إيجاب عبادة مستقلة بعد الثانية لا يكون نسخاً، وذلك أن الأحكام لم تشرع جملة واحدة، وإنما شرعها أحكم الحاكمين شيئاً بعد شيء، وكل منها زائد على ما قبله، وكان ما قبله جميع الواجب، والإثم محطوط عن اقتصر عليه، وبالإضافة تغير هذان الحكمين؛ فلم يبق الأول جميع الواجب، ولم يحط الإثم عن اقتصر عليه، ومع ذلك فليس الزائد ناسخاً للمزيد عليه؛ إذ حكمه من الوجوب وغيره باق، فهذه الزيادة المتعلقة بالمزيد لا تكون ناسخاً له؛ حيث لم ترفع حكمه، بل هو باق على حكمه وقد ضم إليه غيره.

يوضحه: الوجه الحادي عشر: أن الزيادة إن رفعت حكماً خطايا كانت نسخاً، وزيادة التغريب وشروط الحكم وموانعه وجزاؤه لا ترفع حكم الخطاب، وإن رفع حكم الاستصحاب.

يوضحه: الوجه الثاني عشر: أن ما ذكره من كون الأول جميع الواجب، وكونه مجزئاً وحده، وكون الإثم محطوطاً عن اقتصر عليه؛ إنما هو من أحكام البراءة الأصلية؛ فهو حكم استصحابي لم نستفده من لفظ الأمر الأول، ولا أريد به؛ فإن معنى كون العبادة مجزئة أن الذمة =

=بريئة بعد الإتيان بها، وحطُّ الذَّم عن فاعلها معناه: أنه قد خرج من عهدة الأمر فلا يلحقه ذم، والزَّيادة وإن رفعت هذه الأحكام؛ لم ترفع حكماً دلَّ عليه لفظ المزيد.

يوضِّحه: الوجه الثالث عشر: أن تخصيص القرآن بالسُّنة جائز؛ كما أجمعت الأئمة على تخصيص قوله: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] بقوله ﷺ: «لا تُنْكحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»، وعموم قوله -تعالى-: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» [النساء: ١١] بقوله ﷺ: «لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، وعموم قوله -تعالى-: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» [المائدة: ٣٨] بقوله ﷺ: «لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ»، ونظائر ذلك كثيرة.

فإذا جاز التخصيص -وهو رفع بعض ما تناوله اللفظ، وهو نقصانٌ من معناه- فلأن تجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيءٍ من مدلوله ولا نقصانه بطريق الأولى والأحرى.

الوجه الرابع عشر: أن الزيادة لا توجب رفع المزيد لغةً ولا شرعاً ولا عرفاً ولا عقلاً، ولا تقول العقلاء لمن ازداد خيره، أو ماله، أو جاهه، أو علمه، أو ولده: إنه قد ارتفع شيءٌ ممَّا في الكيس، بل تقول في:

الوجه الخامس عشر: إن الزيادة قرَّرت حكم المزيد وزادته بياناً وتأكيداً؛ فهي كزيادة العلم والهدى والإيمان، قال -تعالى-: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤]، وقال: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وقال: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، فكذاك زيادة الواجب على الواجب إنما يزيده قوةً وتأكيداً وثبوتاً، فإن كانت متصلةً به اتصال الجزاء والشرط؛ كان ذلك أقوى له وأثبت وأكد، ولا ريب أن هذا أقرب إلى المعقول والمنقول والفطرة من جعل الزيادة مبطلَةً للمزيد عليه ناسخةً له.

الوجه السادس عشر: أن الزيادة لم تتضمن النهي عن المزيد ولا المنع منه، وذلك حقيقة النسخ، وإذا انتفت حقيقة النسخ؛ استحال ثبوته.

الوجه السابع عشر: أنه لا بدُّ في النسخ من تنافي النسخ والمنسوخ، وامتناع اجتماعهما، والزيادة غير منافية للمزيد عليه، ولا اجتماعهما ممتنع.

الوجه الثامن عشر: أن الزيادة لو كانت نسخاً؛ لكانت إمَّا نسخاً بانفرادها عن المزيد، أو بانضمامها إليه، والقسمان محالٌّ؛ فلا يكون نسخاً:

أما الأول؛ فظاهر؛ لأنها لا حكم لها بمفردها البتة؛ فإنها تابعة للمزيد عليه في حكمه.

وأما الثاني؛ فكذاك -أيضاً-؛ لأنها إذا كانت ناسخةً بانضمامها إلى المزيد: كان الشيء نسخاً لنفسه ومبطلاً لحقيقته، وهذا غير معقول، وأجاب بعضهم عن هذا بأن النسخ يقع على حكم الفعل دون نفسه وصورته، وهذا الجواب لا يجدي عليهم شيئاً، والإلزام قائم بعينه؛ فإنه =

=يوجب أن يكون المزيد عليه قد نسخ حكم نفسه وجعل نفسه إذا انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد أن كان مجزئاً.

الوجه التاسع عشر: أن التقصان من العبادة لا يكون نسخاً لما بقي منها، فكذلك الزيادة عليها لا تكون نسخاً لها، بل أولى؛ لما تقدم.

الوجه العشرون: أن نسخ الزيادة للمزيد عليه: إما أن يكون نسخاً لوجوبه أو لإجزائه، أو لعدم وجوب غيره، أو لأمر رابع، وهذا كزيادة التغريب مثلاً على المئة جلدة، لا يجوز أن تكون ناسخة لوجوبها؛ فإن الوجوب بحاله، ولا لإجزائها؛ لأنها مجزئة عن نفسها، ولا لعدم وجوب الزائد؛ لأنه رفع لحكم عقلي - وهو البراءة الأصلية -، فلو كان رفعها نسخاً؛ كان كلماً أوجب الله شيئاً بعد الشهادتين قد نسخ به ما قبله، والأمر الرابع غير متصور ولا معقول؛ فلا يحكم عليه.

فإن قيل: بل ههنا أمر رابع معقول، وهو الاختصار على الأول؛ فإنه نسخ بالزيادة، وهذا غير الأقسام الثلاثة.

فالجواب: أنه لا معنى للاختصار غير عدم وجوب غيره، وكونه جميع الواجب، وهذا هو القسم الثالث بعينه؛ غير تم التعبير عنه، وكسوعوه عبارة أخرى.

الوجه الحادي والعشرون: أن النسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد يقتضي المنسوخ ثبوته والنسخ رفعه، أو بالعكس، وهذا غير متحقق في الزيادة على النص.

الوجه الثاني والعشرون: أن كل واحد من الزائد والمزيد عليه دليل قائم بنفسه مستقل بإفادة حكمه، وقد أمكن العمل بالدليلين؛ فلا يجوز إلغاء أحدهما وإبطاله، وإلقاء الحرب بينه وبين شقيقه وصاحبه؛ فإن كل ما جاء من عند الله فهو حق، يجب اتباعه والعمل به، ولا يجوز إلغاؤه وإبطاله؛ إلا حيث أبطله الله ورسوله بنص آخر ناسخ له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ، وهذا بحمد الله متفق في مسألتنا؛ فإن العمل بالدليلين ممكن، ولا تعارض بينهما ولا تناقض بوجه؛ فلا يسوغ لنا إلغاء ما اعتبره الله ورسوله، كما لا يسوغ لنا اعتبار ما ألغاه، وبالله التوفيق.

الوجه الثالث والعشرون: أنه إن كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقرآن، وإثبات التغريب ناسخاً للقرآن؛ فالوضوء بالنيذ - أيضاً - ناسخ للقرآن، ولا فرق بينهما البتة، بل القضاء بالنكول ومعاقدة القمط يكون ناسخاً للقرآن، وحينئذ: فنسخ كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها أولى من نسخه بالرأي والقياس والحديث الذي لا يثبت، وإن لم يكن ناسخاً للقرآن؛ لم يكن هذا نسخاً له، وأما أن يكون هذا نسخاً وذاك ليس بنسخ؛ فتحكم باطل، وتفرق بين متماثلين.

الوجه الرابع والعشرون: أن ما خالفتموه من الأحاديث التي زعمتم أنها زيادة على نص القرآن إن كانت تستلزم نسخه؛ فقطع رجل السارق في المرة الثانية نسخ؛ لأنه زيادة على القرآن، =

= وإن لم يكن هذا نسخاً؛ فليس ذلك نسخاً.

الوجه الخامس والعشرون: أنكم قلتم: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم، وذلك زيادة على ما في القرآن؛ فإن الله - سبحانه - أباح استحلال البضع بكل ما يسمى مالا، وذلك يتناول القليل والكثير، فزدم على القرآن بقياس في غاية الضعف، وبخبر في غاية البطلان، فإن جاز نسخ القرآن بذلك؛ فلم لا يجوز نسخه بالسنة الصحيحة الصريحة؟ وإن كان هذا ليس بنسخ؛ لم يكن الآخر نسخاً.

الوجه السادس والعشرون: أنكم أوجبتم الطهارة للطواف بقوله: «الطَّوَّافُ بِالْيَتِي صَلَاةً»، وذلك زيادة على القرآن؛ فإن الله إنما أمر بالطواف ولم يأمر بالطهارة، فكيف لم تجعلوا ذلك نسخاً للقرآن، وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتغريب في حد الزنا نسخاً للقرآن؟!

الوجه السابع والعشرون: أنكم مع الناس أوجبتم الاستبراء في جواز وطء المسبية بحديث -ورد- زائد على كتاب الله، ولم تجعلوا ذلك نسخاً له -وهو الصواب بلا شك-؛ فهلاً فعلتم ذلك في سائر الأحاديث الزائدة على القرآن؟

الوجه الثامن والعشرون: أنكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر الواحد، وهو زائد على كتاب الله - تعالى - قطعاً، ولم يكن ذلك نسخاً؛ فهلاً فعلتم ذلك في خبر القضاء بالشاهد، واليمين، والتغريب، ولم تعدوه نسخاً؟ وكل ما تقولونه في محل الوفاق يقوله لكم منازعوكم في محل النزاع حرفاً بحرف.

الوجه التاسع والعشرون: أنكم قلتم: لا يفطر المسافر ولا يقصر في أقل من ثلاثة أيام، والله - تعالى - قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وهذا يتناول الثلاثة وما دونها، فأخذتم بقياس ضعيف، أو أثر لا يثبت في التحديد بالثلاث، وهو زيادة على القرآن، ولم تجعلوا ذلك نسخاً؛ فكذلك الباقي.

الوجه الثلاثون: أنكم منعتم قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد من الأموال مع أنه سارق حقيقة ولغة وشرعاً؛ لقوله: «لا قطع في ثمر ولا كثير»، ولم تجعلوا ذلك نسخاً للقرآن وهو زائد عليه.

الوجه الحادي والثلاثون: أنكم رددتم السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ في المسح على العمامة، وقلتم: إنها زائدة على نص الكتاب فتكون ناسخة له فلا تقبل، ثم ناقضتم فأخذتم بأحاديث المسح على الخفين وهي زائدة على القرآن، ولا فرق بينهما، واعتذرتم بالفرق بأن أحاديث المسح على الخفين متواترة بخلاف المسح على العمامة! وهو اعتذار فاسد؛ فإن من له اطلاع على الحديث لا يشك في شهرة كل منها، وتعدد طرقها، واختلاف مخرجها، وثبوتها عن =

=النبي ﷺ قولاً وفعلاً.

الوجه الثاني والثلاثون: أنكم قبلتم شهادة المرأة الواحدة على الرضاع والولادة وعبوب النساء، مع أنه زائد على ما في القرآن، ولم يصح الحديث به صحته بالشاهد واليمين، ورددت هذا ونحوه بأنه زائد على القرآن.

الوجه الثالث والثلاثون: أنكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في أنه لا يحرم أقل من خمس رضعات، ولا تحرم الرضعة والرضعتان، وقلتم: هي زائدة على القرآن، ثم أخذتم بخبر لا يصح بوجه ما في أنه لا قطع في أقل من عشرة دراهم - أو ما يساويها -، ولم تروه زيادة على القرآن، وقلتم: هذا بيان للفظ السارق؛ فإنه مجمل والرسول بيّنه بقوله: «**لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ**» فيا لله العجب! كيف كان هذا بياناً ولم يكن حديث التحريم بخمس رضعات بياناً لجمل قوله: «**وَأُمَمَهَا يَكْفُرُ**» [النساء: ٢٣]؟! ولا تأتون بعذر في آية القطع؛ إلا كان مثله، أو أولى منه في آية الرضاع سواء بسواء.

الوجه الرابع والثلاثون: أنكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الجوربين، وقلتم: هي زائدة على القرآن، وجوزتم الوضوء بالخمر المحرمة من نبيذ التمر المسكر بخبر لا يثبت، وهو خلاف القرآن.

الوجه الخامس والثلاثون: أنكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في الصوم عن الميت والحج عنه، وقلتم: هو زائد على قوله - تعالى -: «**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**» [النجم: ٣٩]، ثم جوزتم أن تعمل أعمال الحج كلها عن المغنى عليه، ولم تروه زائداً على قوله: «**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**» [النجم: ٣٩]، وأخذتم بالسنة الصحيحة وأصبتم في حمل العاقلة الدية عن القاتل خطأ، ولم تقولوا: هو زائد على قوله: «**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**» [الأنعام: ١٦٤]، «**وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا**» [الأنعام: ١٦٤]، واعتذاركم بأن الإجماع الجاهل إلى ذلك لا يفيد؛ لأن عثمان البتي - وهو من فقهاء التابعين - يرى أن الدية على القاتل، وليس على العاقلة منها شيء، ثم هذا حجة عليكم: أن تجمع الأمة على الأخذ بالخبر وإن كان زائداً على القرآن.

الوجه السادس والثلاثون: أنكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في اشتراط المحرم أن يحل حيث حبس، وقلتم: هو زائد على القرآن، فإن الله أمر بإتمام الحج والعمرة، والإحلال خلاف الإتمام، ثم أخذتم وأصبتم بحديث تحريم لبن الفحل، وهو زائد على ما في القرآن قطعاً.

الوجه السابع والثلاثون: ردكم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ بالوضوء من مسّ الفرج، وأكل لحوم الإبل، وقلتم: ذلك زيادة على القرآن؛ لأن الله - تعالى - إنما ذكر الغائط، ثم أخذتم =

=محدثٌ ضعيفٌ في إيجاب الوضوء من القهقهة، وخبر ضعيفٌ في إيجابه من القيء، ولم يكن إذ ذاك زائداً على ما في القرآن؛ إذ هو قول متبعكم، فمن العجب إذا قال من قلّدتموه قولاً زائداً على ما في القرآن قبلتموه، وقلتم: ما قاله إلا بدليل، وسهلّ عليكم مخالفة ظاهر القرآن حينئذٍ، وإذا قال رسول الله ﷺ قولاً زائداً على ما في القرآن؛ قلتم: هذا زيادة على النصّ، وهو نسخ، والقرآن لا ينسخ بالسنة، فلم تأخذوا به، واستصعبتم خلاف ظاهر القرآن؛ فهان خلافه إذا وافق قول من قلّدتموه، وصعب خلافه إذا وافق قول رسول الله ﷺ !

الوجه الثامن والثلاثون: أنكم أخذتم بخبر ضعيف لا يثبت في إيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة، ولم تروه زائداً على القرآن، ورددتم السنة الصحيحة الصريحة في أمر المتوضئ بالاستنشاق، وقلتم: هو زائد على القرآن، فهاتوا لنا الفرق بين ما يقبل من السنن الصحيحة، وما ردّ منها؛ فإمّا أن تقبلوها كلها، وإن زادت على القرآن، وإمّا أن تردوها كلها إذا كانت زائدة على القرآن، وأمّا التحكّم في قبول ما شتمت منها وردّ ما شتمت منها؛ فمما لم يأذن به الله ولا رسوله، ونحن نشهد الله شهادة يسألنا عنها يوم نلقاه أنا لا نردّ لرسول الله ﷺ سنة واحدة صحيحة أبداً إلا بسنة صحيحة مثلها، نعلم أنها ناسخة لها.

الوجه التاسع والثلاثون: أنكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ في القسم للبكر سبعا يفضلها بها على من عنده من النساء، وللثيب ثلاثاً إذا أعرس بهما، وقلتم: هذا زائد على العدل المأمور به في القرآن ومخالف له، فلو قبلناه كنّا قد نسخنا به القرآن، ثم أخذتم بقياس فاسدٍ وإي لا يصح في جواز نكاح الأمة لواجد الطول غير خائف العنت؛ إذا لم تكن تحته حرّة، وهو خلاف ظاهر القرآن، وزائد عليه قطعاً.

الوجه الأربعون: ردكم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ بإسقاط نفقة المتوتة وسكناها، وقلتم: هو مخالف للقرآن، فلو قبلناه كان نسخاً للقرآن به، ثم أخذتم بخبر ضعيف لا يصح: «أن عدّة الأمة قرءان، وطلاقها طلقتان»؛ مع كونه زائداً على ما في القرآن قطعاً.

الوجه الحادي والأربعون: ردكم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في تحيير وليّ الدّم بين الدّية، أو القود، أو العفو بقولكم: إنها زائدة على ما في القرآن، ثم أخذتم بقياس من أفسد القياس: أنه لو ضربه بأعظم دّوس يوجد حتى ينثر دماغه على الأرض؛ فلا قود عليه، ولم تسروا ذلك مخالفاً لظاهر القرآن، والله - تعالى - يقول: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ويقول: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

الوجه الثاني والأربعون: أنكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ بقوله: «لا يقتل مُسلمٌ بكافرٍ»، وقوله: «المُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ»، وقلتم: هذا خلاف ظاهر القرآن؛ لأنّ الله =

=- تعالى - يقول: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وأخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله ﷺ بأنه «لا قودَ إلا بالسيف»، وهو مخالف لظاهر القرآن؛ فإنه - سبحانه - قال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

الوجه الثالث والأربعون: أنكم أخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله ﷺ في أنه «لا جُمعة إلا في مصر جامع»، وهو مخالف لظاهر القرآن قطعاً وزائدة عليه، وردتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند أحد من أهل العلم في أن كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا، وقتلتم: هو خلاف ظاهر القرآن في وجوب الوفاء بالعقد.

الوجه الرابع والأربعون: أنكم أخذتم بخبر ضعيف: «لا تقطع الأيدي في الغزو» وهو زائد على القرآن، وعديتموه إلى سقوط الحدود على من فعل أسبابها في دار الحرب، وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في المصرة، وقتلتم: هو خلاف ظاهر القرآن من عدة أوجه.

الوجه الخامس والأربعون: أنكم أخذتم بخبر ضعيف - بل باطل - في أنه لا يؤكل الطافي من السمك، وهو خلاف ظاهر القرآن؛ إذ يقول - تعالى -: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]، فصيده: ما صيد منه حياً، وطعامه: قال أصحاب رسول الله ﷺ: هو ما مات فيه، صح ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما، ثم تركتم الخبر الصحيح المصرح بأن ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن.

الوجه السادس والأربعون: أنكم أخذتم - وأصبتهم - بحديث تحريم كل ذي نابٍ من السباع ومخلبٍ من الطير، وهو زائد على ما في القرآن، ولم تروه ناسخاً، ثم تركتم حديث حل لحوم الخيل الصحيح الصريح، وقتلتم: هو مخالف لما في القرآن زائد عليه، وليس كذلك.

الوجه السابع والأربعون: أنكم أخذتم بحديث المنع من توريث القاتل مع أنه زائد على القرآن، وحديث عدم القود على قاتل ولده وهو زائد على ما في القرآن، مع أن الحديثين ليسا في الصحة بذلك، وتركتم الأخذ بحديث إعتاق النبي ﷺ لصفية وجعل عتقها صداقها، فصارت بذلك زوجة، وقتلتم: هذا خلاف ظاهر القرآن، والحديث في غاية الصحة.

الوجه الثامن والأربعون: أنكم أخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن؛ وهو: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه»، فقلتم: هذا يدل على وقوع طلاق المكره والسكران، وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فيمن وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به، وقتلتم: هو خلاف ظاهر القرآن بقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨] والعجب أن ظاهر القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان؛ فإن منع البائع من الوصول إلى الثمن =

= وإلى عين ماله إطعام له بالباطل الغرماء؛ فخالقتم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة.

الوجه التاسع والأربعون: أنكم أخذتم بالحديث الضعيف؛ وهو: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ؛ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»، ولم تقولوا: هو زائد على القرآن في قوله: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩]، وتركتم الحديث الصحيح في بقاء الإحرام بعد الموت وأنه لا ينقطع به، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن في قوله: «هَلْ تَجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُتِبَ تَعْمَلُونَ» [النمل: ٩٠]، وخلاف ظاهر قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ».

الوجه الخمسون: ردُّ السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في وجوب المولاة، حيث أمر الذي ترك لمعةً من قدمه بأن يعيد الوضوء والصلاة، وقالوا: هو زائد على كتاب الله، ثم أخذوا بالحديث الضعيف الزائد على كتاب الله في أن «أَقَلَّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ».

الوجه الحادي والخمسون: ردُّ الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ في أنه «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي»، وأن من أنكحت نفسها فنكاحها باطل، وقالوا: هو زائد على كتاب الله؛ فإن الله -تعالى- يقول: «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ» [البقرة: ٢٣٢]، وقال: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٤]، ثم أخذوا بالحديث الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشتراط الشهادة في صحة النكاح.

والعجب: أنهم استدلوا على ذلك بقوله: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَي عَدْلٍ»، ثم قالوا: لا يفتقر إلى حضور الولي، ولا عدالة الشاهدين!

فهذا طرف من بيان تناقض من ردُّ السنن بكونها زائدة على القرآن فتكون ناسخة فلا تقبل.

الوجه الثاني والخمسون: أنكم تجوزون الزيادة على القرآن بالقياس الذي أحسن أحواله أن يكون للأمة فيه قولان: أحدهما: أنه باطل منافي للدين، والثاني: أنه صحيح مؤخر عن الكتاب والسنة؛ فهو في المرتبة الأخيرة، ولا تختلفون في جواز إثبات حكم زائد على القرآن به، فهلاً قلتم: إن ذلك يتضمّن نسخ الكتاب بالقياس؟!

فإن قيل: قد دلّ القرآن على صحة القياس واعتباره وإثبات الأحكام به، فما خرجنا عن موجب القرآن، ولا زدنا على ما في القرآن إلا بما دلنا عليه القرآن؛ قيل: فهلاً قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن، وكان قولكم ذلك في السنة أسعد وأصلح من القياس الذي هو محل آراء المجتهدين وعرضة للخطأ، بخلاف قول من ضمنّت لنا العصمة في أقواله، وفرض الله علينا اتباعه وطاعته؟!

فإن قيل: القياس بيان لماراد الله ورسوله من النصوص، وأنه أريد بها إثبات الحكم في=

والوجه الثالث: سُنَّة اجتمعوا على أنها زيادة على ما حَكَمَ اللَّهُ به في كتابه.

وسُنَّة هي زيادة من النبي ﷺ، ليس لها أصل في الكتاب؛ إلا جملة الأمر بطاعة النبي ﷺ، والتسليم لحكمه وقضائه، والانتفاء عما نهى عنه.

وسأفسر من كل نوع من هذه الأنواع ما يستدل به أهل الفهم على ما وراءه - إن شاء الله -.

= المذكور في نظيره، وليس ذلك زائداً على القرآن، بل تفسير له وتبيين؛ قيل: فهلاً قلتم: إن السُنَّة بيانٌ لمراد الله من القرآن، تفصيلاً لما أجمله، وتبييناً لما سكت عنه، وتفسيراً لما أبهمه؟! فإنَّ الله - سبحانه - أمر بالعدل والإحسان والبرِّ والتقوى، ونهى عن الظلم والفواحش والعدوان والإثم، وأباح لنا الطَّيِّبات، وحرَّم علينا الخبائث؛ فكلُّ ما جاءت به السُنَّة فإنَّها تفصيلٌ لهذا المأمور به والمنهي عنه، والذي أحلُّ لنا هو الذي حرَّم علينا.

وهذا تبيينٌ بالمثال التاسع عشر: وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمر في حديث الثَّعْمَانِ بن بشير أن يعدل بين الأولاد في العطية، فقال: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»، وفي الحديث: «إِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»، فسأه جوراً، وقال: «إِنَّ هَذَا لَا يَصْلَحُ»، وقال: «أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» تهديداً له، وإلا؛ فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النَّبيُّ ﷺ بأنَّه جَوْرٌ، وأنَّه لا يصلح، وأنَّه على خلاف تقوى الله، وأنَّه خلاف العدل؟ وهذا الحديث من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه، وقامت به السماوات والأرض، وأسست عليه الشريعة؛ فهو أشدُّ موافقةً للقرآن من كلِّ قياس على وجه الأرض، وهو محكم الدلالة غاية الإحكام، فردُّ بالمتشابه من قوله: «كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، فكونه أحقُّ به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء، وبقياسٍ متشابهٍ على إعطاء الأجانب، ومن المعلوم بالضرورة أنَّ هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبيِّن غاية البيان^١ هـ.

وانظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٣٧٠ - ٣٨٠ - بتحقيقي)، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (١/ ٣٩٤-٣٩٦)، و«المستصفى» للغزالي (٢/ ١٢١)، و«لباب المحصول في علم الأصول» (٢/ ٥٨٧-٥٩٠).

ذكر السنن التي هي تفسير لما افترضه الله مجملًا

مِمَّا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ بِلَفْظِ التَّنْزِيلِ

دون بيان النبي ﷺ وترجمته

قال أبو عبد الله: وجدت أصول الفرائض كلها لا يعرف تفسيرها، ولا تنكر تأديتها، ولا العمل بها؛ إلا بترجمة^(١) من النبي ﷺ، وتفسير منه، من ذلك: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد.

قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، فأجل فرضها في كتابه، ولم يفسرها، ولم يخبر بعددها وأوقاتها؛ فجعل رسوله هو المفسر لها، والمبين عن خصوصها وعمومها، وعددها، وأوقاتها، وحدودها.

وأخبر النبي ﷺ أَنَّ الصلاة التي افترضها الله هي خمس صلوات في اليوم واللييلة، في الأوقات التي بيَّنها وحدَّدها، فجعل صلاة الغداة ركعتين، والظهر والعصر والعشاء أربعًا أربعًا، والمغرب ثلاثًا، وأخبر أنها على العقلاء البالغين من الأحرار والعبيد، ذكورهم وإناثهم؛ إلا الحيض؛ فإنه لا صلاة عليهن^(٢)،

(١) تعليم.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ٤٠٥ / ٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعًا: «أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم؟...» الحديث.

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١ / ٣٣١-٣٣٢ / ٢٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٢٦٢ / ٣٣٣) من حديث عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها -؛ أَنَّ النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حُبَيْش: «إذا أقبلت الحيضة؛ فدعي - وفي لفظ: فاتركي - الصلاة».

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١٣ / ٢٣١ / ٦٩٦٦ - رواية أبي ذر الهروي) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -؛ قال: وكانت عائشة قدمت معه مكة وهي حائض، فأمرها =

وفرق بين صلاة الحضر والسفر، وفسر عدد الركوع والسجود والقراءة، وما يعمل فيها من التحريم بها - وهو التكبير - إلى التحليل منها - وهو التسليم -.

وكذلك فسر النبي ﷺ الزكاة بسنته؛ فأخبر أن الزكاة إنما تجب في بعض الأموال دون بعض، على الأوقات والحدود التي حدّها وبينّها، فأوجب الزكاة في العين من الذهب والفضة، والمواشي من الإبل والغنم والبقر السائمة، وفي بعض ما أخرجت الأرض دون بعض، وعفا عن سائر الأموال؛ فلم يوجب فيها الزكاة.

ولم يوجب الزكاة فيما أوجبها فيه من الأموال ما لم تبلغ الحدود التي حدّها، فقال: «لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسِ دَوْدِ صَدَقَةٌ»^(١)، «وَلَا فِي أَقْلٍ

=رسول الله ﷺ أن تنسك المناسك كلها؛ غير أنها لا تطوف ولا تصلي حتى تطهر.

وفي الباب عن أم سلمة -رضي الله عنها-، وقد خرجت حديثها مفصلاً في تعليقي على «الموطأ» للإمام مالك (١/ ٣٤٢-٣٤٣/ ١٤٣)؛ فانظره غير مأمور.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٢٢-٣٢٣/ ١٤٥٩ و ٣٥٠/ ١٤٨٤) من طريقين عن الإمام مالك بن أنس -وهذا الحديث في «الموطأ» له (١/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٢- رواية يحيى ابن يحيى الليثي، و١/ ٢٥٠-٦٣٥-رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٤/ ٩٢-رواية عبدالرحمن بن القاسم، و٢٢٣/ ٤٤٩-رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و١١٤/ ٣٢٥-رواية محمد بن الحسن الشيباني)-: ثني محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري (٣/ ٢٧١/ ١٤٠٥ و ٣١٠/ ١٤٤٧)، ومسلم (٢/ ٦٧٣/ ٦٧٩) وغيرهم من طرق عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري به.

وله شاهد من حديث من جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- به:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٧٥/ ٩٨٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٤/ ٢٢٩٨ و ٣٤-٣٥/ ٢٢٩٩) -ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩١ و ٩٢-)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦/ ١٨٧٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٥٩/ ٢٢٠١) وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩٢)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج ٢/ ١٢٤-مخطوط)، و«السنن الكبرى» =

مِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ صَدَقَةً»^(١)، «وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةً»^(٢).

= (١٢٠ / ٤)، وأبو الحسن -علي بن الفضل- المقدسي في «الأربعين» (ص ٢٢٤) من طرق عن عبدالله بن وهب -وهذا في كتاب «الموطأ» له (١٨٥ / ٧١)-: أخبرني عياضُ بنُ عبدالله الفهري، عن أبي الزبير المكي، عن جابر به.

قلت: وهذا سند ضعيف -وإن أخرجه مسلم-؛ فإن فيه علتين:

الأولى: عياض -هذا-: لئن الحديث؛ كما في «التقريب».

الثانية: أبو الزبير المكي مدلس وقد عنعن.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣ / ٣١٢ / ١٤٨٨ - أطرافه).

(٢) هو من حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه-: «أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً -أو تبيعة-، ومن كل أربعين مئنة ... الحديث».

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٢١-٢٢ / ٦٨٤١) -وعنه أحمد (٥ / ٢٣٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ٣٣ / ٩٥٠-)، والترمذي (٣ / ٢٠ / ٦٢٣) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦ / ١٩ / ١٥٧١ و ١١ / ١٧٢ / ٢٧٥٢-)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤ / ١٩ / ٢٢٦٨) -ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢ / ٧٠ / ٤٥٤-)، وابن الجارود في «المتقى» (٢ / ١٢-١٣ / ٣٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٠٦-١٠٧ / ٢٦٠)، والدارقطني في «سننه» (٢ / ٢٦٩ / ١٩١٢ و ١٩١٣) -ومن طريقه -في «الموضع الأول»- البيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٩٨-)، وأبو داود (٢ / ١٠٢ / ١٥٧٨)، وابن المنذر في «الإقناع» (١ / ١٦٩ - ١٧٠ / ٤٨ و ٢ / ٤٧٠ / ١٥٦)، والبيهقي في «البحر الزخار» (٧ / ٩٦ / ٢٦٥٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣ / ٢٠٧-٢٠٨ / ٥٧٨)، كلهم من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، عن مسروق بن الأجدع، عن معاذ به.

قال الترمذي، والطوسي، والجورقاني، والبغوي: «حديث حسن».

قلت: بل إسناده صحيح؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، ومسروق سمع من معاذ وأدركه لا شك في ذلك؛ خلافاً لبعضهم.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٣ / ٣٢٤): «وفي الحكم بصحته نظره؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وإنما حسنه الترمذي لشواهد».

وقال ابن الترمكاني في «الجواهر النقي» (٩ / ١٩٣): «ذكر ابن حزم: أن مسروقاً لم يسمع من معاذ ولم يلقه!! وكذا ذكر عبدالحق عن ابن عبدالبر».

قلت: قال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٢ / ١٦٢): «هذا يرويه مسروق =

=ابن الأجدع عن معاذ، ومسروق بن الأجدع لم يلق معاذاً، ولا ذكر من حدث به عن معاذ!!
ذكر ذلك أبو عمر وغيره.

وتعقبه الإمام ابن القطان الفاسي في «بيان الرهيم والإيهام» (٢/ ٥٧٤-٥٧٦) في فصل:
«باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة»، فقال: «فأقول وبالله التوفيق: (أبو عمر) أخاف
أن يكون تصحيف من: (أبو محمد)، ولم أبت بهذا؛ ولذلك لم أذكره فيما سلف في باب الأسماء
الغريبة، وإنما خفت ذلك؛ لأن أبا عمر بن عبد البر - المعروف - له خلاف هذا، هو يقول في رواية
مسروق - هذه - عن معاذ: إنها متصلة، وأبو محمد بن حزم هو الذي كان رماها بالانقطاع؛ ثم
رجع.

ولننص لك قوليهما حتى تنظر في ذلك:

قال أبو عمر في «التمهيد» - في باب حميد بن قيس - [(٢/ ٢٧٥)]: «وقد روي هذا الخبر
عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت؛ ذكره عبد الرزاق قال: حدثنا معمر والثوري، عن
الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل (وذكره)».

وقال في «الاستذكار» [(٩/ ١٥٧)]: «في باب صدقة الماشية - «ولا خلاف بين العلماء أن
السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ - هذا -، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها، وحديث طاووس
- هذا - عندهم عن معاذ غير متصل، والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر، والثوري،
عن الأعمش، عن أبي وائل ... إلخ».

فهذا نص آخر له بأن الحديث من رواية مسروق عن معاذ متصل.

وأما أبو محمد بن حزم؛ فإنه قال: «إنه منقطع، وإنه لم يلق معاذاً».

ثم استدرك في آخر المسألة، فقال: «وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن
في زكاة الفطر، ومسروق - بلا شك عندنا - أدرك معاذاً بسنّه وعقله، وشاهد أحكامه يقيناً، وأفتى
في أيام عمر وهو رجل، وأدرك النبي ﷺ وهو رجل، وكان باليمن أيام معاذ يشاهد أحكامه.

هذا ما لا شك فيه؛ لأن همداني النسب كما في الدار، فصح أن مسروقاً وإن كان لم
يسمعه من معاذ؛ فإنه عنده بتقل الكافة من أهل بلده لذلك عن معاذ في أخذه لذلك عن عهد
النبي ﷺ عن الكافة» انتهى كلام ابن حزم.

ولم أقل بعد: إن مسروقاً سمع من معاذ، وإنما أقول: إنه يجب على أصولهم أن يحكم
لحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرين اللذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما؛ فإن الحكم فيه أن
يحكم له بالاتصال عند الجمهور، وشرط البخاري وعلي بن المديني أن يعلم اجتماعهما ولو مرة
واحدة، فهما - أعني: البخاري وابن المديني - إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر؛ لا يقولان في=

= حديث أحدهما عن الآخر: منقطع، إنما يقولان: لم يثبت سماع فلان من فلان.

فإذن؛ ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان:

أحدهما: هو محمول على الاتصال.

والآخر: لم يعلم اتصال ما بينهما.

فأما الثالث - وهو أنه منقطع -؛ فلا، فاعلم ذلك، والله الموفق.

ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٣/٢٦٩): «وقد قيل:

إن مسروقاً لم يسمع من معاذ؛ فهو منقطع، ولا حجة على ذلك، وقد قال ابن عبد البر: «والحديث ثابت متصل».

وقد توبع الثوري عليه؛ تابعه:

١- يعلى بن عبيد الطنافسي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/٢٦)، و«الكبرى» (٣/

١٦ / ٢٢٤٣)، والدارمي في «مسنده» (٧/١٤٨ / ١٧٤٦ - «فتح المنان»)، وحميد بن زنجويه في

«الأموال» (١/١٢٥ / ١٠٥ و ٢/٨٣٧ / ١٤٥٤)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٥ /

٢٨)، وعلي بن عبد الله الهاشمي العيسوي في «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان العوالي» (٣٦٦ -

٣٦٧ / ١٢ - تخريج أبي الفتح بن أبي الفوارس) - وعنه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ١١٥ /

أ)، و«الكبرى» (٤/٩٨)، و«السنن الصغرى» (٢/٤٧ - ٤٨ / ١١٧٤)، والهيثم بن كليب

الشاشي في «مسنده» (٣/٢٤٩ - ٢٥٠ / ١٣٤٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤/٣٧٠٨ / ٤)،

و«الكبرى» (٩/١٩٣).

٢- يحيى بن عيسى الرملي: أخرجه ابن ماجه (١/٥٧٦ - ٥٧٧ / ١٨٠٣)، وابن أبي شعبة

- ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٠٧ / ٢٦١)، وأبو يعلى في «مسنده» - وعنه

ابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ / ٤٨٨٦ - «إحسان»).

٣- عبد الرحمن بن مغراء: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤ / ١٩ / ٢٢٦٨)، وأبو

القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٤ - ١٣٥ / ٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٠٧ /

٢٦٤) ^(١).

٤- معمر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤ / ٢١ - ٢٢ / ٦٨٤١) - ومن

طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٠٦ - ١٠٧ / ٢٦٠)، والدارقطني في «سننه» (٢ /

٢٦٩ / ١٩١٢ و ١٩١٣) -.

(١) تصحف فيه اسم شقيق بن سلمة - أبي وائل - إلى سفيان!! وهو وهم فاحش؛ فليصحح.

= ورواه معمر - مرة - مرسلاً: أخرجه - أيضاً - عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٨٩/ ١٠٠٩٩ و ١٠/ ٣٣٠/ ١٩٢٦٨).

٥- المفضل بن مهلهل: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٥-٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٥-١٦/ ٢٢٤٢).

٦- أبو معاوية - محمد بن خازم - الضرير: أخرجه الحاكم (١/ ٣٩٨) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٩٣)، و«الخلافيات» (ج ٢/ ق ١١٥ / ب)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢٣٢/ ٢٢٣٩) -.

قلت: لكن الراوي عن أبي معاوية عندهما هو أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وهو ضعيف؛ كما في «التقريب».

وقد خالفه عبدالله بن محمد النفيلي - وهو ثقة حافظ -، فرواه عن أبي معاوية به مرسلاً؛ لم يذكر مسروقاً: أخرجه أبو داود (٢/ ١٠١/ ١٥٧٦ و ٣/ ١٦٧/ ٣٠٣٨) - ومن طريقه البيهقي (٩/ ١٩٣) -.

ولا شك أن رواية النفيلي أصح بكثير من رواية العطاردي؛ فروايته منكرة مردودة، والمعروف رواية النفيلي^(١).

ولم يتنبه لهذه المخالفة الحاكم، والبيهقي، والذهبي؛ فإن الحاكم قال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين! ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأقره - أيضاً - البيهقي في «الخلافيات»!

وهو وهم منهم - رحمهم الله -؛ فليستدرك عليهم.

زد على هذا كله: أن الشيخين لم يخرجا للعطاردي - المذكور - شيئاً، بل لم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة شيئاً.

هكذا رواه مرفوعاً - كما تقدم تفصيله -: الثوري، ويعلى بن عبيد، ومفضل بن مهلهل، وعبدالرحمن بن مغراء، ويحيى بن عيسى الرملي، ومعمر - على خلاف عنه -، وخالفهم: شعبة ابن الحجاج، وأبو عوانة، وجريس بن عبد الحميد، ومروان بن معاوية الفزاري؛ فرووه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق به مرسلاً، لم يذكروا: عن معاذ.

(١) وتابع أبا معاوية من رواية العطاردي عنه: وكيع، وابن إسحاق: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٢٧)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦-١٧/ ٢٢٤٥).

ومع ذلك فروايتهم هذه مرجوحة، والصحيح رواية الثوري ومن معه ممن ذكر مسروقاً في إسناده، وهو الذي رجحه الدارقطني والبيهقي كما سيأتي.

= أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/٤٦١/٥٦٨)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٤-٣٥/٦٤ و ٩٩٣/٤١٨) -ومن طريقه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/٢٥٢/١٣٥٠)-، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «المجلس الحادي عشر من الأمالي» (٦٤/٣٨٧)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/٢٥٠/١٣٤٨ و ٢٥٣ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣).

قال الدارقطني في «العلل» (٦/٦٩): «والمحفوظ عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ». وقال البيهقي (٩/١٩٣): «هذا هو المحفوظ؛ حديث الأعمش، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، عن مسروق».

قلت: وهو كما قال: ويؤيد الموصول أمران:

الأول: أن الثوري أثبت الناس في الأعمش -وهو قد رواه عنه موصولاً-:

قال الإمام أحمد -وسئله أبو بكر الأعين: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش-؛ فقال: سفيان الثوري، قلت: شعبة؟ قال: سفيان.

وقال أبو حاتم الرازي: «أحفظ أصحاب الأعمش: الثوري».

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش».

وقال يحيى بن معين: «لم يكن أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري».

وقال أبو معاوية: «ما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش من الثوري»^(١).

الثاني: أن الأعمش توبع عليه موصولاً؛ كما رواه الجماعة، تابعه: عاصم بن أبي النجود -وهو صدوق-، عن أبي وائل به موصولاً.

أخرجه يحيى بن آدم في «الخراجه» (٣٦٤) -ومن طريقه ابن ماجه (١/٥٨١/١٨١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٣١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٢٧)، و«معجم الشيوخ» (١/٢١٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٩٧)-، والدارمي في «مسنده» (٧/١٥٢/١٧٤٧ و ١٧٤٨- «فتح المنان»)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٩٧)-، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/٢٥٢/١٣٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٠٧/٢٦٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٥٤٤/١٣٤٢) من طرق عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم به.

قال الذهبي: «هذا حديث صالح، جيد الإسناد، لكن فيه إرسال بين مسروق ومعاذاً!». =

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/٧١٥-٧١٦).

= وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٦٩): «وهذا سند حسن».

كذا رواه أحمد بن عبدالله بن يونس، وعاصم بن يوسف، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، ويحيى بن آدم.

وخالفهم: سليمان بن داود الهاشمي - وهو ثقة جليل -، فرواه عن أبي بكر بن عياش به مرسلًا؛ بإسقاط مسروق.

أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٣).

والصواب ما رواه الجماعة؛ فهم جمع وسليمان واحد، أو يكون الوهم من أبي بكر بن عياش - أو عاصم -؛ فإن في حفظهما شيئًا، والله أعلم.

ثم رأيت الدارقطني ذكر في «العلل» (٦/ ٦٧): «أن منصور بن أبي مزاحم وعبدالرحمن ابن صالح روياه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن معاذ؛ لم يذكرا مسروقًا»، تمامًا مثل رواية سليمان بن داود.

لكن قال الدارقطني: «وقول من ذكر مسروقًا أصح».

وهو الصواب.

وخالف أبا بكر بن عياش: شريك القاضي؛ فرواه عن عاصم به لم يذكر مسروقًا:

أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٧).

لكن شريكًا - وهو ابن عبدالله القاضي - ضعيف، سيئ الحفظ؛ فروايته منكورة.

وللأعمش فيه إسناد آخر؛ رواه عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن مسروق، عن معاذ به.

واختلف فيه عن الأعمش:

فرواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم به بذكر مسروق: أخرجه أبو داود (٢/

١٠٢ / ١٥٧٧ و ٣/ ١٦٧ / ٣٠٣٩) - ومن طريقه البيهقي (٤/ ٩٨ و ٩/ ١٩٣) -، والنسائي في

«المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦ / ٢٢٤٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٩ / ٢٢٦٨)،

وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٥/ ٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧ /

٢٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٦٩ / ١٩١٤).

هكذا رواه عن أبي معاوية: عبدالله بن محمد النفيلي، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن

المثنى، وأحمد بن حرب، ويوسف بن موسى القطان.

وخالفهم أبو بكر بن أبي شيبة؛ فرواه في «مصنفه» (٣/ ١٢٦ - ١٢٧) عن أبي معاوية به، =

= لم يذكر مسروقاً؛ وهو المحفوظ - كما سيأتي -.

وتابع أبا معاوية: عبدالرحمن بن مغراء، عن الأعمش به بذكر مسروق: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٦٨/١٩/٤)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٤-١٣٥/٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٠٧/٢٦٤).

لكن عبدالرحمن هذا تكلم في حديثه عن الأعمش خاصة، وقد خولف هو وأبو معاوية في إسناده، خالفهما: جرير بن عبد الحميد، ومروان بن معاوية، ووكيع، ويعلى بن عبيد؛ كلهم رواه عن الأعمش به لم يذكروا مسروقاً:

أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٣/١٢٧)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٤-٣٥/٦٤ و٦٨/٤٩٩٣) - ومن طريقه الهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/٢٥٢ / ١٣٥٠-)، والدارمي في «مسنده» (٧/١٤٧/١٧٤٦ - «فتح المنان»)، والنسائي في «المجتبى» (٥/٢٦)، و«الكبرى» (٣/١٦/٢٢٤٣)، والعيسوي في «الفوائد المنتقاة»، والغرائب الحسان العوالي» (٣٦٦-٣٦٧/١٢ - تخريج أبي الفتح بن أبي الفوارس) - وعنه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ق ١١٥/أ)، و«الكبرى» (٤/٩٨-)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/٢٤٩-٢٥٠ / ١٣٤٧ و٢٥٣/١٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/١٩٣)، و«السنن الصغرى» (٤/٥ / ٣٧٠٨).

قال البيهقي: «قال أبو داود في بعض «النسخ»: «هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً».

وتعقبه البيهقي: «إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ. فأما رواية الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق؛ فإنها محفوظة، قد رواها عن الأعمش جماعة؛ منهم: سفيان الثوري، وشعبة، ومعر، وجرير، وأبو عوانة، ويحيى بن سعيد، وحفص بن غياث.

وقال بعضهم: عن معاذ، وقال بعضهم: إن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن، أو ما في معناه».

ثم قال: «هذا هو المحفوظ؛ حديث الأعمش، عن أبي وائل - شقيق بن سلمة -، عن مسروق، وحديثه عن إبراهيم منقطع، ليس فيه مسروق».

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/٦٩): «والمحفوظ عن إبراهيم مرسل».

وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - به بنحوه: أخرجه الترمذي في «سننه» (٣/١٩-٢٠/٦٢٢)، و«العلل الكبير» (١/٣١٠/٩٥ - ترتيب أبي طالب القاضي)، وابن ماجه (١/٥٥٧/١٨٠٤)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣/١٢٦)، وأحمد =

وبين أن الزكاة إنما تجب على من وجبت عليه؛ إذا حال عليه الحول من يوم يملك ما تجب فيه الزكاة، ثم تجب عليه في المستقبل من حول إلى حول؛ إلا ما أخرجت الأرض، فإن الزكاة تؤخذ مما وجب فيه الزكاة منه عند الحصاد والجداد^(١)، وإن لم يكن الحول حال عليه، ثم إن بقي بعد ذلك سنين؛ لم يجب عليه غير الزكاة الأولى.

كل ذلك مأخوذ عن سنة رسول الله ﷺ، غير موجود في كتاب الله بهذا التفسير.

وكذلك الصيام، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فجعل ﷺ فرض الصيام على البالغين من الأحرار والعبيد،

= (١/ ٤١١)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٢٠٥-٢٠٦/ ٥٧٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٣/ ٣٤٤)، وإبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الأمالي» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٩-١١٧٠ / ٣١٥ / ٦٦٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٨٣-١٨٤)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٦٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٠٢)، والمراغي في «مشيخته» (ص ١٨٢-١٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٩)، وأبو الحسين -محمد بن عبدالله بن الحسين بن هارون- الدقاق المعروف بـ: (ابن أخي ميمي) في «فوائده» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٧٠ / ٣١٥ / ٦٦٨)- من طريق خصيف بن عبدالرحمن، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه به.

قال الترمذي: «وأبو عبيدة لم يسمع من عبدالله».

قال شيخنا -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٧١): «وخصيف سبيح الحفاظ».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح دون ريب، وقد قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٩/ ١٥٧) -ونقله عنه الحفاظ في «التلخيص» (٢/ ١٥٣)-: «ولا خلاف بين العلماء: أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ -هذا-، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها».

(١) في «م»: «الجداذ» -بمعجمات-! وهو تصحيف؛ لأن الجداز -بالكسر والفتح-: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها.

وإنما وقع الدكتور البصري في هذا الوهم لتقليده المعلق على الطبعة الأولى الذي قال: «الجداذ» -بفتح الجيم وكسرها-: صرام النخل، وهذا خطأ لغوي فاحش.

ذكورهم وإنائهم؛ إلا الحيض، فإنهن رُفع عنهن الصيام، فسوّى بين الصيام والصلاة في رفعها عن الحائض، وفرّق بينهما في القضاء؛ فأوجب عليهن قضاء الصيام، ورفع عنهن قضاء الصلاة^(١)، ويُن أن الصيام؛ هو: الإمساك بالعزم على الإمساك عمّا أمر بالإمساك عنه، من طلوع الفجر إلى دخول الليل.

١٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبا يحيى بن أيوب:

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٤٢١/٣٢١)، ومسلم في «صحيحه» (١/٢٦٥/٣٣٥).

فائدة:

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٢/٢٨٤): «وأما إيجاب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة؛ فمن تمام محاسن الشريعة وحكمتها ورعايتها لمصالح المكلفين؛ فإن الحيض لما كان منافياً للعبادة؛ لم يشرع فيه فعلها، وكان في صلاتها أيام الطهر ما يغنيها عن صلاة أيام الحيض، فتحصل لها مصلحة الصلاة في زمن الطهر؛ لتكررها كل يوم، بخلاف الصوم؛ فإنه لا يتكرر، وهو شهر واحد في العام، فلو سقط عنها فعله بالحيض؛ لم يكن لها سبيل إلى تدارك نظيره، وفاتت عليها مصلحته، فوجب عليها أن تصوم شهراً في طهرها؛ لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبده، وإحسانه إليه بشرعه، وبالله التوفيق».

١٠٣- إسناده حسن (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - أخرجه الطوسي في «مختصر

الأحكام» (٣/٣٧٦-٣٧٧/٦٧٦): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٣/٤٧٩)، والترمذي في «سننه» (٣/١٠٨/٧٣٠)، و«العلل الكبير» (١/٣٤٨/١١٨ - ترتيب أبي طالب القاضي) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/٢٦٨/١٧٤٤) -: ثنا إسحاق بن منصور الكوسج، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٠٢)، و«السنن الصغرى» (٢/٨٥-٨٦/١٢٩٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/٣٤٤-٣٤٥/٢٤٣٧)، و«الخلافيات» (ج ٢/ق ١٦٧/ب) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، والبيهقي في «الكبرى» (٤/٢٢١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ أربعتهم عن سعيد بن أبي مريم به.

وأخرجه أبو داود (٢/٣٢٩/٢٤٥٤) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/٣٤٥/٢٤٣٩) -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢١٢/١٩٣٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/٣٧٨-٣٧٩/٢١٨٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٦٦/١٠٥٣) -، والخطيب في «تاريخه» (٣/٩٢-٩٣)، والبيهقي في =

= «الخلافيات» (ج ٢ / ق ١٦٧ / ب)، و«السنن الكبرى» (٢٠٢ / ٤ و ٢١٣)، والبخاري في «شرح السنة» (١٧٤٤ / ٢٦٨ / ٦)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢٠٨ / ٢) من طرق عن عبدالله بن وهب - وهذا في «الموطأ» له -، والنسائي في «المجتبى» (١٩٦ / ٤)، و«الكبرى» (٣ / ١٧٠ / ٢٦٥٤) من طريق أشهب بن عبدالعزيز، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣ / ١٦٤ - ١٦٧ / ٣٣٧) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والنسائي في «المجتبى» (١٩٦ / ٤)، و«الكبرى» (٣ / ١٧٠ / ٢٦٥٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٤ / ٢)، والبيهقي (٤ / ٢١٣) من طريق الليث بن سعد^(١)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١ / ٢٥٢) من طريق المفضل بن فضالة؛ ستهتم عن يحيى بن أيوب به.

وتابعهم سابع: وهو عبدالله بن صالح - كاتب الليث -، عن يحيى به.
أخرجه المصنف (١٠٤).

وتابع يحيى بن أيوب الغافقي: عبدالله بن لهيعة، عن عبدالله بن أبي بكر به.
أخرجه أبو داود (٢ / ٣٢٩ / ٢٤٥٤) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣ / ٣٤٥ / ٢٤٣٩) -، والنسائي في «المجتبى» (١٩٦ / ٤)، و«الكبرى» (٣ / ١٧٠ / ٢٦٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٤ / ٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣ / ٢١٢ / ١٩٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣ / ١٧٤ / ٣٦٧)، والدارقطني في «سننه» (٢ / ٣٧٩ - ٣٧٨ / ٢١٨٩)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ق ١٦٧ / ب)، و«الكبرى» (٤ / ٢٠٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٩٢ - ٩٣) من طريق عبدالله بن وهب، وأشهب بن عبدالعزيز، وعبدالله بن يوسف؛ ثلاثهم عن عبدالله بن لهيعة، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن لهيعة، وهو صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة الثلاثة: عبدالله بن المبارك، عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ؛ وهذا من رواية ابن وهب عنه كما رأيت.

(١) هكذا رواه عنه: ابنه شعيب بن الليث، ويحيى بن بكير، وعبدالله بن صالح، وخالفهم: سعيد بن شريك؛ فرواه عن الليث به بإسقاط (ابن شهاب) من إسناده.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٩٦ / ٤)، و«الكبرى» (٣ / ١٦٩ - ١٧٠ / ٢٦٥٢)، والدارمي في «مسنده» (٧ / ٢٧٢ / ١٨٢١) - «فتح المنان» - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٨٠) - . والصواب رواية الجماعة؛ لأنهم عدد وهو فرد، وفيهم أثبت الناس في الليث؛ وهو ابنه شعيب بن الليث - كما قال الدارقطني في «سؤالات أبي عبدالله بن بكير» (ص ٥٥ - ٥٦) -، على أنهم توبعوا على روايتهم عن الليث من قبل الجماعة، وقد تقدمت روايتهم آنفاً.
فروايتهم هي المحفوظة.

= وشذ حسن بن موسى الأشيب؛ فرواه عن ابن لهيعة به، لكن أسقط من إسناده: (عن ابن عمر).

أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦٤٥٧/٥٣/٤٤) عنه به.

وحسن بن موسى روى عن ابن لهيعة بعد اختلاطه واحتراق كتبه، فالصحيح رواية ابن وهب عنه.

وهذه متابعة قوية من ابن لهيعة ليحيى بن أيوب.

وتابعهما: الليث بن سعد -وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور-؛ فرواه عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم به مثل روايتهما.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٦٤-١٦٧/٣٣٧): ثنا أبو يزيد القراطيسي، عن عبدالله بن عبدالحكم، عن الليث به.

وعبدالله بن عبدالحكم من أثبت الناس في الليث؛ كما قال الدارقطني، وأبو يزيد القراطيسي -شيخ الطبراني-: إمام ثقة؛ فهو سند صحيح لذاته.

وتابع الطبراني: الحسن بن جعفر الزيات، عن القراطيسي به.

أخرجه ابن منده -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٢١٠)-.

وقد فاتت هذه المتابعة العزيزة القوية شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٢٦-٢٧/٤)؛ فإنه لما ذكر قول أبي داود -صاحب «السنن»- عقب روايته للحديث: «رواه الليث وإسحاق بن حازم -أيضاً-؛ جميعاً عن عبدالله بن أبي بكر مثله»؛ تعقبه بقوله: «وأقول: أما رواية الليث؛ فليست عن عبدالله بن أبي بكر مباشرة، بل بواسطة يحيى بن أيوب، فروايتها إنما هي متابعة لابن وهب لا ليحيى؛ كما أوهم أبو داود».

قلت: والواقع يخالف كلام شيخنا؛ فليستدرك عليه.

وقد تابع ابن عبدالحكم: عبدالله بن صالح -كتاب الليث-، عن الليث به.

أخرجه المصنف عقب هذا عن شيخه الذهلي، عن عبدالله به.

والذهلي من كبار الحفاظ الخذاق الذين صحت رواية عبدالله بن صالح من طريقهم؛ فهي متابعة قوية.

إذاً؛ تقدم أن ثلاثة من الرواة روه عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم هكذا، وخالفهم إسحاق بن حازم -وهو ثقة-؛ فرواه عن عبدالله بن أبي بكر به؛ لكن أسقط من إسناده: (عن ابن شهاب).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣١-٣٢) -وعنه ابن ماجه (١/٥٢٤/١٧٠٠)-، =

=والدارقطني في «سننه» (٢/٣٧٨/٢١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/١٧٤-١٧٥/٣٦٨)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٠٦)-، والدارقطني (٢/٣٧٨/٢١٨٨)، وأبو عمرو -عثمان بن أحمد- السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» (١٣٩-١٤٠/٨٢ - رواية أبي طاهر الأنباري) عن خالد بن مخلد القطواني، والطبراني في «الأوسط» (٩/٤٥/٩٠٩٤) من طريق معن بن عيسى القزاز؛ كلاهما عن إسحاق بن حازم به.

والحفوظ: رواية الجماعة؛ لأنهم جمع، وفيهم إمام الدنيا ثقة وحفظاً وعلماً؛ الليث بن

سعد.

ومع هذا أقول: إن الراوي عن إسحاق بن حازم هو خالد بن مخلد، وهذا له مناكير؛ كما قال الإمام أحمد، وضعفه بعض أهل العلم، فغالب الظن أن الوهم منه، والله أعلم.

وقد يقول قائل: قد تابعه معن بن عيسى، وهو ثقة ثبت.

أقول: لكن في الطريق إليه شيخ الطبراني -مسعدة بن سعد-؛ لم أجد له ترجمة بعد طول بحث، والله أعلم.

أما شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-؛ فقد وجَّه في «الإرواء» (٤/٢٧) هذا الاختلاف أنه يحتمل أن يكون عن عبدالله بن أبي بكر من الوجهين؛ تارة يرويه عن سالم مباشرة -وهو قد أدرك سالمًا-، وتارة عن ابن شهاب عن سالم -بواسطة-، وكل صحيح، قال شيخنا: «ولا يستكثر هذا على عبدالله بن أبي بكر؛ فقد كان من الثقات الأثبات».

قلت: هكذا رواه مرفوعاً عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وخالفه:

١- عبيدالله بن عمر العمري: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧١/٢٦٥٦).

٢- معمر بن راشد، وقد رواه عنه عبدالرزاق، وقد اختلف عليه فيه:

فرواه محمود بن غيلان، وحسين بن مهدي، والديري؛ كلهم عن عبدالرزاق به موقوفاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٢/٤٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٥٥).

وهو في «مصنف عبدالرزاق» (٤/٢٧٥/٧٧٨٦)^(١).

وخالفهم أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-؛ فرواه عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن ابن

شهاب به مرفوعاً؛ فجعل شيخ عبدالرزاق ابن جريج، ورفع الحديث.

=

(١) لكن لم يذكر فيه (عن ابن عمر)؛ وهي شاذة؛ فالديري فيه كلام مشهور.

= أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧٠-١٧١/٢٦٥٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٦/١٦٢)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٠٢)، و«الخلافات» (ج٢/ ١٦٧ ق١)، و«فضائل الأوقات» (٢٨٦-٢٨٧/١٣٤).

وأبو الأزهر -هذا:- صدوق، كان يحفظ، ثم كبر؛ فصار كتابه أثبت من حفظه؛ كما في «التقريب»، وقد خالفه ثقتان: محمود بن غيلان، وحسين بن مهدي.

ولذلك قال النسائي عقبه: «وحدث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم». وعليه؛ فقول البيهقي في «الخلافات»: «وله -يعني: حديث ابن لهيعة ويحيى بن أيوب- شاهد! بإسناده صحيح!!»؛ فيه نظر؛ للمخالفة المذكورة، ثم إن ابن جريج مدلس وقد عنعن، ولم يصرح بالتحديث، فكيف يكون حديثه -والحالة هذه- صحيحاً؟!

٣- عبدالرحمن بن إسحاق المدني -وهو صدوق:- أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٣/٤٧٨)^(١).

أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٣/٤٨٠).

رواه هؤلاء الثلاثة عن ابن شهاب به موقوفاً على حفصة ولم يرفعه.

قلت: هذا لا يضر؛ فإن الرفع زيادة، وهي من الثقة مقبولة.

قال الدارقطني في «السنن» عقبه -وأقره البيهقي:- «رفعه عبدالله بن أبي بكر عن الزهري، وهو من الثقات الرفعاء».

وقال الحاكم -كما نقله عنه البغوي:- «قد احتج البخاري في «الجامع» بإبي بن أيوب المصري في مواضع، وهذا حديث صحيح على شرطه^(ب)».

وروى معمر وسفيان هذا الحديث موقوفاً على حفصة، وعبدالله بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم ثقة، وقد رفعه، والزيادات عن الثقات مقبولة.

وقال البيهقي: «وعبدالله بن أبي بكر أقام إسناده ورفع، وهو من الثقات الأثبات».

وقال ابن الجوزي: «فإن قالوا: هذا الحديث قد رواه جماعة موقوفاً، وإنما رفعه عبدالله بن أبي بكر؛ قلنا: الراوي قد يسند الحديث، وقد يفتي به، وقد يرسله، وعبدالله من الثقات، والرفع=

(أ) وتابعهم على وقفه -أيضاً:- عقيل بن خالد؛ لكن قال: عن ابن عمر وحفصة.

(ب) قلت: وقد وهم -رحمه الله- من ناحيتين:

الأولى: أن مسلماً -أيضاً- روى ليحيى في «صحيحه»، فكان عليه أن يقول: «على شرطهما».

الثانية: أن البخاري لم يرو لعبدالله بن أبي بكر، عن ابن شهاب شيئاً، وكذا لم يرو ليحيى بن أيوب، عن عبدالله بن أبي بكر شيئاً.

= زيادة؛ فهي من الثقة مقبولة.

وخالفهم: الإمام البخاري؛ فقد سأل الترمذي عن هذا الحديث، فقال: «خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح: عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق». وقال في «التاريخ الأوسط»: «غير مرفوع أصح». وقال النسائي: «والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه، والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي!».

قلت: لم ينفرد يحيى بن أيوب به؛ بل تابعه الليث بن سعد وابن لهيعة؛ كما تقدم. فتعصيب الجناية به وحده قصور، ثم إن الاختلاف في إسناده إنما هو على ابن شهاب؛ فهو دائر بين الرواة عنه، فرفعه عبدالله بن أبي بكر ووقفه غيره، فالأصل تعصيب الجناية بعبدالله لا بمن دونه، وبخاصة أنه قد صح السند إليه من ثلاث طرق. ولعله لذلك كله لم يتعرض أحد من أهل العلم ممن رجح الرفع إلى ما ذكره البخاري والنسائي؛ لأن عبدالله بن أبي بكر ثقة اتفاقاً، وقد زاد الرفع، فهو منه مقبول، والله أعلم. وللموقوف الذي رجحه بعض أهل العلم إسناد آخر: فقد رواه ابن شهاب، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه به موقوفاً. ورواه عن ابن شهاب:

١- معمر بن راشد: أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٢/٤٧٥)، والنسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧١/٢٦٥٨ و ٢٦٥٩).
٢- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧١/٢٦٥٧).

٣- عبدالرحمن بن إسحاق المدني: أخرجه البخاري في «تاريخه» (١/٢٥٣/٤٧٧).

٤- سفيان بن عيينة، وقد اختلف عليه فيه:

فرواه علي بن المدني، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وصدقة بن خالد، وأحمد بن حرب؛ خستهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب؛ لكن لم يذكروا (ابن عمر).
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٢)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٢٥٢/٤٧٣ و ٤٧٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧٢/٢٦٦٠).
وخالفهم عبدالله بن المبارك، وروح بن عباد، والحسن بن عرفة؛ فرووه عن ابن عيينة به بذكر: (ابن عمر).

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/١٩٧)، و«الكبرى» (٣/١٧١/٢٦٥٩)، والبخاري في =

حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة - زوج النبي ﷺ -، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

١٠٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث، عن عبد الله ابن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة بنت عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ^(٢) قَبْلَ الْفَجْرِ؛ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

قال أبو صالح: رواه الليث عن عبد الله بن أبي بكر، وسمعت من يحيى

= «تاريخه» (١/ ٢٥٢ / ٤٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٥)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٨٠ / ٢١٩٠).

قلت: وهو صحيح من الوجهين؛ فإن حمزة أدرك عمته حفصة وروى عنها، فكان يرويه تارة عن أبيه مباشرة، وتارة عن عمته، وإلا؛ فإن الصواب قول من قال: «عن أبيه»؛ لمتابعة يونس ومعمرو وعبدالرحمن بذكره.

وخالفهم كلهم: يحيى بن أبي أنيسة؛ فرواه عن ابن شهاب، عن حمزة به؛ لكن رفعه. أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣٧٨ / ٦٧٨).

قلت: لكن يحيى - هذا - ضعيف؛ فروايته منكورة.

وجملة القول: إن رفع الحديث صحيح، ولا يضر إسناد عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم له: أن أوقفه معمرو، وعبيدالله بن عمر، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة، وعقيل؛ فإن عبدالله بن أبي بكر لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ، والزهرى واسع الرواية، فمرة يرويه عن سالم عن أبيه، ومرة عن حمزة عن أبيه - وكلاهما ثقة -.

وابن عمر كذلك: مرة رواه مسنداً، ومرة روى أن حفصة أفتت به، ومرة أفتى هو به، وكل هذا قوة للخبر؛ إذ يستحيل أن يجزم هذان الصحبيان - حفصة وعبدالله ابنا عمر - بمعنى الحديث، وإفتائهم به بدون توقيف من النبي ﷺ إياهم عليه؛ لأن ذلك يبعد جداً صدورهم منهم، وبخاصة أنه لا يعلم لهم مخالف من الصحابة، والله أعلم.

قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٩٦): «الإجماع: إحكام النية والعزيمة. أجمعت الرأي، وأزمعته، وعزمت عليه؛ بمعنى».

١٠٤- صحيح - تقدم تخريجه قبله.

(١) ينوي من الليل.

ابن أيوب عنه.

١٠٥ - حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ هشيم، عن حصين، عن الشعبي: ثنا

١٠٥ - إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/١٣٢/١٩١٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٥٢/١٥٠٤)، و«شرح معاني الآثار» (٢/٥٣) عن الحجاج بن منهال الضرير، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/٦٩٧-٦٩٨/٢٧٧ - تكملة)، وأحمد (٣٢/١١٣/١٩٣٧٠) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/١٢٨) -، والترمذي (٨/٣٠٨-٣٠٩/٤٠٥٠ - «تحفة»)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٠٩/١٩٢٥) - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٤٢/٢٤٦٢ - «إحسان»)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاير» (٢/١٠٦-١٠٧/٤٩٩)؛ قالوا: ثنا أحمد بن منيع، ويوسف بن يعقوب القاضي في «الصيام» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/١٢٨): ثنا سليمان بن الربيع، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢١٥) من طريق عمرو ابن عون الواسطي؛ سبعتهم عن هشيم به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/١٨٢/٤٥٠٩) من طريق أبي عوانة -الوضاح بن عبدالله- الشكري، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣/٢٨) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/٧٦٦-٧٦٧/١٠٩٠)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣/٣٦٦-٣٦٧/٢٤٧١) -، وأبو داود (٢/٧٦٠-٧٦١/٢٣٤٩) - ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٣١) -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٥٣) عن عبدالله بن إدريس، والدارمي في «مسنده» (٧/٢٦٦/١٨١٧) - «فتح المنان» من طريق شريك بن عبدالله القاضي، والطبري في «جامع البيان» (٣/٢٥٠) من طريق أبي بكر بن عياش، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» - وعنه أبو داود (٢/٧٦٠ - ٢٣٤٩/٧٦١) - ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٣١) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٧٦/١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٤٢-٢٤٣/٣٤٦٣ - «إحسان»): ثنا حصين بن غمير؛ خمستهم عن حصين بن عبدالرحمن به.

وتابع حصين بن عبدالرحمن:

١ - مطرف بن طريف: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/١٨٢/٤٥١٠) - ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٣٢) -، والنسائي في «المجتبى» (٤/١٤٨)، و«السنن الكبرى» (٣/١١٧/٢٤٩٠ و ١٠/٢٤-٢٥/١٠٩٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٠٩/١٩٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٧٨/١٧) من طرق عن جرير بن عبد الحميد، والطبري في

عَدِيُّ بن حاتم؛ قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ عمدت إلى عقالين: أحدهما: أبيض، والآخر: أسود، فجعلتهما تحت وسادتي، ثم جعلت أنظر إليها؛ فلا يتبين الأبيض من الأسود! فلمَّا أصبحت، غدوت على رسول الله ﷺ؛ فأخبرته بالذي صنعت، فقال: «إِنْ كَانَ وَسَادُكَ إِذَا لَعَرِيضًا^(١)!»، وقال: «إِنَّمَا ذَاكَ بَيَاضُ النَّهَارِ، وَسَوَادُ اللَّيْلِ».

١٠٦- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ هشيم: أنبأ مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن

= «جامع البيان» (٣/ ٢٥١) من طريق ذَوَاد بن علبة الحارثي^(١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٧) من طريق منصور بن أبي الأسود، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/ ١٢٧) من طريق أبي حمزة السكري - محمد بن ميمون-، وعبثر بن القاسم، وإبراهيم بن طهمان؛ ستهم عن مطرف به.

٢- مجالد بن سعيد: وهو الحديث الآتي (١٠٦).

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٢١٠): «كنى بالوساد عن النوم؛ لأن النائم يتوسد؛

أي: إن نومك لطويل كثير.

وقيل: كنى بالوساد عن موضع الوساد من رأسه وعنقه، ويشهد له الرواية الثانية: «إنك

لعريض القفا»؛ فإن عَرَضَ القفا كناية عن السَّمَن.

وقيل: أراد: من أكل مع الصبح في صومه أصبح عريض القفا؛ لأن الصوم لا يؤثر فيه.

١٠٦- إسناداه ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه الترمذي (٨/ ٣١٠/

٤٠٥١): ثنا أحمد بن منيع، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٥٢-١٥٣/ ١٥٠٥)، و«شرح

معاني الآثار» (٣/ ٥٢) من طريق إسماعيل بن سالم؛ كلاهما عن هشيم بن بشير به.

وأخرجه سفيان بن عيينة في «تفسيره» - وعنه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٠٧/ ٩١٦)،

والترمذي (٨/ ٣١٠-٣١١/ ٤٠٥٢) - «تحفة» -، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» - ومن طريقه

الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٨/ ١٧٢) -، وأحمد (٣٢/ ١١٧-١١٨/ ١٩٣٧٥)؛ قالوا: ثنا

يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١٨/ ١٦٨٦) من طريق أبي أسامة =

(١) تحرفت في «طبعة دار هجر!» إلى: «داود وابن عليّة!»، ويكفي لرد هذا التحريف أنهم لم يذكروا

داود وابن عليّة ضمن تلاميذ مطرف، وكأنهم ظنوا اسم (ذواد بن عليّة) داود وابن عليّة، والله المستعان.

عدي بن حاتم... بمثل هذا الحديث، وقال: فقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا ذَاكَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ».

وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ففسر النبي ﷺ بسنته كيف يجيء الليل لتمام الصيام:

١٠٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبا هشيم، عن أبي إسحاق الشيباني، عن

= -حماد بن أسامة-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣٢٦-٣٢٨/ ٦٤٧)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠-٢٥١) من طريق عبدالرحيم^(١) بن سليمان، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٨/ ١٧٢): ثنا عيسى بن يونس، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠-٢٥١) من طريق عبدالله بن نمير، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٤) من طريق حفص بن غياث، والطبراني (١٧/ ٧٩/ ١٧٤) من طريق محمد بن فضيل؛ ثمانيتهم عن مجالد بن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن مجالداً -هذا- ليس بالقوي، وتغير بأخرة؛ كما في «التقريب»، لكن هو صحيح بما قبله.

١٠٧- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢-٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢١٦) من طريق محمد بن عمرو الحرشي؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به. وأخرجه أحمد (٣٢/ ١٣٨/ ١٩٣٩٥) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٣)-: ثنا هشيم به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٤/ ١٩٨/ ١٩٥٦)، وأبو داود (٢/ ٧٦٢-٧٦٣/ ٢٣٥٢)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣)، والبخاري في «البحر الزخار» (٨/ ٢٦٤/ ٣٣٢٥)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٤/ ١٩٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٥-١٧٦/ ٢٤٧٥) من طرق عن عبدالواحد ابن زياد، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ١٧٩/ ١٩٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٤)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣١٢/ ٧١٤) -ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٤)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٢٦/ ٧٥٩٤)، وأحمد (٣٢/ ١٤٢/ ١٩٣٩٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦٩/ ٣٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ =

(١) تحرفت في مطبوع «مختصر الأحكام» للطوسي إلى: «عبدالرحمن!»، فلتصحح.

عبد الله بن أبي أوفى؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في شهر رمضان، فلما غابت الشمس؛ قال: «يَا فُلَانُ! انْزِلْ؛ فَاجْدَحْ»^(١)، «لَنَا»، قال: فنزل؛ فجدح، فأتاه به، فشرب النبي ﷺ، وقال بيده: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا؛ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

= ٢٧٩-٢٨٠/٣٥١٢ - «إحسان» عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٣) -
 (١٢) - وعنه ابن أبي عاصم في «الصيام» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٤٧٣/١٧٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٧٧٣/١١٠١/٥٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/٢٤٧٣/١٧٥) -: ثنا علي بن مسهر وعباد بن العوام، والبخاري في «صحيحه» (٩/٤٣٦/٥٢٩٧) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/٢٥٨-٢٥٩ / ١٧٣٤) -، =
 = وإسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/٧٧٣ / ١١٠١ / ٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٧٨-٢٧٩ / ٣٥١١ - «إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٤٧٦/١٧٦) -، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» - رواية ابن المقرئ - وعنه وعن غيره أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/٢٤٧٦/١٧٦) - من طرق عن جرير بن عبد الحميد، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٩٠/٢٨٠٥)، وأحمد (٣٢/١٥٥-١٥٦ / ١٩٤١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/١٩٠/٢٨٠٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٦/٢٤٧٧) من طرق عن شعبة بن الحجاج، والبخاري في «صحيحه» (٤/١٩٨-١٩٩ / ١٩٥٨)، والطبري في «جامع البيان» (٣/٢٦٣-٢٦٤) من طريقين عن أبي بكر بن عياش، والبخاري في «صحيحه» (٤/١٩٦/١٩٥٥) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، والطبري في «جامع البيان» (٣/٢٦٣-٢٦٤) -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/١٨٩/٢٨٠٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٥/٢٤٧٤) من طرق عن أبي معاوية الضرير - محمد بن خازم -، والطبري في «جامع البيان» (٣/٢٦٣-٢٦٤) من طريق عبد الله بن إدريس وعبد الملك بن حميد بن أبي غنية - أبي عبيدة -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/١٨٩-١٩٠ / ٢٨٠٣ و ١٩٠ / ٢٨٠٤) من طريق سفيان الثوري وزائدة بن قدامة؛ كلهم - وعدتهم ثلاثة عشر نفساً - عن أبي إسحاق الشيباني - سليمان ابن أبي سليمان الكوفي - به.

قال النسائي: «حديث ابن أبي أوفى صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٢٤٣): «الجدح: أن يحرك السوق بالماء، ويُحَوَّضُ

حتى يستوي».

١٠٨ - حدثنا يحيى: ثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، (عن عمر)^(١)؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلُ اللَّيْلُ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

١٠٩ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي: ثنا عبد الله بن داود، عن هشام

١٠٨ - إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢ / ١١٠٠): ثنا يحيى بن

يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)، والترمذي في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، والبخاري في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٤ / ٢٥٩)؛ قالوا: ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء - الهمداني، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٢٠ / ٢٥٧) - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٨٠ / ٣٥١٣) - «إحسان» -؛ ثنا سريج بن يونس، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣): ثنا هناد بن السري، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٧٣ - ٢٧٤ / ٢٠٥٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٥ - ١٨٦ / ٢٧٨٤)؛ قالوا: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وأبو يعلى في «مسنده» - رواية ابن المقرئ - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٤ / ٢٤٧٢) -؛ ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٦ / ٢٧٨٥) من طريق محمد بن عيسى الطباع، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤ / ٢٤٧٢) - من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، والخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (٢/ ٣٦٧ - ٢٢٢ / ٣٦٨) من طريق علي بن حرب الطائي؛ تسعته عن أبي معاوية الضرير به. وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م».

١٠٩ - إسناده صحيح - أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» - وعنه أبو داود (٢/

٧٦٢ / ٢٣٥١)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ١٩٩ / ٦٦) -، والترمذي؛ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، والبخاري في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٤ / ٢٦٠)؛ قالوا: حدثنا محمد بن المثنى، كلاهما عن عبدالله بن داود الخريبي به.

وتابع عبدالله بن داود:

١ - سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٢ / ٢٠) - وعنه البخاري في

«صحيحه» (١٩٥٤) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/ ٢٥٩ / ١٧٣٥)، و«معالم التنزيل» (١/ ٢٠٩) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢١٦)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٩٣ / ١٣٢١) - =

=وعلي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢٧٢/١) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٧-٢٣٨) -، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٢٢٣/٣٥٥ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣/٣٦٧/٢٤٧٢) -، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٢٧/٤/٧٥٩٥)، وأحمد (١/٤١٨/٣٣٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٧٣-٢٧٤/٢٠٥٨): ثنا أحمد بن عبدة الضبي؛ ستهم عن ابن عينة به.

٢- عبدالله بن نمير: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٧٧٢/١١٠٠): ثنا محمد بن عبدالله ابن نمير، وأحمد (١/٣٥٤-٣٥٥/٢٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٤٧٢): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/٦٩٤-٦٩٥/١٩٠) من طريق شعيب ابن أيوب؛ أربعتهم عن ابن نمير به.

٣- أبو أسامة -حماد بن أسامة-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٧٧٢/١١٠٠): ثنا أبو كريب، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/٤١-٤٢/٣٩٣): ثنا عبدالله بن محمد بن شاكر، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/٣١٩/٦٤٠): ثنا محمد بن عثمان العجلي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -رواية ابن المقرئ- -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٧٤٢)-: ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/١٨٥-١٨٦/٢٧٨٤): ثنا محمد بن عبدالرحمن الجعفي وأبو البخري العنبري؛ ستهم عن أبي أسامة به.

٤- وكيع بن الجراح: أخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/٢٧٢)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣/١١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٤٧٢) -، وأحمد (١/٣٢٣/١٩٢ و ٤٥٥/٣٨٣) -وعنه أبو داود (٢/٧٦٢/٢٣٥١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/٣٧١-٣٧٢)، و«المستخرج» (٣/١٧٤/٢٤٧٢) -، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٣٦٩/٣٢٩٦) -، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٠٦/٢٤٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والطبري في «جامع البيان» (٣/٢٦٣): ثنا هناد بن السري، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٤٧٢)-: ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٤٧٢) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني؛ ثمانيتهم عن وكيع به.

٥- عبدة بن سليمان الكلابي: أخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/٢٧٢)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣/١١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/١٧٤/٢٤٧٢) -، والدارمي في «مسنده» (٧/٢٧٧/١٨٢٤) -«فتح المنان»: ثنا عثمان بن أبي شيبة، والترمذي (٣/٣٨٤/٦٩٤) -«تحفة الأحوذى»، وابن خزيمة في «صحيحه» =

ابن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، عن عمر، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «إِذَا أَدْبَرَ النَّهَارُ، وَأَقْبَلَ اللَّيْلُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ؛ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

قال أبو عبد الله^(١): وكذلك الحج، افترض الله الحج في كتابه، فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فبين رسول الله ﷺ -المبين عن الله مراده-: أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة.

١١٠ - حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا الربيع بن مسلم:

= (٣/ ٢٧٤)؛ قالوا: ثنا هارون بن إسحاق، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣): ثنا هناد بن السري؛ خمستهم عن عبدة به.

٦- علي بن مُسَهَّر: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤ / ٢٤٧٢)-.

٧- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤ / ٢٤٧٢).

قال علي بن المديني: «لا نحفظه إلا من طريق هشام، وهو إسناده متصل، وهو من صحيح ما يروى عن عمر».

وقال النسائي: «حديث عاصم بن عمر صحيح».

وقال الترمذي: «حديث عمر حسن صحيح».

وقال -كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، و«مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)-: «لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صحيح».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صحيح، وقد روى ابن أبي أوفى عن النبي ﷺ نحوه، فذكرناه عن عمر؛ لجلالة عمر، وصحة إسناده».

وقال أبو نعيم في «الحلية»: «صحيح، متفق عليه من حديث هشام».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

(١) زيادة من المخطوط.

١١٠- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ١٣٤ / ٦٠) -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٩ - ٢٠ / ٣٧٠٥ - «إحسان») - بسنده سواء.

وأخرجه محمد بن إسحاق السراج في «حديثه» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» =

= (١/٣٠٥-٢٨/٢٨)-، والمحاملي في «الأمالى» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ٢٦٦٨)-: ثنا خلاد بن أسلم، كلاهما عن النضر بن شميل به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٧٥/ ١٣٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ١١/ ٣١٠٨) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٤٤٢)-؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب-، وأحمد (١٦/ ٣٥٥/ ١٠٦٠٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٣٨/ ١٤٧٢ و ١٤٧٣)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وابن صاعد -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٥- ٢٨/ ٣٠٦)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وإسحاق بن صالح الدقاق، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٠٩/ ١٤٧٢): ثنا علي بن شيبه؛ ستهتم عن يزيد بن هارون، عن الربيع بن مسلم به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع النضر بن شميل ويزيد بن هارون:

١- المغيرة بن سلمة المخزومي -أبو هشام البصري-: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ١١٠-١١١)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٥/ ٣٥٨٥): ثنا محمد بن عبدالله بن المبارك، عن المغيرة به.

٢- أبو عامر العقدي -عبد الملك بن عمرو-: أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ٢٦٦٩) من طريق محمد بن المثني، عنه به.

٣- عبيد الله بن موسى العباسي: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٢٩-١٣٠/ ٢٥٠٨): ثنا محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا أبو أمية الطرسوسي، والبيهقي (٤/ ٣٢٦-٣٢٥) من طريق سعيد بن مسعود؛ ثلاثهم عن عبيد الله به.

٤- بشر بن السري: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٣٧٠٤/ ١٨) - «إحسان»-: ثنا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، عن بشر به.

٥- يحيى بن إسحاق السيلحني: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا ابن شيبه وعمار بن رجاء، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٥-٢٨/ ٣٠٦) من طريق بشر بن موسى؛ ثلاثهم عن يحيى به.

وتابع الربيع بن مسلم القرشي:

= ١- شعبة بن الحجاج: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ١٥١/ ٩١): أنبا النضر بن شميل، وأحمد (١٥/ ٥٤٧/ ٩٨٨٧): ثنا محمد بن جعفر - غندر-، وأحمد بن منيع في «مسنده» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٧/ ٣٠)-: ثنا شاذان بن سوار؛ أربعتهم عن شعبة به.

٢- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (١٥/ ٤٨٤-٤٨٥/ ٩٧٨٠): ثنا وكيع، و(١٦/ ٧٦/ ١٠٠٢٨): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٦-٣٠٧/ ٢٩)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٥) من طريق علي بن عثمان اللاحقي، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «الجزء السادس عشر من حديثه» (٤٤٠/ ٢٩-المنتقى منه) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٢١/ ٢٢٢)- من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ أربعتهم عن حماد بن سلمة به.

٣- الحسين بن واقد: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ١٩) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، ويحيى بن واضح -أبي تميلة-؛ كلاهما عن الحسين به.
وتابع محمد بن زياد جمع من الثقات الحفاظ؛ منهم:

١- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٣)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ١٥)-، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٧٧-٤٧٨/ ١١٢٥)، والشافعي في «المسند» (١/ ٤٧/ ٢٥ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ١٤٣)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١٩٩)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٩٨/ ١٨ - «إحسان») من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج به.
قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع ابن عيينة:

أ- الإمام مالك بن أنس: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٥١/ ٧٢٨٨)- ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٩٩-١٩/ ٢٠٠ - «إحسان»)، والحافظ في «نتائج الأفكار» (١/ ١٤-١٥)-، والدارقطني في «غرائب مالك التي ليست في الموطأ»؛ كما في «فتح الباري» (١٣/ ٢٦٠)، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٢٩٩-٢٢/ ٣٠٠) عن إسماعيل بن أبي أويس، والدارقطني في «غرائب مالك»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١١٤/ ١٧٦)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٠/ ٢٣ و ٢٤/ ٣٠١) من طرق عن=

=عبدالله بن وهب، والدارقطني في «غرائب مالك»؛ كما في «الفتح» (٢٦٠/١٣) من طريق موسى بن طارق -أبي قرّة-، وعبدالعزیز بن عبدالله الأیسی، وإسحاق بن محمد الفروي، ومحمد بن الحسن الشیبانی، والولید بن مسلم؛ سبعتهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٩٩٦/٣٤٣ - رواية محمد بن الحسن الشیبانی)- به.

قال الهروي: «هذا حديث صحيح كبير غريب حسن، لم يروه عن مالك إلا ابن أخته -إسماعيل بن أبي أویس المدني- وعبدالله بن وهب المصري».

قال الحافظ في «الفتح» (٢٦٠/١٣) -متعقباً:- «كذا قال! وقد ذكر الدارقطني معهما إسحاق بن محمد الفروي وعبدالعزیز الأیسی، وهما من شیوخ البخاري.

وأخرجه في «غرائب مالك التي ليست في الموطأ» من طرق هؤلاء الأربعة، ومن طريق أبي قرّة -موسى بن قرّة-، ومن طريق الولید بن مسلم، ومن طريق محمد بن الحسن الشیبانی -صاحب أبي حنيفة-؛ ثلاثهم عن مالك -أيضاً- فكملوا سبعة».

ب- المغيرة بن عبدالرحمن: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٣١/٤): ثنا قتيبة بن سعيد، عن المغيرة به.

ت- عبدالرحمن بن أبي الزناد: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٣٠٥/١٩٥/١١) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٦/١١٤/١) من طريق عبدالله بن وهب، كلاهما عن عبدالرحمن^(١) به.

ث- محمد بن إسحاق -مدلس وقد عنعن:- أخرجه أحمد (٧٥٠١/٤٦٨/١٢)، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢٦/٣٠٢/١)-؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق به.

ج- نافع بن أبي نعيم المدني -المقرئ المعروف:- أخرجه أبو بكر بن المقرئ في «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» (٢/٢١)، وتمام الرازي في «الفوائد» (١١١٥/٥١/٢)، أو ١٧٥/١ -١١٣/١٧٦ - ترتبه) من طريق ابن أبي فديك، عنه به.

ح- ورقاء بن عمر الشكري: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣٠١/٣٠٢/٢٥).

٢- أبو صالح -ذكوان- السمان: أخرجه ابن أبي شيبه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (١٨٣١/٤)-، والترمذي (٢٦٧٩/٤٧/٥) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» =

(١) ظنه المعلقون على «المسند» (٤٦٨/٤٦٩) أنه عبدالرحمن بن إسحاق المدني! وهو وهم بالغ، وجهل بعلم الرجال سابق، فليستدرك عليهم وليصحح، ولهم من مثل هذه التوهّمات الشيء الكثير جداً.

= وأهله» (١/٣٠٨-٣٠٩/٣٢)-: ثنا هناد بن السري، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٨٣١)، وأبو بكر القاسم بن زكريا بن المطرز في «الجزء الأول من فوائده» (١٣٩/٣٥)؛ قالوا: ثنا أبو كريب، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣٠٨-٣٠٩/٣٢) من طريق أحمد بن سنان، وابن المطرز في «الجزء الأول من فوائده» (١٣٩/٣٥) من طريق فياض بن زهير؛ خستهم عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي صالح به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وتابع أبا معاوية:

أ- عبدالله بن غدير: أخرجه أحمد (١٦/٢٦٨/١٠٤٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٨٣١): ثنا محمد بن عبدالله بن غير، والبيهقي (٧/١٠٣)، وأبو القاسم -يوسف بن محمد- المهرواني في «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» -المعروف بـ «المهروانيات»- (٢٢١/١٣٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان؛ ثلاثهم عن عبدالله بن غير به.

ب- جرير بن عبد الحميد: أخرجه ابن ماجه (١/٢/٢)، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/٣٤)، والسراج -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣١٠/٣٤)- عن محمد بن الصباح الجرجاني، وأبو داود -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٩٢-٣٩٣/٢٨٧)-: ثنا محمد بن عمرو، والسراج -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/٣١٠/٣٤)-: ثنا إسحاق بن راهويه وقتيبة بن سعيد، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/٣٤): ثنا يوسف بن موسى القطان وسفيان بن وكيع، وأبو طاهر بن أبي الصقر في «مشيخته» (٩١-٩٢/٢٥) -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٤/١٦١٦)- من طريق محمد بن قدامة المصيصي؛ سبتهم عن جرير به.

ت- شريك بن عبدالله القاضي: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (١/٣/١)- ومن طريقه السمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/٣٥٩)-، وأحمد (١٤/٣٠٠/٨٦٦٤)، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/٣٣) عن أسود بن عامر -شاذان-، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/٣٢): ثنا إسحاق بن راهويه، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣٠٩-٣١٠/٣٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ أربعهم عن شريك به.

وتابع الأعمش: زيد بن أسلم -وهو ثقة عالم-.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥/٤٦٦) من طريق عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن عجلان، عن زيد به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن عجلان، وهو صحيح بما قبله وما بعده. =

= ٣- همام بن منبه: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٣١/٤)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣٠٣/١-٢٧/٣٠٤) عن محمد بن رافع، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٢١٠٥/٤٦٥/٥) - «إحسان» -، وأحمد (١٣/٤٩٠/٨١٤٤) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٤٦٣) -، وأحمد بن يوسف السلمي في «صحيفة همام بن منبه» (٣٦/٣١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٨)، والبخاري في «شرح السنة» (١/١٩٧/٩٨) -، وابن حبان في «صحيحه» (١/٢٠٠/٢٠) -٢٠٠- ٢٠١/٢١ - «إحسان» من طريق ابن أبي السري، والبيهقي (٤/٢٥٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٩١/٢٨٥)، والبخاري في «شرح السنة» (١/١٩٨-١٩٩/٩٩)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/٧٦٨-٧٦٩/١٢٣١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/٣١٢-٣١٣) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣٠٤-٣٠٥) من طريق سلمة بن شبيب، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٤٦٣) -، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٩١/٢٨٥)، والهروي في «ذم الكلام» (١/٣٠٣-٢٧/٣٠٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري؛ ثمانيتهم عن عبدالرزاق - وهذا في «المصنف» له (١١/٢٢٠/٢٠٣٧٤) - عن معمر، عن همام به.

قال البخاري: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

٤- أبو سلمة بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٨٣٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/١٤٨) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، ومسلم (٤/١٨٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢١٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣١٠-٣١٢/٣٥) من طريق يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، وابن بطة في «الإبانة» (١/٣٩٠-٣٩١/٢٨٤) من طريق معمر بن راشد، والهروي في «ذم الكلام» (١/٣١٠-٣١٢/٣٥) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي؛ أربعتهم عن الزهري، عنهما به.

وأخرجه أحمد (١٦/٣١٤/١٠٥٣١): ثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة وحده به.

وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في محمد بن عمرو، وهو صحيح بمتابعة الزهري.

٥- محمد بن سيرين: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/١٣٥/٢٧١٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣٠٨/٣١) عن إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، عن علي ابن عثمان اللاحقي، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن حسان القردوسي وأيوب بن أبي قيمة =

حدثني^(١) محمد بن زياد، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -؛ قال: خطب رسول الله ﷺ الناس، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ^(٢)»، فقام رجل، فقال: في كل عام؟ حَتَّى قال ذلك ثلاث مرار، ورسول الله يعرض

=- كيسان- السُّخْتَيَانِي، كلاهما عن ابن سيرين به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع علياً: روح بن أسلم -وهو ضعيف-، عن حماد به. أخرجه الهروي.

٦- عجلان المدني: أخرجه أحمد (١٢/٣٢٥/٧٣٦٧)، والحميدي في «مسنده» (٢/٤٧٧-٤٧٨/١١٢٥)، والشافعي في «مسنده» (١/٤٧/٢٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/١٤٣) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/١٠١)، والخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفقه» (٢/١١/٦١٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/١٩٨/١٨) -«إحسان» من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن ابن عجلان وأباه صدوقان.

وأخرجه أحمد (١٦/٤١٢/١٠٧٠٥)، وأبو مسلم الكشي في «حديث أبي عاصم النبيل» - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣١٢-٣١٣/٣٦)-، وابن بطّة في «الإبانة» (١/٣٩٢/٢٨٦) عن أبي عاصم -الضحّاك بن غنّـد- النبيل، وأحمد (١٥/٣٢٠/٩٥٢٣): ثنا يحيى بن سعيد القطان، وابن حبان في «صحيحه» (٥/٤٦٥-٤٦٦/٢١٠٦) -«إحسان» من طريق الليث بن سعد؛ ثلاثتهم عن محمد بن عجلان به.

٧- عبدالرحمن بن أبي عمرة: أخرجه أحمد (١٦/١٧٩/١٠٢٥٥): ثنا سريج بن النعمان:

ثنا فليح بن سليمان الخزاعي، عن هلال بن علي، عن عبدالرحمن به.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ للكلام المعروف في فليح؛ لكنه صحيح بما قبله.

(١) في «م»: «حدثنا».

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٣٤٠): «الحج في اللغة: القصد إلى كل شيء، فخصّه

الشرع بقصد معين، ذي شروط معلومة.

وفيه لغتان: الفتح، والكسر، وقيل: الفتح المصدر، والكسر الاسم، تقول: حججت البيت

أحجه حجاً، والحجّة -بالفتح-: المرأة الواحدة، على القياس.

وقال الجوهري: الحجّة -بالكسر-: المرة الواحدة؛ وهو من الشواذ.

عنه^(١)، ثم قال: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ، وَلَوْ وَجَبَتْ؛ لَمَّا قُمْتُمْ بِهَا»، ثم قال: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَمَا أَمَرْتُمْ مِنْ شَيْءٍ؛ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْ^(٢) شَيْءٍ؛ فَاجْتَنِبُوهُ».

١١١- حدثنا علي بن حجر: ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسحاق، عن أبي عياض، عن أبي هريرة؛ قال: لَمَّا فرض الله الحجَّ، قال رجل: أكلَّ عام يا رسول الله؟! فأعرض عنه ثلاث مرار، ثم قال: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ وَجَبَتْ عَلَيْكُمْ؛ لَمَّا أَطَقْتُمُوهَا»، ثم قرأ هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

١١٢- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبا يحيى بن آدم: ثنا شريك، عن

(١) ليس في المخطوط.

(٢) في «م»: «من».

١١١- إسناده صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح.

وتابع أبا إسحاق الشيباني: إبراهيم بن مسلم الهجري - وهو لين الحديث -، عن أبي عياض به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٨/٩) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١١٠/١٤٧٣) من طريق حفص بن غياث، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٥/٢٦٧٠) من طريق محمد بن فضيل، وابن عدي - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/٣١٣/٣٧) - من طرق أبي خالد الأحمر؛ أربعهم عن الهجري به.

قلت: وهذا سند ضعيف.

أبو عياض: هو عمرو بن الأسود العنسي؛ مخضرم ثقة، من كبار التابعين.

١١٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى وشاهده).

أخرجه أحمد (٥/١٣٨-٢٩٩٦): ثنا يحيى بن آدم به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٣٩٣/٢٧٩١) - وعنه أحمد (٤/٤٧١/٢٧٤١) -، =

=والدارمي في «مسنده» (١٩١٧/٤٥٢/٧) - «فتح المنان»: ثنا عبيد الله بن موسى العبسي، وأحمد (٤/٤٠٦ / ٢٦٦٣ و ٥/١٢٠/٢٩٦٩): ثنا أبو أحمد الزبيري، وابن المنذر في «تفسيره» (١/٧٤٢/٣٠٦) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني؛ أربعتهم عن شريك بن عبد الله القاضي به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رواية سماك بن حرب عن عكرمة - على وجه الخصوص - مضطربة، وكان ربما يلحق.

الثانية: شريك - هذا - صدوق كثير الخطأ، وقد تغير حفظه منذ ولي القضاء.

لكن شريكاً - هذا - توبع؛ فبرئت ذمته.

تابعه: أبو الأحوص - سلام بن سليم - الحنفي: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٣٩٣/٢٧٩١) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١/١٣-)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/٥٥-٥٦/٤١٠).

وتابعه: الوليد بن أبي ثور - وهو ضعيف؛ كما في «التقريب» -.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٤/٢٦٦٧).

فبقيت العلة الأولى، ومع ذلك فهذه الطريق لا بأس بها في المتابعات والشواهد، ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٤/١٥٠): «وهو إسناد لا بأس به في المتابعات».

وللحديث طريق أخرى يصح بها:

أخرجها النسائي في «المجتبى» (٥/١١١)، و«السنن الكبرى» (٤/٣٥٨٦/٥)، والدارقطني في «السنن» (٢/٥٥٣/٢٦٦٤) من طريقين عن سعيد بن أبي مريم، عن موسى بن سلمة بن أبي مريم، عن عبد الجليل بن حميد، عن الزهري، عن أبي سنان الدؤلي - يزيد بن أمية -، عن ابن عباس به.

قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/٢٧٢): «وعبد الجليل بن حميد: لا تعرف حاله! ولم يذكره ابن أبي حاتم بأكثر من رواية موسى بن سلمة المصري عنه، وروايته هو عن ابن شهاب وخالد بن أبي عمران».

فأما البخاري؛ فإنه قال: إن ابن عجلان روى عنه - أيضاً -، وذكر غيرهما: أن ابن وهب روى عنه - أيضاً -.

وهذا كله غير كاف فيما يبتغي من ثقته!

وأما موسى بن سلمة المصري؛ فمجهول، غير مذكور في مظان ذكره؛ لكنه انجر ذكره في باب عبد الجليل المذكور، فالحديث لا يصح من أجلهما؛ فاعلمه».

قلت: عفا الله عنك! أما عبد الجليل بن حميد؛ فقد اقتصر ابن القطان على ابن وهب وابن =

=عجلان وموسى بن سلمة ضمن من روى عنه! بينما زاد غيره -كالخافضين: المزي والعسقلاني- نافع بن يزيد -وهو ثقة-، ويحيى بن أيوب -وهو صدوق- ضمن من روى عنه.
وفات ابن القطان -رحمه الله- أن الإمام النسائي قال عنه: ليس به بأس، وقال أحمد بن صالح المصري: ثقة، ووثقه ابن حبان.

انظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٨/١٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٦/٦).

فرجل هذا حاله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن؛ ولذلك قال الخافظ ابن حجر في «التقريب» -معتمداً قول النسائي-: «لا بأس به».

فهل هذا كاف فيما يبتغي به من ثقة الرجل وعدالته أم لا؟ مع أن ابن القطان -رحمه الله- كثيراً ما يعتمد على توثيق النسائي وابن حبان، لا سيما مع وجود رواية الثقات عن الراوي، والله أعلم.

وأما موسى بن سلمة؛ فمعروف غير مجهول: فقد روى عنه عبدالله بن وهب، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، ويحيى بن سلام البصري، ووثقه ابن حبان.

فارتفعت جهالة عينه برواية هذا الجمع عنه، وبقي النظر في حاله؛ إذ لم يوثقه إلا ابن حبان، وهو معروف بتساهله، ومع ذلك يستشهد به ويقبل حديثه لا سيما في المتابعات والشواهد، ولذلك قال الخافظ في «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، وقد توبع عليه كما تقدم، وكما سيأتي.

والعجب من ابن القطان -رحمه الله- كيف قال: موسى بن سلمة غير مذكور في مظان ذكره، لكنه أنجز ذكره في باب عبد الجليل؟

مع أن الإمام البخاري -رحمه الله- أفرد ترجمته في «التاريخ الكبير» (١٢٠٧/٢٨٤/٧)، وجعل له ترجمة مستقلة.

وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٥/٨)، وابن حبان في «الثقات» (١٦٠/٩).

وعلى ذلك درج أهل العلم المتخصصون في هذا الشأن؛ كالخافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٧٢/٢٩)، والعسقلاني في «تهذيب التهذيب» (٣٤٦/١٠).

وقد توبع عبد الجليل بن حميد؛ تابعه:

١- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر -وهو صدوق-؛ أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٦٦١/٥٣٢/٢) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم (٤٧٠/١) من طريق هاشم بن يونس؛ كلاهما عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد؛ للكلام المعروف في عبدالله بن صالح، =

=والرمادي وابن يونس ليسا من جهابذة الحفاظ الذين يقبل حديث عبدالله بن صالح من جهتهم؛ كما قرره الحافظ في «هدي الساري».

٢- سفيان بن حسين الواسطي - وهو ثقة؛ إلا في الزهري-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٥/٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٧٦/٥٧٣/١) - «منتخب»، وأحمد (٥/٣٣١/٣٣٠٣) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٨٧/٣٢) -، وأبو داود (٢/١٣٩/١٧٢١): ثنا عثمان بن أبي شيبة وزهير بن حرب، وابن ماجه (٢/٩٦٣/٢٨٨٦): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٢/٢٦٦٢) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم (١/٤٤١) - وعنه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/١٣٧-١٣٨/١٤٧٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/٤٧١/٢٦٥٣) - من طريق سعيد بن مسعود؛ ثمانيتهم عن يزيد بن هارون^(١)، عن سفيان به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد، رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن رواية سفيان ابن حسين عن الزهري خاصة ضعيفة؛ لكن ليست شديدة الضعف، فيستشهد بها. قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح! وأبو سنان -هذا- هو الدؤلي، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرجوا لسفيان بن حسين، وهو من الثقات الذين يجمع حديثهم»، ووافقه الذهبي.

٣- سليمان بن كثير الواسطي - وهو لا بأس به في غير الزهري-: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٧/٤٥١/١٩١٦) - «فتح المنان»: ثنا محمد بن كثير العبدى، وأحمد (٤/١٥١/٢٣٠٤ و٣٩٢/٢٦٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٣٢٦) عن عفان بن مسلم، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٢/٢٦٦٣) من طريق أبي الوليد الطيالسي؛ ثلاثهم عن سليمان به. قلت: وسنده كسابقه.

٤- محمد بن أبي حفصة - وهو صدوق يخطئ-: أخرجه أحمد (٥/٤٥٨/٣٥١٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/٣٦٩-٣٧٠/٧٧٤): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٢/٢٦٦٠)، والحاكم (١/٤٧٠) من طريق عباس بن محمد الدوري، والبيهقي (٥/١٧٨) من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٢/٢٦٦٠) من طريق علي بن إشكاب؛ خستهم عن روح بن عباد، عن محمد به.

قلت: وهذا سند حسن لذاته، وهو أقوى طرق الحديث؛ فإن رجاله كلهم ثقات؛ غير محمد بن أبي حفصة، وهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، وقد احتج به الشيخان في «صحيحهما» في روايته عن الزهري.

(١) تحرفت في «سنن ابن ماجه» إلى: «إبراهيم»! والتصويب من «تحفة الأشراف» (٥/٢٧٠).

سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: سأل رجل النبي ﷺ عن الحج في كل عام؟ فقال: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَجَّةٌ، وَلَوْ قُلْتُ: فِي كُلِّ عَامٍ لَكَانَ».

١١٣- حدثنا أبو سعيد -عبد الله بن سعيد- الأشج: ثنا منصور بن

= ٥- زمعة بن صالح -وهو ضعيف-؛ أخرجه أحمد (٥/٤٦٣-٤٦٤/٣٥٢٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١٣/١)-: ثنا روح بن عبادة، عن زمعة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن زمعة -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

وأما الشاهد الذي أشرت إليه في صدر التخريج؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٥/٤)، وابن ماجه (٢/٩٦٣/٢٨٨٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/٣٦١-٣٦٢/٣٦٩٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/٢١٦-٢١٧/٢٢٢٩)-، والطبراني -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦/٢١٥-٢١٦/٢٢٢٧)-: ثنا عبيد بن غنام؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن نعيم، كلاهما عن محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبدالرحمن المسعودي، عن أبيه -عبدالملك بن معن-، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس به. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٣/١٨٠): «هذا إسناد صحيح».

ووافقه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/١٥١)، فقال: «وإسناده صحيح؛ كما قال البوصيري».

وجملة القول: إن الحديث صحيح -دون ريب- بمجموع طرقه، وشاهده هذا، ويشهد له -أيضاً- في الجملة حديث أبي هريرة السابق، وحديث علي بن أبي طالب الآتي.

١١٣- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه الترمذي (٣/١٧٨/٨١٤) ٥/٢٥٦/٣٠٥٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/٣٩٦/٥١٧)، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/١٢٦-١٢٧/٩١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/٤١٩/١٠١٤) -آل عمران، و٤/١٢١٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/٢٤-٢٥/٧٤٩)، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٣/٢٦٦٦) عن يزداد بن عبدالرحمن الكاتب، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ق١٧٣/ب) من طريق أحمد بن محمد القاضي؛ سبعتهم عن أبي سعيد الأشج -وهذا في جزء من حديثه» (٤/٤٦)- به بسنده سواء.

= وأخرجه ابن ماجه (٢/٩٦٣/٢٨٨٤): ثنا علي بن محمد الطنافسي، وأحمد (٢/٢٣٦-٢٣٧/٩٠٥) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٥/٧٢)، والواحدى في «أسباب النزول» (ص ١٤١-١٤٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٥٨-٥٥٩)، وابن ماجه (٢/٩٦٣/٢٨٨٤)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ق ١٧٣/ب) عن محمد بن عبدالله بن غير، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٤١٢/٥٤٢)، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/١٢٦-١٢٧/٩١٣)، والمحاملى في «الأمالي» - وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٣/٢٦٦٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن المثنى، والفاكهى في «أخبار مكة» (١/٣٦٨-٣٦٩/٧٧٢)، والمحاملى في «الأمالي» - وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/٥٣٣/٢٦٦٦)؛ قالوا: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/١٣٣٨)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٦/٢٣٨٨) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي - المعروف بـ «سعدويه» -، والطبري في «جامع البيان» (٩/١٨): ثنا أبو كريب^(١)، والحاكم (٢/٢٩٣-٢٩٤) من طريق غول بن إبراهيم النهدي؛ ثمانيتهم عن منصور بن وردان^(ب) به.

قال الترمذي: «حديث علي حديث حسن غريب، واسم أبي البختری: سعيد بن أبي عمران، وهو سعيد بن فيروز».

وقد تعقبه الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٢/١٠٦) بقوله: «وفيما قال نظر؛ لأن البخاري قال: لم يسمع أبو البختری من علي».

قلت: وهو كما قال؛ لكن يعكر على تعقب ابن كثير: ما نقله الحافظ ابن كثير نفسه في «تفسيره» (٣/٢٨٠)، تبعاً لشيخه المزي في «تحفة الأشراف» (٧/٣٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/٥٥٩) عن الترمذي نفسه أنه قال عقب روايته للحديث:

«غريب من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: أبو البختری لم يدرك علياً».

وهذا الكلام ساقط برمته من «سنن الترمذي» المطبوع، وكذا من «تحفة الأحوذى»! وهو مهم غاية؛ فإنه يبرئ ساحة الإمام الترمذي - رحمه الله - مما تعقب عليه، والله أعلم.

ومن أعل الحديث بالانقطاع:

١- الحافظ البزار، فإنه قال عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد تقدم ذكرنا في أبي البختری: أنه لم يسمع من علي».

(١) لكن لم يذكر من فوق علي بن عبد الأعلى، بل ذكره مقطوعاً.

(ب) تحرفت في «المستدرک» إلى زاذان، وفي «أسباب النزول» إلى: «منصور بن أبي زيد: أن الأزدي قال! وكل ذلك خطأ؛ فليصحح.

وردان - أبو محمد الأسدي -: ثنا علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البختري، عن علي؛ قال: لَمَّا نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ قالوا: يا رسول الله! أفى كل عام؟ فسكت، قالوا: أفى كل عام؟ قال: «لا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ»، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وقال الله - عز وجل -: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فبين النبي ﷺ بسنته: أن فرض الحج؛ هو: الإهلال، وفسر الإهلال ومواقيت الحج والعمرة جميعاً، وبين ما يلبس المحرم ممّا لا يلبسه، وغير ذلك من أمور الحج ممّا ليس بيانه في كتاب الله؛ من ذلك:

١١٤ - ما حدثنا عمرو بن زُرارة، وإسحاق بن إبراهيم؛ قالوا: أنبأ حاتم

= ٢- الحافظ ابن حجر، فقد قال في «التلخيص الخبير» (٢/٤٢١): «وسنده منقطع».

وفي الحديث علة أخرى؛ وهي ضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي:

قال ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «نصب الراية» (٣/٣): «قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: عبد الأعلى الثعلبي؛ ضعيف الحديث، وقال ابن معين وأبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زُرعة: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه».

ولما ذكر الحاكم هذا الحديث في «مستدركه» ساكتاً عليه، تعقبه الذهبي بقوله: مُخَوَّل: رافضي، وعبد الأعلى - وهو ابن عامر - ضغفه أحمد».

وجملة القول: إن الحديث ضعيف بالانقطاع، وضعف عبد الأعلى؛ لكن هو صحيح بما قبله؛ كما قال العقيلي عقبه: «وهذا يروى من غير هذا الوجه بأسانيد أصلح من هذا».

١١٤ - إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/٨٨٦-٨٩٢/١٢١٨) - ومن طريقه ابن حزم الأندلسي في «حجة الوداع» (١٥٥-١٥٦/٦٣-)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٣٦٨-٣٦٩/٣٤٦٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/٣١٦-٣١٧/٢٨٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٩-٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٦٤٤-) به بسنده سواء. وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٤٣٣-٤٣٨) من طريق عمرو بن زُرارة به. =

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص ٣٧٧-٣٨١ و ٤٢٢ و ٤٢٧ - القسم المفقود) - وعنه مسلم في «صحيحه» (١٢١٨/٨٩٢-٨٨٦/٢)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٦/٣) - ١١٣٣/٧٠ - «منتخب»، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٤٤/٢٥٩-٢٥٣/٩) - «إحسان»، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/٣١٨-٣١٦/٢٨٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٠-٩١/٥)، و«السنن الصغرى» (٢/١٧٩-١٦٤٢ و ١٨٦-١٨٩/١٦٧٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/٧٧-٢٩٧١)، و«دلائل النبوة» (٥/٤٣٣-٤٣٨-)، والدارمي في «مسنده» (٧/٥٤٩-٥٦٠/١٩٨١ و ٥٦٠/١٩٨٢ - «فتح المنان»)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٦٠/٧٠٨) عن إسماعيل بن أبان الوراق ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وهارون بن معروف، وأبو داود (٢/١٨٢-١٨٦/١٩٠٥ و ٤/٣١-٣٩٦٩) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٣٦٨-٣٦٩/٣٤٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٦-٩-)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/٩٢-٩٦/٤٦٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٣٦٨-٣٦٩/٣٤٦٢)، عن عبدالله بن محمد النفيلي، والترمذي (٣/٢١١-٨٥٦/٥ و ٢/٢١٠-٢٩٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/١٢٩-١٣٠/٣٩٢٢)، وابن أبي داود في «المصاحف» (١/٤٠٣-٣٠١/٤٠٢) من طرق عن يحيى بن آدم، والنسائي في «الكبرى» (٤/١٤١-١٤٢/٣٩٥٤) عن إبراهيم بن هارون، وأبو داود (٢/١٨٢-١٨٦/١٩٠٥) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٣٦٨-٣٦٩/٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/٦-٩-)، وابن ماجه (٢/١٠٢٢-١٠٢٧/٣٠٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/٢٥٣-٢٥٩/٣٩٤٤) - «إحسان»، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٩٠-٩١)، و«السنن الصغرى» (٢/١٧٩-١٦٢٤ و ١٨٦-١٨٨/١٦٧٥)، و«دلائل النبوة» (٥/٤٣٣-٤٣٨) عن هشام بن عمار، وأبو داود (٢/١٨٢-١٨٦/١٩٠٥) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٣٦٨-٣٦٩/٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/٦-٩-) عن عثمان بن أبي شيبة وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، والبيهقي في «الدلائل» (٥/٤٣٣-٤٣٨) من طريق عبدالله بن عبد الوهاب الحجبي؛ كلهم عن حاتم بن إسماعيل به، وبعضهم رواه مطولاً وبعضهم مختصراً.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وتابع حاتم بن إسماعيل:

١- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/٣٢٨-٣٢٥/١٤٤٤٠)، و«مسائله - رواية عبدالله» (٢/٧٣٠-٧٣١/٩٧٧)، وأبو داود (٢/١٨٧-١٩٠٩/٣١/٤) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٦٤٣-٦٤٤-)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/٨٩-٩١/٤٦٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/٢٦-٢٠٢٨/٩٣-٩٥/٢١٢٦)، والطبري في «جامع البيان» (٢/٥٢٤)، والدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» =

ابن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ قال: أتينا جابر بن عبد الله، فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ، فقال: إن رسول الله ﷺ خرج وخرجنا معه، حتى أتى ذا الحليفة؛ فصلى رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء، حتى إذا استوت به ناقته على البيداء، قال: فنظرت إلى مد بصري من بين يديه، من راكب، وماش، وعن يمينه مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء؛ عملنا به، فأهل بالتوحيد: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

واتفق أهل العلم من الصحابة -ومن بعدهم- على أن فرض الحج: الإهلال.

١١٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن

= (٢٠/٧١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/٤٤٩/٩٨٤)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٢/٤٠٢-٤٠٣/٣٠١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/٢١١/٢٧٠٩) من طرق عنه، بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً جداً.

٢- وهيب بن خالد: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/٢٤٦-٢٤٩/١٧٧٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٦٤٢-٦٤٣)، والبيهقي (٣/٣١٥)، والخافظ ابن حجر في «مواقفة الخبر الخبر» (٢/٤٤١-٤٤٢)-، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/٢٣-٢٦/٢٠٢٧) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/٢٥٠-٢٥٢/٣٩٤٣- «إحسان»)-.

قال الخافظ: «هذا حديث صحيح».

٣- إسماعيل بن جعفر المدني: وسيأتي تخريجه بعد أربعة أحاديث.

وللحديث طرق أخرى فصلتها في تحقيقي لكتاب «المصاحف» لابن أبي داود.

١١٥- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٨٣٥/١١٧٧/٢): ثنا يحيى

ابن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٢٨١/٦٢٦) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/٥٦٣/٢٦٨٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/٢٨٢٧/١١) -، والشافعي في «المسند» (١/٥٠٩/٧٨٥-ترتيبه)، و«الأم» (٢/١٤٧) -ومن

= طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤/ ١٠/ ٢٨٢٥)-، وأحمد (٨/ ١٣٦-١٣٧/ ٤٥٣٨)- وعنه أبو داود (٢/ ١٦٥/ ١٨٢٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٣٣-١٣٤/ ١٢٦٣)-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٣/ ٥٨٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٩)-، وعن علي بن المديني، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٧/ ٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٥٤٢٥)- وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٤٩)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١) عن أبي خيثمة -زهير بن حرب-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»- وعنه أبو داود (٢/ ١٦٥/ ١٨٢٣)-، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٢٣/ ٣٦٣٣): ثنا محمد بن منصور المكي الجواز، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٧/ ٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٣٦٩/ ٥٤٨٨)- وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٤٩)-، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)-؛ قالوا: ثنا عمرو بن محمد الناقد، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٠١/ ٢٦٨٥): ثنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وعبد الجبار بن العلاء، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/ ٥٣/ ٧٦٤): ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ وعبدالله بن محمد الزهري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١٤/ ٤٩/ ٥٤٣٩): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٩/ ٣٩٩/ ٥٥٣٣)- وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٤٩)-: ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، والحاملي في «الأمالي»- وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١)-: ثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦) من طريق عبدالله بن مسلمة القعني، وإبراهيم بن بشار الرمادي، والدارقطني (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١) من طريق عبد الرحمن بن بشر بن عبد الحكم؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر شخصاً- عن سفيان بن عيينة به.

تنبيه لكل نبيه: فات المعلق على «مشكل الآثار» عزو هذا الحديث من هذه الطريق للبخاري ومسلم وأحمد وأبي داود، مع أنهم أخرجوه من الطريق ذاته!!
وتابع سفيان بن عيينة عليه:

١- إبراهيم بن سعد الزهري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٥٧/ ١٨٤٢): ثنا أحمد ابن عبدالله بن يونس، وأبو الحسن -محمد بن عبدالسلام بن أبي السوار- السراج في «جزء فيه نسخة إبراهيم بن سعد الزهري» (٨٧/ ١٨): ثنا عبدالله بن صالح المصري -كاتب الليث بن سعد-؛ كلاهما عن إبراهيم به.

٢- ابن أبي ذئب -محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة-: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ =

سالم، عن أبيه؛ قال: سئل النبي ﷺ: ما يلبسُ المحرمُ مِنَ الثياب؟ فقال: «لا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْخُفَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا»^(١) أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

١١٦- حدثنا إسحاق: (قال)^(٢) أنبأ عبد الرزاق؛ (قال)^(٣): أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! ماذا يجتنب المحرم؟ قال: «لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ؛ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ».

١١٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن

= ٣٤٩ / ١٩١٥)، وأحمد (٩ / ١٩٣ / ٥٢٤٣): ثنا وكيع بن الجراح، والبخاري في «صحيحه» (١ / ٢٣١ / ١٣٤): ثنا آدم بن أبي إياس، و(١ / ٤٧٦ / ٣٦٦): ثنا عاصم بن علي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ١٣٥) من طريق خالد بن عبد الرحمن؛ خستهم عن ابن أبي ذئب به.
٣- معمر بن راشد: وهو الحديث الآتي.

(١) في «م»: «يكون».

١١٦- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» بسنده سواء.
وأخرجه أحمد (٨ / ٥٠٠ / ٤٨٩٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤ / ١٦٣ - ١٦٤ / ٢٦٠١): ثنا محمد بن رافع النيسابوري، وابن الجارود في «المنتقى» (٢ / ٥٩ / ٤١٦): ثنا محمد بن يحيى الذهلي؛ ثلاثتهم عن عبد الرزاق به.
قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه كما تقدم (١١٥).
(٢، ٣) زيادة من المخطوط.

١١٧- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ٨٣٨ - ٨٣٩ / ١١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢ / ١٤٣ - ١٤٤ / ١٤٩٦) من طريق يحيى بن محمد بن يحيى ومحمد بن عمرو الحرشي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣ / ٣٨٨ / ١٥٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ٨٣٨ - ٨٣٩ / ١١٨١)، والنسائي في «المجتبى» (٥ / ١٢٦)، و«السنن الكبرى» (٤ / ١٩ / ٣٦٢٤) - ومن =

طاووس، عن ابن عباس؛ قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة: ذا الحليفة،

= طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٠/١٥)، و«الاستذكار» (١١/٧٥/١٥٤٦٤)؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، والبخاري في «صحيحه» (٣/٣٨٧-٣٨٨/١٥٢٦) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٧/٣٦/١٨٥٩) -، وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (١/٣١٧)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/٢٠٣-٢٠٤/٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢/١٤٣-١٤٤/١٤٩٦) - عن مسدد بن مسرهد - وهذا في «المسند» له -، والطائلي في «مسنده» (٤/٣٣٥/٢٧٢٩) - ومن طريقه أبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه» (٢/٤٢٨/٣٧٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٧-٢٦٨/٢٦٩٧) -، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٥٨-١٥٩/٢٥٩٠): ثنا أحمد بن عبد العزيز، وأبو داود (٢/١٤٣/١٧٣٨) - ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١١/٧٥/١٥٤٦٣)، و«التمهيد» (١٥/١٣٩) -، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/٥٧-٥٨/٤١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٤٢٨/٣٧٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٧-٢٦٨/٢٦٩٧) عن سليمان بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٢/٨٣٨ - ٨٣٩/١١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢/١٤٣-١٤٤/١٤٩٦) عن أبي الربيع - سليمان بن داود - العتكي، وأحمد (٤/٣١-٣٢/٢١٢٨)، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٧-٢٦٨/٢٦٩٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/١٤٢) -؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، ومسلم في «صحيحه» (٢/٨٣٨-٨٣٩/١١٨١)، والدارقطني في «سننه» (٢/٤٧٤/٢٤٧٢) عن خلف بن هشام البزار، والحسن ابن سفيان الفسوي في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٧-٢٦٨/٢٦٩٧) -؛ ثنا محمد بن عبيد بن حسان، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٢-١٣/١٠٨٨٦) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٧-٢٦٨/٢٦٩٧) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن حماد بن زيد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحيح».

وتابع حماد بن زيد: جعفر بن بُرقان، عن عمرو بن دينار به.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/١١٨) من طريق كثير بن هشام، وأبو نعيم الأصبهاني في «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا» (٦٦/٤٠) من طريق أبي نعيم - الفضل بن دكين - الملائني؛ كلاهما عن جعفر به.

وانظر ما بعده.

ولأهل الشام: الجحفة، ولأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل اليمن: يلملم، قال: «فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُمْ؛ فَمِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ فَكَذَلِكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا».

١١٨- حدثنا إبراهيم بن الحسن العلاف: ثنا حماد بن زيد: ثنا عمرو بن

١١٨- إسناده صحيح - أخرجه أبو داود (١٧٣٨/١٤٣/٢): ثنا سليمان بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (١٢٣/٥-١٢٤)، و«السنن الكبرى» (١٧/٤-١٨/٣٦٢٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١٧/٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٤٢٨/٣٧٠٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/٤٧٤/٢٤٧٣) من طريقين عن يحيى بن حسان التّيسّي؛ كلاهما عن حماد بن زيد به بالإسناد الثاني.

وتابع حماد بن زيد عن عبدالله بن طاووس:

١- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه أحمد (٤/١٣٠/٢٢٧٢): ثنا عفان بن مسلم، والبخاري في «صحيحه» (٣/٣٨٨-٣٨٩/١٥٣٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١١/١٥٨/٤٨٩٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٤٢٨/٣٧٠٣) عن معلى بن أسد، وابن أبي شيبة في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/٨٣٩/١١٨١/١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٨/٢٦٩٨) - ثنا يحيى بن آدم، والدارمي في «مسنده» (٧/٤٥٥/١٩٢٠) - «فتح المنان»، والبخاري في «صحيحه» (٤/٥٩/١٨٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٨/١٠٩١١) عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والبخاري في «صحيحه» (٣/٣٨٤/١٥٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٩) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، والنسائي في «المجتبى» (٥/١٢٣-١٢٤)، و«الكبرى» (٤/١٧-١٨/٣٦٢٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/١١٧)، والدارقطني في «سننه» (٢/٤٧٤/٢٤٧٣) من طريق يحيى بن حسان، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٤٢٨/٣٧٠٣) من طريق أحمد بن إسحاق، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «جزء فيه ثلاثة مجالس من الأمالي» (٢١٩-٢٢٠/٢) - رواية محمد بن مخلد (البزار) - ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/١٥٨٥-١٥٨٧/٤٤٣) - من طريق يحيى بن إسحاق السليحي، وإسماعيل القاضي - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٩) -، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/٢٦٨/٢٦٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٨/١٠٩١١) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي؛ تسعته عن وهيب به.

=

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح».

دينار، عن طاووس، عن ابن عباس.

قال^(١): «وحدثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس بهذا الحديث.

وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]،
فبين رسول الله ﷺ بسنته عدد الطواف وكيفيته.

١١٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ إسماعيل بن جعفر، عن جعفر بن

محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ خرج حتى^(٢) أتى

= ٢- معمر بن راشد: أخرجه أحمد (٣٠٦٥/١٩١/٥): ثنا عبد الرزاق، والنسائي في
«المجتبى» (١٢٥-١٢٦)، و«السنن الكبرى» (٣٦٢٣/١٩-١٨/٤)، وأحمد (٢٢٤٠/١٠٩/٤) و
٥/ ٢٤٢ / ٣١٤٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٩١/١٥٩/٤) عن محمد بن جعفر
-غندر-؛ كلاهما عن معمر به.

٣- سفيان الثوري: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩١٢/١٨/١١): ثنا مطين،
عن أبي كريب، عن معاوية بن هشام القصار، عن سفيان به.

قلت: وهذا سند حسن.

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه الشافعي في «الأم» (١٣٨/٢)، و«المسند» (٧٦١/٤٩٦/١)-
ترتيبه- ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣/ ٥٣٤/ ٢٧٥٨)-: ثنا سفيان بن عيينة
عن عبدالله بن طاووس به؛ لكن أرسله.

وقد تقدم موصولاً.

(١) يعني: حماد بن زيد.

١١٩- إسناداه صحيح - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٢٣٦/٥)، و«الكبرى» (١٣٦/٤)
(٣٩٤١)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حُجر» (٣٩٣-٣٩٦/٣٣٩)- ومن طريقهما الحافظ
ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٣١/١)-، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٣/٧)-
(١٩١٨/١٣٥) عن علي بن حُجر، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٦٠-٢٦١/٧٠٩) عن
يحيى بن أيوب، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» من طرق أخرى
عن جعفر به، وانظر الحديث المتقدم (رقم ١١٤).

(٢) في «م»: «حين»!

الكعبة، فطاف بها سبعا؛ رمل منها ثلاثا، ومشى أربعا.

١٢٠- حدثنا أبو همام - الوليد بن شجاع بن الوليد-: حدثني عبد الله ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أن سالم بن عبد الله أخبره، عن أبيه؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ - حين يقدم مكة- إذا استلم الركن الأسود، أول ما يطوف حين يقدم، يخبُّ^(١) ثلاثة أطواف من السبع.

١٢١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

١٢٠- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٧٠ / ١٦٠٣): ثنا أصبغ ابن الفرّج بن سعيد الأموي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٠-٩٢١ / ١٢٦١ / ٢٣٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٣)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٥٢ / ٢٩١٢)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة؛ ثلاثهم قالوا: حرمله بن يحيى التجيبي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٠-٩٢١ / ١٢٦١ / ٢٣٢)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٢٩-٢٣٠)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٣٠-١٣١ / ٣٩٢٥)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٥/ ٧٣)- عن أبي الطاهر -أحمد بن عمرو- ابن السرح، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٥٣ / ٣٣٩٩) من طريق الحميدي -عبد الله بن الزبير ابن عيسى-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢١٢ / ٢٧١٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٥٢-٣٥٣ / ٣٣٩٨)، قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، وابن خزيمة (٤/ ٢١٢ / ٢٧١٠): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ ستنهم عن عبدالله بن وهب به.

(١) بفتح أوله، وضم الخاء المعجمة، بعدها موحدة؛ أي: يسرع في مشيه، وهو الرمل بمعنى واحد: وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، ويشب وثوبا.

١٢١- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وأبو صالح -عبد الله بن صالح- المصري وإن كان فيه ضعف مشهور؛ إلا أن الراوي عنه هنا هو الإمام الذهلي، وهو من كبار الحفاظ الذين تقبل روايته من طريقهم، ومع ذلك توبع:

فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٣٩ / ١٦٩١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٤-١٢٥ / ١٢٣٠)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٠٩ و ١٠٢٥)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٢٧ / ٢٨٥١)، والبيهقي في «السنن» =

عُقيل، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر قال: طاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة، فاستلم الركنَ أوّل شيء، ثم خباً ثلاثة أطواف من السبع، ومشى أربعة أطواف، ثم ركع حين^(١) قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين، ثم سلّم.

١٢٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: سمعت ابن جريج يحدث

=الكبرى» (١٧/٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٢٧٤١/٥٢٦/٣)، وأبو الحسن مكي بن أبي طالب في «جزء من حديثه» (٤٤١ - ٩/٤٤٢) عن يحيى بن عبد الله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (١٢٢٧/٩٠١/٢)، وأبو داود (١٦٠/٢ - ١٨٠٥/١٦١)، والبيهقي (١٧/٥) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، والنسائي في «المجتبى» (١٥١-١٥٢/٥)، و«السنن الكبرى» (٤٥-٤٦/٣٦٩٨) من طريق حجين بن المثنى، وأحمد (١٠/٣٦٤-٣٦٥/٦٢٤٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٢٩٩-٣٠٠/٣١٩٥ و ٣٢٢-٣٢٣/٣٢٩٦) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

(١) في «م»: «حتى» !

١٢٢- إسناده ضعيف (وقد صحّ موصولاً) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٧/ ٢٧٧ - القسم المفقود): ثنا وكيع بن الجراح، والشافعي في «مسنده» (١/٥٥١/٨٨٥ - ترتيبه)، و«الأم» (٢/١٧٤) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/٦٣/٢٩٤٢ و ٢٩٤٣) - ثنا سعيد بن سالم؛ كلاهما عن ابن جريج به. وتابعهم الإمام الثوري؛ أخرجه المصنف عقبه.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد صحّ موصولاً: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/٢٠٣/٢٥٥٨/٢) - وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/٣٧٤/٢٤٩٢) -، وأحمد (٣/٤٣٥/١٩٧٢)؛ قالوا: ثنا أبو معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ قال: رمل رسول الله ﷺ في حجته وفي عُمره كلّها، وأبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء بعد. قلت: وهذا متصل صحيح الإسناد.

قال البوصيري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند رجاله ثقات».

تنبيه: روى ابن أبي شيبة هذا الطريق الموصول في «المصنف» (٤٠٧/٢٧٧) عن أبي معاوية؛ لكن وقع في «مطبوعه» مراسلاً بإسقاط (ابن عباس)، ولا أخاله إلا وهم من الناسخ أو الطابع - والله أعلم -؛ إذ إن هذا القسم مليء جداً بالتصحيفات والأخطاء والسقط.

الثوري؛ قال: سمعت عطاء يقول: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ خَبًا، لَيْسَ بَيْنَهُنَّ مَشْيٌ، وَمَشَى أَرْبَعَةً»، ثم رمل أبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء جراً.

١٢٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: قد رمل النبي ﷺ الثلاثة الأول، ومشى الأربع، وأبو بكر وعمر والخلفاء.

وافترض الله الجهاد في كتابه، فقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَداً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ...﴾ [الآية: التوبة: ١١١]، وقال: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخُذْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ. إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] مع آيات كثيرة توجب الجهاد وتأمربه، فكان اللازم على ظاهر هذه الآيات وعمومها: أن يكون فرض الجهاد لازماً لكل مسلم في خاص نفسه إذا أطاق ذلك؛ إلا أن يدل الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، على أن ذلك على خاص دون عام، فوجدنا الكتاب والسنة قد دلّا على أن الجهاد غير مفروض على كل مسلم في خاص نفسه، فقال: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فدل ذلك على أن فرض الجهاد إنما هو على أن ينفر من فيه الكفاية، فإذا نفر من فيه الكفاية؛ سقط المأثم عنهم جميعاً، وإن لم ينفر من فيه الكفاية؛ أثموا معاً؛ لقوله: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩].

قال بعض أهل العلم: يعني: إنكم إن تركتم النفير كلكم؛ عَذَّبْتُكُمْ.
سمعت الربيع بن سليمان يحكي عن الشافعي، قال: قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] مع ما أوجب من القتال في غير آية، قال: فكان فرض الجهاد محتملاً لأن يكون كفرض الصلاة وغيره عاماً، ومحتملاً لأن يكون على غير العموم، فدل كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على أن فرض الجهاد إنما هو: على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به، حتى يجتمع أمران:

أحدهما: أن يكون بإزاء العدو والخوف على المسلمين من يمنعه.
والآخر: أن يجاهد من المسلمين مَنْ في جهاده كفاية؛ حتى يُسلم أهل الأوثان، أو يعطي أهل الكتاب الجزية.

فإذا قام بهذا من المسلمين مَنْ فيه كفاية له؛ خرج المتخلف منهم من المأثم، وكان الفضل للذين وُلُوا الجهاد على المتخلفين عنه، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥].

قال الشافعي: فبيّن إذ وعد الله القاعدين -غير أولي الضرر- الحسنَى: أنهم لا يأثمون بالتخلف، ويوعدون بالحسنَى في التخلف، بل وعدهم بما وسع لهم من التخلف الحسنَى؛ إذا كانوا مؤمنين لم يتخلفوا شكاً، ولا سوء نية، وإن تركوا الفضل في الغزو.

قال الشافعي: ولم يغز رسول الله ﷺ غزاة عِلِمْتُهَا إِلَّا تَخَلَّفَ عَنْهُ فِيهَا بشر؛ فغزا بدرًا، وتخلف عنه رجال معروفون، وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته.

وقال في غزاة تبوك، وفي تجهيزه في الجمع للروم: «لِيَخْرُجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ

رَجُلٌ، فَيُخْلِفَ الْبَاقِي الْغَازِي فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ»^(١).

قال الشافعي: ففرض الجهاد -على ما وصفت- يُخْرِجُ الْمُتَخَلِّفَ مِنَ الْمَائِمِ الْقَائِمِ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ، وَيَأْتُمُونَ مَعًا إِذَا تَخَلَّفُوا^(٢).

قال أبو عبد الله: فهذه الفرائض كلها متفقة في أنها مفروضة، ومختلفة في الخصوص، والعموم، والعدة، والأوقات، والحدود، بَيَّنَ ذلك رسول الله ﷺ سُنَّتَهُ، فأخبر: أن الصلاة تجب في اليوم واللييلة خمس مرار في خمسة أوقات، وأن الزكاة تجب في كل عام مرة -على ما فسرنا-، وأن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة.

وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وكما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فكما دلت السنة على أن هذه الفرائض إنما تجب على بعض الناس دون بعض -على ما حكينا وفسرنا-؛ فكذلك دلت -أيضاً- على أن الجهاد يجب على بعض دون بعض، فبينت: أن الجهاد لا يجب إلا على الأحرار من الرجال البالغين، دون النساء والصبيان.

١٢٤- حدثنا وهب بن بقية: أنبأ خالد بن عبد الله، عن حبيب بن أبي

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢ / ١٦١ / ٢٣٢٦) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٠٧ / ١٨٩٦ / ١٣٨)، وأبو داود (٣/ ١٢ / ٢٥١٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٤٨)- من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- بنحوه.
(٢) «الأم» (٤/ ١٦٧) -ونقله عنه بحرفه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٥١٦-٥١٧)-.

وانظر -لزماماً-: «الرسالة» (ص ٣٦١-٣٦٧).

١٢٤- إسناده صحيح - أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢١)-: ثنا محمود الواسطي والحسن بن سفيان؛ قالوا: ثنا وهب به. =

= وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٢٧٨٤/٤/٦) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٨٤٨/١٧/٧)، وابن منده في «الإيمان» (٣٩١/١) (٢٢٩-)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤٧١٧/١٦٦/٨): ثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، والبخاري في «صحيحه» (٣٨١/٣/١٥٢٠): ثنا عبد الرحمن بن المبارك العيشي؛ ثلاثتهم عن خالد بن عبدالله الواسطي الطحان به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابع خالد الواسطي:

١- عبدالواحد بن زياد: أخرجه أحمد (٤١/٤٥-٤٦/٢٤٤٩٧)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٤/٧٢/١٨٦١)، والبيهقي (٤/٣٢٦-)؛ قالوا: حدثنا عبدالواحد به.

٢- سفيان الثوري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/٧٦-٧٥/٢٨٧٦)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/٤٤١)، و«فتح الباري» (٦/٧٦) من طريق هناد بن السري، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/٤٤١) من طريق محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي -المعروف بـ(صاعقة-)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٣٢٦) من طريق أحمد بن سعيد الجمال، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢١)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٦١/٣٤٥١) من طريق إبراهيم بن إسحاق القاضي؛ خستهم عن قبيصة بن عقبة، عن الثوري به.

٣- أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- الشكري: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٤/٧٤) من طريق أبي كامل الجحدري -فضيل بن حسين-، عن أبي عوانة به.

٤- جرير بن عبد الحميد: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٤٤٦/١٠١٤) -وعنه النسائي في «المجتبى» (٥/١١٤)، و«السنن الكبرى» (٤/٨/٣٥٩٤) -ومن طريقه ابن منده في «الإيمان» (١/٣٩١/٢٢٩-)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٢٦٠-٢٦١/٥٦٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/١٥/٣٧٠٢-) «إحسان» من طريقين عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما (إسحاق وعثمان) عن جرير به.

٥ و٦- زائدة بن قدامة، وأبو بكر بن عياش: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٤/٧٤).

٧- يزيد بن عطاء الشكري -لبن الحديث-: أخرجه أحمد (٤٠/٤٨٣-٤٨٤/٢٤٤٢٢): ثنا حسين بن محمد المؤدب، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٢٦١-٢٦٢/٥٦٠٩) من =

= طريق أسد بن موسى؛ كلاهما عن يزيد به.

٨- محمد بن فضيل، ولفظه: يا رسول الله! على النساء جهاد؟ قال: «نعم؛ جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦-٧٧/٤٧ - القسم المفقود) - وعنه ابن ماجه (٢/ ٩٦٨ / ٢٩٠١) -، وأحمد (٤٢/ ١٩٨ / ٢٥٣٢٢)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧ / ٧٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥٩ / ٣٠٧٤)؛ قالوا: ثنا علي بن المنذر، وابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ٤١٣ / ٣١٩): ثنا علي بن حرب الطائي، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧ / ٧٩٢): ثنا عبدالله بن هاشم الطوسي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٨ / ٢٦٧٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٣ / ١٢٢٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٨-٢٩) - من طريق محمد بن الحجاج الضبي؛ ستهم عن محمد بن فضيل به.

قال الحافظ: «هذا حديث حسن من هذا الوجه بهذا اللفظ».

وقال في «بلوغ المرام» (١/ ٤٤٦ / ٧٣٦): «رواه أحمد وابن ماجه؛ وإسناده صحيح، وأصله في «الصحيح»».

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ٣٣٥ / ٢٤٩٩)، و«تحفة المحتاج» (٢/ ١٢٦ / ١٠٤٢): «رواه ابن ماجه والبيهقي بإسناد على شرط الصحيح».

وقال في «البدر المنير» (٩/ ٣٦-٣٧): «هذا الحديث صحيح، أخرجه ابن ماجه والبيهقي في «سننهما» باللفظ المذكور بإسناد صحيح».

قال النووي في «شرح المذهب» [(٧/ ٤)]: «وإسناد ابن ماجه على شرط الشيخين»، وهو كما قال، وقال المنذري: «إسناده حسن»، وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: «مِنْ محمد بن فضيل - راويه - إلى عائشة كلهم من رجال الصحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٤/ ١٥١ / ٩٨١): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

وللحديث بهذا اللفظ طريق آخر: أخرجه أحمد (٤١/ ١٠ / ٢٤٤٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٨ / ٢٦٧٨)، والبيهقي (٤/ ٣٥٠) من طريق أبي داود الطيالسي ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ كلاهما عن حميد بن مهران الكندي: ثنا محمد بن سيرين، عن عمران بن حطان، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

= وقد أُعِلَّ الحديث بما بان وهنه ووهمه، وعرف سقمه.

قال الإمام ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «البدر المنير» (٣٧/٩): «وهذه الطريق معلولة بأن عمران لم يسمع من عائشة؛ كما قال صاحب «الاستذكار».

وبعمران نفسه؛ قال الدارقطني في «علل الصحيحين» [«التبعية» (ص ٢٥٩)]: «أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران: متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث رأيه».

ومن أعله -أيضاً-: ابن الترمذاني الحنفي في «الجوهر النقي»، فقال (٣٥٠/٤-٣٥١):

«قلت: قد قال الدارقطني في «علل الصحيحين»: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران: متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث رأيه. وفي «الاستذكار»: لم يسمع عمران من عائشة».

قلت: كذا قالاً -غفر الله لهما-، وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن عمران -هذا- ثقة من رجال البخاري، ولم يتكلم أحد في حفظه، وإنما تكلموا فيه بسبب رأي الخوارج، والعبرة بحفظ الراوي وضبطه، خصوصاً وأن هذا الحديث لا يؤيد بدعته، وليس فيه نصرة لمذهبه، زد على ذلك أنه متابع عليه من قبل عائشة بنت طلحة، فلا يضر التخريج عن هذا سبيله، لا سيما في المتابعات والشواهد.

الثانية: أن احتجاج ابن دقيق العيد وابن الترمذاني -غفر الله لهما- بقول ابن عبد البر مردود بالرواية التي ذكرها؛ فإن في أول حديث عمر -رضي الله عنه- الذي ذكره الدارقطني في لبس الحرير ما يستأصل شأفة هذا الزعم، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب اللباس (١٠/٢٨٥/٥٨٣٥) من طريق يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان؛ قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: ائت ابن عباس فسله، قال: فسألته، فقال: سل ابن عمر، قال: فسألت ابن عمر؛ فقال: أخبرني عمر بن الخطاب (فذكره).

فلم كتم ابن دقيق العيد وابن الترمذاني -عفا الله عنهما- هذا التصريح الصريح بسماعه من عائشة، وهو ماثل بين عينيها، ويعزوان لهذا السند بعينه؟! ليس إلا التقليد الأعمى، عافانا الله وجميع المسلمين منه.

وقد أخرج البخاري حديثاً آخر في الكتاب المذكور نفسه (١٠/٣٨٥/٥٩٥٢) عن عمران ابن حطان: أن عائشة حدثته: أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه.

قال الحافظ ابن حجر: «وفي قوله: «إن عائشة حدثته» ردٌ على ابن عبد البر في قوله: إن

عمران لم يسمع من عائشة».

عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة - أم المؤمنين - رضي الله عنها؛ قالت: قلت: يا رسول الله! نرى الجهاد أفضل الأعمال؛ أفلا نجاهد معك؟ فقال: «لا؛ لكن أفضل الجهاد: حجٌّ مبرورٌ». وكانت عائشة خالتها.

= فتأمل عزيزي القارئ، وكن من المنصفين المعظمين لسنة النبي ﷺ.

هذا؛ وقد تابع حبيب بن أبي عمرة: معاوية بن إسحاق بن طلحة - وهو صدوق ربما وهم؛ كما في «التقريب»:-

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٨٧٥/٧٥/٦)، والبيهقي (٢١/٩) عن محمد بن كثير العبدى، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٨١١/٨/٥) - وعنه أحمد (٢٥٣٢٨/٢٠١/٤٢) -، والبخاري في «صحيحه» (٢٨٧٦/٧٥/٦)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٧٦/٦)، والثقيفي في «الثقفيات» - ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٨٧/١٢) - (٣٨٨-)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٦/٤ و ٢١/٩)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٦١/٣٤٥٠) عن قبيصة بن عقبة، وأحمد (٢٥٣٢٥/١٩٩/٤٢): ثنا أبو أحمد الزبيري، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧١/١٠): ثنا محمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٤٤٧/١٠١٥)، وأحمد (٢٤٣٨٣/٤٤٦/٤٠)، والبخاري في «صحيحه» - معلقاً - (٧٥/٦) عن عبدالله بن الوليد العدني، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥٩/١٤ - ٢٦٠/٢٦٠) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، و (١٤/٢٦٠/٥٦٠٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٢/١٣٨/١٤٧٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي؛ تسعته عن سفيان الثوري - وهذا في «جامعه» - رواية عبدالله بن الوليد العدني؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/٤٤١)، و«فتح الباري» (٧٦/٦) -: ثنا معاوية بن إسحاق به.

وتابع الثوري عليه:

١- شريك بن عبدالله القاضي - وهو ضعيف -؛ أخرجه أحمد (٢٤٣٩٣/٤٥٨/٤٠): ثنا أسود بن عامر - شاذان -، عن شريك به.

٢- عبيدة^(١) بن أبي رائلة - وهو ثقة -؛ أخرجه أحمد (٢٤٨٨٨/٣٨٠/٤١): ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٢٥٩/٥٦٠٥) من طريق عبدالله بن رجاء؛ كلاهما عن عبيدة به.

(١) بفتح أوله.

١٢٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ روح بن المسيب الكلبي، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-؛ قال: جئنا النساء إلى رسول

١٢٥- إسناده ضعيف - أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/١٧٦-١٧٧ / ٨٣٦٨) من طريق إبراهيم بن علي، عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/١٨٩ / ١٦٦٤ / ١- ط دار الوطن، أو ٨/٢٩٧ / ١٦٥٠ / ١- ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/١٢٣ / ٣٢٧٥ / ١): ثنا يزيد بن هارون، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/١٤٠ / ٣٤١٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٣٧٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المنتاهية» (٢/٦٣١ / ١٠٤١) -عن إسحاق بن أبي إسرائيل، والبخاري في «مسنده» (٢/١٨٢ / ١٤٧٥) -«كشف»: ثنا حميد بن مسعدة، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/١٤١-١٤٢ / ٣٤١٦): ثنا محمد بن بحر، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٣٦١/٤٥٢) من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/١٤١-١٤٢ / ٣٤١٦) -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٠٠٣) -، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/١٦٢-١٦٣ / ٢٨٠٧) عن نصر بن علي الجهضمي، وعلي بن عمر الحربي السُّكُري في «الفوائد المتقاة عن الشيوخ العوالي» (٣٤٧/٧٥) من طريق أحمد بن عبدة الضبي؛ سبعتهم عن روح بن المسيب به.

قال البخاري: «لا نعلم رواه عن ثابت إلا روح، وهو بصري مشهور».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ قال ابن حبان: روح يروي عن الثقات الموضوعات التي لا يحل الرواية عنه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٣٠٤): «رواه أبو يعلى والبخاري، وفيه روح بن المسيب؛ وثقه ابن معين والبخاري، وضعفه ابن حبان وابن عدي».

وقال البوصيري -عقبه-: «هذا إسناده فيه مقال؛ روح بن المسيب الكلبي: قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن معين: صويلح، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات ولا تحل الرواية عنه، وقال أبو حاتم: هو صالح، ليس بالقوي. وباقى رجال الإسناد ثقات» أ.هـ. وقال في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/١٤٩ / ٣٩١٩) -مختصرة: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي، ومدار إسنادهما على روح بن المسيب الكلبي؛ وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وبه أعله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٦/

اللَّهُ ﷻ، فقلن: يا رسول الله! ذهب الرجال بالفضل؛ بالجهاد في سبيل الله،
أفما لنا عملٌ ندرك به عملَ المجاهدين في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ:
«مِهْنَةٌ إِحْدَاكُنَّ فِي بَيْتِهَا تُدْرِكُ بِهِ عَمَلَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

ولم يختلف أهل العلم في أن رسول الله ﷺ لم يفرض الجهاد على
النساء، ولا على العبيد، ولا على من لم يبلغ من الأحرار.

١٢٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن أبي

١٢٦- إسناده صحيح - أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/٢٦٨/١٧٢٤): ثنا

محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/٢٩٠/٣٩٥٥): ثنا إبراهيم بن مسلم الفراهيدي،
وإسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٧/٢٩١)، وابن سعد في «الطبقات
الكبرى» (٥/٢٨٥)، والبخاري في «صحيحه» (٧/٢٩٠/٣٩٥٦) عن وهب بن جرير بن حازم،
والطيالسي في «مسنده» (٢/٩١/٧٥٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة»
(١/٣٨٤/١١٦٠)-، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه البيهقي في
«السنن الكبرى» (٩/٢٢)^(١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٣/١١٦٥) عن عمرو بن
مرزوق؛ أربعتهم عن شعبة به.

وتابع شعبة:

١- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم
الصحابة» (١/٢٥١/١٥٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والطبراني في «المعجم الكبير»
(٢/٢٣/١١٦٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان به.

٢- سليمان بن مهران الأعمش: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/٢٨٥)،
والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٣-٢٤/١١٦٨) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة
الصحابة» (١/٣٨٥/١١٦٢)- عن عبدالله بن غير، عن الأعمش به.

٣- أبو خيثمة -زهير بن معاوية- الجعفي: أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/
٢٩٥/٦١٣): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» =

(١) وقد سقط معظم إسناده من «المطبوع»!

إسحاق؛ أنه سمع البراء بن عازب يقول: استصغرت أنا وابن عمر، قال: وكان المهاجرون نيفاً على الستين، وكان الأنصار نيفاً على المئتين وأربعين.

١٢٧- حدثنا محمد بن الجعيد: ثنا أبو سلمة الخزاعي: ثنا عثمان بن

= (١/٢٥٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/٢٨٦) عن الحسن بن موسى الأشيب؛ كلاهما عن زهير به.

قلت: وزهير -هذا- ثقة ثبت؛ لكن سماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة.

٤- مطرف^(١) بن طريف: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٥٤٠/٥٥٤٧ و١٣/٤٩/١٥٧٢٠ و١٤/٣٧٧/١٨٥٥٤) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/١٣٠/٢١٠٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧٢/١٤٣٠) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/٦٦)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/٢٥٠/١٦٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٣/١١٦٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (١/٣٨٤-٣٨٥/١١٦١)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢١٩) من طريق يوسف بن عدي؛ كلاهما عن عبدالله بن إدريس، عن مطرف به.

قلت: ومطرف -هذا- ثقة؛ لكن لم يذكروه ضمن من روى عن أبي إسحاق قبل الاختلاط.

٥- شريك بن عبدالله القاضي: أخرجه أحمد (٣٠/٥٩٢-٥٩٣/١٨٦٣٣) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٢٠٥)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/٢٨٥)، والرويان في «مسنده» (١/٢١٤/٢٩٦) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/٦٦-٦٧)- عن يزيد بن هارون، عن شريك به.

قلت: وشريك -هذا- ضعيف، وسماعه من أبي إسحاق قديم، قبل اختلاطه.

١٢٧- إسناده ضعيف - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٦٤/٤٩٦٢ و٢٢٤/٥١٥٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٣/١١٨٠/٢٩٩٣) عن مطين -محمد بن عبدالله الحضرمي-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢٢) من طريق الحسن بن محمد ابن زياد القباني، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٣/١١٨٠/٢٩٩٣) من طريق محمد بن إسحاق الثقفي؛ ثلاثهم عن محمد بن أبي عتاب -أبي بكر الأعين-، عن أبي سلمة -منصور بن سلمة- الخزاعي به.

=

(١) بضم أوله، وفتح ثانيه، وتشديد الراء المكسورة.

عبدالله بن زيد بن جارية الأنصاري، عن عمر بن زيد بن جارية؛ قال: حدثني أبي -زيد بن جارية-: أن رسول الله ﷺ استصغر ناساً يوم أحد؛ منهم: زيد ابن جارية -يعني: نفسه-، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وسعد بن خيثمة^(١)، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر.

١٢٨- حدثني أبو بكر -أحمد بن منصور- الرمادي: ثنا يعقوب بن

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٨/٦): «وفيه من لم أعرفه».

قلت: لعله يشير إلى عمر بن زيد بن جارية وعثمان بن عبدالله؛ فإني لم أجد لهما ترجمة.

(١) في «م»: «حبيبة».

وفي نسخة: «حزمة»، وكلاهما خطأ.

١٢٨- إسناده ضعيف (وشطره الأخير -أعني: قول سعد بن أبي وقاص- صحيح

بطرقه الأخرى) - أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٩١٤/٦/٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/٢٠٣-٢٠٤)-: ثنا أحمد بن منصور الرمادي به.

وأخرجه الطبري -ومن طريقه الحاكم (٣/١٨٨)-: ثنا محمد بن عبدالله بن سعيد

الواسطي، عن يعقوب بن محمد الزهري به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»!

ورده الإمام الذهبي بقوله: «قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري؛ وهو واه، ضعفه».

ورده -أيضاً- الإمام ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/٣٥): «وفي تصحيحه له نظر؛ فإن في

إسناده يعقوب بن محمد الزهري؛ وهو واه».

قلت: وهو كما قال، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء».

وشيخه عبدالعزيز بن عمران: متروك، احترقت كتبه، فحدث من حفظه؛ فاشتد غلطه؛

كما في «التقريب».

لكن تابعه: إسحاق بن جعفر بن محمد العلوي -وهو صدوق، حسن الحديث-؛ فبرئت

ذمته.

وخالف يعقوب الزهري: إبراهيم بن المنذر الحزامي -وهو صدوق-؛ فرواه عن إسحاق

ابن جعفر، عن عبدالله بن جعفر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن سعد به مقتصراً
على شطره الأخير.

= فجعل شيخ إسماعيل والده، وليس عامر بن سعد.
أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩١٣٩/٦٦/٩): ثنا مسعدة بن سعد، عن إبراهيم به.

قلت: لكن شيخ الطبراني -هذا- لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.
وقد توبع إسحاق بن جعفر؛ تابعه: أبو سعيد مولى الأشج -عبدالرحمن بن عبدالله-، عن عبدالله بن جعفر به مقتصرأ على شطره الأخير -قول سعد-.
أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٣١٠/٧٥١/٢): ثنا أبو سعيد به.
قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالله بن جعفر، وهو ليس به بأس؛ كما في «التقريب».

وهذه الطريق هي أقوى طرق الحديث.
وتابعه أيضاً:

١- إسحاق بن محمد الفروي: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/٣١٢/١١٠٤ و٣/١١٠٦): ثنا محمد بن عيسى التميمي وعبدالله بن شبيب، كلاهما عن إسحاق به.
قلت: وإسحاق -هذا- صدوق، كف؛ فساء حفظه، وفي الطريق إليه عبدالله بن شبيب؛ وهو واه، ومحمد بن عيسى لم أجد له ترجمة!

٢- يحيى بن عبد الحميد الحماني: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/٢٠٨٤/٥٢٤٤): ثنا الطلحي، عن أبي حصين، عن يحيى به.
قلت: لكن يحيى -هذا- متهم بسرقة الحديث! فلا يفرح به.

٣- عبدالعزيز بن عبدالله الأوسي: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٣٢).
قلت: وعبدالعزیز -هذا- ثقة من رجال الصحيح؛ لكن أسقط من إسناده عامر بن سعد، فصار عن إسماعيل بن محمد، عن جده سعد!
وإسماعيل لم يدرك جده.

وتابع عبدالله بن جعفر: أبو بكر بن إسماعيل بن محمد، عن أبيه به.
أخرجه ابن سعد (٣/١٣٨-١٣٩): ثنا الواقدي، عن أبي بكر به.
قلت: والواقدي -هذا- كذاب، وأبو بكر لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وجملة القول: إن الحديث بطوله ضعيف لا يصح، وإنما صح شطره الأخير -أعني: قول سعد بن أبي وقاص- بطرقه كما تقدم بيانه.

محمد: ثنا إسحاق بن جعفر بن محمد، وعبد العزيز بن عمران - أحدهما يزيد على صاحبه الحرف وما يشبهه-، عن عبد الله بن جعفر بن مسور^(١) بن مخرمة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قال: ردّ رسول الله ﷺ عمير بن أبي وقاص مخرجه إلى بدر، واستصغره؛ فبكى عمير، فأجازه.

قال سعد: فعقدت عليه حمالة سيفه، ولقد شهدت بدرًا وما في وجهي إلا شعرة واحدة أمسحها بيدي، ثم أكثر الله لي بعد من اللحي -يعني: البنين-.

١٢٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عرضت على النبي ﷺ يوم أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة سنة؛ فلم يجزني في المقاتلة، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة^(٢)؛ فأجازني في المقاتلة.

قال نافع: (ثم)^(٣) حدثت عمر بن عبد العزيز، فقال: هذا أثر نجعله بين المقاتلة والذرية^(٤)، ففرض لمن كان في أقل من خمس عشرة في الذرية، وفرض لمن كان ابن خمس عشرة في المقاتلة.

(١) في «م»: «منصور»؛ وهو تحريف قبيح.

١٢٩- إسناده صحيح - أخرجه ابن ماجه (٢/ ٨٥٠/ ٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي، وإسماعيل بن محمد الصفار في «حديث سعدان بن نصر بن منصور البزاز» - ومن طريقه البيهقي (٦/ ٥٤) -: ثنا سعدان بن نصر، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٧- ٢١٨): ثنا أبو بشر الرقي؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه من طرق أخرى عن عبيد الله ابن عمر، كما سيأتي بعده.

(٢) سقطت من «م» !

(٣) سقطت من «م» !

(٤) في نسخة: «بين القاتل والذري»، وهو خطأ.

١٣٠- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا عبيد الله: أخبرني نافع، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-؛ قال: عرضني ^(١) النبي ﷺ يوم أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة؛ فلم يجزني، ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة؛ فأجازني.

١٣١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا عبيد الله ^(٢)، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد

١٣٠- إسناده صحيح - أخرجه الإمام أحمد (٨/ ٢٨٧/ ٤٦٦١) - وعنه أبو داود (٣/ ١٣٧/ ٢٩٥٧ و ٤/ ١٤١/ ٤٤٠٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٠٣/ ١٥٢٩) -، والبخاري في «صحيحه» (٧/ ٣٩٢/ ٤٠٩٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٥)-، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٦٤) -عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٥٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٥٥٩٥ و ٨/ ١٤٤/ ٨٨٢٦): ثنا أبو قدامة -عبيد الله بن سعيد- السرخسي، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٥٥/ ٧٤٦): ثنا عباس بن الوليد النرسي، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٦٤)- من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ خمستهم عن يحيى بن سعيد القطان به.

(١) في «م»: «عرضت على».

١٣١- إسناده صحيح.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣-١٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٩٥/ ٦٤٧٢ و ٤٣٧-٤٣٨/ ٧٢٣٣): ثنا أبو الحسن -عبد الملك بن عبد الحميد- الميموني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٤-٥٥)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٩٧/ ٢٠٦٨)، و«معرفه السنن والآثار» (٤/ ٤٥٨/ ٣٦٤٧)، و«دلائل النبوة» (٣/ ٣٩٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان؛ ثلاثتهم عن محمد بن عبيد الطنافسي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(٢) في «م»: «عبد الله» مكبراً! وهو تحريف لم يتنبه له محقق الكتاب، ويكفي لردّ هذا التحريف: أنهم لم يذكروا محمد بن عبيد الطنافسي ضمن الرواة عن عبد الله المبكر، بخلاف عبيد الله؛ فقد ذكروه.

وأنا ابن أربع عشرة سنة في القتال؛ فلم يجزني، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة؛ فأجازني، قال: فقدمت على عمر، وعمر -يومئذ- خليفة، فحدثته بهذا الحديث، فقال: إن هذا الحد ما بين الصغير والكبير، فكتب إلى عماله أن تفرضوا لابن خمس عشرة سنة، فما كان دون ذلك؛ فألقوه في العيال.

١٣٢- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا حماد بن زيد، عن

١٣٢- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (٥٥/٦) بسنده سواء.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١/١٧١-١٧٢)-: ثنا سليمان بن حرب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧٢/١٤٢٩)، والبيهقي (٩/٢٢)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/٦٥)-: ثنا مسدد بن مسرهد؛ كلاهما عن حماد بن زيد به.

ورواه محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حماد بن زيد به بلفظ: عرض على النبي ﷺ يوم بدر فلم يقبله.

أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧١/١٤٢٧)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/٦٥)-.

قال أبو القاسم البغوي: «وهذا وهم، وقد رواه عن عبيدالله جماعة لم يقولوا: يوم بدر، وقالوا: يوم أحد».

وتابع حماد بن زيد:

١- عبدالله بن نمير: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٩٠/١٨٦٨/٩١)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٥٥ و ٩/٢١-٢٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/٤٥٨/٣٦٤٨)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧١/١٤٢٨)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/٦٥)- عن محمد بن عبدالله بن نمير، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/١٣٣-١٣٤)، وابن ماجه (٢/٨٥٠/٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن نمير به.

= ٢- عبد الرحيم بن سليمان الكثاني المروزي: أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٢/١٥٥٤٥) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٩٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧١/١٤٢٨) - ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/١٦٧-١٦٨ / ٥٦١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/٦٥) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٥٦/٧٤٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي (٦/٥٥) -: ثنا عبد الرحيم به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

٣- أبو أسامة - حماد بن أسامة - الكوفي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٧٦/٢٦٦٤)، والبيهقي في «الخلافيات»؛ كما في «الفتح» (٥/٢٧٧) عن عبيد بن إسماعيل، وابن ماجه (٢/٨٥٠/٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

٤- عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي: أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٣/٤٧/١٥٧١٢ و ١٤/١٩٤/١٨٠٥٥ و ٣/١٨٦١٣/٣٩٦) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٩٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/٤٧١/١٤٢٨) - ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٢/١٦٧-١٦٨ / ٥٦١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/٦٥) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٥٦/٧٤٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٥٥) -، والبيهقي - أيضاً - (٣/٨٣) -، وأبو داود (٤/١٤١/٤٤٠٧) - ومن طريقه البيهقي (٨/٢٦٤) -: ثنا عثمان بن أبي شيبه، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٤٣٨/٧٢٣٤): ثنا علي بن حرب الطائي؛ ثلاثهم عن عبدالله بن إدريس به.

٥- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٩٠)، والبخاري في «البحر الزخار» (١٢/١٠٩/٥٦١٨)، والبيهقي (٦/٥٥) عن محمد بن المنثني، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن عبد الوهاب به.

٦- سفيان الثوري: أخرجه الترمذي (٣/٦٤١-٦٤٢/١٣٦١ و ٤/٢١١/١٧١١)، والطبراني - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص المشابه في الرسم» (٢/٤٨/١١٥٤) - من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٩٥-١٩٦/٦٤٧٤ و ٤٣٨/٧٢٣٦)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٨٣/١٢٦٥ و ٣٣٦/١٤٥٠) من طريق قبيصة بن عقبة، وقطبة بن العلاء؛ ثلاثهم عن الثوري به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٧- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» - وعنه الترمذي (٣/٣) =

=٦٤٢ و /٤ /٢١١-)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٣٩ / ٦٦٢ - رواية الطحاوي)، و«المسند» (٢ / ٢٥٤ / ٤٢٢ - ترتيبه)، و«الأم» (٤ / ١٥٦ و ١٦٢ و ٦ / ١٣٢ و ١٤٧ - ١٤٨ و ٧ / ٣٤٣) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٧٧ / ٦٥٦٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤ / ٤٥٧ - ٤٥٨ / ٣٦٤٥ و ٦ / ٤٩٨ / ٥٣٠٤) -، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣ / ٦٥) من طريق بشر بن مطر؛ ثلاثهم عن سفيان بن عيينة به.

٨- ابن جريج: أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٥ / ٣١١ / ٩٧١٧) - ومن طريقه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢ / ٦٠٥ / ١١٩٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١٩٥ / ٦٤٧٣ و ٤٣٨ / ٧٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٢٠١ / ١٣٠٤٢) -، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣ / ٤٧١ / ١٤٢٨) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣ / ٦٥) -، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٣٠ - ٣١ / ٤٧٢٨ - «إحسان»)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦ / ٨٤ / ١٢٦٦)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ / ٤١٢٨)، وابن صاعد - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٥٥) - من طريقين عن محمد بن بكر البرساني؛ كلاهما عن ابن جريج: حدثني عبيدالله به.

قال الدارقطني: «وهو صحيح».

٩- عبدالله بن المبارك المروزي: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٢١٨) من طريق يوسف بن عدي، عنه به.

١٠- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣ / ١٧١١ / ٤٣٠٧) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الدراوردي به.

١١- عمر بن محمد بن زيد العمري: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١٩٦ / ٦٤٧٥ و ٤٣٨ / ٧٢٣٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣ / ٦٥) من طريق علي بن معبد، عن عيسى بن يونس، عن عمر به.

١٢- علي بن مسهر: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣ / ٦٥) من طريق أبي القاسم البغوي: ثنا سويد بن سعيد، عن علي به.

وتابع عبيدالله بن عمر العمري:

١- أبو معشر -نجيح السندي-: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣ / ٣٨٦ - ٣٨٧ / ١٩٧٠) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣ / ١٧١١ / ٤٣٠٦) -، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٣٣) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣ / ٦٥ - ٦٦) -، والبزار في «البحر الزخار» (١٢ / ١٠٩ / ٥٦١٩) عن يزيد بن هارون، وإسماعيل الصفار في =

عبيدالله^(١)، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قَبِلَ ابن عمر ورافع ابن خديج يوم الخندق، وهما ابنا خمس عشرة سنة.

١٣٣- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معشر العطار، عن خالد بن

= «حديث سعدان بن نصر»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٥ / ٦) - من طريق أبي معاوية؛ ثلاثتهم عن أبي معشر به.

قلت: وأبو معشر -ضعيف-.

٢- عبدالله بن عمر العمري: أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٣٩ / ٦٦٣ - رواية الطحاوي) - ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٤ / ٤٥٨ / ٣٦٤٦) - ثنا يحيى ابن سليم الطائفي، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٣٤): ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ٣١٠ - ٣١١ / ٩٧١٦) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٢٠١ / ١٣٠٤١) -؛ ثلاثتهم عن عبدالله به.

قلت: وعبدالله -هذا- ضعيف.

(١) في «م»: «عبدالله» مكبراً، وهو تحريف قبيح لم ينتبه له محقق الكتاب -الدكتور البصري-، ويكفي لرد هذا التحريف: أنهم لم يذكروا حماد بن زيد ضمن الرواة عن عبدالله المكبر، بخلاف عبيدالله؛ فقد ذكروه.

١٣٣- إسناده حسن، وهو صحيح بطريقه الأخرى.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله ثقات؛ غير أبي معشر البراء العطار -واسمه: يوسف بن يزيد البصري-، فإنه صدوق ربما أخطأ؛ كما في «التقريب».

لكنه توبع؛ فدل على أنه لم يخطئ فيه، تابعه: بشر بن المفضل -وهو ثقة ثبت-، عن خالد ابن ذكوان به.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٦ / ٨٠ / ٢٨٨٣) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١١ / ١٣ / ٢٦٧٠) -، وأبو مسلم الكشي في «سننه» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٦ / ٣٣٣٢ - ٣٣٣٣ / ٧٦٤١) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ٢١٨ / ٧٠٢) -، وأحمد (٤٤ / ٥٦٧ - ٥٦٨ / ٢٧٠١٧)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥ / ١٣٩ / ٢٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨ / ١٤٦ / ٨٨٣٠): ثنا عمرو بن علي الفلاس، والبخاري في «صحيحه» (٦ / ٨٠ / ٢٨٨٢): ثنا علي بن عبدالله بن جعفر المديني، و(١٠ / ١٣٦ / ٥٦٧٩): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٨٤ / ٦٥٧٨) من

ذكوان^(١)؛ قال: سألت الربيع^(٢)، قلت: إن عندنا نساء حروريات^(٣)، يقلن: إنه قد كان يغزو مع رسول الله ﷺ نساء! قالت: كنا نغزو ولا نقاتل؛ ولكننا نسقي القوم، ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة.

١٣٤ - حدثنا يحيى: أنبا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس؛ قال:

= طريق الصلت بن مسعود؛ سبعتهم عن بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي البصري به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابعه - أيضاً - عبد الصمد بن سليمان الأزرق!

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢١٧-٢١٨/٧٠١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، عن عبد الصمد به.

قلت: لكن عبد الصمد - هذا - منكر الحديث؛ كما في «التقريب»، فلا يفرح بمتابعته، ولا يستشهد به ولا كرامة، فالعمدة على الطريقتين السابقين.

(١) في المطبوع: «ذكوان»، وهو خطأ، والتصحيح من المخطوط، وكتب الرجال.

(٢) بالتصغير والتثقيب: بنت معوذ بن عفراء، من صغار الصحابة.

(٣) جمع حرورية، نسبة إلى حروراء موضع قرب الكوفة، نزل به الخوارج عند خروجهم على علي - رضي الله عنه -، فقبل لهم: الحرورية.

١٣٤ - إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٤٣/١٨١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٣٠) من طريق محمد بن عمرو الحرشي وجعفر بن محمد بن الحسن؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه أبو داود (٣/١٨/٢٥٣١) - وعنه وعن غيره أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٤/٣٣١/٦٨٧٤) - عن عبد السلام بن مطهر، والترمذي (٤/١٣٩/١٥٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/٨٠/٧٥١٥ و٨/١٤٦/٨٨٣١)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/٥٠/٣٢٩٥)، وأبو طاهر السلفي في «الأربعين البلدانية» (٩٢/٤٣) من طريق محمد بن الحسين الهمداني؛ قالوا: ثنا بشر بن هلال الصواف، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٣٣١/٦٨٧٤) من طريق عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨٣-١٨٤/٦٥٧٦) من طريق الحسين بن الربيع، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٠/٢١١) من طريق محمد بن سوار وقطن بن نسير؛ ستهم عن جعفر بن سليمان الضبعي به.

كان رسول الله ﷺ يغزو بأُمِّ سُلَيْمٍ ونسوة من الأنصار معه إذا غزا؛ فيسقين الماء، ويداوين الجرحى.

١٣٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معاوية، عن حجاج، عن عطاء؛ قال: كتب نَجْدَةُ الحروريُّ إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان؟ وعن العبد؛ هل له في المغنم نصيب؟ وعن النساء؛ هل كُنَّ يُخْرَجُ بهنَّ -أو يحضرن- القتال؟ وعن الخمس؛ لمن هو؟

فكتب إليه ابن عباس: أما الصبيان؛ فإن كنت الخضر تعرف الكافر من المؤمن؛ فاقتلهم، وأما العبد؛ فليس له في المغنم نصيب، ولكنه يرضخ^(١) لهم، وأما النساء؛ فإن النبي ﷺ قد كان يخرج بهن يداوين الجرحى، ويقمن على المرضى، ولا يشهدن القتال، وأما الخمس؛ فإننا كنا نقول: هو لنا؛ فزعم قومنا

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: كذا رواه الجماعة عن جعفر، وخالفهم: الصلت بن مسعود الجحدري؛ فرواه عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، عن أم سليم، فجعله من مسند أم سليم. أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٦/٤٧٢٣ و ٢٦-٢٧/٤٧٢٤-)- «إحسان»-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٩٩/٣٠٢): ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي -مطين-؛ كلاهما عن الصلت به.

قلت: وهذه رواية شاذة؛ فإن الصلت -هذا- متكلم فيه، وفي «التقريب»: «ثقة، ربما وهم»، فحديثه صحيح ما لم يخالف ويتبين وهمه، وقد وهم في هذا الحديث؛ فقد خالفه ستة من الرواة عن جعفر، فجعلوه من مسند أنس؛ وهو المحفوظ، وهو الذي اعتمده مسلم في «صحيحه». ١٣٥- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه أحمد (٣/٤٣٢/١٩٦٧)، والطبري في «جامع البيان» (١١/١٩٤) من طريق الحسين بن داود -سنيد-؛ كلاهما عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحجاج -وهو ابن أرسطاة- كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعن؛ لكنه توبع، فانظر ما بعده. (١) الرضخ: هو العطية القليلة غير المقدرة.

أنه ليس لنا.

١٣٦- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن

١٣٦- إسناده صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٧/ ١٠٨٣٤-)، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٤٥/ ٤٠٦ - ترتيبه)، و«الأم» (٤/ ٢٥٧) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣٢/ ٩/ ٢٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٤٩٩- ٥٣٠٦/ ٥٣٦/ ٥٣٤٥)، والبخاري في «شرح السنة» (١١/ ١٠٣- ٢٧٢٣)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٨-)، والترمذي (٤/ ١٢٥- ١٢٦/ ١٥٥٦): ثنا قتيبة بن سعيد، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٣٦- ٧٣٧/ ١٢٥٤): ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ١٥٠- ١٣١٢) من طريق هشام بن عمار؛ ستهتم عن حاتم بن إسماعيل به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البخاري: «هذا حديث صحيح».

وتابع حاتم بن إسماعيل:

١- سليمان بن بلال التيمي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٤- ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٧)، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٦- ٣٣٧/ ١٠٨٣٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥/ ٦٨٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٤) عن عبدالله بن مسلمة القعني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥/ ٦٨٨٥) من طريق خالد بن مخلد القطواني؛ كلاهما عن سليمان بن بلال به.

٢- أنس بن عياض: أخرجه ابن الجارود في «المتقى» (٣/ ٣٤٠/ ١٠٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٦- ٣٣٧/ ٦٨٩٠ وص ٣٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٣١٧- ٣١٨/ ٢٦٦٢- ترتيبه)، والخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٧- ٣٣٨) من طريق عبدالله بن وهب، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم؛ ثلاثتهم عن أنس به.

٣- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه الشافعي في «الأم» (٤/ ١٦٥)، و«المسند» (٢/ ٢٤٦/ ٤٠٧ - ترتيبه) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٩- ٣٠)، و«معرفة»

=السنن والآثار» (٥٣١٩/٥٠٧/٦)-: ثنا عبدالعزيز به.

٤- محمد بن ميمون الزعفراني - صدوق له أوهام -: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨١١/٢٤/٥).

٥- محمد بن إسحاق بن يسار المدني: أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/٢١٣): ثنا يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق به.

وتابع محمد بن علي بن الحسين -أبا جعفر الباقر-:

١- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٨٥٣/٤١٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٦٨٩٣/٣٣٧/٤) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (١٢٥٣/٧٣٦/٢): ثنا عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن الزهري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وتابع عقيل بن خالد:

أ- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه أحمد (١٠١/٥-١٠٢/١٠٢)، والنسائي في «المجتبى» (١٢٨-١٢٩)، و«السنن الكبرى» (٤٤١٩/٣٢٥/٤)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/١٢٣-٢٧٣٩/١٢٤)، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/٢١٤) عن عثمان بن عمر بن فارس، وأبو داود (٢٩٨٢/١٤٦/٣) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٣٤٤-٣٤٥) -من طريق عنبسة بن بن خالد بن يزيد الأيلي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٨٩٢/٣٣٧)، والبيهقي (٦/٣٤٤-٣٤٥)، والخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/٣٣٨) من طرق عن عبدالله بن وهب، وابن زنجويه في «الأموال» (٢/٧٣٥-١٢٥٢/٧٣٦) من طريق الليث بن سعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٠٨٢٩-٣٣٤/١٠) من طريق عبدالله بن عمر النميري؛ ستهتم عن يونس به.

ب- عبيدالله بن عمر العمري: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/٣٣٧-٦٨٩٦/٣٣٨) من طريق علي بن المديني، عن أنس بن عياض، عن عبيدالله به.

ت- مالك بن أنس: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٨٩٤/٣٣٧) من طريق سعيد بن داود، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٣٥-٣٠٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» =

= (٦٨٩٥ / ٣٣٧ / ٤) من طريق جويرية بن أسماء؛ كلاهما عن الإمام مالك به.

ث- محمد بن إسحاق: أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢ / ٢١٣): ثنا يزيد بن

هارون، عن ابن إسحاق به.

٢- قيس بن سعد المكي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في

«صحيحه» (٣ / ١٤٤٦ / ١٨١٢ / ١٤٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» - ومن طريقه المزي

في «تهذيب الكمال» (٢٧ / ٣١٧ - ٣١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩ / ٥٣)، والطحاوي

في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٢٢٠ و ٢٣٥ و ٣٠٤)، و«مشكل الآثار» (١٣ / ٣٢١ / ٥٢٩٦)، وأبو

عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤ / ٦٨٨١) عن وهب بن جرير بن حازم، ومسلم في

«صحيحه» (٣ / ١٤٤٦ / ١٨١٢ / ١٤٠) من طريق بهز بن أسد، وأحمد (٥ / ٢٧٤ / ٣٢٠٠)،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٩٢ - ٢٩٣ / ١١٥١٣) عن عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي

في «مسنده» (٩ / ١٢٩ / ٢٦٢٨ - «فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٤ / ٦٨٨٢)

عن أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي، وأحمد (٤ / ١٠٥ - ١٠٦ / ٢٢٣٥)، والحرث بن

أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» - ومن طريقه المزي في

«تهذيب الكمال» (٢٧ / ٣١٧)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٣٩)، وابن

الجارود في «المنتقى» (٣ / ٣٤١ / ١٠٨٦) عن عفان بن مسلم، والطبراني في «المعجم الكبير»

(١٠ / ٣٣٥ / ١٠٨٣٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٤ / ٦٨٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط»

(١١ / ١٠١ / ٦٤٨٩) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأحمد (٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣ / ٢٦٨٥)،

والحرث بن أبي أسامة في «مسنده» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٤ / ٦٨٨٢)، وأبو

نعيم الأصبهاني في «المستخرج» - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧ / ٣١٧)، والحافظ

ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٣٩)، والبيهقي في «السنن الصغرى»

(٣ / ٣٩٢ / ٣٥٩٠)، و«السنن الكبرى» (٩ / ٥٣) عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وأبو عوانة

في «صحيحه» (٤ / ٣٣٤ / ٦٨٨٣) من طريق عبدالله بن المبارك، والطبراني في «المعجم الكبير»

(١٠ / ٣٣٥ / ١٠٨٣٠) من طريق عبدالله بن رجاء، والبيهقي (٦ / ٣٣٢) من طريق موسى بن

إسماعيل التبوذكي؛ عثرتهم عن جرير بن حازم، عن قيس بن سعد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

٣- سعيد بن كيسان المقبري: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ٢ / ٣٢٩ -

٣٣٠ / ٢٧٨٢) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٨١ / ٦٥٧١)، والحميدي في

«مسنده» (١ / ٢٤٤ / ٥٣٢) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٥ / ٦٨٨٦)، وابن =

=المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٧٨ - ١٧٩ / ٦٥٦٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ٣٣٦ / ١٠٨٣٢)-، وأحمد (٥ / ٣١٠ / ٣٢٦٤)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٤٤٥ / ١٨١٢ / ١٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٥٤)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٤ / ٨٥٦٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥ / ١٧٠٤)؛ قالوا: ثنا محمد ابن عبدالله بن يزيد المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٣٣٤ - ٣٣٥ / ٦٨٨٤): ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٤٤٦)، وأبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن سفيان- النيسابوري في «زوائده على صحيح مسلم» (٣ / ١٤٤٦)؛ قالوا: ثنا عبدالرحمن بن بشر العبدي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٣٤٥ و ٩ / ٣٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦ / ٥٣٦ - ٥٣٧ / ٥٣٤٦) من طريق يحيى بن الربيع المكي؛ ثمانيتهم عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن المقبري به.

وخالف سفيان بن عيينة: يزيد بن عياض؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية القرشي الأموي، عن يزيد بن هرمز به؛ بإسقاط (سعيد المقبري).

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩ / ٣٠) من طريق عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-: أخبرني يزيد بن عياض به.

قلت: لكن يزيد -هذا- كذاب، فلا يفرح به، ولا يستشهد بروايته ولا كرامة.

قال البيهقي -عقبه-: «يزيد بن عياض لا يحتج به، وسقط من إسناده سعيد بن أبي سعيد».

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ٢ / ٣٣٠ / ٢٧٨٣) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٨٥ / ٦٥٨١)-: نا إسماعيل بن عياش، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ٣٣٦ / ١٠٨٣٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري؛ كلاهما عن إسماعيل بن أمية الأموي، عن سعيد المقبري، عن ابن عباس به.

وتابع إسماعيل بن أمية: أبو معشر -نجيح- السندي، عن سعيد المقبري به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٤٧٢ / ١٥٣٠١)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٦ - ٤١٧ / ٨٥١)، والطبري في «جامع البيان» (١١ / ١٩٤ - ١٩٥).

قلت: أبو معشر -هذا- ضعيف، أسنٌ واختلط؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات.

وتابع إسماعيل بن أمية: محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري به.

أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١١ / ١٨٠ / ٦٥٧٠) من طريق عبدالله بن الوليد=

محمد، عن أبيه، عن^(١) يزيد بن هرمز: أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال، فقال ابن عباس: إن الناس يقولون: إن ابن عباس يكتب الحرورية، ولولا أنني أخاف أن أكنم علماً؛ لم أكتب إليه، فكتب إليه نجدة:

أما بعد؛ فأخبرني: هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ وعن الخمس؛ لمن هو؟

فكتب إليه ابن عباس: إنك كتبت تسألني: هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن؛ يداوين المرضى، ويحذين من الغنيمة، فأما السهم؛ فلم يضرب لهن بسهم.

وكتبت: هل كان رسول الله ﷺ يقتل الصبيان؟ وإن رسول الله ﷺ لم يقتل الصبيان، (فلا تقتل الصبيان)^(٢)؛ إلا أن تكون تعلم ما علم الخضر من الصبي الذي قتل، فتميز الكافر من المؤمن؛ فتقتل الكافر، وتدع المؤمن.

وكتبت تسألني عن الخمس؛ لمن هو؟ وإنا نقول: هو لنا، فأبى قومنا علينا

=العدني، عن سفيان الثوري، عن ابن عجلان به.

د- المختار بن صيفي^(٣) - وهو مقبول-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٤٦/٣) - ١٤٤٧/١٨١٢/١٤٤٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣١٨/٢٧) - من طريق أبي أسامة -حماد بن أسامة- الكوفي، وأبو داود (٧٤/٣) - ٢٧٢٧) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٦٨٨٩/٣٣٦/٤) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٣٣٦-٣٣٥/٣٣٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٦٨٨٧/٣٣٦-٣٣٥/٤) - ٦٨٨٨) من طريقين عن أبي إسحاق الفزاري، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٨-٤١٩/٨٥٢): ثنا محمد بن كثير المصيصي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٦٨٨٧/٣٣٦-٣٣٥/٤) من طريق معاوية بن عمرو الأزدي؛ أربعتهم عن زائدة بن قدامة، عن الأعمش، عن المختار به.

(١) في «م»: «ويزيد»! وهو تحريف قبيح.

(٢) ما بين القوسين ساقط من المخطوط.

(١) تفرد بالرواية عنه: الأعمش، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وروى له مسلم -كما ترى- متابعة، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

ذلك؛ فصبرنا عليه.

قال أبو عبد الله: وقال الله - عز وجل -: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فجعل الله - تبارك وتعالى - خُمُسَ الغنيمة للذين سماهم، وسكت عن أربعة أخماسها، فلم يأمر بقسمها في كتابه، ولم يبين^(١) لمن هي، فبين ذلك رسول الله ﷺ بسنته؛ فقسمها على الذين حضروا الواقعة، سواء بين رجالتهم - قويهم وضعيفهم -، وفضل الفارس على الرجل^(٢)، مع غير ذلك مما بينه^(٣) من أحكام الجهاد والسير وسننهما^(٤)، مما سيأتي تبيان ذلك في مواضعها - إن شاء الله -.

١٣٧ - حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ خالد بن عبد الله، عن خالد، عن

(١) في «م»: «بين».

(٢) في «م»: «الراجل».

(٣) في «م»: «يبين».

(٤) في «م»: «سننها».

١٣٧ - حديث صحيح - أخرجه المصنف في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ٩٥ / ١١) بسنده

سواء.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦ / ١٧١ - ١٧٢ / ٤٠٢٠) من طريق إبراهيم بن

علي، عن يحيى بن يحيى التميمي به.

قلت: وخالف يحيى بن يحيى: الحسين بن داود - المعروف بـ (سنيد-)، فرواه عن خالد بن

عبد الله الطحان الواسطي، عن خالد بن مهران الحذاء، عن عبد الله بن شقيق: أن رجلاً سأل النبي ﷺ ... فذكره مرسلًا.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١ / ١٨٨ و ١٩٥): ثنا القاسم بن الحسن، عن سنيد به.

لكن سنيد - هذا - ضعيف؛ كما في «التقريب»، وشيخ الطبري لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة،

فالمعروف عن خالد بن عبد الله الطحان رواية يحيى بن يحيى.

وتابع خالد الطحان: هشيم بن بشير، فرواه عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق: =

= أخبرني رجل من بلقين، عن رجل منهم به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٣ / ٢٩٨ / ٢٦٨٠): نا هشيم به.

وتابع سعيد بن منصور: أحمد بن منيع؛ فرواه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العلية» (٢/

٣٥٤ / ٢٠٨٢ / ١) عن هشيم به؛ لكن قال: حدثني رجل من بلقين: أن رجلاً أتى النبي ﷺ...

قلت: وخالفهما -أعني: خالداً الطحان وهشيماً-: عبدالله بن المبارك، فرواه عن خالد

الحذاء، عن عبدالله بن شقيق، (عن رجل) ^(١)، عن رجل من بلقين: أتيت النبي ﷺ

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٠١)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٧٤/

٣٤٥٣): ثنا محمد بن خزيمة، عن يوسف بن عدي، عن ابن المبارك به.

قال الطحاوي: «فعاد الحديث إلى رجل مجهول بين هذا الصحابي وبين عبدالله بن شقيق،

فوجب أن لا يحتاج بمثله».

قلت: وهو كما قال، وخالف الجميع: حماد بن زيد؛ فرواه عن خالد الحذاء، عن عبدالله

ابن شقيق، عن رجل من بلقين؛ قال: أتيت النبي ﷺ ... الحديث.

فأسقط الرجل المجهول في رواية ابن المبارك، وأقره في جعل (رجل من بلقين) صحابياً.

أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠ / ١١٣٦): ثنا سليمان بن حرب،

ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»

(٦/ ٣٢٤ و ٣٣٦ / ٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨ / ٣٥٢٧ و ٣٥٢٨)-: ثنا مسدد

ابن مسرهد؛ كلاهما عن حماد به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد تبين من هذه الرواية أن الرجل من

بلقين صاحبي، وما يرجح هذا الوجه: أن الزبير بن الخزيم -وهو ثقة- وكهمس بن الحسن

-وهو ثقة- قد روياه عن عبدالله بن شقيق به مثل رواية حماد بن زيد، عن خالد الحذاء.

أخرج روايتهما حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠ / ١١٣٦ و ١١٣٧)،

ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»

(٦/ ٣٢٤ و ٣٣٦ / ٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨ / ٣٥٢٧ و ٣٥٢٨)-.

وتابع خالداً الحذاء على الصحيح من روايته ^(ب) -أيضاً-: بديل بن ميسرة العقيلي -وهو

ثقة-، عن عبدالله بن شقيق، عن رجل من بلقين؛ قال: أتيت النبي ﷺ .. فذكره.

=

(١) سقطت من «شرح معاني الآثار».

فجعل الرجل الذي من بلقين صحابياً، وأدخل بينه وبين عبدالله بن شقيق رجلاً مبهماً.

(ب) أعني: رواية حماد بن زيد.

= أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/ ١٣١-١٣٢/ ٧١٧٩) - ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٥/ ٤٠١) -، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٣٣٦) -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٠١)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٧٤/ ٣٤٥٢)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٥٢/ ٧٣٨) من طرق عن حماد بن سلمة، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠/ ١١٣٦)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٢٤ و ٣٣٦ و ٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٣٥٢٧ و ٣٥٢٨) - من طريقين عن حماد بن زيد؛ كلاهما عن بديل به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٤٨-٤٩): «رواه أبو يعلى؛ وإسناده صحيح».

وقال (٦/ ٣١١): «ورجاله رجال الصحيح».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٩٧/ ٥٧): «هذا إسناد رجاله ثقات، عبدالواحد بن غياث المرئدي^(١) - بكسر الميم، وسكون الراء، وفتح الباء الموحدة-؛ قال أبو زرعة: صدوق، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم» أ.هـ.

وتابع الحمادين: معمر بن راشد؛ فرواه عن بديل بن ميسرة به؛ إلا أنه قال: عن عبدالله ابن شقيق؛ أنه أخبره من سمع النبي ﷺ...

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ١/ ٣٧) - وعنه أحمد (٣٣/ ٤٦٠/ ٢٠٣٥١ و ٣٤/ ٣٣٩/ ٢٠٧٣٦)، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و ١٩٥)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٨٧) -.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، والصحابي المبهم في رواية معمر: هو نفسه الرجل من بلقين؛ كما وضحته رواية الحمادين.

وخالف الجماعة في روايتهم عن عبدالله بن شقيق: سعيد بن إياس الجريري، فرواه عن عبدالله شقيق: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ... فذكره مرسلًا.

أخرجه أبو عبيد الهروي - القاسم بن سلام - في «الأموال» (٣٨٤-٣٨٥/ ٧٦٥): ثنا إسماعيل ابن عُلَيَّة، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و ١٩٥) من طريق بشر بن المفضل؛ كلاهما عن الجريري به.

(١) وهو راويه عن حماد بن سلمة، وقد أشرت لذلك بقولي: من طرق، حيث توبع عبدالواحد عليه، فتنبه.

عبدالله بن شقيق، عن رجل من بَلَقَيْنِ، عن ابن عم له؛ قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بوادي القرى، فقلت: يا رسول الله! بم أمرت؟ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ»، قلت: من هؤلاء عندك؟ قال: «الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ: الْيَهُودُ، وَالضَّالِّينَ: النَّصَارَى»، قلت: وما تقول في هذا المال؟ قال: «لِلَّهِ خُمُسُهُ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لَهُؤُلَاءِ» -يعني: المسلمين-، قلت: فهل أحد أحقُّ به من أحدٍ؟ قال: «لا، وَلَوْ أَشْرَعْتَ سَهْمًا مِنْ جَنِيكَ؛ لَمْ تَكُنْ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ».

قال أبو عبد الله: قال الله -عز وجل-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١]؛ فعمَّ ذا القربى بالذكر، ولم يخصَّ بعضهم دون بعض، فقسم الرسول ﷺ سهم^(١) ذي القربى

= قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد^(٢)، وقد تقدم موصولاً بسند صحيح، والوصل زيادة يجب قبولها من ثقة، فكيف من جمع من الثقات؛ لا سيما وقد صرح عبدالله بن شقيق بسماعه من الصحابي في رواية الوصل، فتنبه لهذا جيداً.

وللجريري فيه إسناد آخر؛ فقد رواه عن عروة بن عبدالله بن قشير -وهو ثقة-، عن عبدالله بن شقيق به مرسلًا.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و ١٩٥): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن ابن عليه، عن سعيد الجريري، عن عروة به.

قلت: وهذا مرسل صحيح كسابقه، فلعله كان للجريري فيه إسنادان.

وجملة القول: إن الرواة اختلفوا في إسناد هذا الحديث عن خالد الحذاء اختلافًا بيناً، وإن الصواب من ذلك رواية حماد بن زيد؛ بدليل متابعة الزبير بن خريت وكهمس بن الحسن وبديل ابن ميسرة، وثلاثتهم ثقات، فالنفس تطمئن لترجيح روايتهم على رواية غيرهم، والله أعلم.

(١) سقطت من «م».

(١) وسماع ابن عليه ويشر بن الفضل من الجريري قبل تغيره واختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٨٣)، و«هدي الساري» (ص ٤٠٥).

بين بني هاشم وبني المطلب دون سائر قراباته، فبين بسنته: أن الله إنما أراد بذكر القرابة: بعض القرابة دون بعض.

١٣٨- حدثنا إسحاق: أنبا يزيد بن هارون: أنبا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مطعم؛ قال: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلْبِ؛ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا نَنْكُرُ فَضْلَهُمْ لَمَّا وَضَعَكَ اللَّهُ فِيهِمْ، أَرَأَيْتَ بَنِي الْمُطَلْبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَمَنْعَتْنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ؟! فَقَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلْبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»، وَشَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

١٣٩- حدثنا إسحاق: أنبا وهب بن جرير: ثنا أبي: سمعت محمد بن

١٣٨- إسناده حسن (وهو صحيح بطريقه) - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١٥٦/٢) - بسنده سواء. وأخرجه أحمد (٢٧/٣٠٤-٣٠٥/١٦٧٤١) - ومن طريقه الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٥٦) -، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٢/١٤٥٢/٥١٩) -، وأبو عبيد - القاسم بن سلام - الهروي في «الأموال» (٤١٥/٨٤٣)، وعمر بن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/٢٠٩-٢١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٧/١٣٠-١٣١)، و«السنن الكبرى» (٤/٣٢٧/٤٤٢٣): ثنا محمد بن المثنى، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/٣٩٦/٧٣٩٩): ثنا زهير بن حرب، والبزار في «البحر الزخار» (٨/٣٣٠/٣٤٠٣): ثنا يوسف بن موسى القطان، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٨٣): ثنا علي ابن شيبه ومحمد بن بحر بن مطر، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/٧٤/٢٤٠٦): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني وبكر بن خلف، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٤٠/١٥٩١) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٦٣-١٦٤) -: ثنا إدريس بن جعفر العطار؛ كلهم عن يزيد بن هارون به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند المصنف وغيره كما سيأتي في الرواية الآتية.

١٣٩- إسناده حسن (وهو صحيح بما بعده).

إسحاق يقول: حدثني الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مُطْعِم، عن النبي ﷺ... مثله، وزاد: فقال: قسم رسول الله ﷺ خُمُسَ الخُمس من القمح والتمر والنوى.

١٤٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عثمان بن عمر: ثنا يونس، عن

= أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١١/ ١٩٥-١٩٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٠-٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٤١ و ٣٦٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤٩ / ٣٩٩٤)، و«دلائل النبوة» (٤/ ٢٤٠) من طريقين عن يونس بن بكير، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٣/ ١٤٦ / ٢٩٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٩٨ / ٦٤٨٦)، و«الإقناع» (٢/ ٤٨١ / ١٥٨)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٤٠ / ١٥٩٢) عن هشيم بن بشير، وابن أبي شبة في «المصنف» (١٤/ ٤٦٠-٤٦١ / ١٨٧٢١): ثنا عبد الرحيم بن سليمان، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٥١ / ٤١٤ -ترتيبه)، و«الأم» (٤/ ١٤٦-١٤٧) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤١ / ٣٩٨٩)-: ثنا الثقة؛ أربعتهم عن محمد بن إسحاق به.

قلت: وهذا سند حسن، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند المصنف، ومسدد بن مسرهد، والطبري، والبيهقي.

وانظر ما بعده.

١٤٠- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٢٧/ ٣٢٩ / ١٦٧٦٨) -ومن طريقه أبو بكر القطيعي في «الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان»، وهو معروف بـ: «جزء الألف دينار» (٢٣/ ٣) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٧)-، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٠)، وأبو داود (٣/ ١٤٥-١٤٦ / ٢٩٧٩): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري؛ ثلاثتهم عن^(١) عثمان بن عمر بن فارس به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري كما سيأتي. =

(١) وقع في تعليق أخينا الفاضل بدر بن عبدالله البدر -حفظه الله- على «جزء الألف دينار» (ص ٢٣): «أخرجه أبو داود، عن عبيد الله بن عمر بن عثمان بن عمر!»، والصواب: عن عبيد الله بن عمر (عن) عثمان بن عمر؛ فليصحح.

الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مُطعم: أن رسول الله ﷺ لم يقسم لبني عبد شمس وبني نوفل من الخُمس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب، وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ، وكان عمر يعطيهم منه، ويمنعن بعده.

= قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١٤٦/٤)، و«المسند» (٢/٢٥٠-٢٥١/٤١٣ -ترتيبه)^(١) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/١٤١/٣٩٨٨-) ثنا داود بن عبد الرحمن العطار، وأحمد (٢٧/٣٣٨/١٦٧٨٢) -ومن طريقه القطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٢-٢٣/٢)^(ب) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٥٦-١٥٧-)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٦/٨٤٦)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي (٦/٣٤٢-)، وأبو داود (٣/١٤٥/٢٩٧٨) -ومن طريقه البيهقي (٦/٦٤٢-)، عن عبد الرحمن ابن مهدي؛ كلاهما عن عبدالله بن المبارك، عن يونس بن يزيد الأيلي به.

وتابع عثمان بن عمر وابن المبارك:

١- عبدالله بن وهب: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨/٩١/٣٢٩٧ -«إحسان») من طريق حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

٢- نافع بن يزيد الكلاعي: أخرجه النسائي في «المتبى» (٧/١٣٠)، و«السنن الكبرى» (٤/٣٢٦-٣٢٧/٤٤٢٢): ثنا عبد الرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم، عن شعيب بن يحيى، عن نافع به.

٣- أيوب بن سويد الرملي: أخرجه ابن ماجه (٢/٩٦١/٢٨٨١): ثنا يونس بن عبد الأعلى، والحاكم في «كتاب الإكليل» -وعنه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/١٤٩/٣٩٩٢ و٣٩٩٣) من طريق الربيع بن سليمان والإمام الشافعي؛ ثلاثهم عن أيوب به.

(١) سقط من مطبوعه اسم (سعيد بن المسيب)! فليستدرك.

(ب) وقع في «مطبوعه»: «حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي!» وقد سقط من إسناده: (حدثني أبي)؛ فإن عبدالله بن أحمد لم يدرك عبد الرحمن بن مهدي، ولا تعرف له رواية عنه، وغالب الظن أنه خطأ مطبعي لم يتنبه له أخونا الفاضل بدر البدر -حفظه الله-؛ فليستدرك.

١٤١ - حدثنا محمد بن يحيى^(١): ثنا أبو صالح: حدثني الليث، عن

١٤١ - إسناده صحيح - أخرجه محمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات»؛ كما في «فتح الباري» (٢٤٥ / ٦) بسنده سواء.

وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٨٤٤ / ٤١٥)، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (١٢٤٣ / ٧٢٧ / ٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢ / ١٤٠ - ١٤١ / ١٥٩٣)، والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص ١٩٦ - ١٩٧) عن مطلب بن شعيب، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ١٩٦ - ١٩٧) من طريق هاشم بن يونس؛ أربعتهم عن عبدالله ابن صالح - أبي صالح - به.

قلت: وهذا سند صحيح، والإمام الذهلي من الجهابذة الحذاق الذين يصح حديث عبدالله بن صالح من طريقهم، ومع ذلك توبع:

فقد أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٦ / ٢٤٤ / ٣١٤٠): ثنا عبدالله بن يوسف، و(٧ / ٤٨٤ / ٤٢٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ١٤٩ - ١٥٠ / ٦ / ٣٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (٥ / ١٤٩ / ٣٩٩١) من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

وتابع يونس بن يزيد الأيلي عليه:

١ - عقيل بن خالد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦ / ٢٤٤ / ٣١٤٠): ثنا عبدالله بن يوسف، و(٦ / ٥٣٣ / ٣٥٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٣٤٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٥ / ١٤٨ / ٣٩٩٠) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٧٢٦ - ٧٢٧ / ١٢٤٢): ثنا عبدالله بن صالح؛ ثلاثهم عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٢ - شعيب بن أبي حمزة: أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٣٨٥ - ٣٨٦ / ٧٦٧)، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٦٨١ - ٦٨٢ / ١١٤٠).

٣ - النعمان بن راشد: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢ / ١٤١ / ١٥٩٤)، وأبو جعفر بن البخترى الرزاز في «الجزء الرابع من حديثه» (٢٥٨ - ٢٥٩ / ١٤) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ١٥٦) - من طريقين عن وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن النعمان به.

(١) في «م»: «حياة»! وهو تحريف.

يونس، عن ابن شهاب: أخبرني سعيد بن المسيب: أن جبير بن مطعم أخبره: أنه جاء هو وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ يَكْلُمَانِهِ فيما قسم من خُمُس خيبر بين بني هاشم وبني المطلب، فقالا: يا رسول الله! قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا مِنْ بَنِي الْمَطْلَبِ بن عبد مناف ولم تُعْطِنَا شَيْئًا، وقرابتنا مثل قرابتهم، فقال لهما رسول الله ﷺ:

«إِنَّمَا أَرَى هَاشِمًا وَالْمَطْلَبَ شَيْئًا وَاحِدًا».

وقال جبير بن مطعم: ولم يقسم رسول الله ﷺ لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل من ذلك الخُمُس شَيْئًا، كما قسم لبني هاشم ولبني المطلب. قال ابن شهاب^(١): وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ.

قال أبو عبد الله: قال الشافعي: وكلُّ قريش ذو قرابة للنبي ﷺ، وبنو عبد شمس مساوية لبني عبد المطلب في القرابة، وهم معًا بنو أم وأب، وإن انفرد بعض بني المطلب بولادة من بني هاشم دونهم، فلمَّا لم يكن السهمُ لمن انفرد بالولادة من بني المطلب دون من لم يظنه ولادة بني هاشم؛ دلَّ ذلك على أنهم إنما أعطوا خاصَّةً دون غيرهم بقرابة جذم النسب، مع كينونتهم معًا مجتمعين في نصر النبي ﷺ بالشَّعْبِ وقبله وبعده، وما أراد الله بهم

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/٢٤٥): «وهذه الزيادة بيِّن الذهلي في «جمع حديث الزهري» أنها مدرجة من كلام الزهري، وأخرج ذلك مفصلاً من رواية الليث عن يونس، وكان هذا هو السرُّ في حذف البخاري هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس».

قلت: وهو كما قال، وقد أخرج هذه الرواية منفصلة عن الحديث -كما فعل الذهلي-: الإمام أبو عبيد في «الأموال» (٤١٦/٨٤٥)، وحيد بن زنجويه في «الأموال» (٢/٧٣٠/١٢٤٦) عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن الزهري به مقطوعاً.

- جل ثناؤه - خاصة، ولقد ولدت بنو هاشم في قريش، فما أعطي أحدٌ بولادتهم من الخمس شيئاً، وبنو نوفل مساوية بني المطلب في جذم النسب^(١).

وقال الشافعي: قال الله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، فلما أعطى رسول الله ﷺ السلب للقاتل في الإقبال^(٢)؛ دلت سنة النبي ﷺ على أن الغنيمة الخموسة في كتاب الله غير السلب - إذا كان السلب مغنوماً -، ولولا الاستدلال بالسنة، وحكمنا بالظاهر؛ لقطعنا كل من لزمه اسم سرقة، وأعطينا سهم ذي القربى من بينه وبين النبي ﷺ قرابة، ثم خلاص ذلك إلى طوائف من العرب؛ لأن له فيهم وشائج^(٣) أرحام، وخمسنا السلب؛ لأنه من المغنم، مع ما سواه من الغنيمة^(٤).

قال أبو عبد الله: وقال الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

(١) انظر «الرسالة» (ص ٦٨ - ٦٩)، و«الأم» (٤ / ١٥٤).

(٢) في «الأصول»: «الاقتيال»، وهو تحريف، والتصحيح من «الرسالة» (ص ٧١).

والإقبال ضد الإدبار، والمراد: أن السلب الذي يعطيه الإمام نفلاً للمقاتل هو السلف الذي يؤخذ من المحارب المقبل، لا من المدبر المولي.

(٣) جمع وشيجه؛ وهي: الرحم المشتبكة المتصلة، وأصله من وشجت العروق والأغصان؛ أي: اشتبكت.

(٤) «الرسالة» (ص ٧٠ - ٧٣).

فأجل الله إحلال البيع وتحريم الربا في كتابه، ولم يفسّر الربا في كتابه؛
ففسره النبي ﷺ بسُنَّته.

١٤٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ونصر بن علي الجهضمي؛ قالوا: أنبأ

١٤٢ - إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٧٣)، و«الكبرى» (٦/ ٤٠/ ٦١٠٥)، والخطيب البغدادي في «الفيح والمفتقه» (١/ ٣٢٧-٣٢٨/ ٣١٩) - بسنده سواء.
وأخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣): ثنا نصر بن علي الجهضمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٤٧-٣٤٨/ ٢١٣٤): ثنا علي بن المديني، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٩٩-١٠٠/ ٢٥٢٥ و ١٤/ ٢٧٣/ ١٨٣٥٢) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، وابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣ و ٧٥٩/ ٢٢٥٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٢٨٣-)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٨-٩/ ١٢) - وعنه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٧٥/ ٣٧١)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٣٠-٧٣١) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٣-)، وأحمد (١/ ٣٠٠/ ١٦٢)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٦١-٢٦٢/ ٣١٨)، و«المسند» (٢/ ٣٢٣/ ٥٣٩ و ٥٤٠ - ترتيبه)، و«الأم» (٣/ ١٤ و ٢٩) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨/ ٥٣٨٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٨٧/ ٣٣٣٠-)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٩/ ١٤٩)؛ قالوا: ثنا زهير بن حرب، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٧٧/ ٢٥٤): ثنا أحمد بن أبان القرشي، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٧/ ٦٥١): ثنا محمود بن آدم المروزي، وعلي بن حرب الطائي في «جزئه» - ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٤/ ٥٢٢-)، وابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣): ثنا هشام بن عمار، وعلي بن محمد، ومحمد بن الصباح بن سفيان الجرجاني، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٩/ ١٤٩): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٢٧/ ١٨-مسند عمر)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٥٣٨٠-)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٢٢/ ١٩٣٨): نا عبدالله بن أيوب المخرمي، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٢٧/ ١٨-مسند عمر): ثنا سفيان بن وكيع، وأحمد بن حماد الدولابي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٥٣٨٠): ثنا=

=أحمد بن شيبان الرملي؛ كلهم عن سفيان بن عيينة به.

وتابع سفيان بن عيينة:

١- الليث بن سعد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٣٧٧/٢١٧٠)، والإسماعيلي في «مستخرجه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٨٣)- عن أبي الوليد -هشام بن عبد الملك- الطيالسي، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٠٩-١٢١٠/١٥٨٦)، والترمذي (٤/٤٤٤-٤٤٥/١٢٦١)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٨٣)- عن قتبية بن سعيد، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٠٩-١٢١٠/١٥٨٦)، وابن ماجه (٢/٧٥٩-٧٦٠/٢٢٦٠)؛ قالوا: ثنا محمد بن ربح بن المهاجر المصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٨-٣٧٩/٥٣٨٦) من طريق أبي النضر -هاشم بن القاسم-؛ أربعتهم عن الليث به.

٢- مالك بن أنس: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/١١٦/١٤٥٤١)، والشافعي في «مسنده» (٢/٣٢٢/٥٣٨- «ترتيبه»)، و«الأم» (٣/٧٢٩)، و«السنن المأثورة» (٢٦٧-٢٦٨/٢٢٥) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٨/٥٣٨٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/٢٨٦-٢٨٧/٣٣٢٩)، و«السنن الكبرى» (٥/٢٧٦)-، وأحمد (١/٤٠٣-٤٠٤/٣١٤): ثنا أبو عامر العقدي وعثمان بن عمر، والبخاري في «صحيحه» (٤/٣٧٨-٣٧٧/٢١٧٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١٦٩-١٧٠/١٤٠١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٨/٥٣٨٤) عن عبدالله بن يوسف، وأبو داود (٣/٢٤٨/٣٣٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٧٦)، و«السنن الصغرى» (٥/٣٢-٣٣/١٨٥٥) -ط دار الرشد، أو ٢/٢٤٤/١٨٧٤- ط دار المعرفة)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٦/٢٠٦ و١٩٧/٢٠٧) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٣٦٢-٣٦٣- ط دار الفكر): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٨٦-٣٨٧/٥٠١٣) -«إحسان»)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/٦١/٢٠٥٧) من طريق أبي مصعب الزهري، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٠٢/٢٣٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٣٦٢): -: ثنا سويد بن سعيد، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٧٣٠/٢٢- مسند عمر)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٧/٢٠٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٨/٥٣٨٣) من طريق عبدالله بن وهب، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/٢٨٢) من طريق معن بن عيسى وروح ابن عباد وعبدالله بن نافع الصائغ؛ كلهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/٣٩٥-٣٩٦/١٤٤٨- رواية يحيى الليثي، و٢/٣٣٨/٢٥٤٩- رواية أبي مصعب الزهري، و٢٤٤/ =

سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحَدَثَان: سمع عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبَا؛ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَا؛ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَا؛ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَا؛ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

١٤٣- حدثنا محمد بن عبيد بن حساب: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب،

= ٥١٥ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٨٩-٢٩٠/٨١٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني - به.

٣- صالح بن كيسان المدني: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٩/٥٣٨٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/٤٣١/١١٥٣) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن صالح به.

٤- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/١١٦/١٤٥٤١) - وعنه أحمد (١/٣٥٨/٢٣٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٧٣١/٢٣ - مسند عمر)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٩-٣٨٠/٥٣٨٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/١٨٤/٢٠٨) من طريق يزيد ابن زريع؛ كلاهما عن معمر به.

٥- عبدالرحمن بن عمرو الأزاعي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧٧/٥٣٨١) و٣٧٧-٣٧٨/٥٣٨٢)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٧٢٨/٢٠ - مسند عمر)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٩٤/٥٠١٩) - «إحسان»، وأبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٤٦٦/٦٢٥)، و«ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً» (١١٩/٤٤٧)، والحاتر بن أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص ٢٨٦) -، من طريق أبي المغيرة - عبدالقدوس بن الحجاج - الحمصي، والوليد بن مزيد، ويحيى بن أبي كثير، والوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب، وعمر بن عبدالواحد؛ ستهم عن الأزاعي به.

قال سفيان بن عيينة: «هذا أصح حديث روي عن النبي ﷺ في هذا» - يعني: في الصرف -.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٩/٢٣٣): «هذا حديث مجتمع على صحته».

١٤٣- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١٠/١٥٨٧)، وأبو بكر بن

أبي خيثمة - أحمد بن زهير بن حرب - في «تاريخه» - وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في =

= «مسند» (١٢٤٣/١٦٣/٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧٩/٤)، و«الاستذكار» (١٩٦/١٩) - ١٩٧/٢٨٧١١-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٧/٥) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل؛ ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، عن حماد بن زيد به.

وقد توبع ابن حساب والقواريري:

فقد أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٢٣٣-٢٣٤/٣٠١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨٠-٣٨١/٥٣٩٣)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني» (٢٨/٥٥) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٣٩٦) -عن سليمان بن حرب ومحمد بن الفضل السدوسي -الملقب بـ (عارم)-، وأبو عوانة (٣/٣٨١/٥٣٩٤) من طريق أبي الربيع الزهراني، والبيهقي (٥/٢٧٧) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي؛ أربعتهم عن حماد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع حماد بن زيد: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسند» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١١)، والبيهقي (٥/٢٧٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٠٠-١٠١/٢٥٢٦)، و«المسند» (٩٣/أ) -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/٧٨-٧٩)-، والشافعي في «السنن الماثورة» (٢٧٠/٢٣٠) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٧٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤/٢٨٩-٢٩٠/٣٣٣٤)-، وابن أبي عمر العدني في «مسند» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨١/٥٣٩٥): ثنا عمر بن شبة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٧٧) من طريق محمد بن بشار؛ ستتهم عن عبد الوهاب به.

وتابع أيوب السختياني: خالد بن مهران الخذاء، عن أبي قلابة به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (ق٩٤/ب)، و«المصنف» (٦/١٥٨/٦٤٥ و٧/١٠٣-١٠٤/٢٥٣٤ و١٤/٢٧٣-٢٧٤/١٨٣٥٣) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١١/١٥٨٧/٨١)، وأبو داود (٣/٢٤٨-٢٤٩/٣٣٥٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨٠/٥٣٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٧٧-٢٧٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٩٣/٥٠١٨) -«إحسان»)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤/٢٩٠/٣٣٣٦)-، وأحمد (٣٧/٣٩٧/٢٢٧٢٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٨٤)-، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١٦٨/١٣٩٦)-، وإسحاق بن راهويه في =

= «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١ / ١٥٨٧ / ٨١)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٧٨-)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٦-٢٢٧ / ٦٥٠): ثنا محمود بن آدم المروزي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٠١ / ٢٨٤٠) من طريق الحسين بن عبدالرحمن الجرجرائي، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١ / ١٥٨٧ / ٨١): ثنا عمرو بن محمد الناقد، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٨٣-٨٤) من طريق موسى بن معاوية، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ١٦٨ / ١٢٥٠) من طريق عبدالله بن أبي عرابة؛ ثمانتهم عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن خالد به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٤ / ١٤١٩٣)، والترمذي (٣/ ٥٤١ / ١٢٤٠) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٢٥٥ / ٩١) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠ / ٥٣٩١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٦٦)، و«مشكل الآثار» (١٥/ ٣٨٩ / ٦١٠٥) من طريق الحسين بن حفص، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٢)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٤٥ / ١٨٧٥) من طريق عبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠ / ٥٣٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٧٧) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في «المعجم الكبير» - ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٨٤) - من طريق يزيد بن أبي حكيم؛ سبعتهم عن سفيان الثوري به.

قال الترمذي: «حديث عبادة حديث حسن صحيح».

وتابع الثوري:

١- إسماعيل ابن عليّة: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٣-٤٤ / ٦١١٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأحمد (٣٧/ ٣٥٧ / ٢٢٦٨٣)؛ قالوا: ثنا ابن عليّة به.

٢- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٦٩/ ٢٢٩) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٦) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤/ ٢٩٠ / ٣٣٣٥) -.

٣- خالد بن عبدالله الطحان الواسطي: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/ ٣١٣ / ٢٧٤٢) - «فتح المنان»: ثنا عمرو بن عون، عن خالد به.

٤- شعبة بن الحجاج: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧/ ١٦٥ / ٢٧٣٢): ثنا محمد بن بشار - بندار - ثنا محمد بن جعفر - غندر -، عن شعبة به.

٥- يزيد بن زريع: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٤٣-٤٤ / ٦١١٢)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤٢٥ / ١١٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٨٩-٣٩٠ / ٥٠١٥) =

عن أبي قلابة؛ قال: كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار، فجاء أبو الأشعث^(١)، فقالوا: أبو الأشعث؟ فجلس، فقال: غزونا غزاة وعلى الناس معاوية، فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات، فتسارع الناس في ذلك، فبلغ ذلك عبادة بن الصامت، فقام، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح؛ إلا سواء بسواء، عيناً بعين، فمن زاد -أو ازداد-؛ فقد أربى، فرد الناس ما أخذوا، فبلغ ذلك معاوية؛ فقام خطيباً، فقال: ألا ما بال رجال يحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث، فقد كنّا نصحبه ونشهده، فلم نسمعها منه؟! فقام عبادة؛ فرد القصة، ثم قال: لنحدثنّ بما سمعنا من رسول الله ﷺ، ولو كره معاوية -أو قال: وإن رغم معاوية-، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء. هذا -أو نحوه-.

١٤٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ وكيع: ثنا إسماعيل بن مسلم

= «إحسان» من طريق محمد بن عبدالله بن بزيغ، وأحمد بن المقدم العجلي، وأبي كامل الجحدري؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

(١) هو شراحيل بن آدة -بالمذ، وتخفيف الدال- الصنعاني.

١٤٤ - إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٧/ ١٠٤-١٠٥/ ٢٥٣٦ و ١٤/ ٢٧٤/ ١٨٣٥٤) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١/ ١٥٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٨-)، وأحمد (١٨/ ٤١٥/ ١١٩٢٨)؛ قالوا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨١-٣٨٢/ ٥٣٩٦) من طريق أبي نعيم -الفضل ابن دكين- الملائني، ومحمد بن عرعة، و(٣/ ٣٨٢/ ٥٣٩٧) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثتهم عن إسماعيل بن مسلم به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٦٧٢/ ٢٣٣٩) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٠٢/ ٢٨٤٣) -عن المثني بن سعيد، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٦/ ٦٤٨)، وأبو=

العبدى، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-،
عن رسول الله ﷺ قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ،
وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، يَدَا بِيَدٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ
-أَوْ اِزْدَادَ- فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ».

١٤٥- حدثنا إسحاق: أنبا روح بن عبادة: ثنا سليمان بن علي الربعي:
ثنا أبو المتوكل الناجي: ثنا أبو سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال:
«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ
بِالْمِلْحِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، مَنْ زَادَ -أَوْ اِزْدَادَ- فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ
سَوَاءٌ».

١٤٦- حدثنا إسحاق، وأحمد بن عمرو؛ قالا: أنبا جرير، عن منصور،

=يعلی فی «مسنده» (٢/٤٢٢/١٢١٧) من طريق عبدالله الزعفراني؛ كلاهما عن أبي المتوكل
-علي بن داود- الناجي به.

وتابعهم -أيضاً-: سليمان بن علي الربعي؛ كما في الحديث الآتي.

١٤٥- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (١٨/٤٦/١١٤٦٦): ثنا روح بن عبادة به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١١)، وأحمد (١٨/١٧٩/١١٦٣٥)، وعبد بن حميد
في «مسنده» (٢/٥٧/٨٦٠ - «منتخب»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨٢/٥٣٩٨) عن يزيد
ابن هارون، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٧٧)، و«السنن الكبرى» (٦/٤٤/٦١١٣) من طريق
خالد بن الحارث؛ كلاهما عن سليمان به.

١٤٦- إسناده ضعيف - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب
العالية» (٢/٨٩ - ٩٠/١٣٩٠ - ١ ط دار الوطن، أو ٧/٢٥٦/١٣٧٥ - ١ ط دار
العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/٣١٢/٢٨٠٧/١) بسنده سواء.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٤/٢٠٠/١٣٦٢): ثنا يوسف بن موسى القطان،
وأبو يعلی فی «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/٩٠/١٣٩٠ - ٢ ط دار الوطن، أو
٧/٢٥٦/١٣٧٥ - ٢ ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/٣١٣/٢٨٠٧/٣)، وأبو=

= بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٨٤٤/٣٠٤) - وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٩٨٢/٣٧٥/٢)؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة - زهير بن حرب - النسائي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٩-٣٤٠/١٠١٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، والرويان في «مسنده» (٧٥٥/١٩-١٨/٢) عن محمد بن حميد الرازي، وسفيان بن وكيع؛ خمستهم عن جرير بن عبد الحميد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٣/٤): «رواه البزار، والطبراني في «الكبير» بنحوه... ورجال البزار رجال الصحيح^(١)؛ إلا أنه من رواية سعيد بن المسيب عن بلال، ولم يسمع سعيد من بلال» أ.هـ.

وقال الحافظ في «المطالب العالية»: «وهذا الإسناد حسن^(٢)؛ إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال - رضي الله عنه-».

قلت: وهو كما قالوا؛ فإن بلالاً - رضي الله عنه - مات سنة (١٧هـ) أو (١٨هـ)، بينما ولد سعيد بن المسيب سنة (١٥هـ)؛ فأني له السماع منه؟! ولذلك قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨٨/٤): «وأما حديثه - يعني: سعيد بن المسيب - عن بلال وعتاب بن أسيد - بفتح أوله -؛ فظاهر الانقطاع بالنسبة إلى وفاتيهما ومولده، والله أعلم».

الثانية: أبو حمزة؛ هو الأعور القصاب، واسمه: ميمون؛ ضعيف - كما في «التقريب».

قال ابن أبي خيثمة عقبه: «سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث، وقيل له: أبو حمزة الذي روى حديث سعيد بن المسيب، وروى عنه منصور بن المعتمر، فقال: ميمون القصاب - أبو حمزة - ليس بشيء».

قلت: وقد اضطرب في إسناده؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة يرويه عن سعيد بن المسيب عن عمر - بإسقاط بلال -، وتارة يرويه عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن بلال! وهاك البيان:

فقد رواه خلاد الصفار وعمر بن أبي قيس، عن أبي حمزة الأعور، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به؛ قاله الدارقطني في «العلل».

ورواه قيس بن الربيع - وهو ضعيف -، عن أبي حمزة به مثل رواية خلاد وعمر.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٣٦٣/٢٠١/٢): ثنا أحمد بن حكيم، عن مالك بن إسماعيل النهدي، عن قيس به.

=

(١) كذا قال! وفيه نظر كبير؛ كما سيأتي بيانه.

= وخالف مالك بن إسماعيل: أبو بلال الأشعري - وهو ضعيف -؛ فرواه عن قيس بن الربيع به؛ لكن قال: عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن بلال، عن النبي ﷺ به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٣٩/١٠١٧).

قلت: والمعروف - كما لا يخفى - رواية مالك بن إسماعيل.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/١١٣): «وله في الطبراني أسانيد، بعضها من رواية عمر بن الخطاب عن بلال بنحو الأول، وإسنادها ضعيف».

هذا؛ وقد أشار الإمام الدارقطني - رحمه الله - في «العلل» (٢/١٥٨-١٥٩) إلى هذا الاضطراب وفصله، فقال - رحمه الله -:

«هو حديث يرويه أبو حمزة - ميمون -، عن سعيد بن المسيب. رواه عنه: منصور بن المعتمر، والثوري، وعمر بن أبي قيس، وخلاد الصفار، وغيرهم.

فقال سيف بن محمد - كذاب -: عن منصور، والثوري، عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.

وقال جرير: عن منصور، عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن بلال.

وقال عمرو بن أبي قيس وخلاد الصفار: عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.

وأبو حمزة؛ مضطرب الحديث، والاضطراب في الإسناد من قبيله. والله أعلم».

وتابع سعيد بن المسيب: مسروق بن الأجدع؛ فرواه عن بلال به مختصراً جداً.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/٣٠٨/٢٧٣٨) - «فتح المنان» - وعنه الترمذي في «العلل الكبير» -، وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/٩٠/١٣٩٠/٣ - ط دار الوطن، أو ٧/٢٥٦/١٣٧٥/٣ - ط دار العاصمة)، و«إنحاف الخيرة المهرة» (٣/٣١٣/٢٨٠٧/٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٦٨-٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٥٩/١٠٩٧) عن عثمان بن عمر، والبزار في «البحر الزخار» (٤/٢٠٤-٢٠٥/١٣٦٧) من طريق عمرو بن محمد بن أبي رزين؛ كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مسروق به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن، وسماع إسرائيل منه - على الراجح - بعد اختلاطه، على أنهم لم يذكروا مسروق رواية عن بلال.

والمعروف في هذا الحديث: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٤٩٠/٢٣١٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢١٥-١٢١٦/١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -؛ قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني - بفتح الموحدة، وسكون الراء -، فقال له النبي =

عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن بلال؛ قال: كان عندي تمرٌ دُونَ، فابتعت به من السوق تمرًا أجودَ منه بنصف كيله، فقدّمته إلى رسول الله ﷺ، فقال: «مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ تَمَرًا أَجودَ مِنْهُ! مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا يَا بِلَالُ؟»، قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ، فَقَالَ: «انْطَلِقْ؛ فَرُدَّهُ إِلَى صَاحِبِهِ، خُذْ تَمْرَكَ فَبِعْهُ بِحِنْطَةٍ - أَوْ شَعِيرٍ - اشْتَرِ بِهِ مِنْ هَذَا التَّمْرِ»، قَالَ: ففعلت ذلك، ثُمَّ أَتَيْتُهُ^(١) بِهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ؛ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ؛ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ؛ وَزَنًا بِوَزْنٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؛ وَزَنًا بِوَزْنٍ، فَمَا كَانَ مِنْ فَضْلٍ؛ فَهُوَ رِبَاً». وقد كان ربا الجاهلية فيما:

١٤٧- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم؛ أنه

=ﷺ: «مَنْ أَيْنَ هَذَا؟»، فَقَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدِي تَمْرٌ رَدِىَ فَبَعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوْهَ أَوْهَ!! عَيْنُ الرِّبَا لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ؛ فَبِعِ التَّمْرَ بِيَعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ».

تنبيه على أوهام:

١- تحرف اسم أبي حمزة الأعور في «المطالب العالية» إلى أبي حمزة السعدي، وبناء عليه: حسنُ الحافظ -رحمه الله- سنده! وكأنه تبع شيخه الهيثمي في ذلك!!

٢- ظن الدكتور المعلق على «م» أن أبا حمزة المذكور هو سعد بن عبيدة السلمي!! وهو وهم محض، وهو إن دل على شيء؛ فإنما يدل على أن الدكتور ناشئ في هذه الصناعة، وأن العلم النظري لا يغني عن البحث العلمي التطبيقي، فالله المستعان.

(١) في «م»: «أَتَيْتُهُ» بمثنيتين متابعتين!

١٤٧- مقطوع صحيح - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٥) من طريق يحيى ابن عبدالله بن بكير، و«معرفه السنن والآثار» (٤/ ٢٨٥-٢٨٦/ ٣٣٢٨) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي؛ كلاهما عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٤٤٦/ ١٤٩٢/ ٨٣ - رواية يحيى الليثي الأندلسي، و٢/ ٣٨١-٣٨٢/ ٢٦٧٠ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥٥/ ٥٥٠ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني) -به.

قلت: وسنده صحيح.

تنبيه: يحيى بن يحيى -شيخ المصنف- هو التميمي النيسابوري، وليس الليثي الأندلسي.

قال: كان الربا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل الحق، فإذا حلَّ الأجل؛ قال: أتقضي أم تربى؟ فإن قضاه؛ أخذ منه، وإلا زادته في حقه، وأخر عنه الأجل.

قال أبو عبد الله: ثم أخبر النبي ﷺ عن الأشياء التي قد ذكرها، فسمهاها رباً، ثم اختلف الناس فيما جاوز هذه الأشياء التي سماها النبي ﷺ، فقالت طائفة: كلُّ شيء يُكال - أو يوزن -؛ فهو بمنزلة الستة الأشياء التي ذكرها النبي ﷺ.

١٤٨ - حدثنا أبو سلمة - يحيى بن خلف - ثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن. وعن أبي معشر، عن النخعي؛ أنهما قالوا: كلُّ شيء يُكال - أو ^(١) يوزن - بمنزلة الستة، إذا كان من نوع واحد، فإذا ^(٢) اختلفا؛ فكان واحد باثنين، يداً بيد؛ فلا بأس به، وإذا كان نسيئةً؛ فكرهاه.

١٤٩ - حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ الثوري، عن موسى

١٤٨ - مقطوع صحيح الإسناد.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه.

أبو معشر: هو الكوفي، زياد بن كليب الحنظلي، ثقة معروف، وليس هو نجيحاً السندي الضعيف.

(١) في «م»: «و».

(٢) في «م»: «فإن».

١٤٩ - مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠ / ١٤١٧٦) به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٢٦٦-٢٦٧ / ٣١٢٣) ^(١): ثنا يحيى بن آدم، عن

سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

.....

(١) وقع فيه: (عن موسى بن أبي عائشة، عن أبي عبد الرحمن، عن إبراهيم)، وأظن أن قوله: (عن أبي

عبد الرحمن) مقحم من الناسخ، أو الطابع.

ابن أبي عائشة، عن إبراهيم؛ قال: ما كان من شيءٍ واحدٍ يُكال؛ فمثلاً بمِثْلٍ، فإذا اختلف؛ فزد وازدد، يداً بيدٍ، وإذا كان شيئاً واحداً يوزن؛ فمثلاً بمِثْلٍ، فإذا اختلف؛ فزد وازدد، يداً بيدٍ.

١٥٠- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ أنه كان يكره كل شيءٍ يُكال -أو يوزن- أن يباع نسيئته؛ مثلاً بمِثْلٍ، وإن اختلفا؛ فلا بأس به؛ يداً بيدٍ.

١٥١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري؛ قال: كل شيءٍ يوزن؛ فهو يجري مجرى الذهب والفضة، وكل شيءٍ يُكال؛ فهو يجري مجرى البرِّ والشعير.

١٥٢- حدثنا صدقة بن الفضل: أنبأ يحيى بن سعيد، عن صدقة بن المثني؛ قال: حدثني جدِّي رياح^(١) بن الحارث؛ قال: قال عمار بن ياسر في المسجد الأكبر: البعير خير من بعيرين، والشاة خير من شاتين، والثوب خير

١٥٠- مقطوع ضعيف الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه فيما أعلم.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن مغيرة -وهو ابن مقسم- الضبي ضعيف في روايته عن إبراهيم ابن يزيد النخعي خاصة؛ لأنه كان يدلّس في روايته عنه.

وغفل عن ذلك الدكتور المعلق على «م»، فصحح سنده!

١٥١- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٧/ ١٤٢٠٧) به.

قلت: وسنده صحيح كالشمس.

١٥٢- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٧٦ -

ترتيبه) من طريق موسى بن سهل البردي، عن يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١١٢/ ٤٦٨): نا علي بن مسهر وابن أبي زائدة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٧٦ - ترتيبه) من طريق عيسى بن يونس؛ ثلاثتهم عن صدقة بن المثني به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(١) في المخطوط: «رباح»، والتصحيح من كتب الرجال.

من ثوبين، والأمة خير من أمتين، لا بأس بهما؛ ما كان يداً بيد، إنما الربى في النساء^(١)؛ إلا ما كيل -أو وزن-.

١٥٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ روح بن عباد: ثنا حيان بن

(١) التأخير، وهو: البيع إلى أجل.

١٥٣- إسناده حسن - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «لسان الميزان» (٣٧٠ / ٢) بسنده سواء.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٢/٢-٤٣): ثنا أبو بكر -أحمد بن سليمان- الفقيه: أنبأ الحسن بن مكرم، عن روح بن عباد به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٨٣١ / ٢)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٦ / ٥)-: ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي (٢٨٦ / ٥)- من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ كلاهما عن حيان به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة». وتعبه الذهبي بقوله: «قلت: حيان فيه ضعف، وليس بالحجة».

قلت: وكذا قال في «المغني»، ونقل ابن التركماني في «الجواهر النقي» عنه؛ أنه قال في «الضعفاء»: «جائز الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٢٤٦ / ٣): «صدوق»، وقال البزار: «مشهور، ليس به بأس»، ووثقه ابن حبان (٢٣٠ / ٦)، وإسحاق بن راهويه -كما ترى-، وقال روح بن عباد: «كان حيان رجل صدق».

وشذ ابن حزم -على عادته-؛ فقال: «مجهول!»؛ لكن رده الحافظ في «اللسان» بقوله: «فلم يصب»، ورده ابن التركماني -أيضاً-، فقال في «الجواهر النقي»: «قال بعض المتأخرين فيه: مجهول! ولعله اختلط عليه بحيان بن عبيد الله المروزي».

فمثله إن شاء الله يحسن حديثه.

أما البيهقي؛ فقال في «السنن الكبرى» (٢٨٦ / ٥)، و«السنن الصغرى» (٢٤٦ / ٢): «حيان تكلموا فيه».

وقال في «معرفه السنن والآثار» (٣٠٧ / ٤): «يشبه أن يكون من قول أبي سعيد الخدري إن صح ذلك، وفيه نظر، ينفرد أبو -في المطبوع أبي- زهير بذلك، وطعن بعض الحفاظ فيه!! والله أعلم».

قلت: هذا البعض إنما هو ابن عدي والعقيلي، وحقيقة كلامهما ليس بطعن، فغاية ما قال=

عبيد الله^(١) العدوي - وكان ثقة -؛ قال: سألت أبا مجلز عن الصَّرف؟ فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً، ما كان منه يداً بيد، فلقبه أبو سعيد الخدري، فقال له: إلى متى؟ ألا تتقي الله؟! حتى متى تؤكل الناس الربا؟! أما بلغك: أن رسول الله ﷺ قال - وهو عند زوجته أم سلمة -: «إِنِّي لَأَسْتَهِي تَمَرَّ عَجْوَةٍ»، بعث بصاعين؛ فأتي بصاع عجوة، فقال: «مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟»، فأخبروه، فقال: «رُدُّوهُ، التَّمَرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؛ يَدًا بِيَدٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَا زَادَ؛ فَهُوَ رَبًّا»، ثم قال: وكذلك ما يكال - أو يوزن - أيضاً، فقال ابن عباس: جزاك الله الخير يا أبا سعيد! ذكرتني أمراً قد كنت نسيت؛ فاستغفر الله وأتوب إليه.

قال: فكان ينهي عنه بعد.

قال روح: وكان حيان رجلاً صدق.

قال أبو عبد الله: وقالت طائفة: كلُّ شيء يُكال - أو يوزن - مما يؤكل أو يشرب؛ فهو بمنزلة الأربعة الأشياء التي سماها النبي ﷺ ربًّا، وأما الذهب والفضة؛ فمخصوصان مباينان لسائر الأشياء، لا يُشَبَّه بهما شيء، وما جاوز هذه الأشياء؛ فلا ربا فيه.

١٥٤ - حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن

=ابن عدي: «عامة حديثه أفراد، انفرد به»، وغاية ما تكلم فيه العقيلي إنما هو في حديث النهي عن النبيذ، ونص كلامه: «لا يتابع عليه»، فكان ماذا؟! هل هذا مسقط للرجل؟ لا؛ بل هذا ليس بطعن أصلاً، سلمنا أنه طعن؛ لكنه طعن غير مفسر، لا يلغي توثيق من وثقه، ولا يعدل عن التوثيق الصريح إلى جرح مجمل غير مفسر، فالعجب من البيهقي نفسه كيف أهمل تصحيح شيخه الحاكم للحديث، بل ولتوثيق الأئمة الحفاظ له، وفيهم من هو معروف بتشدهد في التوثيق؛ كابي حاتم الرازي؟!

(١) في المخطوط: «عبدالله»، والتصحيح من مصادر التخريج.

١٥٤ - مقطوع صحيح - أخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفه السنن والآثار» (٢٩٨/٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٤١٣٩/٢١/٨)، والطحاوي في «مشكل»

سعيد بن المسيب؛ أنه سمعه يقول: لا ربا إلا في ذهب أو فضة، أو فيما يكال أو يوزن؛ مما يؤكل أو يشرب.

١٥٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا سفيان، عن يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ قال: لا ربا إلا في ذهب أو فضة، أو فيما يكال^(١) ويوزن؛ مما يؤكل ويشرب.

قال أبو عبد الله: هذا مذهب طائفة من أهل المدينة، وكان الشافعي يقول به وهو بالعراق، ثم ضم إليه بمصر كل ما يؤكل؛ وإن لم يكل ولم يوزن. وقالت طائفة: كل ما كان طعام يؤكل، وإن كان لا يكال ولا يوزن؛ فحكمه كذلك؛ هذا آخر مذهب الشافعي.

١٥٦- حدثنا إسحاق: أنبأ (عبد الرزاق: أنبأ)^(٢) معمر، عن الزهري،

=الآثار» (٤/ ٢٧٥ - ترتيبه) من طريق عبد الله بن وهب، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤/ ٢٩٨/ ٣٣٥٢ و ٣٣٥٣) من طريق ابن بكير والقعني؛ خستهم عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٩٤/ ١٤٤٦/ ٣٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و ٢/ ٣٣٦/ ٢٥٤٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و ٢٤٣/ ٥١٢ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و ٢٩١/ ٨٢٠ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

١٥٥- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٥-٣٦/ ١٤١٩٩) عن معمر وسفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن المسيب به. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٦) من طريق أبي اليمان - الحكم بن نافع - البهراني الحمصي، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد به. قلت: وهذا سند صحيح.

يحيى بن سعيد: هو الأنصاري المدني.

(١) في المخطوط: «يؤكل»، والتصحيح من المطبوع.

١٥٦- موقوف صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠/ ١٤١٧٤) به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

(٢) ما بين القوسين سقط من «م»! ولم يتنبه لهذا السقط الدكتور المعلق عليه!!

عن سالم، عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يباع شيء من الطعام بشيء منه نظيرة.

١٥٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: ما اختلف ألوانه من الطعام؛ فلا بأس به، يداً بيد، البرُّ بالتمر، والشعير بالزبيب، وكرهه نسيئة.

١٥٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء: كره الطعام بالطعام نسيئة.

قال سفيان: يقول: لحمًا بمنطة، أو قثاء - أو بطيخاً - بمنطة.

قال سفيان: ما نرى به بأساً.

١٥٩- حدثنا المنذر بن شاذان الرازي: ثنا معلى بن منصور الرازي:

١٥٧- موقوف صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠ / ١٤١٧٥) به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٦ / ٦٣٩): ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٣٩ / ٢٥٥٨ - ترتيبه) من طريق عبد الله بن المبارك؛ كلاهما عن معمر بن راشد به.

قلت: وسنده كسابقه.

١٥٨- مقطوع صحيح.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات، ورواية ابن جريج عن عطاء خاصة لا يشترط تصريحه فيها بالسماع منه.

سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري.

محمد بن يوسف: هو الفريابي.

١٥٩- مقطوع ضعيف الإسناد.

قال الدكتور البصري (ص ١٥٨) معلقاً: «في سنده معتمر، وأبو عمرو المخزومي؛ لم أجد لهما ترجمة».

قلت: أما معتمر؛ فهو ابن سليمان التيمي: ثقة معروف من رجال الستة.

أخبرني معتمر، عن أبي عمرو المخزومي، عن قيس بن سعد، عن طاووس: أنه كان يكره الطعام كله بعضه ببعض نسيئةً.

١٦٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا سفيان، عن حنظلة، عن طاووس: أنه كره السمن بالتمر نسيئةً.
قال سفيان: ونحن نكرهه.

١٦١- حدثنا إسحاق ومحمد بن يحيى؛ قالا: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن طاووس، عن أبيه: (أنه كان كره اللحم بالبر نسيئةً)^(١).

١٦٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق؛ قال: سألنا الثوري عن ذلك، فقال: هذا من أحسن البيوع عندنا.

وذهبت جماعة من هؤلاء إلى أن كل ما جاوز هذه الأشياء من البيوع الفاسدة المنهي عنها؛ فليس فيها رباً، وإن كانت حراماً، وذهبوا إلى أن الربا؛ إنما هو: ما تضاعف وربا، وازداد ونما؛ إلا ما كان كذلك.

= وأما أبو عمرو؛ فهو بزيع - بموحدة، ثم زاي، آخره مهملة -؛ مولى بني مخزوم: ذكره الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٣١/١٩٤٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٤٢٠/١٦٦٥)؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه سوى المعتمر بن سليمان. قلت: وقد وثقه ابن حبان (٦/١١٤)، وكان رجلاً صالحاً؛ كما في «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٧٨٤).

١٦٠- مقطوع صحيح.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

حنظلة: هو ابن أبي سفيان الجمحي المكي.

١٦١- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/٣٥/١٤١٩٥) به.

قلت: وهذا سند صحيح.

(١) ما بين القوسين ساقط من المخطوط، وفي عبارة المخطوط سقط، وتقدير، وتأخير.

١٦٢- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/٣٥/١٤١٩٦) به.

وقال طائفة أخرى: لا، بل كلُّ بيع حرامٍ مما قد نهى عنه النبي ﷺ؛ فهو يلتحق لاسم الربا.

قالوا: فكذلك قالوا: الربا بضع وسبعون باباً، واحتجوا بحديث عبد الله ابن مسعود الذي:

١٦٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن سماك؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يحدث، عن عبد الله؛ أنه قال: لا يصلح صفقتان في صفقة؛ إن رسول الله ﷺ لعن آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه.

١٦٤- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر: ثنا شعبة، عن سماك؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه؛ قال: لا يصلح صفقتان في صفقة؛ لأن رسول الله ﷺ لعن آكل الربا، وموكله.

١٦٥- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو الوليد: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن

١٦٣- إسناده صحيح - أخرجه ابن ماجه (٢/٧٦٤/٢٢٧٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/٣٧٧/١١١٥)؛ قالوا: ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٦/٢٦٩-٢٧٠/٣٧٢٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/٣٨٠-٣٨١/٢٠١٢)؛ ثنا محمد بن المثني؛ قالوا: ثنا محمد بن جعفر -غندر- به.

وأخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (١/٢٦٨/٣٤١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٧٥)-: ثنا شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

عبد الله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

١٦٤- إسناده صحيح.

قلت: إسناده صحيح كسابقه، وانظر ما بعده.

النضر: هو ابن شميل.

١٦٥- إسناده صحيح.

عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه؛ قال: لا يصلح -أو لا يحل- صفقتان في صفقة؛ لأن رسول الله ﷺ لعن أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه.

١٦٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو الأحوص، عن سماك، عن عبدالرحمن بن عبد الله. وعن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ قال: صفقتان في صفقة ربا، أن يقول الرجل: إن كان بنقد؛ فبكذا وكذا، وإن كان إلى أجل؛ فبكذا وكذا.

١٦٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب،

= أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٩٩/٥٠٢٥ - «إحسان»): ثنا أبو خليفة -الفضل ابن الحباب- الجمحي، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/٣٢٥/٢٩٤ و ٢٩٥): ثنا إبراهيم بن عبدالله بن مسلم وعبدالله بن أبي عرابة؛ ثلاثهم عن أبي الوليد -هشام بن عبد الملك- الطيالسي به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقه، وانظر ما بعده.

١٦٦- موقوف صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أبو الأحوص: هو سلام بن سليم الحنفي.

١٦٧- موقوف صحيح الإسناد.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وقد رواه جمع عن إسرائيل به؛ لكن بذكر شطره الآخر: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله...» الحديث.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/١٣٨/١٤٦٣٣ و ١٣٨-١٣٩/١٤٦٣٦) -وعنه أحمد (٦/٢٨٢/٣٧٣٧)-، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/٣٢٤/٢٩٢) من طريق عبيدالله ابن موسى العباسي، وأحمد (٧/٣٤٨/٤٣٢٧): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، وأبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، وعفان بن مسلم؛ خمستهم عن إسرائيل بن يونس به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقه.

وتابع إسرائيل عليه:

١- سفيان الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/١٣٨-١٣٩/١٤٦٣٦)،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٣٢١/٩٦٠٩) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين-، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٩٠/١٧٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/٣٨٣-٣٨٤/٢٠١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/٣٣١/١٠٥٣ - «إحسان») من طريق عثمان بن أبي صفوان=

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه - في الرجل يشتري الشيء على أن يعطي الدينار بعشرة -، فقال: صفقتان في صفقة رباً.

قال أبو عبد الله: قالوا: ففي قول عبد الله - هذا - دليل على أن كل بيع فاسد؛ فهو رباً، وكذلك قول عمر في الثمرة المغضفة^(١).

=الثقفي؛ ثلاثهم عن الثوري به.

٢- زهير بن معاوية الجعفي: أخرجه أبو داود (٣/٢٤٤/٣٣٣٣): ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، عن زهير به.

٣- أبو عوانة اليشكري: أخرجه الترمذي (٣/٥١٢/١٢٠٦): ثنا قتيبة بن سعيد، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/٢٣٥-٢٣٦/٥٣٤٤) من طريق أبي الوليد - هشام بن عبد الملك - الطيالسي؛ كلاهما عن أبي عوانة به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (٥/٤٢٠): «وسنده صحيح، وفي سماع عبد الرحمن من أبيه - ابن مسعود - خلاف، وقد أثبت جماعة، والمثبت مقدم على النافي». قلت: وهو كما قال، وقد صرح عبد الرحمن بسماعه من أبيه في رواية لإسرائيل المتقدمة عند الإمام أحمد.

٤- حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/٢٦٨/٣٤١) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٧٥) -.

٥- شريك بن عبد الله القاضي؛ لكنه رفع الموقوف: «نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة!»: أخرجه أحمد (٦/٣٢٤/٣٧٨٣)، والبخاري في «البحر الزخار» (٥/٣٨٤/٢٠١٧) عن أسود بن عامر - شاذان -، وأحمد (٦/٣٢٤/٣٧٨٣): ثنا حسن بن موسى الأشيب، وأبو نعيم - الفضل بن دكين -، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/٣٩٦/٤٩٨١): ثنا بشر بن الوليد الكندي، وأحمد (٦/٣٥٨/٣٨٠٩): ثنا حجاج بن محمد الأعور، والهيثم بن كليب في «مسنده» (١/٣٢٤/٢٩١) من طريق هاشم بن القاسم - أبي النضر -؛ ستهم عن شريك به. قال البخاري: «وهذا الحديث أسنده شريك بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف لا يحتاج به عند التفرد، فكيف عند المخالفة؟! فالمعروف في هذه اللفظة الوقف.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/٣٧٢): «أي: قاربت الإدراك ولما تدرك، وقيل: هي المتدلية من شجرها مسترخية، وكل مسترخ أغضف. أراد: أنها تباع ولم يند صلاحها».

١٦٨- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا المسعودي، عن القاسم؛ قال: قال عمر: إنكم تزعمون أننا نعلم أبواب الربا، ولأن أكون أعلمها أحب إلي من أن يكون لي مثل مصر وكورها، ولكن من ذلك أبواب لا تكاد يخفين على أحد: أن تباع الثمرة مغضفة لماً تطب، أو يباع الذهب بالورق -أو الورق بالذهب- نساءً. ومن ذلك:

١٦٩- ما حدثنا إسحاق: أنبأ خالد بن الحارث الهجيمي^(١): ثنا حسين

١٦٨- موقوف ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٤٩/٥٠٧/٦)^(٢): ثنا وكيع بن الجراح به. قلت: إسناده ضعيف؛ القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يدرك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فهو منقطع، وبه أعله البيهقي -كما سيأتي-. أما ما يخشى من اختلاط المسعودي -واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود-؛ فإنه مأمون في حديثنا هذا؛ لأن سماع وكيع منه قديم، سمع منه بالكوفة. قال الإمام أحمد: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم».

انظر: «العلل» للإمام أحمد (١/٣٢٥ / ٥٧٥ و ٣/٥٠ / ٤١١٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ٢٩٣)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٧٤٧-٧٤٨).

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/٢٦ / ١٤١٦١): نا سفيان بن عيينة، وأبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «غريب الحديث» (٣/٢٨٣): ثنا هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٤٩/٥٠٧/٦)^(٣): ثنا ابن أبي زائدة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٣) من طريق عثمان بن عمر؛ أربعتهم عن المسعودي به. قال البيهقي: «وهذا منقطع».

١٦٩- مقطوع صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون.

(١) تحرفت في «م» إلى «الهجيمي» -بدون تحتانية-!

(١) وقع في سنده سقط غريب وتحريف عجيب، ففيه: (ثنا ابن أبي زائدة عن وكيع عن مسعر)! فسقط منه الواو، وتحرف اسم المسعودي إلى (مسعر)؛ فليصححان.

المعلم، عن قيس بن سعد، عن مجاهد؛ قال: قلت لعبد الرحمن بن أبي ليلى: حدثني بحديث تجمع لي فيه أبواب الربا، قال: اتَّقِ شَفَّ^(١) ما لم تضمن.

١٧٠- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الوهاب الثقفي: ثنا أيوب، عن محمد، عن شريح؛ قال: من باع بيعتين في بيعة؛ فله أوكسهما، أو الربا.

١٧١- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الصمد عبد الوارث، قال: (عن) جبلة ابن أبي جليسة الحرشي، قال: حدثني جعفر؛ قال: لقيت عكرمة -مولى ابن عباس-، قال لي: اعلم أن أبواب الربا أكثر من أبواب الطلاق، فإياك وما خالط النسبة من هذه البيوع؛ فإنما الربا في النسبة.

١٧٢- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن أبي حيان التيمي، عن

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٤٨٦): «الشَّفَّ: الربح والزيادة، وهو قوله: نهى عن ربح ما لم يُضْمَنَ»..

١٧٠- مقطوع صحيح - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١٣٧/ ١٤٦٢٩): نا معمر بن راشد، وسفيان الثوري؛ كلاهما عن أيوب السُّخْتَيَانِي به.

قلت: وهذا سند صحيح، وقد صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٥/ ٤٢١).

محمد: هو ابن سيرين.

شريح: هو القاضي المعروف، وهو ابن الحارث بن قيس النخعي.

١٧١- مقطوع ضعيف.

قلت: إسناده ضعيف؛ قال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٠): «جبلة ابن أبي جليسة الحرشي: روى عن جعفر بن أبي جعفر، عن عكرمة قوله. روى عنه عبدالصمد ابن عبدالوارث؛ هو مجهول» ا.هـ.

قلت: ووثقه ابن حبان (٦/ ١٤٨)!!

١٧٢- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٧٧/ ٤٦١٩ و ١٣/

٣٠٥ / ٧٣٣٧)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢-

١٨٣/ ٥٣٥٩ و ٢١٠/ ٥٣٨٨) -«إحسان»-: ثنا عبدالله بن محمد الأزدي -المعروف بابن=

=شيوخه^(١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٥/٦) من طريق أحمد بن سلمة النيسابوري؛ أربعتهم عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «المسند» له- بسنده سواء.

وتابع عيسى بن يونس:

١- يحيى بن عبد الملك بن أبي غنّية -بفتح المعجمة، وكسر النون، وتشديد التحتانية-:

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٠٥ / ٧٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢- ١٨٣/ ٥٣٥٩ و ٢١٠/ ٥٣٨٨ -«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٥/٦)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٩٦): ثنا أبو سعيد الأشج؛ كلاهما عن يحيى به.

٢- عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٧٧/ ٤٦١٩ و ١٣/ ٣٠٥ / ٧٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢- ١٨٣/ ٥٣٥٩ و ٢١٠/ ٥٣٨٨ -«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٥)-، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢/ ٣٣)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٧٣/ ٥٠٦٩ و ٦/ ٢٧٤/ ٦٧٥١)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٠٣/ ٤٥٦٣) عن أبي كريب -محمد بن العلاء بن كريب- الهمداني، والترمذي (٤/ ٢٩٧/ ١٨٧٤): ثنا أحمد بن منيع، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٣- ٢٢٤)، و«شرح معاني الآثار» (٤/ ٢١٣) من طريق محمد بن عبدالله بن غير، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٧٥- ١٧٦/ ٥٣٥٣ -«إحسان») من طريق سلم بن جنادة، والحاملي في «الأمالي» -رواية ابن مهدي- -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٠٣/ ٤٥٦٢)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ٢٣٦/ ٦٢٩)-: ثنا يوسف بن موسى القطان، وابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (٦٦/ ٣٥)^(ب): ثنا زهير بن حرب؛ سبعتهم عن ابن إدريس به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

٣- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٣٥ / ٥٥٨١)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٤٤٤/ ٩٩٣)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧١)^(ت)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٨- ٢٨٩)-، والحسن بن سفيان في «مسنده» =

(أ) وهو رواية «مسند إسحاق بن راهويه».

(ب) وقد فات الدكتور نجم عبدالرحمن خلف عزو هذا الحديث للشيخين، مع أنه من طريق ابن إدريس عند ابن أبي الدنيا، وهما رواه من الطريق نفسه.

(ت) وقع في «المطبوع» زيادة سفيان الثوري بين يحيى القطان وأبي حيان، وهي زيادة مقحمة؛ فلتحذف.

=-وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٢٨٩/٨)-: ثنا محمد بن المثني ومحمد بن خلاد، والبزار في «البحر الزخار» (١٧٧/٢٨١/١): ثنا عمرو بن علي الفلاس، والبخاري في «صحيحه» (١٠/٤٥-٤٦/٥٥٨٨) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١١/٣٥١/٣٠١١)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٩٨٠/٣٧١/٢)-: ثنا أحمد بن عبد الله بن أيوب، وأبو يعلى في «مسنده الكبير» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٢٨٩/٨)-: ثنا موسى بن حيان، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الأشربة» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٨٨/٣٩٩/٧)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/٣٦) عن محمد بن أبي بكر المقدسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٥/١٠٠/٧٩٤٩): ثنا عبد الرحمن ابن محمد بن منصور؛ ثمانيتهم عن يحيى القطان به.

قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر، وإسناده صحيح». وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- إسماعيل ابن عُلَيَّة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٠٧/١٠٦/٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢٣٢٢/٤)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١١٨٨/٥٩٣ - تكملة) -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره»؛ كما في هامش «تفسير ابن أبي حاتم» (ق/١١٥/أ)-، والإمام أحمد في «الأشربة» (١٤٣-١٤٤/١٨٩) -وعنه أبو داود (٣/٣٢٤/٣٦٦٩) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٥/١٠٠/٧٩٤٨)-، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/٢٥٠) -وعنه ابن حزم في «المحلى» (٧/٥٠٣)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/٢٩٥)، و«الكبرى» (٥/٧٣/٥٠٦٨ و٦/٢٧٤/٦٧٥٢)، والطبري في «جامع البيان» (٧/٧٢١)؛ قالوا: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ أربعتهم عن إسماعيل ابن علية به.

٥- سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩/٢٣٣/١٧٠٤٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٨٨)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٣٠-٣٣١/٣٣٣٩ و٣٣٤٠)-.

٦- علي مُسْنَر: أخرجه ابن أبي شيبة -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/٢٣٢٢/٣٠٣٢)- (٣٢)-.

٧- يعلى بن عبيد الطنافسي: أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٣/١٤٨-١٤٩/٨٥٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٥/٩٩-١٠٠/٧٩٤٧)؛ قالوا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة (٥/٩٩-١٠٠/٧٩٤٧): ثنا أبو داود الحاراني؛ كلاهما عن يعلى به.

٨- حماد بن سلمة: أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٤٤٤/٩٩٤)، وعلي بن عبد العزيز البغوي في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/٥١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر=

الشَّعْبِيُّ، عن ابن عمر؛ قال: سمعت عمر على منبر رسول الله ﷺ يقول: أيها الناس! ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً فيه تنتهي إليه: الكلالة، والجد، وأبواب من أبواب الربا.

= في «تغليق التعليق» (٥/١٦-١٧)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/٢٢٣): ثنا محمد بن خزيمة؛ ثلاثهم عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» كما في «تغليق التعليق» (٥/١٧)، و«فتح الباري»^(١) (١٠/٥١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/٢٢٣) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد به (ب).

٩- عبدالله بن نمير: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/١١٣٦-١١٣٧ / ١٤٨٠)-، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٤٣٥-٤٣٦ / ٥٢٠٤)-؛ قالوا: ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، عن ابن نمير به.

١٠- جعفر بن عون^(٢): أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (٦٦/٣٦): ثنا محمد بن عثمان العجلي، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٣/٣٣٠-٣٣٣٨) من طريق محمد بن عبد الوهاب الفراء؛ كلاهما عن ابن عون به.

١١- عبيدة بن حميد النحوي: أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٧/١٦٣-١٦٤) من طريق عمرو بن عثمان بن كثير القرشي، عن أبيه، عن يونس بن أبي إسحاق، عن عبيدة به. وخالف عثمان: محمد بن يوسف الفريابي؛ فرواه عن يونس به بإسقاط عبيدة.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/١٨١-١٨٢ / ٥٣٥٨ - «إحسان») من طريق عيسى ابن عبدالله العسقلاني، عن الفريابي به.

قلت: لكن العسقلاني -هذا- ضعيف، فلا عبرة بروايته، والمعروف رواية عثمان، والله أعلم.

(١) تحرف اسم ابن أبي خيثمة فيه إلى (ابن أبي شبة)؛ فليصحح.

(ب) ذكر الإمام البخاري -رحمه الله- رواية حماد هذه معلقة، فأشار الحافظ -رحمه الله- إلى من وصلها؛ لكن لم يذكر أن البخاري نفسه وصلها في «تاريخه الأوسط» كما تقدم في التخریج، فكان الأولى به ذكره دون غيره، والكمال لله وحده.

(ت) تحرفت في مطبوع «السنن الصغرى» إلى (عوف) -بالفاء-.

١٧٣- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن

١٧٣- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن سماع وكيع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٣٥٣)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٦-١٩٧)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٧).

لكنه توبع: فقد أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٦٤/ ٢٢٧٦) من طريق خالد بن الحارث، وأحمد (١/ ٣٦١/ ٢٤٦)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٥٧ / ٤٤-)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٧/ ٢٣) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (١/ ٤٢٥-٤٢٦/ ٣٥٠)، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦) عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، والطبري (٥/ ٦٦) من طريق محمد بن أبي عدي، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٨) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف؛ خستهم عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وسماع خالد بن الحارث ويحيى القطان وابن عُلَيَّة، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٩٦)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٧٤٥).

هذا؛ وقد أعل الدكتور البصري المعلق على «م» الحديث بالانقطاع، فقال: سعيد لم يدرك عمر!

قلت: وقد وهم في ذلك، فإن سعيد بن المسيب ولد سنة (١٥هـ) -لستين مضتاً من خلافة عمر الفاروق- رضي الله عنه-، وهذا يعني بداهة: أنه أدرك ثمان سنين من حياته -رضي الله عنه-، فكيف يعقل ويصح بعد هذا أن يقال: إن سعيداً لم يدرك عمر؟!

لو قال الدكتور -عفا الله عنه-: لم يسمع سعيد من عمر؛ لكان لكلامه وجه؛ فإن بعض أهل العلم صرح بذلك، لكنه -والله أعلم- لم يفرق بين كلمتي: (أدرك)، و(سمع)، ولم يميز بينهما، وإلا؛ لما وقع فيما وقع فيه.

بقي عليّ أن أقول: إن الراجح من قولي أهل العلم أن سعيد بن المسيب سمع من عمر: قال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر؛ فمن يقبل؟!».

وقال عباس الدوري عن ابن معين: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً. قلت: يقول: ولدت لستين مضتاً من خلافة عمر، فقال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً؟! =

سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب؛ قال: إن آخر ما أنزل على النبي ﷺ آية الربا، فتوفي ولم يُفسرْها لنا، فدعوا الربا والريبة.

١٧٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن سلمة بن

= قلت: قاله كالمنكر؛ لكن ما بال محمود بن الربيع -رضي الله عنه- عقل حجة تجَّهها رسول الله ﷺ في دلو لهم، وهو دون سن سعيد بن المسيب؟!

إذا؛ سعيد بن المسيب من باب أولى أن يكون قد وعى وحفظ عن عمر ما لا يستهان به، لا سيما وقد قال يحيى بن سعيد الأنصاري -وهو من تلاميذ ابن المسيب-: كان ابن المسيب يسمى راوية عمر؛ كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه؛ فيه تصريح سعيد بسماحه من عمر».

ثم ساق بإسناده حديثاً من طريق مسدد بن مسرهد في «مسنده» عن ابن أبي عدي: ثنا داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعد أقوام يكذبون الرجم... الحديث.

قال الحافظ: «هذا الإسناد على شرط مسلم».

وهذا كله مما كتبه حدثاء الأسنان، خلال تعليقاتهم المشين على «مسند الإمام أحمد»؛ فليستدرك عليهم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٩-٦١)، و«تاريخ الدوري» (٢/ ٢٠٨)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٧٣ و ٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٥ و ٨٦ و ٨٧-٨٨).

١٧٤- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الإمام أحمد في «الإيمان» (٥/ ١٥)

(١٤٨٦)^(١) - وعنه ابنه عبدالله في «السنة» (١/ ٣٦٦/ ٧٩١-أ) -: ثنا عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وله حكم الرفع كما لا يخفى، وتابع الثوري عليه: شعبة بن الحجاج كما سيأتي (رقم ١٧٦).

عبدالله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

أبو الضحى: هو مسلم بن صبيح -بالتصغير-.

سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري.

(١) وهو المطبوع ضمن كتاب «السنة» للخلال.

كهيل، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله؛ قال: الربا بضع وسبعون باباً، والشرك نحو ذلك.

١٧٥- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن زبيد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله؛ قال: الربا بضع وسبعون باباً، والشرك نحو ذلك.

١٧٦- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا شعبة: ثنا

١٧٥- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الإمام أحمد في «الإيمان» (١٣/٥/١٤٨٠) و (١٥/١٤٨٦)^(١) - وعنه ابنه عبد الله في «السنة» (١/٣٦٦/٧٩١/ب) -: ثنا عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/٣١٥/١٥٣٤٧)، وأحمد في «الإيمان» (١٣/٥/١٤٨٠): ثنا وكيع بن الجراح، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٣٢١/٩٦٠٨) من طريق أبي نعيم - الفضل بن دكين -؛ ثلاثهم عن سفيان الثوري به. قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما، وله حكم الرفع كما لا يخفى.

وللثوري إسناد آخر: فقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/٣١٤-٣١٥/١٥٣٤٦)، وأحمد في «الإيمان» (٥/١٥/١٤٨٦) - وعنه ابنه أحمد في «السنة» (١/٣٦٦/٧٩١/ج) -: ثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عمار بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود به بلفظ: الربا بضع وسبعون باباً، أهونها كمن أتى أمه في الإسلام.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما، وله حكم الرفع.

وتابع الثوري: محمد بن فضيل.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٥٦٤-٥٦٥/٢٠٥٤).

١٧٦- موقوف صحيح الإسناد.

أخرجه أحمد في «الإيمان» (٥/١٨/١٤٩٥): ثنا محمد بن جعفر - غندر -، عن شعبة به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وله حكم الرفع كما لا يخفى، وقد جاء كذلك؛

لكن الصحيح منهما الوقف:

=

(١) وهو المطبوع ضمن كتاب «السنة» للخلال.

زيد^(١) الأيامي، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله؛ قال: الربا ثلاثة

= فقد أخرجه ابن ماجه (٢/٧٦٤/٢٢٧٥)، والبخاري في «البحر الزخار» (٥/٣١٨/١٩٣٥)، والحاكم (٢/٣٧) -وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٣٦٣/٥١٣١) -من طريق محمد بن غالب -تمام-، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصفهان» (٢/٦١) من طريق عبدالله بن بشار الباطرقاني؛ أربعتهم عن عمرو بن علي الفلاس، عن ابن أبي عدي، عن شعبة به مرفوعاً.

ولفظ البزار مثل لفظ المصنف، ولفظ ابن ماجه وأبي نعيم مختصر جداً: «الربا ثلاثة وسبعون باباً»، ولفظ الحاكم: «الربا ثلاثة وسبعون باباً، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أرى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه».

قال البزار: «وهذا الحديث لم نسمع أحداً أسنده بهذا الإسناد إلا عمرو بن علي». قلت: وهو ثقة حافظ من رجال الجماعة، فلا يضره ذلك؛ لكن فيه علة، وهي: الوقف -كما سيأتي-.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/٣٧٥/١٨٥٢) -«صحيحه»: «رواه البزار، ورواته رواة «الصحيح»، وهو عند ابن ماجه بإسناد صحيح باختصار».

وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٢/١٩٨): «هذا إسناد صحيح، وابن أبي عدي اسمه: محمد بن إبراهيم؛ وهو ثقة، تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة -يعني: مرفوعاً-».

قلت: مدار المرفوع على ابن أبي عدي -واسمه: محمد بن إبراهيم-، وهو ثقة من رجال الستة؛ لكن خالفه أثبت الناس في شعبة؛ وهو غندر، فوقفه، وقد تابعه على وقفه: النضر بن شميل؛ وهو ثقة ثبت من رجال الستة، فروايتهما أرجح -دون شك- من روايته، لا سيما وقد تابع سفيان الثوري -أمير المؤمنين في الحديث- شعبة على وقفه -في أصح الروايتين عنه-؛ كما تقدم، ومما يؤيد ما ذكرت: أن الرواة عن الفلاس -راويه عن ابن أبي عدي- لم يتفقوا عليه في لفظه كما تقدم، فبعضهم يذكر ما لم يذكره البعض الآخر، كما هو الحال عند الحاكم، ولذلك قال البيهقي عقب روايته: «هذا إسناد صحيح، والمتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهماً، وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده».

قلت: لا سيما وقد خالف تماماً الحفاظ: ابن ماجه، والبزار، فروايتهما أصح دون شك، ولم يتنبه لهذه المخالفة الحاكم، فجرى على ظاهر إسناد الحديث، فقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه!» ووافقه الذهبي!

(١) تحرفت في «المستدرک» إلى «زيد!»؛ فلتصحح.

وسبعون باباً، والشرك نحو ذلك.

١٧٧- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر: ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل؛ قال: سمعت أبا الضحى، عن مسروق، عن عبد الله... بمثله.

١٧٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الأعلى: ثنا داود بن أبي هند، عن

١٧٧- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه أحمد في «الإيمان» (١٤٩٦/١٩/٥): ثنا محمد ابن جعفر - غندر-، عن شعبة به.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما، وانظر ما تقدم.

١٧٨- إسناده ضعيف.

أخرجه أبو داود (٣/٢٤٣-٢٤٤/٣٣٣١)- ومن طريقه البيهقي (٥/٢٧٦)^(١)، والحاكم (١١/٢) من طريق خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/٥٩٩٩) من طريق محمد بن أبي عدي، وابن ماجه (٢/٢٢٧٨/٧٦٥) من طريق إسماعيل ابن عُلَيْسَة، والذهلي -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/٥٥/٢٠٥٥)- من طريق عبدالله بن زياد الثقفي، وأبو الحسن الحمامي في «جزء الاعتكاف» (٥٦/٣١) من طريق علي بن مسهر، ومحمد بن عبدالله الدقاق المعروف بـ (ابن أخي ميمي) في «الجزء السابع من فوائده» - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/٤١٧)- من طريق محبوب بن الحسن؛ ستهم عن داود بن أبي هند به.

وتابع داود: عباد بن راشد -وهو صدوق له أوهام-، عن سعيد به.

أخرجه أحمد (١٦/٢٥٨/١٠٤١٠)، وأبو داود (٣/٢٤٣-٢٤٤/٣٣٣١)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي (٥/٢٧٥-٢٧٦)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/١٠٥-١٠٦/٦٢٣٣ و١١٤/٦٢٤١)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وأشراط الساعة وغوائلها» (٣/٥٤٨-٥٤٩/٢٤٠) من طرق عن هشيم، عن عباد به.

قال الحاكم: «قد اختلف أئمتنا في سماع الحسن من أبي هريرة، فإن صح سماعه منه؛ فهذا حديث صحيح».

وتعقبه الذهبي بقوله: «سماع الحسن من أبي هريرة بهذا صحيح».

=

(١) وقد سقط من سنده: (عن أبي هريرة)، فصار مرسلًا!!

سعيد ابن أبي خيرة، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَّاءَ، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ؛ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ».

١٧٩- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد

= قلت: وهو كما قال الذهبي؛ فإن سماع الحسن من أبي هريرة صحيح بلا ريب، وقد صرح الحسن بسماعه من أبي هريرة -رضي الله عنه- حديث: «المختلعات هن المناقعات»؛ لكن ليس هذا موضوع بحثنا، بل موضوعه الحسن البصري نفسه؛ فإنه -رحمه الله- مع ثقته وجلالته مدلس، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث، وهو هنا قد عنعن في جميع طرقه، فهو ضعيف لذلك، لا سيما والراوي عنه لم يوثقه إلا ابن حبان، وفي «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فليّن الحديث، ولم يتابع عليه، بل تفرد به.

والحديث ضعفه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/٥٧٣/١١٦٧)، و«ضعيف الجامع» (٥/٥٣/٤٨٦٧).

وقال في «مشكاة المصابيح» (٣/١٥٠ - «هداية»): «وإسناده ضعيف؛ فيه عنعنة الحسن البصري».

تنبيه: قوله في أول الحديث: «أنبأ عبدالأعلى» هو ابن عبد الأعلى السامي.

١٧٩- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٢٩٦/٢٠٥٩ و ٣/٣١٣/٢٠٨٣): ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد (١٥/٣٨٢/٩٦٢٠) -ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي» (١/١٨٦/٤٣٠)-: ثنا يحيى بن سعيد القطان، و(١٥/٥٢١/٩٨٣٨ و ١٦/٣٣٨/١٠٥٦٣): ثنا يزيد بن هارون وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، والدارمي في «مسنده» (٩/٢٤٦/٢٦٩٦ - «فتح المنان»)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/١٢٠/٦٧٢٦ - «إحسان») عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وابن عدي -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/١٧/٢٠٣٣)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/٥٨٧/٧٢٣) -من طريق أسد بن موسى، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «جزء فيه ستة مجالس من أماليه عن شيوخه» (١١٩/٢١)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٣٩٠/٥١٧٧)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/٩٦٤-٩٦٥/٣٩٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٢/٣٢٧)-: ثنا غسان بن عبيد، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن» =

ابن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَ أَخَذَ الْمَالَ؛ أَبِجَلٍّ أَمْ بِحَرَامٍ؟».

١٨٠- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا أبو معشر، عن سعيد

=الكبرى» (٢٦٤/٥)، و«دلائل النبوة» (٥٣٥/٦) - من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك؛ ثمانيتهم عن ابن أبي ذئب به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

تنبيه: عزا محقق «م» هذا الحديث من هذه الطريق للإمام النسائي! وهو غلط؛ كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٩٦/٤)، و«النكت الظراف» (١٢٨/١٠).

١٨٠- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بشواهد).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا معشر -هذا- متفق على تضعيفه، وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه موقوفاً -كما هنا-، وتارة يرويه مرفوعاً:

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٣٤/٣٦٥/٧) من طريق محمد بن أبي معشر، عن أبيه به مرفوعاً.

قال البيهقي: «أبو معشر وابنه غير قويين».

قلت: الابن توبع على رفعه، تابعه: عبدالله بن إدريس -وهو ثقة حافظ-، عن أبي معشر به مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٤/٧٦٤/٢): ثنا أبو سعيد الأشج، عن ابن إدريس به.

فبرئت ذمة محمد بن أبي معشر، فانحصرت علة الحديث في والده.

قال البوصيري في «مصابح الزجاجة»: «في إسناده نجيح بن عبدالرحمن -أبو معشر-؛ متفق على تضعيفه».

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٨٥٨/٣٧٧/٢) -«صحيحه»-: «رواه ابن ماجه والبيهقي كلاهما عن أبي معشر -وقد وثق-، عن سعيد المقبري عنه».

وخالف أبا معشر: عبدالله بن سعيد المقبري؛ فرواه عن جده -أبي سعيد المقبري-، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

فجعل مكان سعيد المقبري أباه (أبا سعيد).

أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٠٤٧/٥٦١/٦)، وهناد بن السري في «الزهد» =

= (٢/ ٥٦٤ / ١١٧٧)؛ قالوا: ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عبدالله به.

قلت: لكن عبدالله -هذا- متروك؛ فلا يحتج به ولا كرامة.

وخالف ابن أبي شيبة وهناداً: سويد بن سعيد -وهو ضعيف-؛ فرواه عن ابن أبي زائدة به؛ لكن قال: (عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة) بدل من: (عن جده).

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت وحفظ اللسان» (١٢٣/ ١٧٣)، و«ذم الغيبة والنميمة» (٣٤/ ١١٤): ثنا سويد به.

لكن سويد بن سعيد ضعيف؛ فلا عبرة بمخالفته، والمعروف رواية ابن أبي شيبة وهناد، وإن كان من الممكن أن يكون هذا الاختلاف من عبدالله المقبري نفسه، والله أعلم.

قلت: لكن شطره الأول والثاني صح من قول ابن مسعود -رضي الله عنه- كما تقدم (رقم ١٧٥)، وله حكم الرفع كما لا يخفى.

ولشطره الثاني -أيضاً- شواهد كثيرة مرفوعة؛ جمعها وتكلم عليها: شيخنا محدث العصر العلامة الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١٨٧١).

وأما شطره الأخير: «وأربا الربا استطالة المرء في عرض أخيه»؛ فقد صح مرفوعاً -أيضاً-؛ صح من حديث سعيد بن زيد، وأبي هريرة -رضي الله عنهما-.

أما حديث سعيد بن زيد -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦٩/ ٤٨٧٦)، وأحمد (٣/ ١٨٩- ١٩٠/ ١٦٥١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٨)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٣٤٠/ ٧٣٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٩٢) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٧٨/ ٦٢٨٤)، و«الآداب» (١١٤/ ١٦٠)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤١)-، وسمويه في «فوائده» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٠٥/ ١١٠٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٦٩- ٧٠)-، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٩٢- ٩٣/ ١٢٦٤)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ٢٤٦/ ٢٠٨ و ٢٦٠/ ٢٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٥٤/ ٣٥٧)، و«مسند الشاميين» (٤/ ١٣٦- ١٣٧/ ٢٩٣٧) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٠٥- ٣٠٦/ ١١٠٧)، والذهبي في «المعجم المختص» (ص ١٠٥)-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٢٦٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/ ٣٦٣) عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي: ثنا شعيب بن أبي حمزة، عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي حسين: ثنا نوفل بن مساحق، عن سعيد بن زيد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وأما حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦٩/ ٤٨٧٧): ثنا=

المقبري، عن أبي هريرة؛ قال: الربا سبعون حوباً^(١)؛ أدناهن: مثل ما يقع الرجل على أمه! وأربى الربا: استطالة المرء في عرض أخيه.

١٨١- حدثنا إسحاق: أنبأ عمرو بن

=جعفر بن مسافر: ثنا عمرو بن أبي سلمة: ثنا زهير بن محمد، عن العلاء بن عبدالرحمن -مولى الحرقه-، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن من أكبر الكبائر: استطالة المرء في عرض رجل مسلم بغير حق».

قلت: وهذا سند حسن.

(١) أي: سبعون ضرباً من الإثم.

انظر: «النهاية» (١ / ٤٥٥).

١٨١- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ١٦٣ /

١٠٣٢٩) من طريق أبي عبيدة -عبدالملك بن معن- السعدي، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣ / ٦٨٥ / ٣٢١) من طريق أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير؛ كلاهما عن الأعمش به.

قلت: الحكم على إسناد الحديث متوقف على معرفة (أبي سلمان) المذكور؛ هل هو (أبو

سلمان) فعلاً، أم تحرف اسمه عند المصنف وأبي عمرو الداني؟

أقول هذا؛ لأنه وقع عند الطبراني (أبو سفيان) -واسمه: طلحة بن نافع الواسطي-، وهو

من شيوخ الأعمش المعروفين، فأيهما الصواب: ما وقع عند المصنف والداني، أم ما هو عند الطبراني؟!

هذا ما لا أستطيع الجزم به الآن، وإن كان يغلب على ظني أن ما وقع عند الطبراني هو

الصواب؛ لأمرين:

الأول: أن الهيثمي -رحمه الله- لم يعلِّ الحديث بـ (أبي سلمان)، فلو كان ثمة تحريف وقع

في (المطبوع)؛ لما خفي على الهيثمي إن شاء الله، فإنه لم يعتمد على النسخة التي بين أيدينا -أعني: المطبوعة-، بل على أصول «المعجم الكبير»، والسمع، والرواية.

الثاني: أن الذي ذكره في شيوخ الأعمش (أبا سفيان) دون (أبي سلمان)، على أنني لم أر

له ترجمة بعد طول بحث وتبع شديدين، والله أعلم.

بقي أن أقول: أن الهيثمي -رحمه الله- أعل سند الطبراني بعله أخرى، فقال في «مجمع

الزوائد» (٤ / ١١٨): «وفيه أحمد بن يحيى الكوفي الأحول؛ وهو ضعيف».

محمد^(١)، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي سلمان، عن أبي عبد الرحمن السلمي^(٢)، عن عبد الله؛ قال: ما هلك أهل نبوة حتى يَفْشُوا فيهم الربا والزنا.

١٨٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا الأوزاعي: حدثني ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ قال: ليس في الحيوان رباً؛ إلا المضاكين، والملاقيح، وحبل الحبل.

قال أبو عبد الله: ففي هذا المذهب يكون قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] عاماً في كل ما لم يُسم رباً، ويكون كل بيع حرمة النبي ﷺ داخلاً في قوله: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

في المذهب الأول: يكون الربا كل ما سماه النبي ﷺ وأخبر أنه رباً، وكل ما اشتبه مما سماه النبي ﷺ؛ فهو كذلك، ويكون قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ خاصاً واقعاً على بعض البيوع دون بعض؛ وهو كل بيع لم يمه الرسول ﷺ عنه، كما كان قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] واقعاً على بعض السراق دون بعض، ونظير ذلك في كتاب الله كثير، قد ذكرنا كثيراً منها في غير هذا الموضع.

فأما من زعم أنه لا ربا إلا في الأشياء الستة التي سماها النبي ﷺ فقط؛

= قلت: أحمد -هذا- هو الراوي عن أبي عبيدة بن معين السعدي عند الطبراني؛ لكن هذا توبع عند المصنف والداني، فبرئت ذمته، فهو صحيح يقيناً عن الأعمش.

وإعلال الهيثمي -رحمه الله- الحديث بأحمد الكوفي الأحول يؤيد ما ذكرت آنفاً أن الصواب في سند الحديث: (أبو سفيان)، والله أعلم.

(١) هو العنقري -بفتح المهملة، والقاف بينهما نون ساكنة، وبالزاي-، أبو سعيد الكوفي؛

ثقة من رجال مسلم.

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة -مصغر- الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته.

١٨٢- مقطوع صحيح الإسناد - سيأتي تخريجه بعد حديث.

فإن هذا قولٌ خلاف ما جاءت به الأخبار عن السلف، وخلاف ما أجمع عليه أهل الفتوى من علماء أهل الأمصار، ولا نعلم أحداً من السلف ذهب إليه، وروايتهم عن طاووس أنه قال ذلك؛ لا يصح، بل الصحيح عن طاووس خلاف ذلك.

وقد كان أهل الجاهلية يتابعون بيوعاً فيها غرر ومخاطرات؛ نحو: بيع المضامين، والملاقيح، وحَبَل الحَبْلَة؛ فهي النبي ﷺ عن ذلك، ونهى عن بيع الغرر جملة.

١٨٣- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ يوسف^(١) بن الماجشون، عن ابن شهاب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَلَايِخِ، وَالْمَضَامِينِ، وَحَبَلِ الْحَبْلَةِ».

قال ابن شهاب: الملايخ: ما في بطون النوق.

والمضامين: ما في ظهور الجمال.

وحَبَل الحَبْلَة: ولد ولد الناقة.

١٨٤- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ النضر بن شميل: ثنا صالح بن

١٨٣- إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره بشاهده).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ولشطره الأول شاهد من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- يأتي في الحديث الآتي، وشطره الأخير صحيح غاية بشاهده من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، وسيأتي مسنداً عند المصنف بعد ثلاثة أحاديث.

(١) في المخطوط: «سفيان»، وهو خطأ، والمثبت من كتب الرجال.

١٨٤- إسناده ضعيف.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/٨٧/١٢٦٧- «كشف») من طريق سعيد بن سفيان، عن صالح به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/١٠٤): «رواه البزار، وفيه صالح بن أبي الأخضر؛ وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وقد خولف في إسناده: فقد رواه الثقات الأثبات في الزهري، وحفاظ أصحابه عنه؛ فجعلوه مقطوعاً من قول سعيد بن المسيب.

أبي الأخضر، عن الزهري: أن ابن المسيب أخبره، عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلَأِيقِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ».

١٨٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري؛

= فقد رواه الإمام مالك بن أنس في «الموطأ» (٣/٤٢٢/١٤٧٥ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٣٦٠/٢٦١٠ - رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥٢/٥٤١ - رواية سويد بن سعيد، و٢٧٥/٧٧٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - وعنه الشافعي في «الأم» (٣/٣٧ و ١١٨ و ٧/٢٥٦) - ومن طريقه وطريق غيره: البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٨٧ و ٣٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/٣٠٠-٣٠١/٣٣٥٩) - عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به مقطوعاً من قوله.
وتابع مالكا:

١- معمر بن راشد: أخرجه الذهلي في «الزهریات» - وعنه المصنف (رقم ١٨٥) -: ثنا عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٨/٢٠-٢١/١٤١٣٧) - عن معمر به.

٢- الأوزاعي: أخرجه الذهلي في «الزهریات» - وعنه المصنف (رقم ١٨٢ و ١٨٦) -: ثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي به.

فهذا هو المعروف عن الزهري؛ أنه مقطوع من كلام سعيد بن المسيب، ومن رفعه؛ فقد وهم.

ولشطره الأول شاهد من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -: أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٨٧/١٢٦٨ - «كشف») من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٨٣/١١٥٨١) من طريق إبراهيم بن إسماعيل السكوني؛ كلاهما عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٤/١٠٤): «رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة؛ وثقه أحمد، وضعفه جمهور الأئمة».

قلت: وفي «التقريب»: «ضعيف».

وفيه علة أخرى: وهي أن داود بن الحصين - هذا - ثقة؛ إلا في عكرمة، فإن روايته عنه على وجه الخصوص ضعيفة.

والحديث أعلاه الحافظ ابن حجر في «الدراية» (٢/١٤٩)، فقال: «في إسناده ضعف».

وانظر حديث ابن عمر الآتي.

١٨٥- مقطوع صحيح الإسناد - تقدم تخريجه في الذي قبله.

قال: سئل ابن المسيب عن الحيوان بالحيوان نسيئة؟ فقال: لا ربا في الحيوان، وقد نُهي عن المضامين، والملاقيح، وحبل الحبل.

والمضامين: ما في أصلاب الإبل.

والملاقيح: ما في بطونها.

وحبل الحبل: ولد ولد الناقة.

١٨٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا الأوزاعي: حدثني

ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ قال: ليس في الحيوان ربا؛ إلا المضامين، والملاقيح، وحبل الحبل.

١٨٧- حدثنا يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن

عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ».

١٨٨- حدثنا أبو كامل: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن

١٨٦- مقطوع صحيح الإسناد - تقدم تخريجه قبل حديث.

١٨٧- إسناده صحيح - أخرجه الترمذي (٣/٥٣١/١٢٢٩)، والنسائي في «السنن

الكبرى» (٦/٦٤/٦١٧٤)؛ قالوا: حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه»

(٣/٢٦٠/٤٨٨٧) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي - الملقب بـ (عارم) -؛

كلاهما عن حماد به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه؛ كما سيأتي.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وتابع حماد بن زيد: إسماعيل ابن علية، وحماد بن سلمة، فانظر الطريق الآتية بعد ثلاثة

أحاديث.

١٨٨- إسناده صحيح - أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٣٩٤/٢٦٤٥) - ومن

طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/٦١/٥٣) -؛ ثنا عفان بن مسلم، وأبو

القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٧٠/١٢٤٩) - ومن طريقه الضياء المقدسي في

«المختارة» (١٠/٦٢/٥٥) - من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل السدوسي - عارم -؛ =

جبير، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

= كلاهما من حماد بن زيد به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين، وخالف أبا كامل الجحدري - فضيل بن حسين -، وعفان بن مسلم، وأبا النعمان السدوسي: محمد بن عبيد بن حساب؛ فرواه عن حماد بن زيد به مرسلًا.

أخرجه المصنف عقب هذا مباشرة.

وتابعه على إرساله: أبو الربيع الزهراني.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٤٨).

ولا شك أن الحكم للوصول؛ فهم أوثق وأحفظ وأكثر، وما يؤيد ذلك: أن جبل الحفظ - شعبة بن الحجاج - تابع حماداً على وصله.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٩٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٢): ثنا يحيى ابن حكيم، وأحمد (٤/ ٤٧/ ٢١٤٥) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ٦١/ ٥٢) -، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٨-٥٦٩/ ١٢٤٥) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٦٢/ ٥٤) -: ثنا محمد بن بشار - بندار -؛ ثلاثتهم عن محمد بن جعفر - غندر -، عن شعبة به.

وخالف غندراً: حفص بن عمر الحوضي؛ فرواه عن شعبة به؛ لكن جعله من مسند ابن عمر.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٩/ ١٢٤٦): ثنا أحمد بن منصور الرمادي، عن حفص به.

وغندر أثبت في شعبة من أبي عمر - حفص بن عمر - الحوضي؛ لكن من الممكن أن يكون عن شعبة عن أيوب من الوجهين، وما يؤيد ذلك: أن جمعاً من الثقات روه عن أيوب به، فجعلوه من مسند ابن عمر؛ كما سيأتي تفصيله بعده.

وخالف حماداً وشعبة: ابن علية، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وهيب بن خالد، ومعمّر بن راشد؛ فرووه عن أيوب السخيتاني به؛ لكن جعلوه من مسند ابن عمر، لا مسند ابن عباس.

وقد أشار إلى ذلك أبو القاسم البغوي؛ لكن تعقبه الضياء بقوله: «ومن المحتمل أن يكون سعيد بن جبير حفظه عنهما، والله أعلم».

قلت: وهو كما قال، ورواية ابن علية ومن معه سيأتي تخريجها بعد حديث.

١٨٩- حدثنا محمد بن عُبيد بن حَسَاب: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بَيْعَ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

١٩٠- حدثنا أبو كامل: أنبأ ابن عُليَّة، عن أيوب، عن سعيد بن جبير،

١٨٩- تقدم تخريجه في الحديث السابق.

١٩٠- إسناده صحيح - أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣/٢٣٧ - رواية الطحاوي) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/٣٧٩/٣٥١٣) - ثنا إسماعيل ابن عُليَّة به^(١).

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

وتابع ابن عليّة:

١- سفيان بن عُيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٠٣/٦٨٩) - ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٧٠/١٢٥٠) -، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣/٢٣٦) - ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤/٣٧٨-٣٥١٢) -، وأحمد (٨/١٨٧ - ١٨٨/٤٥٨٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٩٣)، والسنن الكبرى (٦/٦٤/٦١٧٣): ثنا محمد ابن منصور الجواز المكي، وابن ماجه (٢/٧٤٠/٢١٩٧): ثنا هشام بن عمار الدمشقي؛ خمستهم عن ابن عيينة به.

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/٤٠٩/١١٣٧): ثنا يحيى بن حكيم المقومى، عن عبد الوهاب به.

٣- حماد بن سلمة: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/٢٢/٥٦٥٣): ثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٧٠-٥٧١/١٢٥١) - وعنه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/٢٣٩-٢٤٠/١٩٧ - رواية الحسن بن علي الجوهري): حدثنا عبد الواحد بن غياث؛ كلاهما عن حماد به.

٤- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٧٠/١٢٥٠): ثنا ابن زنجويه، عن معلى بن راشد، عن وهيب به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق - ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «مسند علي ابن الجعد» (١/٥٧٠/١٢٥٠) -.

(١) لكن سقط من «السنن المأثورة»: (عن ابن عمر)! فصار مرسلًا، وهو خطأ طبعي صرف؛ فليصحح.

عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

١٩١- حدثنا أبو كامل: ثنا ابن عُليّة: ثنا أيوب، عن نافع، عن ابن

عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

١٩٢- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ الليث بن سعد، عن نافع، عن

١٩١- إسناده صحيح - أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٣٧/٢٧٣) - ومن

طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٣٧٩/٤)، وأبو عبيد الهروي - القاسم بن سلام - في «غريب الحديث» (٢٠٨/١)، وأحمد (٨/٧٩-٧٨/٤٤٩١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٦٤/٦١٧٤): ثنا أبو هاشم - زياد بن أيوب - البغدادي الطوسي، الملقب بـ (دلويه)، والبخاري في «البحر الزخار» (١٢/٨٩/٥٥٥٩): ثنا مؤمل بن هشام الشكري، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٢١/٤٩٤٦) - «إحسان» - من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ ستهتم عن إسماعيل ابن عُليّة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما، وقد أخرجاه كما سيأتي.

وتابع ابن عُليّة: حماد بن سلمة، عن أيوب به.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/٢٢/٥٦٥٣)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن

الجد» (١/٥٧٠-١٢٥٧/٥٧١) - وعنه أبو الفضل - عبيد الله بن عبد الرحمن - الزهري في

«حديثه» (١/٢٣٩-١٩٧/٢٤٠) - رواية الحسن بن علي الجوهري -.

قلت: وسنده صحيح.

وتابعه - أيضاً - حماد بن زيد؛ كما تقدم قبل أحاديث.

وانظر ما بعده.

١٩٢- إسناده صحيح - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٣/١٥١٤/٥)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤١) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٣/١٥١٤/٥): ثنا محمد بن ربح، والنسائي في

«المتنبي» (٧/٢٩٣)، و«السنن الكبرى» (٦/٦٤/٦١٧٥)، ومسلم - أيضاً - قالوا: ثنا قتيبة بن

سعيد، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم - العلاء بن موسى - الباهلي» (٤١/٥٢)

- ومن طريقه قاسم بن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» (٧٧/٢١)، والعلاء في «بغية

الملتصم» (ص ٩٦) - ثنا العلاء بن موسى، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» - وعنه وعن

غيره أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩/٤٨٨٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٣٤٠-٣٤١) -

عبدالله، عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

١٩٣- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عباد: ثنا مالك، عن نافع، عن

= عن هاشم بن القاسم - أبي النضر-، وأبو عوانة (٣/٢٥٩/٤٨٨٦) من طريق معلى بن منصور؛ خستهم عن الليث بن سعد به.

وتابع الليث بن سعد: عبيدالله بن عمر العمري.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٧/١٤٩/٣٨٤٣)، والبيهقي (٥/٣٤١)-، وأحمد (٨/٢٦٤/٤٦٤٠) -وعنه أبو داود (٣/٢٥٥/٣٣٨١) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٤/٦/١٥١٤)، والبخاري في «البحر الزخار» (١٢/٨٩/٥٥٥٨)، والبيهقي (٥/٣٤١) عن محمد بن المثني، ومسلم -أيضاً-: ثني زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩): ثنا عبدالرحمن بن محمد؛ خستهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله به.

وأخرجه أحمد (٩/٣٦٤/٥٥١٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٤/١٣٢)-: ثنا يحيى بن سعيد الأموي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/٦٨٦-٦٨٧/٨٥١) -من طريق أبي أسامة -حماد بن أسامة-، ويحيى بن عبد الصمد المهرثمية في «جزئها» (٥١/٥٢) من طريق محمد بن المعلى، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩/٤٨٨٣) من طريق محمد بن بشر؛ أربعتهم عن عبيدالله بن عمر به.

وتابع الليث -أيضاً-: جويرية بن أسماء.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٤٣٥/٢٢٥٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/٣٨٦-٣٨٧) عن أبي سلمة -موسى بن إسماعيل -التبوكي، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (١/٣٨٦)-: ثنا عبدالله بن محمد بن أسماء؛ كلاهما عن جويرية به.

١٩٣- إسناده صحيح.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٢/٩٠/٥٥٦٠): ثنا محمد بن معمر، عن روح به. وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٣٥٦/٢١٤٣): ثنا عبدالله بن يوسف التميمي، وأبو داود (٣/٢٥٥/٣٣٨٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٨/٦٨٧/٥٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٠)، و«السنن الصغرى» (٢/٢٦٩/١٩٥٣ و ١٩٥٤) =

ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية؛ كان الرجل يتباع الجزور إلى أن تنتج

= عن عبدالله بن مسلمة القَعْنِي، والنسائي في «المجتبى» (٢٩٣/٧-٢٩٤)، و«السنن الكبرى» (٦١٧٦/٦٥) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وأحمد (١٠٤/١٠ - ٥٨٦٢) - ومن طريقه العلاني في «بغية الملتمس» (ص ٩٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس» (ص ١٩٦ و ١٩٧-١٩٧)، والسخاوي في «البلدانيات» (ص ٢٨٧-٢٨٨)، والسيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٤٢-٤٣/٦) -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٨/ ٣٥١١) - عن الإمام الشافعي، وأبو مسلم الكشي في «حديث أبي عاصم النبيل» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥١-٣٥٢) - : ثنا أبو عاصم النبيل، وأحمد (١/ ٤٥٦/ ٣٩٤)، وابن الجارود في «المتقى» (٢/ ١٧٦/ ٥٩١) عن إسحاق بن عيسى الطباع، وأحمد (٩/ ٢٢٤/ ٥٣٠٧) : ثنا عبدالرحمن بن مهدي، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٢٢/ ٤٩٤٧) - «إحسان»، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ ١٣٦/ ٢١٠٧) من طريق أبي مصعب الزهري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٤) من طريق عبدالله بن وهب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ١٩١/ ٥٨٢١) - ومن طريقه زاهر بن طاهر الشحامي في «زوائد عوالي مالك» (٢٥٥-٢٥٦/ ٣٢) - : ثنا سويد بن سعيد، ويحيى بن عبد الحميد الحماني في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٢) - : ثنا عبدالله بن المبارك؛ كلهم عن الإمام مالك - وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٤٢١-٤٢٢/ ١٤٧٤) - رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٢/ ٣٥٩-٣٦٠/ ٢٦٠٩ - رواية أبي مصعب الزهري، و٢٧٨/ ٢٤٠ - رواية ابن القاسم، و٢٥١/ ٥٤٠ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٧٥/ ٧٧٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال العلاني: «هذا حديث عزيز الوجود، ليس في الدنيا أصح منه؛ فقد تقدم قول الإمام البخاري - رحمه الله - : أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، فكيف وقد زيد بهذين الإمامين - أيضاً - : الشافعي، وأحمد بن حنبل - رحمه الله عليهم - ؟».

وقال الذهبي: «هذا حديث صحيح متفق عليه».

وقال الحافظ ابن حجر والسخاوي: «هذا حديث صحيح».

الناقة، ثم تنتج التي في بطنها.

١٩٤- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا محمد - وهو ابن إسحاق -، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ». وذلك: أنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يتبايعون ذلك البيع، يبيع الرجل بالشارف^(١) وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ.

١٩٥- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن بشر: ثنا عبيد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، وَبَيْعِ الْحَصَاةِ».

١٩٦- حدثنا أبو قدامة -عبيد الله بن سعيد-: ثنا يحيى، عن عبيد الله:

١٩٤- إسناده حسن.

أخرجه أحمد (١٠/٣٩٣/٦٣٠٧ و ٤٧٥-٤٧٦/٤٧٦/٦٤٣٧): ثنا محمد بن عبيد الطَّنَافِسي به. وأخرجه أحمد (٩/٣٣٦/٥٤٦٦): ثنا يزيد بن هارون، و (١٠/٣٩٣/٦٣٠٧): ثنا يعلى بن عبيد الطَّنَافِسي؛ كلاهما عن ابن إسحاق به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن ابن إسحاق صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث عند الإمام أحمد، فأما بذلك شر تدليسه.

(١) هي الناقة المسنة.

١٩٥- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

١٩٦- إسناده صحيح - أخرجه النسائي في «المتجيب» (٧/٢٦٢)، و«السنن الكبرى» (٦/

٢٧/٦٠٦٤): ثنا أبو قدامة السرخسي به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٣/٤/١٥١٣) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/١٣١/٢١٠٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٢) عن زهير بن حرب -أبي خيثمة-، وأحمد (١٢/٣٧٣/٧٤١١ و ١٥/٣٩٦/٩٦٢٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١٦٥-١٦٦/١٣٨٤)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن المنذر=

= في «الإقناع» (١/ ٢٤٣ / ٨٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٣/ ٥٤٧٤)، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)-، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ٤/ ١٥١٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨-٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٧٦/ ٢٧١٥- «فتح المنان»)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨)-: ثنا محمد بن عيسى، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤١١/ ١١٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٢٧/ ٤٩٥١ و ٣٥٢/ ٤٩٧٧- «إحسان»)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٨٥/ ٢٨٠٥) من طرق عن محمد بن بشار -بندار-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤١١/ ١١٣٨): ثنا يحيى بن حكيم المقومسي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٨٥/ ٢٨٠٥) من طريق عمرو بن علي الفلاس ويعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ تسعته عن يحيى القطان به.

قال البغوي والحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

وتابع يحيى القطان:

١- عبدالله بن إدريس: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٣٢/ ٥٥٠)- وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ٤/ ١٥١٣)، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٣٣٧٦)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨١)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨-٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٣٣٧٦)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨١)-، وأبو الشيخ -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٥١٨-٥١٩)- عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما عن عبدالله به.

٢- أبو أسامة -حماد بن أسامة-: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ٤/ ١٥١٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٥١٨-٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، والترمذي (٣/ ٥٣٢/ ١٢٣٠): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

أخبرني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

١٩٧- حدثنا الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا الأسود بن عامر: ثنا

٣- عبدالله بن نمير: أخرجه أحمد (١٥/٤١٦-١٧/٩٦٦ و ١٦/٢٧٢/١٠٤٣٩).

٤- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه ابن ماجه (٢/٧٣٩/٢١٩٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٩/٤٨٨٢) عن محرز بن سلمة، عن الدراوردي به.

٥- محمد بن عبيد الطنافسي: أخرجه أحمد (١٤/٤٦٧/٨٨٨٤)، وإسماعيل الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٥/٢٦٦)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٨/٤٨٨٠)؛ قالوا: ثنا عباس بن محمد الدوري، وأبو العباس الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٣٨ و ٣٤٢)، و«السنن الصغرى» (٢/٢٦٧/١٩٤٧)-: ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٨/٤٨٨٠): ثنا عمار بن رجاء وأبو الحسن الميموني؛ خستهم عن الطنافسي به.

٦- عقبة بن خالد السكوني: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/٢٩١/٢٧٢٥) -فتح المنان)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/٥١٨)-، وابن الجارود في «المتقى» (٢/١٧٥-١٧٦/٥٩٠) عن أبي سعيد الأشج، عن عقبة به.

١٩٧- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه أحمد (٤/٤٨٠/٢٧٥٢)، وابن ماجه (٢/٧٣٩/٢١٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٢٤/١١٣٤١) عن أبي كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والدارقطني في «سننه» (٢/٥٨٥/٢٨٠٤) من طريق محمد بن الحسين الأعرابي، وابن ماجه (٢/٧٣٩/٢١٩٥) عن العباس بن عبد العظيم العنبري؛ أربعتهم عن الأسود بن عامر -شاذان- به.

قال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبير» (١/٥١٩): «فأما حديث ابن عباس؛ فأخرجه ابن ماجه، وفيه أيوب بن عتبة؛ وهو ضعيف».

وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة»: «في إسناده أيوب بن عتبة؛ ضعيف».

قلت: وهو كما قالوا، وللحديث طريق أخرى:

فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٠٣/١١٦٥٥) بسند صحيح عن يونس

ابن بكير؛ عن النضر بن عبد الرحمن -أبي عمر الخزاز-، عن عكرمة، عن ابن عباس به. =

أيوب بن عتبة اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

- ١٩٨- حدثنا محمد بن رافع: ثنا يحيى بن آدم: ثنا شريك، عن إسماعيل، عن الحسن، عن أنس بن مالك: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».
- ١٩٩- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن محمد بن يحيى بن

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٠ / ٤): «وفيه النضر أبو عمر؛ وهو متروك». قلت: وهو كما قال.

وبالجملة؛ فالحديث لا يتقوى بمجموع الطريقين؛ نظراً للضعف الشديد في الطريق الثاني، ومع ذلك: فالحديث صحيح بشاهديه من حديث أبي هريرة - وهو السابق -، وأنس بن مالك - وهو الآتي -.

١٩٨- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه أبو الحسن - علي بن عمر - الحربي السكري الختلي في «الجزء الأول من حديثه» (١٦٠ / ٣٢) من طريق الحسن بن بشر: ثنا شريك بن عبدالله القاضي به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥ / ١٥٤ / ٢٧٦٦ و ١٥٤ - ١٥٥ / ٢٧٦٧) من طريق عبدالله بن نير وعرة بن البرند؛ كلاهما عن إسماعيل بن مسلم المكي به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف إسماعيل هذا:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨١ / ٤): «رواه أبو يعلى، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي؛ وهو ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٥١٩): «وأما حديث أنس؛ فأخرجه أبو يعلى، وفيه إسماعيل بن مسلم - نزيل مكة -؛ وهو ضعيف».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣ / ٣٠٢): «هذا حديث مدار طرقه على إسماعيل بن مسلم المكي؛ وهو ضعيف».

لكن الحديث صحيح على كل حال بما قبله.

١٩٩- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١١٥١ / ١٥١١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ٢٥٨ / ٤٨٧٧): ثنا محمد بن حيوة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٣٤١) من طريق محمد بن عبد السلام؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي به.

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٤٦/٣٥٩/٤): ثنا إسماعيل بن أبي أويس^(١)، والنسائي في «المجتبى» (٢٥٩/٧)، و«السنن الكبرى» (٦٠٥٥/٢٣/٦) من طريق عبد الرحمن بن القاسم، والشافعي في «مسنده» (٢٩٧/٢ - ٢٩٨/٢٩٨ - ترتيبه)، و«الأم» (٢٢٠/٧) - وعنه أحمد (١٤/٥٠١/٨٩٣٥) - ومن طريقه السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٧/٤٣) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤١/٥)، و«معرفه السنن والآثار» (٣٧٩/٤ - ٣٥١٤) -، وأحمد (١٦/٤٩٢ - ١٠٨٤٦/٤٩٣): ثنا عثمان بن عمر بن فارس، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك بن أنس» - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢٣٦/٣) -، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٥٧/٢٤١)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٢٦٧/٢ - ٢٦٨/٢٦٨) ١٩٤٨ عن عبدالله بن مسلمة القعني، وأبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه» (٢٥٧/٣ - ٢٥٨/٣) ٤٨٧٥ و ٤٨٧٦/٢٥٨ من طريق عبدالله بن وهب ومطرف بن عبدالله، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١١٧/١٠٢) من طريق سويد بن سعيد، والبغوي في «شرح السنة» (٨/١٢٩) ٢١٠١ من طريق أبي مصعب الزهري؛ تسعته عن الإمام مالك - وهذا في «الموطأ» له (٣/٤٣٨ - ١٤٨٧/٤٣٩ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٣٧٤ - ٣٧٥/٢٦٥٢ و ٣٧٥/٢٦٥٣ - رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٩/٩٩ - رواية ابن القاسم) - به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع محمد بن يحيى بن حبان: أبو الزناد، عن الأعرج به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٤٦/٣٥٩/٤ و ٥٨٢١/٢٧٩/١٠): ثنا ابن أبي أويس، والنسائي في «المجتبى» (٢٥٩/٧)، و«السنن الكبرى» (٦٠٥٥/٢٣/٦) من طريق ابن القاسم، والشافعي في «السنن الماثورة» (٢٣٩/٢٧٤) - وعنه أحمد (١٤/٥٠١/٨٩٣٥) - ومن طريقه السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٧/٤٣) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤١/٥) -، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٤٩ - ٤٩٧٥) - «إحسان»، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥٤/١٤٤) من طريق أبي مصعب الزهري، والأثرم في «سننه» - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٥/١٨) -، والجوهري في «مسند الموطأ» (٥٤٢/٥٥٣) عن عبدالله ابن مسلمة القعني، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٩٥/١٩٩) من طريق سليمان بن فضلة؛ تسعته عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٤/٣٢٢ - ٣٢٣/١٨١٩ - رواية يحيى الليثي، و٢/٨٩ - ١٩٢٢/٩٠ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٧٦/٣٥٧ - رواية ابن القاسم، و٥٦١/١٣٤٤ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني) -، عن أبي الزناد به.

(١) قلت: وقد ذكر البيهقي أن البخاري رواه في «صحيحه» عن عبدالله بن يوسف، ولم أر ذلك في

«صحيحه»!

= وتابع مالكاً عليه:

١- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/٢٢٧/١٤٩٨٩)،
ومسلم في «صحيحه» (٣/١١٥١)، والترمذي (٣/٦٠١-٦٠٢/١٣١٠)، وأحمد (١٦/١٤٢/
١٠١٦٩-١٦٨-١٦٩/١٠٢٢٨) عن وكيع بن الجراح، والبخاري في «صحيحه» (١/٤٧٧/
٣٦٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٧/٤٨٧٣) عن قبيصة بن عقبة، وأحمد (١٦/٥١/
٩٩٨٢)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٢٢/١٢١٤) عن عبدالرحمن بن مهدي؛ أربعتهم
عن الثوري به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٤٣/٢٣١٩).

وتابع الأعرج عليه:

١- حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٥٨/
٥٨٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٤٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٢)، وابن
ماجه (٢/٧٣٣/٢١٦٩)- عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/
٢٧٨/٥٨١٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٢)، وابن خزيمة -ومن طريقه أبو نعيم
الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/٢٧٨) من طريقين
عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٤٣/٢٣١٧) -وعنه
مسلم (٣/١١٥٢)، وابن ماجه (٢/٧٣٣/٢١٦٩)-، وأحمد (١٦/٢٧٣/١٠٤٤١)، وأبو عوانة
في «صحيحه» (٣/٢٥٨/٤٨٧٨)، والبيهقي في «الآداب» (٣٩٣/٨٥٨) عن محمد بن عبيد
الطنافسي، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٦١-٢٦٢)، و«الكبرى» (٦/٢٦/٦٠٦٣) من طريق
معتمر بن سليمان؛ خمستهم عن عبيدالله بن عمر العمري، عن خبيب بن عبدالرحمن بن خبيب
ابن يساق الأنصاري، عن حفص به.

٢- عطاء بن ميناء: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٢٤٠/١٩٩٣) من طريق هشام
ابن يوسف، ومسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٦-
٢٥٧/٤٨٧٠)، والبيهقي (٥/٣٤١) من طريقين عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له
(٤/٣٠٣/٧٨٨٠ و٨/٢٢٨/١٤٩٩١)-؛ كلاهما عن ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار، عن
عطاء به.

٣- محمد بن سيرين: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٣٥٨-٣٥٩/٢١٤٥) من طريق
عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وأحمد (١٦/٤٣٧/١٠٧٥٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» =

حَبَّان، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ».

٢٠٠- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: عَنْ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ».

= (٣/ ٢٥٧ / ٤٨٧٤) من طريق عبدالوارث بن سعيد؛ كلاهما عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين به.

وتابع أيوب: هشام بن حسان القردوسي.

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٤٠ / ١٠٣٧٠): ثنا محمد بن جعفر - غندر-، عن هشام به.

٤- أبو صالح - ذكوان - السمان: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢) من طريق يعقوب بن عبدالرحمن، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨ / ٤٨٧٩) من طريق إسماعيل بن جعفر؛ كلاهما عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه به.

٢٠٠- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١/ ٧٩ / ٦٢٨٤): ثنا علي بن المديني، وأبو داود (٣/ ٢٥٤ / ٣٣٧٧) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٧ / ٤٨٧٢) - : ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن عمرو بن السرح، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٤ / ٦٠٥٨): ثنا أبو عمار - الحسين بن حريث - الخزازي المروزي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٣ / ٢٣١٦ و ٨/ ٤٨٥ / ٥٢٦٨) - وعنه ابن ماجه (٢/ ٧٣٣ / ٢١٧٠) -، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٢٠ / ٧٣٠) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٢) -، وابن ماجه (٢/ ٧٣٣ / ٢١٧٠): ثنا سهل بن زنجلة الخياط الأستر، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣- ٢٧٤ / ٢٣٨) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٤/ ٣٧٩ / ٣٥١٥) -، وأحمد (١٧/ ٦٧- ٦٨ / ١١٠٢٢)، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٨٩ / ٢٧٢٤ - «فتح المنان»): ثنا عمرو بن عون، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٦٥ / ٩٧٦): ثنا أبو خيثمة - زهير بن حرب - النسائي، و(٢/ ٣٦٢ / ١١١٦): ثنا إسحاق بن إبراهيم الهروي، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٧٦- ١٧٧ / ٥٩٢): ثنا عبدالله بن هاشم البغوي ومحمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وحاجب الطوسي في «فوائده» - ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٦٩٧- ٦٩٨ / ٨٦٥ و ٩٠١- ٩٠٢ / ١١٤٠) - : ثنا عبدالرحيم بن منيب العتكي؛ كلهم - وعدتهم خمسة عشر رجلاً - عن سفيان بن عيينة به.

٢٠١- حدثنا إسحاق، ومحمد بن يحيى - أحدهما يزيد على الآخر الشيء، والمعنى واحد-، قال إسحاق: أنبأ عبد الرزاق، وقال محمد: ثنا عبد الرزاق، قال^(١): أنبأ معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ».

المنابذة: أن يَبِذَ الثوب، فيقول: إذا نبذته إليك؛ فقد وجب البيع. وأما الملامسة؛ فهو: أن يلمسه بيده، ولا ينشره، ولا يقلبه، إذا مسه؛ وجب البيع.

٢٠١- إسناده صحيح.

أخرجه أبو داود (٣/٢٥٥/٣٣٧٨) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٢) -: ثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٦١)، و«السنن الكبرى» (٦/٢٥/٦٠٦١): ثنا محمد بن رافع القشيري النيسابوري، وأحمد (١٧/٧٠/١١٠٢٤) و(١٨/٣٩٩-٤٠٠/١١٩٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٥٠/٤٩٧٦) - «إحسان»: حدثنا ابن أبي السري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٧/٤٨٧١): ثنا الحسن بن أبي الربيع وأحمد بن يوسف السلمي ومحمد بن إسحاق بن الصباح، ومحمد بن سهل؛ ثمانيتهم عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٤/٣٠٣-٣٠٤/٧٨٨٢ و٨/٢٢٦-٢٢٧/١٤٩٨٧)^(١) - به. وأخرجه أحمد (١٨/١٧٧/١١٦٣٢)، والبخاري في «صحيحه» (٤/٣٥٩/٢١٤٧) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، عن معمر به.

وتابع معمرًا: محمد بن أبي حفصة.

أخرجه ابن عدي في «نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه»؛ كما في «فتح الباري» (١١/٧٩) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/١٣١) -.

(١) في «م»: «قالا»! وهو خطأ.

(١) وقع الحديث في الموضع الأول من «المصنف» مرسلاً

٢٠٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني عَقِيل، عن ابن شهاب: أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص: أن أبا سعيد الخدري أخبره: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ - والملامسة: لمس الثوب لا ينظر إليه-، وعن المنابذة؛ وهي: طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يقلبه، وينظر إليه».

٢٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

٢٠٢- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن الإمام الذهلي من جهابذة الحفاظ الذين يقبل حديث عبدالله بن صالح إذا جاء من طريقهم، ومع ذلك توبع: فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٤٤/٣٥٨/٤): ثنا سعيد بن كثير بن عفير، والنسائي في «المجتبى» (٢٦٠/٧)، و«السنن الكبرى» (٦٠٥٦/٢٤/٦) من طريق عبدالله بن يوسف التتيسي؛ كلاهما عن الليث بن سعد به. وتابع الليث بن سعد:

١- صالح بن كيسان: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٥٢/٣): ثنا عمرو بن محمد الناقد، وأحمد (١١٩٠٢/٣٩٨/١٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢٦١/٧)، و«السنن الكبرى» (٦٠٦٠/٢٥/٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤٨٦٩/٢٥٦/٣)؛ قالوا: ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني، وأبو عوانة (٤٨٦٩/٢٥٦/٣): ثنا عباس بن محمد الدوري؛ أربعتهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٢- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢٥٥/٣/٤٨٦٦): ثنا عمار بن رجاء، عن روح بن عبادة، عن ابن جريج: أخبرني الزهري به.

وهذا سند صحيح.

وانظر ما بعده.

٢٠٣- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٧٥/٦٦٤/٢) - تحقيق الزهري)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٠/١٣)، و«الاستذكار» (٢٠/١٩٤-١٩٥/٢٩٧٩٥) من طريق المطلب بن شعيب؛ كلاهما عن عبدالله بن صالح -أبي صالح- المصري به.

يونس، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني عامر بن سعد: أن أبا سعيد الخدري؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ». والملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل -أو النهار-، لا يقلبه إلاً بذلك.

والمناذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه؛ فيكون ذلك بيعهما، عن غير نظرة، ولا تراض.

قال أبو عبد الله: وقال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]؛ فأجل ذكر الدية وأبهما، فلم يفسرها، وجعل تفسيرها إلى رسوله، ففسر ذلك الرسول ﷺ بسنته، فجعل دية الرجل المسلم: مئة من الإبل، واتفق على القول بذلك أهل العلم.

= قلت: وهذا سند صحيح كسابقه، فالبخاري والذهلي من كبار حفاظ الحديث وجهابذته من صحت روايتهم عن عبدالله بن صالح، فتنبه لهذا جيداً ولا تكن من الغافلين^(١). وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/٢٧٨/٥٨٢٠) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/١٣٤-١٣٥/٢١٠٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤١-٣٤٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/٣٨٠/٣٥١٦)، و«الأدب» (٣٩٣-٣٩٤/٨٥٩) عن يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٢/١٥١٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/٢٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/٢٤/٦٠٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٢٥٦/٤٨٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٢) من طرق عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-، وأبو داود (٣/٢٥٥/٣٣٧٩) من طريق عنبة بن خالد الأيلي، وأبو عوانة (٣/٢٥٦/٤٨٦٨) من طريق شبيب بن سعيد الحبطي؛ ثلاثتهم عن يونس بن يزيد الأيلي به.

(١) ولم يتنبه لذلك -وللأسف- الدكتور البصري المعلق على «م» -عفا الله عنه-، فأعل الحديث بعبدالله بن صالح، وزاد ضعفاً على إباله؛ فادعى أن هذه الطريق مكررة عن سابقتها! وهو خطأ عريض، لا يخفى على طالب علم الحديث؛ فتلك من طريق عقيل بن خالد، وهذه من طريق يونس بن يزيد.

٢٠٤- حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري: ثنا معن بن عيسى: ثنا

٢٠٤- إسناده صحيح - أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٦/٨) -: ثنا الهيثم بن خلف، عن إسحاق بن موسى به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٥٥٨-٥٥٩): نا معن بن عيسى به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ١٨٤/ ٧١٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠١/ ٥٦٣٠) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦) - عن عبدالله بن يوسف التتيسي، وإسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٤-١٢٩٥ / ١٦٦٩ / ٦)، وأبو داود في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٩١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٧)، وابن ماجه (٢/ ٨٩٢-٨٩٣ / ٢٦٦٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٠٣-١٠٤ / ٧٩٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/ ٩٤٣) من طرق عن بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، وأبو داود (٤/ ١٧٧-١٧٨ / ٤٥٢١)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥-٦)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٢٢-٤٢٣ / ٥٩٤٥ / ١ / ٦/ ٣١٧-٣١٨ / ٦٨٨٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٨-١٩٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٣-٦٤ / ٦٠٤١) من طريقين عن عبدالله بن وهب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس» (٨٠ - ٨١ / ١٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/ ٢١٤-٢١٥ / ٢٥٤٧) عن أبي مصعب الزهري، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٠-٤٢١ / ٤٢٠)، و«المسند» (٢/ ٢٢٩ / ٣٨٠ و ٢٣١ / ٣٨٢ - ترتيبه)، و«الأم» (٦/ ٩٠) - وعنه أحمد (٢٦/ ٢١ / ١٦٠٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٤-٢٥٥ / ٣٠٩٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٤ - ٢٥٥ / ٤٩٦٩)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» (ص ١٩٨-١٩٩)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٦-٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٣٤-٤٣٥ / ٥٩٦٥ / ٢ / ٦/ ٣١٨-٣١٩ / ٦٨٨٧) من طريق عبد الرحمن بن القاسم، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٧٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٤٠٤-٤٠٥ / ٤٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠١ / ٥٦٣٠) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦) -، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» - ومن طريقه المزي (٣٤/ ٢٣٥-٢٣٦) - من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٧٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٤٠٤ - ٤٠٥ / ٤٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦-٢٣٧) من طرق عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وابن أبي عاصم في «الدييات» (٣٦٠/ ١٧٨) من طريق أنس بن عياض، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله» =

مالك بن أنس، عن أبي ليلى بن^(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة^(٢)؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه^(٣): أن عبد الله بن

=الزيري» (١٤٣-١٤٤ / ٢٢٨): ثنا مصعب بن عبدالله الزيري؛ كلهم - وعدتهم أحد عشر رجلاً - عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٤/ ٢٣٧-٢٣٨ / ١٧٤٣ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٢٥٩-٢٦٠ / ٢٣٥٢ - رواية أبي مصعب الزهري، و٥٤٧-٥٤٨ / ٥٢٥ - رواية ابن القاسم، و٢٣٤-٢٣٥ / ٦٨١ - رواية محمد بن الحسن الشيباني، و١ / ٢٠٣ - رواية ابن بكير) - به.

قال البغوي: «حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

قلت: وهو كما قالوا، وانظر ما بعده.

(١) تحرفت في «م» إلى: (عن)! وهو تحريف شنيع، غفل عنه الدكتور البصري.

(٢) بفتح المهملة وسكون المثناة.

(٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧-١١٨)، و«معرفة السنن والآثار»

(٦/ ٢٥٥) - ونحوه في «السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٥) -: «رواه البخاري في «الصحيح» عن عبدالله ابن يوسف وإسماعيل عن مالك، وقال في إسناده كما قال الشافعي: أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

وكذلك قاله ابن وهب ومعن وغيرهما عن مالك.

وأخرجه مسلم عن إسحاق بن منصور عن بشر بن عمر عن مالك، وقال في إسناده كما قال ابن بكير: أنه أخبره (عن)^(١) رجال من كبراء قومه».

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/ ٢٩٩-٣٠٠): «هكذا قال يحيى، عن مالك في هذا

الحديث: عن أبي ليلى، عن سهل بن أبي حثمة^(ب)، وتابعه على ذلك: ابن وهب، وابن بكير، وليس في روايتهم ما يدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة.

وقال ابن القاسم، وابن نافع، ومطرف، والشافعي، وأبو مصعب: عن مالك، عن أبي

ليلى، عن سهل؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

(١) ليست عند ابن بكير.

(ب) أنه أخبره رجال من كبراء قومه.

سهل ومحيصة خرجا إلى خير، فقتلَ عبد الله بن سهل؛ فوداه رسول الله ﷺ،
بعث إليهم بمئة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار.

قال سهل: لقد ركضتني^(١) منها ناقة حمراء.

٢٠٥- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ زياد بن عبد الله البكائي، عن محمد
ابن إسحاق؛ قال: فحدثني الزهري، عن سهل بن أبي حثمة. وحدثني بُشَيْر بن

= وقال القعني ويشر بن عمر: عن مالك، عن أبي ليلى، عن سهل؛ أنه أخبره عن رجال من
كبراء قومه.

وقال عبدالله بن يوسف: عن مالك، عن أبي ليلى -عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل - عن
سهل بن أبي حثمة؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

فروايتهم ورواية ابن القاسم -ومن ذكرنا معه-، ورواية القعني - أيضاً - ومن تابعه، تدل
على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة، وقد قيل: لم يسمع أبو ليلى من سهل، وقيل: سمع
منه، وقيل: هو مجهول؛ لم يرو عنه غير مالك، وقيل: روى عنه ابن إسحاق ومالك.

وانظر -لزأماً- «كتاب الإيما إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣/ ١١٧-١٢٠).

(١) أصل الركض: الضرب بالرجل والإصابة بها.

٢٠٥- إسناده حسن - أخرجه أحمد (١٩/٢٠-١٦٠٩٦)، وابن أبي عاصم في
«الدييات» (٣٦٩/١٨٣/٤٨٩/٢٥٧ و ٢٥٩/٤٩٢ و ٢٦٠/٤٩٢) عن يعقوب بن إبراهيم، وأبو
نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/١٦٦٦/٤١٧٢)، وابن عبد البر في «التمهيد»
(٢٣/٢٠٢-٢٠٣)، و«الاستذكار» (٢٥/٣٠٣-٣٠٤/٣٨٣٠٧) من طريق أحمد بن محمد بن
أيوب؛ كلاهما عن إبراهيم بن سعد الزهري، عن ابن إسحاق به.

وتابع إبراهيم بن سعد عليه:

١- يزيد بن زريع: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/٦٥٣-٦٥٥/٢٥٠٥) -«فتح المنان»:
نا محمد بن عبدالله الرقاشي، عن يزيد به.

٢- يونس بن بكير: أخرجه البيهقي (٨/١٢٦-١٢٧) من طريق أحمد بن عبد الجبار
العتاردي، عن يونس به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن إسحاق.

وانظر ما بعده.

يسار، عن سهل بن أبي حثمة؛ قال: قُتِلَ عبد الله بن سهل بخير؛ فوداه رسول الله ﷺ مئة ناقة.

٢٠٦- حدثنا محمد بن يحيى، وأبو علي البسطامي؛ قالوا: ثنا الفضل بن

٢٠٦- إسناده صحيح - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/٣٦/٣١٤٨): ثنا أبو بكر النيسابوري، عن محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/٢٢٩-٢٣٠/٦٨٩٨) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٣٢٢/١٧٩٩) -، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٩/١٣٠-١٣١/٦٧٩٠ و٣٨٢/٧٨٦٧) - وعنه ابن أبي عاصم في «الدييات» (٣٥٩/١٧٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٢٠) -، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/٣٠٥-٣٠٦/٣٨٣١٦) -، وأبو داود (٢/١١٨/١٦٣٨) و٤/١٧٨-١٧٩/٤٥٢٣) - ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/٣٠٥-٣٠٦/٣٨٣١٥) -، والنسائي في «المجتبى» (٨/١١-١٢)، و«السنن الكبرى» (٥/٤٣٥/٥٩٦٦ و٦/٣٢٣/٦٨٩٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٢-٦٣/٦٠٤٠)، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ويعقوب بن سفيان الفسوي - ومن طريقهما البيهقي في «الكبرى» (٨/١٢٠)، و«معرفه السنن والآثار» (٦/٢٥٩/٤٩٧٤) -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٩٨)، و«مشكل الآثار» (١١/٥٢٦/٤٥٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١٠٠-١٠١/٥٦٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/٢٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣٦-٣٧/٣١٤٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٢٠٩)، و«الاستذكار» (٢٥/٣٠٦/٣٨٣١٨) من طرق عن أبي نعيم - الفضل ابن دكين - الملائني به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٩٤/١٦٦٩/٥) من طريق عبد الله بن نعيم، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/٧٧/٢٣٨٤) من طريق مالك بن سعيم بن الخنيس؛ كلاهما عن سعيد ابن عبيد به.

وتابع سعيد بن عبيد: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن بشير به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/٥٣٥-٥٣٦/٦١٤٢ و٦١٤٣)، و«الأدب المفرد» (١/١٨٥-١٨٦/٣٥٩) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٠/٢١٢-٢١٣/٢٥٤٦) -، وإسماعيل بن إسحاق القاضي - ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/٣١٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١١٨-١١٩)، و«السنن الصغرى» (٣/٢٥٥-٢٥٦/٣١٠٠) =

= والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٥٠-٢٥١/ ٩٢٨)-؛ قالوا: ثنا سليمان بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٢/ ١٦٦٩/ ٢)، وأبو داود (٤/ ١٧٧/ ٤٥٢٠)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٥٩-٦٠/ ٦٠٣٢)، والبيهقي (٨/ ١١٨-١١٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ١٩٩)-؛ قالوا: ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٨-٩)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٢٤/ ٥٩٤٥/ ٢ و ٦/ ٣٢٠/ ٦٨٨٩): ثنا أحمد بن عبد الله الضبي، وأبو داود (٤/ ١٧٧/ ٤٥٢٠)- وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٥٩-٦٠/ ٦٠٣٢)، والبيهقي (٨/ ١١٨-١١٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ١٩٩)-، وابن أبي عاصم في «الدييات» (٣٥٤/ ١٧٥ و ٤٩٠/ ٢٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٢٨١/ ٤٤٢٧) عن محمد بن عبيد بن حساب، وأحمد (٢٨/ ٥١١-٥١٢/ ١٧٢٧٦): ثنا يونس بن محمد المؤدب، وأبو يعلى في «مسنده»- وعن ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٣٥٨-٣٥٩/ ٦٠٠٩)- «إحسان»-، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢٨/ ٥١٣/ ١٧٢٧٧)؛ قالوا: ثنا خلف بن هشام البزار، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٧١- ٣٧٢/ ١٢٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٠٤/ ٨٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠٠/ ٥٦٢٧) من طريقين عن أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي، الملقب بـ (عارم)؛ سبعتهم عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد به.

وقرن حماد (رافع بن خديج) مع سهل.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع حماد بن زيد:

١- بشر بن الفضل: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»- وعنه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٠٥/ ٢٧٠٢ و ٦/ ٢٧٥/ ٣١٧٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٥٢٤-٥٢٥/ ٤٥٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٣)، والبيهقي (٨/ ١١٨) من طريق عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٩-١٠)، و«الكبرى» (٦/ ٣٢١/ ٦٨٩١): ثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٩)، و«الكبرى» (٥/ ٤٣٣-٤٣٤/ ٥٩٦٥/ ١ و ٦/ ٣٢٠-٣٢١/ ٦٨٩٠)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٤-٣٥/ ٣١٤٤) عن عمرو بن علي الفلاس؛ أربعتهم عن بشر به.

٢- الليث بن سعد: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩١-١٢٩٢/ ١٦٦٩/ ١)- ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٢٢/ ١٧٩٨)-، والترمذي (٤/ ٣٠-٣١/ ١٤٢٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧-٨)، و«الكبرى» (٦/ ٣١٩/ ٦٨٨٨)، وأبو العباس السراج في «حديثه»- ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٦٥-١٦٦٦/ ١٦٧١)، =

= والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٠٦/٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٨/٨) عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٦٠٣٧/٦١/٤) من طريق يحيى بن بكير، وابن عبد البر في «المهيد» (٢٠٢-٢٠١/٢٣) من طريق يحيى بن يحيى الليثي؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد به.

وقرن الليث (رافع بن خديج) مع سهل.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢٩٣/٣): ثنا محمد ابن المثنى، والنسائي في «المجتبى» (١٠-١١/٨)، و«الكبرى» (٦٨٩٢/٣٢٢-٣٢١/٦): ثنا محمد ابن بشار -بندار-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٣-٤٢٤/٦٢٤)، و«المسند» (٢٣٠/٢/٣٨١ و٢٣١/٣٨٣ - ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص ٢٠٨)، و«الأم» (٦/٩٠) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١١٨/٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٢٥٥-٢٥٦/٤٩٧٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/٢١١-٢١٢/٢٥٤٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦١-٦٢/٦٠٣٨): ثنا عمر بن شبة؛ أربعتهم عن الثقفي به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- مفيان بن عينة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢٩٣/٣): ثنا عمرو بن محمد الناقد، والحميدي في «مسنده» (١٩٦/١-١٩٧/٤٠٣) -وعنه الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٣/٦٢٢)، و«الأم» (٦/٩٠)، و«المسند» (٢/٢٣١/٣٨٣ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٢٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٢٥٦/٤٩٧١ و٢٥٦-٢٥٧/٤٩٧٢)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٩٩/٥٦٢٥)، والبيهقي (٨/١١٩)، وابن عبد البر في «المهيد» (٢٣/٢٠٠-٢٠١)-، وأحمد (٢٦/١١-١٢/١٦٠٩١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠/٣٠/١٨٢٥٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٩٩/٥٦٢٥)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/١١)، و«الكبرى» (٦/٣٢٢/٦٨٩٣): ثنا محمد بن منصور الجواز المكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٢/٦٠٣٩)؛ ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/١٠٢-٧٩٨/١٠٣)؛ ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٩٧)، و«مشكل الآثار» (١١/٥٢٣-٥٢٤/٤٥٨٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٢/٦٠٣٩)، وعبدالله بن محمد بن زياد -أبو بكر النيسابوري- في «الفوائد الزيادات» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٠٦/٥-١٠٧)-؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى؛ ثمانيتهم عن ابن عينة به.

- ٥- يزيد بن هارون: أخرجه الترمذي (٣١/٤): ثنا الحسن بن علي الخلال، عن يزيد به.
- ٦- أبو أويس: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١١٩)، و«السنن الصغرى» (٣/٢٥٦/٣١٠١ و٣١٠٢-)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣٥/٣١٤٥) من طريق ابن أبي أويس، عن أبيه به.
- ٧- عباد بن العوام: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٠-٦١/٦٠٣٥ و٦١/٦٠٣٦) من طريق موسى بن داود وسعيد بن سليمان الواسطي؛ كلاهما عن عباد به.
- ٨- معاوية بن صالح: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٢٨١-٢٨٢/٤٤٢٨) عن بكر بن سهل -واه-، عن عبدالله بن صالح -ضعيف-، عن معاوية به.
- وقرن معاوية (رافع بن خديج) مع سهل.
- وخالف هؤلاء الجماعة: سليمان بن بلال، وهشيم بن بشير؛ فروياه عن يحيى بن سعيد الأنصاري به مرسلًا؛ بإسقاط سهل بن أبي حثمة.
- أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٩٣/١٦٦٩/٣ و٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٩٩-٢٠٠).
- وتابعهما: أنس بن عياض.
- أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/٦٠/٦٠٣٤): ثنا يونس بن عبدالأعلى، عنه به.
- وتابعهم -أيضاً- على إرساله: الإمام مالك بن أنس.
- أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢١-٤٢٢/٦٢١ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢/٣٣١)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٢٥٧-٢٥٨/٤٩٧٣-)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠/٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (٨/١١)، و«الكبرى» (٦/٣٢٣/٦٨٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٩٧-١٩٨)، و«مشكل الآثار» (١١/٥٢٢/٤٥٨٧)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٦٠٩-٦١٠/٨٢٣) كلهم عن مالك -وهذا في «الموطأ» له (٤/٢٣٩-٢٤٠/١٧٤٤ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٢٦٠-٢٣٥٣/٢٦١ - رواية أبي مصعب الزهري)- به.
- قال الجوهري: «هذا حديث مرسل».
- قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/٣٠١): «لم يختلف الرواة عن مالك -لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد- في إرساله عن بُشَيْر بن يسار، وأنه ليس فيه لسهل بن أبي حثمة ذكر، وإن كان غيره من رواة يحيى بن سعيد جعلوه عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة» ا.هـ.
- قلت: وهو كما قالنا، وقد بينا لك -بفضل الله وتوفيقه- من وصله، بتفصيل قد لا تراه في مكان غير هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

دكين: ثنا سعيد بن عبيد الطائي، عن بُشَيْر^(١) بن يسار^(٢) الأنصاري: أن سهل ابن أبي حثمة أخبره: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَّاهُ مِثَّةً مِنَ الْإِبِلِ^(٣)».

٢٠٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا الحكم بن موسى: ثنا يحيى بن حمزة،

(١) بالموحدة والمعجمة، مصغر.

(٢) بتحتانية، ثم مهملة خفيفة.

(٣) قلت: عند البخاري في «صحيحه»: «من إبل الصدقة».

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٢٣٥): «زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد؛ لتصريح يحيى بن سعيد بقوله: «من عنده»، وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده، أو المراد بقوله: «من عنده»؛ أي: بيت المال المرصد للمصالح، وأطلق عليه صدقة؛ باعتبار الانتفاع به مجاناً؛ لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين، وقد حمله بعضهم على ظاهره؛ فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء: جواز صرف الزكاة في المصالح العامة، واستدل بهذا الحديث وغيره.

قلت: وتقدم شيء من ذلك في (كتاب الزكاة) في الكلام على حديث أبي لاس؛ قال: «حملنا النبي ﷺ على إبل من إبل الصدقة في الحج».

وعلى هذا؛ فالمراد بالعندية: كونها تحت أمره وحكمه، وللاحتراز من جعل ديتة على اليهود -أو غيرهم-.

قال القرطبي في «المفهم»: فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه، وحُسن سياسته، وجلباً للمصلحة، ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف، ولا سيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق. ورواية من قال: «من عنده» أصح من رواية من قال: «من إبل الصدقة»، وقد قيل: إنها غلط! والأولى أن لا يغلط الراوي ما أمكن، فيحتمل أوجهاً:

منها: فذكر ما تقدم، وزاد: أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة، ليدفعه من مال الفئ، أو أن أولياء القتيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلف؛ استئلاًفاً لهم، واستجلاباً لليهود».

٢٠٧- إسناده ضعيف جداً (وهو صحيح بشواهده) - أخرجہ الدارقطني في «سننه»

(١/٣٠١/٤٣٢ و ٢/٥٤٠/٢٦٨٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/١٦٥/١٦٠

و ٢/١٢٣/١٢٧) - ثنا أبو بكر بن زياد النيسابوري، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل

السنة والجماعة» (٢/٣٤٤/٥٧٢) من طريق أحمد بن سعيد الثقفي؛ كلاهما عن محمد بن يحيى =

=الذهلي^(١) به.

وأخرجه أحمد في «المسند»؛ كما في «الكامل في الضعفاء» (١١٢٣/٣)، و«المحرر في الحديث» (١٦٧/١-بتحقيقي)، و«تنقيح التحقيق» (١٣١/١) -وعنه أبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (٨٥/٧٣ و ١٠٩/٩٩)- وعنه ابن عدي في «الكامل» (١١٢٣/٣)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٠/٤)-، وأبو داود في «المراسيل» (٣/٢٤٧/٣٣٦)، والنسائي في «المجتبى» (٥٧-٥٨/٨)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٧٣-٣٧٤/٧٠٢٩): ثنا عمرو بن منصور النسائي، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣٠٠/١٤٢ و ٣١٣/١٤٨ و ٣٢٨/١٦١): ثنا أبو يعقوب -إسحاق بن سليمان- البغدادي، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٣٩-٣٤١/١٧)، و«الاستذكار» (٨-٩/٢٥)، وابن حزم في «المحلى» (١٣/٦ و ١٠/٤١١-٤١٢)-، وأبو محمد -عبدالله بن عبد الرحمن- الدارمي في «مسنده» (٧/١٤٠/١٧٤٤ و ١٤٦/١٧٤٥ و ١٥٥/١٧٥١ و ١٦٥/١٧٥٨ و ٨/٥٢١/٢٤١٣ و ٦٥٢/٢٥٠٤ و ٦٥٦/٢٥٠٦ و ٦٧٢/٢٥١٧ و ٦٧٣/٢٥١٨ و ٢٥١٩ و ٦٨٤-٦٨٥/٢٥٢٤ و ٦٨٧/٢٥٢٦ و ٦٨٨/٢٥٢٨-«فتح المنان»)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٤٥١-٤٥٢ و ٢/٢٠٢)-، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/٥٠١-٥١٠/٦٥٥٩-«إحسان»)-، وابن عدي في «الكامل» (٣/١١٢٣-١١٢٤)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٢١٠-٢١١/٤٩٠٢)-، وعثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (٢/٦١٤-٦١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٧٣-٢٧٦/٥٦-«الأحاديث الطوال»)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١١/٤١٩-٤٢٢)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٤/١٩٨١-١٩٨٢/٤٩٧٤) عن محمد بن عبدالله الحضرمي -المعروف بـ (مطين)-، وأبو القاسم البغوي -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/١١٢٣)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٠/٤)-، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/٣٤٤/٥٧١)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٢١٠-٢١١/٤٩٠٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٤٥٢ و ٢/٩٨ و ٢٠٣ و ٣٨٦)-، وأبو يعلى الموصلي في =

.....

(١) سقط اسمه من الموضع الأول من مطبوع كتاب «التحقيق» لابن الجوزي؛ فليستدرك.

وتحرف اسم الزهري -أيضاً- في الموضع نفسه إلى (الترمذي)! ولم يتنبه لهذين الخطأين الفاحشين المعلق على مطبوعه: (مسعد السعدني!)، وله في تحقيقه أوهام كثيرة، وكثيرة جداً، فلعل الله ييسر أحد إخواننا الأقوياء لتحقيقه وضبطه، وإخراجه إخراجاً علمياً متقناً.

= «مسند»- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/٥٠١ - ٥١٠ / ٦٥٥٩ - «إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣ - ١١٢٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٦/ ٢١٠ - ٢١١ / ٤٩٠٢)، والحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٤٥٢ و ٩٨ / ٢ و ٢٠٣ و ٣٨٦-)، والحاكم (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦) - وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٤٦ - ٤٤٧ / ١٩٣٥)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٢٥ و ٢٨ و ٧٩ و ٨١-) من طريق محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٠١ / ٤٣٢) من طريق إبراهيم بن هانئ، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣ - ١١٢٤) عن محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز، و(٣/ ١١٢٤) من طريق محمد بن عبدالرحيم البغدادي - صاعقة-، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٢٢٨-) عن محمد بن إسماعيل الترمذي، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٠١ - ٥١٠ / ٦٥٥٩ - «إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣ - ١١٢٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢١٠ - ٢١١ / ٤٩٠٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ٣٣٩ - ٣٤١)، والحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٤٥٢ و ٩٨ / ٢ و ٢٠٣ و ٣٨٦-) عن حامد بن شعيب البلخي، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/ ٨ - ٩)، و«التمهيد» (١٧/ ٣٣٩ - ٣٤١)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٤١١ - ٤١٢) من طريق محمد بن سليمان المنقري، والحاكم (١/ ٣٩٥ - ٣٩٧) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨٧ - ٨٨-) عن صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، والبيهقي - أيضاً- (٤/ ٨٩ - ٩٠) من طريق الفضل بن محمد بن المسيب، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣ - ١١٢٤)، والبيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥٠١ - ٥٠٢ / ٢٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٠٩ و ٩٠ - ٨٩ / ٨ و ٨٨ - ٨٩ و ٩٥ و ٩٧) عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي؛ كلهم - وعدتهم واحد وعشرون رجلاً- عن الحكم بن موسى به.

وخالف الحكم بن موسى: جامع ومحمد ابنا بكار بن بلال العاملي؛ فروياه عن يحيى بن حمزة الدمشقي به؛ لكن قالوا: (عن سليمان بن أرقم) - وهو متروك الحديث- بدل من (سليمان ابن داود).

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٥ - ٣٣٦ / ٢٤٧ / ٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٨ - ٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٤ / ٧٠٣٠).

قال أبو داود - عقبه-: «والذي قال: سليمان بن داود؛ وهم فيه».

وقال - أيضاً-: «وهم فيه الحكم».

= وقال (ص ٣٣٥): «أسند هذا^(أ)؛ ولا يصح، رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. قال أبو داود: حدثني به أبو هبيرة^(ب)؛ قال: قرأته في أصل يحيى بن حمزة؛ قال: حدثني سليمان بن أرقم».

وقال (ص ١٩٩): «روي هذا الحديث مسنداً؛ ولا يصح».

ونقل ابن عبد الهادي - رحمه الله - في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣١) عنه؛ أنه قال: «هذا وهم من الحكم - يعني: قوله: سليمان بن داود-، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو متروك». وقال النسائي: «وهذا أشبه بالصواب - يعني: سليمان بن أرقم - والله أعلم، وسليمان بن أرقم؛ متروك الحديث. وقد روى هذا الحديث عن الزهري يونس بن يزيد مرسلًا». وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٤٥٥ / ١١٥١): «حدثت أنه وجد في كتاب يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري؛ ولكن الحكم بن موسى لم يضبطه». ونقل ابن عبد الهادي - رحمه الله - في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٢) عنه قوله: «الصواب: سليمان بن أرقم».

وقال القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٨٦): «فأقول: إن هذا غلط من الحكم بن موسى، وقد قال أحمد بن حنبل: إن الذي حدث مجديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن داود الجزري، وهذا غلط - أيضاً - والذي صح عندنا: أن الذي روى حديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن أرقم؛ هكذا هو مكتوب في أصل يحيى بن حمزة: (سليمان ابن أرقم)، وهو الصواب».

وقال ابن منده؛ كما في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٠): «رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: عن (سليمان بن أرقم)، عن الزهري؛ وهو الصواب».

وقال أبو الحسن الهروي: «الحديث في أصل يحيى بن حمزة: (عن سليمان بن أرقم)، غلط عليه الحكم».

وقال صالح بن محمد البغدادي، المعروف بـ «جزرة»: «حدثنا دحيم؛ قال: نظرت في أصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو: (عن سليمان بن أرقم)».

(أ) يعني: من رواه عن الزهري مرسلًا، وهذا المرسل سيأتي عقب حديثنا هذا.

(ب) محمد بن الوليد بن هبيرة الدمشقي.

= وقال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٢): «ترجح أن الحكم بن موسى وهم ولا بُدَّ»، ثم قال: «رجحنا أنه ابن أرقم؛ فالحديث ضعيف الإسناد».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/١٩٠): «أما سليمان بن داود الخولاني؛ فلا ريب أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم ابن موسى غلط في اسم والد سليمان، فقال: (سليمان بن داود)، وإنما هو (سليمان بن أرقم) فمن أخذ بهذا؛ ضعف الحديث، ولا سيما مع من قال: إنه قرأه كذلك في أصل كتاب يحيى بن حمزة.

قال الحافظ أبو عبدالله بن منده: «قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: (عن سليمان بن أرقم)، عن الزهري».

وأما من صححه؛ فأخذه على ظاهره في أنه سليمان بن داود، وقوي عندهم -أيضاً- بالمرسل الذي رواه معمر عن الزهري، والله أعلم».

وقال -أيضاً- في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٣٨٧): «ورجاله رجال الصحيح؛ إلا سليمان ابن داود؛ فمختلف فيه، ويقال له: الخولاني، وكان صاحب عمر بن عبدالعزيز، ويقال: إن الحكم بن موسى وهم فيه، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو ضعيف.

ومن جزم بذلك: أبو داود، والنسائي، وأبو زرعة الدمشقي، وصالح بن محمد البغدادي المعروف بـ (جزرة)».

ثم رجح الرواية المرسلة التي صدرنا التخريج بها، وكذا رجح الإرسال على الوصل في «التلخيص الحبير» (٤/٢٦).

وقال ابن عبد الهادي في «المحرر» (١/١٦٧-بتحقيقي): «وراويه عن الزهري: سليمان بن داود الخولاني، وقيل: الصحيح: أنه سليمان بن أرقم؛ وهو متروك».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٣/١١٢٣): «سمعت أبا يعلى يقول: سئل يحيى بن معين عن حديث الصدقات الذي كان يحدث به الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري؟ قال: سليمان بن داود؛ ليس يعرف، ولا يصح هذا الحديث».

وقال شيخنا العلامة أسد السنة الألباني -رحمة الله عليه- في «إرواء الغليل» (١/١٥٨/١٢٢): «ضعيف؛ فيه سليمان بن أرقم، وهو ضعيف جداً، وقد أخطأ بعض الرواة؛ فسماه سليمان بن داود، وهو الخولاني؛ وهو ثقة، وبتاء عليه توهم بعض العلماء صحته؛ وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا، والصواب فيه: أنه من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا؛ فهو ضعيف -أيضاً-؛ لإرساله».

عن سليمان بن داود؛ قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم؛ فقرئت على أهل اليمن، وكان في الكتاب: «أَنَّ فِي النَفْسِ مِئَةً مِنَ الْإِبِلِ».

٢٠٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو اليمان: أنبأ شعيب، عن الزهري؛

= قلت: وهذا المرسل هو الآتي مباشرة؛ لكن هذا القدر المروي مرسلًا صحيح بشواهد؛ منها:

١- ما أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/٣٨٦/٢٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٨٦) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عكرمة، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مرفوعاً به.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٩٦): «رواه البزار، وفيه محمد بن أبي ليلى؛ وهو سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات» اهـ.

قلت: وهو كما قال؛ فهو شاهد لا بأس به.

٢- وما أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، والنسائي (٨/٤٣)، وأحمد (٢/٢١٧ و ٢٢٤)، والبيهقي (٨/٨٨)، وغيرهم من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.
قلت: سنده حسن؛ للخلاف المعروف في (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).
وبالجملة؛ فالحديث صحيح بشواهد.

٢٠٨- إسناده ضعيف (وهو صحيح بشواهد) - أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٩٦/١٩٧)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/٤٩٣): ثنا عبدالله بن علي؛ كلاهما عن محمد بن يحيى الذهلي - وهذا في «الزهریات» له - به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال أبو داود: «روي هذا الحديث مسنداً؛ ولا يصح».

يشير - رحمه الله - إلى رواية سليمان بن أرقم السابقة.

وتابع شعباً - أعني: ابن أبي حمزة -:

١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٢-٣٣٣/٢٤٦)،

والنسائي في «المجتبى» (٨/٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٧٥/٧٠٣١)؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر =

قال: قرأت صحيفةً عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ذكر أن رسول الله ﷺ كتبها لعمر بن حزم، فإذا فيها: «هَذَا كِتَابُ الْجُرُوحِ، فِي النَّفْسِ: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ: إِذَا أُوْعِيَ^(١) جَذَعُهُ-: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْعَيْنِ: خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأُذُنِ: خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الرَّجْلِ: خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ».

٢٠٩- حدثني

=-أحمد بن عمرو- ابن السرح، وأبو داود في «المراسيل» (٣٣٢-٣٣٣/٢٤٦): ثنا وهب بن بيان وأحمد بن سعيد بن بشر الهمداني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٨٠-٨١ و٨٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/٣٢٦-٣٢٧/٣١٨)- من طريق بحر بن نصر الخولاني؛ أربعتهم عن عبدالله بن وهب- وهذا في «الموطأ» له (١٤٨-١٤٩/٥٠٩)-، والذهلي في «الزهریات»- ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/٤٩٣)- من طريق الليث بن سعد؛ كلاهما عن يونس به.

٢- سعيد بن عبدالعزيز التتوخي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/٥٩-٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٧٥/٧٠٣٢): ثنا أحمد بن عبد الواحد بن عباد الدمشقي، عن مروان بن محمد الطاطري، والذهلي في «الزهریات»- ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/٤٩٢-٤٩٣)-: ثنا أبو مسهر- عبدالأعلى بن مسهر- الدمشقي؛ كلاهما عن سعيد بن عبدالعزيز به. قلت: وهذا المرسل القوي صحيح بشاهديه المذكورين في نهاية الحديث السابق.

(١) أي: أوعب، والمعنى: قطع جميعه.

٢٠٩- إسناداه ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٣/٩٣٩-٩٤٠/١٦٨٣)، والحاكم (١/٣٩٥) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، والبيهقي في «الخلافیات» (١/٥٠٠/٢٩٦) من طريق إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، وابن حزم في «المحلى» (٦/١٣) من طريق أبي عبدالله -محمد بن العباس بن الحسن- الكابلي؛ أربعتهم عن إسماعيل بن أبي أويس به.

قال ابن حزم: «أبو أويس ضعيف، وهي منقطعة مع ذلك! والله! لو صحَّ شيء من هذا:

=

ما ترددنا في الأخذ به».

= قلت: أبو أويس ليس بالضعيف مطلقاً؛ لكن فيه ضعف، والذي أراه فيه -والله أعلم-: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

لكن خالفه الإمام -الذي لا نظير له-، إمام دار الهجرة: مالك بن أنس؛ فرواه عن عبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلًا، لم يذكر فيه: (عن جده)؛ وهو المحفوظ. أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٧٥-٣٧٦/٧٠٣٣) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وابن وهب في «الموطأ» (١٤٩/٥١٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٧٣ و٨١)-، والإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٤١٩/٦١٨)، و«الأم» (٦/٧٥ و٧٦ و١٠٥ و١١٨ و١٢٢ و١٢٥)، و«المسند» (٢/٢١٩ و٣٦٣ و٢٢٢ و٣٦٩ و٢٢٤/٣٧٠ و٢٢٥/٣٧٢ -ترتيبه-) ومن طريقه البيهقي في «الخلافات» (ج٢/ق٢١٦)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٢٠٠ و٤٨٨١ و٢١٠/٤٩٠١)، و«السنن الكبرى» (٨/٨١ و٨٢ و٨٧ و٩١)-، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/١٩٢-١٩٣/٢٥٣٨) من طريق أبي مصعب الزهري، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١٣٧-١٣٨/٢١٢): ثنا مصعب ابن عبدالله الزبيري؛ خمستهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٤/١٨٥-١٨٦/١٦٩٣-١- رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٢/٢٢١-٢٢٢٦- رواية أبي مصعب الزهري، ٢٢٦-٢٢٧/٦٦٣- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

وتابع مالكا: معمر بن راشد، عن عبدالله بن أبي بكر به مرسلًا.

أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/١٠٣/٦٣٠)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/٣٧٠/٢١٠) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، والدارقطني في «سننه» (١/٢٩٩-٣٠٠/٤٢٨ و٣٠١/٤٣١) -ومن طريقه- في الموضع الأول -البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٨٧)- من طريق الحسن بن أبي الربيع، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (١/٣٤١-٣٤٢/١٣٢٨)، و«التفسير» (٢/٢٧٣)-، عن معمر به.

قال الدارقطني: «مرسل، ورواته ثقات».

وخالف الرواه عن عبدالرزاق: الإمام محمد بن يحيى الذهلي، وعبدالرحمن بن بشر بن الحكم، وأبو مسعود -أحمد بن الفرات- الرازي؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق به مسنداً؛ مثل رواية أبي أويس السابقة.

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٣/٩٥-٩٦/٧٨٤ و٩٦/٧٨٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٩/٢٢٦٩).

أحمد^(١) بن يوسف السُّلَمي: ثنا ابن أبي أويس: حدثني أبي، عن عبد الله

= وهو في «المصنف» لعبد الرزاق (٣٢٦/٩-٣٢٧/٩ و١٧٤٠٨/٣٦٩ و١٧٦١٩/٣٨٠ و١٧٦٧٩) بذكر (عن جده).

فلا أدري أيهما الصواب، وإن كان ينقدح في الذهن أن رواية من أرسله عن معمر أصح، والله أعلم.

وتابع عبد الرزاق -بذكر (عن جده)-: عبدالله بن المبارك، عن معمر به.

أخرجه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «التقضى على بشر المريسي» (٢/٦١٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٢٠٠) عن نعيم بن حماد، عن عبدالله بن المبارك، عن (معمر بن راشد، عن عبدالله بن أبي بكر به.

وما بين قوسين سقط من «معجم الصحابة»!!

قلت: ولولا أن نعيم بن حماد ضعيف؛ لما ترددت في ترجيح وصله على إرساله.

وتابع مالكا ومعمرأ -في إحدى الروايتين عنه-:

محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر به.

أخرجه البيهقي في «الخلافيات» (١/٤٩٧-٤٩٨/٢٩٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن^(١) إسحاق به.

قلت: لكن العطاردي -هذا- ضعيف، وقد رواه حماد بن سلمة عن ابن إسحاق به؛ لكن لم يذكر أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، بل رواه معضلأ.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٧/٢٤٨): ثنا أبو سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي، عن حماد به؛ وهو المعروف عن ابن إسحاق.

ومما يرجح إرساله: أن محمد بن عمار -وهو صدوق يخطئ- تابع عبدالله بن أبي بكر على إرساله.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (١/٨٤/٩٠)، وأبو داود في «المراسيل» (١٩٦/٩٥): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والدارقطني في «سننه» (١/٣٠٠/٤٢٩) من طريق حميد بن الربيع؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن إدريس، عن محمد بن عمار به. (١) تحرفت في «م» إلى: «محمد»، ولا يوجد راو بهذا الاسم ضمن الرواة عن إسماعيل

ابن أبي أويس، ولا ضمن شيوخ المصنف، بخلاف (أحمد بن يوسف السلمي)؛ فقد ذكره.

(١) تحرفت في «مطبوع الخلافيات» إلى: «أبي»!

ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، يأثرانه عن أبيهما، عن جدّهما، عن رسول الله ﷺ؛ أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم - حين بعثه إلى اليمن -، كتب في الكتاب: «في النفس المؤمنة: مئة من الإبل، وفي الأنف - إذا أوعِيَ جدّعا - مئة من الإبل، وفي اليد: خمسون من الإبل، وفي الرّجل: خمسون من الإبل، وفي العين: خمسون من الإبل».

٢١٠- حدثنا محمد بن عبيد: ثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، عن

٢١٠- إسناده صحيح - أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» (٩٤/٢٣٤): ثنا محمد بن

عبيد بن حساب به.

وأخرجه أبو داود (٤/١٨٥/٤٥٤٧ و ١٩٥/٤٥٨٨) - ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ق ٢١٨)، و«السنن الكبرى» (٨/٤٥ و ٦٨)، و«السنن الصغرى» (٣/٢١٦ / ٢٩٧٠) -، وابن ماجه (٢/٨٧٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٨٧-٧٧٣)؛ قالوا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي، والطبراني في «المعجم الكبير» - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/١٨٩) -: ثنا جعفر بن محمد بن حرب العباداني؛ ثلاثتهم عن سليمان بن حرب، عن حماد ابن زيد به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» - وعنه أبو داود (٤/١٨٥/٤٥٤٧ و ١٩٥/٤٥٨٨) - ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ق ٢١٨)، و«السنن الكبرى» (٨/٤٥ و ٦٨)، و«السنن الصغرى» (٣/٢١٦/٢٩٧٠) -، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/١٤٩-١٥٠/٥١٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/١٨٩) -، وابن المنذر في «الإقناع» (١/٣٥٨/١٢٢) -، والنسائي في «المجتبى» (٨/٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٥٢/٦٩٦٩) - وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٤٦٨/٤٩٤٨) -: ثنا يحيى بن حبيب بن عربي، ويوسف بن يعقوب القاضي - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٦٨)، و«معرفه السنن والآثار» (٦/١٩٥/٤٨٧٢) -: ثنا محمد بن أبي بكر المقدّمي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/١٤٩-١٥٠/٥١٥٣) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي - الملقب بـ (عارم) -، ويحيى بن عبد الحميد الحماني؛ خمستهم عن حماد بن زيد به.

= وتابع حماداً: وهيب بن خالد الباهلي، عن خالد الحذاء به.

= أخرجه أبو داود (٤/١٨٥/٤٥٤٨ و ١٩٥/٤٥٨٩)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣١/٣١٣١) من طريق حنبل بن إسحاق؛ قالوا: ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٣/٣٦٤/٦٠١١-«إحسان»)-: ثنا العباس بن الوليد النرسي؛ كلاهما عن وهيب به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وقد وقع في سند الحديث اختلاف لا يضر إن شاء الله، وهاك تفصيله:

فقد رواه هشيم بن بشير، وسفيان الثوري، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي؛ ثلاثهم عن خالد الحذاء به؛ لكن بإبهام اسم الصحابي، قالوا: عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، بدل: (عبد الله بن عمرو بن العاص) -رضي الله عن الجميع-.

أما رواية هشيم؛ فقد أخرجها المصنف -عقب هذا مباشرة-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٤٦٥/٤٩٤٥ و ١٣/١٤٨/٥١٥٢)، و«شرح معاني الآثار» (٣/١٨٥-١٨٦): ثنا علي بن شيبه؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، عن هشيم به.

وقد توبع يحيى بن يحيى عليه:

فقد أخرجه الإمام أحمد (٢٤/١٠٨-١٠٩/١٥٣٨٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٣٩٣): نا عمرو بن زرارة، والنسائي في «المجتبى» (٨/٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٥٢-٣٥٣/٦٩٧٠): ثنا محمد بن كامل المروزي، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٧٢-٧٣)-: ثنا أبو الربيع الزهراني؛ أربعهم عن هشيم بن بشير به.

وقد صرح هشيم بالتحديث عند الإمامين: أحمد، والبخاري.

وأما رواية الثوري؛ فقد أخرجها عبد الرزاق في «المصنف» (٩/٢٨٢/١٧٢١٣) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/٣١/٣١٣٢)-.

وأما رواية الثقفي: فقد أخرجها الشافعي في «المسند» (٢/٢١٩/٣٦٢ -ترتيبه-) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٤٥)، و«معرفه السنن والآثار» (٦/١٩٤-١٩٥/٨٧١ و ١٩٩-٢٠٠/٤٨٨٠)-.

وتابعهم -أيضاً- يزيد بن زريع، وبشر بن المفضل؛ لكن قالوا: يعقوب بن أوس، بدل: عقبه بن أوس.

وتابعهما على ذلك: إسماعيل ابن عُلَية؛ لكن بالشك: مرة يقول: عقبه، وأخرى يقول: يعقوب.

أخرج رواية يزيد بن زُرَيْع: النسائي في «المجتبى» (٨/٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/٦) =

= ٣٥٣-٣٥٤ / ٦٩٧٣-) وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢ / ٤٦٩ / ٤٩٥٠-) : ثنا محمد ابن عبدالله بن بزيع، والحاملي في «الأمالي»- وعنه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٣٠-٣١ / ٣١٢٩-) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٦٨-٦٩-) : ثنا العباس بن يزيد البحراني؛ كلاهما عن يزيد بن زريع به.

وأخرج رواية بشر بن المفضل: النسائي في «المجتبى» (٨ / ٤١-٤٢)، و«الكبرى» (٦ / ٣٥٣ / ٦٩٧٢-) وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢ / ٤٦٩ / ٤٩٤٩-) : ثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري، والحاملي في «الأمالي»- وعنه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٣٠-٣١ / ٣١٢٩-) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٦٨-٦٩-) : ثنا العباس بن يزيد البحراني؛ كلاهما عن بشر به.

وأما رواية ابن عُلية؛ فقد أخرجها الإمام أحمد (٣٨ / ٤٧٨ / ٢٣٤٩٣).

فإذا نظرنا إلى رواية هذا الوجه - أعني: من أبهم اسم الصحابي - وجدناهم أكثر في العدد وأقوى من حيث الضبط والإتقان، وهم: سفيان الثوري، وإسماعيل ابن عليّة، وهشيم بن بشير، والثقفى، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل؛ إلا أن حماد بن زيد، وهيب بن خالد معهم زيادة علم بحفظهم لاسم الصحابي، فروايتهم من هذه الخيشية أرجح؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، على أن هذا الاختلاف لا يعود على الحديث بضرر - حتى لو كان الراجح رواية الجماعة -؛ لأن غاية ما فيه أن الصحابي لم يسم، وذلك مما لا يندرج في صحة الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول؛ كما هو مقرر في محله من علم المصطلح.

بقي النظر في رواية بشر بن المفضل، ويزيد بن زريع اللذين قالوا: «يعقوب بن أوس»؛ فقد اتفق الجميع على تسميته (أوس) إلا رواية هذين^(١).

وهذا كسابقه لا يعود على الحديث بضرر؛ لأن (يعقوب بن أوس، وعقبة بن أوس) واحد.

قال الإمام يحيى بن معين في «تاريخه» (٢ / ٤٠٨-) «رواية الدوري»- ورواه عنه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ / ٢١٨)، و«الكبرى» (٨ / ٦٩-) : «يعقوب بن أوس، وعقبة بن أوس؛ واحد».

وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب».

ولو فرضنا أنهما اثنان؛ فرواية من قال: «عقبة بن أوس» أصح؛ لاتفاق ستة من الرواة الثقات على ذلك، فالنفس تطمئن لحفظ وضبط الأكثر عند الاختلاف ما لا تطمئن إلى رواية الأقل، كما هو ظاهر ومعلوم.

(١) ولك أن تلحق بهما ابن عليّة؛ إذ رواه بالشك كما تقدم.

= فإذا تبين أن الوجه الأول هو الراجح؛ فقد ظهر أن الحديث صحيح؛ لأن رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد أعله بعضهم بما لا يقدح؛ فقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٤/٥٣): «عقبة بن أوس؛ ليس بمشهور»!

وتعقبه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/٤٠٩-٤١٠): «كذا قال! وقد ذكره الكوفي -يعني: العجلي- في «كتابه»، فقال: «عقبة بن أوس؛ بصري تابعي ثقة»، فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف.

ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/١٥) مختصراً، وأقره.

وشذ عن الجميع: ابن أبي عدي، فرواه عن خالد الحذاء به مراسلاً؛ لم يذكر ابن عمرو.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/٤١)، و«الكبرى» (٦/٣٥٣/٦٩٧١): ثنا محمد بن بشار -بندار-، عنه به.

والمحفوظ رواية الجماعة عن خالد موصولاً.

وتابع خالداً الحذاء: أيوب بن أبي تيمة -كيسان- السخيتاني؛ فرواه عن القاسم بن ربيعة ابن جوشن، عن عبدالله بن عمرو به.

أسقط من سنده: (عقبة بن أوس).

أخرجه أحمد (٨٨/١١-٨٩/١١٠ و ٦٥٣٣/١١٠ و ٦٥٥٢/١١٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٣١٧/١٧٨٦)-، وابن ماجه (٢/٨٧٧/٢٦٢٧) عن محمد بن جعفر -غندر-، والدارمي في «مسنده» (٨/٦٩٧/٢٥٣٦ - «فتح المنان»): ثنا سليمان بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٨/٤٠)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٥١/٦٩٦٧) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٤٦٧/٤٩٤٦)-، وابن ماجه (٢/٨٧٧/٢٦٢٧)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/٣١٣٠)- من طريقين عن عبدالرحمن بن مهدي، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٧-١٢٤٢/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٤٤) من طريق أبي عمر -حفص بن عمر بن الحارث- الخوضي؛ أربعتهم عن شعبة، عن أيوب به.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-، والقاسم أدرك عبدالله بن عمرو وروى عنه، فتكون رواية خالد الحذاء من المزيد في متصل الأسانيد.

وخالف شعبة: حماد بن سلمة؛ فرواه عن أيوب به مراسلاً، لم يذكر عبدالله بن عمرو.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/٤٠)، و«الكبرى» (٦/٣٥٢/٦٩٦٨) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٤٦٧/٤٩٤٧)- من طريقين عن يونس بن محمد المؤدب، عن حماد به.=

= قلت: وحاد دون شعبة بكثير في الحفظ والإتقان، لا سيما في روايته عن غير ثابت؛ فالمحفوظ رواية شعبة.

وتابع حماداً على إرساله: حميد الطويل، ويونس بن عبيد؛ فروياه عن القاسم بن ربيعة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه أحمد (٢٤/١١٠/١٥٣٨٩ و ١١١/١٥٣٩٠)، والنسائي في «المجتبى» (٨/٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٥٤/٦٩٧٤)، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٧٣)-.

ولا شك أن الوصل أرجح بكثير؛ لأن مع الواصل زيادة يجب قبولها، والله أعلم. وخالف الجميع: علي بن زيد بن جُدعان -وهو سيئ الحفظ-؛ فرواه عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمر؛ فجعله من مسند ابن عمر!!

أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٠٧-٣٠٨/٧٠٢)، وأحمد (٨/١٨٨/٤٥٨٣)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٩-٤٣٠/٦٣٧)، و«الأم» (٧/٣٠٠)، و«المسند» (٢/٢١٨/٣٦١ -ترتيبه-) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٤٤)، و«معرفه السنن والآثار» (٦/١٦٤/٤٨٣٤ و ١٦٤-١٦٥/٤٨٣٥ و ١٩٤/٤٨٧٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/١٨٦/٢٥٣٦)، و«معالم التنزيل» (٢/٢٦٥)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/١٢٩-١٣٠/٦٧٨٧): ثنا يحيى بن آدم، والنسائي في «المجتبى» (٨/٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/٣٥٤/٦٩٧٥): ثنا محمد بن منصور، وابن ماجه (٢/٨٧٨/٢٦٢٨): ثنا عبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عاصم في «الدييات» (٢٣٦/٩٥): ثنا ابن أبي عمر العدني ويعقوب بن حميد بن كاسب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٤٢-٤٣/٥٦٧٥): ثنا هارون بن معروف، والدارقطني في «سننه» (٣/٣١ -٣١٣٣/٣٢) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل؛ عشرتهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن جُدعان به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن علياً -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

وتابع ابن عيينة:

١- عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤/١٨٥-١٨٦/٤٥٤٩)- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/٦٨)-: ثنا عبدالوارث به.

قال البيهقي: «علي بن زيد كان يخلط فيه، فالحديث حديث خالد الحذاء، والله أعلم».

ونقل (٨/٦٩) عن الإمام يحيى بن معين؛ أنه قال: «علي بن زيد؛ ليس بشيء»، =

القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْتِرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُعَدُّ وَتُدْعَى مِنْ دَمٍ - أَوْ مَالٍ - تَحْتَ قَدَمِي؛ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الْحَاجِّ، وَسِدَانَةِ الْبَيْتِ»، ثم قال: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهِ الْعَمْدِ، مَا كَانَ بِالسُّوْطِ - أَوْ بِالْعَصَا - مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

٢١١- حدثني يحيى (بن يحيى)^(١): أنبأ هشيم، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة بن جوشن^(٢)، عن عقبة بن أوس السدوسي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ خطب يوم فتح مكة، فقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْتِرَةٍ تُعَدُّ وَتُدْعَى، وَدَمٍ أَوْ دَعْوَى، مَوْضُوعَةٌ تَحْتَ قَدَمِي هَاتَيْنِ؛ إِلَّا سِدَانَةَ الْبَيْتِ، وَسِقَايَةَ الْحَاجِّ، أَلَا وَإِنَّ قَتِيلَ خَطَا الْعَمْدِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ دِيَةٌ مُغْلَظَةٌ: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

=والحديث حديث خالد، وإنما هو عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-.

٢- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٢٨١-٢٨٢/ ١٧٢١٢) -وعنه أحمد (٨/ ٥٢١-٥٢٢/ ٤٩٢٦)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٢-٣١٣٤) -.

٣- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (١٠/ ٦٧/ ٥٨٠٥): ثنا عفان بن مسلم، عن حماد به؛ لكن قال: عن علي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر.

قال البيهقي (٨/ ٦٨): «وحماد بن سلمة قصر بإسناده؛ حيث لم يذكر القاسم بن ربيعة».

وجملة القول: إن المعروف في الحديث أنه من مسند عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، ومن جعله من مسند ابن عمر؛ فقد وهم.

وانظر -غير مأمور-: «البدر المنير» (٨/ ٣٥٥-٣٦٠).

٢١١- إسناده صحيح - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(١) سقطت من «م»!

(٢) بجيم ومعجمة، آخره نون، وزن (جعفر)، وقد تصحفت في «م»: إلى «جوس»؛ بجيم

ومهملة، بوزن (أوس)!

٢١٢- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو أسامة، عن محمد بن عمرو بن علقمة؛ قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الديات، فذكر في الكتاب: وكانت دية المسلم على عهد رسول الله ﷺ مئة من الإبل، فقوّمها عمر بن الخطاب على أهل القرى ألف دينار - أو اثني عشر ألف درهم -، وكانت دية الحرة المسلمة على عهد رسول الله ﷺ خمسين من الإبل، فقوّمها عمر بن الخطاب على أهل القرى خمس مئة دينار - أو ستة آلاف درهم -.

قال أبو عبد الله: قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ففسّر النبي ﷺ بسنته العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء.

٢١٣- حدثني يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن

٢١٢- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ١٢٨ / ٦٧٨٠ و١٣١-١٣٢ / ٦٧٩٤ و١٤٢ / ٦٨٣٤ و١٤٣ / ٦٨٣٥ و١٤٦ / ٦٨٥٢ و١٥٥-١٥٦ / ٦٨٩٧ و١٧٧ / ٦٩٨٠ و١٨٦ / ٧٠١٦ و٢٠٩ / ٧١١٨ و٢٤٣ / ٧٢٨١ و٢٤٤ / ٧٢٨٥ و٢٤٦ / ٧٢٩٣): ثنا أبو أسامة - حماد بن أسامة - القرشي الكوفي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في محمد بن عمرو.

٢١٣- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٣ / ١٤٧١ / ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٣-٣٢٤ و٤١٤) من طريق محمد بن عبد السلام ومحمد بن عمرو الحرشي؛ ثلاثهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٣٤٥-٣٤٦ / ٥٢٥١) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٩١ / ١٧٠٣) -: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، وأبو داود (٢/ ٢٥٥ / ٢١٧٩) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤١٤) -، وأبو بكر - أحمد بن سلمان - النجّاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٨/ ٥٤)، وأبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ١٤٥ / ٤٥٠٩)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٢٦ / ٦٨١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٣٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٤٧-٢٤٨ / ٥٥٥٣) من طريق عبد الرحمن بن القاسم العتقي، والشافعي في «اختلاف»

عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال له رسول الله ﷺ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ؛ فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ».

٢١٤- حدثني يحيى بن يحيى: أنبأ الليث بن سعد، عن نافع، عن

=الحديث» (ص ١٩٠ - ١٩١)، و«الأم» (٥/١٨٠)، و«المسند» (٢/ ٦٥ / ١٠٢ و ١٠٣ و ٦٦/ ١٠٤ - ترتيبه-) ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥-١٤٦/ ٤٥١٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٣-٣٢٤)، و«معرفه السنن والآثار» (٥/ ٤٤٩/ ٤٤٠٧ و ٤٥٢-٤٥٣/ ٤٤١٣)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» (ص ٢٠٨-)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٣٠٨/ ١٠٩٥٢)، وأحمد (٩/ ٢٢١/ ٥٢٩٩) - ومن طريقه أبو بكر - أحمد بن سلمان - النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٤-٩/ ٥٥-) : ثنا عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي في «مسنده» (٨/ ١٥١٧/ ٥٠٨-٢٤) «فتح المنان»: ثنا خالد بن مخلد القطواني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٥٤٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) من طريق عبدالله بن وهب، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٥/ ١٠) من طريق مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٤٥٠٩) من طريق مطرف بن عبدالله اليساري، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٢٠٢/ ٢٣٥١) من طريق أبي مصعب الزهري، والقاضي أبو عبدالله - محمد بن علي الواسطي - الجلبلي في «جزئه» (٢٢٠/ ١٠) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع؛ كلهم عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٢٨١/ ١٣٢٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ٦٣٦/ ١٦٥٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و٢٧٤/ ٢٣٣ - رواية ابن القاسم، و١/ ١٤٩/ ب - رواية ابن بكير، و٣٣٧/ ٧٤٩ - رواية بن سويد بن سعيد الحدثاني، و١٨٦/ ٥٥٤ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - به.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٥١): «هذا حديث مجتمع على صحته من جهة النقل، ولم يختلف - أيضاً - في ألفاظه عن نافع».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

٢١٤- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٣)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (٧/ ٣٢٤) من طريق جعفر بن محمد بن الحسين؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به. =

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/٤٨٢-٤٨٣/٥٣٣٢) - ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص ٣٧٤-)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٩٣)، وأبو داود (٢/٢٥٥/٢١٨٠) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٤٧/٤٥١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٣٢٤-)، وأبو العباس السراج في «حديثه» - ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/١٤٥/٥٣٩)، وأبو عبدالله - محمد بن الفضل - الفراوي في «الأربعون حديثاً من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» (١١٥-١١٦/٧٧ - تخريج ابن عساكر-)، قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، ومسلم (٢/١٠٩٣-١٠٩٤): ثنا محمد بن ربح بن المهاجر المصري، وأحمد (١٠/٢٤٢/٦٠٦١): ثنا يونس بن محمد المؤدب، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم - العلاء بن موسى - الباهلي» (٣٨/٤١) - وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/٢٧٩/٣٩٠٠)، والمراغي في «مشيخته» (ص ٣٧٤)، وقاسم بن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» (٧٧/٢١-) : ثنا العلاء بن موسى، والإمام أحمد - ومن طريقه أبو بكر - أحمد بن سلمان - النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٦/١٢-) : ثنا عبدالله بن إدريس، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٤٧/٤٥١٤)، والنجاد في «مسند عمر» (٥٥ - ٥٦/١١) من طريق معلى بن منصور، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/٦٣)، و«الاستذكار» (١٨/٢٠/٢٦٦٤٧ و ٢٦٦٤٨) من طريق يحيى بن يحيى الليثي؛ سبعتهم عن الليث بن سعد به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح، اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في «الصحيحين»».

وتابع الليث بن سعد:

- ١- صالح بن كيسان: أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/٢٦٢/٣٨٤٦ و ٣٨٤٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.
- ٢- عبيدالله بن عمر العمري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٩٤/٢/١٤٧١)، وأبو بكر - أحمد بن سليمان - النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٢/٥)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن نعيم، عن أبيه - عبدالله بن نعيم-، عن عبيدالله به.

وتابع ابن نعيم:

- ١- عبدالله بن إدريس الأودي: أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٥/٢-٣) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٩٤)، وابن ماجه (١/٦٥١/٢٠١٩-)، ومسلم (٢/١٠٩٤): ثنا محمد بن المثني، والنسائي في «المجتبى» (٦/٢١٢-٢١٣)، و«الكبرى» (٥/٣٢٠/٥٧١٩) من طريق يحيى بن آدم، والنجاد في «مسند عمر» (٥٠-٥١/٣) من طريق أبي كريب - محمد بن =

=العلاء- الهمداني، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/٦٤) من طريق سلم بن جنادة بن مسلم السوائي، خمستهم عن ابن إدريس به.

ب- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (١٥٣/٩-١٥٤/١٥٤)، والنسائي في «المجتبى» (١٣٧/٦-١٣٨)، و«الكبرى» (٥/٢٤٧/٥٥٥٢): ثنا أبو قدامة -عبيد الله بن سعيد- السرخسي، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٤٤/٤٥٠٦)-: ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/١٧١-١٩١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١/٧٧/٤٢٦٣ - «إحسان»)-: ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/٣١٣/١٠٧٧): ثنا محمد بن بشار -بندار- وأحمد بن عبد الله المنجوفي، والنجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/٣) من طريق أبي بكر بن خلاد، وعباس بن الوليد النرسي؛ ثمانيتهم عن القطان به.

ت- محمد بن عبيد الطنّافسي: أخرجه أحمد (١٠/٦١-٦٢/٥٧٩٢)، ومحمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (٨٧/٣٢)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/٣١٤/١٠٩): نا سهل بن عمار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٤٤/٤٥٠٥): ثنا أبو داود الحراني وأبو الحسن الميموني، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٣٢٤)، و«السنن الصغرى» (٣/١١٣/٢٦٥٤)-: ثنا الحسن بن علي بن عفان؛ ستهم عن الطنّافسي به.

ث- حماد بن سلمة: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/٣٨٢/١٩٦٤)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (٨٣-٨٤/٤٢)، والنجاد في «مسند عمر» (٤٨/٢) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، وشيبان بن فروخ، وإبراهيم بن الحجاج السامي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٥٣) من طريق الخصيب بن ناصح، والقاضي أبو عبد الله الجلابي في «جزئه» (٢٢٠-٢٢١/١٩) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ ستهم عن حماد به.

ج- بشر بن المفضل: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/١٧١-١٩١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/٧٧/٤٢٦٣ - «إحسان»)-، والنجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/٣) عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، والدارقطني في «سننه» (٣/٢٦٠/٣٨٤٠) من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ كلاهما عن بشر بن المفضل به.

ح- معتمر بن سليمان التيمي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/١٤٠)، و«السنن الكبرى» (٥/٢٥٠/٥٥٥٩)، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/٢٥٩/٣٨٣٩)-؛ قالوا: ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني^(١)، عن معتمر به.

(١) تحرفت في «سنن الدارقطني» إلى: «الصغاني»!!

= خ- عقبة بن خالد السكوني: أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٧٣٤/٥٨/٣): ثنا أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- الأشج، عن عقبة به.

د- سعيد بن عبد الرحمن الجمحي: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (١٣/٥٧)، والدارقطني في «سننه» (٣/٢٦٠/٣٨٤١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترخاني، عن سعيد به.

ذ- عبدالله بن المبارك: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٥١-٥٢/٤) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/٢٦٤-٢٦٥/٣٨٥٥)-: ثنا حبان بن موسى، وأبو عروبة -الحسين بن أبي معشر- الحراني في «حديثه» (٣٠/١ - رواية أبي أحمد الحاكم): ثنا المسيب بن واضح؛ ثلاثتهم عن ابن المبارك به.

ر- يحيى بن أيوب الغافقي: أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/٤٥٤/٤٤١٦) من طريق عبيد بن شريك، عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى به.

ز- معمر بن راشد: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٣/٥٠) من طريق العباس بن الوليد النرسي، عن معمر به.

س- زهير بن محمد التميمي: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٥٤) من طريق عمرو بن أبي سلمة، عنه به.

ش- سعيد بن سالم القداح: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/٣) من طريق أبي بكر بن خلاد، عن سعيد به.

٣- أيوب بن أبي تميمة -كيسان- السخثياني: أخرجه أحمد (٨/٩٠-٩١/٤٥٠٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٩٤/٣/١٤٧١): ثنا زهير بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٦/٢١٣)، و«السنن الكبرى» (٥/٣٢٠/٥٧٢٠): ثنا علي بن حُجْر، والدارقطني في «سننه» (٣/٢٧٩/٣٩٠١) من طريق الحسن بن عرفة، وزيد بن أيوب -دلو به-؛ خمستهم عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيوب به.

وتابع ابن علي:

أ- معمر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/٣٠٨/١٠٩٥٤).

ب- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه أحمد (٩/٢٣١/٥٣٢١).

ت- حماد بن زيد: أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السخثياني»، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٤٤/٤٥٠٧)-، والنجاد في «مسند عمر» (٥٢/٦): ثنا أبو مسلم الكشي؛ ثلاثتهم عن سليمان بن حرب، عن حماد به.

عبدالله؛ (قال)^(١): إنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقةً واحدةً، فأمر رسول الله ﷺ أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض عنده حيضةً أخرى، ثم

= ث- حماد بن سلمة: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٨٢ / ١٩٦٤)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (٨٣- ٨٤ / ٤٢) والنجاد في «مسند عمر» (٤٨ / ٢) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وشيبان بن فروخ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥ / ٤٥٠٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) من طريق حجاج بن منهال، وأحمد بن إسحاق، والجلابي في «جزئه» (٢٢٠ / ١٧) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ سبعتهم عن حماد به.

٤- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: أخرجه عبدالله بن وهب في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٣)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٦٨ / ٦٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٦)-، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٤٧- ٤٨ / ١)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ١٠٠٠ / ٢٨٩٥)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٢ / ٣٨٤٨) من طريق يزيد بن هارون، والجلابي في «جزئه» (٢٢٠ / ١٢) من طريق حسين بن محمد؛ أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٢-٢١٣)، والسنن الكبرى» (٥/ ٣٢٠ / ٥٧١٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥ / ٦٤) من طريق عبدالله بن إدريس، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٣٣٢-٣٣٣ / ٣١١) -رواية الحسن بن علي الجوهري)، والجلابي في «جزئه» (٢٢٠ / ١٥) من طريق يزيد بن هارون، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٤) من طريق زهير بن محمد التميمي، ثلاثتهم عن يحيى به.

٦- موسى بن عقبة الأسدي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٢-٢١٣)، والسنن الكبرى» (٥/ ٣٢٠ / ٥٧١٩) من طريق عبدالله بن إدريس، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٣/ ٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٤)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٣ / ٣٨٤٩) من طرق عن أحمد بن عبدالله بن يونس؛ كلاهما عن زهير بن معاوية، عن موسى به.

وتابع زهير بن معاوية: زهير بن محمد.

أخرجه الطحاوي.

وللحديث طرق أخرى.

(١) سقطت من «م».

يمهلها حتى تطهر من حيضتها، فإذا^(١) أراد (أن)^(٢) يطلقها؛ فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها؛ فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء.

قال أبو عبد الله: فهذا تفسير الوجه الأول من السنن التي لها تفسير افترضه الله في كتابه مجملًا، وقد ذكرتُ منه ما يكفي، ويستدلُّ به أهلُ الفهم على ما وراءه، مما لم أذكره - إن شاء الله -.

(١) في «م»: «فإن».

(٢) سقطت من «م».

ذكر الوجه الثاني من السنن التي اختلفوا فيها

أهي ناسخة لبعض أحكام القرآن؟

أم هي مبينة عن خصوصها وعمومها؟

اختلف الناس في السنة؛ هل تنسخ الكتاب أم لا؟ فقالت جماعة من العلماء: لا تنسخ السنة الكتاب، ولا ينسخ الكتاب إلا الكتاب، والسنة تترجم الكتاب، وتفسر مجمله، وتبين عن خصوصه وعمومه، وتزيد في الفرائض والأحكام، ولا تنسخ الكتاب.

واحتجوا بقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

وبقوله: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

وبقوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥].

فهذا مذهب الشافعي وأصحابه.

وقالت طائفة أخرى: جائز أن تنسخ السنة الكتاب، وذلك: أن يحكم الله - تبارك وتعالى - في كتابه بحكم، ثم يوحى إلى نبيه ﷺ أنه قد نسخ ذلك الحكم، ويأمر بخلافه، فيأمر بذلك النبي ﷺ الناس، ولا ينزل به قرآنًا يتلى، فعلى الناس تصديق النبي ﷺ، وقبول ذلك عنه، وأن يعلموا: أن النبي ﷺ لم ينسخ ما أنزله الله في كتابه إلا بوحي من الله، وإن لم يكن قرآنًا يتلى؛ لقول الله - عز وجل -: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ . وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤]، ولقوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فمن الوحي ما هو قرآن، ومنه ما ليس بقرآن، وإنما قال الله - عز وجل -: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ولم يقل: نأت بآية خير منها، ولا بقرآن خير منها.

٢١٥- وقد حدثنا أبو قدامة؛ قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كنت أقرأ هذه الآية فلا أعرفها: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، أقول: هذا قرآن، وهذا قرآن؛ فكيف يكون خيراً منها؟ حتى فسر لي؛ فكان بيننا: نأت بخير منها لكم، أيسر عليكم، أخف عليكم، أهون عليكم.

قال أبو عبد الله: فتأويل الآية عند أهل العلم على ما حكى ابن عيينة، قالوا: فإنما معنى النسخ؛ هو: أن ينسخ حكمه الأول الذي أوجبه بكلامه على عباده، بحكم خير لهم منه، فإنما خفف عن العباد، فأبدلهم عملاً أخف عليهم من الأول، وإنما أراد حكماً خيراً لهم من حكم الآية الأولى، أوسع لهم وأخف عليهم؛ كما نسخ قيام الليل بما تيسر منه، فكان ما تيسر خيراً لهم في السعة والخفة من المشقة عليهم بطول قيام الليل؛ لأنهم قاموا حولاً حتى تورمت أقدامهم، فخفف الله ذلك عنهم^(١).

وكذلك كانوا لا يناجون النبي ﷺ حتى يتصدقوا بصدقة؛ فخفف ذلك

٢١٥- مقطوع صحيح.

(١) يشير إلى قول الله - تعالى -: ﴿ إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ فَتَأْتِيَكُمْ فَافْرُؤْا مَا تَيْسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ ... ﴾ الآية [المزمل: ٢٠].

وقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (١٣٩٠/٧٤٦) من حديث سعد بن هشام بن عامر؛ أنه قال لعائشة - رضي الله عنها -: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ، فقالت: ألسنت تقرأ: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ ﴾ [المزمل: ١]؟ قلت: بلى، قالت: فإن الله - عز وجل - افترض قيام الليل في أول هذه السورة، فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف؛ فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة.

عنهم^(١).

وقد يجوز أن يكون الناسخُ خيراً لهم؛ بأن يكون الثواب عليه أكثر، إذا هم عملوا به، وخيراً لهم في العاقبة، قالوا: فقد يجوز أن يكون بيان الحكم الثاني الذي أبدل به الحكم الأول في كتابه منزلاً، ويجوز أن يجعل بيانه على لسان رسوله ﷺ، ولا ينزله في كتابه.

٢١٦- وقد حدثنا أبو قدامة -عبيد الله بن سعيد-: ثنا يزيد بن هارون:

(١) يشير إلى قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ * أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٢ و ١٣].

وانظر: «الدر المنثور» (١٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥).

٢١٦- إسناده صحيح - أخرجه المصنف كما سيأتي (رقم ٣٦٧) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢٨ / ٤١٠ - ٤١١ / ١٧١٧٤): ثنا يزيد بن هارون به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وقد توبع يزيد بن هارون؛ تابعه:

١- عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار: أخرجه أبو داود (٤ / ٢٠٠ / ٤٦٠٤) - ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ٥٤٩)، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١ / ٥٩ / ٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ١٤٩ - ١٥٠) -: ثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٢٣٢ / ٦٦٨) من طريق نعيم بن حماد؛ كلاهما عن عثمان به.

٢- الحسن بن موسى الأشيب: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢ / ١٣٧ / ١٠٦١) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ / ٢٦٣) -: ثنا بشر بن موسى، عن الحسن بن موسى الأشيب - وهذا في «جزء فيه أحاديثه» (٧٣ / ٥٠) - به.

٣- أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢ / ١٣٧ / ١٠٦١) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١ / ٥٩ / ٥) -: ثنا أبو زرعة -عبد الرحمن بن عمرو- الدمشقي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٢٣٢ - ٢٣٣ / ٦٧٠): ثنا أحمد بن عبد الرحيم الحوطي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢ / ١٣٤) -

= (٢١٢/١٣٥) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (٥/٥٩/١) من طريق سليمان بن عبد الحميد البهراني؛ أربعتهم عن أبي اليمان به.

٤- محمد بن حمير^(١): أخرجه إسماعيل بن سعيد الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١/ ١٢٠ - ١٢١ - ط دار ابن حزم)-: ثنا محمد به.

٥- علي بن عياش الألهاني: أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (١/ ٣٨٠/ ٦٢٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١)، و«المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٦٧٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (٥/ ٥٩)-: ثنا أبو زرعة الدمشقي، والخطيب في «الكفاية» (٥/ ٥٩) من طريق سليمان بن عبد الحميد؛ ثلاثتهم عن علي به.

٦- أبو المغيرة -عبد القدوس بن الحجاج الخولاني- الحمصي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٣- ٢٦٤)-: ثنا أحمد بن عبد الوهاب الحوطي، عن أبي المغيرة به.

٧- علي بن نصر الجهضمي: أخرجه الأجرى في «الشرعية» (١/ ٤١٥-٤١٦/ ٩٧) من طريق نصر بن علي بن نصر الجهضمي، عن أبيه به.

٨- الوليد بن مسلم الدمشقي: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٦٧٠) من طريق علي بن بحر بن بري، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/ ٢٢٩-٢٣٠/ ٦٢) من طريق الحسين بن عبد الرحمن الجرجاني، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٣٤-١٣٥/ ٢١٢) من طريق داود بن رشيد؛ ثلاثتهم عن الوليد به.

وتابع حريز بن عثمان: مروان بن ربيعة الثعلبي، عن عبد الرحمن الجرشي به. أخرجه أبو داود (٣/ ٣٥٥/ ٣٨٠٤) -ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٥/ ٣١٧/ ٢٢١٠٠)-: ثنا محمد بن مصفى، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٩/ ١٢) -«إحسان» من طريق كثير بن عبيد المذحجي؛ كلاهما عن محمد بن حرب الخولاني الحمصي الأبرش، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن مروان به.

وتابع محمد بن حرب:

أ- يحيى بن حمزة الدمشقي: أخرجه عباس بن عبد الله الترقفي في «حديثه» (ق ٤٦/ أ) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٢-٢٦٣/ ٢٦٢)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ١٣-١٤)، و«السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر» (٢/ ٣٢٤-٣٢٥)-: ثنا محمد بن المبارك الصوري، والطبراني في «المعجم الكبير» =

(١) تحرفت في «المطبوع» إلى «جعفر»، ولم يتنبه لهذا التحريف المعلق عليه! فآله المستعان.

أنبأ حريز^(١) بن عثمان: ثنا عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام^(٢) بن معدي كرب - رضي الله عنه -؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ؛ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ».

٢١٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وصدقة بن الفضل؛ قالوا: أنبأ

= (١٨ / ٢٣٢ / ٦٦٩)، و«مسند الشاميين» (٣ / ١٠٣ - ١٠٤ / ١٨٨١) من طرق عن هشام بن عمار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤ / ٢٠٩) من طريق أبي مسهر - عبد الأعلى بن مسهر - الغساني الدمشقي؛ ثلاثتهم عن يحيى به.

ب- بقية بن الوليد: أخرجه المصنف - كما سيأتي - (رقم ٣٦٨) من طريق نعيم بن حماد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٢٣١ - ٢٣٢ / ٦٦٧) من طريق حيوة بن شريح، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٥٤٣ / ٤٦٨٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٣٠ - ٢٣١ / ٦٣) من طريق أحمد بن الفرج الحمصي؛ ثلاثتهم عن بقية به.

ت- القاسم بن موسى: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٢٣١ - ٢٣٢ / ٦٦٧) من طريق محمد بن عيسى الطباع، عن القاسم.

قلت: وهذا سند حسن بما قبله، رجاله كلهم ثقات؛ إلا مروان بن روية التغلبي، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٤٢٥)، وقد روى عنه اثنان، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»^(١)؛ يعني: حيث يتابع، وقد توبع كما تقدم.

(١) بفتح المهملة، وكسر الراء، آخره زاي، وقد وقع اسمه في «م» محرفاً إلى: «جريس»، بالجيم وآخره راء!

وهذا دليل على أن الدكتور البصري - عفا الله عنه - قد حققه وخرج أحاديثه، زعم!!

(٢) في المخطوط: «المقداد»، وهو خطأ، والتصحيح من مصادر التخریج، وكتب الرجال.

٢١٧- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه حاجب بن أحمد الطوسي

- ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١ / ٩٩ - ١٠١ / ٧) -: ثنا عبد الله بن =

(١) أما الإمام الذهبي؛ فقد وثقه في «الكاشف»! وفيه بُعْد، والله أعلم.

= يونس، عن إسحاق بن راهويه وصدقة بن الفضل به.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/٦١-٦٢/٧) من طريق عبدالله بن محمد الأزدي - المعروف بـ (ابن شيرويه)^(١) - عن إسحاق بن راهويه به.

والحديث في «مسند إسحاق بن راهويه» بسنده سواء.

وأخرجه الترمذي (٥/٣٨/٢٦٦٤) - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/١٣١-١٣٣/٢١١) -، والدارقطني في «سننه» (٣/٥٤٢/٤٦٨٢) عن محمد بن بشار - بندار -، وعمرو بن علي الفلاس في «جزئه» - ومن طريقه أبو الشيخ في «كتاب الضحايا والعقيقة» - ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار في النسخ والنسخ» (١/١٦٧) -، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/٦١-٦٢/٧) -، وأحمد (٢٨/٤٢٩/١٧١٩٣ و ١٧١٩٤) - ومن طريقه الحاكم (١/١٠٩) -؛ ثلاثهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي:

١- زيد بن الحباب: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٢/٤٠٣-٤٠٤/٩٢٧)، والمصنف «(٨/٢٦١-٢٦٢/٤٣٨٢) - وعنه ابن ماجه (١/١٢/١٠٦٥ و ٣/٣١٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٢٦/٦٥٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٨٧/٢٣٤٣) -، وأحمد (٢٨/٤٢٩/١٧١٩٤)، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «حديثه» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/٦٠-٦١/٦) -؛ ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/١٣١-١٣٣/٢١١) من طريق علي بن المديني؛ أربعهم عن زيد به.

٢- أسد بن موسى: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/٣٨٧/٦١٥) - «فتح المنان» - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٣٢٤) -، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٠٩) -؛ ثنا محمد بن الحجاج، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/١٣٧-١٣٨/١٩٤٨) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/٢٦٢/٢٦١) -؛ ثنا أبو يزيد القراطيسي؛ ثلاثهم عن أسد به.

٣- عبدالله بن وهب: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٢/١٣١-١٣٣/٢١١) من طريق أحمد بن سعيد الهمداني، عنه به.

٤- عبدالله بن صالح المصري: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٢٥-٢٢٦/٦٤٩)، و«مسند الشاميين» (٣/١٣٧-١٣٨/١٩٤٨) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٦/٧٢) -؛ ثنا بكر بن سهل الدمياطي، وأحمد بن سلمان بن الحسن النجاد في «جزئه» =

(١) وهو راوية «مسند إسحاق».

عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر؛ قال: سمعت المقدام^(١) بن معدي كرب يقول: حَرَّمَ رسولُ الله ﷺ يومَ خيبر أشياء، ثم قال: «يُوشِكُ بِرَجُلٍ مُتَكَيٍّ عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي، فَيَقُولُ: سَأُنَبِّئُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، مَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ؛ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛ حَرَّمْنَاهُ! أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».

قال أبو عبد الله: ومِمَّا اختلف فيه هاتان الطائفتان مِمَّا فَرَضَهُ مُثَبَّتٌ فِي الْكِتَابِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى نَسْخِهِ، ثُمَّ اختلفوا ما الذي نسخهُ: الْكِتَابُ أَمْ السُّنَّةُ؟

قال الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فأجمعوا على أن إيجاب الوصية لكل وارث من الأقربين منسوخ.

ثم اختلفوا؛ فقالت الطائفة التي أجازت نسخ الكتاب بالسنة: إنما

= - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣١-٣٣٢/٩)، والخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفق» (٢٦٢/١/٢٦١) -: ثنا محمد بن إسماعيل السلمي، والحاكم (١٠٩/١) - وعنه البيهقي (٧٦/٧) -، والهروي في «ذم الكلام» (١٣١-١٣٣/٢١١) من طريقين عن عثمان بن سعيد الدارمي؛ ثلاثتهم عن عبد الله به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «إسناد صحيح!».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث حسن صحيح .. ورجاله رجال الصحيح؛ إلا الحسن بن جابر، فهو حمصي قليل الحديث، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وتوبع في حديثه هذا عن المقدام».

قلت: وفي «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع؛ وإلا؛ فليّن، وقد توبع عليه كما تقدم. ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيح» (٨٧٣/٢/٦): «إسناده حسن في المتابعات».

(١) في المخطوط: «المقداد»، وهو خطأ.

صارت الوصية لهم منسوخة بقول النبي ﷺ: « لا وصية لوارث »^(١).

(١) صحيح - أخرجه أحمد (٢٦٧/٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٢٣٨/١٦٥٣)، وأبو داود (٣/١١٤/٢٨٧٠ و ٢٩٦-٢٩٧/٣٥٦٥) - ومن طريقه ابن الغطريف في «جزئه» (٧١/٢٢) - ومن طريقه أبو بكر - محمد بن عبد الباقي - الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/٤٩٠-٤٩٣/٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٤)، والبخاري في «شرح السنة» (٨/٢٢٤-٢٢٥/٢١٦٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٢٩٨-٢٩٩)، والرافعي في «التدوين» (٣/٢٥١)، وابن ماجه (١/٦٤٧/٢٠٠٧ و ٢/٧٧٠/٢٢٩٥ و ٨٠١-٨٠٢/٢٣٩٨ و ٨٠٤/٢٤٠٥ و ٩٠٥/٢٧١٣)، والترمذي (٣/٥٧-٥٨/٦٧٠ و ٥٦٥/١٢٦٥ و ٤/٤٣٣/٢١٢٠) - ومن طريقه البخاري في «شرح السنة» (٦/٢٠٤/١٦٩٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٢٠٥/١٥٣٧ و ٢١٠/١٥٥١)، والطبراني في «مسنده» (٢/٤٥٠/١٢٢٣ و ٤٥١/١٢٢٤) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٥/٨٦/٣٩٠٣)، و«السنن الصغرى» (٢/٣٦٥/٢٢٩٨)، و«السنن الكبرى» (٤/١٩٣-١٩٤ و ٦/٨٨ و ٢١٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١٤٩-١٥٠/٤٢٧) - ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٠)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٤/٤١٥ و ١٤٥/٦٠٣ و ٥٨٥/٢١٢٧ و ٧/٢٨٨٥ و ٨/٧٢٧/٦١٦١ و ١١/١٤٩/١٠٧٦٥) - ومن طريقه أبو عمرو - أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم - المديني في «جزء فيه قول النبي ﷺ: نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها» (٥٩/٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٥-١٣٦/٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/٣٠٩-٣١٠/٥٤١) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٣١٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٢٩٨-٢٩٩)، و«الاستذكار» (٢٣/١١٣-١١٤/٣٣٢٤٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٤/١٤٨-١٤٩/٧٢٧٧ و ٨/١٧٣/١٤٧٦٧ و ١٨١/١٤٧٩٦ و ٩/٤٨-٤٩/١٦٣٠٨ و ١٢٨-١٢٩/١٦٦٢١) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٥-١٣٦/٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/٣٠٩-٣١٠/٥٤١)، وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٣/٣٩٥٢)، و«زوائد المسند» (٣٦/٦٣٢-٦٣٣/٢٢٢٩٥)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/٤٥٤/١١٦٧ و ٧/٥٩/١٦٣٢)، وأبو عبيد الهروي في «الخطب والمواظع» (ق ١/أ)، و«الناسخ والمنسوخ» (ص ٢٣٥)، وأبو عمرو بن حكيم المديني في «جزئه» (٥٩/٥٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٢٧٤-٢٧٥/١٠٢٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٠٤)، و«مشكل الآثار» (٩/٢٦٤/٣٦٣٣ و ١١/٢٩٨/٤٤٦١)، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٥) =

= (١٣٦/٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/٣٠٩-٣١٠/٥٤١)، والدارقطني في «سننه» (٢/٦٣١-٦٣٢/٢٩٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٤٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٢٩٨-٢٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٦٤/٥٠)، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة -صدي بن عجلان- الباهلي به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/٢٦٤): «وهو كما قال؛ لأنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، وهو حمصي، عن أهل الشام».
وقال في «موضع آخر»: «حديث حسن صحيح».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٦/٢٦٤): «قال أحمد بن حنبل: «إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز؛ فليس بصحيح».
وكذلك قال البخاري وجماعة من الحفاظ^(١)، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامي، والله أعلم».

قلت: وهو كما قال، ونقل كلامه -هذا-: ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/١٤٢-١٤٣)؛ وأقره.

وقال في «المعرفة»: «وحديث إسماعيل عن الشاميين لا بأس به».
وقال الحفاظ ابن حجر: «هذا حديث حسن .. وإسماعيل بن عياش حمصي كثير الحديث، مختلف فيه؛ وذهب أحمد والبخاري إلى أن روايته عن الشاميين قوية، وعن غيرهم ضعيفة، وهذا من روايته عن شامي ثقة، ومنهم من ضعف إسماعيل مطلقاً، والله أعلم».
وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/٣٢٣): «هذا إسناد قوي».

وقال ابن عدي: «إسماعيل حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة؛ فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة؛ هو ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٥/٢٤٦): «قلت: وهذا من حديثه عنهم؛ فإن شرحبيل بن مسلم شامي؛ لكن فيه لين، فالإسناد حسن؛ وكأنه لذلك قال الترمذي: «حديث حسن غريب، وقد روي عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه».

ثم رأيت قال في مكان آخر: «حديث حسن صحيح».

قلت: تلين شيخنا -رحمه الله- لشرحبيل إنما هو تبعاً لكلام الحفاظ ابن حجر في «التقريب»: «صدوق فيه لين!».

(١) كابن عدي، ويحيى بن معين، وغيرهما.

وقالت الطائفة الأخرى: بل نسخت الوصية لهم فرائض المواريث في كتاب الله؛ إلا أن النبي ﷺ كان هو المبين لذلك بقوله: « لا وصية لوارث »، وذلك أنه قد كان جائزاً أن تكون الوصية لهم ثابتة مع الموارث، وجائز أن تكون الموارث نسخت الوصية، فلما قال النبي ﷺ: « لا وصية لوارث »؛ دل ذلك على أن الموارث نسخت الوصية، لا أن قول النبي ﷺ هو الذي نسخ الوصية لهم.

فقال الطائفة الأخرى: ليس في فرض الموارث لهم دليل على نسخ الوصية لهم؛ بل في آية الموارث دليل على إثبات الوصية لهم؛ لأن الله -تبارك وتعالى- حين فرض الموارث أخبر أنه إنما فرضها من بعد الوصايا، فقال في عقب فرائض الموارث: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ [النساء: ١٢]، فكان اللازم على ظاهر الكتاب -إذا أوصى الميت لوالديه، أو لسائر ورثته بوصايا-: أن يبدؤوا بإعطائهم الوصايا، ثم يعطون موارثهم من بعد الوصايا؛ لقوله: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ [النساء: ١٢].

قالوا: فكانت السنة هي النسخة لإيجاب الوصية لا غير، وهي قوله:

= وفي نقدي: أن شيخنا -رحمه الله- لو رجع إلى كلام أهل العلم في شرحبيل؛ لتبين له خلاف ما ذكره الحافظ في «التقريب»! على أن الحافظ -نفسه- وثق شرحبيل في كتابه الآخر: «موافقة الخبر الخبر»، هذا مما فات شيخنا -رحمه الله-، لا سيما وقد وثق شرحبيل -هذا- جمع كثير من أهل العلم؛ منهم: الإمام أحمد، وابن معين -في رواية عباس الدوري-، وابن نمير، وحريز بن عثمان، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم.

ولم يضعفه إلا ابن معين -في رواية أخرى عنه-.

فمن أين اللين الذي ألصق بشرحبيل؟!

والحق: أن الرجل ثقة، لم يتكلم فيه بحجة، لا سيما وكلام ابن معين مجمل غير مفسر، فلا يلغي توثيق من وثقه، ولم يتكلم فيه بحجة، مع التنبيه على أن ابن معين -نفسه- وثق شرحبيل بن مسلم في رواية أخرى، ولعل هذا هو الصحيح؛ لموافقة لأقوال أهل العلم الآخرين، والله أعلم.

« لا وصية لوارث ».

قالوا: وظاهر الكتاب -أيضاً- موجبٌ لإجازة الوصية لغير الوارث، وإن أتى ذلك على جميع المال؛ لأنه إنما فرض الموارث من بعد الوصايا، ولم يؤقت الوصايا ثلثاً، ولا أقل، ولا أكثر، فلولا أن النبي ﷺ حكم بأن الوصايا لا تجوز بأكثر من الثلث؛ لكانت الوصية بأكثر من الثلث جائزةً على ظاهر الكتاب وعمومه، ولكن السنة جاءت بتحديد الثلث في الوصايا.

٢١٨- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قال: عاذني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت، فقلت: يا رسول الله! بلغ بي ما ترى من الوجع، وأنا

٢١٨- إسناده صحيح - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٨/٦) من طريق المصنف به.

وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٠-١٢٥١/١٦٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٨/٦) من طريق يحيى بن محمد بن يحيى وجعفر بن محمد؛ ثلاثهم عن يحيى بن يحيى به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٧/٢٦٩/٣٩٣٦): ثنا يحيى بن قزعة، و(٨/١٠٩/٤٤٠٩): ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، و(١١/١٧٩-١٨٠/٦٣٧٣): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والطيالسي في «مسنده» (١/١٦١/١٩٢ و١٦٢/١٩٣ و١٦٢/١٩٤) -وعنه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٨/٣٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٧٨-٤٧٩/٥٧٦٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٣/١٢٦٠/٣١٦٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٨٤/٦٥٠)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/١٧٢/٢١٨): ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/١٥٢/٨٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٧٨-٤٧٩/٥٧٦٤) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، وإسماعيل بن محمد الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٢٦٨/٦) -من طريق يونس بن محمد المؤدب، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/٢٠١-٢٠٢)-: ثنا محمد بن خالد بن عبدالله؛ ثمانيتهم عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

وانظر ما بعده.

ذو مال، وليس يرثني إلا ابنة لي واحدة؛ أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: «لا؛ الثلث، والثلث كثير؛ إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكفؤون الناس، ولست تفيق نفقة تبغى بها وجه الله؛ إلا أجرت بها، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك».

٢١٩- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن

٢١٩- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧٩ / ٩١٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٢٥١-٢٥٢ / ٧٢٦١ - «إحسان»): ثنا عبدالله بن محمد الأزدي - المعروف بـ (ابن شيرويه) -؛ ثلاثهم عن إسحاق بن راهويه - وهذا في «مسنده» - بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٣/ ١٠٩ / ١٥٢٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ١٧٤-١٧٥ / ١٣٣ - «منتخب») - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٠ - ١١٦٢ / ٣١٢ / ٦٥٩) -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٣-٤٨٤ / ٥٧٧٧) عن محمد بن سهل ومحمد بن إسحاق بن الصباح وأحمد بن يوسف السلمى والحسن بن عبد الأعلى، والطبراني - ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٢-١١٦٣ / ٣١٢ / ٦٦٠) -؛ ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري؛ سبعتهم عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٩/ ٦٤ / ١٦٣٥٧) - به.

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح».

وتابع معمرًا:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٦٤ / ١٢٩٥): ثنا عبدالله بن يوسف التميمي، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٨٩ / ٥٣٧) - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٤٠ / ٢٦٢٨) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٧٨ / ١٢٧٧٧) -، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٦٨-٣٦٩) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨) -، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٣ / ٨٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٣٦-١٣٧ / ٥٣٦) عن عبدالله بن مسلمة القعني، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠ / ٥٧٦٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٤٠ / ٢٦٢٨ و ١٣ / ٢٢٠ =

= (٥٢٢٢)^(١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٨)، و«السنن الصغرى» (٦/٥٣/٢٣٠٤ - ط دار الرشد، أو ٢/٣٦٩/٢٣١٨ - ط بيروت-)، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٨-٦٩/٨٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٣٣٣-٣٣٥-)، والشاشي في «مسنده» (١/١٥٠/٨٥) عن مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/١٤٥/٨٣٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/٣٣٣-٣٣٥-) : ثنا سويد بن سعيد، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٣٦٨-٣٦٩) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٨-) : ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/٣٩٩/١٠٨٦٢) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/٣٨٤-٣٨٥/٥٩٩٤ - «إحسان»)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/٢٨٢-٢٨٣/١٤٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٣٣٤-٣٣٥) - من طرق عن أبي مصعب الزهري، تسعته عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٤/١١-١٢/١٥٨٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٥٠٧-٥٠٨/٢٩٩٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و١٢٣-١٢٤/٦٨ - رواية ابن القاسم، ول ١٠٨/١- رواية القعني، ول ١٣٣/ب - رواية ابن بكير، و٢٩٦-٢٩٧/٦٤٤ - رواية سويد بن سعيد الخدثاني، و٢٥٩/٧٣٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني-) - به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/٣٧٥): «هذا حديث قد اتفق أهل العلم على صحة إسناده، وجعله جمهور الفقهاء أصلاً في مقدار الوصية».

وقال في «الاستذكار» (٢٣/٣٠): «وهذا حديث لا يختلف في صحة إسناده».

تنبيه:

قال البيهقي في «المعرفة»: «أخرجه البخاري ومسلم في «الصحيح» من حديث مالك!». .

قلت: لم أره في «صحيح مسلم» من حديث مالك، فلعله - والله أعلم - سبق قلم منه؛ هذا إن صح ما هو موجود في «المطبوع».

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٣٦/٥٦)، و«الأدب المفرد» (١/٤٠٠-٧٥٢): ثنا أبو اليمان - الحكم بن نافع - البهراني الحمصي، عن شعيب به.

٣- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢): ثنا أبو الطاهر بن =

(١) وقد فات المعلق عليه عزو هذه الطريق للإمام البخاري!!

= السرح وحرملة بن يحيى التجبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠/ ٥٧٦٨): ثنا يونس بن عبد الأعلى، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨)، و«السنن الصغرى» (٦/ ٥٣-٥٤/ ٢٣٠٤ - ط دار الرشد، أو ٢/ ٣٦٩/ ٢٣١٨ - ط بيروت) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم؛ أربعتهم عن عبدالله بن وهب - وهذا في «الموطأ» له-، عن يونس بن يزيد به.

٤- عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون^(١): أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ١٢٣/ ٥٦٦٨): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والطيالسي في «مسنده» (١/ ١٦١/ ١٩٢ و١٦١-١٦٢/ ١٩٣ و١٦٢/ ١٩٤) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٢٦٠/ ٣١٦٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠-٤٨١/ ٥٧٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد بن خلف؛ أربعتهم عن عبدالعزيز به.

٥- صالح بن كيسان: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٤/ ٨٩): ثنا عباس بن محمد الدوري، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٦- سعيد بن عبدالعزيز التنوخي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨١/ ٥٧٧١) من طريق أبي مسهر، عنه به.

٧- سفيان بن حسين الواسطي: أخرجه الدورقي في «مسند سعد» (٩/ ٣٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٣٩١-٣٩٢) عن يزيد بن هارون^(ب)، عن سفيان به.

٨- محمد بن إسحاق: أخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠/ ٣١٥-٣١٦/ ٣٤٤٢) - فتح المنان: ثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق به.

وقد توبع الزهري، تابعه:

١- سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٦٣/ ٢٧٤٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٤-١٣٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٢-١٥٣/ ٦٤٢١): ثنا أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرهاوي وعمرو بن منصور النسائي، وحنبل بن إسحاق في «جزئه -رواية ابن السماك» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨)، وأبو العباس أحمد بن أبي الفتح المقرج بن عمرو بن مسلمة الأموي في «المشيخة البغدادية» (٢٥٨-٢٥٩/ ٤٠)-، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» - ومن طريقه البيهقي (٩/ ١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٨١-٢٨٢/ ١٤٥٨)=،

(أ) بكسر الجيم، بعدها معجمة مضمومة، آخره نون.

(ب) تحرفت في «التمهيد» إلى (يونس)!!

= و«معالم التنزيل» (١/١٩٣)-، والطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/٤٦٧)-: ثنا علي بن عبدالعزيز، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨١-٤٨٢/٥٧٧٢): ثنا أبو إسماعيل الترمذي ومحمد بن حيويه وأبو داود الحراني، و(٣/٤٨٢/٥٧٧٣): ثنا أبو أمية الطرسوسي؛ كلهم -وعدهم أحد عشر رجلاً- عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، عن سفيان الثوري، عن سعد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع أبا نعيم الملائني:

أ- عبدالرحمن بن مهدي: أخرجه أحمد (٣/٨٣/١٤٨٨) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/٩٣-٩٤)-، والدورقي في «مسند سعد» (٧/٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (٦/٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/١٠٣/٦٢٨٥ و١٥٣/٦٤٢٢ و٨/٢٧٩/٩١٦٣): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٢/١٢٨-١٢٩/٨٠٣): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ أربعهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

ب- محمد بن كثير العبدلي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/٤٧٩/٥٣٥٤)، والطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/٤٦٧)-: ثنا معاذ بن المثني؛ كلاهما عن محمد بن كثير به.

ت- أبو داود الحفري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢): ثنا إسحاق بن منصور، عن أبي داود -عمر بن سعد بن عبيد- الحفري به.

ث- وكيع بن الجراح: أخرجه أحمد (٣/٧٧/١٤٨٠ و٧٨-٧٩/١٤٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٨١/٧٣٠): ثنا زهير بن حرب؛ كلاهما عن وكيع بن الجراح -وهذا في «الزهد» له (١١/٣٢٨/١٠٣)- به.

ج- عبدالرزاق بن همام: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٢/٥٧٧٣): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٩/٦٥/١٦٣٥٨)- به.

ح- أبو أحمد -محمد بن عبدالله بن الزبير- الزبيري: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٣٤-١٣٥).

خ- عبيدالله بن موسى العبسي: أخرجه أحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/٢٨١-٢٨٢/١٤٥٨)، و«معالم التنزيل» (١/١٩٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٢/٥٧٧٣): ثنا أبو أمية؛ كلاهما عن عبيدالله به.

د- محمد بن يوسف الفريابي: أخرجه الطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/٤٦٧)-: ثنا =

عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه؛ قال: كنت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمرضتُ مرضاً أشفى عليّ الموت، فعادني رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إنَّ مالي كثير، وليس يرثني إلا ابنة لي، أفأوصي بثلاثي مالي؟ فقال: «لا»، قلت: فبشطر مالي؟ قال: «لا»، قلت: فبثلث مالي؟ قال: «الثُلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ يَا سَعْدُ! إِنْ تَتْرُكْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ».

٢٢٠- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري بهذا الإسناد نحوه.

= ابن أبي مريم، عنه به.

٢- هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٣٦٩/٢٧٤٤): ثنا صاعقة -محمد بن عبد الرحيم البزاز البغدادي-، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/٣٣٨/١١٣٦): ثنا رجاء البغدادي، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٩)- من طريق المنذر بن شاذان؛ ثلاثهم عن زكريا بن عدي، عن مروان بن معاوية الفزاري، والدورقي في «مسند سعد» (٧٠/٣٠): ثنا شجاع بن الوليد بن قيس السكوني؛ كلاهما عن هاشم به.

وللحديث طرق أخرى عن عامر بن سعد.

٢٢٠- إسناده صحيح.

أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/٣٦/٦٦) -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٢/١٤/٦٧٣٣) -ومن طريقه العلاني في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٦٠/٩٠)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٠/٥٧٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/١٨)، وابن عبد البر في «المتهيد» (٨/٣٧٦)-، وأحمد (٣/١٢٣/١٥٤٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١٢٨/١٢٨-١٢٩/٣٣٠)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٣٤)، وابن أبي شيبة في «المسند» (ق٥٩/أ)، و«المصنف» (١١/١٩٩/١٠٩٦٠) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/١٧١/٢١٧)، و«السُّنَّة» (١/١٣١/٣٠٢)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٨٨-٥٣٦/٣٨٩)، -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/١٧١/٢١٧)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٩/١٧٩/١٢٧٧٨)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/٨١٣)-، =

=ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» - وعنه الترمذي (٤/٤٣٠-٤٣١ / ٢١١٦-)، وأبو داود (٣/١١٢-١١٣ / ٢٨٦٤) - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٠ / ٥٧٦٧-) : ثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي، والنسائي في «المجتبى» (٦/٢٤١-٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/١٥٢ / ٦٤٢٠ و ٨/ ٢٧١ / ٩١٤٢): ثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير القرشي، وابن ماجه (٢/٩٠٣-٩٠٤ / ٢٧٠٨): ثنا هشام بن عمار وسهل بن زنجلة الرازي، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٨-٢٩ / ١٢)، وابن ماجه (٢/٩٠٣-٩٠٤ / ٢٧٠٨)؛ قالوا: ثنا الحسين بن الحسن المروزي، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٩٢ / ٧٤٧)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١١٢-١١٣ / ١٧٤)؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة - زهير بن حرب - النسائي، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٥٠ / ٩٥٧): ثنا سريج بن يونس، والبزار في «البحر الزخار» (٣/٢٩٣-٢٩٤ / ١٠٨٥): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، وزكريا بن يحيى بن أسد المروزي في «جزء من حديثه» (٢٤٨-٢٤٩ / ٥٩)، و«جزء فيه أحاديث سفيان بن عيينة» (٧٤ / ١٤) - وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٤٨ / ٨٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٧٩ / ٥٧٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٩ و ٩/١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/٢٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٢٨٠-٢٨١)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٦٠-٢٦١-)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٨-٢٩ / ١٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٦٠-٦١ / ٤٢٤٩-) - «إحسان» عن عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٧٩ / ٥٧٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٧٩)، و«مشكل الآثار» (٧/٣٩-٤٠ / ٢٦٢٧ و ١٣/٢١٩-٢٢٠ / ٥٢٢١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/٣٧٦)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٦٢-٢٦٣ / ٩١) عن يونس بن عبد الأعلى، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٨-٢٩ / ١٢): ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي والحسين بن حريث، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٢١٥ / ٩٤٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/٥٤ / ١٦٢٧)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو جعفر بن البخترى الرزاز في «حديثه» - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/٢٦٨-٢٦٩)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/٨٥٧-٨٥٨ / ١٠٧٧)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٦٢-٢٦٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/١٢٠-١٢١-) : ثنا سعدان بن نصر، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/٥٤ / ١٦٢٧): ثنا عبدالله بن محمد الزهري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٧٩ / ٥٧٦٥)، وأبو عمرو - عثمان بن أحمد - السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المتقاة الحسان العوالي» (٤٦-٤٧ / ٧) - ومن طريقه العلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/٢٦٢-) =

٢٢١- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ محمد بن جابر، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه؛ قال: عادني النبي ﷺ، فقلت له: أوصي بمالي كله؟ فقال: «لا»، قلت: فالبشطر؟ قال: «لا»، قلت: فبالثلث؟ قال: «نعم، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ - أَوْ كَبِيرٌ».

= (٢٦٣)-؛ قالوا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٢١ / ١٩٣٦): ثنا عبدالله بن أيوب المخرمي، وعلي بن حرب الطائي في «جزئه» -ومن طريقه العلاني في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣)- كلهم - وعدتهم ثلاثون رجلاً - عن سفيان بن عيينة به. قال ابن عساكر: «صحيح متفق عليه».

وقال الذهبي: «متفق عليه من طرق عن الزهري».

قلت: وهما كما قالوا؛ لكن وقع عند ابن عيينة أن ذلك كان عام فتح مكة، وليس عام حجة الوداع!! وروايته هذه اللفظة شاذة كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله بعد أحاديث.

٢٢١- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف محمد بن جابر اليمامي، لكنه توبع:

فقد أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢ / ١٦٢٨ / ٧): ثنا القاسم بن زكريا، وابن أبي شيبه في «مسنده» (ق ٦٧ / ١) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٧٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٩)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤ / ٥٧٧٨): حدثنا محمد بن عبدالرحمن الجعفي؛ ثلاثتهم عن حسين بن علي الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن عبدالملك بن عمير به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٣٤٦-٣٤٧ / ١١٤٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤ / ٥٧٧٩) من طريقين عن معاوية بن عمرو الرقي، عن زائدة به.

وتابع زائدة بن قدامة:

١- شيبان بن عبدالرحمن النحوي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤ / ٥٧٨٠) من طريق آدم بن أبي إياس العسقلاني وعبيد الله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن شيبان به.

٢- أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- الشكري: أخرجه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (١٢٠ / ٦٤): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤ / ٥٧٨١) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي ويحيى بن حماد؛ ثلاثتهم عن أبي عوانة به.

٢٢٢- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد -يعني: ابن جعفر-: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب؛ قال: سمعت مصعب بن سعد، عن أبيه؛ قال: دخل علي رسول الله ﷺ وأنا مريض يعودني، فقلت: يا رسول الله! أوصي بمالي كله؟ قال: «لا»، قلت: فبثلثيه؟ قال: «لا»، قلت: فبالنصف؟ قال: «لا»، قلت: فبالثلث؟ فسكت.

٢٢٣- حدثنا إسحاق، ومحمد بن يحيى -قال إسحاق: أنبأ، وقال محمد:

٢٢٢- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢ و ٤/١٨٧٨/٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/٤٥٢-٤٥٣/٤٥٩٢ - «إحسان»): ثنا عمر بن محمد الهمداني؛ كلاهما عن محمد بن بشار -بندار- به.
وأخرجه أحمد (٣/١٦٣-١٦٤/١٦١٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٥٢ و ٤/١٨٧٨ / ٤٤)، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/٣٤٧-٣٤٨/١١٤٩)؛ قالوا: ثنا محمد بن المثنى، كلاهما عن محمد بن جعفر -غندر- به.
وانظر ما بعده.

٢٢٣- إسناده صحيح.

أخرجه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٩٢/٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٢/٥٧٧٤): ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني، و(٤/٢٢٨/٦٦٠٦): ثنا إبراهيم ابن مرزوق، وإسماعيل الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٩)-: ثنا محمد بن عبيد الله بن المنادي؛ أربعتهم عن وهب بن جرير به.
قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه -كما تقدم- من طريق أخرى عن شعبة به.

وقد توبع وهب بن جرير:

فقد أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/١٣٦-١٣٧/١٥٦٧): ثنا يحيى بن سعيد القطان، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/١٤٠-١٤٢/٧٨) من طريق النضر بن شميل، والدورقي في «مسند سعد» (٩٠/٤٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٢/٥٧٧٥ و ٤/٢٢٨/٦٦٠٧) من طرق عن الطيالسي -وهذا في «المسند» له (١/١٦٨-١٧٠/٢٠٥)-؛ ثلاثهم عن شعبة به.

حدثنا- وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، عن أبيه... بهذا الحديث، وقال: فسكت رسول الله ﷺ مكان الثلث.

٢٢٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو الوليد: ثنا همام، عن قتادة، عن يونس بن جبیر، عن محمد بن سعد، عن أبيه: أن النبي ﷺ دخل عليه وهو بمكة، وليس له إلا ابنة، فقلت: يا رسول الله! إنه ليس لي إلا ابنة واحدة؛ أفأوصي بمالي كله؟ قال: «لا»، قلت: فالبشطر؟ قال: «لا»، قلت: فبالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير».

= وقد توبع شعبة عليه، تابعه:

١- زهير بن معاوية الجعفي: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (ق ٦٢ / ١) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٤ / ١٨٧٧ / ٤٣-)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢ / ١١٦ - ١١٨ / ٧٨٢)، ومسلم (٣ / ١٢٥٢ / ١٦٢٨ / ٦ و ٤ / ١٨٧٧ / ٤٣)؛ قالوا: ثنا زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ٤٨٢ / ٥٧٧٦): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ ثلاثتهم عن الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير به.

وقد توبع الحسن بن موسى: فقد أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ٤٨٢ / ٥٧٧٦) من طريق أبي جعفر - عبدالله بن محمد - النفيلى، والحسن بن محمد بن أعين؛ كلاهما عن زهير به.

٢- إسرائيل بن يونس: أخرجه الإمام البخاري في «الأدب المفرد» (١ / ١٥ / ٢٤): ثنا محمد بن يوسف، عن إسرائيل به.

٢٢٤- إسناده صحيح - أخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠ / ٣١٥ / ٣٤٤١) - «فتح المنان»: ثنا أبو الوليد - هشام بن عبد الملك - الطيالسي به.

وأخرجه أحمد (٣ / ٨١ / ١٤٨٥): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٦ / ٢٤٤)، و«السنن الكبرى» (٦ / ١٥٥ / ٦٤٢٩)، والبيهقي في «البحر الزخار» (٤ / ١٥ - ١٦ / ١١٧٤) من طريق الحجاج بن المنهال الضريّر، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣ / ١٣٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ٤٨٦ / ٥٧٨٨) عن عفان بن مسلم؛ ثلاثتهم عن همام بن يحيى به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وهذه الطريق ذكرها السيوطي في «الجامع الكبير» (٢ / ٢١٨) وعزاها لبقية بن مخلد في «مسنده»، وأبي نعيم الأصبهاني.

٢٢٥- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد القطان: ثنا الجعد بن أوس: حدثني عائشة بنت سعد؛ قالت: قال سعد: اشتكيت شكوى لي بمكة، فدخل عليَّ رسول الله ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول الله! إنني تركت مالا كثيرا، وليس لي إلا ابنة واحدة؛ أفأوصي بثلاثي مالي، وأترك لها الثلث؟ قال: «لا»، قلت: أفأوصي بنصف مالي، وأترك لها النصف؟ قال: «لا»، قلت: أفأوصي بالثلث، وأترك لها الثلثين؟ قال: «الثلث، والثلث كثير» - ثلاثا -، ووضع يده على جبهتي، فمسح جبهتي، وقال: «اللهم! اشفِ سعدًا، وأتمِّ له هِجرته»، قال: فما زلت أجد برد يده حتى الساعة!

٢٢٦- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن

٢٢٥- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٣/٧٣-٧٤/١٤٧٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٣٣٦)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/٢١٢/١٠١٣) -، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٠٢-١٠٣/٦٢٨٤ و٧/٥٧/٧٤٦٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والنسائي -أيضاً- (٧/٥٧/٧٤٦٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/٤٢/١٢٠٤)؛ قال: ثنا محمد بن المنثري بن عبيد العنزي -المعروف بـ (الزمن)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦/٥٧٩٠): ثنا قربزان؛ أربعتهم عن القطان به.

وتابع القطان: أبو السكن -مكي بن إبراهيم بن بشر- التميمي البلخي.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/١٢٠/٥٦٥٩)، و«الأدب المفرد» (١/٢٥٣-٢٥٤/٤٩٩)، والدورقي في «مسند سعد» (١٤٧/٨٥)، وأبو داود (٣/١٨٧/٣١٠٤): ثنا هارون بن عبد الله، وأحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/٣٣٥-٣٣٦)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/٢١٩-٢٢٠/١٤/٤٢) -من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٨١) من طريق عبد الصمد بن الفضل البلخي؛ خمستهم عن مكي به.

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح، رواه البخاري...»

٢٢٦- إسناده صحيح - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/

١٥٤/٦٤٢٦): نا إسحاق بن راهويه به.

وأخرجه أحمد (٣/٧٧/١٤٧٩) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة»=

سعد: أن النبي ﷺ عاده في مرضه، فقال: يا رسول الله! أوصي بمالي كله؟ قال: «لا»، قال: فبالشطر؟ قال: «لا»، قال: فبالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث، والثلث كثير - أو كثير».

٢٢٧- حدثنا إسحاق: أنبا جرير، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد

= (١/١٣٨/٥٣٨-)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٧٩-٨٠/٨٢٧): ثنا زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦/٥٧٨٩): ثنا علي بن حرب الطائي؛ ثلاثهم عن وكيع به. قلت: وهذا سند صحيح.

٢٢٧- إسناده ضعيف (وهو حديث صحيح) - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/١٥٤/٦٤٢٥): نا إسحاق بن راهويه. وأخرجه الترمذي (٣/٣٠٥/٩٧٥): ثنا قتيبة بن سعيد، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/١١٥/٧٧٩): ثنا زهير بن حرب النسائي - أبو خيثمة -، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/١٩-٢٠/٨٩٠-) : ثنا يوسف بن موسى القطان؛ ثلاثهم عن جرير بن عبد الحميد به. قلت: وإسناده ضعيف؛ لأن جرير بن عبد الحميد الضبي سمع من عطاء بعد الاختلاط. وتابع جريراً:

١- أبو الأحوص - سلام بن سليم - الحنفي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه المصنف (رقم ٢٢٨)، عقب هذا مباشرة - : ثنا يحيى بن آدم، والطيالسي في «مسنده» (١/١٦٠/١٩١) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/١٣٧/٥٣٧) - كلاهما عن أبي الأحوص به.

٢- محمد بن فضيل: أخرجه ابن أبي شيبه في «مسنده» (ق ٦٩/ب) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٧٩-)، والدورقي في «مسند سعد» (١٩٠/١١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٩١/٧٤٦): ثنا محمد بن عبدالله بن غير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦/٥٧٨٩): ثنا علي بن حرب الطائي؛ أربعهم عن محمد به.

٣- خالد بن عبدالله الطحان الواسطي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١٢٩-١٣٠/٣٣٢ و ٣٣٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/١٤٢/٩٧) - رواية الحسن بن علي الجوهري - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٣٣٥) - من طريق إسحاق بن شاهين؛ كلاهما عن خالد به.

٤- زائدة بن قدامة: أخرجه أحمد (٣/٩١-٩٢/١٥٠١): ثنا حسين بن علي الجعفي، عن

= زائدة به.

الرحمن السلمي، عن سعد بن أبي وقاص؛ قال: عادني رسول الله ﷺ في مرض، فقال: «أَوْصَيْتَ؟»، قلت: نعم، قال: «بِكَمْ؟»، قلت: بمالي كله في سبيل الله! قال: «فَمَا تَرَكْتَ لَوْلَدِكَ؟»، قلت: هم أغنياء، قال: «أَوْصِ بِالْعُشْرِ»، فما زال يقول وأقول؛ حتى قال: «أَوْصِ بِالثُلُثِ، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ».

قال أبو عبد الرحمن: فنحن نستحب أن ننقص من الثلث؛ لقول النبي ﷺ: «وَالثُلُثُ كَثِيرٌ».

٢٢٨- حدثنا إسحاق: أنبا يحيى بن آدم: ثنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب بهذا الإسناد مثله، وقال: لم يزل يُناقِصُنِي وَأَنَا قِصُّهُ.

٢٢٩- حدثنا إسحاق: أنبا يحيى بن آدم: ثنا جعفر بن زياد، عن عطاء ابن السائب؛ قال: ثنا أبو عبد الرحمن السلمي؛ قال: ثنا سعد بن مالك، عن النبي ﷺ نحو هذا.

٢٣٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا حسن بن الربيع: ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن سعد؛ قال: عادني رسول الله ﷺ وأنا بمكة، فقال: «أَوْصَيْتَ؟»، قلت: نعم؛ بمالي كله للفقراء

= ٥ و٦- جعفر بن زياد وأبو إسحاق الفزاري: أخرجه المصنف (رقم ٢٢٩ و ٢٣٠).

٧- ورقاء بن عمر الشكري: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/١٣٧/٥٣٧) من طريق إبراهيم بن الهيثم البلدي، عن آدم بن أبي إياس العسقلاني، عن ورقاء به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن سماع زائدة بن قدامة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه؛ كما نص على ذلك الإمام الطبراني، والحافظ ابن حجر. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧).

٢٢٨- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٢٩- إسناده ضعيف - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٣٠- إسناده كسابقه - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

والمساكين، قال: «أَوْصِ بِالْعُشْرِ»، قلت: إن ورثتي أغنياء، قال: «أَوْصِ بِالْعُشْرِ»، فلم يزل يناقصني وأناقصه؛ حتى قال: «أَوْصِ بِالثُلُثِ، وَالثُلُثُ كَبِيرٌ». قال أبو عبد الرحمن: فكانوا يكرهون أن يوصيَ بالثلث؛ لقول النبي ﷺ: «وَالثُلُثُ كَبِيرٌ».

٢٣١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عفان بن مسلم: ثنا وهيب، عن

٢٣١- إسناده ضعيف، ومثنته منكر - أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٥-١٣٦)، وأحمد (٢٧/ ١٢٥/ ١٦٥٨٤) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٤/ ١٩٩٤-١٩٩٥/ ٥٠١١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٦-٣٣٧)، والبزار في «مسنده» (٢/ ١٤٠/ ١٣٨٣ - «كشف الأستار»)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢١/ ٥٢٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨-١٩) عن عفان بن مسلم به.

وتابع وهيب بن خالد: القاسم بن يحيى، عن عبدالله به.

أخرجه الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣١١).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عمرو بن القارئ - هذا - مجهول العين وال حال؛ فلم يوثقه أحد، ولم يرو عنه إلا ابن خثيم.

الثانية: عبدالله بن عمرو - والده - مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

تنبيه: في حديث سعد بن أبي وقاص السابق: اختلف الرواة عن الزهري في تحديد السفارة التي كان فيها مرض سعد؛ فقال الحفاظ من أصحابه - يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وصالح ابن كيسان، والإمام مالك^(١) وغيرهم -: إن ذلك كان عام حجة الوداع، وخالفهم سفيان بن عيينة، فقال: عام فتح مكة، وقد رجح الأئمة الحفاظ: البيهقي، وابن عبد البر، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم رواية مالك ومن معه، وخالفهم الطحاوي؛ فرجح رواية ابن عيينة على رواية الجماعة؛ بدليل رواية عمرو بن القارئ هذه!! فقال في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٢): «ففي هذا الحديث - يعني: حديث عمرو هذا - ما يوجب القضاء لابن عيينة على مالك في اختلافهما =

(١) وحسبك به ثقة وحفظاً وإتقاناً.

عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن عمرو بن القارئ، عن أبيه، عن جدّه - عمرو بن القارئ-: أن رسول الله ﷺ قدم؛ فخلف سعدًا مريضًا حين خرج إلى خيبر، فلما قدم من الجعرانة معتمرًا دخل عليه وهو وجع مغلوب، فقال: يا رسول الله! إن لي مالاً، وإنني أورث كلاله؛ أفأوصي بمالي، أو أتصدق به؟ قال: «لا»، قال: أفأوصي بثلثه؟ قال: «لا»، قال: أفأوصي بشطره؟ قال: «لا»، قال: أفأوصي بثلثه؟ قال: «الثُلُثُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ - أَوْ كَبِيرٌ».

٢٣٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب،

= في السفارة التي كان فيها مرض سعد، الذي قال له فيه رسول الله ﷺ ما قاله له في هذا الحديث، وأنها عام الفتح، لا حجة الوداع!.

قلت: رضي الله عنك! اثبت العرش ثم انقش، فإن حديث عمرو بن القارئ المذكور ضعيف لا يصح البتة، فكيف يعارض الصحيح بما لم يصح، ويقدم على المتفق عليه؟! وإن من تمام جهل المعلق على «المشكل» أنه سكت عن كلام الطحاوي -هذا- ولم يتعقبه ببنت شفة، فهل خفي عليه خطأ هذا الترجيح، أم أعماه التقليد -خاصة وهو حنفي جلد-؟! أحلاهما مر.

فإياك -عزيزي القارئ- والتقليد! فإن المقلد أعمى، نسأل الله السلامة والعصمة.

٢٣٢- إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٣٥١/٣٤٣٢ و١٤/١٥٨/١٧٩٣٤) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٣/٤٥٩)-، والشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفه السنن والآثار» (٧/٤٩٩)، وأحمد في «المسند» (٣٣/٥٩-٦٠/١٩٨٢٦) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥)، و«معرفه السنن والآثار» (٧/٤٩٩/٦٠٤١)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥)-؛ قالوا: ثنا علي بن حُجْر وزِيَاد بن أيوب، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٢١٦/٩٤٨): ثنا علي بن خُشْرَم، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٦): ثنا زهير بن حرب، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/٢٧٧/٥١٨): نا محمد بن سليمان؛ ثمانيتهم عن ابن عُلية به.

= وتابع إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة:-

= ١- حماد بن زيد: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٨١/٤)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٧)، والترمذي (٣/٦٤٥/١٣٦٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٥/٤٩٥٥)، وابن جبان في «صحيحه» (١٠/٤٠٧/٤٥٤٢ - «إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥) عن قتيبة بن سعيد، وأبو داود (٣٩٥٨/٢٨/٤) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦-٤٨٧/٥٧٩١)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٩/٢٩٠/٤٤٤١)، وابن عبد البر في «المتهيد» (٢٣/٤١٨/٤١٩)-، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السخيتاني» (٣/٣٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦-٤٨٧/٥٧٩١ و٤٨٧/٥٧٩٢)، وابن عبد البر في «المتهيد» (٢٣/٤١٨-٤١٩)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٨١)، و«مشكل الآثار» (٢/٢٠٩/٧٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٢/٤٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦-٤٨٧/٥٧٩١) عن سليمان بن حرب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السخيتاني» (٣/٣٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٦-٤٨٧/٥٧٩١ و٤٨٧/٥٧٩٢)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٢/٤٥٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٩١/١٢٧٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٧/٥٧٩٢) عن أبي النعمان -محمد ابن الفضل- السدوسي الملقب بـ (عارم)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٢/٤٥٧) من طريقين عن أبي الربيع -سليمان بن داود العتكي- الزهراني، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٩١/١٢٧٢) عن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٨٧/٥٧٩٢) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ سبعتهم عن حماد بن زيد به.

قال الترمذي: «حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/٢٧٢): «هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» كذلك، وهو معدود في أفراد».

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٨/١٦٦٨/٥٧)-، والشافعي في «اختلاف الحديث» (ص ٢١٧)، و«الأم» (٤/٩٥)، و«المسند» (٢/١٥٣/٢٥٢ - ترتيبه)، و«الرسالة» (١٤٤/٤٠٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٧/٤٩٨-٤٩٩/٦٠٤٠)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥) من طريق محمد بن المنثري؛ أربعهم عن الثقفي به.

= ٣- جرير بن حازم: أخرجه أبو جعفر بن البخّري الرزاز في «السادس عشر من حديثه» (٤٦٩-٤٧٠/٩٠ - منتقى منه) - وعنه الدارقطني في «سننه» (٤٧٧/٣/٤٤٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٧/١٠) - من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، وفي «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٢-٤٠٣/١٠٦) من طريق عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن جرير به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٢/٤٥٨): ثنا بكر بن سهل الدميّاطي - وهو ضعيف-، عن مطلب بن شبيب، عن عبدالله بن صالح -وهو ضعيف-، عن جرير به.
٤- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/٩١/١٢٧١): ثنا أحمد بن عبدالله المنجوفي، عن روح بن عبادة، عن سعيد به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/١٥٩/١٦٧٤٩)؛ لكن سقط من سنده اسم (أبي المهلب)!

وتابع أيوب السّختياني: خالد بن مهران الحذاء، عن أبي قلابة به.
أخرجه أبو داود (٤/٢٨/٣٩٥٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٩/٢٩١/٤٤٤٢ - ط دار الرشد)-: ثنا أبو كامل -فضيل بن حسين- الجّحدري، عن عبدالعزيز بن المختار، عن خالد به.

وقد توبع عبدالعزيز بن المختار:

فقد أخرجه ابن ماجه (٢/٧٨٥-٧٨٦/٢٣٤٥): ثنا نصر بن علي الجهضمي، ومحمد بن المثني؛ كلاهما عن عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، وأبو جعفر بن البخّري الرزاز في «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٣/١٠٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٧) - من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن جرير بن حازم؛ كلاهما عن خالد به.
وتابع أبا المهلب: محمد بن سيرين، عن عمران به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٩)، والطبراني -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٨٥)، و«السنن الصغرى» (٩/٢٩١/٤٤٤٣ - ط دار الرشد)-: ثنا إسماعيل ابن إسحاق القاضي؛ كلاهما قال: ثنا الحجاج بن منهال الضرير، عن يزيد بن زريع، عن هشام ابن حسان القردوسي، عن ابن سيرين به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٨٩): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، والأجري -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/٤١٦) - من طريق نصر بن علي الجهضمي، كلاهما عن يزيد بن زريع به.

= وتابع يزيد بن زريع:

أ- حماد بن زيد: أخرجه يوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤ / ٤٠٣ / ٢٠٤٦١، أو ٧ / ٥٠٠ - ٥٠١ / ٦٠٤٥ - ط دار الكتب العلمية)، و«السنن الكبرى» (١٠ / ٢٨٥) -: ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود العتكي - الزهراني، عن حماد ابن زيد به.

ب- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٣ / ٢٠٥ / ٢٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، عن حماد به. وتابع هشاماً -أعني: ابن حسان-:

١- أيوب السختياني: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤ / ٢٨ / ٣٩٦١) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤ / ٤٠٢ / ٢٠٤٦٠، أو ٧ / ٥٠٠ - ٦٠٤٤ - ط دار الكتب العلمية)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٤١٦)، و«الاستذكار» (٢٣ / ١٣٩ / ٣٣٨٢٠) -، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ١٨٣ - ١٨٤ / ٩٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١٤ / ٤٠٣ / ٢٠٤٦١، أو ٧ / ٥٠٠ - ٥٠١ / ٦٠٤٥ - ط دار الكتب العلمية) -: ثنا أبو الربيع الزهراني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السختياني» -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٤١٨) -: ثنا سليمان بن حرب، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ١٨٣ - ١٨٤ / ٩٣٠) من طريق الفيض بن وثيق؛ أربعتهم عن حماد بن زيد، عن أيوب به.

وتابع حماد بن زيد:

أ- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٣ / ٢٠٥ / ٢٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥ / ٣٦ / ٤٩٥٨) من طريق حجاج بن منهال، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٤٦٥ - ٥٠٧٥ - «إحسان»)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٤١٥)، و«الاستذكار» (٢٣ / ١٣٨ / ٣٣٨١٩) من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثهم عن حماد بن سلمة به.

ب- جرير بن حازم: أخرجه أبو جعفر بن البخاري الرزاز في «السادس عشر من حديثه» (٤٦٩ - ٤٧٠ / ٩٠ - منتقى منه) -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٤٧٧ / ٤٤٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٨٧) -من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ١٨٤ / ٩٣١)، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٢ - ٤٠٣ / ١٠٦) من طريق عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن جرير به.

٢- حبيب بن الشهيد: أخرجه أحمد (٣٣ / ٢٠٥ / ٢٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، عن=

عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، ليس له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ؛ فجزأهم ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم؛ فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال فيه قولاً شديداً.

٢٣٣- حدثني يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن

= حماد بن سلمة، عن حبيب به.

٣- يحيى بن عتيق: أخرجه أحمد (١٩٩٣٢/١٥٨/٣٣): ثنا يحيى بن إسحاق السيلحي، وأبو داود (٣٩٦١/٢٨/٤) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٢/ ٢٠٤٦٠، أو ٧/ ٥٠٠/ ٦٠٤٤ - ط دار الكتب العلمية)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦)، و«الاستذكار» (٣٣٨٢٠/١٣٩/٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥- ٢٨٦)، و«السنن الصغرى» (٩/ ٢٩١-٢٩٢/ ٤٤٤٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦)، و«الاستذكار» (٣٣٨٢٠/١٣٩/٢٣) عن مسدد بن مسرهد - وهذا في «مسنده» -، ويوسف بن يعقوب القاضي - وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٨٣- ١٨٤/ ٩٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٣/ ٢٠٤٦١، أو ٧/ ٥٠٠- ٥٠١/ ٦٠٤٥ - ط دار الكتب العلمية) -: ثنا أبو الربيع - سليمان بن داود العتكي - الزهراني؛ ثلاثهم عن حماد بن زيد، عن يحيى بن عتيق به.

٢٣٣- إسناده ضعيف (وهو حسن بما قبله) - أخرجه داود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى» - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٢/ ٢٠٤٥٧، أو ٧/ ٤٩٩- ٥٠٠/ ٦٠٤٢ - ط دار الكتب العلمية) -: ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه أحمد (١٩٨٦٦/١٠١/٣٣)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ١٤٥- ١٤٦/ ٤٠٨) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١)، و«مشكل الآثار» (٢/ ٢٠٩/ ٧٤١)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٦٤)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٦/ ٢٠٩٦) و٥/ ٣٦/ ٤٩٥٦): ثنا علي بن حُجر، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٨- ١٧٩/ ٤١٢) من طريق أبي الربيع الزهراني وعمر بن يوسف الواسطي وزكريا بن يحيى - زحميه -، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٠٩/ ٧٤٢) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي؛ سبعتهم عن هشيم بن بشير به.

= وقد صرح هشيم بالتحديث عند أحمد وسعيد بن منصور.

= قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحسن البصري مدلس، وقد عنعن في جميع طرقه.

وتابع منصور بن زاذان:

١- يونس بن عبيد: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في «الأحكام»- ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٨/٢٣)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٥٩/١٠)-٤٣٢٠-، «إحسان»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٤/١٥٣/١٨)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٩٥٧/٣٦/٥): ثنا محمد بن عبدالله بن بزيغ، والبخاري في «البحر الزخار» (٣٥٢٨/٢٤/٩): ثنا نصر بن علي الجهضمي وعمرو بن علي الفلاس؛ أربعتهم عن يزيد بن زريع، عن يونس به.

وقد توبع يزيد بن زريع:

فقد أخرجه أحمد (٢٠٥/٣٣/٢٠٠١) من طريق حماد بن سلمة، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٣/١٥٤/٣٣٥)- من طريق أبي شهاب الحنات، والطبراني (١٨٣/١٨٨/٤٢٨) من طريق عبدالله بن عيسى الخزاز، ومحمد بن سنان القزاز في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٣٨٠-٣٨١/٤٥٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦٨/١٩)-: ثنا محبوب بن الحسن الهاشمي؛ أربعتهم عن يونس به.

٢- خالد بن مهران الخدّاء: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٦٣/٩/١٦٧٦٣) -وعنه أحمد (١٦٤/٣٣/١٩٩٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٥٦/٣٤٢)-، والأجري -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٤١٧)- من طريق محمد بن يوسف الفريابي؛ كلاهما عن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن خالد به.

٣- قتادة بن دعامة السدوسي: أخرجه أحمد (٨٠/٣٣/١٩٨٤٥): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة بن الحجاج، عن قتادة به.

وتابع شعبة:

أ- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه البخاري في «البحر الزخار» (٢٤/٩/٣٥٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٤٣/٣٠٣) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٨١) من طريق روح بن عبادة، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٤٣/٣٠٣) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي الطحان؛ ثلاثتهم عن ابن أبي عروبة به.

ب- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٣/٢٠٥/٢٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٨١) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو القاسم البغوي =

= في «حديث حماد بن سلمة» - وعنه الدارقطني في «سننه» (٤٤٨١ / ٤٧٧ / ٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٦ / ١٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٧٥ / ٤٦٥ / ١١) - «إحسان»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠٢ / ١٤٣ / ١٨)، والبيهقي (٢٨٦ / ١٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٥ / ٢٣) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثهم عن حماد بن سلمة به.

ت- **الحكم بن عبد الملك**: أخرجه أبو بكر محمد بن سليمان الباغندي في «سنة مجالس من الأماي» (٥٩ / ٢٠٣): ثنا الحسن بن بشر، عن الحكم به.

٤- **سماك بن حرب**: أخرجه أحمد (٢٠٠٠٩ / ٢١١ / ٣٣): ثنا يحيى بن حماد، والبخاري في «البحر الزخار» (٣٥٣٠ / ٢٥ / ٩): ثنا أبو كامل - فضيل بن حسين - الجحدري، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٧ / ٢٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٥ / ١٧٧ - ١٧٦ / ١٨) من طريق محمد بن عيسى الطباع ومحمد بن أبي بكر المقدسي؛ أربعهم عن أبي عوانة - الوضاح بن عبد الله - اليشكري، عن سماك به.
وتابع أبا عوانة عليه:

أ- **سفيان الثوري**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» - ومن طريقه وطريق غيره الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٣ / ١٧٦ / ١٨) - ثنا وكيع، والآجري - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٧ / ٢٣) - من طريق الفريابي؛ كلاهما عن الثوري به.

ب- **حماد بن سلمة**: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث حماد بن سلمة» - وعنه الدارقطني في «سننه» (٤٤٨١ / ٤٧٧ / ٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٦ / ١٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٧٥ / ٤٦٥ / ١١) - «إحسان»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠٢ / ١٤٣ / ١٨)، والبيهقي (٢٨٦ / ١٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٥ / ٢٣) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، وأحمد (٢٠٠٠١ / ٢٠٥ / ٣٣): ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٨١ / ٤) من طريق حجاج بن منهال الضرير؛ ثلاثهم عن حماد بن سلمة به.

ت- **حسن بن صالح**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٦ / ١٧٧ / ١٨) من طريق عبيد الله بن موسى، عن حسن به.

ث- **أسباط بن نصر**: أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ / ٧٣٦): نا محمد بن أبي حنين: نا عمرو بن حماد بن طلحة القناد، عن أسباط به.

هـ- **أشعث بن عبد الملك الحمراني**: أخرجه علي بن المديني في «العلل - رواية إسماعيل ابن إسحاق القاضي» - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤١٦ - ٤١٧) - ثنا محمد =

عمران بن حصين: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة مملوكين له عند موته، ولم يترك مالا غيرهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ؛ فغضب، وقال: «هَمَمْتُ أَلَّا أُصَلِّيَ عَلَيْهِ»، ثم دعا بهم؛ فجزأهم ثلاثة أجزاء؛ فأقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة.

ففي حديث عمران -هذا- دليل على إبطال الوصية فيما يجاوز الثلث،

=ابن عبد الله، عن أشعث به.

٦- حميد الطويل: أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٥/ ٢٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو القاسم البغوي في «حديث حماد بن سلمة» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٦٥/ ٥٠٧٥) -«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٢)، والبيهقي (١٠/ ٢٨٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن حميد به.

٧- مبارك بن فضالة: أخرجه أحمد (٣٣/ ١٧١-١٧٢/ ١٩٩٥١): ثنا هاشم بن القاسم -أبو النضر- الملقب بـ (قيصر)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ١١٢٠-١١٢١/ ٣٢٩٨) -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٣٢)-: ثنا علي بن الجعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٣/ ٣٩٣) من طريق حوثرة بن أشرس؛ ثلاثتهم عن مبارك به.

وقد صرح الحسن البصري بالتحديث في رواية الإمام أحمد؛ لكنها رواية شاذة إن لم تكن منكراً؛ فإن مباركاً -أعني: ابن فضالة- مدلس، وقد عنعن ولم يصرح بالتحديث، وقد خالفه سبعة من الرواة الثقات الأتبات، فرووه عن الحسن البصري معنعناً، لا سيما وفيهم أثبت الناس في الحسن: قتادة، ويونس بن عبيد، وقد تأيد ذلك بأن الرواة عن مبارك نفسه اختلفوا عليه فيه؛ فرواه علي بن الجعد^(١) وحوثرة بن أشرس عنه معنعناً، ورواه أبو النضر مصرحاً بالتحديث، وهذا الاختلاف من مبارك نفسه؛ فإنه متكلم فيه، فلو تفرد مبارك برواية هذا الحديث لم تطمئن النفس لروايته، فكيف وقد خالف؟! من باب أولى (لا).

(١) وقع في «السير» تصريحه بالسماع، مع أن الذهبي رواه من طريق البغوي في «مسند علي بن الجعد»، وليس فيه التصريح المذكور! فلا أدري ممن الوهم، فالله المستعان.

فقال الذين أجازوا نسخَ الكتاب بالسُّنة: السُّنة هي التي نسخت إجازة الوصية بما زاد على الثلث وأبطلته.

وقالت الطائفة الأخرى: السُّنة^(١) لم تنسخ من الكتاب شيئاً؛ ولكنها بيّنت عن خصوصه وعمومه، فدلّت على أن الله إنما أراد بقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا﴾ [النساء: ١٢] بعض الوصايا دون بعض، فأراد: ما كان من الوصايا دون الثلث إلى الثلث، وأراد بقوله: ﴿أَوْ دِينَ﴾: الدِّينَ كُلَّهُ عموماً، لا خصوص فيه، وبدأ في كتابه بذكر الوصية قبل الدِّين.

وبَيَّن النبي ﷺ أَنَّ الدِّينَ يُبْدَأُ به قبل الوصايا من جميع المال، ثُمَّ الوصايا من بعد الدِّين، فخرّجه من الثلث.

وَاتَّفَقَ العلماء على العمل بذلك من لَدُن النبي ﷺ إلى يومنا هذا، يتوارثون العمل بذلك قرناً عن قرن، لا يختلفون فيه.

٢٣٤- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن

(١) في «م»: «السنن».

٢٣٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح المعنى).

أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» - وعنه الترمذي (٤/٤١٦/٢٠٩٥ و٤٣٥/٢١٢٢-)، والحميدي في «مسنده» (١/٣٠/٥٥ و٣١-٥٦) - ومن طريقه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/١٢/١٦٠١)، وابن المنذر في «الأوسط» (ج ٣/ ق ١٢٧/أ-)، وأحمد (٢/٣٣/٥٩٥)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٩١/٥٤١)، و«الأم» (٤/١٠٦) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٩/١٧٦/١٢٧٧٣-)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٥٧/٣٠٠): ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٨٨٣)، أو ق ١١٣/ب - (مخطوط)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/٦١/١٦٣٤)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ ستههم قالوا: ثنا سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ كما سيأتي بيانه في الحديث الآتي.

الحارث، عن علي؛ قال: قضى رسول الله ﷺ بالدَّين قبل الوصية، وأنتم تقرؤونها: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١١]، وإن أعيان بني الأُم يتوارثون دون بني العلات.

٢٣٥- حدثنا علي بن حُجْر: أنبأ يزيد بن هارون: أنبأ زكريا بن أبي

٢٣٥- إسناده ضعيف (وهو صحيح المعنى) - أخرجه أحمد (١٢٢٢/٣٩٢/٢)، والترمذي (٤١٦/٤)، والطبري في «جامع البيان» (٤٧٠/٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن بشار -بندار-، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٧/٦)-: ثنا الحسن بن محمد الزعفراني؛ ثلاثتهم عن يزيد بن هارون به.

وتابع زكريا بن أبي زائدة:

١- سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٣/٢٤٩/١٠) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج ٣/ ق ١/١٣٤)-، وأحمد (١٠٩١/٣٣١/٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠١٠/١٦٠/١١ و ٩١٠٣/٤٠٢/١١ و ١١٦٠٢/٤٠٣)، وابن ماجه (٢٧١٥/٩٠٦/٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٦٢٥/٤٦١/١)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٦٣٥/٦١/٧)، والدارقطني في «سننه» (٤٠٥٢/٣٢٧/٣) عن وكيع بن الجراح، والترمذي (٢٠٩٤/٤١٦/٤)، والطبري في «جامع البيان» (٤٦٩/٦)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٠/٧-١١/١٦٠ و ٦١-٦٢/١٦٣٦) من طريق يزيد بن هارون، وابن الجارود في «المنتقى» (٢١٧-٢١٨/٩٥٠) من طريق أبي عامر -عبد الملك بن عمرو- العقدي، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٩/٦)-: ثنا قبيصة بن عقبة، والدارقطني في «سننه» (٤٠٥٢/٣٢٧/٣) من طريق أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر، وعبد بن سليمان الكلابي، والحاكم (٣٣٦/٤) من طريق أبي داود -عمر بن سعد بن عبيد- الحفري، والبيهقي في «الكبرى» (٢٣٢/٦) من طريق معاوية بن هشام القصار؛ عشرتهم عن الثوري به.

٢- قيس بن الربيع: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٧٥/١٤٨/١).

قال الترمذي (٤١٦/٤): «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث».

وقال البيهقي (٢٦٧/٦): «امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا؛ لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي -رضي الله عنه-، والحارث لا يحتج بخبره؛ لطعن الحفاظ فيه».

=

زائدة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -؛ قال: **إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]**، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ.

قال أبو عبد الله: وقال الله - عزَّ وجلَّ -: **﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا. حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...﴾** الآية كلها [النساء: ٢٢-٢٣].

٢٣٦- حدثنا محمد بن بشار، وأبو قدامة؛ قالوا: ثنا عبد الرحمن - يعني:

= وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/٣٧٧): «وإسناده ضعيف؛ لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا؛ فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به». وقال في «التلخيص الحبير» (٣/٩٥): «والحارث وإن كان ضعيفاً؛ فإن الإجماع منعقد على وفق ما روى».

٢٣٦- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٦/٥٥٤): ثنا محمد بن بشار - بئدار - به.

وأخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٣/٩١١/٥٠٨١): ثنا أحمد بن سنان، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/١٥٤) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٥٨) - من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي ومحمد بن أبي بكر المقدمي؛ ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٥٣/٥١٠٥): قال لنا أحمد بن حنبل^(١)، =

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/١٥٤): «هذا - فيما قيل - أخذه المصنف (يعني: البخاري) عن الإمام أحمد في المذاكرة - أو الإجازة -، والذي ظهر لي بالاستقراء: أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن الإمام أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة، وكأنه لم يكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد، فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث؛ فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد».

ابن مهدي-، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: حُرِّمَ عليكم سبعاً نسباً، وسبعاً صهراً.

٢٣٧- حدثني أبو علي -الحسين بن عيسى- البسطامي: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: حُرِّمَ من النسب سبع، ومن الصَّهر سبع.

من النسب: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فهذا النسب.

ومن الصَّهر: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

٢٣٨- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن علي بن صالح، [عن سماك بن

= والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٥/ ٢٨٣ / ٤١٤٧)، و«السنن الكبرى» (٧/ ١٥٨) -من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري به.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي ويحيى القطان: يزيد بن هارون، عن الثوري به. أخرجه المصنف -كما سيأتي عقب هذا مباشرة-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٩/ ١٥٤).

٢٣٧- موقوف صحيح الإسناد - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٣٨- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه) - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٤-٥٥٥): ثنا سفيان بن وكيع بن الجراح، عن أبيه به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٣٢ / ١١٧٧٢): ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي -مُطَيَّن-: ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن أبي أسامة -حماد بن =

=أسامة-، عن علي بن صالح به.

وتابع وكيعاً وأبا أسامة: الحسين بن عطية.

أخرجه الحاكم (٣٠٤/٢) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري، عن ابن عطية به.

قال الحاكم: «وله -يعني: حديث ابن عباس من رواية عمير مولاة- شاهد صحيح من رواية عكرمة!».

قلت: وقد وهم -رحمه الله-؛ فإن رواية سماك عن عكرمة على وجه الخصوص ضعيفة؛ فأني له الحسن فضلاً عن الصحة؟!

نعم؛ هو صحيح بما قبله، وبالطرق الآتية:

فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٢٧٢-٢٧٣/١٠٨٠٨) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٤٣١/١٢٢٢٢)-، والفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٤/٣٠٢) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٢٠٠)-، والطبري في «جامع البيان» (٦/٥٥٣-٥٥٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩١١/٥٠٨٢ و٩١٤/٥٠٩٨)، والطبري في «جامع البيان» (٦/٥٥٤) من طريقين عن أبي أحمد الزبيري، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/٦٢١/١٥٢٩) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، والحاكم (٢/٣٠٤) من طريق محمد بن كثير العبدي، والطبري (٦/٥٥٤) من طريق مؤمل بن إسماعيل؛ ستتهم عن سفیان الثوري -وهذا في «التفسير» له (٣٩/٢١٠) -رواية أبي حذيفة -موسى بن مسعود- (النهدى)-: ثنا إسماعيل بن رجاء، عن عمير بن عبدالله الهلالي، أبي عبدالله المدني -مولى ابن عباس-، عن ابن عباس به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: أما صحيح؛ فنعم، وأما على شرط الشيخين؛ فلا؛ فإن البخاري لم يرو لإسماعيل ابن رجاء شيئاً، وإنما هو من رجال مسلم، فهو على شرطه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٣٠٢)، وزاد نسبه لعبد بن حميد.

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» (٣/٢٣٦/٩٧١)، و(٣/١٢٠٨/٦٠٠ -تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/٣٨/٢٤٣١)، و«السنن الكبرى» (٧/١٥٨)-: نا إسماعيل ابن عُلَية، عن سعيد بن إياس الجريري، عن حَيَّان بن عمير القيسي الجريري، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: سبع صهر، وسبع نسب، ويجرم من الرِّضاعة ما يجرم من النسب.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وسماع ابن عليه من الجريري قبل اختلاطه وتغيره؛ كما في «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢/٧٤٣)، و«الشذا الفياح» للأبناسي (٢/٧٥٣)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٨٣).

حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ قال: حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ النَّسَبِ سَبْعًا، وَمَنِ الصُّهْرُ سَبْعًا، ثُمَّ قرأ: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ...﴾ [الآية: (١)].

٢٣٩- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مطرف، عن عمرو بن سالم -مولى الأنصار-؛ قال: حرم الله من النسب سبعا، ومن الصُّهْر سبعا، قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: ٢٣].

ومن الصُّهْر: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ...﴾ [الآية [النساء: ٢٣].

قال أبو عبد الله: فحَرَّمَ اللَّهُ -عزَّ وجلَّ- في الآية الجمع بين الأختين، لم يحرم الجمع بين امرأتين غيرهما، ثم قال: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فحرمت السنة الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها^(٢).

(١) ما بين معقوفين ساقط من «م»! ولم يتنبه الدكتور البصري -عفا الله عنه- لهذا السقط، فوقع عنده في سنده خلط وخبط عجيبان؛ ففيه: عن علي بن صالح، عن إسحاق: أنبأ جرير... فركب سنده هذا الحديث على الحديث الآتي بعده مباشرة، وأسقط متن هذا الحديث!! وقد كان يكفي معرفته لهذا الخلط أن إسحاق -وهو ابن راهويه- لا يمكن أبداً أن يكون شيخ علي بن صالح المذكور، فهو لم يدركه، فكيف غفل عن ذلك؟!

فهذا دليل من عشرات الأدلة التي دفعتني للاستمرار في تحقيق هذا الكتاب وتخريج أحاديثه وآثاره، وأن لا أعبر من ليس أهلاً للتحقيق ولا التخريج، بل لا علم عنده بالرجال اهتماماً وانتباهاً، ولولا تساؤلات قد يقع فيها بعض القراء؛ لما ذكرت عن هؤلاء شيئاً، والله المستعان.

٢٣٩- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٥): ثنا محمد بن حميد الرازي، عن جرير بن عبد الحميد به.

وسنده إلى عمرو صحيح.

(٢) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٩-١٧٢): «وفي هذا الحديث -وهو الآتي مباشرة- زيادة بيان على ما نص عليه القرآن؛ وذلك أن الله -عزَّ وجلَّ- لما قال: ﴿حُرِّمَتْ

=عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ.. إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]؛ بَأَنْ^(١) بذلك: ما عدا النساء المذكورات داخلات في التحليل، ثم أكد ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿وَأُحِلَّ^(ب) لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فكان هذا من الزمن ما كان، ثم نهى رسول الله ﷺ أن تجمع المرأة مع عمتها وخالتها في عصمة واحدة، فكان هذا زيادة بيان على نص القرآن؛ كما ورد المسح على الخفين، وليس في القرآن إلا غسل الرجلين -أو مسحهما-، وماسح الخفين ليس بماسح عليهما ولا غاسل لهما.

وأجمعت الأمة كلها على القول بمحدث هذا الباب على حسب ما وضعنا فيه؛ فارتفع عن ذلك تَوْهْمُ نسخ القرآن له، وأن يكون قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ نزل بعده، فلم يبق إلا أن يكون زيادة بيان كما لو نزل بذلك قرآن، قال الله -عز وجل-: ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ يعني: الكتاب، والسنة.

وروي عنه ﷺ؛ أنه قال: «أوتيت الكتاب ومثله معه»، وأمر الله -عز وجل- عباده بطاعته^(ت)، والانتفاء إلى ما أمرهم به ونهاهم عنه أمراً مطلقاً، وأنه أخبرهم أنه يهدي إلى صراط مستقيم؛ صراط الله، وحذرهم من مخالفته بالعذاب الأليم، فقال -عز وجل-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقد تنطعت فرقة؛ فقالوا: لم يُجمع العلماء على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها لحديث أبي هريرة، وإنما أجمعوا على ذلك بمعنى نص القرآن في النهي عن الجمع بين الأختين...».

قال ابن عبد البر: «هذه فرقة تنطعت، وتكلف في استخراج علّة بمعنى الإجماع، وهذا لا معنى له؛ لأن الله -عز وجل- لما حرّم على عباده من أمة نبيه محمد -عليه السلام- اتباع غير سبيل المؤمنين، واستحال أن يكون ذلك في غير الإجماع؛ لأن مع الاختلاف كل يتبع سبيل المؤمنين: بأن من اتبع غير ما أجمع المؤمنون عليه؛ فقد فارق جماعتهم، وخلع الإسلام من عنقه، وولاه الله ما تولى، وأصله جهنم وساءت مصيراً».

فوضح بهذا كله أن متى صح الإجماع؛ وجب الاتباع، ولم يحتج إلى حجة تستخرج برأي لا يجمع عليه».

وانظر -غير مأمور-: «فتح الباري» (٩/ ١٦١، سطر ٢٠-٢٩).

(أ) في «المطبوع -تحقيق القلعي»: «بأن»! وهذا الضبط أفسد المعنى والمبنى.

(ب) قلت: قرأ أبو جعفر المدني، وحزة، والكسائي، وخلف، وحفص -الكوفيون- بضم الهمزة، وكسر الحاء المهملة، وقرأ الباقر بفتحهما.

انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٩).

(ت) يعني: النبي ﷺ.

٢٤٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ سفيان، عن عمرو بن دينار، عن

٢٤٠- إسناده صحيح - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٠٨/ ٦٥١)،
وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦١/ ١٠٧٥٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن
الكبرى» (٥/ ١٨٧/ ٥٣٩٦): ثنا مجاهد بن موسى، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن
الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧١): ثنا محمد بن عباد المكي، و(٢/ ٦٩٠-٦٩١/ ١٦٧٥) من طريق
الحميدي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٤-٢٠٥/ ٥٩٤٩) من طريق إبراهيم بن بشار
الرمادي؛ ستهم عن سفيان بن عيينة به.

وتابعهم: عبد الجبار بن العلاء، وحوثره بن محمد؛ قاله الدارقطني في «العلل» (٩/ ٣١١).
قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه من طريق أخرى عن عمرو
-كما سيأتي-.

وخالف الجماعة: محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ فرواه عن سفيان بن عيينة به
مرسلاً.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧٣).
وخالفهم -أيضاً-: عمرو بن محمد الناقد، وسريح بن يونس؛ فروياه عن ابن عيينة به
موقوفاً.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧٢).
وقد رجح الإمام الدارقطني في «العلل» (٩/ ٣١٢) رواية الجماعة مرفوعاً.
قلت: وهو كما قال، ويؤيده: أن ورقاء بن عمر الشكري، وشعبة بن الحجاج روياه عن
عمرو بن دينار به موصولاً.

أخرج رواية ورقاء: الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠): ثنا محمد بن حاتم، وأبو
الفتح -هلال بن محمد بن جعفر- الحفّار في «جزئه» -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى»
(٧/ ١٦٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٢) -من طريقه الحسن بن محمد
ابن الصّباح الزعفراني؛ كلاهما عن شابة بن سوار، عن ورقاء به.

وأخرج رواية شعبة: الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠/ ١٤٠٨/ ٤٠): ثنا محمد بن
المنثي، ومحمد بن بشار، وأبو بكر بن نافع؛ ثلاثهم عن محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، عن شعبة به.
وقد توبع ابن أبي عدي:

فقد أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٦٩)، وأبو=

=عوانة في «صحيحه» (٣/٣٦-٣٧/٤١١١) عن علي بن الجعد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٦-٣٧/٤١١١) من طريق أبي النضر - هاشم بن القاسم - الملقب بـ (قيصر)؛ كلاهما عن شعبة به.

وخالف هؤلاء: محمد بن جعفر - غندر -؛ فرواه عن شعبة به مرسلًا.

ذكره أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/٦٩٠).

والمحفوظ رواية الجماعة.

وخالف الرواة عن عمرو بن دينار: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج؛ فرواه عن عمرو

ابن دينار به مرسلًا.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/٢٦١/١٠٧٥٤).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد صرح ابن جريج بالتحديث؛ فانتفت شبهة تدليسه، فالحديث صحيح مسندًا ومرسلًا؛ لكن كونه مسندًا أصبح دون شك، ويؤيده: أن يحيى ابن أبي كثير - ثقة ثبت، أثبت الناس في أبي سلمة بن عبدالرحمن -، وعمر بن أبي سلمة - وهو صدوق - روياه عن أبي سلمة به موصولًا، مثل رواية الجماعة عن عمرو بن دينار؛ وهو الصحيح المحفوظ.

أما رواية يحيى بن أبي كثير؛ فقد أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٣٠/١٤٠٨) من طريق خالد بن الحارث، والإمام أحمد في «مسنده» (١٢/٤٢٩/٧٤٦٣): ثنا أبو عامر - عبد الملك بن عمرو - العقدي، وأبو بكر الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (٢١٢/٥٥٦) - ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/١٠٠)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠٠) - من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثهم عن هشام بن عبدالله الدستوائي، عن يحيى به.

وتابع هشامًا الدستوائي:

١- شيبان بن عبدالرحمن النحوي: أخرجه أحمد (١٥/٢٦٥/٩٤٤٦): ثنا حسن بن موسى الأشيب، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥)، و«السنن الصغرى» (٣/٤٣/٢٤٤٦) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن شيبان به.

٢- أبان بن يزيد العطار: أخرجه أحمد (١٥/٦٣/٩١٢٤): ثنا يونس بن محمد المؤدب،

وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٥) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ كلاهما عن

أبان به.

أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَكَحَّ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا»^(١).

٢٤١- حدثنا إسحاق: أنبأ شعبة: ثنا ورقاء، عن أبي الزناد، عن

= ٣- إبراهيم بن عبد الملك القناد: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٩٧/٦)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨-١٨٩/٥٤٠١): ثنا يحيى بن دُرُسْت، عن إبراهيم به.

٤- علي بن المبارك الهنائي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٤) من طريق هارون بن إسماعيل، عن علي به.

٥- همام بن يحيى: أخرجه محمد بن مخلد العطار في «أحاديث محمد بن عثمان بن كرامة» (١٨٠/٤١) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٦)، وابن عبد البر في «المتهيد» (١٨/٢٧٦) عن أبي قلابة -عبد الملك بن محمد- الرقاشي، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن همام به.

٦- حرب بن شداد الشكري: أخرجه أبو عوانة (٣/٣٧/٤١١٥) من طريق عبد الله بن رجاء، عن حرب به.

٧- عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي: أخرجه أبو عوانة (٣/٣٧/٤١١٣) من طريق الوليد ابن مسلم، عنه به.

وأما رواية عمر بن أبي سلمة: فقد أخرجها سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٢٠٨/٦٥٠) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٥/٥٩٥٠)-، وأحمد (١٢/٣٤-٣٥/٧١٣٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٥/٥٩٥٠) من طريق سريج بن النعمان؛ ثلاثتهم عن هُشَيْم بن بشير: نا عمر به. وانظر ما بعده.

(١) هذا الحديث ساقط بتمامه من المخطوط، وهو موجود في المطبوع.

٢٤١- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه الشيخان من طريق مالك، عن أبي الزناد -عبد الرحمن بن هرمز- به؛ كما سيأتي.

وتابع ورقاء بن عمر الشكري:

١- عبد الرحمن بن أبي الزناد: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٢٠٩/٦٥٤).

٢- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٩/١٦٠/٥١٠٩):=

=ثنا عبدالله بن يوسف التَّنيسي، والإمام مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٨/١٤٠٨/٣٣)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك بن أنس» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠٢) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، والإمام الشافعي في «الأم» (٥/٥)، و«المسند» (٢/٣٤/٥٠ -ترتيبه-) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/٢٩٢-٢٩٣/٤١٦٠)-، والإمام أحمد (١٦/٣٥/٩٩٥٢ و٥٧/٩٩٩٥): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، و(١٦/٥٧/٩٩٩٥): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، و(١٦/٤٠٦/١٠٦٩٠): ثنا روح بن عبادة، و(١٦/٤٩١-٤٩٢/١٠٨٤٤): ثنا عثمان بن عمر ابن فارس، و(١٦/٥١٦/١٠٨٨٦): ثنا حماد بن خالد الخياط، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٦)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨/٥٣٩٧) من طريق معن بن عيسى القزاز، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٢) من طريق مطرف بن عبدالله، والدارمي في «مسنده» (٨/٣٧٦/٢٣٢٠) -فتح المنان» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠٢)-: ثنا عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٩/٥٩٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٢) من طريق عبدالله بن وهب، وابن حبان في «صحيحه» (٩/٤٢٤/٤١١٣ و٤٢٥/٤١١٥ -إحسان-)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/٢٢٧٧)، و«معالم التنزيل» (٢/١٩١-١٩٢)، والحافظ في «الموافقة» (٢/١٠٢) من طرق عن أبي مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري؛ كلهم -وعدتهم ثلاثة عشر رجلاً- عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/٢٠١/١٢١٩/٢ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/٥٧٨-٥٧٩/١٤٩٦ -رواية أبي مصعب الزهري، و٣٧٢/٣٥٢ -رواية ابن القاسم، و٣٠٩/٦٧٢ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و١٧٧/٥٢٦ -رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/٢٧٦): «هذا حديث صحيح ثابت، مجتمع على صحته».

وقال في «الاستذكار» (١٦/١٦٨): «وهو حديث مجتمع على صحته، وعلى القول بظاهره وبما في معناه، فلا يجوز عند الجميع الجمع بين المرأة وعمتها؛ وإن علت، ولا بين المرأة وخالتها؛ وإن علت، ولا يجوز نكاح المرأة على بنت أختها ولا على بنت أخيها؛ وإن سفلت».

٣- محمد بن عجلان: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣١١/٢٠٧٣): ثنا أحمد ابن زهير التُّستري، عن محمد بن يحيى القطعي، عن أبي زكير -يحيى بن محمد بن قيس-، عن =

الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ خَالَتَيْهَا».

٢٤٢- حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد: ثنا عمي: ثنا أبي، عن ابن إسحاق؛ قال: ذكر أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لَا يَجْمَعُ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا».

= ابن عجلان به.

قلت: وأبو زكير -هذا- صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب»؛ لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد، كما هو الحال هنا.

وتابع أبا الزناد:

١- جعفر بن ربيعة، عن الأعرج به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٩٧/٦)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨/٥٣٩٩): ثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١١٣/٣٥١): ثنا أحمد بن رشددين؛ كلاهما عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن جعفر به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب الغافقي، وفي «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

٢- عبدالله بن لهيعة: أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٩٢/٢٧١).

قلت: وهذا سند صحيح، وعبدالله بن وهب من قدماء أصحاب ابن لهيعة، ممن روى عنه قبل اختلاطه واحتراق كتبه.

٢٤٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعن، ومع ذلك توبع؛ تابعه: مالك بن أنس، وورقاء بن عمر الشكري، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم؛ كما تقدم بيانه في الحديث السابق.

عم عبيدالله: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري.

٢٤٣- قال

٢٤٣- إسناد حسن (وهو صحيح بطرقه الأخرى).

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن إسحاق بعد تصريحه بالتحديث، وهذا الإسناد معطوف على سابقه، فليس هو معلقاً.

وتابع محمد بن إسحاق: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٨/١٤٠٨/٣٤): ثنا محمد بن ربح بن المهاجر، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨/٥٤٠٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٦/٤١١٠)-: ثنا قتيبة بن سعيد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٨/٥٩٥٦) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥) من طريق معلى بن منصور؛ أربعتهم عن الليث به.

وتابع يزيد بن أبي حبيب: جعفر بن ربيعة، عن عراك به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨/٥٣٩٩): ثنا إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١١٣/٣٥١): ثنا أحمد بن رشددين؛ كلاهما عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن جعفر به.

وتابع عراك بن مالك:

١- محمد بن سيرين: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٣٠/١٤٠٨/٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠١)-؛ قالوا: ثنا محرز بن عون بن أبي عون، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٩/٤١٢٢) من طريق زكريا بن عدي، و(٣/٣٩/٤١٢٣) من طريق منجاب بن الحارث؛ ثلاثتهم عن علي بن مُسهر، عن داود بن أبي هند، عن ابن سيرين به.

وتابع داود عليه:

أ- هشام بن حسان القردوسي: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٩-١٠٣٠/١٤٠٨/٣٨)، وابن ماجه (١/٦٢١/١٩٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠٠)-: ثنا أبو أسامة -حماد بن أسامة-، وأحمد (١٥/٣٥٩-٣٦٠/٩٥٨٦ و١٦/١٣٠/١٠١٣٩)، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٩/٥٤٠٢) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (١٦/٣٥٤/١٠٦٠٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٧/٥٩٥٣) عن =

=يزيد بن هارون، وأحمد (١٦/٤٠٥-١٠٦٨٩): ثنا روح بن عباد، و(١٦/٢٢٧/١٠٣٤٦): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/٢٦١/١٠٧٥٣) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨-)-، والترمذي (٣/٤٣٣) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧-٣٨/٤١١٨ و ٣٨/٤١١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥) من طريق عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي، وهلال الحفار في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/١٩٢/٢١٩)- من طريق علي بن عاصم، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٨/٤١١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٥) من طريق مكى بن إبراهيم؛ عشرتهم عن هشام به.

قال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

ب- أيوب بن أبي تيمة السخيتاني: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/٣٧٦/٤٠٦٨) -«إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٠٢) من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن أيوب به.

ت- خالد بن مهران الحذاء: أخرجه هلال الحفار في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/١٩٢/٢١٩)- من طريق الحسن بن محمد بن الصباح، عن علي بن عاصم، عن خالد به.

٢- سعيد بن المسيب: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٧/٤١١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٢٧٦) عن أبي قلابة -عبد الملك بن محمد- الرقاشي، عن أبي عاصم النبيل، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب به.
قلت: وهذا سند صحيح؛ إن سلم من المخالفة.

٣- أبو صالح -ذكوان- السَّمان: أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/٤٤٣-٤٤٤) -ترتيب أبي طالب القاضي): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٦٧/٤٦٨٨): ثنا أبو زرعة الدمشقي؛ كلاهما عن محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي، عن مندل بن علي، عن الأعمش، عن أبي صالح به.

قال الترمذي: «سألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث، فقال: مُندَل؛ ضعيف الحديث، أنا لا أكتب حديثه.

كأنه لم يعرف هذا الحديث من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة من غير هذا الوجه».

٤- عبد الملك بن يسار: وسيأتي مسنداً عند المصنف (رقم ٢٥٠).

(ابن)^(١) إسحاق: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هريرة؛ مثل ذلك.

٢٤٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا سعيد بن أبي مريم: أنبأ يحيى بن أيوب

(١) سقطت من «م»؛ فأفسدت المعنى والمبنى، ولم ينتبه لذلك الدكتور المعلق عليه!

٢٤٤- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه» (٣/٣٥/٤١٠٧):

ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق/١٥٠ - أ - ب، وق/١٥٢/أ): ثنا أحمد بن منصور الرمادي، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١١٣/٣٥٢): ثنا أحمد بن رشد بن كلاًهما عن سعيد بن أبي مريم به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ غير يحيى بن أيوب -وهو الغافقي-: صدوق ربما وهم، وهو من رجال الشيخين، وقد تابعه عبدالله بن لهيعة، وهو صدوق؛ إذا روى عنه أحد من قدماء أصحابه، ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، ولم يرو هذا الحديث أحد من قدماء أصحابه.

وعلى فرض ضعفه؛ فهو لا بأس به في المتابعات والشواهد، وقد تابعه يحيى بن أيوب، فهو بمجموعهما صحيح إلى عقيل بن خالد، ومع ذلك؛ فقد توبعا:

فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥/٥١٩-٥٢٠/٩٨٣٤): ثنا حجاج بن محمد الأعور المصيصي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٧/٥٩٥٢): ثنا إبراهيم بن أبي داود ونصر بن مرزوق، عن عبدالله بن صالح المصري؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد به؛ لكن لم يذكر من الرواة عن أبي هريرة سوى قبصة بن ذؤيب الكعي.

قلت: وهذا متابعة قوية من الليث بن سعد -وهو ثقة ثبت إمام- ليحيى بن أيوب وابن لهيعة؛ تدل على أنهما قد حفظا الحديث، وهو سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه من طرق أخرى عن الزهري به؛ كما سيأتي.

وقد تابع عقيلاً:

١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٦٠/٥١١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥) عن عَبدان -عبدالله بن عثمان-، وأحمد (١٥/١١٠/٩٢٠٣): ثنا إبراهيم بن إسحاق وعلي بن إسحاق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٥/٤١٠٦) من طريق=

=نعيم بن حماد؛ أربعتهم عن عبدالله بن المبارك، عن يونس به.

وتابع ابن المبارك:

أ- عبدالله بن وهب المصري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٨-١٠٢٩/١٤٠٨/٣٦): ثنا حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

ب- الليث بن سعد: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٠٤-٤٠٥): ثنا أبو صالح -عبدالله بن صالح- المصري، عن الليث به.

ت- عنبسة بن خالد الأيلي: أخرجه أبو داود (٢/٢٢٤/٢٠٦٦): ثنا أحمد بن صالح المصري، عن عنبسة به.

ث- عثمان بن عمر بن فارس: أخرجه أحمد (١٦/٤١٦/١٠٧١٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٥/٤١٠٥): ثنا عمار بن رجاء والكزبراني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٥) من طريق الحسن بن مكرم؛ أربعتهم عن عثمان بن عمر به.

ج- محمد بن فليح بن سليمان: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/٩٦-٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٨/٥٣٩٨): ثنا محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب، عن محمد به.

٢- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام أحمد (١٦/٤١٩/١٠٧١٧): ثنا عثمان بن عمر ابن فارس، عن مالك به.

٣- عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن مسلمة الأنصاري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٨/١٤٠٨/٣٥)، وإسماعيل بن عبدالله -سَمُوِيَه- في «فوائده» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/٢٥٥)-؛ قالوا: ثنا عبدالله بن مسلمة القَعْنِي، عن عبدالرحمن به.

وتابع القعني: إسحاق بن جعفر بن محمد العلوي، عن عبدالرحمن بن عبدالعزيز به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٢١٩/٦٢٣٥)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (٦٣-٦٤/٤٨) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي: نا إسحاق به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن جعفر إلا إبراهيم بن المنذر!».

قلت: رضي الله عنك! بل تابعه ابن أبي أويس.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/٣٦/٤١٠٩)؛ لكن وقع في «المطبوع»: «جعفر بن محمد»! وهو خطأ، سقط منه (إسحاق بن)؛ فليححق.

قال الدارقطني في «العلل» (١١/١٤٦-١٤٧/٢١٨٣) -وقد سئل عن حديث قبيصة بن ذؤيب -هذا-، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها...» الحديث-،=

وابن لهيعة، عن عُقَيْلٍ، عن ابن شهاب، عن قَبِيصَةَ بن ذُوَيْبٍ وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا».

٢٤٥- حدثنا إسحاق: أنبأ ابن إدريس، عن داود بن أبي هند، عن

= فقال: «يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة.

وتابعه: عمرو بن الحارث، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري؛ عن الزهري.

ورواه عقيل عن الزهري، فقال: عن قبيصة بن ذؤيب، عن عروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة؛ قاله يحيى بن أيوب وابن لهيعة عن عقيل، وأرجو أن يكون محفوظاً.

٢٤٥- إسناده صحيح..

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

ابن إدريس: هو عبد الله بن إدريس الأودي؛ ثقة من رجال الشيخين، وقد توبع؛ تابعه عن داود بن أبي هند بجعله من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه- كل من:

١- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٢٠٠ / ١٥٤) -وعنه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٠ / ٥٤٠٦-)، والبزار في «البحر الزخار» (ق/ ٢٥٠ ب): ثنا عمرو بن علي الفلاس، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه أبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٥٩- ٦٠/ ٨٢٨-)؛ ثلاثتهم عن معتمر به.

٢- يزيد بن هارون: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٣٧٣ / ٢٣١٩ - «فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠١)، و«تغليق التعليق» (٤/ ٤٠٩-)، والترمذي (٣/ ٤٣٣ / ١١٢٦): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٥-٢٩ / ٦٨٥): ثنا محمد بن يحيى الذهلي؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

٣- هشيم بن بشير الواسطي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١ / ٢٠٨ / ٦٥٢) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٥-٢٠٦ / ٥٩٥١-)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٧-٤٢٨ / ٤١١٨-) -«إحسان»: ثنا زكريا بن يحيى الواسطي؛ كلاهما عن هشيم به.

=

- = وقد صرح هشيم بالتحديث؛ فأما شر تدليسه.
- ٤- إسماعيل ابن عليّة: أخرجه أحمد (١٥/٣٠٣/٩٥٠٠).
- ٥- أبو خيثمة - زهير بن معاوية - الجعفي: أخرجه أبو داود (٢/٢٢٤/٢٠٦٥): ثنا أبو جعفر - عبدالله بن محمد - النفيلي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/٢٠١/١٥٦): ثنا أبو نعيم - الفضل بن دكين - الملائني؛ كلاهما عن زهير به.
- ٦- محمد بن فضيل: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٢٤٦) - ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٦/١٦٩) -.
- ٧- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٢٦٢/١٠٧٥٨).
- ٨- يزيد بن زريع: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق/٢٥٠/ب): ثنا عمرو بن علي الفلاس، عن يزيد به.
- ٩- عبدالوارث بن سعيد: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «علل الدارقطني» (١١/١١٧).
- ١٠- عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/٤٢٧/٤١١٧ - «إحسان»-) : ثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن الثقفي به.
- ١١- وهيب بن خالد: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/٥١٦-٥١٧/٦٦٤١): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، عن وهيب به.
- ١٢- عبدالوهاب بن عطاء الخفاف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٦) من طريق أبي العباس - محمد بن يعقوب - الأصم: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، عن عبدالوهاب به.
- ١٣- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٣٩٢) من طريق محمد بن علي الوراق، عن عبيدالله بن موسى العبسي، عن يحيى به.
- ١٤- بشر بن المفضل: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق/٢٥٠/٢) من طريق يزيد بن زريع، عن بشر به.
- ١٥- عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/٢٠١/١٥٥).
- ١٦- علي بن عاصم: أخرجه هلال بن محمد بن جعفر الحفّار في «جزئه» - ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/٥٧) - من طريق الحسن بن محمد بن الصباح، عن علي به.
- ١٧- أبو معاوية - محمد بن خازم - الضرير: أخرجه أبو العباس الأصم في «فوائده» =

الشَّعْبِيُّ، عن أبي هريرة. وعن عاصم، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ؛ قال: « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا،

=-ومن طريقه البيهقي (١٦٦/٧)-: ثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي -وهو ضعيف-، عن أبي معاوية به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم -لا نعلم بينهم اختلافاً-: أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها -أو خالتها-، فإن نكح امرأة على عمتها -أو خالتها-، أو العمة على بنت أخيها؛ فنكاح الأخرى منهما مفسوخ، وبه يقول عامة أهل العلم.

قال أبو عيسى (الترمذي): أدرك الشَّعْبِيُّ أبا هريرة وروى عنه. وسألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا، فقال: صحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٢٩٠/٦): «وإسناده صحيح على شرط مسلم، وإن خولف داود في إسناده».

قلت: هو خلاف لا يضر؛ كما سيأتي تفصيله، والخلاف المشار إليه في إسناده قد جمعه المصنف في هذا الحديث؛ فهو تارة يروى عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة، وتارة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر، وكلاهما صحيح.

وحديث جابر سيأتي مسنداً عند المصنف -أيضاً- في الحديثين الآتين، فانظر تخريجه فيهما.

هذا؛ وقد تابع داود بن أبي هند: عبدالله بن عون، عن الشعبي، عن أبي هريرة به؛ لكن وقفه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٤٠٧/١٩٠/٥): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن خالد بن الحارث، عن ابن عون به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد.

وتابع خالد بن الحارث: ابن أبي عدي.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٦/٧) من طريق أبي أحمد الحاكم: ثنا أبو عروبة -الحسين بن محمد بن أبي معشر- الحراني، وأبو محمد بن أبي شريح في «الفوائد»؛ كما في «فتح الباري» (١٦١/٩) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤١٠/٤)-: ثنا ابن صاعد؛ كلاهما عن يحيى بن حكيم المقوم، عن ابن أبي عدي به.

وَلَا بِنْتُ أُخْتِهَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا خَالَتُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، وَلَا تُنْكَحُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى».

٢٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن عاصم الأحول، عن الشَّعْبِيِّ، عن

٢٤٦- إسناده صحيح.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

جرير: هو ابن عبد الحميد الضبي.

وقد تقدم في الحديث السابق أن إسحاق بن راهويه رواه -وعنه المصنف-: ثنا عبدالله بن إدريس، عن عاصم بن سليمان الأحول به.

وتابع جريراً وعبدالله بن إدريس، عن عاصم الأحول كل من:

١- عبدالله بن المبارك: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٦٠/٥١٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٦) عن عبدان، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٢٤٥) -ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦/١٦٧/٢٣٨٧٩)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/١٩٠-١٩١/٥٤٠٨): ثنا محمد بن آدم المروزي، وابن حبان في «صحيحه» (٩/٤٢٥/٤١١٤) -«إحسان» من طريق عبد الرحمن بن صالح الأزدي؛ أربعتهم عن ابن المبارك به.

٢- سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/٢٦٢/١٠٧٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢١٠/٥٩٥٩) من طريق محمد بن كثير، و(١٥/٢١٠-٢١١/٥٩٦٠) من طريق قبيصة بن عقبة؛ ثلاثهم عن الثوري به.

٣- حماد بن زيد: أخرجه أحمد (٢٢/٤٧٠/١٤٦٣٣): ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن حماد به.

٤- عبدة بن سليمان الكلبي: أخرجه أحمد (٢٣/٣٢٠/١٥٠٩٩).

٥- محاضر بن المورع: أخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي (٧/١٦٥-١٦٦)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، عن محاضر به.

قلت: وسنده صحيح دون ريب، وقد صرح الشَّعْبِيُّ بسماعه من جابر عند البخاري، والنسائي، والمصنف، وغيرهم، وهذا يرجح أنه سمع الحديث من أبي هريرة وجابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- معاً، فتارة يرويه عن أبي هريرة، وتارة عن جابر، وهو صحيح عنهما.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (١١/١١٨-١١٩): «والصحيح: عن داود بن أبي هند عن الشَّعْبِيِّ عن أبي هريرة، وعن عاصم الأحول عن الشَّعْبِيِّ عن جابر».

هذا؛ وقد أُعْلِلَ الحديث بما لا يقدر.

= قال الشافعي - رحمه الله -، وقد نقله عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٦/٧)، و«معرفه السنن والآثار» (٢٩٣/٥ - باختصار): «وبهذا نأخذ، وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته، ولم يُرو من وجه يثبت أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة، وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر. وفي هذا حجة على من ردّ الحديث، وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى».

قال البيهقي: «وأطال الكلام في هذا وأجاد - رضي الله عنه -، والذي ذكر من أنه يروى من غير جهة أبي هريرة - رضي الله عنه -؛ فكما قال؛ فإنه يروى عن علي، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك - رضي الله - تعالى - عنهم أجمعين -».

ومن النساء: عن عائشة - رضي الله عنها -، كلهم عن النبي ﷺ؛ إلا أن جميع هذه الروايات ليست من شرط صاحبي «الصحيح» - البخاري ومسلم -، وإنما اتفقا ومن قبلهما ومن بعدهما من أئمة الحديث على إثبات حديث أبي هريرة في هذا الباب فقط؛ كما قال الشافعي - رحمه الله -، وقد أخرج البخاري رواية عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -؛ إلا أنهم يرون أنها خطأ!! وأن الصواب رواية داود بن أبي هند وعبد الله بن عون عن الشعبي عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، والله أعلم».

لكن تعقبه ابن الترمذاني الحنفي في «الجواهر النقي» بكلام علمي قوي، فقال - رحمه الله - : «قلت: قد أثبت أهل الحديث من رواية اثنين غير أبي هريرة؛ فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث ابن عباس، وأخرجه الترمذي - أيضاً -، وقال: حسن صحيح. وأخرجه البخاري من حديث جابر؛ كما ذكره البيهقي، فيحمل على أن الشعبي سمعه منهما؛ أعني: أبا هريرة وجابراً، وهذا أولى من تخطئة أحد الطريقتين؛ إذ لو كان كذلك؛ لم يخرج البخاري في «صحيحه»، على أن داود بن أبي هند اختلف عنه فيه؛ فروي عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي، وأخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه أن لا يكون صحيحاً كما عرف».

وتعقبه - أيضاً - الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٦١/٩) بقوله: «وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري؛ لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح: أخرجهما النسائي [في «المجتبى» (٩٨/٦)]، و«السنن الكبرى» (١٩١/٥) (٥٤١٠) من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر.

والحديث محفوظ - أيضاً - من أوجه عن أبي هريرة، فلكل من الطريقتين ما يعضده، =

جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ قال: « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَئِهَا ».

٢٤٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن عاصم؛ قال:

=وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له، وكفى بتخريج البخاري له موصولاً قوة.

قال ابن عبد البر [في «التمهيد» (١٨/٢٧٧-٢٧٨)]: «وكان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة -يعني: من وجه يصح-، وكأنه لم يصحح حديث الشعبي عن جابر، وصححه عن أبي هريرة، والحديثان جميعاً صحيحان»^(١).

وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين؛ فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله: «وفي الباب...»؛ لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس^(ب) ولا أنساً، وزاد بدلهم: أبا موسى، وأبا أمامة، وسمرة.

ووقع لي -أيضاً-: من حديث أبي الدرداء، ومن حديث عتاب بن أسيد، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث زينب -امراة ابن مسعود-؛ فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفساً، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبي يعلى، والبخاري، وابن حبان وغيرهم، ولولا خشية التطويل؛ لأوردتها مفصلة».

وانظر: «التلخيص الحبير» (٣/١٦٧).

٢٤٧- إسناده صحيح.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢١٠/٥٩٥٨): ثنا يزيد بن سنان، عن وهب

= ابن جرير بن حازم به.

(١) وقال في «الاستذكار» (١٦/١٦٩): «عند الشعبي في هذا الباب حديثان:

أحدهما: عن جابر.

والآخر: عن أبي هريرة.

ومن الناس من تعسف، فجعله من الاختلاف».

(ب) قلت: لم يذكره؛ لأنه -رحمه الله- قد رواه بسنده إليه في الباب نفسه، فأغنى عن الإعادة

والتكرار، والله أعلم.

عرضت على الشَّعْبِي كِتَابًا فِيهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا»، فَقَالَ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ.

٢٤٨- حدثنا إسحاق: أنبا عبدة بن سليمان: ثنا محمد بن إسحاق، عن

= وأخرجه أبو داود - سليمان بن داود - الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٣٤/ ١٨٩٦) - ومن طريقه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤٢ - ترتيب أبي طالب القاضي) -، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩١/ ٥٤٠٩) من طريق خالد بن الحارث؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وانظر ما قبله.

٢٤٨- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤٢ - ترتيب أبي طالب القاضي)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٣)؛ قالوا: ثنا هناد بن السري، وابن ماجه (١/ ٦٢١/ ١٩٣٠): ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء -؛ كلاهما عن عبدة به.

وتابع عبدة بن سليمان:

١- يزيد بن هارون: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٤/ ٩٤/ ٣٢٢٤)، وأحمد (١٨/ ١٨٠- ١٨١/ ١١٦٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٥٦/ ١٢٦٨): ثنا أبو خيثمة - زهير بن حرب - النسائي؛ ثلاثهم عن يزيد به.

٢- عبدالله بن نمير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٦)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤/ ٣٢٢٤) - ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٧/ ٢٣٨٧٨) -.

٣- محمد بن عبيد الطنافسي: أخرجه أحمد (١٨/ ١٨٠- ١٨١/ ١١٦٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٣): ثنا هناد بن السري؛ كلاهما عن محمد بن عبيد به.

٤- يونس بن بكير: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٣٧٧/ ١١٤٣): ثنا عقبة بن مكرم، عن يونس به.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤)، و«مصابيح الزجاجة» (٢/ ١١١): «هذا إسناده ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق وقد عنعنه!». =

يعقوب بن عتبة^(١)، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -؛ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن نكاحين: أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها».

٢٤٩- حدثنا عبيد الله بن سعد: ثنا عمي: ثنا أبي، عن محمد بن إسحاق: حدثني يعقوب بن عبد الله بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا نِكَاحًا».

٢٥٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن بكير: حدثني الليث، عن أيوب بن

= قلت: رضي الله عنك! فقد صرح بالتحديث عن شيخه في رواية إبراهيم بن سعد الزهري، وهي الرواية الآتية بعد هذا مباشرة عند المصنف؛ فانتفت شبهة تدليسه، وصح الحديث والله الحمد، وقد خفي هذا التصريح العزيز على ذاك الدعي المعلق على «المسند»، فأعل حديثنا هذا -بجهل بالغ وتقليد أعمى سابغ- بعننة ابن إسحاق؛ فليستدرك عليه. ثم رأيت الحافظ ابن حجر -رحمه الله- قد أعل حديثنا هذا في «التلخيص الحبير» (١٦٧/٣)، فقال: «رواه ابن ماجه بسند ضعيف!».

ولا أدري ما وجه تضعيف الحافظ له؛ فإن رجال إسناده كلهم ثقات معروفون؛ اللهم إلا أن يكون قد أعله بعننة ابن إسحاق! وهذا غير وارد؛ لتصريحه بالسماع كما تقدم. (١) تحرفت في «مصنف ابن أبي شيبة» إلى: (نخبة)! فلتصحح.

٢٤٩- إسناده حسن (وهو صحيح بما مضى).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير ابن إسحاق، وهو صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث كما ترى؛ فانتفت شبهة تدليسه، وهذا التصريح عزيز جداً، خفي على الكثيرين.

٢٥٠- إسناده صحيح - أخرجه ابن عبد البر في «المهيد» (٢٧٧/١٨) من طريق أبي

الزنباع -روح بن الفرج بن عبد الرحمن- القطان، عن يحيى بن عبد الله بن بكير به.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٩٥/٦)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٩/٥٤٠٤): ثنا عبد الله بن يوسف، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٨/٥٩٥٤ و٥٩٥٥) من طريقين عن شعيب بن الليث بن سعد، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٢٨١-٢٨٢/٨٦٤١) من طريق أبي صالح -عبد الله بن صالح- المصري، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢٠٨/٥٩٥٥)=

موسى، عن بكير بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن عبد الملك بن يسار، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا ».

٢٥١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق، عن ابن جريج:

= من طريق عبدالله بن عبدالحكم؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وخالف أيوب بن موسى: عمرو بن الحارث - وهو ثقة ثبت -؛ فرواه عن بكير بن عبدالله ابن الأشج به، فأسقط من سنده (عبد الملك بن يسار).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٢٩٣/٣١٩٥): ثنا بكر بن سهل الدمياني: ثنا عبدالله بن صالح، عن بكر بن مضر، عن عمرو.

قلت: لكن بكراً وعبدالله ضعيفان؛ فلا يحتج بروايتهما، ولا يعتد بمخالفتهما.

وخالفه -أيضاً-: يحيى بن أبي كثير، فرواه عن بكير به؛ فجعل شيخ سليمان بن يسار (عبد الملك بن مروان) بدلاً من (عبد الملك بن يسار).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/٣٣٦/٤٣٦٢): من طريق عبدالرحمن بن بحر، عن مبارك بن سعيد اليمامي، عن يحيى به.

قلت: لكن مباركاً -هذا- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه، بل خالفه غيره، فالحفوظ رواية أيوب بن موسى، والله أعلم.

٢٥١- إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده).

أخرجه أحمد (١١/٣١٩-٣٢٠/٦٧١٢): ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/٢٦٠/١٠٧٥٠)- به.

وتابع عبدالكريم بن مالك الجزري:

١- عبدالله بن طاووس: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/١٦٣/٢٨٠٩): ثنا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي: ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/٢١١/٥٩٦١): ثنا أبو أمية: نا أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ كلاهما عن وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاووس به.

قال الطحاوي: «لا نعلمه روي عن عبدالله بن عمرو إلا من هذه الجهة».

=

أخبرني عبد الكريم، عن عمرو بن شعيب؛ أنه أخبره، عن أبيه، عن عبد الله ابن عمرو: أن النبي ﷺ استند إلى البيت، فوعظ الناس وذكرهم، فقال: «لا تُسافر امرأة إلا مع ذي محرم مسيرة ثلاث ليالٍ، ولا تقدمن امرأة على عمتها،

= وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٦٣): «رواه أحمد، ورجاله ثقات».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/٢٩١): «وإسناده حسن». قلت: وهو كما قال؛ للخلاف المعروف في هذه النسخة (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

٢- **المثنى بن الصباح**: أخرجه أبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٦٠/٨٥٩/١): ثنا محمد بن الخطاب، عن يحيى بن أبي الحجاج، عن المثنى به. قال البوصيري: «هذا إسناده ضعيف؛ يحيى بن أبي الحجاج المنقري، قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان في «الثقات»: ربما أخطأ. ومحمد بن الخطاب بن جبير بن حبة الثقفي البصري؛ قال فيه أبو حاتم: لا أعرفه، وقال الأزدي: منكر الحديث».

قلت: عفا الله عنك! يحيى بن أبي الحجاج المشار إليه توبع؛ تابعه: الإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني، فقد رواه في «مصنفه» (٦/٢٦٠/١٠٧٥١) عن المثنى به؛ فبرئت ذمة يحيى منه، فكان الأجدر بالبوصيري -رحمه الله- ذكر هذه المتابعة الهامة، التي تنجيه من إعلال الحديث بتلك العلتين المذكورتين، والكمال لله وحده.

وعلى البوصيري -رحمه الله- درك آخر؛ فقد فاتته إعلال الحديث بمن ينبغي أن يعمل به؛ وهو المثنى بن الصباح، فإنه ضعيف، واختلط بأخرة؛ كما في «التقريب»، فليستدرك.

٣- **ليث بن أبي سليم**: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٦٠-٤٦١/٨٥٩/٢): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، عن جرير بن عبد الحميد، عن ليث به.

قلت: وليث -هذا- ضعيف، فالعمدة على ما سبق، وإن كان هذا لا يمنع من الاستشهاد به، وانظر ما بعده.

ولشطر الحديث الأول شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة؛ كما فصلتها في كتابي «موسوعة المناهي الشرعية» (٢/١٠١-١٠٥). وشطره الثاني صحيح بما قبله وما يأتي.

وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٢- حدثني حسين بن عيسى البسطامي: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ الحسين بن ذكوان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة: «وَلَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٣- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن بكر: أنبأ سعيد -وهو ابن أبي

٢٥٢- إسناده حسن - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٧/٤)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٦١/٨٥٩ و ٤/١٩٧/٣٤١٦/١)، وأحمد (١١/٥٢٥-٥٢٦/٦٩٣٣)؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون به.

وأخرجه أحمد (١١/٢٦٤-٢٦٥/٦٦٨١): ثنا يحيى بن سعيد القطان، و(١٦/٣٨٤/٦٧٧٠): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٦١/٨٥٩ و ٣/١٩٧/٣٤١٦/٢): ثنا زهير بن حرب -أبو خيثمة-، عن روح ابن عباد؛ ثلاثهم عن حسين بن ذكوان المعلم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ كما تقدم بيانه في الحديث السابق.

وقد روى هذا الحديث -أعني: خطبته ﷺ يوم الفتح- جمع كثير من أهل العلم من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-؛ لكن ليس عندهم هذا القدر المذكور؛ فتنبه.

٢٥٣- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده) - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٦٦/١١٩٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٨/١٤٠-١٤١/٨٢١٢): ثنا موسى بن هارون الحمّال، عن إسحاق بن راهويه به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٤٧٧) من طريق محمود بن غيلان، عن محمد بن بكر البرساني به.

قلت: كذا رواه محمد بن بكر عن ابن أبي عروبة -وقد سمع منه قبل اختلاطه-، وخالفه عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي وروح بن عباد، فروياه عن ابن أبي عروبة، عن أبي حريز به؛ لكن بإسقاط (قتادة).

أخرج رواية عبدالأعلى: الترمذي (٣/٤٣٢/١١٢٥): ثنا نصر بن علي الجهضمي، =

= وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٥/ ٣٢٢٦/ ١): ثنا (أبو) موسى -محمد بن المثنى-، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٧٧) من طريق جميل بن الحسن؛ ثلاثتهم عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى به.

ورواية روح بن عباد: أخرجه أحمد (٥/ ٤٦٨/ ٣٥٣٠).

وعبد الأعلى وروح ممن روى عن ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٥)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

فإما أن يكون الحديث عن ابن أبي عروبة من الوجهين، وإما أن تكون رواية الجماعة -أعني: روحاً وعبد الأعلى- أصح؛ وهو الذي رجحه ابن عدي.
وتابع قتادة عليه: فضيل بن ميسرة البصري -أبو معاذ (ب)-.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٦/ ٤١١٦ - «إحسان») من طريق علي بن المديني، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٦-٢٦٧/ ١١٩٣١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٧٦)، وأبو الحسن -علي بن عمر- الحربي السُّكُّريّ في «الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان» -المعروف بـ «الحرييات»- (ج ١/ ق ٢٦) من طريقين عن يحيى بن معين، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٧٥/ ٢٩٩) من طريق معلى بن منصور الرازي؛ ثلاثتهم عن معتمر بن سليمان التيمي، عن فضيل به.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٣) -بعد أن عدد أسماء رواة هذا الحديث من الصحابة-: «وفي كل منها مقال، وأقربها إلى الحُسن حديث ابن عباس. والله أعلم».

قلت: إسناده في نقدي حسن؛ فإن أبا حريز -عبد الله بن حسين الأزدي- مختلف فيه:

قال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وقال ابن معين -في رواية معاوية بن صالح عنه-: «ضعيف»، وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال -مرة-: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

وقال أبو زرعة الرازي: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه»، وقال ابن معين -في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عنه-: «بصري ثقة»، وقال في رواية ابن طهمان: «ليس به بأس»، وقال ابن حبان: «صدوق»، وقال الدارقطني: «يعتبر به».

(أ) سقطت من مطبوع «إتحاف المهرة».

(ب) تحرفت في مطبوع «معجم ابن الأعرابي» إلى «ابن»! فلتنصح.

= انظر: «تهذيب الكمال» (١٤ / ٤٢١-٤٢٣)، والتعليق عليه.

ولخص الحافظ القول فيه بأنه: «صدوق يخطئ»؛ فهو -في نقدي- حسن الحديث ما لم يخالف، ولم يخالف هنا، بل لحديثه هذا شواهد كثيرة، تقدم بعضها ويأتي البعض الآخر، لا سيما وقد صححه الترمذي وحسنه الحافظ.

تنبيهان:

١- قال المعلق على «مسند أحمد» عن سند المصنف والطبراني: (محمد بن بكر روى عن سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، فهذا الإسناد صحيح على شرط البخاري)!

قلت: فات العجول أن في إسناد الطبراني أبا حريز الأزدي، وليس هو من رجال البخاري؛ لكنه لقصر باعه، وحدثه، سقط له اسم أبي حريز أثناء نقله سنده من «المعجم»! وهو موجود يقيناً في «المعجم الكبير» للطبراني؛ فليستدرك.

ولعل قائلًا يقول: إن هذا السقط قد يقع فيه أي باحث أو كاتب؛ فلا ضير عليه!

أقول: كان الأمر كذلك؛ لو كان المشار إليه ممن يوثق بعلمه، ويشهد له بتضلعه بهذا العلم، أما وقد تسلط الناشئة الأغمار حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، على مثل هذا السفر العظيم (قاموس السنة النبوية: المسند الإمام)، فعاثوا فيها فساداً وإفساداً، وارتكبوا من الأخطاء العلمية والعقدية ما الله به عليم؛ فلا

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس

٢- وقع عند ابن حبان في «صحيحه» زيادة لم ترد في الطرق الأخرى؛ وهي قوله: «إنكن إذا فعلتن ذلك؛ قطعتن أرحامكن».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمان» (١ / ٥١١): «حذفها؛ لنكارتها، وتفرد أبي حريز بها، على أنهم اختلفوا عليه فيها، وأكثرهم لم يروها عنه، عند أبي داود! والترمذي، وأحمد، وكذا الطبراني...»

وقد أخطأ الشيخ شعيب خطأ فاحشاً بقوله في تعليقه على «الإحسان» (٩ / ٤٢٦): «حديث حسن، أبو حريز حديثه حسن في الشواهد، وقد توبع!»، ثم عزاه للثلاثة المذكورين موهماً أن الزيادة عندهم! والمتابعة التي أشار إليها مجرد دعوى، وإلا لخرجها، وهو لم يذكر في التخريج مصدراً آخر غير الطبراني (١١٨٠٥) من طريق جابر الجعفي، ومع أن هذا متروك؛ فليس فيه الزيادة!

﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾!

وأسوأ منه قول الأخ الداراني في تعليقه على الكتاب (٤ / ٢٠٥): «إسناده حسن من=

عروبة-، عن قتادة، عن أبي حَرِيز^(١)، عن^(٢) عكرمة، عن ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٤- حدثنا محمد بن بشار، وأبو علي البسطامي، وعبد الله بن

=أجل أبي حريز...»، ثم عزاه إلى الثلاثة المشار إليهم، فخفي عليه ما تقدم من الاختلاف أو تجاهله! وأحلاه ما مر.

وأسوأ -أو أفحش- من ذلك كله تجاهلهما أن الحديث رواه خمسة آخرون من الصحابة، منهم أبو هريرة عند الشيخين مثل رواية الأكثرين عن أبي حريز دون الزيادة، فمن يحسنها مع هذا؛ فهو إما جاهل، أو غافل، أو مغرض.

بقي بعد هذا أن أقول: إن أبا حريز توبع عليه؛ تابعه: خصيف بن عبدالرحمن الجزري، عن عكرمة به.

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٧٠/ ١٨٧٨): ثنا مروان بن شجاع، وأبو داود (٢/ ٢٢٤/ ٢٠٦٧): ثنا أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلى، عن خطاب بن القاسم؛ كلاهما عن خصيف به. قلت: وهذا سند لا بأس به في المتابعات والشواهد؛ فإن خصيفاً -المذكور- سيء الحفظ، وتغير بآخره، ومع ذلك لا يمنع من الاستشهاد به، وهو يقوي رواية أبي حريز، ويدل على أنه قد حفظه.

وجملة القول: إن الحديث صحيح دون ريب بمجموع طريقه عن عكرمة، ويزداد قوة بما تقدم له من شواهد، وانظر ما سيأتي.

(١) في المخطوط: «جرير» وهو خطأ، صوابه: «حريز»: بفتح المهملة، وكسر الراء، آخره زاي.

(٢) في «م»: «وعن»! فجعل أبا حريز متابعاً لعكرمة، ومن ضمن الرواة عن ابن عباس!.

٢٥٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»

(٨/ ١٩٧-١٩٨/ ٤٧٥٧): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه

الدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٤-٥٥/ ٣٢٠٨)-: ثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأبو العباس

-محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريق البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٦ و ٢٩-

٣٠)-: ثنا محمد بن سنان؛ ثلاثتهم عن أبي علي -عبيدالله بن عبد المجيد- الحنفي به.

وتابع أبا علي الحنفي: أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن عبيدالله بن

موهب به.

أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤٩) من طريق عبدالكريم بن الهيثم الديرعاقولي، عن أبي اليمان به.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي!

عبدالرحمن؛ قالوا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي: ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب: حدثني مالك بن محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة؛ قالت: وجد في قوائم سيف رسول الله ﷺ كتابان، في أحدهما: «وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٥- حدثني حميد بن زنجويه النسوي: ثنا أبو الأسود: ثنا ابن لهيعة،

= قلت: فيه نظر يأتي بيانه بعد قليل.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٩٢): «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير مالك بن أبي الرجال، وقد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلت: عفا الله عنك! فإن عبيد الله بن عبدالرحمن بن موهب ليس من رجال «الصحيح»، وإنما من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه، وقد روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وهو إلى ذلك متكلم فيه، وفي «التقريب»: «ليس بالقوي»؛ فهو علة الحديث الحقيقية.

أما مالك بن محمد بن عبدالرحمن - ابن أبي الرجال -؛ فقد روى عنه جمع، وأثنى عليه الإمام أبو حاتم الرازي خيراً، فقال - كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٨/٢١٦) -: «هو أحسن حالاً من أخويه حارثه وعبد الرحمن»، ووثقه ابن حبان (٩/١٦٤)، وصحح حديثه الحاكم والذهبي، فرجل هذا حاله؛ لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله، وعليه؛ فقول البوصيري في «تحف الخيرة المهرة» (٥/٣٩٢): «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة مالك بن محمد بن عبدالرحمن»، وقوله في «المختصرة» (٥/٦٤/٣٦٣٥): «رواه أبو يعلى بسند فيه مالك بن محمد بن عبدالرحمن؛ وهو مجهول» مما لا يخفى فساده؛ إذ غفل عن علة الحديث الحقيقية، وأعل الحديث بما لا ينبغي أن يعمل به، والله أعلم.

ومع ذلك؛ ففيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها - أو خالتها - صحيح دون ريب؛ كما تقدم تفصيله فيما مضى.

٢٥٥- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٩٢/٢٧٢)، وأحمد (٢/١٨/٥٧٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٩٦-٢٩٧/٣٦٠)، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/١٠٤/٨٨٨) عن حسن بن موسى الأشيب؛ كلاهما عن ابن لهيعة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٦٣): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبخاري، وفيه ابن لهيعة؛ وحديثه حسن، وباقي رجاله رجال الصحيح».

قلت: ابن لهيعة حديثه حسن؛ إذا روى عنه أحد من قدماء أصحابه؛ كعبدالله بن وهب =

عن ابن هبيرة، عن ابن زُرَّير الغافقي، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».

٢٥٦- حدثني الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا كثير بن هشام، عن

=كما هو الحال هنا-، وقد نصص على ذلك جمع من الحفاظ. ويلحق به -أيضاً- أبو الأسود -النضر بن عبد الجبار-، كما عند المصنف، وقد نصص على أن روايته عن ابن لهيعة قبل اختلاطه واحتراق كتبه: الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٤-١٨٥ و٤٣٤).

وهذا كله مما فات المعلق على «المسند»! وما أكثر ما يفوته؛ فليستدرك عليه.

٢٥٦- إسناده ضعيف - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٧)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٣-٩٤/ ٣٢٢٣)، والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤١/ ١٦٦ - ترتيب أبي طالب القاضي): ثنا أحمد بن منيع ومحمود بن غيلان، والرويانى في «مسنده» (٢/ ٤٠٦/ ١٤٠٧)، والبخاري في «المسند» (٢/ ١٦٥/ ١٤٣٦ - «كشف»); قالوا: ثنا محمد بن المثني، والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤١/ ١٦٦ - ترتيب أبي طالب القاضي)، والرويانى في «مسنده» (٢/ ٣٩٩/ ١٣٩٣ و ٤٠٦/ ١٤٠٧/ ٢); قالوا: ثنا محمد بن بشار؛ خستهم عن كثير بن هشام الكلابي -أبي سهل الرقي- به.

قال البخاري: «لا نعلم رواه عن الزهري هكذا إلا جعفر، ولا عنه إلا كثير».

قلت: وهو ثقة؛ كما في التقريب؛ لكن فيه علة:

قال الترمذي: «سألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث، فقال: هو غلط، إنما هو عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٠٢-٤٠٣/ ١٢٠٥): «سألت أبي عن حديث رواه كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: أنه نهى أن تنكح المرأة على عمته؟ قال أبي: هذا الحديث خطأ، يرويه جعفر عن رجل عن الزهري هكذا، وليس هذا من صحيح حديث الزهري...»

أما حديث: «نهى أن تنكح المرأة على عمته وعلى خالتها»؛ فإن عقلاً رواه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وقبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ وهو أشبه.

قلت: وهو كما قالوا، وقد تقدم حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وقبيصة =

جعفر بن بُرقان^(١)، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحَيْنِ: الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَعَلَى خَالَتَيْهَا».

قال أبو عبد الله: وَحَرَّمَ فِي الْآيَةِ امْرَأَتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَطْ: الْأُمُّ وَالْأَخْتُ، لَمْ يُحَرَّمْ غَيْرُهُمَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، [ثُمَّ] قَالَ: ﴿وَأُحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فَصَارَ اللَّازِمُ فِي الْحُكْمِ عَلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ وَعُمُومِهِ: أَنْ يَكُونَ مَا وَرَاءَ مَا حَرَّمَ فِي الْآيَةِ مِنَ النِّسَاءِ مُحَلَّلَاتِ النِّكَاحِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأُحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ حَرَّمَ بِنْتَ الْأَخِّ، وَبِنْتَ الْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

٢٥٧- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي

= ابن ذؤيب (برقم ٢٤٤)، وعليه؛ فإن تحسين شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - لإسناده في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٩١) بعيد؛ كما لا يخفى.

ومثله قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٤): «رواه الطبراني في «الأوسط»، والبخاري باختصار، ورجاهما رجال الصحيح»!

لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد البزار» (١/ ٥٦٩): «قلت: لكن جعفر ضعيف في الزهري».

وتعقبه - أيضاً - البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤) بقوله: «وجعفر وإن أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين وابن سعد والعجلي؛ إلا أنه ضعيف في الزهري».

(١) بضم الموحدة، وسكون الراء، بعدها قاف.

٢٥٧- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤)، والبيهقي في

«السنن الكبرى» (٧/ ٤٥١) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٣- ٢٥٤/ ٢٦٤٦ و ٦/ ٢١١/ ٣١٠٥)، والبيهقي

في «السنن الكبرى» (٧/ ١٥٩)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤/ ٢٨٤٩) عن عبد الله بن يوسف

التنيسي، والبخاري (٩/ ١٣٩- ١٤٠/ ٥٠٩٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٥١) عن إسماعيل

ابن أبي أويس، والشافعي في «المسند» (٢/ ٤٦/ ٧٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ٢٤) - ومن طريقه =

=البیهقي في «السنن الکبری» (٧/ ٤٥١)، و«السنن الصغری» (٣/ ١٧٣/ ٢٨٤٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٧٨-٧٩/ ٤٦٩٩-)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٤٢/ ١٠١٠) -وعنه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٠/ ٢٣٩١- «فتح المنان»)-: ثنا روح بن عباد، وأحمد (٤٢/ ٢٨٣-٢٨٤/ ٢٥٤٥٣): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، و(٤٠/ ٢٠٠/ ٢٤١٧٠ و ٢٨٨-٢٨٩/ ٢٤٢٤٢)، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٢/ ٢٣٩٥- «فتح المنان»)، والنسائي في «المجتبی» (٦/ ٩٩)، و«السنن الکبری» (٥/ ١٩١/ ٥٤١١) عن یحیی بن سعید القطان، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣١-٣٢/ ٦٨٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١١/ ٥٠٨٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥/ ٤٣٧٠) من طریقین عن عبدالله بن وهب، والنسائي في «المجتبی» (٦/ ١٠٢-١٠٣)، و«السنن الکبری» (٥/ ٢٠٢-٢٠٣/ ٥٤٤٦) من طریق معن بن عيسى القزاز، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦١/ ٦٧) -ومن طريقه محمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٥٤٣/ ٩٥)-: ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥) من طریق مروان بن محمد الطاطري، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٧٢-٧٣/ ٢٢٧٨)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٨٩) من طریق أبي مصعب الزهري؛ كلهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٣١/ ١٣٨٩- رواية یحیی بن یحیی الليثي، و٢/ ٥-٦/ ١٧٣٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٣٧/ ٣١٠ - رواية ابن القاسم، و٣٥١/ ٧٨٩ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٠٩/ ٦١٦- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٨/ ٢٤١-٢٤٢): «هذا حديث صحيح؛ نقله العُدُولُ. وهو يبين كتاب الله في الزيادة في معناه؛ لأنه -تعالى- إنما ذكر في كتابه في التحريم بالرضاعة: الأمهات والأخوات، فقال -تعالى-: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وبين رسول الله ﷺ أن كل ما يحرم من النسب فمثله يحرم من الرضاع» ا.هـ.

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع مالكا عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري؛ كل من:

١- هشام بن عروة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤/ ٢)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٣٣٨/ ٤٣٧٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥/ ٤٣٧٢) عن أبي معمر -إسماعيل بن إبراهيم- الهذلي، والبيهقي في «السنن الکبری» (٧/ ٤٥١) من طریق داود ابن رُشيد؛ كلاهما عن علي بن هاشم بن البريد، عن هشام به.

وتابع علياً:

أ- أبو أسامة -حماد بن أسامة-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤/ ٢): =

= ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء - الهمداني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥ / ٤٣٧١): ثنا عبدالله بن محمد بن شاكر؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

ب- وهيب بن خالد: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦ / ٤٣٧٣): ثنا محمد بن حيويه، عن أبي سلمة - موسى بن إسماعيل - التبوذكي، عن وهيب به.

ت- عبدالله بن داود الحريشي: أخرجه القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي في «الأمالي - رواية أبي عمر بن مهدي» - ومن طريقه محمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٩٧٠ / ٣٩٥)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤١٥) -: ثنا محمد بن يحيى الأزدي، عن عبدالله به.

٢- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨): ثنا إسحاق بن منصور الكوسج، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦ / ٤٣٧٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم الذبيري؛ كلاهما عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٦ / ١٣٩٥٢) -، عن ابن جريج به.

وتابع عمرة بنت عبد الرحمن: عروة بن الزبير بن العوام، عن خالته عائشة به.

أخرجه أبو داود (٢/ ٢٢١ / ٢٠٥٥)، والترمذي (٣/ ٤٥٣ / ١١٤٧)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨-٩٩)، و«الكبرى» (٥/ ١٩٢ / ٥٤١٣)، والشافعي في «المسند» (٢/ ٣٩ / ٥٩ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ٢٤ و ١٤٩)، وأحمد (٦/ ٤٤ و ٥١)، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٢ / ٢٣٩٤) - «فتح المنان»، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٠٧ / ١٠٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٥ / ٤٤٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦-٣٧ / ٤٢٢٣) - «إحسان»، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (٦٤ / ٢٢)، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٦ / ٧٦)، وأبو الحسين البغوي في «معالم التنزيل» (٢/ ١٨٩)، و«شرح السنة» (٩/ ٧٣ / ٢٢٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٧٥ و ١٥٨-١٥٩)، و«معرفه السنن والآثار» (٥/ ٢٨٣ / ٤١٤٩ و ٧٩ / ٤٧٠٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٢٠ / ٤٩٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ١٢٢) من طرق عن مالك - وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٤٣-٣٤٤ / ١٤٠٥ / ١٥ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ١٣ / ١٧٥٢ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٥٩ / ٨٠٢ - رواية سويد بن سعيد الخدثاني، و٢٠٩ / ٦١٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) -: عن عبدالله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن ^(١) عروة به.

(١) في رواية يحيى الليثي: (وعن) عروة؛ بزيادة واو!

بكر، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ أنها أخبرتها: أن رسول الله ﷺ كان عندها، وإنها سمعت صوت رجل^(١) يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال رسول الله ﷺ: «أَرَاهُ فُلَانٌ» -لعمِّ حفصة-، فقالت عائشة: يا رسول الله! لو كان فلان حياً -لعمِّها من الرضاعة- دخل علي؟ قال: «نَعَمْ؛ إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

٢٥٨- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن سعد

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/٢٨٣): «إسناده صحيح على شرطهما».

وتابع سليمان بن يسار: هشام بن عروة، عن أبيه به.

أخرجه الإمام أحمد (٤٠/٢٨٩/٢٤٢٤٣): ثنا يحيى بن سعيد القطان: ثنا هشام به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٩/١٤٠): «لم أقف على اسم هذا الرجل».

٢٥٨- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١): ثنا إسحاق بن

راهويه -وهذا في «المسند» له- بسنده سواء.

= وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١)، وأبو الحسين -أحمد بن محمد بن حمزة-

.....

= قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٨/٢٨٠-٢٨١): «هكذا قال يحيى في هذا الحديث: عن سليمان بن

يسار وعن عروة، جعلهما روايتين للحديث عن عائشة؛ فوهم في ذلك.

وإنما الحديث محفوظ في «الموطأ» وغيره لسليمان بن يسار، عن عروة، عن عائشة، وهذا مما يعدم

غلط يحيى عن مالك؛ لأنه لم يتابعه عليه أحد من رواة «الموطأ» ا. هـ.

وقال في «التمهيد» (١٧/١٢١): «هكذا في كتاب يحيى: وعن عروة بن الزبير -بواو العطف-؛ وهو

خطأ، والصواب في إسناده هذا الحديث: سليمان بن يسار، عن عروة بن الزبير، وكذلك هو عند القعني، وابن

بكير، وابن وهب، وابن القاسم، والتميسي، وأبي مصعب، وجماعتهم في «الموطأ»: عن مالك، عن عبد الله بن

دينار، عن سليمان بن يسار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، وهو معروف لسليمان بن يسار عن عروة، وغير

تكثير رواية النظر عن النظر؛ فكيف وسليمان دون عروة في السن واللقاء، وإن كانا جميعاً من فقهاء

عصرهما ا. هـ.

=الثقفي في «جزء من فوائده» (٦/٢٧٦ -رواية أبي طاهر السلفي) من طريق مُطَيَّن -محمد بن عبدالله الحضرمي-؛ قالوا: ثنا عثمان بن أبي شيبة، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٣١٠/٣٨٠): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٠/٤٣٩٤): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبد الحميد الضبي به.
وتابع جريراً كلٌّ مِنْ:

١- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١)، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٣٩/٢٩٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٣)-؛ قالوا: ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، وأحمد (٢/٣٠٥/١٠٣٨)؛ كلاهما عن عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري به.

٢- أبو معاوية -محمد بن خازم- الضمير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٢٨٧) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١/١٤٤٦)-، وأحمد (٢/٥٥/٦٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١/١٤٤٦)، وأبو يعلى في «المسند» (١/٢٣٠/٢٦٥ و ٣٠٩/٣٧٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٧٥)-؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/١٩٥/٥٤٢٣)، و«المجتبى» (٦/٩٩-١٠٠): ثنا هناد بن السري، والبخاري في «البحر الزخار» (٢/٢٠٤/٥٨٧): ثنا محمد بن المثني، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١/١٤٤٦): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الأحمدي، وابن المنذر في «الأوسط» (ج ٣/٢٢٣): ثنا محمد بن إسماعيل، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٠/٤٣٩٢): ثنا علي ابن حرب الطائي؛ ثمانيتهم عن أبي معاوية به.

قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن علي من غير وجه، وهذا الإسناد صحيح؛ فاقصرنا عليه».

٣- عبدالله بن نمير: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢/٣٣٥/١٠٩٩)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (٢/٢٤١/٩١٤)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٠ و ١٠٣/١٥٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٩-١١٠/٤٣٩١): ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري؛ أربعتهم عن عبدالله بن نمير به.

٤- محمد بن عبيد الطنّافسي: أخرجه أحمد (٢/٤٥٩-٤٦٠/١٣٥٨)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٠ و ١٠٣/١٥٣)، ومحمد بن يحيى^(١) الذهلي في «جزئه» -ومن طريقه =

(١) تحرف اسمه في مطبوع «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (٢٨٤/١١٨٨ - ط المؤسسة) إلى (بجير) -بموحدة وجيم آخره راء-! وهو وهم طائش، وخطأ فاحش؛ فليصحح.

ابن عبيدة - وهو أبو حمزة -، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -؛ قال: قلت: يا رسول الله! ما لك تنوّق^(١) في قريش وتدعنا؟ فقال: «هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟»، فقال: بنت حمزة، فقال النبي ﷺ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

٢٥٩ - حدثنا إسحاق: أنبأ يحيى بن آدم: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق،

= ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/٢٣٨-٢٣٩ / ٢٧١-)، وأبو مسلم -إبراهيم بن عبد الله بن مسلم- الكَجِّي في «سننه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٣-)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٠ / ٤٣٩٣): ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني؛ خمستهم عن محمد بن عبيد به. (١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠ / ٢٣): «هو بقاء مثناة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف؛ أي: تختار وتبالغ في الاختيار.

قال القاضي: وضبطه بعضهم بتائين مثنتين، الثانية مضمومة -توق-؛ أي: تميل».

٢٥٩ - إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده) - أخرجه إسحاق بن راهويه في

«مسنده»؛ كما في «نصب الراية» (٣/٢٦٧) بسنده سواء.

وأخرجه أحد (٢/١٦٠-١٦١ / ٧٧٠)، والنسائي في «خصائص علي» (٢٠٤-٢٠٥ / ١٩٤) -ومن طريقه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (ج ١١ / ٧٠٩ / ٢٥٠-)؛ ثنا محمد ابن عبد الله بن المبارك، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٤٠١ / ٥٢٦ و ٤٢١ / ٥٥٤): ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن آدم به.

وتابع يحيى بن آدم:

١ - عبيد الله^(١) بن موسى العبسي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٦٧ / ١٢١٣٩

و ١٠٥ / ١٢٢٤٩) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١ / ٢٧٥ / ٣٥٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥ / ٥٢٠ / ٧٠٤٦ - «إحسان»)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٧ / ٥٠٥-)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤ / ٣٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٢ / ٣١٦ / ٧٤٤): ثنا محمد بن معمر، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨ / ٩٠ - ٩١ / ٣٠٧٩) من طريق أسد بن موسى، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٧ / ٥٠٥): ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، والحاكم (٣ / ١٢٠) من طريق سعيد بن مسعود، والبيهقي في «الآداب» (٢٢٢ / ٩٢١) من طريق شعيب بن أيوب؛ سبعتهم عن عبيد الله بن موسى به. =

(١) تصحف في «المستدرک» إلى: (عبد الله) -مكبراً-! والصواب: (عبيد الله) -مصغراً-؛ فليصحح.

= ٢- القاسم بن يزيد الجرمي: أخرجه النسائي في «خصائص علي» (٨٧-٨٨ / ٧١): ثنا أحمد بن حرب بن محمد الطائي، عن القاسم به.

٣ و٤- أسود بن عامر -شاذان-، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور: أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣ / ٨٥٧ / ٢٤٩ / ٩٣١).

٥- إسماعيل بن جعفر: أخرجه أبو داود (٢/ ٢٨٤-٢٨٥ / ٢٢٨٠)، وابن قانع -ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٤٠) -عن عباد بن موسى، عن إسماعيل بن جعفر به. وتابع إسرائيل عليه: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق به.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣٢٥-٣٢٦ / ٤٠٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٩٠ / ٣٠٧٨) عن أبي كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٦) من طريق أسد بن موسى، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٩٠ / ٣٠٧٨) من طريق يوسف بن عدي؛ ثلاثهم عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ١٧٨ / ١١٨٢) متعباً: «قلت: أبو إسحاق؛ هو السبيعي، وكان اختلط».

وقال في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٤٧): «وأبو إسحاق؛ هو: عمرو بن عبدالله السبيعي، وهو ثقة من رجال الشيخين؛ لكنه مدلس، وكان اختلط، وسمع منه زكريا بأخرة؛ كما قال الحافظ في «التقريب». ومثله عندي إسرائيل -وهو حفيده-؛ فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، توفي سنة (١٦٠هـ)، ومع ذلك؛ فالبخاري قد احتج بروايته عن أبي إسحاق، والله أعلم. لكن الحديث في نفسه صحيح لشواهده...».

قلت: وهو كما قال، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٧/ ٤٩٩ / ٤٢٥١) هذا الحديث بعينه عن شيخه عبيدالله بن موسى به؛ لكن جعله من مسند البراء بن عازب، وسيأتي عند المصنف مسنداً بعد أحاديث، وهناك تحريجه إن شاء الله.

قال الحافظ: «والذي يظهر لي أن الحديث كان عند إسرائيل، وكذا عند عبيدالله بن موسى عنه بالإسنادين جميعاً».

ولم يتطرق -رحمه الله- للعلة المذكورة، ولولا هيئة الصحيح؛ لكان اختلاط أبي إسحاق السبيعي وتدليسه مؤثرين في صحة الحديث، والله أعلم.

بقي أن أقول: إن الحديث جزء من حديث طويل ضمن قصة معروفة في هجرة علي -رضي الله عنه- من مكة، فبعض من ذكرنا من المخرجين ذكر ما عند المصنف، وبعضهم لم =

عن هانئ بن هانئ وهيرة بن يريم، عن علي؛ قال: لَمَّا خرجنا من مكة؛ اتبعتني ابنة حمزة تناديني: يا عمُّ! يا عمُّ! فتناولتها بيدها؛ فدفعتها إلى فاطمة، فقلت: دونكِ بنتُ عمِّك، فلمَّا قدمنا المدينة؛ قلت: يا رسول الله! ألا تتزوَّجها؟ فقال: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

٢٦٠- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا سفيان، عن علي بن زيد بن

= يذكره، لكن لما كان الجميع مشترك في أصل القصة؛ أدرجناهم ضمن التخريج، ولو لم يذكروا اللفظ المذكور عند المصنف، فتنبه لذلك، وكن من المصنفين.

٢٦٠- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله).

أخرجه أحمد (٢/٣٣٣-٣٣٤/١٠٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/١٩٣/١٥٤١٥): ثنا محمد بن عبدالله بن المبارك البغدادي المخرمي، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٣١٠/٣٨١): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والبزار في «البحر الزخار» (٢/١٥٨/٥٢٥): ثنا يوسف بن موسى القطان؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/٤٧٥/١٣٩٤٦)-ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٣٨/٢٩١٨)-، والبزار في «البحر الزخار» (٢/١٥٨/٥٢٤) من طريق أبي أحمد الزبيري، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الواحد في «الوسيط» (٢/٣٢)-: ثنا قبيصة بن عقبة؛ ثلاثهم عن سفيان الثوري به.

وتابع الثوري عليه:

١- إسماعيل ابن عُلَيَّة: أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه الترمذي (٣/٤٥٢/١١٤٦)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٢٧٢/٩٤٨)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٨٩ و٣/١٠).

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٣٨/٢٩١٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/٦٧٤/١٨١٠)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/١٠)، والشافعي في «الأم» (٥/٢٤)، و«المسند» (٢/٤٠ و٦١ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٨٠/٤٧٠٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/٧٤/٢٢٨١)-.

٣- عبيدالله بن عمر العمري: أخرجه أبو جعفر بن البخري الرزّاز في «الجزء الرابع من=

=حديثه» (١٧/٢٦٠) من طريق أبي همام - محمد بن الزبرقان - الأهوازي، عن عبيد الله به.
قال الترمذي: «حديث علي حسن صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً».
قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٨٥) - موضحاً: «قلت: لعله يعني: صحة المتن، لا السند، وإلا؛ فابن جدعان ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وقد شغّب على توضيح شيخنا هذا: الدكتور البصري المعلق على «م»؛ فقال في (ح/ ١ ص ٢١٠): «وهذا الكلام الذي قاله الشيخ ناصر - رحمه الله - ينطبق عليه؛ حيث صحح الحديث في «صحيح الترمذي».

قلت: هذا من الأدلة الكثيرة على تسرع الدكتور، فإنه لا يخفى على صغار طلاب العلم أن حكم شيخنا - رحمه الله - على «سنن الترمذي» وهو المطبوع باسم «صحيح سنن الترمذي» ليس على إسناده الترمذي بعينه، وإنما على المتن فقط، وهذا قد فصله شيخنا - رحمه الله - في مقدمة مشروعه؛ لكن ماذا نفعل مع الذين همهم التعريض بعلم شيخنا وفضله. وإني أجزم يقيناً أن هذا الدكتور لم يقرأ كتب شيخنا، ولا عرف منهجية العلمية القوية فيها، فما يضير شيخنا بعد هذا أن عرض به - أو شغّب عليه - ممن هو دون ذلك؛ بل لم يجلس مجلساً من مجالس شيخنا العلمية حتى يعرف الألباني، وما هو علمه؟ وما هو منهجه؟!

بقي أن أقول: لقد خالف الرواة المتقدم ذكرهم: سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عباس: أن علياً ...
فجعل من مسند ابن عباس، وليس من مسند علي.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣-٢٩٤/ ٢٤٩١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٣/ ٥٤١٦): ثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، والخطيب في «موضع أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤١٨) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن بكر السهمي، عن ابن أبي عروبة به.

وتابع السهمي: يزيد بن زريع.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٩١/ ١٠٦٩٧): ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن عباس بن الوليد النرسي، عن يزيد به.

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٨٤): «وعلي بن زيد: هو ابن جدعان؛ ضعيف، وسعيد: هو ابن أبي عروبة، وهو ثقة؛ لكنه كثير التدليس، واختلط؛ كما=

جُدعان، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-؛ قال: قلت: يا رسول الله! ألا أدلك على أجل فتاة من قريش؟ قال: «وَمَنْ هِيَ؟»، قلت: بنت حمزة، قال: «أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ؟ وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ؟».

٢٦١- حدثنا بحر بن نصر؛ قال: وثنا عبد الله بن وهب؛ قال: أخبرني

= قال الحافظ في «التقريب».

قلت: وسماع يزيد بن زُرَيْع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٥٥)؛ فأما اختلاطه، وبقي تدليسه، فلا شك أن هذا مما يؤثر في رواية سعيد، ويرجح رواية الجماعة عليه، وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الاختلاف؛ فقال في «العلل» (٣/ ٢٢٠-٢٢١/ ٣٧٢): «حدث به الثوري، وابن عليه، وعبد الوارث، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب عن علي».

وخالفهم سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس: أن علياً قال ...

والصحيح قول الثوري ومن تابعه.

وخالف يزيد بن زريع وعبد الله بن بكر السهمي: محمد بن جعفر -غندر-؛ فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن علي بن زيد به؛ فأدخل (الرجل المجهّم) بين سعيد بن أبي عروبة وعلي بن زيد بن جدعان.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٣/ ٥٤١٧).

قال النسائي: «لم يسمعه سعيد من علي بن زيد»!

قلت: أثبت العرش ثم انقش؛ فإن غندراً سمع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ٢٠٣).

فالمحفوظ رواية من أسقطه.

وهذا التحقيق كله مما فات الدكتور المعلق على «م»، فلم يذكره بتاتاً، ولا أشار إليه أدنى

إشارة! فالله المستعان.

٢٦١- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه» (٣/ ١١٣/ ٤٤٠٣

و١١٤/ ٤٤٠٥): ثنا بحر بن نصر الخولاني به.

=

يونس، عن ابن شهاب: أن عروة حدثه، عن زينب بنت أم سلمة: أن أم حبيبة - زوج النبي ﷺ - قالت: يا رسول الله! أنكح^(١) بنت أبي سفيان - لأختها^(٢)؟ قال رسول الله ﷺ: «أَوْ تُحْيِيَنَّ ذَلِكَ»^(٣)، قالت: نعم؛ لست لك بمُخلية^(٤)، وأحبُّ مَنْ شاركني في خيرٍ^(٥) أختي، فقال رسول الله ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي»، قالت أم حبيبة: يا رسول الله! واللَّهِ؛ لقد تحدثنا أنك ناكحٌ دُرَّةَ^(٦) بنت أبي سلمة! قال: «بنتُ أم سلمة؟!»، قالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِبِيبَتِي^(٧) فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي

= وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٤-٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٥-١٨٦/ ٥٣٩٢): ثنا وهب بن بيان، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٢/ ٤١١١ - «إحسان») من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٤-١٨٥/ ٤١٢) من طريق أحمد بن صالح المصري؛ ثلاثهم عن عبدالله بن وهب - وهذا في «الموطأ» له - به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه الشيخان كما سيأتي.
(١) أي: تزوج.

(٢) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي والمصنف - كما سيأتي - في هذا الحديث: «أنكح أختي عزة بنت أبي سفيان».

(٣) هو استفهام، تعجب من كونها تطلب أن يتزوج رسول الله ﷺ غيرها؛ مع ما طبع عليه النساء من الغيرة.

(٤) بضم الميم، وسكون المعجمة، وكسر اللام: اسم فاعل من أخلى يخلي؛ أي: لست بمنفردة بك، ولا خالية من ضرة.

وقال بعضهم: هو بوزن فاعل الاخلاء، متعدياً ولازماً، من أخليت؛ بمعنى: خلوت من الضرة؛ أي: ليست بمتفرغة ولا خالية من ضرة.

(٥) في رواية هشام بن عروة: «وأحبُّ من شركني فيك أختي»؛ فعرف أن المراد بالخير: ذاته ﷺ.

قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٤٣).

(٦) بضم الدال، وتشديد الراء.

(٧) الريبة: هي بنت الزوجة.

مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةَ^(١)، فَلَا تَعْرِضَنَّ^(٢) عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

٢٦٢- قال ابن وهب: وأخبرني ابن لهيعة، عن الأعرج، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن؛ بنحو هذا.

٢٦٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري: أخبرني عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة: أن أم حبيبة - زوج النبي ﷺ - قالت لرسول الله ﷺ: انكح אחتي بنت أبي سفيان، فقال لها رسول الله ﷺ: «أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟!»، قالت: ما أنا بمُخْلِية، وأحبُّ مَنْ شَرَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، قال: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ»، قالت: فوالله؛ إنا لتحدث أنك تريد أن تنكح دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، قال: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟!»، قالت: قلت: نعم، قال: «فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبَتِي فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخِي مِنْ

(١) بمثثة وموحدة، مصغرة.

(٢) بفتح أوله، وسكون العين المهملة، وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة، ثم نون.

٢٦٢- إسناده حسن - أخرجه ابن وهب في «الموطأ» بسنده سواء.

قلت: هو معطوف على الإسناد السابق، فهو موصول إذاً.

ورواية ابن وهب - وهو من العبادلة - عن ابن لهيعة قبل اختلاطه واحتراق كتبه، فهو من صحيح حديثه.

وقوله: «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بنحو هذا»: إن كان عن زينب بنت أم سلمة؛ فهو موصول، وإن كان غير هذا؛ فهو ضعيف؛ لإرساله.

٢٦٣- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٢-١١٣ / ٤٤٠٢): ثنا

محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٥ / ٤١٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم

الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٧-٤٧٨ / ١٣٩٥٥) - به.

قلت: وسند المصنف صحيح على شرط البخاري، وانظر ما بعده.

الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةٌ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا^(١) أَخَوَاتِكُنَّ».

قال عروة: وكانت ثوبية مولاةً لأبي لهب، أعتقها؛ فأرضعت رسول الله ﷺ، فلمَّا مات؛ رأى أبا لهب بعضُ أهله في النوم، فسأله: ما وجدت؟ فقال: ما وجدت بعدكم راحة؛ غير أنني سقيت في هذه منِّي - في الشجرة التي بين الإبهام وبين التي تليها - بعثقي ثوبية^(٢).

(١) سقطت من «م» !

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٤٥-١٤٦): «وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة؛ لكنه مخالف لظاهر القرآن، قال الله - تعالى -: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وأجيب: أولاً: بأن الخبر مرسل، أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به، وعلى تقدير أن يكون موصولاً؛ فالذي في الخبر رؤيا منام، فلا حجة فيه، ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد؛ فلا يحتج به.

وثانياً: على تقدير القبول؛ فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصاً من ذلك؛ بدليل قصة أبي طالب: أنه خفف عنه؛ فنقل من الغمرات إلى الضحاح.

قال البيهقي: «ما ورد من بطلان الخير للكفار؛ فمنعاه: أنهم لا يكون لهم التخلص من النار، ولا دخول الجنة؛ ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم - سوى الكفر - بما عملوه من الخيرات».

وأما عياض؛ فقال: «انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم، ولا يشابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب، وإن كان بعضهم أشدَّ عذاباً من بعض».

قلت: وهذا لا يرُدُّ الاحتمال الذي ذكره البيهقي؛ فإن جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكُفر، وأما ذنبُ غيرِ الكُفر؛ فما المانع من تخفيفه؟

وقال القرطبي: «هذا التخفيف خاص بهذا وبمن ورد النص فيه».

وقال ابن المنير في «الحاشية»: هنا قضيتان:

إحداهما: محال؛ وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره؛ لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح، وهذا مفقود من الكافر.

الثانية: إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلاً من الله - تعالى -، وهذا لا يحيله العقل، =

قال أبو عبدالله: قال أبو عبيد في أثر هذا الحديث: «وفي غير هذا الحديث: كانت ثوبية قد أرضعت حمزة -أيضاً-، فكان رسول الله ﷺ وحمزة وأبو سلمة إخوة؛ بإرضاع ثوبية إياهم».

٢٦٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ثنا ابن

= فإذا تقرر ذلك؛ لم يكن عتق أبي لهب لثوبية قرابة معتبرة، ويجوز أن يتفضل الله عليه بما شاء؛ كما تفضل على أبي طالب، والمتبع في ذلك التوقيف؛ نفيًا وإثباتًا.

قلت: وتمة هذا: أن يقع التفضل المذكور إكراماً لمن وقع من الكافر البر له، ونحو ذلك، والله أعلم.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مختصر صحيح البخاري» (٣/ ٣٥٦): «قلت: وهذه رؤيا منامية، لا يعتمد عليها، ولا سيما ورائها مجهول لم يسم، وعروة لم يدركه».

٢٦٤- إسناده حسن (وهو صحيح) - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٣): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه أحمد (٤٥/ ٤٠١-٤٠٢/ ٢٧٤١٢)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣): ثنا عبد ابن حميد، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٤٩/ ٧١٢٨): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٥/ ٤١٣) من طريق عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري؛ أربعتهم عن يعقوب بن إبراهيم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أخي ابن شهاب الزهري، واسمه: محمد بن عبدالله بن مسلم، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وقد توبع؛ تابعه:

١- عُقَيْل بن خالد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٥٨-١٥٩/ ٥١٠٧): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، و(٩/ ٥١٦/ ٥٣٧٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٢-١٦٣) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٣-١١٤/ ٤٤٠٤) من طريق مروان بن محمد الطاطري؛ أربعتهم عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

قال البيهقي: «رواه البخاري... ورواه مسلم عن محمد بن رمع عن الليث».

قلت: رضي الله عنك! فإن مسلماً إنما رواه عن شيخه عبدالمالك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده به، وليس عن محمد بن رمع بن المهاجر، عن الليث.

وقد رواه مسلم عن شيخه محمد بن رمع عن الليث بن سعد؛ لكن قال: عن يزيد بن =

أخي ابن شهاب، عن عمِّه؛ قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته: أن أم حبيبة -زوج النبي ﷺ- أخبرتها؛ أنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! انكح אחتي بنت أبي سفيان، فزعمت أن رسول الله ﷺ قال لها: «أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟»، قالت: نعم؛ لست لك بمُخْلِية، وأحبُّ مَنْ شَرَكَنِي في خير أُخْتِي، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ»، قالت: يا رسول الله! فوالله؛ إِنَّا لَتَتَحَدَّثُ أَنَّكَ لَتَرِيدُ أَنْ تَنكَحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، فقال رسول الله ﷺ: «ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟»، قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «فَأَيُّمُ اللَّهِ! لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْبَتِي فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَتِي، فَلَا تَغْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِيكُنَّ، وَلَا أَخَوَاتِيكُنَّ».

٢٦٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يحيى بن بكير: حدثني الليث، عن يزيد

=أبي حبيب، عن ابن شهاب الزهري به.

وسياتي مسنداً عند المصنف عقب هذا مباشرة؛ فليصح.

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه أحمد (٢٦٤٩٦/١٠١/٤٤)، والبخاري في «صحيحه» (٩/١٤٠/٥١٠١)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/١٤٤-١٤٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٤)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٦ - ١٨٧/٥٣٩٤): ثنا عمران بن بكار البراد الحمصي، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/٢٠٧ - ٢٠٨/٣١١٤): ثنا أبو زرعة -عبد الرحمن بن عمرو- الدمشقي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٤/٤٤٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/٤٠-٤١/٢٤٣٩) عن محمد بن إسحاق الصغاني، والبيهقي في «البعث والنشور» (٦٣/١٦) من طريق عثمان ابن سعيد الدارمي؛ سبعتهم عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب به. وانظر ما بعده.

٢٦٥- إسناده صحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٣/١٦/١٤٤٩)، وابن ماجه (١/٦٢٣ - ٦٢٤/١٩٣٩)؛ قالوا: ثنا محمد بن ربح بن المهاجر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٤/٤٤٠٧): ثنا أحمد بن شعيب النسائي: ثنا عيسى بن حماد -رُغْبَة-؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

ابن أبي حبيب: أن محمد بن مسلم كتب يذكر: أن عروة حدثه: أن زينب بنت أبي سلمة حدثته: أن أم حبيبة - زوج النبي ﷺ - حدثتها؛ أنها قالت لرسول الله ﷺ: انكح أختي عزة... نحو حديث معمر، ويعقوب.

٢٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبا أبو معاوية: ثنا هشام بن عروة،

٢٦٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٤٤/٩٩/٢٦٤٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/٤٣٣/٧٠٠١): ثنا زهير بن حرب؛ كلاهما عن أبي معاوية - محمد بن خازم - الضرير به؛ لكن قالوا: عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، عن أم حبيبة به، فزادا (أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة. قال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٨/٢١٢)، و«أطراف المسند» (٩/٤٤٠): «هذا مما أخطأ فيه هشام بن عروة بالعراق، وحديث ابن إسحاق والليث بن سعد - وسيأتي تخرجهما - عنه وهو بالمدينة؛ وهو الأصح، والموافق لحديث الزهري».

قلت: وهو كما قال، وحديث الزهري المشار إليه تقدم تخريجه في الأحاديث السابقة.

وتابع أبا معاوية الضرير:

١- سفيان بن عيينة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٥٨/٥١٠٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/١٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٣) من طريق بشر بن موسى؛ كلاهما عن الحميدي - وهذا في «مسنده» (١/١٤٧/٣٠٧) -: ثنا ابن عيينة به.

٢- أبو أسامة - حماد بن أسامة -: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٢/١٤٤٩/١٥): ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء - الهمداني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٢/٤٤٠١): ثنا هارون بن داود؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

٣- ليث بن سعد: أخرجه أحمد (٤٤/١٠٠/٢٦٤٩٤): ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن ليث به.

٤- زهير بن معاوية: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٣): ثنا عمرو بن محمد الناقد، عن أسود به عامر - شاذان -، عن زهير به.

وخالف أسود: أبو جعفر - عبدالله بن محمد - النفيلي؛ فرواه عن زهير بن معاوية به؛ لكن زاد (أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة، كما هو الحال في رواية أبي معاوية السابقة^(١).

(١) وهذا الاختلاف من هشام بن عروة بن الزبير؛ كما نصص عليه الحافظ ابن حجر.

عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة؛ قالت: جاءت أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى رسول الله ﷺ، فقالت: هل لك في أختي؟ قال: «وَمَا أَصْنَعُ بِهَا؟»، قالت: تتزوجها، قال: «وَتُحْيِيَنَّ ذَلِكَ؟!»، قالت: نعم؛ لست بمُخْلِية لك، وأحبُّ مَنْ

= أخرجه أبو داود (٢٢١/٢-٢٢٢/٢٥٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٢١/٦٨٠).

٥- عبدالله بن نمير: أخرجه أحمد (٤٤/٢٤٥/٢٦٦٣٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٢٨٨-٢٨٩) -وعنه ابن ماجه (١/٦٢٤)-.

وزاد فيه: (عن أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة.

٦- أنس بن عياض: أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/١٤٢)، و«المسند» (٢/٤٠/٦٠- ترتيبه) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩/٧٥-٧٦/٢٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٧٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١١-١١٢/٤٣٩٩): ثنا يونس بن عبد الأعلى؛ كلاهما عن أنس به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٧- حماد بن سلمة: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/٤٢١/٤١١٠- «إحسان») من طريق داود بن شبيب، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٨٥-١٨٦/٤١٥) من طريق ابن عائشة، و(٢٣/١٨٦/٤١٦) من طريق حجاج بن منهال؛ ثلاثهم عن حماد بن سلمة به.

٨ و٩- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ومعمربن راشد: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٢/٤٤٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٨٦-١٨٧/٤١٨)؛ قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الذُّبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٤٧٥/١٣٩٤٧)-، عن ابن جريج ومعمربه.

١٠- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٣): ثنا سويد ابن سعيد، عن يحيى به.

١١- محمد بن إسحاق بن يسار: أخرجه أحمد (٤٤/١٠٠/٢٦٤٩٥): ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن ابن إسحاق به.

١٢- عبدة بن سليمان الكلابي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/٩٦)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٧/٥٣٩٥): ثنا هناد بن السري، عن عبدة به.

١٣- أبو أويس: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٨٦/٤١٧): ثنا علي بن المبارك الصنعاني، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبي أويس به.

شَرَكَني في خير أُختي، قال: «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي»، قالت: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟»، فقال: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حِجْرِي؛ لَمْ تَحِلَّ لِي؛ لَقَدْ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبَةُ - مَوْلَاةٌ لِبَنِي هَاشِمٍ -، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ، وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

٢٦٧- حدثنا بحر بن نصر الخولاني: ثنا ابن وهب: وأخبرني الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك: أن زينب حدثته: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنِّي لَمْ أَتُكَيْحْ أُمَّ سَلَمَةَ؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

٢٦٨- حدثنا بحر: ثنا ابن وهب: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن أم حبيبة بهذا.

٢٦٩- حدثني الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا عبيد الله بن موسى، عن

٢٦٧- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٧٦/٥١٢٣)، والحسن بن سفيان في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/٣٣٢٦/٧٦٢٩-)، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/١٨٦/٥٣٩٣)؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٨٩): ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/٣٣٢٦/٧٦٢٩-)؛ ثنا أبو النضر - هاشم بن القاسم -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٨٧/٤١٩) من طريق عبدالله ابن صالح المصري؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

٢٦٨- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم.

٢٦٩- صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/٤٩٩/٤٢٥١) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٤/١٣٨-١٤٠/٣٩٣٧-)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/٣٣)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٤/٢٩٠) - ومن طريقه الإسماعيلي في «مستخرجه»؛ كما في «فتح الباري» (٧/٥٠٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/١١٣٨-) =

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء: أن علياً -رضي الله عنه- قال لرسول الله ﷺ: ألا تخطب^(١) بنت حمزة؟ فقال: «إِنْ حَمَزَةَ أَخِي فِي الرُّضَاعَةِ»^(٢).

٢٧٠- حدثنا بحر بن نصر: ثنا ابن وهب: أخبرني مخرمة، عن أبيه؛ قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد ابن عبد الرحمن بن عوف يقول: سمعت أم سلمة -زوج النبي ﷺ- تقول: قيل لرسول الله ﷺ: أين أنت يا رسول الله! عن بنت حمزة -أو قيل: ألا تخطب بنت حمزة-؟ فقال: «إِنْ حَمَزَةَ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ»^(٣).

٢٧١- حدثنا عباس بن الوليد النرسي: ثنا يزيد بن زريع: ثنا سعيد،

=١١٣٩/٢٨٥٣-)، والنسائي في «خصائص علي» (٢٠٣-٢٠٤/١٩٣): ثنا أحمد بن سليمان الرهاوي، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٢٩-٣٣٠/٤٨٧٣-«إحسان») من طريق محمد بن عثمان العجلي، والحاكم في «الإكليل»؛ كما في «الفتح» (٥٠٥/٧)-وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٨)، و«السنن الصغرى» (٣/١٩٥/٢٩٠٩)-من طريق سعيد بن مسعود؛ ستهتم عن عبيد الله بن موسى به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

(١) في المخطوط: «ألا أتزوج»، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «تخطب»، وفي المطبوع: «تزوج».

(٢) في المطبوع: «إنها بنت أخي من الرضاعة».

٢٧٠- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١١/٤٣٩٨)، والبيهقي

في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٣) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ كلاهما عن بحر بن نصر الخولاني به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٢/١٤٤٨): ثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٨٨-٨٩): ثنا خالد بن خدّاش؛ ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

(٣) هذا الحديث بتمامه ساقط من المخطوط، وهو موجود في المطبوع.

٢٧١- إسناده صحيح - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٤٠/١٢٨٨٢): ثنا

يوسف بن يعقوب القاضي: ثنا محمد بن المنهال الضرير، عن يزيد بن زريع به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، وسماع يزيد بن زريع من =

عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أريدَ على بنت حمزة، فقال: «إِنَّهَا ابْنَةُ^(١) أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

٢٧٢- حدثني أبو الأزهر - أحمد بن الأزهر -: ثنا عبد الصمد بن

= سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٥٥)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٥ و ١٩٦).

وتابع يزيد بن زريع:

١- علي بن مُسهر القرشي الكوفي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٢-١٠٧٣/ ١٤٤٧/ ١٣) -.

٢- عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي: أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣/ ٢٤٩٠ و ٥/ ٢٤٠- ٢٤١/ ٣١٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠-١١١/ ٤٣٩٦): ثنا عباس بن محمد الدوري، ومحمد بن إسحاق الصغاني، وأبو أمية؛ أربعتهم عن السهمي به.

٣- خالد بن الحارث: أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٢٣/ ١٩٣٨): ثنا حميد بن مسعدة، وأبو بكر بن خلاد؛ كلاهما عن خالد به.

٤- محمد بن سواء: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٠) و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٥/ ٥٤٢٤): ثنا عبدالله بن الصباح، عنه به.

٥- محمد بن عبدالله الأنصاري: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠-١١١/ ٤٣٩٦).

٦- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١/ ٤١٤/ ٥٢٦٣): ثنا محمد بن المثنى، عن ابن أبي عدي به.

٧- محمد بن جعفر - غندر -: أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣/ ٢٤٩٠ و ٥/ ٢٤٠-٢٤١/ ٣١٤٤). وتابع سعيداً: همام بن يحيى، وشعبة بن الحجاج؛ فانظر الحديث الآتي.

(١) في «م»: «بنت».

٢٧٢- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٣/ ٢٦٤٥)، والبيهقي

في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤-١٧٥/ ٢٨٥١) من طريق محمد ابن غالب - تمام -؛ كلاهما عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٧/ ١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٠/ ١٢٨٢١) عن محمد بن =

عبدالوارث، عن همام: ثنا قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى بِنْتِ حِزَّةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَإِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

٢٧٣- حدثني أبو الأزهر: ثنا يحيى بن صالح

=عبدالله الحضرمي -مُطَيَّن-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥٢/٧) من طريق أحمد بن إبراهيم بن عمر؛ ثلاثتهم عن هُذْبَةَ بن خالد بن الأسود القيسي -هَذَاب-، وأحمد (٤/٣٨٥/٢٦٣٣): ثنا بهز بن أسد، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨٩/١)، وأحمد (٤/٣٨٥/٢٦٣٣ و٥/١٦٦-١٦٧/٣٠٤٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١١/٤٣٩٧) عن محمد بن إسماعيل الصائغ؛ ثلاثتهم قال: ثنا عفان بن مسلم الصفار؛ أربعتهم عن همام بن يحيى به. وتابع هماماً: شعبة بن الحجاج، عن قتادة به.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٩/١٤٠/٥١٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٤٠/١٢٨٢٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٠/٤٣٩٥-)، وأحمد (٣/٤٢٠/١٩٥٢ و٥/٢٩٠-٢٩١/٣٢٣٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧١/١٤٤٧/١٣): ثنا زهير بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٦/١٠٠)، و«السنن الكبرى» (٥/١٩٤-١٩٥/٥٤٢٢)، والبخاري في «البحر الزخار» (١١/٤١٤-٤١٥/٥٢٦٤)؛ قالوا: ثنا إبراهيم بن محمد التيمي القاص، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٣٥/٦٩٣): ثنا عبدالله بن هاشم ابن حيان الطوسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٠/٤٣٩٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٣٥/٦٩٣)؛ قالوا: ثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم -أبو محمد النيسابوري-؛ ستتهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة به.

وتابع القطان: بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، عن شعبة به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٢/١٤٤٧/١٣): ثنا محمد بن يحيى القطعي، والبخاري في «البحر الزخار» (١١/٤١٥/٥٢٦٥): ثنا زيد بن أخزم الطائي والسكن بن سعيد، والجوزقي؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/٣٩٩) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي؛ أربعتهم عن بشر. قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن ابن عباس من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أثبت إسناد يروى عن ابن عباس».

٢٧٣- إسناده ضعيف وهو صحيح بما قبله - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٦٧/٧٧٠٢): ثنا أبو زيد الحوطي، عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني =

الْوَحَاطِي^(١): ثنا عفير بن معدان، عن سليم^(٢) بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ؛ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

٢٧٤- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن

=الحمصي، عن عفير به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن عفيراً -هذا- متروك الحديث، فلا يحتاج به ولا كرامة. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٦١): «وفيه عفير بن معدان؛ وهو ضعيف» ا.هـ.

(١) بضم الواو، وتخفيف المهملة، ثم معجمة؛ صدوق.

(٢) في «م»: «سليمان»؛ وهو تحريف جلي، لم ينتبه له المعلق على «م»، مع أنه نسب الحديث للطبراني، وهذا يعني: أنه اطلع على سنده، وفيه: (سليم) على الجادة.

٢٧٤- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٦٩/١٤٤٥/٣): ثنا يحيى

ابن يحيى التميمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٥٠/٥١٠٣): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، وأحمد (٤٢/٢٧٧/٢٥٤٤٣): قرأت على عبدالرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٦/١٠٣)، و«السنن الكبرى» (٥/٢٠٣/٥٤٤٨) من طريق معن بن عيسى القزّاز، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٥/٧٤): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٢)، والدارقطني في «سننه» (٣/٤١١-٤١٢/٤٢٩٥) من طريق عبدالله بن وهب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/٣٣٤/١٠٥٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/١٢٦) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٢) من طريق مطرف بن عبدالله؛ سبعتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/٣٣٢/١٣٩١) - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٦-١٧٣٧ - رواية أبي مصعب الزهري، و٩١/٣٩ - رواية ابن القاسم، و٣٥٢/٧٩١ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني) - به.

وتابع مالكا:

١- عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/٥٥٠/

٦١٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٢) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٧-١٠٨/٤٣٨١) من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وابن =

عروة، عن عائشة؛ أنها أخبرته: أن أفلح -أخا أبي القُعَيْسِ^(١)- جاء يستأذن عليها -وهو عمُّها من الرُّضاعة- بعد أن نزل^(٢) الحجاب، قالت: فأبيت أن أذن له، فلمَّا جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعتُ؛ فأمرني أن أذن له عليّ.

=عبدالبر في «التمهيد» (٢٣٩ / ٨) من طريق عبدالله بن صالح؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد، عن عُقَيْل به.

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٥٣١-٥٣٢ / ٤٧٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٢) من طريق علي بن محمد بن عيسى؛ كلاهما عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- به.

٣- محمد بن الوليد الزُّيَدي: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣ / ١١٦ / ٥٧٩٩ - «إحسان») من طريق كثير بن عبيد، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي به.

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٢٨٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٦٩ / ٤ / ١٤٤٥)، وابن ماجه (١ / ٦٢٧ / ١٩٤٨-)، والشافعي في «المسند» (٢ / ٤٧ / ٧٥- ترتبيه)، و«الأم» (٧ / ٢٦٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦ / ٧٩ / ٤٧٠١-)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٨ / ٢٤٦ / ٢٧٦٨٥-)، والحميدي في «مسنده» (١ / ١١٣ / ٢٢٩) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨ / ٢٤٠-)، وأحمد (٤٠ / ١٠٣ / ٢٤٠٨٥ و ١٢١-١٢٢ / ٢٤١٠٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ١ / ٢٧٣ / ٩٥١)، وابن أبي داود في «مسند عائشة» (٥٥-٥٦ / ١٧): ثنا هارون بن إسحاق، وابن الجارود في «المنتقى» (٣ / ٣٤-٣٥ / ٦٩٢)، وابن حزم في «المحلى» (١٠ / ٥) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، والنسائي في «المجتبى» (٦ / ١٠٣-١٠٤)، و«السنن الكبرى» (٥ / ٢٠٢ / ٥٤٤٤)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٤١١ / ٤٢٩٤) عن عبد الجبار ابن العلاء بن عبد الجبار العطار، وابن الأعرابي -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢ / ١١٥٥-١١٥٦ / ١٥٠٦)-: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني؛ عشرتهم عن ابن عيينة به.

قال ابن عساكر: «صحيح».

(١) بقاف، وعين وسين مهملتين، مصغر.

(٢) في «م»: «أنزل».

٢٧٥- حدثنا إسحاق: أنبأ عبدالرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: جاء أفلح -أخو أبي القعيس- فاستأذن عليها، فقال: إني عمُّها؛ فأبت أن تأذن له، فلمَّا دخل عليها النبي ﷺ؛ ذكرت ذلك له، فقال: «أَفَلَا أَذِنْتَ لِعَمِّكَ؟»، فقالت: يا رسول الله! إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل! قال: «فَأَذِنِي لَهُ؛ فَإِنَّهُ عَمُّكَ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ!»، وكان أبو القعيس زوجَ المرأة التي أرضعت عائشة.

٢٧٦- قال: وحدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ نحو هذا.

٢٧٥- إسناده صحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٦٩/١٤٥٥/٦): ثنا عبد بن حميد، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٧/٤٣٨٠)-، وابن المنذر في «التفسير» (٢/٦٢٥/١٥٣٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري؛ قالوا: ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٤٧٢/١٣٩٣٧)- به.

وتابع عبدالرزاق: عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، عن معمر به.

أخرجه أحمد (٤٠/٥٩/٢٤٠٥٤).

٢٧٦- إسناده صحيح.

أخرجه الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٧)-: ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٤٧٢/١٣٩٣٨)- به.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات، ورواية معمر عن هشام وإن كان فيها مقال؛ إلا أنه توبع عليه، فدلنا ذلك على أنه قد حفظه عنه، وأنه لم يهم، ولم يخلط في روايته. والله أعلم. وتابع معمرًا:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٩/٣٣٨/٥٢٣٩): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، وابن حبان في «صحيحه» (٩/٤٢٠/٤١٠٩ -«إحسان»-)، والبخاري في «شرح السنة» (٩/٧٣-٧٤/٢٢٨٠) من طريق أبي مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦١-٦٢/٦٨): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري؛ أربعتهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/٣٣٢/١٣٩٠ -رواية يحيى ابن يحيى الليثي، و٢/٦/١٧٣٦- رواية أبي مصعب الزهري، و٤٨٠/٤٦٩ -رواية ابن=

=القاسم، و٣٥١/٧٩٠- رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به.

قال البخاري: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/٤٧٣/١٣٩٤١)، وأبو داود (٢/٢٢٢/٢٠٥٧)، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/١٥٦)-؛ قالوا: ثنا محمد بن كثير العبدي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٧/٤٣٧٩) من طريق عبدالملك الذماري، ثلاثتهم عن الثوري به.

٣- سفيان بن عيينة الهلالي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٢٧٣/٩٥١)، والحميدي في «مسنده» (١/١١٣/٢٣٠) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/٢٤٠)-، وأحمد (٤٠/١٢١-١٢٢/٢٤١٠٢)، وابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه ابن ماجه في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢/١٥١)^(١)، والنسائي في «المجتبى» (٦/١٠٣-١٠٤)، و«السنن الكبرى» (٥/٢٠٢/٥٤٤٤)، والدارقطني في «سننه» (٣/٤١١/٤٢٩٤): ثنا ابن صاعد؛ قالوا: ثنا عبدالجبار بن العلاء العطار، وعبدالله بن سليمان بن الأشعث -ابن أبي داود- في «مسند عائشة» (٥٥-١٧/٥٦): ثنا هارون بن إسحاق، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٣٤-٣٥/٦٩٢)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/٥) عن محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ سبعتهم عن ابن عيينة به.

٤- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (٤٢/٣٩٨-٣٩٩/٢٥٦٢٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٦/٤٣٧٧): ثنا قريزان، وأبو الفضل -عبيدالله بن عبدالرحمن- الزهري في «حديثه» (١/٩٤/١٧): ثنا جعفر الفريابي، عن عمرو بن علي الفلاس؛ ثلاثتهم عن يحيى القطان به.

٥- عبدالله بن نمير: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٠/١٤٤٥)، وابن ماجه (١/٦٢٧/١٩٤٩)-، والترمذي (٣/٤٥٣-٤٥٤/١١٤٨): ثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال، ومسلم في «صحيحه» -أيضاً- (٢/١٠٧٠/١٤٤٥): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ ثلاثتهم عن ابن نمير به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٦- أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/١٩٧/٧٠١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٠): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري؛ كلاهما عن أبي معاوية به.

(١) وهو ساقط من المطبوع!

٢٧٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يعقوب بن إبراهيم: ثنا ابن أخي ابن

= ٧- جعفر بن عون: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩١/ ٢٣٩٢- «فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٥)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤/ ٢٨٥٠)-؛ قالوا: ثنا محمد بن عبد الوهاب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٥): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ ثلاثهم عن ابن عون به.

٨- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٩٦/ ٧٠٠).

٩- حماد بن زيد: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٤٧٥/ ٤٥٠١)؛ قالوا: ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود- الزهراني، عن حماد به.

١٠- حماد بن سلمة: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٣/ ٤٢١٩ و ٣٤/ ٤٢٢٠ - «إحسان»): ثنا أبو خليفة -الفضل بن الحباب- الجمحي، عن داود بن شبيب، عن حماد به.

١١- أنس بن عياض: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٦): ثنا يونس بن عبد الأعلى، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٩٣/ ١٦) من طريق إسحاق بن موسى، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٢٣٩- ٢٤٠) من طريق أحمد بن عمرو؛ ثلاثهم عن أنس به.

١٢- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٧٣/ ١٣٩٤٠) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦- ١٠٧/ ٤٣٧٨)-.

١٣- علي مُسْنَر: أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٩٢/ ١٥): ثنا جعفر الفريابي: نا منجاب بن الحارث، عن علي بن مسهر به.

تنبيه: قوله في أول الحديث: «قال»؛ يعني: معمر بن راشد، وهو معطوف على السند السابق، فهو على هذا موصول غير معلق.

٢٧٧- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣/ ٣٥٤/ ٢٦٣٣٤): ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام السير في ابن أخي ابن شهاب -واسمه: محمد بن =

شهاب، عن عمّه؛ قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته: أنها جاءها أفلح - أخو أبي القعيس -، وأبو القعيس أرضع عائشة - زوج النبي ﷺ -، فجاءها - زعمت - أخوه يستأذن عليها، فأبت أن تأذن له، حتى ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إن أفلح - أخا أبي القعيس - جاء يستأذن عليّ؛ فلم آذن له، فقال رسول الله ﷺ: «وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْذَنِي لِعَمَلِكِ؟»، فقلت: يا رسول الله! إن أبا قعيس ليس هو أرضعني، إنما أرضعتي امرأته، فقال رسول الله ﷺ: «إِذْنِي لَهُ حِينَ يَأْتِيكَ؛ فَإِنَّهُ عَمَلِكِ».

٢٧٨ - حدثنا بحر بن نصر: ثنا عبد الله بن وهب: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه؛ قال: سمعت عبد الله بن عروة يحدث عن عروة بن الزبير، قال: استأذن أخو أبي القعيس على عائشة - وهو عمّها من الرضاعة -؛ فلم يؤذن له، حتى جاء رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ! فَإِنَّهُ عَمَلِكِ، فَأْذِنِي لَهُ؛ فَإِنَّ الرضاعة تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

٢٧٩ - قال بكير^(١): وسمعت سليمان بن يسار يحدث: أن رجلاً دخل

=عبدالله بن مسلم بن شهاب الزهري-، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وهو صحيح -دون ريب- بما قبله، وانظر ما سيأتي.

٢٧٨ - إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨ / ٤٣٨٣): ثنا بحر بن

نصر الخولاني به.

والحديث في «الموطأ» لعبدالله بن وهب به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وإن كان ظاهره الإرسال؛ إلا أن عروة إنما سمعه من عائشة كما سبق، وهو يروي قصة حدثت مع خالته عائشة، وهذا سائغ عند أهل العلم.

٢٧٩ - إسناده ضعيف - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإرساله، والمعروف أن الرجل الذي دخل على عائشة هو عمها من الرضاعة وليس أباها.

(١) هو معطوف على الإسناد السابق، فهو من هذه الحثية متصل غير معلق.

على عائشة - وهو أخو عائشة من الرضاعة -، فقامت لتتوارى منه، فقال لها رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ، وَإِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

٢٨٠- قال بكير^(١): وسمعت سعيد بن المسيب واستفتي عن الرضاعة؛ أتحرم ما يحرم من النسب؟ قال: نعم.

قال بكير: وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم.

٢٨١- حدثنا بحر بن نصر: ثنا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث، عن جعفر بن ربيعة، عن مكحول، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ... مثله.

٢٨٢- قال^(٢): وأخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة... مثله.

٢٨٣- قال ابن وهب: وأخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن

٢٨٠- مقطوع صحيح الإسناد.

(١) هو معطوف على الإسناد السابق، فهو من هذه الخيثة متصل غير معلق.

٢٨١- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨ / ٤٣٨٤): ثنا بحر بن نصر به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد تقدم أن الزهري رواه عن عروة به، وهو مقصود المؤلف: (مثله)، وسيأتي من حديث أبي الزناد وعراك بن مالك وهشام بن عروة.

٢٨٢- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١ / ٩٥٣): ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أبي الزناد، وهو صحيح بما قبله وما بعده.

(٢) يعني: عبدالله بن وهب، وهذا الإسناد والذي بعده معطوف على ما قبله، فهو موصول.

٢٨٣- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨ / ٤٣٨٥)، والبيهقي =

عائشة، عن النبي ﷺ بذلك.

٢٨٤- حدثنا بحر: ثنا ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد،

= في «السنن الكبرى» (٤٥٢/٧) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ قالوا: ثنا بحر ابن نصر الخولاني به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٠٦٩/١٤٤٥/٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/٥)-: ثنا حرملة بن يحيى التجيبي، عن عبدالله بن وهب -وهذا في «موطئه»- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/١٦٠/٥١١١): ثنا عبدان -عبدالله بن عثمان-، عن عبدالله بن المبارك، عن يونس بن يزيد الأيليّ به.

٢٨٤- إسناداه صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٦ و ١١٥/٤٤٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥٢/٧) من طريق أبي العباس الأصم؛ قالوا: ثنا بحر بن نصر به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٦ و ١١٥/٤٤٠٩): ثنا يونس بن عبدالأعلى: نا عبدالله بن وهب -وهذا في «موطئه»- به.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/٣٣٤-٣٣٥/١٠٥١)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٠/١٤٤٥/٩)، والنسائي في «المجتبى» (٦/٩٩)، و«السنن الكبرى» (٥/١٩٤/٥٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٢) من طريق أحمد بن سلمة؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد البغلاني، ومسلم -أيضاً- (٢/١٠٧٠/١٤٤٥/٩): ثنا محمد بن ربح بن المهاجر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٨/٤٣٨٦ و ١١٥/٤٤٠٩) من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ ثلاثهم عن الليث بن سعد -وحده- به.

وتابع يزيد بن أبي حبيب: الحكم بن عتيبة، عن عراك بن سماك به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٥٣/٢٦٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٢) من طريق جعفر بن محمد القلانسي؛ قالوا: آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/٢٠٧/١٣٩)، و«مسند علي بن الجعد» (١/٣١٣/١٦١) -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/٢٤١-٢٤٢)-: ثنا علي بن الجعد، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٠-١٠٧١/١٤٤٥/١٠) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/٥)-: ثنا عبيدالله بن معاذ بن معاذ العنبري، عن أبيه، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٩/٤٣٨٧)=

عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، عن عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته: أن عمَّها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها؛ فحجبتها، فأخبرت رسول الله ﷺ، فقال لها: « لا تَحْتَجِّبِي مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرضاعة مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ».

٢٨٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ ابن جريج، عن

= (٤٣٨٨) من طريق أبي داود - سليمان بن داود - الطيالسي، وأبي النضر - هاشم بن القاسم - وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٦/٢٢) من طريق محمد بن جعفر - غندر -؛ ستتهم عن شعبة بن الحجاج، عن الحكم به. وتابع شعبة عليه:

١- الحجاج بن أرطاة - وهو ضعيف مدلس -؛ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٩/٤ - ٢٩٠)^(١) - وعنه ابن ماجه (١٩٣٧/٦٢٣/١): ثنا عبدالله بن غير، عن الحجاج به.

٢- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى - وهو صدوق سيئ الحفظ جداً -؛ أخرجه يوسف ابن يعقوب القاضي - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٦/٢٢) -؛ ثنا محمد بن كثير العبدى، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي ليلى به.

٣- جعفر بن ربيعة: أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٠٤/٦)، و«السنن الكبرى» (٢٠٣/٥ - ٥٤٤٩/٢٠٤): ثنا الربيع بن سليمان بن داود المرادي، عن إسحاق بن بكر والنضر ابن عبد الجبار - أبي الأسود -؛ كلاهما عن بكر بن مضر، عن جعفر به. وتابع عراك بن مالك: وهب بن كيسان، عن عروة به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٠٣/٦)، و«السنن الكبرى» (٥٤٤٧/٢٠٣/٥): ثنا عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد، عن أبيه، عن جده، عن أيوب بن أبي تيمة - كيسان - السُّخْتِيَانِي، عن وهب به.

وتابعهم - أيضاً - هشام بن عروة؛ كما تقدم.

٢٨٥- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٧٠٢/١٩٨/٢) - وعنه النسائي في «المجتبى» (١٠٣/٦)، و«السنن الكبرى» (٥٤٤٥/٢٠٢/٥) - بسنده سواء. =

(١) وقد تحرف اسم الحكم في (مطبوعه) إلى (الحسن)؛ فليصحح.

عطاء: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته، فقالت: استأذن عليّ عمّي من الرضاعة - أبو الجعد -؛ فرددته - فقال لي هشام: إنما هو أخو أبي القُعَيْس - فلمّا جاء النبي ﷺ أخبرته بذلك، قال: «أَفَلَا أَذْنَتْ لَهُ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ - أَوْ يَدُكَ».

٢٨٦- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ ابن جريج؛ قال: قلت له -يعني: لعطاء-: لبن الفحل^(٢)؛ أَيْحَرُمُ؟ قال: نعم، قلت: أَبْلَغَكَ مِنْ ثَبْتٍ؟ قال: نعم؛ قال الله: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، فهي أختك من أبيك.

قال أبو عبد الله: وحرّم الله في الآية: الأمّ، والأخت من الرضاعة، لم يخص رضاعاً دون رضاع، فكان الذي يلزم على ظاهر الكتاب وعمومه: أن يحرم بقليل الرضاع كما يحرم بكثيره، وإلى هذا ذهب من حرّم بقليل الرضاع وكثيره من الصحابة ومن بعدهم.

٢٨٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو خيثمة، عن أبي الزبير؛ قال:

= وأخرجه أحمد (٤٢/٤٣٦/٢٥٦٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٠/١٤٤٥/٨): ثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال ومحمد بن رافع النيسابوري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٩/٤٣٩٠): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدُّبَرِي؛ أربعتهم عن عبد الرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٤٧٣/١٣٩٣٩)- به.

وأخرجه أحمد (٤٢/٤٣٦/٢٥٦٥١): ثنا روح بن عبادة، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٠٩/٤٣٨٩) من طريق مخلد بن يزيد، والفاكهي في «فوائده» (٢٠٩/٦٠) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد؛ ثلاثتهم عن ابن جريج به.

٢٨٦- مقطوع صحيح - أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/٤٧١-٤٧٢/١٣٩٣٣) به.

قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد؛ فإن رجاله كلهم ثقات أثبات معروفون.

(١) لبن الفحل: هو الرجل له امرأة ولدت منه، وجعل لها لبن، فهذا اللبن للزوج؛ لأنه بسبب إلقاحه، وكل من أرضعته بهذا اللبن؛ فهو محرم عليه وعلى آبائه وأولاده؛ لأن اللقاح واحد.

٢٨٧- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٨) من

طريق الحسن بن مكرم، عن أبي النضر -هاشم بن القاسم-، عن أبي خيثمة -زهير بن =

أرسلني عطاء إلى عبد الله بن عمر، فسألناه عن المرأة ترضع الصبي في المهدي رضة واحدة، فقال: هي عليه حرام، قال: قلت: إن عائشة وابن الزبير يزعمان أنها لا تحرمها عليه رضعتان، قال: كتاب الله أصدق من قولهما، ثم قرأ آية الرضاع.

٢٨٨- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار؛ قال: سئل ابن عمر عن شيء من الرضاع؟ فقال: لا أعلم إلا أن الله قد حرم الأخت من الرضاعة، فقال له رجل: فإن ابن الزبير يقول: لا تحرم الرضة ولا الرضعتان، فقال ابن عمر: قضاء الله خير من قضائك وقضاء ابن الزبير. قال أبو عبد الله: فلو لا الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تحرم»

= معاوية - الجعفي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٧٠ / ٨) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي الزبير به.

٢٨٨- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٤١٢-٤١٣ /

٤٢٩٧) من طريق خالد بن يوسف، عن حماد بن زيد به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ١ / ٢٨١ / ٩٨٤) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٨) -، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧ / ٤٦٨ / ١٣٩٢٠) - ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٤١٩ / ٤٣١٥) -؛ قالوا: أنبأ سفيان بن عيينة، والبيهقي (٧ / ٤٥٨) من طريق شعبة، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧ / ٤٦٧ / ١٣٩١٩) - ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣ / ٤١٩ / ٤٣١٤) - عن ابن جريج، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١ / ٤٩٣) من طريق حماد ابن سلمة؛ أربعتهم عن عمرو بن دينار به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وتابع عمراً: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر به.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧ / ٤٦٦ / ١٣٩١١) - ومن طريقه الدارقطني في «سننه»

(٣ / ٤١٨ / ٤٣١٢) - عن ابن جريج، عن عطاء به.

وسنده كسابقه.

المَصْنَةُ وَلَا المَصْنَانُ؛ لكان العمل واجباً بظاهر القرآن وعمومه، على ما ذهب إليه ابن عمر وغيره، فلما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُحَرِّمُ المَصْنَةُ وَلَا المَصْنَانُ»؛ دلَّ على أنَّ الله أراد بذكر الرضاعة: بعض الرضاعة دون بعض.

٢٨٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ المعتمر بن سليمان، عن أيوب، عن

٢٨٩- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٨) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ١٣) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٥) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ قالوا: ثنا يحيى بن يحيى به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥ / ٤٩ / ٢١٥٢) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٨)، - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ١٣) -، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٣ / ١٧٦ / ٢٨٥٧)، و«معرفه السنن والآثار» (٦ / ٨٧ / ٤٧٢١) -، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» - ومن طريقه أبو عوانة الإسفرائيني في «صحيحه» (٣ / ١١٧ / ٤٤١٦) -، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٨) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ١٣) -: ثنا عمرو بن ابن محمد الناقد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ / ٤٥٦٥) من طريق بكر بن خلف، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٤١٤ / ٤٣٠٠) من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ خمستهم عن معتمر بن سليمان به.

وتابع معتمراً التيمي:

١- إسماعيل ابن عليّة: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ / ٩٧٠) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٥) -، وأحمد (٤٤ / ٤٤٣ / ٢٦٨٧٣)، والحاكمي - الحسين بن إسماعيل القاضي - في «الأمالى» - وعنه الدارقطني في «السنن» (٣ / ٤١٤ / ٤٣٠١) -: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢ / ٤٩٨ / ٧٠٧٢) : ثنا أبو خيثمة - زهير بن حرب - النسائي؛ أربعتهم عن ابن عليّة به.

٢- حماد بن زيد: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٧ / ٤٤١٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١ / ٤٨٨ - ٤٥٦٤) -، والدارمي في «مسنده» (٨ / ٤٩٣ / ٢٣٩٧ - «فتح المنان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥ / ١٩ / ٢٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٧ / ٤٤١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١ / ٤٨٨ / ٤٥٦٣) عن سليمان بن حرب، وأبو يعلى في «مسنده» - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٤٢ / ٤٢٢٩ - «إحسان» -): ثنا خلف بن هشام البزار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٧ / ٤٤١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥ / ١٩ / ٢٦)، وأبو العباس - محمد بن يعقوب - =

=الأصم في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨ / ٦٠) من طريق عفان بن مسلم الصّفار، وأبو عوانة في «صحيحه» (١١٧ / ٣) (٤٤١٥) من طريق يونس بن محمد المؤدب، والطبراني في «الكبير» (٢٥ / ١٩) (٢٦) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل - السدوسي، الملقب بـ (عارم)؛ ستتهم عن حماد بن زيد به.

٣- سعيد^(١) بن أبي عروبة: أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٠٠-١٠١)، و«السنن الكبرى» (١٩٧ / ٥) (٥٤٣٠) من طريق محمد بن سواء، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٦) (١١٧ / ٤٤١٤) من طريق عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي، والدارقطني في «السنن» (٣ / ٤١٤) (٤٣٠٢) من طريق إبراهيم بن صدقة؛ ثلاثتهم عن ابن أبي عروبة به. قلت: وسماع السهمي من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

٤- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه ابن حزم الأندلسي في «المحلى» (١٠ / ١٣-١٤) من طريق جعفر بن محمد الصائغ: نا عفان بن مسلم الصّفار: نا وهيب به. ٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧ / رقم ١٣٩٢٦) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٦) (٤٤١٣- مكرر)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥ / ١٩-٢٠) (٢٧ / ٢٠).

٦- أبو عبيدة - سَرَّار^(ب) بن مُعْشَر^(ت) - العنزي: أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢ / ٧٥٨ / ١٥٣٣): ثنا حفص بن عمر السيارى، عن أبي الحسن - سيف بن عبيدالله - الجرّمي السراج، عن سرار به.

وتابع أيوب بن أبي تيمة - كيسان - السّخّتياني: قتادة بن دعامة السدوسي، عن أبي الخليل - صالح بن أبي مريم - به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥ / ١٩٨ / ٥٤٣١)؛ قالوا: ثنا محمد بن بشار - بندار -، ومسلم - أيضاً - (٢ / ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٥) من طريق حسين بن محمد القبانى؛ قالوا: ثنا محمد ابن المثنى، ومسلم - أيضاً - (٢ / ١٠٧٤ / ١٤٥١ / ١٩): ثنا أبو غسان - مالك بن عبد الواحد - السّمعيّ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣ / ١١٧ / ٤٤١٧): ثنا يزيد بن سنان، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٤٠٨-٤٢٨٦) من طريق عمرو بن علي الفلاس، ويعقوب بن إسماعيل؛ ستتهم =

(أ) تحرف اسمه في «صحيح أبي عوانة» إلى «سفيان»!

(ب) بفتح أوله، وتشديد الراء.

(ت) بضم الميم، وفتح الجيم، وتشديد المعجمة، آخره راء.

= عن معاذ بن هشام بن عبدالله الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة به.

وتابع هشاماً الدستوائي:

١- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٥/٤) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٤/١٤٥١/٢١) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٣/١٠) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٠/٣١)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨/٢٦٣/٢٧٧٦٣) -، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/٤٨/٢١٥١) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٤/١٤٥١/٢١) -؛ قالوا: ثنا عبدة بن سليمان الكلابي، وابن أبي شيبة في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٤/١٤٥١/٢٠)، وابن ماجه (١/٦٢٤/١٩٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٠/٣١) -؛ ثنا محمد بن بشر، والنسائي في «المجتبى» (٦/١٠٠-١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/١٩٧/٥٤٣٠): ثنا عبدالله بن الصباح، عن محمد بن سواء، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٠/٣٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة، وأبو جعفر بن البخترى الرزاز في «حديثه» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٨٨/٤٤١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٥) -، وأبو عوانة - أيضاً - (٣/١١٨/٤٤١٩) من طريق هارون بن داود؛ ثلاثتهم عن أبي أسامة - حماد بن أسامة -، والدارقطني في «سننه» (٣/٤١٤/٤٣٠٢) من طريق إبراهيم بن صدقة؛ خمستهم عن ابن أبي عروبة به.

٢- همام بن يحيى العوزي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٥/١٤٥١/٢٣): ثنا أحمد بن سعيد الدارمي، عن حبان بن هلال، وأحمد (٤٤/٤٥٤/٢٦٨٨٦): ثنا عفان بن مسلم الصفار وبهز بن أسد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٠/٢٩) من طريق حفص بن عمر الحوضي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٧/٤٤١٨) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٥) من طريق أبي سلمة - موسى بن إسماعيل - التبوذكي؛ ستهم عن همام به.

٣- حماد بن سلمة: أخرجه ابن أبي عمر - محمد بن إبراهيم - العدني في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/١٠٧٥/١٤٥١/٢٢) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٣/١٠) -؛ ثنا بشر بن السري، وأحمد بن حنبل (٤٤/٤٥٠/٢٦٨٧٩): ثنا أبو كامل - المظفر بن مدرك - الخراساني، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٠/٢٨) من طريق أبي الوليد - هشام بن عبد الملك - الطيالسي، وداود بن شبيب، والدارقطني في «سننه» (٣/٤٠٩) من طريق عفان بن مسلم الصفار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٨/٤٤٢٠) من طريق يزيد بن هارون، و(٣/١١٨/٤٤٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨٧/٤٥٦٢) من طريق حجاج بن =

أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم الفضل؛ قالت: قال نبي الله ﷺ: «لا تُحَرِّمُ الإِمْلَاجَةَ، وَلَا الإِمْلَاجَتَانِ».

٢٩٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ الثقفى، عن أيوب، عن ابن أبي

=المنهال الضريز، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤٤٢٠/١١٨/٣) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ ثمانيتهم عن حماد به.

٢٩٠- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥٤٦/٧٧/٢) بسنده

سواء.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١٢٣٩/٥٦٦/١)، والدارقطني في «سننه» (٤١٤/٣/٤٣٠٣): ثنا محمد بن منصور الشيعي؛ قالوا: ثنا عمرو بن علي الفلاس، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

وتابع إسحاق بن راهويه وعمراً الفلاس: سليمان بن داود الهاشمي، عن الثقفي به.

أخرجه إسماعيل بن محمد الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/١٧٥-٢٨٥٦)-، والدارقطني في «سننه» (٤٠٥/٣/٤٢٧٧)؛ قالوا: ثنا الحسن بن سلام السواق، والدارقطني في «سننه» (٤٠٥/٣/٤٢٧٧) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ كلاهما عن سليمان به.

وتابع الثقفي:

١- إسماعيل ابن عُلَيَّة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٠٧٣-١٠٧٤/١٤٥٠): ثنا

أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (٤٣/١٥/٢٥٨١٢) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٥-١١٦/٤٤١٠)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/٢٧٧/٩٦٩)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٢/٢٢٤/٢٠٦٣)- وعنه وعن غيره أبو عوانة في «صحيحه» (٣/١١٥-١١٦/٤٤١٠)-، وأحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٦/١٢٣٨)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/١٩٧/٥٤٢٨) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨١/٤٥٥٦)-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٦/١٢٣٨)؛ قالوا: ثنا زياد بن أيوب -دلويه-، وابن ماجه (١/٦٢٤/١٩٤١): ثنا محمد بن خالد بن خدّاش، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٦/١٢٣٨): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، =

= والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٤-٤٥٥) من طريق أبي جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي؛ عشرتهم عن ابن عليّ به.

٢- **عبد الوارث بن سعيد:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١٢): ثنا محمد ابن عيسى العطار: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد. وحدثنا عباس بن محمد الدوري، عن محمد بن عمر؛ كلاهما عن عبد الوارث به.

وقد رواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢١٧-٢١٨ / ٣٨٦): ثنا محمد بن عيسى به؛ لكن سقط من سنده (عن عبدالله بن الزبير)!

قلت: ولا شك أن الصواب إثباته، ولا أدري ممن الوهم؛ من ابن الأعرابي، أم من الناسخ -أو الطابع-؟!

٣- **معتمر بن سليمان التيمي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣-١٠٧٤/ ١٤٥٠): ثنا سويد بن سعيد، وأحمد (٤٠/ ٢٧/ ٢٤٠٢٦) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٠٥/ ١٧٤٧)-، والترمذي (٣/ ٤٥٥/ ١١٥٠): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٩)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٣): ثنا محمد بن منصور الشيعي؛ قالوا: ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١١): ثنا يوسف بن مسلم المصيصي وابن دنوقا؛ قالوا: ثنا إبراهيم بن مهدي، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/ ٨٧/ ٤٧٢٠) من طريق سُرَيْج^(١) بن يونس؛ ستهتم عن معتمر بن سليمان به.

٤- **وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي:** أخرجه أحمد (٤١/ ١٨٨/ ٢٤٦٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١١): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، و(٣/ ١١٦/ ٤٤١٣): ثنا محمد ابن علي بن زهير؛ قالوا: ثنا عفان بن مسلم الصّفّار، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٢٣٩/ ٤٨١٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٠-٤١/ ٤٢٢٨)-؛ قالوا: ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي؛ كلاهما عن وهيب به.

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلت: وخالف الجماعة عن أيوب: حماد بن زيد؛ فرواه عن أيوب به؛ لكن أسقط من إسناده (عائشة)، وجعله من مسند عبدالله بن الزبير.

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٤٦٤/ ٥١٩ - «منتخب»)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٧/ ١٢٤١ و ١٢٤٢): ثنا إسماعيل بن إسحاق الطالقاني؛ قالوا: =

(١) تحرفت في (المطبوع) إلى: (شريح)!

= ثنا سليمان بن حرب، عن حماد به مرفوعاً.

قلت: فيما أن يكون الحديث عن أيوب من الوجهين، أو تكون رواية الجماعة أصح؛ لكثرتهم وثقتهم، واختيار الإمام مسلم هذه الرواية في «صحيحه» دون غيرها، وعندني: أن الوجه الأول أولى؛ فإن حماد بن زيد وإن كان من أثبت الناس في أيوب؛ إلا أن ابن عليّة وعبد الوارث بن سعيد والثقفى أثبات فيه -أيضاً-، فهم بمجموعهم أقوى في أيوب من حماد بن زيد وحده، فهم من هذه الحثيثة مُقدّمون على حماد بن زيد، على أن هذا الاختلاف لا يضر، ولا يعود على الحديث بشيء؛ لأن مدار الخلاف بين إثبات صحابين في سنده، أو صحابي واحد، وهم -رضي الله عنهم- عدول كلهم، فعلى تقدير عدم ذكر عائشة في سنده؛ فغاية ما فيه أنه مرسل صحابي، وهو حجة باتفاق، لا سيما وعائشة -رضي الله عنها- خالة ابن الزبير؛ فيحمل أنه كان يذكرها تارة، وتارة لا يذكرها؛ لأن وجود الضرر من عدم ذكرها متنفذ، أو أنه سمعه من النبي ﷺ مباشرة، فأدى ما سمع، وإن كان الاحتمال الأول أصح وأقوى، والله أعلم.

وخالف سليمان بن حرب: عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري -ثقة ثبت-؛ فرواه عن حماد بن زيد به؛ لكن وقفه ولم يرفعه.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٧/١٢٤٠).

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وهو لا يعارض ما سبق؛ فتارة كان ابن الزبير يفتي به، وتارة يرفعه إلى النبي ﷺ، وتارة يرويه عن خالته عائشة عن النبي ﷺ بواسطة، وكل ذلك محتمل وممكن، لا تعارض بينه ولا تضاد.

وخالفهم -أعني: الجماعة عن أيوب، ومنهم حماد بن زيد-: الإمام شعبة بن الحجاج؛ فرواه عن أيوب به؛ لكن بإسقاط عبد الله بن الزبير.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/١٩٦/٥٤٢٧) ثنا أبو سعيد -يحيى بن حكيم المقوم^(١)- البصري، والرويانى في «مسنده» (٢/٣٥٩/١٣٣٥): ثنا محمد بن بشار -بندار-؛ قالاً: ثنا ابن أبي عدي، عن شعبة به.

وأخرجه النسائي (٥/١٩٦/٥٤٢٧) من طريق محمد بن جعفر -غندر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥٦٥-٥٦٦/١٢٣٦) من طريق سلم بن سلام، و(١/٥٦٦/١٢٣٧) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ ثلاثهم عن شعبة به.

قلت: وشعبة في أيوب السختياني ليس كحماد بن زيد وابن عليّة والثقفى وعبد الوارث ابن سعيد؛ فالحفظ روايتهم.

(١) بتشديد الواو وكسرهما.

مُلَيْكَةَ، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ، وَلَا الْمَصْتَانِ».

٢٩١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: ثنا أيوب بن سويد: حدثني يونس بن يزيد، عن الزهري: حدثني عروة بن الزبير: أن عبد الله بن الزبير حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَلَا الْمَصْتَانِ».

٢٩٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عمرو بن خالد: ثنا ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن أخيه -عبد الله بن الزبير-: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ الْمَصَّةَ، وَلَا الْمَصْتَانِ».

٢٩٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عثمان بن عمر: أنبأ يونس

٢٩١- شاذ (وهو صحيح).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أيوب بن سويد الرملي: صدوق يخطئ؛ كما في «التقريب»، وقد أخطأ في هذا الحديث؛ فقد رواه الليث بن سعد وعثمان بن عمر بن فارس عن يونس بن يزيد الأيلي به؛ لكن جعلاه من مسند أم المؤمنين -عائشة- رضي الله عنها، وسيأتي عند المصنف بعد حديث؛ فهو المحفوظ.

٢٩٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح).

قلت: إسناده ضعيف؛ للكلام المعروف في ابن لهيعة، وقد رواه يونس بن يزيد عن الزهري به؛ فجعله من مسند عائشة، وهو المعروف عن الزهري. وانظر ما بعده.

٢٩٣- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٣٠١/ ٨٢٣)

بسند سواء.

وأخرجه أحمد (٤٣/ ٢٠٦/ ٢٦٠٩٩): ثنا عثمان بن عمر به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٢٠): «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

وتابع عثمان بن عمر: الليث بن سعد -كما في الحديث الآتي- =

الأيلي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: « لا تُحَرِّمُ المَصَّةَ، وَلَا المَصَّتَانِ ».

٢٩٤- حدثني أبو الأزهر: ثنا عبد الله بن صالح: ثنا الليث: حدثني

يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: « لا تُحَرِّمُ المَصَّةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَلَا المَصَّتَانِ ».

٢٩٥- حدثني أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-: ثنا عبد الله بن نمير: ثنا

= وخالفهما وهب الله بن راشد، فرواه عن يونس به؛ بإسقاط (عن عائشة)، وجعله من مسند ابن الزبير -رضي الله عنهما-.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٠-٤٨١/ ٤٥٥٥): نا نصر بن مرزوق، عن وهب به.

قلت: لكن وهب الله -هذا- يخطئ؛ كما قال ابن حبان، فلا يقوى على مخالفة الكبراء: الليث بن سعد، وعثمان بن عمر؛ فالمحفوظ روايتهما دون روايته، وهي -دون شك- من أخطائه ومخالفاته.

٢٩٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح) - أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٣/ ٢٣٩٦) - «فتح المنان»: ثنا عبدالله بن صالح به.

قلت: إسناده ضعيف؛ للكلام المعروف في عبدالله بن صالح؛ لكنه توبع: تابعه يحيى بن عبدالله بن بكير - ثقة -، عن الليث به.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٠/ ٤٥٥٤).

فصح الحديث -ولله الحمد- إلى الليث بن سعد.

وانظر ما بعده.

٢٩٥- إسناده صحيح - أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٥): ثنا

عبدالله بن غير به.

وتابع ابن غير:

١- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه العجلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤): ثنا محمد

ابن إسماعيل، عن قبيصة بن عقبة السوائي، وأبو نعيم الأصبهاني -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٩٢)- من طريق الحسين بن حفص الأصبهاني؛ كلاهما عن الثوري به.

٢- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه العجلي في «الضعفاء الكبير» =

= (١٢٢٤ / ٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥ / ٢٥٢ - قطعة من مجلد ١٣)، قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدُّبري، عن عبدالرزاق - وهذا في «المصنف» له (٧ / ٤٦٩ / ١٣٩٢٥) - عن ابن جريج به.

٣- **يحيى بن سعيد القطان**: أخرجه أحمد (٢٦ / ٣٥ / ١٦١١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٦ / ١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥ / ١٩٨ / ٥٤٣٢) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ١٣) -: ثنا شعيب بن يوسف النسائي - ثقة، صاحب حديث -، والبخاري في «البحر الزخار» (٦ / ١٣٩ / ٢١٨٠): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ ثلاثتهم عن القطان به.

وخالفهم: أبو عبيد - القاسم بن سلام - الهروي؛ فرواه في «كتاب النكاح» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦ / ٨٦ - ٨٧ / ٤٧١٩) -: ثنا القطان به؛ لكن قال: عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة به، فجعله من مسند عائشة.

والمحفوظ رواية الجماعة عن القطان، لا سيما وأن أكثر من عشرة من الرواة رووه مثل رواية القطان.

٤- **عَبْدَةُ بن سليمان الكلابي**: أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٤ / ٢٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٣٨ - ٣٩ / ٤٢٢٥) - «إحسان»: ثنا عمران بن موسى المجاشع، عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما (ابن أبي شيبة) عن عبدة به.

٥- **سفيان بن عيينة**: أخرجه الشافعي في «الأم» (٥ / ٢٧)، و«المسند» (٢ / ٤٢ / ٦٤ - ترتيبه) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦ / ٨٦ / ٤٧١٧) -، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤ / ١٢٢٤) من طريق الحميدي؛ كلاهما عن ابن عيينة به.

وخالفهم: إسماعيل بن زكريا الخُلُقاني الكوفي، فرواه عن ابن عيينة به؛ لكن قال: عن عروة، عن عائشة!

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٤٠ / ٤٢٢٧) - «إحسان».

قلت: لكن إسماعيل - هذا - صدوق يخطئ قليلاً؛ كما في «التقريب»، وقد خالفه الأثبات في سفيان بن عيينة، فرووه عنه على الجادة يجعله من مسند عبدالله بن الزبير؛ فهو المحفوظ عن ابن عيينة، وإسماعيل قد أخطأ - بلا ريب - في روايته، لا سيما وابن عيينة توبع عليه يجعله من مسند ابن الزبير.

٦- **أنس بن عياض الليثي**: أخرجه الشافعي في «الأم» (٥ / ٢٧)، و«المسند» (٢ / ٤٣ / ٦٥ - ترتيبه) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٤٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦ / ٨٦ / ٤٧١٨) -، وأبو العباس - محمد بن يعقوب - الأصم في «جزء فيه من حديثه» =

= (٣٧/١٧٩) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٩/٨١/٢٢٨٤)، و«معالم التنزيل» (٢/١٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/٤٥٤) -: ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم؛ كلاهما عن أنس بن عياض به.

٧- **عبد العزيز بن محمد الدراوردي**: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨٣/٤٥٥٩) -، والرويانى في «مسنده» (٢/٣٥٩-٣٦٠/١٣٣٦): ثنا أبو الربيع - سليمان بن داود - الزهراني العتكي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (١/١٥٢/٦٧) -: ثنا قتيبة بن سعيد وعمر بن زرارة؛ أربعتهم عن الدراوردي به.

٨- **وكيع بن الجراح**: أخرجه أحمد (٢٦/٤٤/١٦١٢١).

٩- **حماد بن سلمة**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/١٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦/٢٥٤ - قطعة من المجلد ١٣)؛ قالوا: ثنا علي بن عبدالعزيز البغوي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨٢/٤٥٥٧): ثنا محمد بن خزيمة؛ قالوا: ثنا حجاج بن منهال الضرير، عن حماد به.

١٠- **عبدالله^(١) بن عمر العمري**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥-١٠٦/٢٥٣ - قطعة من المجلد ١٣)، و«المعجم الأوسط» (٦/٢٢٤/٦٢٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨٣/٤٥٦٠)؛ قالوا: ثنا محمد بن علي الصائغ، عن إبراهيم بن محمد الشافعي، عن عبدالله بن رجاء المكي، عن عبدالله به.

١١- **عباد بن عباد المهلي**: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/٤٨٣/٤٥٥٨): ثنا يحيى بن عثمان، عن يوسف بن عدي، عن عباد به.

وخالف الجماعة: أبو معاوية - محمد بن خازم - الضرير؛ فرواه عن هشام بن عروة به؛ لكن قال: عن عبدالله بن الزبير وعائشة به موقوفاً.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥/١٩٩/٥٤٣٥) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/١١) -: ثنا أحمد بن حرب الموصلي، عن أبي معاوية به.

ولا شك أن رواية الجماعة هي الأصح؛ لكثرتهم وثقتهم؛ لا سيما وأن أبا معاوية متكلم فيه، وفي «التقريب» «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهمل في حديث غيره»، وقد وهم - بلا شك - في هذا الحديث، والمحفوظ رواية الجماعة.

وإن كان لروايته مخرج: بأن يكون الحديث صحاً من الوجهين، فكانت عائشة وابن الزبير يفتيان بمقتضى الحديث؛ موقوفاً، وأحياناً كانت ترويه مرفوعاً عن النبي ﷺ؛ فهذا محتمل، والله أعلم. =

(١) تحرفت في «المعجم الكبير» إلى «عبدالله» مكبراً! وهو خطأ فاحش، فليصحح.

= بقي أن أقول: لقد اختلف أهل العلم؛ هل هذا الحديث من مسند عبدالله بن الزبير، أم من مسند أم المؤمنين -عائشة- رضي الله عن الجميع؟
قال الربيع بن سليمان المرادي: فقلت للشافعي: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: «نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين».

قال البيهقي في «السنن الكبرى» -متعقبًا-: «هو كما قال الشافعي -رحمه الله-؛ إلا أن ابن الزبير -رضي الله عنه- إنما أخذ هذا الحديث عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ». وقال في «معرفه السنن والآثار»: «سماع عبدالله بن الزبير من النبي ﷺ صحيح - كما قال الشافعي - رحمه الله-؛ إلا أنه إنما روى هذا الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ».

وقال البغوي في «شرح السنة»: «هكذا روى بعضهم هذا الحديث، ورواه عبدالله بن أبي مليكة^(١)، عن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح. أخرجه مسلم...». قلت: وهو الذي صححه الإمام البخاري، والترمذي، والدارقطني -كما سيأتي-، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمان» (١/ ٥٠٤).

وخالفهم الإمام ابن حبان، فقال في «صحيحه» (١٠/ ٤١-٤٢ - «إحسان»): «لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر عن النبي ﷺ؛ فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنها، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي ﷺ، ثم يسمعه بَعْدُ عمن هو أَجَلُّ عنده خطراً وأعظم لديه قدراً عن النبي ﷺ؛ فمرة يؤدي ما سمع، وتارة يروى عن ذلك الأجل، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدلاً على بطلان سماع ذلك الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل في الإيمان والإسلام؛ سمعه من النبي ﷺ، ثم سمعه من أبيه؛ فأدى مرة ما شاهد، وأخرى عن عمر ما يسمعه منه -لعظم قدره- عنه ا.هـ».

قلت: وخالف الجميع محمد بن دينار الطاحي؛ فرواه عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير بن العوام، عن أبيه به. فجعله من مسند الزبير بن العوام.

أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٥٣/ ١٧١ - ترتيب أبي طالب القاضي)، والبخاري في «البحر الزخار» (٣/ ١٨٢/ ٩٦٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٩/ ٤٢٢٦ - «إحسان»): ثنا عبدالله بن أحمد بن موسى؛ قالوا: ثنا أحمد بن عبدة الضبي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٨-١٩٩/ ٥٤٣٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا عبدالله =

(١) وقد تقدمت روايته مسندة عند المصنف.

= ابن فضالة بن إبراهيم النسائي، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٢٢٤/٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٨/١٢٤/١)؛ قالوا: ثنا علي بن عبدالعزيز البغوي، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١٠٥-١٠٦/٤٦)؛ ثنا محمد بن علي الوراق، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٢٢٤/٤)؛ ثنا محمد بن إسماعيل؛ أربعتهم عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٦-٤٧/٦٨٨)؛ ثنا سعيد بن أبي الربيع السمان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٨٤/٤٥٦١)؛ من طريق أبي كامل - فضيل بن حسين - الجحدري، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٨/١٢٤/١)؛ من طريق روح بن عبدالمؤمن المقرئ؛ خستهم عن محمد بن دينار به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦١/٤): «رواه أبو يعلى والطبراني؛ وفيه محمد بن دينار الطاحي: وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، وقد ضعف، وبقي رجاله ثقات!».

قلت: عفا الله عنك! فقد فاتك أن الطاحي المذكور قد خولف في إسناده، فضلاً عن الجرح المفسر الذي قيل فيه، وهو - للأسف - ما أغمض الهيثمي عينه عنه!

قال الترمذي - عقبه - : «فسألت محمداً - يعني: ابن إسماعيل البخاري - عن هذا الحديث، فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة. وحديث محمد بن دينار أخطأ فيه، وزاد فيه: (عن الزبير)، وإنما هو هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي ﷺ».

وقال في «سننه» (٤٥٥-٤٥٦/٣): «وروى محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير عن النبي ﷺ، وزاد فيه محمد بن دينار البصري: (عن الزبير عن النبي ﷺ)؛ وهو غير محفوظ، والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ».

وسألت محمداً عن هذا، فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار زاد فيه: (عن الزبير)، وإنما هو هشام بن عروة عن أبيه عن (عبدالله بن) ^(١) الزبير».

وقال الإمام الدارقطني في «العلل» (٢٢٥-٢٢٦/٥٢٥): «تفرد به: محمد بن دينار الطاحي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن الزبير؛ وهم فيه، وغيره من أصحاب هشام يرويه عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي ﷺ؛ لا يذكرون فيه: (الزبير)».

ورواه ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح؛ لأنه زاد، وهو المحفوظ عن عائشة».

(١) سقطت من «مطبوع السنن».

= وهذا ما رجحه العقيلي في «ضعفائه» (٤/ ١٢٢٤).

وقال المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٢٨): «ولم يتابعه أحد على هذا القول».

تنبيه:

ذكر الطحاوي في «مشكل الآثار»: أن حديث عائشة وعبدالله بن الزبير -رضي الله عنهم- منسوخ!! لكن هو منسوخ بناء على أصل الحنفية المعروف: إذا عمل الراوي بخلاف روايته؛ فالعبرة بعمله لا بروايته! وها نحن نذكر كلامه بالحرف، ثم نعقب عليه إن شاء الله بما هو مناسب:

قال -رحمه الله- (١١/ ٤٨٥-٤٨٦): «ولما كان هذا الحديث إنما دار على عروة بن الزبير؛ إما عن عائشة، وإما عن عبدالله بن الزبير، ثم وجدناه عن عروة بن الزبير -بعد وقوفه على ما عنده في ذلك؛ إما عن عائشة، وإما عن عبدالله بن الزبير، قد قاله في الرضاع الذي يحرم- ما يخالف ما في هذه الآثار».

ثم ساق بسنده عنه؛ أنه سئل عن الرضاع المحرم؟ فقال: ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة؛ فهو يحرم.

قال الطحاوي: «فعلقلنا بذلك أن عروة مع جلالة قدره، وموضعه من العلم لم يدع ما في ذلك عنده عن عائشة -أو عن عبدالله بن الزبير- عن النبي ﷺ إلى ما يخالفه؛ إلا وقد ثبت نسخ ذلك عنده؛ لأنه لو لم يكن الأمر كذلك؛ لسقط بذلك عدله، وإذا سقط عدله؛ سقطت روايته، وحاش لله -عز وجل- أن يكون كذلك، وأن يكون ما قال من ذلك إلا بما هو أولى عنده مما يخالف ذلك مما حدثته به عائشة -أو عبدالله بن الزبير- مما هو ناسخ له».

قلت: يلزم الحنفية بناء على أصلهم هذا: أن يدعو العمل بحديث عائشة السابق في قصة أفلح -أخي أبي القعيس-، والذي نصص على اعتبار لبن الفحل؛ لأنه ثبت عن عائشة -رضي الله عنها- خلافة -أعني: عدم اعتبارها بلبن الفحل-، فلم أخذوا برواية عائشة هذه مع أنه خلاف رأيها وفتواها، وتركوا حديث عروة بن الزبير -هذا- وأخذوا برأيه وفتواه؟! خلاف رأيها وفتواها، وتركوا حديث عروة بن الزبير -هذا- وأخذوا برأيه وفتواه؟! خلاف رأيها وفتواها، وتركوا حديث عروة بن الزبير -هذا- وأخذوا برأيه وفتواه?!

ليس إلا التعصب الأعمى للمذهب، والتقليد المذموم المنهي عنه في الشرع.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥٢): «وألزم به -يعني: حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعيس- بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين: إن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثاً وصح عنه، ثم صح عنه العمل بخلافه؛ أن العمل بما رأى، لا بما روى؛ لأن عائشة صح عنها: أن لا اعتبار بلبن الفحل؛ ذكره مالك في «الموطأ»، وسعيد بن منصور في =

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ، وَلَا الْمَصْتَانِ مِنَ الرُّضَاعَةِ».

٢٩٦- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن

=«السنن»، وأبو عبيد في «كتاب النكاح» بإسناد حسن.

وأخذ الجمهور -ومنهم الحنفية- بخلاف ذلك، وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس، وحرموه بلبن الفحل، فكان يلزمهم على قاعدتهم: أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة؛ لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي».

٢٩٦- إسناده ضعيف (والصحيح وقفه).

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٢٠٠/٥٤٣٨): ثنا محمد بن قدامة المصيصي، والبزار في «البحر الزخار» (ق١٥٩/ب، أو ٢/١٦٨/١٤٤٤- «كشف الأستار»)، والدارقطني في «سننه» (٣/٤٠٦-٤٠٧/٤٢٨٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٦) -عن يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني (٣/٤٠٦-٤٠٧/٤٢٨٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٥٦)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٨٨/٤٧٢٤)، والحازمي في «الاعتبار» (ص١٨٩ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/٦٦٣ - ٦٦٤ / ٣٠٣ - ط دار ابن حزم) -: ثنا عثمان بن أبي شيبة؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبد الحميد الضبي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعن، وقد ذكر الدارقطني في «العلل»: أن غير ابن إسحاق يرويه عن إبراهيم بن عقبة به موقوفاً؛ وهو المحفوظ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٦٠): «رواه البزار؛ وفيه ابن إسحاق، وهو ثقة؛ لكنه مدلس، وبقية رجاله ثقات».

وخالف جريراً -أعني: ابن عبد الحميد-: إبراهيم بن سعد الزهري؛ فرواه عن ابن إسحاق: ثني هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، عن الحجاج به.

فجعل شيخ ابن إسحاق: (هشام بن عروة)، وأدخل عبدالله بن الزبير بين عروة والحجاج.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/١٩٩-٢٠٠/٥٤٣٧ و ٢٠١/٥٤٤٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٣) -: ثنا محمد بن منصور الطوسي، عن يعقوب بن =

=إبراهيم بن سعد، عن أبيه به.

قلت: وهذه الرواية -بلا ريب- أصح من رواية جرير بن عبد الحميد؛ لتصريح ابن إسحاق بالتحديث؛ فأما بذلك شر تدليسه؛ لكن الحجاج بن الحجاج بن مالك الأسلمي: مقبول؛ كما في «التقريب» -يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

وفيه علة أخرى: وهي الوقف؛ فقد رواه الأثبات الحفاظ من أصحاب هشام بن عروة عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي هريرة -بإسقاط (عبد الله بن الزبير)- به موقوفاً؛ وهو المحفوظ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩١/٤): ثنا عبد الله بن غير وحامد بن أسامة -أبو أسامة-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٩٧٨/٢٧٩/١/٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٨/١٠)-، والشافعي في «الأم» (٢٧/٥)، و«المسند» (٦٣/٤١/٢) -ترتيبه- -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥٦/٧)، و«معركة السنن والآثار» (٤٧٢٣/٨٨/٦)-؛ قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٣٩١٠/٤٦٦/٧) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/١٠)-: نا معمر بن راشد وابن جريج؛ خمستهم عن هشام به موقوفاً.

وتابعهم: مفضل بن فضالة، عن هشام به موقوفاً؛ قاله الدارقطني في «العلل».

قلت: وهذا موقف ضعيف الإسناد؛ للكلام المتقدم في الحجاج.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٢٨٦-٢٨٧/١٠): «ورواه هشام عن عروة، عن حجاج الأسلمي، عن أبي هريرة موقوفاً؛ قاله ابن عيينة ومفضل بن فضالة وأبو أسامة. ورواه عبدة بن سليمان عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفاً -أيضاً-؛ ولم يذكر الحجاج.

والصحيح: قول من وقفه في حديث هشام وإبراهيم بن عقبة جميعاً.

قلت: رواية عبدة بن سليمان الكلابي -ثقة ثبت- أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩١/٤).

وتابعه عبيد الله بن عمر العمري.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٤٤٢/٢٠١/٥): ثنا محمد عبد الأعلى الصنعاني، عن معتمر بن سليمان، عن عبيد الله به.

ورواية الجماعة أصح؛ أعني: بإثبات (الحجاج) بين أبي هريرة وعروة؛ لكثرتهم وثقتهم، وعروة إنما رواه عنه، فالمحفوظ إثباته.

وإن أبيت هذا الترجيح؛ فلك أن تقول: إن لعروة فيه إسنادين؛ تارة يرويه عن أبي =

عقبة؛ قال: كان عروة بن الزبير يحدث عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «لَا تُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ الْمِصَّةُ وَلَا الْمِصَّتَانِ، لَا يُحْرَمُ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ».

قال أبو عبد الله: ونظير ذلك: قول الله - عز وجل -: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلولا سنة رسول الله المبينة عن الله - تبارك وتعالى -؛ لوجب القطع على كل من لزمه اسم سارق، قلت سرقة أم كثرت؛ لأن الله عم كل سارق وسارقة، لم يخص سارقاً دون سارق. واتفق أهل العلم على أن النبي ﷺ سن أن السارق لا يقطع حتى تبلغ سرقة قيمة؛ اختلفوا في مبلغ تلك القيمة، والخبر الثابت عند أهل المعرفة بالحديث عن النبي ﷺ: أنه أزال القطع عمّن سرق أقل من ربع دينار، فقال: «الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

٢٩٧- حدثنا محمد بن عبيد بن حسّاب: ثنا سفيان، عن الزهري، عن

=هريرة بواسطة الحجاج الأسلمي، وتارة يرويه عن أبي هريرة مباشرة دون واسطة؛ كما هو الحال في حديث عروة عن عبد الله بن الزبير السابق.

لكن؛ محصل الأمر من كلا الوجهين: أنه موقوف؛ وهو المحفوظ.

وقد قال البيهقي في «الخلافيات»: «الصحيح عن أبي هريرة موقوف».

٢٩٧- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٢٣٣ / ٧٤٠ و ٤٢٣ /

٩٨٣) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢ / ١٦٨٤ / ١)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٧٨-٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣ / ٧٣٦٨-)، والحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤ / ٢٧٩) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٦)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨ / ٣٥٨٤٨ و ٣٥٨٤٩)، و«التمهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و ٢٣ / ٣٨٠-)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢ / ١٦٨٤ / ١-)، وأحمد (٤٠/ ٨٩ / ٢٤٠٧٨) - وعنه أبو داود (٤/ ١٣٦ / ٤٣٨٣)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٣٤ / ١٨٤٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٣٧-١٠٣٨-)، والشافعي في «الأم» (٦/ ١٤٧)، و«المسند» (٢/ ١٦٤ / ٢٧٠ - ترتيبه)، و«السنن المأثورة» (٣٩٩/ ٥٥٩) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«معرفة=

عَمْرَةَ، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

=السنن والآثار» (٦/٣٧٨/٥١١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/٣١٢/٢٥٩٥)، و«معالم التنزيل» (٣/٥٢)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/٧٨-٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٣/٧٣٦٨): ثنا قتيبة بن سعيد، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٢/١٦٨٤/١): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، والترمذي (٤/٥٠/١٤٤٥): ثنا علي بن حُجْر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٢/٦٢٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٣): قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/١٢٤/٨٢٤): ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ وعبدالله بن هاشم البغوي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٢/٦٢٠٧): ثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣١١/٤٤٥٩ و ٣١٦-٣١٥/٤٤٦٥ - «إحسان») من طريق عبدالجبار بن العلاء، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٧) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٢/٦٢٠٧)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٤)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/٥٧٠/٧٠٣)-، وأبو عمرو عثمان -بن محمد بن أحمد بن هارون- السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المتتقة الحسان العوالي» (٤١/١١) -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٣٨-١٠٣٩)-؛ قالوا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٣٨٠-٣٨١) من طريق أبي الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والمحاملي في «الأمال» (ج٢/٢ ق ١٨٨/٢ - رواية ابن مهدي) -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٣٧/٢٧٢)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/١٦٣)-: نا محمد بن زنجويه؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر راو- عن سفيان بن عيينة به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح».

قلت: كذا رواه محمد بن عبيد بن حساب -كما عند المصنف- من قول النبي ﷺ ولفظه، وتابعه على ذلك: الإمام الشافعي، وحجاج بن منهال، والحميدي، وإسحاق بن راهويه -بخلاف عنهما-.

ورواه الباقر بن ابن عيينة به؛ لكن جعلوه من فعل النبي ﷺ وليس من قوله، وكلاهما صحيح، لا تعارض بينهما ولا تضاد.

تنبيه مهم: للطحاوي -رحمه الله- كلام عجيب غريب حول رواية ابن عيينة هذه -أعني: التي من فعله-، وسيأتي كلامه ونقضه قريباً.

٢٩٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن

٢٩٨- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠) من طريق أحمد بن سلمة؛ ثلاثتهم عن إسحاق بن راهويه - وهذا في «المسند» له (٢/ ٤٢٤/ ٩٨٤) - بسنده سواء.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢): ثنا عبد بن حميد، وأحمد (٤٢/ ١٨٤/ ٢٥٣٠٤)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠) -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٨): ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، ومحمد بن مهمل، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠) من طريق محمد بن رافع، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٨): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣-٣٨٤/ ٥١٢٩) من طريق أحمد بن يوسف السَّلْمِي؛ ثمانيتهم عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (١٠/ ٢٣٥/ ١٨٩٦١) - به.

وتابع عبد الرزاق: سعيد بن أبي عروبة، عن معمر به:

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٥): ثنا الحسن بن محمد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢): ثنا ابن المنادي؛ كلاهما عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد به.

قلت: وهذه متابعة قوية من ابن أبي عروبة لعبد الرزاق، وسماع عبد الوهاب^(١) من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

وخالفهما: عبدالله بن المبارك المروزي، فرواه عن معمر به؛ لكن وقفه ولم يرفعه.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٧): ثنا سويد بن نصر، عن ابن المبارك به.

قلت: وهذا موقف صحيح الإسناد، ولا تعارض بينه وبين المرفوع - كما لا يخفى -؛ فإن عائشة - رضي الله عنها - كانت تقني به تارة وتذكره من قولها، وكانت ترفعه تارة أخرى، ولا شك أن الرفع أرجح؛ لأن معه زيادة علم، وهي من الثقة مقبولة، لا سيما وقد أخرج الرواية المرفوعة الإمام مسلم في «صحيحه»، مع متابعة جمع من الثقات لمعمر عليه مرفوعاً. وانظر ما سيأتي.

(١) وقد ضعفه النسائي في «سننه»!

قلت: هو مختلف فيه، والراجح فيه عندي: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

عَمْرَةَ، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: «تَقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

٢٩٩- حدثنا أبو همام -الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس-

٢٩٩- إسناده صحيح - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٢/١٦٨٤/٢) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/٣٥٢)-، ومحمد بن إسحاق الثقفي -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٣٨١/٥١٢٣)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/١٠٠) عن الوليد بن شجاع به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/٩٦/٦٧٩٠): ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٦٨٤/١٣١٢/٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «مستخرجه» -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٣٨٠/٥١٢٢)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣٠٩/٤٤٥٥- «إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٤) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ قالوا: ثنا حرملة بن يحيى التجيبي، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٦٨٤/١٣١٢/٢)، وأبو داود (٤/١٣٦/٤٣٨٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/٧٨/٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٤)-، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٣٨٠/٥١٢١) من طريق عبدالله بن محمد السمناني؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والنسائي في «المجتبى» (٨/٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٢/٧٣٦٤): نا الحارث بن مسكين -قراءة عليه وأنا أسمع-، وأبو داود (٤/١٣٦/٤٣٨٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/٧٨/٢٠)-: ثنا وهب بن بيان، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢/٦٢١٣)-: ثنا عثمان بن صالح، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣١٢/٤٤٦٠- «إحسان»)-: ثنا محمد بن سلمة المرادي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢/٦٢١٢)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، وأبو داود (٤/١٣٦/٤٣٨٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/٣٨٢)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/٧٨/٢٠)-: ثنا أحمد بن صالح المصري؛ تسعته عن ابن وهب به.

وتابع ابن وهب: عبدالله بن المبارك، عن يونس به.

أخرجه أحمد (٤٠/٩٥/٢٤٠٧٩): ثنا عتاب بن زياد الخراساني، والنسائي في «المجتبى» (٨/٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٢/٧٣٦٣): ثنا محمد بن حاتم، عن حبان بن موسى؛ كلاهما عن ابن المبارك به.

= وخالفهما: القاسم بن مبرور؛ فرواه عن يونس به بإسقاط عمرة، ولفظه: «لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن: ثلث دينار - أو نصف دينار - فصاعداً».

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧٨-٧٧/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٢/٧٣٦٢): ثنا هارون بن سعيد الأيلي، عن خالد بن نزار، عن القاسم به.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٤): «وهي رواية شاذة».

وتابع يونس عليه مرفوعاً من لفظه ﷺ وقوله:

١- إبراهيم بن سعد الزهري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/٩٦/٦٧٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٠٦-٣٠٧/٣٢٥٩) من طريق محمد بن عمرو الحرشي؛ قالوا: ثنا عبدالله بن مسلمة القعني، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٤٦٨-٤٦٩/٨١٣٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٢)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/١٥٧/٣٥٨٤٧)-، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٠٦/٣٢٥٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٣/٥١٢٨) -عن الحسن بن مكرم؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، والدارمي في «مسنده» (٨/٥٧٤/٢٤٤٩) -«فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٢/٦٢١١): ثنا محمد بن الجنيّد ومحمد بن حيّويه، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣٨٢ و ٢٣/٣٨٢) من طريق جعفر بن محمد الصائغ؛ قالوا: ثنا سليمان بن داود الهاشمي، وابن ماجه (٢/٨٦٢/٢٥٨٥): ثنا أبو مروان -محمد بن عثمان بن خالد- العثماني، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/٣٨١/٤٤١١): ثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة العمري، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/١٠٠) من طريق زكريا بن يحيى، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٣/٥١٢٧) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبد الملك- الطيالسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٢/٦٢٠٩) من طريق يونس بن محمد المؤدب، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٧) من طريق أسد بن موسى؛ تسعتهن عن إبراهيم به.

٢- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر: أخرجه محمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/٢٣١)، و«فتح الباري» (١٢/١٠١): ثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن به.

٣- سليمان بن كثير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٤٦٨-٤٦٩/٨١٣٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٢)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/١٥٧/٣٥٨٤٧)- وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى» =

= (٨/ ٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٦/ ٣٢٥٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣/ ٥١٢٨) - عن الحسن بن مكرم؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، عن سليمان به.

٤- محمد بن عبدالله بن مسلم -ابن أخى ابن شهاب الزهري-: أخرجه الذهلي في «الزهریات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣١)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٠١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢١٠): ثنا محمد بن الجعيد، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٣٩٧-٣٩٨) من طريق عبيدالله بن سعد الزهري؛ ثلاثهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد به.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (ج ٥/ ٩٩ ق ١): «ورفعه صحيح عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٧٨): «رفع هذا الحديث صحيح من رواية ابن شهاب وغيره، وهو حديث مدني ثابت، لا مدفع فيه -أيضاً- ولا مطعن لأحد».

وقال (١٤/ ٣٨١-٣٨٢): «وحديث عائشة في (الربع دينار) حديث صحيح ثابت، لم يختلف فيه عن عائشة؛ إلا أن بعضهم وقفه، ورفعته من يجب العمل بقوله؛ لحفظه وعدالته». وصححه -أيضاً- (٢٣/ ٣٨٠).

وقال (٢٣/ ٣٨٢):

«هذا حديث ثابت صحيح، وعليه عول أهل الحجاز في مقدار ما تقطع فيه يد السارق».

وقال في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٩): «حديث ابن شهاب الزهري، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أصح ما في هذا الباب».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ٦٥١): «هذا الحديث صحيح».

وقد أعل الحديث بما لا يقدر:

قال الإمام البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٠-٣٨٤):

«فجاء أبو جعفر الطحاوي -رحمنا الله وإياه- ورواه عن يونس بن عبد الأعلى، عن سفيان بهذا اللفظ^(١)، وتعلق به، وزعم أنها أخبرت عما قطع فيه رسول الله ﷺ، فيحتمل أن يكون ذلك؛ لأنها قومت ما قطع فيه، فكانت قيمته عندها ربع دينار، فجعلت ذلك مقدار ما كان النبي ﷺ يقطع فيه، وقيمه عند غيرها أكثر من ربع دينار.

(١) يعني: من فعل النبي ﷺ، لا من قوله.

= قال أحمد (البيهقي): ولو كان أصل الحديث على هذا اللفظ^(١)؛ فعائشة -رضي الله عنها- عند أهل العلم بحالها كانت أعلم بالله، وأفقه في دين الله، وأخوف من الله -تعالى-، وأشد إتياناً في الرواية؛ من أن تقطع على النبي ﷺ بأنه كان يقطع السارق في ربع دينار وصاعداً فيما لم تحط به علماً، أو تطلق مثل هذا التقدير في ما تقوم به بالظن والتخمين ومن الجائز أن يكون عند غيرها أكثر قيمة منه، ثم تفني بذلك المسلمين! نحن لا نظن بعائشة مثل هذا؛ لما تقرر عندنا من إتقانها في الرواية، وحفظها لسنته، ومعرفتها بالشرعية، وتعظيمها محارم الله -عز وجل-.

هذا وحديث ابن عيينة هذا لم يخرج البخاري في «الصحيح»، وأظنه إنما تركه؛ لمخالفة سائر الرواة في لفظه واضطرابه فيه.

ثم ساق بأسانيد الصحيحه رواية يونس بن يزيد.

قال البيهقي: «فرجع هذا الشيخ إلى ترجيح رواية ابن عيينة، وقال: يونس بن يزيد عندكم لا يقارب ابن عيينة؛ فكيف تحتجون بما روى يونس بن يزيد، وتدعون ما روى ابن عيينة؟! وكان ينبغي لهذا الشيخ أن ينظر في تواريخ أهل العلم بالحديث، ويبصر مدارج الرواة ومنازلهم في الرواية، ثم يدعي عليهم ما رأى من مذاهبهم، ويلزمهم ما وقف عليه من أقاويلهم. لو قال: ابن عيينة لا يقارب يونس بن يزيد في الزهري؛ لكان أقرب إلى أقاويل أهل العلم بالحديث من أن يرجح رواية ابن عيينة على رواية يونس».

ثم روى بسنده الصحيح عن عثمان بن سعيد الدارمي؛ أنه قال: سألت^(ب) يحيى بن معين عن أصحاب الزهري؛ فذكر مالكا، ويونس بن يزيد، ومعمراً، وعقيلاً، وغيرهم، وذكر منازلهم.

قلت: فابن عيينة؛ أحب إليك أم معمور؟

فقال: معمور. قلت له: إن بعض الناس يزعمون، يقولون: سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري.

فقال: إنما يقول ذلك من سمع منه، أي شيء كان سفيان؟ إنما كان غليماً -يعني: أيام الزهري-.

قال: وسمعت عثمان بن سعيد يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: لا يقدم في الزهري على يونس أحد.

قال أحمد بن صالح: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس بن يزيد، وإذا سار إلى =

(١) يعني: الفعل، وهو قوله: كان رسول الله ﷺ يقطع... مع التذكير: أن جمعاً من الثقات رواه عن سفيان بن عيينة من لفظه ﷺ وقوله؛ كما نبهنا عليه سابقاً، فكيف غفل الطحاوي -رحمه الله- عن ذلك؟! (ب) انظر: «تاريخ الدارمي» (ص ٤١-٤٢).

= المدينة زامله يونس».

وروى بسنده الصحيح عن يونس بن يزيد؛ أنه قال: «صحبته الزهري أربع عشرة سنة». قال البيهقي: «وأما ابن عيينة؛ فإنه قال: ولدت سنة سبع ومئة، وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة وشهرين ونصف، قدم علينا الزهري سنة ثلاث وعشرين ومئة، وخرج إلى الشام ومات»

ذكره البخاري عن علي بن المديني، عن ابن عيينة.

قال البيهقي: «وفيما ذكرنا بيان كبر يونس وطول صحبته الزهري، وصغر سفيان وقصر صحبته إياه.

وكان الزهري يقول لابن عيينة: ما رأيت طالباً للعلم أصغر منك.

وكان الزهري يجلسه على فخذه ويجدته، فكم بين سماعه وسماع من صحب الزهري أربع عشرة سنة؟ يسمعه يدي الحديث ويعيده، ويشنه ويكرره.

والعجب أن هذا الشيخ أوهم من نظر في كتابه أنه لم يرو هذا الحديث عن الزهري غير سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد!! ثم رواه في آخر الباب من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري».

ثم ساق البيهقي الحديث من طريق إبراهيم بن سعد ومعمّر عن الزهري، مثل رواية يزيد.

وقال: «وهؤلاء جماعة من حفاظ أصحاب الزهري وثقاتهم قد أجمعوا على رواية هذا الحديث من لفظ النبي ﷺ كما رواه يونس بن يزيد الأيلي؛ أفما تدل روايتهم على أن أصل الحديث ما رواه دون ما رواه ابن عيينة؟

وإن كان يجوز أن يكونا محفوظين؛ بأن يقطع ﷺ في ربع دينار، ويقول: «القطع في ربع دينار فصاعداً»؛ فيؤدي ابن عيينة مرة الفعل دون القول، ومرة القول دون الفعل، ويؤدي هؤلاء القول دون الفعل؛ لكونه أبلغ في البيان. والله أعلم» اهـ.

وقال في «الخلافيات» (٤/ ٤٣٦ - ٤٣٨ - مختصر): «فجاء الطحاوي، فرواه عن سفيان^(١) ابن عيينة بهذا اللفظ، وتعلق به، وزعم أنها - رضي الله عنها - أخبرت عما قطع به رسول الله ﷺ؛ فيحتمل أن يكون ذلك لأنها قومت^(ب) ما قطع ﷺ فيه، فكانت قيمته عندها ربع دينار، فجعلت ذلك مقدار ما كان النبي ﷺ يقطع فيه، وقيمته عند غيرها أكثر من ربع دينار. =

(أ) في «مختصر الخلافيات»: «موسى!»، وهو تحريف قبيح؛ فليصحح.

(ب) يعني: باجتهادها.

= قال البيهقي: ولو كان أصل الحديث على هذا اللفظ؛ فعائشة - رضي الله عنها - عند أهل العلم بما لها كانت أعلم بالله، وأفقه في دين الله، وأخوف من الله، وأشد إلتقاناً في الرواية؛ أن تقطع على النبي ﷺ بأنه كان يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً فيما لم تحط به علماً، أو تطلق مثل هذا التقدير فيما تقومه بالظن والتخمين، ثم تفتي بذلك المسلمين!

نحن لا نظن بعائشة - رضي الله عنها - مثل هذا.

والبخاري - رحمه الله - لم يخرج حديث ابن عيينة - هذا - في «الصحيح»، وأظنه إنما تركه؛ لمخالفته سائر الرواة في لفظه، ولا اضطرابه فيه، وقد أخرجناه من حديث يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن الزهري منقولاً من لفظ رسول الله ﷺ.

فرجع الطحاوي إلى ترجيح رواية ابن عيينة؛ بأن قال: يونس بن يزيد عندكم لا يقارب ابن عيينة!!

وكان ينبغي له أن ينظر في تواريخ أهل العلم بالحديث، ويبصر مدارج الرواة ومنازلهم في الرواية، ثم يلزمهم ما وقف عليه من أقاويلهم. لو قال: ابن عيينة لا يقارب يونس في الزهري؛ لكان أقرب إلى أقاويل أهل العلم.

ثم روى بسنده الصحيح عن عثمان بن سعيد الدارمي - وهذا في «التاريخ» له (ص ٤١) - (٤٢) -؛ أنه قال: «سألت^(١) يحيى بن معين عن أصحاب الزهري؛ فذكر مالكاً، ويونس بن يزيد، ومعمراً، وعُقَيْلاً، وغيرهم، وذكر منازلهم.

قلت: فابن عيينة أحب إليك أم معمر؟ فقال معمر: فقلت له: إن بعض الناس يقولون: سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري؟ فقال: إنما يقول ذاك من سمع منه، وأي شيء كان سفيان؟! إنما كان غُلَيْماً^(ب) - يعني: أيام الزهري -.

قال الدارمي - في «تاريخه» (٢٤ / ٤٦) - : «سمعت أحمد بن صالح يقول: لا يُقَدَّم في الزهري على يونس أحد.

قال أحمد بن صالح: سمعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه (من)^(ت) الزهري مراراً، وكان الزهري إذا قدم أيلة؛ نزل على يونس بن يزيد، وإذا سار إلى المدينة؛ زامله يونس».

(أ) في «مختصر الخلافيات» (٤ / ٤٣٧): «سمعت!».

(ب) في «المختصر»: «غليم!».

(ت) سقطت من «المختصر».

= ثم روى بسنده عن صدقة بن المنتصر: حدثني يونس بن يزيد؛ قال: صحبت الزهري أربع عشرة سنة.

قال البيهقي: «وأما ابن عيينة؛ فإنه قال: ولدت سنة سبع ومئة، وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة وشهرين ونصف، قدم علينا الزهري سنة ثلاث وعشرين ومئة، وخرج إلى الشام ومات».

قلت: ذكره البيهقي بإسناده الصحيح عن البخاري؛ قال: قال لي علي بن المديني، عن ابن عيينة به.

قال البيهقي: «وكان الزهري يقول: ما رأيت عالماً بالعلم أصغر منك، وكان يجلسه^(١) على فخذه ويحدثه.

فكم بين سماع هذا وسماع من صحب الزهري أربع عشرة سنة؟! يسمعه^(ب) يدي الحديث ويعيده، ويشنيه^(ت) ويكرره.

والعجيب أن هذا الشيخ -يعني: الطحاوي- أوهم من نظره في كتابه أنه لم يرو هذا الحديث عن الزهري غير سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد! ثم رواه في آخر الباب من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري».

ثم ساقه بسنده الصحيح من طريق إبراهيم بن سعد وسليمان بن كثير ومعمّر عن الزهري.

قال البيهقي: «فهؤلاء جماعة من حفاظ أصحاب الزهري وثقاتهم قد أجمعوا على رواية هذا الحديث من لفظ النبي ﷺ كما رواه يونس بن يزيد الأيلي، أفما تدل روايتهم على أن أصل الحديث ما رووا دون ما رواه ابن عيينة؟!».

وأما من رواه عنه عن فعل رسول الله ﷺ؛ فيحتمل أن يكونا محفوظين؛ بأن يقطع ﷺ في ربع دينار، ويقول: «القطع في ربع دينار فصاعداً»، فيؤديه ابن عيينة بالفعل دون القول، ومرة بالقول دون الفعل» ١هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٢-١٠٣): «وعلى هذا التعليل عوّل الطحاوي، فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة بلفظ: «كان يقطع».

=

(١) في «المختصر» (٤/٤٣٨): «يجلس!».

(ب) في «المختصر»: «فسمعه!».

(ت) في «المختصر»: «وينسبه!».

السكوني؛ قال: حدثني ابن وهب: أخبرني يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، وعَمْرَةَ بنت عبد الرحمن، عن عائشة - زوج النبي ﷺ -، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

= وقال: هذا الحديث لا حجة فيه؛ لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه، فيحتمل أن يكون ذلك؛ لكونها قَوَّمت ما وقع القطع فيه إذ ذاك، فكان عندها ربع دينار، فقالت: «كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار» مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر.

وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد، وأيضاً: باختلاف التقويم وإن كان ممكناً؛ لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش؛ بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل، ولا يبلغ المثل غالباً، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث؛ لاختلاف الرواة عنه في لفظه، ورُدُّ بأن من شرط الاضطراب: أن تتساوى وجوهه، فأما إذا رُجِّع بعضها؛ فلا، ويتعين الأخذ بالراجح، وهو هنا كذلك؛ لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تقرير قاعدة شرعية في النصاب، وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة؛ فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه؛ فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدِّمون ابن عيينة في الزهري على يونس؛ فليس متفقاً عليه عندهم، بل أكثرهم على العكس، ومن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري: يحیی بن معين، وأحمد بن صالح المصري، وذكر أن يونس صحب الزهري أربع عشرة سنة، وكان يزامله في السفر، وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة، وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مراراً.

وأما ابن عيينة؛ فإنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومئة، ورجع الزهري فمات في التي بعدها، ولو سُلِّم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس؛ فلا معارضة بين روايتهما؛ فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول معاً، وقد وافق الزهري في الرواية عن عمرة جماعة - ووستاتي رواياتهم إن شاء الله -.

وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه؛ فاحتج بحديث محمد بن إسحاق، عن موسى، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: «قطع رسول الله رجلاً في محجن قيمته دينار - أو عشرة دراهم -» أخرجه أبو داود - واللفظ له - وأحمد والنسائي والحاكم، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري.

ثم فصل - رحمه الله - الاضطراب المذكور، فانظره غير مأمور.

٣٠٠- حدثنا بشر بن الحكم: ثنا عبد العزيز بن محمد: ثنا يزيد بن

٣٠٠- إسناده صحيح - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٣ / ١٦٨٤ / ٤) ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١ / ٣٥٢-)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٥٤) من طريق عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن؛ قالوا: بشر بن الحكم به.

وتابع عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:

١- عبدالعزيز بن أبي حازم: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨ / ٧٩-٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧ / ٢٥ / ٧٣٧٥): ثنا أبو صالح - محمد بن زنبور - المكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١١٣): ثنا محمد بن الجعيد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ١٦٥): ثنا محمد بن إدريس المكي، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٣٨١-٣٨٢) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي؛ ثلاثهم عن الحميدي، كلاهما عن ابن أبي حازم به.

٢- عبد الرحمن بن سلمان^(١) الحَجَرِي الرُّعْنِي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨ / ٨٠)^(ب)، و«السنن الكبرى» (٧ / ٢٦ / ٧٣٧٦): ثنا أبو الطاهر - أحمد بن عمرو بن السُّرَّح -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١١٣ / ٦٢١٧): ثنا يونس بن عبد الأعلى؛ قالوا: نا عبدالله بن وهب، عن عبد الرحمن به.

٣- الليث بن سعد: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ١٦٥): ثنا محمد بن خزيمة وفهد المكي، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٣٨٢) من طريق مطلب بن شعيب؛ ثلاثهم عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث به.

٤- نافع بن يزيد الكَلَامِي - بفتح الكاف، وتخفيف اللام - المصري: أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (١ / ٣٣٠ / ١١٤): نا إعلان بن المغيرة، عن سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي، عن نافع به.

٥- عبدالله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسُور بن مخزومة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٣١٣): ثنا محمد بن المثني وإسحاق بن منصور، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢ / ٤٢٤ / ٩٨٥) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٣١٣-)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١١٣ / ٦٢١٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ١٦٥)؛ قالوا: ثنا إبراهيم بن مرزوق؛ أربعهم عن أبي عامر - عبد الملك بن عمرو - العقدي، عن عبدالله بن جعفر المخرمي به. =

(أ) تحرفت في «المجتبى» إلى «سليمان»!

(ب) سقط منه اسم: «يزيد بن عبدالله بن الهاد».

= وتابع أبا عامر العقدي: خالد بن مخلد القطواني، عن المخرمي به.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٣/٦٢١٥): ثنا أحمد بن يوسف السلمي وسعيد ابن مسعود وأبو أمية، والدارقطني في «سننه» (٣/١١٢/٣٣٦٩) من طريق عمرو بن معمر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١١٣/٦٢١٥)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (٦/٣٨٥/٥١٣٢) عن عباس بن محمد الدوري؛ خستهم عن خالد بن مخلد به.

وخالف أبا عامر العقدي وخالد القطواني: أبو سعيد -عبدالرحمن بن عبدالله- مولى بني هاشم، فرواه عن عبدالله بن جعفر المخرمي به؛ لكن أسقط من سنده (عمرة)!

أخرجه أحمد (٤١/٢٤٨/٢٤٧٢٥ و ٢٤٩/٢٤٧٢٦).

قلت: ولا شك أن رواية الأولين أصح؛ لأنهم أكثر عدداً، وهم أوثق من أبي سعيد - مولى بني هاشم-، لا سيما وهو متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ»؛ فالمحفوظ ذكر (عمرة) فيه.

وتابع يزيد بن عبدالله بن الهاد:

١- يحيى بن يحيى بن قيس بن حارثة الغساني -ثقة-: أخرجه أحمد (٤١/٦٠- ٦١/٢٤٥١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٥٥)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٠٧/٣٢٦٠) من طريق الحسن بن مكرم؛ قال: ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-، عن محمد بن راشد المكحولي، عن يحيى به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام السير في محمد بن راشد، وهو صحيح بما قبله.

٢- محمد بن إسحاق: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٦) من طريق هشيم بن بشير، والبيهقي (٨/٢٥٥) من طريق أحمد بن خالد الوهبي؛ كلاهما عن ابن إسحاق به.

قلت: وابن إسحاق مدلس، وقد عنعن؛ لكن لا بأس به في المتابعات.

وخالف أبا بكر بن حزم: ابنه عبدالله؛ فرواه عن عمرة بنت عبدالرحمن به موقوفاً، ولم يرفعه.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٦/٧٣٧٧) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، والشافعي في «الأم» (٦/١٤٩-١٥٠)، و«المسند» (٢/١٧١/٢٨٠- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٧٦)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٦) من طريق عبدالله بن وهب، والبيهقي (٨/٢٧٦) من طريق يحيى بن عبدالله ابن بكير؛ أربعتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/١٤٧-١٤٨/١٦٦٤) - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٣١/٣٢ - ١٧٩٢ - رواية أبي مصعب الزهري، =

= ٢٣٨/٦٨٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني(-): ثنا عبدالله بن أبي بكر بن حزم به.

قلت: وهذا موقف صحيح الإسناد، وهو لا يخالف -يقيناً- المرفوع؛ كما سيأتي بيانه.
وتابع الإمام مالكا:

١- سفیان الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/٢٣٥/١٨٩٦٤)، وابن أبي شية في «المصنف» (٩/٤٧٢/٨١٤٦): ثنا وكيع بن الجراح؛ كلاهما عن الثوري به.

٢- سفیان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/١٣٤/٢٨٠) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٥)، ويعقوب بن سفیان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٧-٣٨٨/٥١٣٥)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/١٥٨/٣٥٨٤٨)-.

وتابع عبدالله بن أبي بكر على وقفه:

أ- يحيى بن سعيد الأنصاري: أخرجه الإمام مالك بن أنس في «الموطأ» (٣/١٤٦-١٤٧/١٦٦٣ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٣١/١٧٩١ - رواية أبي مصعب الزهري، و٥١٦/٤٩٩ - رواية ابن القاسم) -ومن طريقه النسائي في «المجتبى» (٨/٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٥/٧٣٧٤)، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١٢٠/١٧٧) -ومن طريقه زاهر بن طاهر الشحامي في «زوائده على عوالي الإمام مالك بن أنس» (٢٥٨/٣٥)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣١٣-٣١٤/٤٤٦٢ - «إحسان»)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٩٢/٧٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/٣٠٨/٣٢٦٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٨/٥١٣٦)-.

ولفظ مالك: «ما طال عليّ العهد وما نسيت».

قال النسائي: «وفي رواية يحيى بن سعيد دليل على أن الحديث مرفوع، والله أعلم».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/٣٨٠): «هذا حديث مسند بالدليل الصحيح؛ لقول عائشة: ما طال عليّ وما نسيت، فكيف وقد رواه الزهري وغيره مسنداً؟!».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٢): «وهو إن لم يكن رفعه صريحاً؛ لكنه في معنى المرفوع».

وقد غفل عن هذا الطحاوي، فأعل رواية أبي بكر بن حزم المتقدمة -المرفوعة - برواية ابنه ورواية يحيى بن سعيد -هذه- الموقوفة! وسيأتي الرد عليه قريباً.

وتابع مالكا:

= ١- عبدالله بن المبارك: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧٩/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٤) ثنا سويد بن نصر، عن ابن المبارك به.

٢- عبدالرحيم بن سليمان: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٤٧٠/٨١٤٠).

٣- عبدالله بن إدريس: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧٩/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٤) ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن ابن إدريس به.

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/١٣٤/٢٨٠) -وعنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٧-٣٨٨/٥١٣٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/١٥٨/٣٥٨٤٨)، والنسائي في «المجتبى» (٧٩/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٥/٧٣٧٣): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣١٥-٣١٦/٤٤٦٥) -«إحسان»-) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به.

٥- أنس بن عياض: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٥): ثنا يونس بن عبد الأعلى، عن أنس به.

وخالفهم: أبان بن يزيد العطار؛ فرواه عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧٩/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٤/٧٣٧٠): ثنا يزيد بن محمد بن فضيل، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٤): ثنا محمد بن خزيمة؛ كلاهما عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، عن أبان به.

وتابع أبان: سعيد بن أبي عروبة، عن يحيى به مرفوعاً.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧٩/٨)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٤/٧٣٦٩): ثنا الحسن ابن محمد الزعفراني، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٨/٥١٣٧) من طريق يحيى بن أبي طالب؛ كلاهما عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد به.

قلت: وعبد الوهاب سمع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

لكن قال النسائي: «هذا هو الصواب -يعني: الموقوف-، وحديث أبان وسعيد خطأ».

قلت: لكن تابعهما الإمام مالك ضمناً -كما تقدم-؛ فهو صحيح بما تقدم من متابعات الأئمة الحفاظ: الزهري، وأبي بكر بن حزم، وما سيأتي من طريق محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، وسليمان بن يسار.

= ب، ج- عَبْدُ رَبِّهِ بن سعيد الأنصاري -أخو يحيى-، ورزيق بن حُكَيْم الأيلي: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤ / ٢٨٠) -وعنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٨ / ٥١٣٥-)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)، وابن عبد البر في «المتهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/ ٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨ / ٣٥٨٤٨-)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٥ / ٧٣٧٣): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٥-٣١٦ / ٤٤٦٥ -«إحسان») من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري^(١)؛ ثلاثهم عن سفيان بن عيينة، عن عبد ربه ورزيق به.

تقدم أن الطحاوي -رحمه الله- أعل حديث أبي بكر بن حزم بالوقف، وكان قد أعل حديث الزهري السابق بالاضطراب^(ب)؛ لكن بينّا -بمجد الله- وهاء كلامه ووهنه من كلام الأئمة الحفاظ، فلا نعيد.

أما إعلاله طريق أبي بكر -هذه-؛ فقد قال البيهقي في «الخلافيات» (٤/ ٤٣٩-٤٤١ - مختصره): «وعلل -يعني: الطحاوي- حديث أبي بكر بن حزم بأن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، ويحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، ورزيق^(ج) بن حكيم رووا هذا الحديث عن عمرة عن عائشة موقوفاً، وأخذ في كلام يوهم أن أبا بكر بن حزم يتفرد بهذا الحديث، وأن الذين خالفوه أكثر عدداً وأشدّ إتقاناً وحفظاً!!

ولم يعلم حال أبي بكر بن حزم في علمه بالقضاء والسنن، واجتهاده في العبادة. روينا عن الإمام مالك؛ أنه قال: لم يكن عند أحد بالمدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم، وذكر أن عمر بن عبدالعزيز أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة والقاسم. فإذا كان عمر بن عبدالعزيز يعتمد في القضاء وفي كتابة العلم عن عمرة والقاسم وغيرهما؛ أفلا نعتمده نحن فيما يروي عنهما؟ وقد تابعه أحفظ الناس في دهره: ابن شهاب الزهري، وتابعهما: سليمان بن يسار، ومحمد بن عبدالرحمن الأنصاري وغيرهما عن عمرة ... وأما رواية عبدالله بن أبي بكر؛ فإنه روى عن عمرة قصة المولتين اللتين خرجتا مع =

(١) لكن قال: «سعد بن سعيد» بدل: «عبد ربه بن سعيد»! وهي رواية شاذة، والمفوظ: «عبد ربه بن سعيد»، والوهم من الحسين بن أحمد بن بسطام -شيخ ابن حبان-؛ قاله الدارقطني في «العلل» (ج ٥ / ق ٩٩ / ب). (ب) وقلده -تعصباً وحية للمذهب-: ابن التركماني الحنفي!! فاحذر أخي من التقليد والتعصب المذهبي؛ فإنهما شرٌّ، عياداً بالله.

(ج) في «مختصر الخلافيات» (٤/ ٤٣٩): «رزين»!!

عائشة - رضي الله عنها - والعبد الذي سرق منهما^(١)، وأنها أمرت به فقطعت يده، وقالت^(ب):
القطع في ربع دينار فصاعداً.

فروى قضائها^(ت) وفتواها دون روايتها، فلا يعلل حديث الحفاظ بمثل هذا.

وقال في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٩): «وعلل هذا الشيخ حديث أبي بكر بن حزم بما رواه ابنه عبدالله بن أبي بكر، ويحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، ورزيق بن حكيم هذا الحديث عن عمرة عن عائشة موقوفاً.

وأخذ في كلام يوهم من نظر في كتابه أن أبا بكر بن حزم يتفرد بهذا الحديث، وأن الذين خالفوه أكثر عدداً، وأشد إتقاناً وحفظاً!

ولم يعلم^(ث) حال أبي بكر بن حزم في علمه بالقضاء والسنن، وشدة اجتهاده في عبادة ربه. روي عن مالك بن أنس؛ أنه قال: لم يكن عند أحد من أهل المدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم. وذكر أن عمر بن عبدالعزيز أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبدالرحمن والقاسم بن محمد .. فإذا كان عمر بن عبدالعزيز يعتمد في القضاء بين^(ج) المسلمين بالمدينة، ثم يعتمد في كتبه الحديث له عن عمرة وغيرها؛ أفلا نعلمه فيما رواه عنها، وقد تابعه أحفظ الناس في دهره: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وتابعه: سليمان بن يسار ومحمد بن عبدالرحمن الأنصاري وغيرهما من عمرة.

وأما ما روي في ذلك عن يحيى بن سعيد وغيره؛ ففي هذا الحديث بين سفيان بن عيينة: أن الزهري رفعه إلى النبي ﷺ قولاً منه؛ كما حكاه الحميدي.

وهذا خلاف ما اعتمده هذا الشيخ من رواية سفيان!

وبين أن الزهري أحفظهم، وأخبر أن يحيى بن سعيد أشار إلى الرفع، وكذلك رواه مالك ابن أنس عن يحيى ...

وقد رواه سعيد بن أبي عروبة^(ح) عن يحيى بن سعيد مرفوعاً، ولا أدري عن من أخذه عن

يحيى ..

(أ) في «المختصر»: «منها!».

(ب) في «المختصر»: «وقال!».

(ت) في «المختصر»: «فروت قضائها».

(ث) في «المطبوع»: «نعلم!».

(ج) في «المطبوع»: «من!».

(ح) في «المطبوع»: «عروية!» بتحتانية!!

الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عَمْرَةَ، عن عائشة: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: « لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ».

٣٠١- حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: أخبرنا ابن وهب:

= وأسند -أيضاً-: أبان بن يزيد عن يحيى، وبدل بن الحبر عن شعبة عن يحيى. وكانت عائشة تفتي بذلك وترويه عن النبي ﷺ؛ فهؤلاء الرواة كانوا^(١) يقتصرون في الرواية مرة على فتواها، ومرة على روايتها؛ لقيام الحجة بكل واحدة منها. وأما حديث عبدالله بن أبي بكر؛ فإنه روى عن عمرة قصة المولاتين اللتين خرجتا مع عائشة، والعبد الذي سرق منهما، وأنها أمرت به فقطعت يده، وقالت: القطع في ربع دينار فصاعداً. فعائشة كانت تقضي بذلك وتفتي به طول عمرها، وترويه عن النبي ﷺ؛ فعمرة بنت عبدالرحمن كانت تروى مرة فتواها، ومرة روايتها عن النبي ﷺ -كما عادة الرواة ونقله الأخبار- فلا يعلل حديث الحفاظ الثقات بمثل هذا.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٢): «وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة، وأبو بكر أتقن وأعلم من ولده، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع؛ لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى.

والعجب أن الطحاوي ضعف عبدالله بن أبي بكر في موضع آخر، ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته!!».

٣٠١- إسناده صحيح - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٢-١٣١٣/١٦٨٤): ثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٦٤): ثنا يونس بن عبد الأعلى، ومسلم (٣/١٣١٢-١٣١٣/١٦٨٤)، والنسائي في «المجتبى» (٨/٨١)، و«السنن الكبرى» (٧/٢٧-٢٨/٧٣٨٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٤/٥١٣١) من طريق عبدالله بن محمد بن يونس؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/٢١٠) عن أصبغ بن الفرج، والدارقطني في «سننه» (٣/١١١/٣٣٦٨) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ومحمد بن يعقوب الزبيري، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣١٥/٤٤٦٤) - «إحسان»، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٨٤/٥١٣١) من طريق أبي الربيع -سليمان بن داود- المَهْرِي؛ ثمانيتهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

(١) في «المطبوع»: «كان!».

= وتابع ابن وهب: قدامة بن محمد المدني، عن مخمرة به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨١/٨)، و«السنن الكبرى» (٧٣٨٥/٢٨/٧): ثنا أبو بكر ابن إسحاق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٦٢١٨/١١٣/٤): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٨٧-٢٨٨/٢٨٨ و ٥٤٠/٢٨٨ و ٥٤١): ثنا محمد بن سعد العوفي؛ ثلاثتهم عن محمد بن قدامة به.

وتابع مخمرة بن بكير: يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبدالله بن الأشج به. أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨٠-٨١/٨)، و«السنن الكبرى» (٧٣٨٢/٢٧/٧)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣٣٦٨/١١١/٣)-؛ قالوا: ثنا عبيدالله بن سعد الزهري، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق: ثنا يزيد به. قلت: وهذه متابعة قوية جداً من أبي حبيب لمخمرة، والسند إليه حسن بعد تصريح ابن إسحاق بالتحديث، فاحفظ هذه المتابعة المهمة لما سيأتي. وقد أُعلِّ حديثنا هذا بما لا يقدر:

قال الإمام البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣٨٦-٣٨٧/٦): «وأما حديث مخمرة بن بكير بن الأشج عن أبيه؛ فإنه علله هذا الشيخ -يعني: الطحاوي- بأنه لم يسمع من أبيه شيئاً، واحتج بما حكى عنه من إنكار سماع كتب أبيه».

ثم روى البيهقي بسنده الصحيح عن إسماعيل بن أبي أويس؛ قال: قرأت في كتاب مالك ابن أنس بخط مالك، قال: وَصِلَتِ الصَّفُوفُ، حتى قمت إلى جنب مخمرة بن بكير في الروضة، فقلت له: إن الناس يقولون: إنك لم تسمع هذه الأخبار التي تروي عن أبيك من أبيك، فقال: ورب هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي، ورب هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي، ورب هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي -ثلاثاً-.

وروي عن معن بن عيسى؛ أنه قال: مخمرة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار.

قال البيهقي: «قد اعتمده مالك بن أنس فيما أرسل في «الموطأ» عن أبيه بكير -وإنما أخذه عن مخمرة-، واعتمده مسلم بن الحجاج؛ فأخرج أحاديثه عن أبيه في «الصحيح»، ووثقه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فيحتمل أن يكون المراد بما حكى عنه من إنكاره: سماع البعض دون الجميع -والله أعلم-، ثم هب^(١) أن الأمر على ما حكى عنه من الإنكار؛ أليس قد جاء بكتب أبيه -الرجل =

(١) في «المطبوع»: «ذهب!».

أخبرني^(١) مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن عَمْرَةَ: أنها سمعت عائشة تحدث: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ».

٣٠٢- حدثنا حميد بن مسعدة: ثنا عبد الوارث بن سعيد: ثنا حسين

= الصالح-، فإذا فيها تلك الأحاديث؟ أفما يدلنا ما وجد في كتاب أبيه من حديث القطع على متابعة سليمان بن يسار عن عَمْرَةَ أكبر أصحاب الزهري في لفظ الحديث^(١)؟.

وقال في «الخلافات» (٤/ ٤٣٩) - مختصره: «علل حديث سليمان بأن مخرمة بن بكير ابن الأشج الذي رواه عن أبيه، عن سليمان، لم يسمع من أبيه شيئاً»، واحتج بما حكى عنه من إنكاره سماع كتب أبيه.

وقد روي عن ابن أبي أويس؛ قال: قرأت في كتاب مالك بخط مالك: قمت إلى جنب مخرمة في الروضة، فقلت: إن الناس يقولون: إنك لم تسمع هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك من أبيك؟! قال: ورب هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي - وكرر هذا القول عنه ثلاثاً-.

وقد اعتمده مالك فيما أرسله في «الموطأ» عن أبي بكير، وإنما أخذه عن مخرمة، واعتمده مسلم، وأخرج أحاديثه في «الصحيح»، ووثقه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني^(١).
(١) في «م»: «حدثني».

٣٠٢- إسناده صحيح - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٧ / ٧٣٨٠): ثنا حميد بن مسعدة به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٩٦ / ٦٧٩١): ثنا عمران بن ميسرة المنقري، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٠١) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣-١١٤ / ٦٢١٩)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/ ٣٨٥ / ٥١٣٣) من طريقين عن أبي معمر -عبد الله بن عمرو- المقعد المنقري؛ ثلاثتهم عن عبد الوارث به.

وقد صرح يحيى بن أبي كثير بالتحديث في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عند الإسماعيلي.
= وتابع حسين بن ذكوان المعلم:

(١) سلمنا بالعلة المذكورة -تتلاً-؛ فلم غفل الطحاوي -رحمه الله- عن متابعة يزيد بن أبي حبيب لمخرمة؟! ولا يقولن قائل: لعله لم يقف عليها، لا؛ فإنها عند شيخه النسائي، وهو قد روى عنه الكثير.

المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ».

٣٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبأ يحيى بن أيوب:

١- همام بن يحيى العوزي: أخرجه أحمد (٢٦١١٦/٢١٩/٤٣): ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام به.

٢- علي بن المبارك: أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢١٠/٧) عن هارون بن إسحاق، عن علي به.

٣- حرب بن شداد: أخرجه أحمد (٢٦١٤١/٢٣٦/٤٣): ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حرب به.

وصرح يحيى بن أبي كثير بالتحديث عنده.

٤- هقل بن زياد: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/١٠١).

٥- أبو إسماعيل -إبراهيم بن عبد الملك- القناد: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨٠/٨)، و«السنن الكبرى» (٧٣٧٩/٢٦/٧): ثنا يحيى بن دُرُسْت، عن القناد به.

وخالف يحيى بن درست: لوين -محمد بن سليمان المصيصي-، فرواه عن أبي إسماعيل القناد به؛ لكن قال: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان!

أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٠١/١٢): ثنا ابن صاعد، عن لوين به.

قال الإسماعيلي: «والذي قبله أصح».

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣٨٥/٦): «وقد غلط بعض الرواة فيه؛ فقال في إسناده: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان! وإنما هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة الأنصاري».

قلت: وهو كما قال، وهذه الطريق -وللأسف- لم يذكرها الطحاوي في كتابه ألبتة!!

قال البيهقي في «المعرفة»: «حديث محمد بن عبد الرحمن -هذا- لم يورده هذا الشيخ -يعني: الطحاوي-، ولا أدري بأي شيء كان يُعَلَّلُ أن لو بلغه».

وقال في «الخلافات»: «وأظنها لم تقع للطحاوي، ولو وقعت له؛ فما أدري بما كان يعملها».

٣٠٣- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» =

حدثني جعفر بن ربيعة: أن الأسود بن العلاء بن جارية حدثه: أنه سمع عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن تحدث عن عائشة: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

= (٧/ ٢١٠) عن سعيد بن أبي مريم به^(١).

وأخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (٧/ ٢٠٩-٢١٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٠٦ / ٨٧١٠): ثنا مطلب بن شعيب الأزدي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٦): ثنا علي بن شيبه؛ ثلاثهم عن عبدالله^(ب) بن صالح المصري - كاتب الليث-، عن يحيى بن أيوب الغافقي به، وعندهم: عن جعفر بن ربيعة، عن الأسود بن العلاء وأبي سلمة بن عبدالرحمن وعبد الملك بن المغيرة وكثير بن خنيس: أنهم تنازعوا في القطع، فدخلوا على عمرة ... الحديث^(ت).

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب، وفي «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

وقد أعل الطحاوي هذه الطريق بعلّة غريبة عجيبة، فقال:

«فإن قالوا: فقد رواه أبو سلمة بن عبدالرحمن وغيره عن عمرة مثل ما رواه عنها أبو بكر ابن محمد؛ قيل لهم: أما أبو سلمة؛ فلا نعلم لجعفر بن ربيعة منه سماعاً، ولا نعلمه لقيه أصلاً! فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بمثل هذا على مُخَالِفِكُمْ، وتحتجوا به ما قد رواه عن عمرة من قد ذكرنا؟!».

قلت: عفا الله لك؛ فإن جعفرًا معروف الرواية عن أبي سلمة، وهذا شيخك الإمام النسائي قد أخرج في «سننه» من روايته عن شيخه، ولم يعلّ الحديث بما ذكرت؛ بل لم يقل ذلك أحد قبلك، على أن هذا الإعلال لا يعود على الحديث بضعف، ولا يؤثر فيه؛ لأن أبا سلمة توبع عليه كما ترى، وصرح جعفر بالتحديث عن من تابعه، فهل بقي لهذه العلة المزعومة أثر؟! وجائز أن يكون جعفر يروى قصة حدثت مع هؤلاء الرواة عن واحد منهم، ويذكرها له أحدهم؛ فيروي قصتهم كلهم، ما المانع من ذلك؟

.....

(أ) لكن سقط من إسناده (عن عمرة) !

(ب) تحرفت في «مطبوع شرح المعاني» إلى «عبدالله» - بالتصغير -.

(ت) سقط من «تاريخ البخاري» (عن عمرة) !.

٣٠٤- حدثني محمد بن إدريس: ثنا أبو عمير - عيسى بن محمد - الرملي: ثنا الوليد بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، عن أبيه، عن جده، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ قالت: قال النبي ﷺ: «الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». قال أبو عبد الله: فقال الذين أجازوا نسخَ القرآن بالسنة: كان القطع عند نزول قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وبعد

٣٠٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه أبو بكر بن المقرئ في «الفوائد» - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٣/٦٦) - ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، عن أبي عمير به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: المخالفة؛ فقد رواه محمد بن راشد المكحولي، عن يحيى بن يحيى الغساني به؛ لكن أدخل بين يحيى وعمره (أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم).

أخرجه أحمد والبيهقي كما تقدم.

ومحمد أوثق - دون ريب - من هشام بن يحيى^(١)؛ فالمعروف روايته، لا سيما وأن السند إلى هشام - هذا - لا يصح؛ فإن الوليد ابنه مجهول.

الثانية: الوليد بن هشام - هذا - مجهول العين والحال، فلم أجد له ترجمة سوى ما ذكره ابن عساكر في «تاريخه»، ولم يزد على ما في هذا الإسناد.

وقد توبع! تابغه: إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، عن أبيه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٢٦١/٣٧١/٢): ثنا أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي، عن إبراهيم به.

لكن إبراهيم - هذا - كذاب؛ قاله أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان؛ فلا يستشهد به ولا كرامة. وجملة القول: إن الحديث صحيح بطرقه السابقة، أما هذه الطريق؛ فهي ضعيفة من وجهين كما بينا، والله أعلم.

تنبيه: محمد بن إدريس - شيخ المصنف -؛ هو: الإمام العالم المعروف: أبو حاتم الرازي.

(١) لم أر فيه توثيقاً سوى قول أبي حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٧٠/٩): «صالح الحديث».

ذلك: واجبٌ على كلِّ سارق، قَلَّتْ سَرِقَتُهُ أَمْ كَثُرَتْ، إلى أن أسقط النبي ﷺ القطعَ عَمَّنْ سرق أقلَّ من رُبُع دينار، فصار بعض الآية التي فيها الأمر بقطع السارق منسوخاً بسُنَّة النبي ﷺ، وما فيها محكم - في مذهب الشافعي وأصحابه - لم تنسخ السنة من الكتاب شيئاً، ولكنها دُلَّت على أن الآية، وإن كان مخرجها عاماً في التلاوة؛ فهي خاصٌّ في المعنى، المعنيُّ بها: بعض السُّراق دون بعضٍ.

ونظير ما ذكرنا: أن الله - عزَّ وجلَّ - حرَّم في «سورة البقرة» نكاح المشركات حتى يؤمن، فقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فكان ذلك عاماً في الظاهر، واقعاً على جميع المشركات، وأحلَّ في «سورة المائدة» نكاح نساء أهل الكتاب وهنَّ مشركات؛ فاختلف أهل العلم في تأويل ذلك، فقال جماعة منهم: كان نكاح المشركات جميعاً - الكتابيات وغيرهن - مُحَرَّمًا في الآية التي في البقرة، ثم نسخ الله تحريم نساء أهل الكتاب؛ فأحلَّهن في «سورة المائدة»، وترك سائر المشركات محرمات على حالهن، فبعض الآية الأولى في هذا القول منسوخ، وباقية مُحَكَّم؛ رُوِيَ هذا القولُ عن جماعة من السلف.

٣٠٥ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ علي بن الحسين بن واقد؛ قال:

٣٠٥ - موقوف صحيح.

أخرجه أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٢).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير علي بن الحسين، فيه كلام لا يضر، ولا ينزل حديثه عن درجة الحسن إن شاء الله، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

وقد خولف علي في إسناده: خالفه يحيى بن واضح - أبو ثُميلة المروزي -، فرواه عن الحسين بن واقد به؛ لكن أسقط (عن ابن عباس)، وجعله من قول عكرمة مقطوعاً عليه.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٣/ ٧١٢ و ٧١٩): ثنا محمد بن حميد الرازي، عن =

حدثني أبي: ثنا يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أنه قال في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ...﴾ الآية [البقرة: ٢٢١]: فنسخ من ذلك نساء أهل الكتاب؛ فأحلَّهنَّ للمسلمين، وحرم المسلمات على رجالهم.

=أبي تُميلة به.

قلت: لكن شيخ الطبري -ابن حميد- متروك لا يستشهد به، فالمعروف ما سبق.
وتابع عكرمة: علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به؛ بلفظ: قوله ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾.
ثم استثنى نساء أهل الكتاب، فقال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ جَلَّ لَكُمْ ﴿إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾.
أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٢/٣٩٧/٢٠٩٥): ثنا أبي -أبو حاتم- محمد ابن إدريس الرازي-، وأبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (٨٣/١٤١)، والطبري في «جامع البيان» (٣/٧١١-٧١٢): ثنا علي بن داود، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٥٤): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٧١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ خمستهم عن عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في معاوية، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه، كما في في «التقريب»: «صدوق له أو هام».

وقد أعل الحديث بعليين؛ لكن هما عند التحقيق العلمي ليستا بشيء:

الأولى: ضعف عبدالله بن صالح؛ لكن الراوي عنه هنا: أبو حاتم الرازي، وهو من الجهابذة الحفاظ الذين نصَّ الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٤) على صحة رواية عبدالله بن صالح إن جاءت من طريقهم.

ويمكن إلحاق أبي عبيد والدارمي به؛ فهما من كبار الحفاظ، وصيارفة علم الحديث.

الثانية: الانقطاع بين ابن عباس وعلي بن أبي طلحة!

أقول: تقدم نقض هذه العلة (ص ١٠٤)، فلا أعيد.

٣٠٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عمر بن حفص بن غياث^(١): ثنا أبي، عن إسماعيل بن سميع^(٢)؛ قال: حدثني أبو مالك، عن ابن عباس؛ قال: لَمَّا نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ حَجَرَ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ عَنْهُنَّ، حَتَّى نَزَلَتْ «المائدة»: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، قال: فَكَح النَّاسُ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ.

٣٠٧- حدثنا إسحاق: أنبأ حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، قَالَ: نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فِي «المائدة»: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]؛ فَاسْتَنَى مِنَ الْمُشْرَكَاتِ: نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ.

٣٠٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عمر بن عبد الواحد، عن النعمان بن المنذر،

٣٠٦- موقوف حسن الإسناد - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٨٣ / ١٢٦٠٧): ثنا عبيد العجلي، عن محمد بن حاتم، عن القاسم بن يزيد المزني، عن إسماعيل به. قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات، غير إسماعيل بن سميع الحنفي -أبي محمد الكوفي-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وأبو مالك: هو الغفاري، واسمه: غزوان؛ ثقة من رجال «التهذيب».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤ / ٢٧٤): «ورجاله ثقات».

(١) بمعجمة مكسورة، وياء مخففة مفتوحة، ومثلثة.

(٢) في المخطوط: «شميع»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال.

٣٠٧- مقطوع ضعيف الإسناد.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣ / ٧١٢-٧١٣): حدث عن عمار، عن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا جعفر الرازي -هذا- صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب».

٣٠٨- مقطوع حسن الإسناد.

قلت: وهذا مقطوع حسن الإسناد؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير النعمان -هذا- وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

عن مكحول؛ قال: لا تنكحوا من نساء المجوس حرّةً ولا أمةً، في حضرٍ ولا في غزو، حتى يسلمن؛ فإن الله حرم المشركات على المؤمنين في «سورة البقرة»، ثم تَحَنَّنَ عليهم في «سورة المائدة»؛ فأحل لهم اليهوديات والنصرانيات، وترك سائرهن.

قال أبو عبد الله: وقال غير هؤلاء من أهل العلم: ليس في الآيتين ناسخ ولا منسوخ، ولكن الله أراد بالآية التي في «البقرة»: المشركات سوى أهل الكتاب.

٣٠٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ وكيع، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد ابن جبير، في قوله الله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: أهل الأوثان.

٣١٠- حدثنا يحيى: أنبأ معاوية، عن إبراهيم بن طهمان، عن قتادة، في

٣٠٩- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/٧١٣-٧١٤): ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء - الهمداني، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٣٩٧/٢٠٩٦): ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٥٥) من طريق يحيى بن سليمان، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٧١) من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح - وهذا في «التفسير» له؛ كما في «الدر المنثور» (٢/٥٦٣) - به. وتابع وكيعاً: عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري به.

أخرجه أبو عبيد الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (٨٩-٩٠/١٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٣٩٧/٢٠٩٨).

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان.

٣١٠- مقطوع صحيح - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير معاوية - هذا -، فلم أعرفه الآن بالضبط، وقد ذكروا من ضمن الرواة عن يحيى بن يحيى التيمي: معاوية بن عمار الدهني، ومعاوية بن عبد الكريم الضال، وكلاهما ثقتان من رجال «التهذيب». وانظر ما بعده.

قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: يعني: مشركات العرب من عبدة الأوثان.

٣١١- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة، في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: المشركات ممن ليس من أهل الكتاب.

قال أبو عبد الله: ومذهب الشافعي في هاتين الآيتين على ما أعلمتك: أنه ليس في واحدة منهما ناسخ ولا منسوخ؛ إلا أن الآية التي في «سورة البقرة» من العام الذي أريد به الخاص، ومن المجمل الذي دلَّ عليه المفسر. وكذلك كل آيتين جاءت في كتاب الله مخرج أحدهما عام، يُحرَّم أشياء

٣١١- مقطوع صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٧١٣/٣): ثنا الحسن بن يحيى بن أبي الربيع، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٣٥٨) من طريق سلمة بن شبيب النيسابوري؛ كلاهما عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (١٧٦/٧/١٢٦٦٧)، و«التفسير» (٨٩/١/١) - به.

وتابع معمرًا: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٧١٣/٣): ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن يزيد بن زريع، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/٣٩٨/٢١٠١): ثنا جعفر بن محمد بن هارون، عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف؛ كلاهما عن ابن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وسماع يزيد والخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/٧٤٣ و ٧٤٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٥-١٩٦). وتابعهما -أيضاً- شيان بن عبد الرحمن النحوي^(١)، عن قتادة به.

أخرجه عبد بن حميد^(ب) في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/٥٦٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٠٣) -: ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن شيان به. وسنده كسابقه.

(أ) تحرف اسم (شيان) في «نواسخ القرآن» إلى «سفيان»! وهو تحريف قبيح جداً؛ فليصحح.

(ب) تحرف اسمه -أيضاً- في الكتاب المذكور إلى: (عبد الحميد)! فوا أسفاه.

أو يجلها، تحريمًا أو حلالاً، عامًّا في الظاهر، والأخرى تخصُّ بعض العموم بالتحريم؛ فيحله، أو يخص بعض العموم بالإحلال؛ فتحرمه.

وكذلك إن كانت إحدى الآيتين توجب فرضًا عامًّا، والأخرى تخصُّ بعض الفرض فتسقطه؛ ففي ذلك من الاختلاف نحوًا مما حكينا في هاتين الآيتين، تركنا حكاية جميع ذلك؛ كراهة للتطويل.

وقد أتينا على كثير من ذلك في سائر كتبنا، وكذلك في^(١) كل آية جاءت تعمُّ فرضَ شيءٍ، أو تحله، أو تحرمه، وجاءت السنة بإسقاط بعض الفرض المعموم في الآية، أو بإحلال بعض المعموم تحريمه، أو تحريم بعض المعموم إحلاله؛ ففي ذلك من الاختلاف نحوًا مما قد حكيت كثيرًا منه.

ومن ذلك: قول الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، واسم الزاني وقع على البكر والثيب، و^(٢) لم يكن قبل نزول هذه الآية على الزانيين حدٌ معلوم، كانت عقوبتهما: الحبس، والأذى كذلك.

٣١٢- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مسلم الأعور، عن مجاهد، عن

(١) سقطت من «م».

(٢) سقطت من «م».

٣١٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطريقه الأخرى) - أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦٠٠ / ١٤٦٥): ثنا زكريا بن داود الخفاف، عن إسحاق بن راهويه - وهذا في «التفسير» له - بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٣/ ٨٩٤ / ٤٩٧٧): ثنا أبي، عن يحيى بن المغيرة السعدي، عن جرير بن عبد الحميد به.

وتابع جريراً:

١- علي بن مُسهر: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١/ ١٩٨ - ١٩٩ / ٤٩٤٨): ثنا موسى بن إسحاق الأنصاري، عن منجاب بن الحارث، عن ابن مسهر به.

= ٢- مروان بن معاوية الفزاري: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٤/ ٤٩٧٨): ثنا أبي، عن أبي حصين بن يحيى بن سليمان الرازي، عن مروان به.

٣- قيس بن الربيع -ضعيف-: أخرجه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٧٢/ ١١١٣٤)؛ قالوا: ثنا عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، والنحاس -أيضاً- ثنا أبو شريح -محمد بن زكريا-؛ قالوا: ثنا محمد بن يوسف الفريابي -وهذا في «التفسير» له؛ كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٧٢)-: ثنا قيس به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن مدار طرقه على مسلم بن كيسان الضبي الملائي البراد الأعور، وهو ضعيف؛ كما في «التقريب».

أما الهيثمي؛ فقد قال في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢): «رواه الطبراني عن شيخه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم؛ وهو ضعيف. وروى البزار نحوه .. ورجاله رجال الصحيح؛ غير موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري، وهو ثقة».

قلت: عفا الله عنك! فقد وهمت من وجوه:

الأول: أن شيخ الطبراني توبع عند النحاس، كما تقدم.

الثاني: أنه توبع؛ كما تقدم، توبع عند البزار وغيره، لإعلاله هذه في غير محله.

الثالث: قوله عن رجال البزار: «ورجاله رجال الصحيح؛ غير موسى ...»؛ غير صحيح البتة؛ فإن مسلماً الأعور ليس من رجالهما، وهو ضعيف، فكان ينبغي عليه تعصيب الجناية به.

الرابع: أن قيس بن الربيع -وهو ضعيف- في سند الطبراني؛ فليس ابن أبي مريم أولى بالإعلال منه.

وتابع مجاهدًا:

١- علي بن أبي طلحة: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٥-٨٩٦/ ٤٩٨٨): ثنا أبي، وأبو عبيد الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٢-١٣٣/ ٢٣٩)، وابن أبي داود -ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٦٣)-: ثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٠٥): ثنا الثمني بن إبراهيم الأملي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٩٤-٩٥): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ ستهم عن عبدالله بن صالح المصري، عن معاوية بن صالح، عن علي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ كما تقدم تفصيله (ص ١٠٤ و ٥٧٧).

٢- عطاء الخراساني: أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٢/ ٢٣٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٢-٨٩٣/ ٤٩٧٠ و ٤٩٧٩/ ٨٩٤ و ٤٩٨٢/ ٨٩٥): ثنا الحسين بن=

ابن عباس، في قوله: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٥]؛ قال: كانت المرأة إذا فَجَرَتْ؛ حُبِسَتْ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ؛ يَعْنِي: قَوْلُهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فَجَعَلَ اللَّهُ^(١) سَبِيلَهُمُ الْحُدُودَ.

٣١٣- حدثنا أبو سلمة -يحيى بن خلف-: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن

=محمد بن الصباح؛ قال: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن ابن جريج وعثمان بن عطاء، عن عطاء به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عطاء -هذا- لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ.

٣- عكرمة، عنه؛ بلفظ: عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى تَيَوَّمَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾، وذكر الرجل بعد المرأة ثم جمعهما، فقال: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾، فنسخ ذلك بآية الجلد، فقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/١٤٣/٤٤١٣)، و«الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٠)-: ثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، عن علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة به.

قلت: وهذا سند حسن.

(١) سقطت من «م».

٣١٣- مقطوع صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/٤٩٣-٤٩٤ و ٥٠٠ و ٥٠٣-٥٠٤): ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٠)-: ثنا إبراهيم بن مرزوق، كلاهما عن أبي عاصم النبيل به.

وتابع عيسى بن ميمون:

١- شبل بن عباد المكي: أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/١٤٣/٤٤١٤)، و«الناسخ والمنسوخ»: ثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، عن أبي حذيفة -موسى بن مسعود- النهدي، عن شبل به.

٢- علي بن حفص المدائني: أخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه =

مخلد-، عن عيسى بن ميمون المكي: ثنا ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: الزنى، قال: كان أمر مجبسهن حين يشهد عليهن أربعة^(١) شهداء؛ حتى يَمُتْنَ، أو يجعل الله لهن سبيلاً، والسبيل: الحدُّ.

وفي قول الله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]: الرجلان الزانيان، ﴿فَاذْوَهُمَا﴾؛ قال: سبًّا^(٢)، كلُّ هذا نسخته الآية التي في النور بالحدِّ المفروض.

٣١٤- حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم: ثنا الحسين بن محمد: ثنا شيبان، عن قتادة: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: كان هذا قبل الحدود، كانا يؤذيان جميعاً، وتحبس^(٣) المرأة، فجعل الله لهن سبيلاً بعد ذلك؛ فجعل سبيل من أخصن: جلد مئة، ثم رجم بالحجارة، ومن لم يحصن: جلد مئة، ونفي سنة.

= ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٦٤) -.

٣- ورقاء بن عمر الشكري: أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» - ومن طريقه البيهقي (٢١٠/٨)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٦٣) -، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٨٩٣ و ٤٩٧١ و ٨٩٥/٤٩٨٤) من طريق شعبة بن سوار، والطبري في «جامع البيان» (٦/٤٩٦) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة؛ ثلاثهم عن ورقاء به.

قلت: وهذا سند صحيح، وقد أعل بالانقطاع؛ وليس بشيء.

(١) في «م»: «أربع» !

(٢) في المخطوط: «شياً»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

٣١٤- مقطوع صحيح.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات معروفون.

شيبان: هو ابن عبدالرحمن النحوي.

وانظر ما بعده.

(٢) في «م»: «فتحبس».

٣١٥- قال^(١): وحدث الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة بن الصامت: أن نبي الله ﷺ أنزل عليه ذات يوم، فنكس أصحابه، فلمّا سُرِّي؛ رفع أصحابه رؤوسهم، فقال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الثِّبُ بِالْثِّبِ: جَلْدُ مِثَّةٍ، ثُمَّ رَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ: جَلْدُ مِثَّةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ».

٣١٦- حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: ثنا يزيد بن زريع: ثنا سعيد، عن قتادة: «وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» [النساء: ١٥]؛ قال: كانت هذه قبل الحدود، «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا» [النساء: ١٦]؛ قال: كان هذا أوّل أمر كان فيهما، كانت المرأة تحبس، ويؤذيان بالقول والشتيمة جميعاً، ثم نسخ بعد ذلك في «سورة النور»، فجعل هن سبيلاً: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً» [النور: ٢].

٣١٥- إسناده صحيح - سيأتي تخريجه بعد أحاديث.

(١) هو قتادة بن دعامة السدوسي، وهذا الإسناد معطوف على ما قبله.

٣١٦- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٤ و ٥٠٢):

ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن يزيد به.

وأخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» - ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٦٤-) : ثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع يزيد بن زريع وعطاء الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

وأخرجه ابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٦٠١ / ١٤٦٦): ثنا علي بن عبدالعزيز: ثنا حجاج

ابن منهال، عن همام بن يحيى، عن قتادة به.

وسنده صحيح - أيضاً-.

وانظر ما بعده.

٣١٧- حدثنا إسحاق، ومحمد بن رافع؛ قالاً^(١): أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن قتادة: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٦]؛ قال: نسختها الحدود.

٣١٨- حدثنا محمد بن رافع: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن قتادة في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: نسختها الحدود.

٣١٩- حدثني ابن القهزاذ: ثنا أبو معاذ النحوي: ثنا عبيد بن سليمان الباهلي: سمعت الضحاك بن مزاحم يقول في قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]: الحد نسخ هذه الآية.

٣٢٠- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ خالد بن عبد الله، عن يونس، عن

٣١٧- مقطوع صحيح - أخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» - ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ٢٦٤) -، والطبري في «جامع البيان» (٥٠٦/٦): ثنا الحسن بن يحيى بن أبي الربيع، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٩٣): ثنا سلمة بن شبيب النيسابوري؛ ثلاثتهم عن عبد الرزاق - وهذا في «التفسير» له (١/١/١٥١) - به. وسنده صحيح.

(١) في «م»: «قال» !

٣١٨- مقطوع صحيح - تقدم تخريجه في سابقه.

٣١٩- مقطوع حسن - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٩٥/٦): حدثت عن الحسين بن الفرج، عن أبي معاذ - الفضل بن خالد المروزي - النحوي به. قلت: إسناده المصنف حسن؛ فإن عبيد بن سليمان لا بأس به - كما في «التقريب» -، وأبو معاذ: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦١/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد وثقه ابن حبان (٥/٩)، وروى عنه جمع، فمثله قد يحسن حديثه.

٣٢٠- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما بعده) - أخرجه الإمام الشافعي في «المسند» (٢/١٥٣/٢٥٢ - ترتيبه)، و«الرسالة» (٣٧٨/٢٤٧)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٣) - ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٦/٣١٩/٥٠٤٢)، والواحدي في «الوسيط» =

الحسن، عن عبادة بن الصامت؛ قال: أنزل الله: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، فكان عقوبة ذلك الحبس، فقال رسول الله ﷺ: «خُذُوا، خُذُوا، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ».

٣٢١- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن

= (٢٦/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/٢٧٦/٢٥٨٠)، و«معالم التنزيل» (٢/١٨١)-: ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٠٥/٧١٠٤): ثنا أحمد بن حرب الموصلي، عن قاسم بن يزيد، عن سفيان الثوري؛ كلاهما عن يونس بن عبيد به. وتابع يونس: جرير بن حازم، عن الحسن به.

أخرجه أبو داود - سليمان بن داود - الطيالسي في «مسنده» (١/٤٧٨/٥٨٥) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٨٣)-، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٣٧/٤٤٢-٤٤٣/٢٢٧٨٠): ثنا شيان بن فروخ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/١٠٥٨-١٠٥٩/٢٢٧٦) من طريق إبراهيم بن أبي سويد؛ ثلاثهم عن جرير به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحسن مدلس وقد عنعن، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم بالحديث أن روايته عن عبادة مرسله.

لكن الحديث صحيح بطريقه الأخرى - كما سيأتي -، وقد رواها الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عبادة؛ فتبين بذلك أن الحسن لم يسمعه من عبادة، بينهما حطان.

٣٢١- إسناده صحيح - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٢١-٢٢٢): أنبأ أبو عبد الله الحاكم: ثنا أبو النضر الفقيه، عن الإمام محمد بن نصر المروزي به.

وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٦/١٢/١٦٩٠) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/١٨٥)-: ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/١١٩١/٥٩٤ - تكملة) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٨)، و«مشكل الآثار» (١/٢٢٢/٢٤٢ و ١١/٤٤٦/٤٥٤٤)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٢٠٢ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/٧٠٥ - ٧٠٦/٣٣٢ - ط ابن حزم) -، وأحمد (٣٧/٣٣٨/٢٢٦٦٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٦) =

=ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١ / ١٨٥)-: ثنا عمرو بن محمد الناقد، والدارمي في «مسنده» (٨ / ٦١٨ / ٢٤٨٠ - «فتح المنان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٢١-٢٢٢) عن عمرو بن عون، وأبو داود (٤ / ٤٤١٦ / ١٤٤): ثنا وهب بن بقية ومحمد بن الصباح البزاز البغدادي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ٤٠٦ / ٧١٠٦)، والترمذي (٤ / ١٤٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١٢٠ / ٦٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٢٧١-٢٧٢ / ٤٤٢٥ - «إحسان») عن قتيبة بن سعيد، وابن الجارود في «المتقى» (٣ / ١١١ / ٨١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» - وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٢٧٢ / ٤٤٢٦ - «إحسان») -؛ قالوا: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ١٢٠ / ٦٢٤٨) من طريق سريج بن النعمان، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٣٢ / ١١٤٠) من طريق أبي جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٩٣-٩٤) من طريق عمرو بن رافع؛ عشرتهم عن هشيم به.

وقد صرح هشيم بالتحديث عند الإمام مسلم وسعيد بن منصور وأحمد وغيرهم، وصرح الحسن البصري بالتحديث عند سعيد بن منصور، وهو تصريح مهم جداً؛ إذ خلت الطرق كلها منه.

قال الحازمي: «هذا حديث صحيح ثابت، وله طرق مخرجة في كتب الصحاح».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ -منهم: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وغيرهم-؛ قالوا: الثيب يجلد ويرجم».

وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم؛ وهو قول إسحاق.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ -منهم: أبو بكر، وعمر، وغيرهما-: الثيب إنما عليه الرجم، ولا يجلد، وقد روي عن النبي ﷺ مثل هذا في غير حديث؛ في قصة ماعز وغيره: أنه أمرَ بالرجم، ولم يأمر أن يجلد قبل أن يرجم.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم؛ وهو قول سفیان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد.

زاد البغوي في «شرح السنّة» (١٠ / ٢٧٧): «وذهبوا إلى أن الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم؛ لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين ولم يجلد واحداً منهم، وقال لأنيس الأسلمي: «فإن اعترفت؛ فارجمها»، ولم يأمر بجلدها، وهذا آخر الأمرين؛ لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام، فيكون ناسخاً لما سبق من الجمع بين الجلد والرجم».

وقال ابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٢٩٢): «هذا الخبر دال على أن هذا الحكم كان من=

حِطَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَّاشِيُّ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ: جَلْدُ مِثَّةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ: جَلْدُ مِثَّةٍ، وَالرَّجْمُ».

٣٢٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة،

=الله -جل وعلا- على لسان صفيه ﷺ في أول ما أنزل حكم الزانيين، فلما رُفِعَ إليه ﷺ في الزنى وأقر معاذ بن مالك وغيره بها؛ أمر ﷺ برجمهم ولم يجلدهم، فذلك ما وصفت على أن هذا آخر الأمرين من المصطفى ﷺ، وفيه نسخ الأمر بالجلد للثيبين، والاقصار على رجمهما.

وانظر -لزماً-: «الاستذكار» (٤٨-٥١)، و«الاعتبار» (٢/ ٧٠٨).

٣٢٢- إسناده صحيح.

أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «هامش تفسير ابن أبي حاتم» (ج ٢/ ق ١١٧/ ب): ثنا عبد الرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٣٢٩ / ١٣٣٦٠)- به. وتابع معمرًا:

١- هشام بن عبد الله الدستوائي: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧/ ١٤٩٠/ ١٤)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١ / ٦٢٥٣): ثنا يزيد بن سنان؛ كلاهما عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه به.

٢- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤/ ١٤٤ / ٤٤١٥)- ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٦٠ / ٧٢٠)-، وابن عبد البر -من طريق أخرى- في «الاستذكار» (٢٤/ ٥٥ / ٣٥٣٣٤)، و«التمهيد» (٩/ ٨٧- ٨٨)-، وابن ماجه (٢/ ٨٥٢- ٨٥٣ / ٢٥٥٠): ثنا بكر بن خلف^(١)، والحسين بن إسماعيل القاضي -المحاملي- في «الأمالي» (٣٧٤/ ٤٢١ - رواية ابن البيع) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٢- ٨٣)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو بكر -أحمد بن زهير بن حرب- بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٢٢ / ١٣٢٤)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/ ٥٥ / ٣٥٣٣٤)، و«التمهيد» (٩/ ٨٧- ٨٨)-: ثنا أبي؛ أربعتهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن ابن أبي عروبة به. =

.....

(١) لكن وقع عنده: (عن يونس بن جبير) بدل من: (الحسن البصري)، وهو وهم؛ كما نبّه على ذلك الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٤٧).

= وتابع القطان:

أ- **عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٣١٦-١٣١٧/٣) ١٦٩٠/١٣ - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥) -، والطبري في «جامع البيان» (٤٩٦/٦) عن محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن عبد الأعلى به.

ب- **يزيد بن زريع**: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٥/ ٧١٠٥) - ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، والطبري في «جامع البيان» (٤٩٦/٦): ثنا بشر بن معاذ العقدي؛ كلاهما عن يزيد به.

ت- **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف**: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»، و«دلائل النبوة» (ص ١٧٨-١٧٩)، و«معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٢٣/ ٤٨٤٠) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٢) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٠)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٨٧/ ٣١٨٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٨٧) -، وقاسم بن أصبغ في «مصنفه» - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٨٧) من طريق محمد بن الجهم؛ كلاهما عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف به.

ث- **عبد الله بن بكر السهمي**: أخرجه أحمد (٣٧/ ٤٠٢- ٤٠٣/ ٢٢٧٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٠- ١٢١/ ٦٢٤٩)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٢٢/ ١٣٢٢) عن محمد بن إسحاق الصغاني، ويزيد بن سنان، وأحمد بن ملاعب؛ أربعتهم عن عبد الله بن بكر به.

ج- **شعيب بن إسحاق**: أخرجه ابن جبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٩١/ ٤٤٤٣ - «إحسان») من طريق هشام بن عمار، عنه به.

ح- **محمد بن عبد الله الأنصاري**: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢١٩/ ١٣٢٠): ثنا أبو حاتم الرازي، عن الأنصاري به.

خ- **محمد بن جعفر - غندر** -: أخرجه أحمد (٣٧/ ٣٨٨/ ٢٢٧١٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٢٣/ ١٨٠٢) -.

د- **سَرَّار بن مُجَشَّر**: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٤٢/ ٧٩٢٧): ثنا عمرو ابن يزيد، عن سيف بن عبد الله، عن سَرَّار به.

٣- **شعبة بن الحجاج**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧/ ١٤/ ١٦٩٠): ثنا محمد ابن بشار، وأحمد (٣٧/ ٤٠٠/ ٢٢٧٣٠)، ومسلم - أيضاً -، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ١٣٤/ ٢٦٨٦)؛ قالوا: حدثنا محمد بن المثنى؛ ثلاثتهم عن محمد بن جعفر - غندر -، عن شعبة به.

= وقد توبع غندر:

فقد أخرجه الإمام أحمد (٣٧/٤٠١/٢٢٧٣٠): ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٥١٣/١٠١٨) - ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٢/٢٥-)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/٦٠٢/١٤٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٤)، و«مشكل الآثار» (١/٢٢١/٢٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٢٧٣/٤٤٢٧ - «إحسان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢١/٦٢٥١) من طرق عن علي بن الجعد، وأبو عبيد - القاسم بن سلام - الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٣/٢٤٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢١/٦٢٥١) عن أبي النضر - هاشم بن القاسم -، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٨٠/٨٨٣٥ و ١٤/١٧١/١٧٩٧٣)، و«المسند» (ق/٩٦/ب)، والهيثم بن كليب الشاشي في «المسند» (٣/٢٢١/١٣٢١) عن شعبة بن سوار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢١/٦٢٥١) من طريق آدم بن أبي إياس وبكر بن بكار والقاسم بن يزيد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٨)، و«مشكل الآثار» (١/٢٢١-٢٢٢/٢٤١ و ١١/٤٤٤-٤٤٥/٤٥٤٣) من طريق أسد ابن موسى؛ ثمانيتهم عن شعبة به.

٤- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٧/٣٧٦/٢٢٧٠٣): ثنا عفان بن مسلم الصفّار، والدارمي في «مسنده» (٨/٦١٧/٢٤٧٩ - «فتح المنان»): ثنا بشر بن عمر الزهراني، والفاكهي في «حديث ابن أبي مسرة عن شيوخه» (٤٣٣-٤٣٤/٢٠٩) - ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٨٣-)، وابن المنذر في «التفسير» (٢/٦٠٢/١٤٦٩) من طريق العلاء ابن عبد الجبار؛ ثلاثهم عن حماد بن سلمة به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع قتادة عليه:

١- ميمون بن موسى المزني: أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٣-١٣٤/٢٤١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» - وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/٢٢٣/١٣٢٥-) - ثنا أبي - زهير بن حرب -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢١/٦٢٥٤): ثنا محمد بن الجنيد ومحمد بن عبد الملك الواسطي الدقيقي، والشاشي في «مسنده» (٣/٢٢٢/١٣٢٣): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ خمستهم عن يزيد بن هارون، عن ميمون به.

٢- مبارك بن فضالة: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/٤٧٨/٥٨٥) - ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٨٩٤-٨٩٥/٤٩٨١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢١/٦٢٥٤)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٨٣-) -.

عن الحسن، عن حِطَّانَ بن عبد الله الرِّقَاشِيّ، عن عبادة بن الصامت؛ قال: أُوْحِيََ إلى رسول الله ﷺ، فقال: «خُذُوا، خُذُوا، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الثِّيبُ بِالثِّيبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرُّجْمُ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ».

قال أبو عبد الله: وحكى المصريون عن الشافعي؛ أنه قال: كانت العقوبات في المعاصي قبل أن تنزل الحدود، ثم نزلت الحدود؛ فنسخت العقوبات فيما فيه الحدود.

وروي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن النعمان بن مرة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ، وَالزَّانِي، وَالسَّارِقِ؟» - وذلك قبل أن تنزل الحدود-، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هُنَّ فَوَاحِشٌ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ»^(١).

(١) حسن لغيره - أخرجه الشافعي في «المسند» (١/٢٣٣/٢٩٢ - ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٠-١٥٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٠٩-٢١٠)، و«معرفه السنن والآثار» (٦/٣١٨/٥٠٤١) -، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٣٥٩-٣٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٩) من طريق أبي مصعب الزهري، ويحيى بن بكير؛ ثلاثتهم عن مالك - وهذا في «الموطأ» له (٢/٦٢-٦٣/٤٣٧) - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/٢١٧/٥٥٤ - رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥١/٣١٥ - رواية القعني، و١٩٤/٣٧٩ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني) - به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٣٧١/٣٧٤٠) عن سفيان بن عيينة، عن يحيى به. قال البيهقي: «وهذا مرسل».

وقال الحافظ: «هذا حديث مرسل قوي الإسناد».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/٤٠٩): «لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث عن النعمان بن مرة».

وهو حديث صحيح يستند من وجوه...».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/٣٤٩): «وهذا مرسل».

قلت: وهو كما قالوا، ولشطره الأول شاهد من حديث عمران بن حصين -رضي الله=

قال الشافعي: ومثلُ معنى هذا في كتاب الله، قال الله: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ
الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ...﴾ الآية والتي بعدها [النساء: ١٥ - ١٦].

قال الشافعي: فكان هذا أوَّل عقوبة الزانين في الدنيا، ثم نسخ هذا عن
الزناة كلهن: الحر، والعبد، والبكر، والثيب؛ فحد الله البكرين الحرين
المسلمين، فقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:
٢٢]، وذكر حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الذي:

٣٢٣- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن

=عنه- به: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/١٨/٣٠ - ط الزهيري)، والرويانى في
«مسنده» (١/١٠٥-١٠٦/٨٦)، والحاتر بن أبى أسامة في «مسنده» (١/١٧٦-١٧٧/٢٩ -
«بغية») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/٣٥٥-٣٥٦-)، والطبرانى في
«المعجم الكبير» (١٨/١١٦-١١٧/٢٩٣)، و«مسند الشاميين» (٤/٢٦/٢٦٣٥)، والبيهقى في
«السنن الكبرى» (٨/٢٠٩)، والحمامى في «الجزء الخامس من حديثه» (٨٩/٢٨ - انتقاء ابن
أبى الفوارس) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/٣٥٩-)، وابن أبى حاتم في
«تفسيره»؛ كما في «موافقة الخبر الخبر» (١/٣٦٠) من طريق الحكم بن عبدالمك وسعيد بن
بشير؛ كلاهما عن قتادة، عن الحسن البصرى، عن عمران بن الحصين به.

قال الهيثمى في «مجمع الزوائد» (١/١٠٣): «ورجاله ثقات! إلا أن الحسن مدلس، وقد عنعنه».
وقال الحافظ: «هذا حديث حسن غريب، واختلف في سماع الحسن من عمران؛ لكن له
شاهد مرسل من حديث النعمان بن مرة؛ أخرجه مالك في «الموطأ»...».

وقال -أيضاً- عن حديث الباب: «وهو شاهد لحديث الحسن يعتضد كل منهما بالآخر».
٣٢٣- إسناده صحيح، على وهم في إسناده - أخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل
للوصل المدرج في النقل» (١/٥٠٠-٥٠١) من طريق عبدالله بن محمد الأزدي -ابن شيرويه^(١)،
عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «مسنده»- بسنده سواء.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/١٣٦-١٣٧/٦٨٢٧ و٦٨٢٨)، وجعفر بن محمد
الفريابي -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/٥٠٠-)؛ قالوا: ثنا علي بن =

(١) وهو راويه: «مسند إسحاق».

= عبدالله المديني، والبخاري - أيضاً - (١٢/١٨٥-١٨٦/٦٨٥٩ و ٦٨٦٠)، والدارمي في «مسنده» (٨/٥٩٦-٥٩٨/٢٤٦٦ و ٢٤٦٧ و ٢٤٦٨ - «فتح المنان»); قالوا: ثنا محمد بن يوسف الفريابي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» - وعنه البخاري في «صحيحه» (١٣/٢٤٩/٧٢٧٨ و ٧٢٧٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/٥٠٢-٥٠٣-)، والحميدي في «مسنده» (٢/٣٥٤-٣٥٥/٨١١) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٩-)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٧٩-٨٠/٨٨٣٤ و ١٥٩/٩١٠١ و ١٤/١٧٠-١٧١/١٧٩٧٢) - وعنه ابن ماجه (٢/٨٥٢/٢٥٤٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٣٤٤/١١١٣) - ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/٣٥١-)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٥-٢٣٥/٥١٩٢-)، وسعيد بن منصور في «سننه» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/٥٠٠-)، والشافعي في «مسنده» (٢/١٥٦/٢٥٥ - ترتيبه)، و«الأم» (٧/١٨٠)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٢-١٥٣)، و«السنن المأثورة» (٣٩٤/٥٥١)، وأحمد (٢٨/٢٧٤-٢٧٥/١٧٠٤٢) - ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/١٥٦٠-١٥٦١/٤٣١/٩٢٤-)، ومحمد ابن الصباح البزاز الدولابي - أبو جعفر البغدادي - في «سننه» - وعنه ابن ماجه (٢/٨٥٢/٢٥٤٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/٥٠٠-)، والترمذي (٤/٣٩-٤٠/١٤٣٣): ثنا نصر بن علي الجهضمي، والنسائي في «المجتبى» (٨/٢٤٠-٢٤١)، و«السنن الكبرى» (٥/٤١٥-٤١٦/٤٣١ و ٦/٤٢٨/٧١٥٢): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن ماجه (٢/٢٥٤٩/٨٥٢): ثنا هشام بن عمار، وعلي بن حرب الطائي في «حديث سفيان بن عيينة» - ومن طريقه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة في «مشيخته» (٢/٥٣٣-٥٣٤ و ٥٣٥ - تخريج البرزالي)، وابن البخاري في «مشيخته» (٣/١٥٦١-١٥٦٢/٤٣١/٩٢٥-)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٤-١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/٨٩/٩٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/١٣٩-١٤٠/٦٣٠٤ و ١٩٠/٦٤٦٥) - ومن طريقه أبو عبد الله - محمد بن الفضل - القراوي في «الأربعون حديثاً في المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» (١٨٣-١٨٤/١٣٠ - تخريج ابن عساكر) -؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/١٣٧ و ١٨٦) من طريق عبد الجبار بن العلاء، وعمرو بن علي الفلاس، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبي خيثمة - زهير بن حرب - النسائي^(١)، والوليد بن شجاع =

(١) وقد رواه ابنه في «تاريخه الكبير» (١٧١/٣٥٤) عنه؛ لكن سقط إسناده من المطبوع بسبب الرطوبة، وقرن ابن أبي خيثمة مع أبيه محمد بن سعيد بن الأصبهاني وهما رواه عن ابن عيينة يقيناً، فكان ينبغي على المعلق الفاضل الإشارة إلى أن الساقط هو (عن ابن عيينة، عن الزهري ...) الخ؛ لكن هذا لا يتأتى إلا بجمع طرق الحديث كلها، ومعرفة عمن رواه أبو خيثمة، وهذا ما لم يفعله المعلق المشار إليه!

= السكوني، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، والعباس بن الوليد النرسي، وحاجب بن أحمد الطوسي في «الفوائد» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٠)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ١١٠٧-١١٠٨/ ١٤٣٧) - ثنا عبد الرحيم بن منيب، وابن الأعرابي في «حديث سعدان بن نصر» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٦٣/ ٤٣١/ ٩٢٦) - ثنا سعدان بن نصر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٩-١٤٠/ ٦٣٠٤ و ١٩٠/ ٦٤٦٥) - ومن طريقه محمد بن الفضل الفراوي في «الأربعون حديثاً في المساواة» (١٨٣-١٨٤/ ١٣٠ - تخريج ابن عساكر) -، وأبو العباس - محمد ابن يعقوب - الأصبم في «فوائده» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٢) -؛ قالوا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٤-١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/ ٨٩/ ٩٤): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٥/ ٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، وابن الأعرابي - ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٥٩-١٥٦٠/ ٤٣١/ ٩٢٣) - ثنا الحسن بن محمد الصباح الزعفراني، وابن الجارود في «المتقى» (٣/ ١١٢/ ٨١١)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو حامد - أحمد بن محمد بن الحسين - الشرقي - ومن طريقه الفراوي في «الأربعون حديثاً في المساواة» (١٨٣-١٨٤/ ١٢٩ - تخريج ابن عساكر) - ثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي - أبو محمد النيسابوري -، وابن قتيبة الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٠٠ - ٢٠١ - بتحقيقي): ثنا محمد بن عبيد بن حساب، وأبو نعيم الأصبهاني في «معركة الصحابة» (٣/ ١٤٨٨/ ٣٧٧٩) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني وسعيد بن عمرو؛ كلهم - وعدتهم اثنان وثلاثون راوياً - عن سفيان بن عيينة به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك بن أنس ومعمرو وغير واحد عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ، ورووا بهذا الإسناد عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «إذا زنت الأمة؛ فاجلدوها، فإن زنت في الرابعة؛ فبيعوها ولو بضعير».

وروى سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيدالله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل؛ قالوا: كنا عند النبي ﷺ. هكذا روى ابن عيينة الحديثين جميعاً عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، وحديث ابن عيينة وهم فيه سفيان بن عيينة؛ أدخل حديثاً في حديث، والصحيح: ما روى محمد بن الوليد الزبيدي، ويونس بن يزيد^(١)، وابن أخي الزهري عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ؛ قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها».

(١) في «مطبوع السنن»: «عبيد!».

= والزهري، عن عبيد الله، عن شبيل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ؛ قال: «إذا زنت الأمة». وهذا الصحيح عند أهل الحديث، وشبيل بن خالد لم يدرك النبي ﷺ، وإنما روى شبيل عن عبدالله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ؛ وهذا الصحيح، وحديث ابن عيينة غير محفوظ، وروي عنه أنه قال: شبيل بن حامد؛ وهو خطأ، إنما هو شبيل به خالد، ويقال -أيضاً-: شبيل ابن خليلد».

وقال النسائي في «السنن الكبرى» (٤١٦/٥): «لا نعلم أحداً تابع سفيان على قوله: (وشبيل)؛ رواه مالك، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد. ورواه بكير بن الأشج، عن عمرو بن شعيب، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة فقط».

وحديث مالك وعمرو بن شعيب أولى بالصواب من قول ابن عيينة: (وشبيل)». وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم؛ كما في «تهذيب الكمال» (٣٥٥/١٢): «وسألته -يعني: يحيى بن معين- عن شبيل؛ من هو؟ فقال: شبيل بن حامد، وقد اختلف فيه؛ فابن وهب يقول -يعني: عن يونس بن يزيد-: شبيل بن حامد، والليث يقول عن عقيل: شبيل بن خليلد، وسفيان ابن عيينة يقول في غير هذا الحديث: شبيل بن معبد؛ وهو يخطئ فيه، هو يظن أنه شبيل بن معبد الذي كان شهد على المغيرة بن شعبه».

قلت ليحيى: ليس في هذا الحديث الذي يرويه ابن عيينة شبيل؟ قال: لا؛ ليس فيه شبيل، وهو يخطئ فيه...».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٣٨٠/٤): «ليس لشبيل معنى في حديث الزهري».

وقال أبو عوانة -عقبه-: «ابن عيينة يخطئ فيه؛ يقول فيه: (شبيل)، يزيد على غيره بـ (شبيل)، وهو خطأ».

وقال ابن أبي عاصم -عقبه-: «هذا الحديث مما قطعوا به أن ابن عيينة وهم في شبيل». وقال الإمام الدارقطني في «العلل» (٥٨/١١): «وأما ما قاله ابن عيينة؛ فلم يتابع على قوله: (عن شبيل)».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢٢٢/٨): «كذا قال ابن عيينة! وأما الباقر من أصحاب الزهري -نحو: مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد، وغيرهم-؛ فلم يذكروا فيه (شبيل)، فالله أعلم».

= وقال في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٢٩-٣٣٠): «الحفاظ يزعمون أن ابن عيينة أخطأ في ذكره شبلاً في إسناده، وهو يقول: حفظناه من في الزهري وأتقناه».

وقال الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/٥٠٣): «وقد وهم سفيان؛ إذ زاد في الحديث (شبلاً)، وسمى أباه (معبداً)؛ إلا أن عبيدالله إنما رواه عن أبي هريرة وزيد بن خالد حسب».

وقد رواه مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وابن أبي ذئب، ومعر بن راشد، والليث ابن سعد، ويونس بن يزيد، وجماعة سواهم عن الزهري عن عبيدالله عن أبي هريرة وزيد بن خالد، ولم يذكره واحد منهم في حديثه، وإنما دخل على سفيان الوهم فيه من حديث آخر».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٧٤-٧٥): «وذكره -يعني: ابن عيينة- في هذا الحديث (شبلاً) خطأ عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل (لشبل) في هذا الحديث بوجه من الوجوه. وقال يحيى بن معين: ذكر ابن عيينة في هذا الحديث (شبلاً) خطأ؛ لم يسمع شبل من النبي ﷺ شيئاً».

وقال محمد بن يحيى النيسابوري (الذهلي): وهم ابن عيينة في ذكر (شبل) في هذا الحديث، وإنما ذكر (شبل) في حديث (زيد بن) خالد: «الامة إذا زنت». قال: ولم يقم ابن عيينة إسناد ذلك الحديث -أيضاً-، وقد أخطأ فيهما جميعاً».

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/٣٥١): «ولم يتابع ابن عيينة على (شبل) في هذا الحديث».

وقال البرزالي: «رواه البخاري من طريق سفيان بن عيينة؛ إلا أنه لم يذكر (شبلاً)، أسقطه على عمد؛ لأنه خطأ، قاله أبو مسعود الدمشقي».

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٣٥٤): «ولم يتابع على ذلك».

قلت: وهو كما قالوا، ولذلك؛ لم يذكره البخاري في «صحيحه» مع أنه رواه من طريق سفيان بن عيينة، وهذا من دقة نظره، وثاقب بصره -رحمه الله-.

ومسلم -أيضاً- لم يذكر رواية ابن عيينة في «صحيحه» أصلاً، وهذا دليل على أنه يحكم بوهم سفيان في هذه اللفظة.

وهذا ظاهر صنيع المؤلف -رحمه الله-، فإنه ذكر رواية مالك: عقيب رواية ابن عيينة، وكأنه -رحمه الله- يلمح وينبه على وهم سفيان.

وانظر ما بعده، وسيكرره المصنف بعد حديث.

وانظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (ص ١٧١).

عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد؛ قالوا: كنا عند رسول الله ﷺ، فقام رجل، فقال: أنشدك الله؛ إلا قضيت بيننا بكتاب الله؟ فقام خصمه - وكان أفقه منه -، فقال: صدق، اقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي، فقال: «قل»، فقال: إن ابني كان عسيفاً^(١) على هذا، وإنه زنى بامرأته، فافتدت منه بمئة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم؛ فأخبروني: أن على ابنك: جلد مئة وتغريب عام، وعلى امرأة هذا: الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْمِئَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، عَلَى ابْنِكَ: جُلْدُ مِئَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ! عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمُهَا»، فغدا عليها، فاعترفت؛ فرجمها.

٣٢٤- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا مالك، عن الزهري، عن

(١) العسيف - بمهملتين -: الأجير؛ وزنه ومعناه.

٣٢٤- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١/٥٢٣/٦٦٣٣ و ٦٦٣٤): ثنا إسماعيل بن أبي أويس، و (١٢/١٧٢/٦٨٤٢ و ٦٨٤٣): ثنا عبدالله بن يوسف التتيسي، وأبو داود (٤/١٥٣/٤٤٤٥)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٣٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٢)، و «السنن الصغرى» (٣/٢٩١-٢٩٢/٣٢٠٠) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٤-٢٣٥/٥١٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢١٢) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، والترمذي (٤/٤٠) من طريق معن بن عيسى القزاز، والنسائي في «المجتبى» (٨/٢٤٠-٢٤١) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، و (٦/٤٢٨-٤٢٩/٧١٥٣): ثنا قتيبة بن سعيد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٥/٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والشافعي في «الرسالة» (٢٤٨-٢٥٠/٦٩١)، و «المسند» (٢/١٥٥-١٥٦/٢٥٤ و ١٥٦/٢٥٥ - ترتيبه)، و «اختلاف الحديث» (ص ١٥٢-١٥٣)، و «الأم» (٧/١٨٠)، و «السنن المأثورة» (٣٩٨/٥٥٥ - رواية الطحاوي) - ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٨٩-٩٠/٩٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/٣٢١-٣٢٢/٥٠٤٦ و ٣٢٩/٥٠٥٧)، و «السنن الصغرى» (٣/٢٩٢/٣٢٠١)، و «السنن الكبرى» (٨/٢١٢)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٢٠٤ - ط دار الكتب العلمية، أو ٧١٢-٧١٣/٣٣٧ - ط دار ابن حزم) -، والنسائي =

= في «السنن الكبرى» (٥/٤١٦-٥٩٣٢ / ١٠ / ٣٧١ / ١١٧٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٨ / ٦٢٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١٠/٩٠ / ٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٦ / ٥١٩٥) من طريقين عن عبدالله بن وهب، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/٤٣٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٢)، و«السنن الصغرى» (٣/٢٩١ - ٢٩٢ / ٣٢٠٠) - ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١١٧- ١١٨ / ١٧١): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٨ / ٦٣٠٠) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع، وأبو الحسين البغوي في «شرح السنة» (١٠/٢٧٤-٢٧٥ / ٢٥٧٩)، و«معالم التنزيل» (٢/١٨٢-١٨٣) من طريق أبي مصعب الزهري؛ كلهم - وعدتهم اثنا عشر رجلاً - عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٤/١٢٦-١٢٧ / ١٦٢٤ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٢/٨ / ١٧٦٠ - رواية أبي مصعب الزهري، ٨/١٠٨ / ٥٤ - رواية ابن القاسم) - به.

وتابع مالكا:

١- الليث بن سعد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٣٢٣-٣٢٤ / ٢٧٢٤ و ٢٧٢٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣٢٤-١٣٢٥ / ١٦٩٧ و ٢٥ / ١٦٩٨)، والترمذي (٤/٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٢٩ / ٧١٥٤ و ١٠ / ١٩٥-١٩٦ / ١١٢٩٢)، وجعفر بن محمد الفريابي - وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٣) -، والواحدي في «الوسيط» (٣/٣٠٣) من طريق موسى بن هارون الحمالي؛ قالوا: حدثنا قتيبة بن سعيد، والبخاري في «صحيحه» (٤/٤٩١-٤٩٢ / ٢٣١٤ و ٢٣١٥)، والذهلي في «الزهریات» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٩ / ٦٣٠٢) -، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٣) -: ثنا أبو خليفة - الفضل بن الحباب - الجمحي؛ ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو الوليد - هشام بن عبد الملك - الطيالسي، والبخاري في «صحيحه» (٥/٢٥٥ / ٢٦٤٩)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/٤٣٢-٤٣٣) - ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي (٨/٢١٣) -، والبيهقي - أيضاً - من طريق إبراهيم بن ملحان؛ ثلاثتهم قالوا: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣٢٤- ١٣٢٥ / ١٦٩٧ و ٢٥ / ١٦٩٨)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/٤٣٢- ٤٣٣) - ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٣) -؛ قالوا: ثنا محمد بن ربح بن المهاجر المصري، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٥ / ٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبد الحكم، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٢٨٢) =

= ٤٤٣٧/٢٨٣ - «إحسان» من طريق يزيد بن موهب، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٣٢-٤٣٣) - ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢١٣/٨) -: ثنا محمد بن خلاد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥١٩٣/٢٣٦/٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٣٢-٤٣٣) - ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨) - عن عبدالله بن صالح المصري - كاتب الليث -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٨-١٣٩/٦٣٠١) من طريق مروان بن محمد الطاطري، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨) - من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس؛ عشرتهم عن الليث به.

٢- صالح بن كيسان: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٢٣٣/٧٢٥٨ و ٧٢٥٩): ثنا زهير بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣٢٦): ثنا عمرو بن محمد الناقد، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» - وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٤٩/٧١٩٧) -، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٩/٦٣٠٣): ثنا عباس بن محمد الدوري، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٦-٢٣٧/٥١٩٦) من طريق عبيدالله بن سعد الزهري؛ خستهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٣- عقيل بن خالد: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٤٩/٧١٩٨): ثنا محمد بن رافع، عن حجين بن المثنى، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٣) من طريق عبيد بن شريك: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٤- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٢٣٣/٧٢٦٠): ثنا أبو اليمان -الحكم بن نافع -البهراني الحمصي، عن شعيب به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣٢٦): ثنا عبد بن حميد، والذهلي في «الزهریات» - وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٧-١٣٨/٦٢٩٧) -، وأحمد (٢٨/٢٦٨/١٧٠٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٤/٥١٨٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٧-١٣٨/٦٢٩٧)؛ قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبيري؛ أربعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٣٠/١٣٣٠٩) - عن معمر به.

٦- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٣٢٦): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، وحرمله بن يحيى التجيبي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٤١٦-٤١٧/٥٩٣٢ و ١٠/٣٧١/١١٧٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٨/٦٣٠٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/٩٠/٩٦)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٤١٦-٤١٧/٥٩٣٢): نا الحارث =

عبدالله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ...
مثله.

= ابن مسكين - قراءة عليه، وأنا أسمع -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٦/٥١٩٥) من طريق أحمد بن صالح المصري؛ خستهم عن عبدالله بن وهب، عن يونس به.

٧- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٣٠١/٢٦٩٥) و٢٦٩٦ و١٣/١٨٥/٧١٩٣ و٧١٩٤، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٣٢)؛ قالوا: ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، والبخاري في «صحيحه» (١٢/١٦٠/٦٨٣٥) و٦٨٣٦: ثنا عاصم بن علي الواسطي، والطيالسي في «مسنده» (٢/٦٦٩/١٤٣٠) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٧-٢٣٨/٥١٩٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/١١٩٠-١١٩١/٣٠١٢)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/١٣٩ و١٦١) من طريق يزيد بن هارون، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/١٣٩) من طريق أبي بكر -عبدالكبير بن عبدالمجيد- الحنفي؛ خستهم عن ابن أبي ذئب به.

٨- عبدالعزيز بن أبي سلمة بن الماجشون: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/١٥٦/٦٨٣١): ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهرات» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٢٢)، و«السنن الصغرى» (٣/٢٩٥/٣٢١٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/٢٧٨/٢٥٨١)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٤٨-٤٤٩/٧١٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٧/٥١٩٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطيالسي في «مسنده» (٢/٦٦٨/١٤٢٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٧/٥١٩٨)، والبيهقي (٨/٢٢٢)-، والبيهقي (٨/٢٣٦) من طريق شبابة بن سوار؛ أربعتهم عن عبدالعزيز به.

٩- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٣٨/٦٢٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٣-٢٣٤/٥١٨٨)؛ قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٣١١/١٣٣١٠)-: نا ابن جريج به.

١٠- عمرو بن شعيب: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٢٩-٤٣٠/٧١٥٥): ثنا سلمة بن شبيب النيسابوري، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/٢٩٦-٢٩٧/٥٦٣): نا محمد ابن سعد العوفي؛ كلاهما عن قدامة بن محمد، عن مخزومة بن بكير بن عبدالله الأشج، عن أبيه، عن عمرو به.

قال إسحاق: وكان أفقه منه؛ أي: حين لم يناشده.

قال أبو عبد الله: وذكر الشافعي حديثَ عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قوله: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي».

قال الشافعي^(١): فكان هذا أوَّل ما نسخ من حبس الزانيين وإيذاءهما، وأول حدين نزل فيهما، ثم نسخ الجلد عن الثيبين، وأقر أحدهما الرجم، فرجم النبي ﷺ امرأة الرجل ولم يجلدها، ورجم ماعز بن مالك ولم يجلده، ورجم يهوديين ولم يجلدهما^(٢).

٣٢٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل؛ أنهم قالوا: رَجَمَ النبي ﷺ، ولم يَجْلِد.

(١) في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٣-١٥٤)، وانظر: «الرسالة» (ص ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١١٩-١٢٠): «قال ابن المنذر: عارض بعضهم الشافعي؛ فقال: الجلد ثابت في كتاب الله، والرجم ثابت بسنة رسول الله؛ كما قال علي، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة، وعمل به علي ووافقه أبي، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم؛ لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه، ولكونه الأصل، فلا يُردُّ ما وقع التصريح به بالاحتمال، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض بإيجابه العمرة؛ بأن النبي ﷺ أمر من سأل أن يحج عن أبيه، ولم يذكر العمرة، فأجاب الشافعي: بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، قال: فكذا ينبغي أن يجاب هنا.

قلت: وبهذا ألزم الطحاوي -أيضاً- الشافعية، ولهم أن ينفصلوا؛ لكن في بعض طرقه: «حُجَّ عن أبيك واعتمر»، فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة.

وأما قصة ماعز؛ فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة؛ لم يذكر في شيء منها أنه جُلِدَ، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما. وقال في (ماعز): «أذهبوا فارجموه»، وكذا في حق غيره، ولم يذكر الجلد؛ فدل ترك ذكره: على عدم وقوعه، ودل عدم وقوعه: على عدم وجوبه.

قال أبو عبد الله: قال الشافعي^(١): فإن قال قائل: ما دلّ على أن امرأة الرجل وما عزا بعد قول النبي ﷺ: «عَلَى الثَّيْبِ جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ»؟ قيل: إذا قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي؛ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا؛ الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ»، ففي هذا دليل على أن هذا كان أولَ حَدِّ الزَّانِئِينَ، وإذا كان أولًا فكل حَدٍّ جاء يخالفه^(٢)؛ فالعلم يحيط أنه بعده، والذي بعده ينسخ ما قبله؛ إذا كان يخالفه.

قال أبو عبد الله: وهذا قول عامة أهل الفتيا من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وغيرهم، من أهل الأثر: أن على الزاني البكر الذي لم يحصن: جلد مئة، ونفي سنة، وعلى الثيب الذي قد أُحصن: الرجم، ولا جلد عليه، فمن عرف منهم حديث عبادة وثبته: زعم أنه^(٣) جلد الزانين البكرين بكتاب الله، ونفاهما بسنة رسول الله ﷺ، واحتجَّ في نفيه إياهما بحديث عبادة وغيره من الأخبار التي رويت في النفي، وأنه أسقط الجلد عن الثيبين، وأثبت عليهما الرجم بالأخبار التي احتج بها الشافعي، وجعل الجلد منسوخاً عن الثيبين بالسنة.

قال أبو عبد الله: فقد أثبت الشافعي في هذه المسألة نسخ الكتاب بالسنة^(٤)؛ لأنه أثبت الجلد مع النفي على البكرين عند نزول الآية في جلد

(١) في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٤)، وقد ذكر - رحمه الله - نحو هذا الكلام في «الرسالة» (ص ٢٤٧-٢٤٨)، وانظر «الأم» (٦/ ١٤٤-١٤٥ و ٧/ ٨٨).

(٢) في «م»: «بالغة»، وهو تحريف لم يتنبه له الدكتور المعلق عليه، ووقع في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٤): «فكل شيء جدٌ بعد يخالفه...»، وهو محتمل.

(٣) في «م»: «أن».

(٤) قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٢١-٢٢٢): «ومذهبنا: أن السنة قد تنسخ القرآن؛ لأن كل واحد منها من عند الله، ينسخ ما شاء منهما بما شاء منهما، ولأننا وجدنا كتاب الله قد دلنا على ذلك؛ وهو قوله فيه: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] الآية، ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك: «خُذُوا عَنِّي؛ قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر؛ جلد=

الزائنين: الجلد بالكتاب والسنة، والنفي بالسنة، وكذلك أثبت الجلد مع الرجم على الثيبين عند نزول الآية بحديث عبادة، الجلد: بالكتاب والسنة، والرجم: بالسنة، وزعم أن ذلك كان أول حد الزائنين الثيبين، ثم زعم أن النبي ﷺ بعد ذلك رفع الجلد عن الثيبين، وأثبت عليهما الرجم، فأقر بأن الجلد الذي كان واجباً على الثيبين بكتاب الله عند نزول الآية قد رفعه النبي ﷺ عنهما بعد ذلك؛ فصار الجلد^(١) عنهما منسوخاً بسنة رسول الله ﷺ، هذا بحمد الله واضح غير مشكل.

وأما الذين لم يعرفوا حديث عبادة؛ فإنهم قالوا في الآية أحد قولين - كما قالوا في قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] - من^(١) أجاز منهم نسخ الكتاب بالسنة؛ جعل بعض الآية منسوخاً بالسنة، وباقيةا مُحَكَّم، وجعلها الفريق الآخر من العام الذي أريد به الخاص، فقالوا: أراد بقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ [النور: ٢]: البكرين غير المحصنين، دون الثيبين المحصنين، هذا مذهب جمهور أهل العلم.

وقد ذهبت طائفة من أهل عصرنا وقربه إلى إيجاب العمل بحديث عبادة على وجهه، فأوجبوا على الزائنين البكرين جلد مئة بكتاب الله، ونفي سنة بسنة رسول الله ﷺ، وأوجبوا على الزائنين الثيبين الجلد بكتاب الله، والرجم بسنة رسول الله ﷺ، وقالوا: عَمِلَ بذلك علي بن أبي طالب - رضي الله

=مئة، وتغريب عام. والثيب بالثيب؛ جلد مئة والرجم.

أفلا ترى أن الله - تعالى - قد قال في كتابه في اللاتي يأتين الفاحشة ما قال، ثم قال: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾؛ فكان حدهن قبل أن يجعل لهن سبيلاً: ما ذكره في هذه الآية، ثم جعل لهن سبيلاً فيها حداً يخالف ذلك الحد المذكور في تلك الآية؛ فدل ذلك أن السنة قد تنسخ القرآن كما ينسخ القرآن القرآن، وبالله التوفيق.

(١) في المخطوط: «الحد»، والمثبت من المطبوع، وهو الصواب.

(٢) في «م»: «ومن» - بزيادة واو -.

عنه-، وأفتى به أبيُّ بنُ كعب، وقالوا: ليس في الأخبار التي استدل بها الشافعي وغيره على إسقاط الجلد عن الثيين دليل نصّ يوجب رفع الجلد عنهما؛ لأنه ليس فيهما ذكرٌ للجلد بواحدة، ويجوز أن يكون النبي ﷺ قد جلدتهما، وإن لم يذكر في الحديث، ولعلمهم إنما اختصروا ذكره من الحديث؛ لأنهم رأوا الجلد ثابتاً على الزانيين في كتاب الله، فاستغنوا بكتاب الله عن ذكره في السنة، وإنما ذكروا الرجم الذي ليس له في كتاب الله ذكرٌ؛ لينتشر ذكره في الناس، ويشيع في العامة، فيعلموا: أنه سنة من رسول الله ﷺ، فلا يُمَكِّنهم إنكاره، على أنه قد أنكره ناس من أهل الأهواء والبدع.

٣٢٦- حدثنا يحيى: أنبأ هشيم، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف

٣٢٦- إسناده ضعيف (وشطره الأول صحيح بطرقه) - أخرجه أحمد (١/٢٩٦/١٥٦)، والمحامي في «الأمال» (٢٣٠-٢٣١/٢٢٠ - رواية ابن البيع): ثنا زياد بن أيوب -دلو به-؛ كلاهما عن هشيم بن بشير به.
وتابع هشيمًا:

١- حمادُ بن زيد: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/٢٩-٣٠/٢٥)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣/٢٩٢/٣٠٨/١)، و«إنحاف الخيرة المهرة» (٤/٢٤٩-٢٥٠/٢٤٩٩/٢) -ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/٧١-٧٢/٣٥٤٣٥)، و«التمهيد» (٩/٨٣ و٢٣/٩٨)-، والحاتر بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/٧٥٥/٧٥١ - «بغية الباحث») -ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤/٧٢)، و«التمهيد» (٢٣/٩٧-٩٨)-: ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٦٢٠-٦٢١/٢٨٣) من طريق أسد بن موسى، وأبو بكر بن أبي داود -وعنه الأجرى في «الشرعية» (٣/١١٩٤-١١٩٥/٧٦٨)^(١) - من طريق سليمان بن حرب؛ خستهم عن حماد بن زيد به.
٢- أشعث بن سوار^(ب): أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٧٧/٨٨٢٩)، =

(أ) وقد تحرف فيه اسم (حماد بن زيد) إلى (حماد بن سلمة)!! وهو تحريف قبيح جداً.

(ب) قال شيخنا -رحمه الله-: «الظاهر أنه ابن عبد الله الحداني البصري».

قلت: هو محتمل، وما أثبتته أظنه أصوب، والله أعلم، ثم تأكدت من ذلك؛ فقد صرح الأجرى في «الشرعية» (٣/١١٩٤) بأنه ابن سوار، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

=و«المسند»؛ كما في «المطالب العالية» (٣/٢٩٢/٣٠٠٨/٢)، و«إنحاف الخيرة المهرة» (٤/٣٠٧/٢٥٠/٣٤٩٩/٣) -وعنه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٥١-١٥٢/٣٤٣/٢ و٣٠٧/٦٩٧)-، وأبو بكر بن أبي داود وعنه وعن غيره الأجرى في «الشرعة» (٣/١١٩٣-١١٩٤/٧٦٦ و٧٦٧/١١٩٤) عن عبدالله بن إدريس الأودي، وجريز بن عبد الحميد الضبي؛ كلاهما عن أشعث بن سوار به.

٣- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/٣٣٠/١٣٣٦٤).

٤- حماد بن سلمة: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/١٣٦/١٤٦)، وأبو القاسم البغوي في «حديث هبة بن خالد»؛ قالوا: ثنا هبة، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٢٩/١٥٩) من طريق علي بن المديني: ثنا عفان بن مسلم الصفار؛ كلاهما عن حماد بن سلمة به.

٥- المعلى بن هلال: أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٩٠/١١٢).

٦- مبارك بن فضالة: أخرجه الأجرى في «الشرعة» (٣/١١٩٢-١١٩٣/٧٦٥) من طريق علي بن الجعد، عن مبارك به.

قال البوصيري في «إنحاف الخيرة المهرة» (٥/٢٢٨/١٤٧٧) -«مختصره»-: «رواه أبو داود الطيالسي، ومسدد -واللفظ له-، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى الموصلي، ومدار طرقهم على علي بن زيد بن جُدعان؛ وهو ضعيف».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٧): «رواه أحمد، وأبو يعلى في «الكبير»، وفيه علي بن زيد؛ وهو سيئ الحفظ، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال، وفاتهما إعلال الحديث -أيضاً- بيوسف بن مهران؛ فإنه لئن الحديث، تفرد بالرواية عنه علي بن زيد بن جُدعان.

لكن يوسف -هذا- توبع، تابعه.

أ- سعيد بن المسيب، عن عمر -رضي الله عنه- به بنحوه: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٧٧/٨٨٢٨)، وأبو جعفر بن البخري الرزاز في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١٣)- عن يزيد بن هارون، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٨٧-٨٨): نا ابن أبي عدي، وأحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/٣٨/١٤٣١)-: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/١٧٤)-: ثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف؛ أربعتهم عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب به.

وقد صرح سعيد بسماعه من عمر عند مسدد في «مسنده»، وهذه فائدة هامة؛ فإنها قد=

=خلت من كثير من المصادر.

قال الترمذي: «حديث عمر حديث حسن صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح؛ لا مطعن فيه، فيه تصريح

سعيد بسماعه من عمر» ثم ذكر حديثنا هذا.

قال الحافظ: «وهذا الإسناد على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال، وهذا التصريح -المهم- بالتحديث مما خفي على ذاك المعلق على

«مسند الطيالسي - ط دار هجر»؛ فإنه ذكر في تسويده عليه (٣٠ / ١) رواية سعيد -هذه- عن

عمر، وعقب عليها بقوله: «مرسلاً!».

وهذا وحده يكفي لبيان جهل هؤلاء المعلقين على هذا السفر العظيم، وأنهم غرباء عنه،

فهم -لحدائثهم، وعدم نضوجهم في هذا العلم، وقلة خبرتهم- عاجزون عن الوصول والاطلاع

على كتاب الحافظ -رحمه الله- «التهذيب»، والذي فيه -بكل وضوح-: صحة سماع سعيد بن

المسيب من عمر وثبوته؛ خلافاً للأغمار.

وأقول بكل وضوح: لو كان التصريح المذكور في كتاب (مسدد) فحسب، لكان لهم

-والله- عذر؛ إذ ما زال مخطوطاً، أما وهم يحتجون لرأيهم بعدم سماع ابن المسيب من عمر؛ فهذا

يعني: أنهم يرجعون إلى كتب أهل العلم في هذا الباب، ومنها «التهذيب»؛ لكن -للأسف- هم

لم يصنعوا ذلك، بل تعلقوا بأقوال لبعض أهل العلم فيها نفى سماع سعيد بن المسيب من عمر!

لو قالوا: في سماع سعيد من عمر خلاف، والراجح عندنا عدم سماعه؛ لكان لقولهم هذا

مسكة صحة، وبصيص أمل؛ فهم مسبقون بهذا النفي، أما وهم يجزمون، ويكتمون خلاف ما

جزموا به؛ فهذا دليل على ضيق عطنهم، وتعصبهم لبعض الآراء الشاذة، على حد قول القائل:

خالف تعرف! فهم يعلمون أن النفي ليس بعلم، وعكسه هو العلم، والمثبت مقدم على النافي،

ومن علم حجة على من لم يعلم؛ لكن ماذا نفعل بمن تزيب قبل أن يتحصرم؟ وطير قبل أن

يريش؟!

وإني أنصح لمن نصّب نفسه محققاً لهذا الكتاب، وصدر طرة غلافه باسمه: أن يتقي الله في

هؤلاء الشباب، وأن لا يجرّئهم على الخوض في علم هم لا يحسنونه، وأن لا يكون مثل خدنه

(شعيب الأرناؤط)؛ الاسم له والرسم لغيره؛ فإن العلم يفصح الجهل وأهله، ويهتك الباطل

وستره، هذا مع الفرق الكبير بين المعلق على «مسند الطيالسي»^(١) وبين (شعيب الأرناؤط)؛ فإن

الأول -كما يقال:- ليس في العير ولا في النفير في هذا العلم الصعب، وإنما يضعون أمام

أسمائهم كلمة (دكتور)؛ تغريراً بالعوام، وتضليلاً للجهال، وهذه -والله- إنما هي مجرد =

=شكليات محضة ومظاهر براقة، يعجبك منظر الكتاب من شكله؛ لكن يسؤوك مخبره، ولا أدل على ذلك كثرة الأخطاء العلمية لهذا الدكتور -أو المشتغلين تحت حسابه- في تحقيقهم المزعوم، فالله المستعان.

وبعد كتابة ما تقدم؛ وقفت على أثر آخر صحيح؛ فيه تصريح سعيد بن المسيب بسماعه من عمر -رضي الله عنه-:

فقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٥٨ / ١٥٧٥٦) -وعنه جعفر الفريابي في «كتاب الصيام» (١٦٢ / ٤٠)-: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة بن الحجاج، عن إياس ابن معاوية المزني، قال: جلست إلى سعيد بن المسيب، فقال: تَمَنُّ أنت؟ قلت: من مزينة، قال: إني لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن على المنبر.

وسنده صحيح غاية، عض عليه بالنواجذ.

وتابع داود بن أبي هند: يحى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب به.

أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٤ / ١٢٩-١٣١ / ١٦٤٧) -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢ / ٢١ / ١٧٦٦- رواية أبي مصعب الزهري، و٢٤١-٢٤٢ / ٦٩٣- رواية محمد بن الحسن الشيباني) -وعنه الشافعي في «المسند» (٢ / ١٦١-١٦٢ / ٢٦٦- ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢١٢-٢١٣)، و«معرفه السنن والآثار» (٦ / ٣٢٣ / ٥٠٤٨)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٣٠٢-٣٠٣)-، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١١٩-١٢٠ / ١٧٤) -ومن طريقه زاهر بن طاهر الشَّحامي في «زوائد على عوالي مالك» (٢٥٣ / ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧ / ٢٩٨-٢٩٩)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٨٧-٥٨٨ / ٧٨٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٨ / ٢١٣)، والحافظ في «الموافقة» (٢ / ٣٠٢)-، وأحمد (١ / ٣٩٤-٣٩٥ / ٣٠٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣ / ٣١٠)، وابن أبي الدنيا في «مجاوب الدعوة» (٦٤ / ٢٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧ / ٢٩٩)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١ / ٥٤ / ١٧٤) عن يزيد بن هارون، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١ / ١٠٧ / ٩٠) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٤ / ٢٣١-٢٣٢ / ٣٩٠١ - ط دار الوطن، أو ١٥ / ٧٧٢ / ٣٨٩٧ - ط دار العاصمة)، و«تحاف الخيرة المهرة» (٤ / ٢٥٠-٢٥١ / ٣٥٠١ - ط دار الوطن، أو ٥ / ٢٤٤- ٢٤٥ / ٤٧٣٣ - ط دار الرشد)، وأحمد (١ / ٣٦٢-٣٦٣ / ٢٤٩)؛ قالوا: ثنا يحيى بن سعيد =

=القطان، والحاكم (٩١/٣-٩٢) من طريق سفيان بن عيينة؛ خمستهم عن يحيى به.

قال الحافظ: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٦٨/٢٤-٦٩): «هذا الحديث صحيح الإسناد، وقد سمعه سعيد بن المسيب من عمر في قول جماعة من أهل العلم، وشهد معه هذه الحجة، وسمعه يقول عند رؤيته البيت وعند طوافه كلاماً حفظه عنه؛ قد ذكرته في «التمهيد».

وكان علي بن المديني يصحح سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب، وكان ابن معين ينكره، ويقول: كان غلاماً في زمان عمر بن الخطاب؛ لأنه ولد لستين مضتاً من خلافه عمر.

قال ابن عبد البر: كان سعيد بن المسيب حافظاً ذكياً عالماً، وكانت سنه في حجة عمر هذه ثمانية أعوام ونحوها، ومن دون هذا السن يحفظ أكثر من هذا».

وقال في «التمهيد» (٩٣/٢٣): «هذا حديث مسند صحيح...»، ثم ذكر نحو كلامه في «الاستذكار».

وقال البوصيري: «هذا إسناد رجاله رجال الصحيح».

وقد قال ابن عبد البر: «معنى هذا الحديث يستند من وجوه صحاح ثابتة من حديث ابن عباس عن عمر».

قلت: وهي الطريق الثانية عندنا.

٢- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن عمر بن الخطاب

به ضمن حديث طويل: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/١٣٧-١٣٨)، وجعفر الفريابي -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/١٤٣)؛ قالوا: ثنا علي بن المديني، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٧٥-٧٦/٨٧٢٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٧)، وابن ماجه (٢/٨٥٣-٢٥٥٣)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١٠-٤١١/٧١١٨): ثنا محمد بن منصور الجواز المكي، ومحمد بن الصباح البغدادي في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/٨٥٣-٢٥٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/١٤١/١٥١)؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والبزار في «البحر الزخار» (١/٢٩٩-٣٠٢/١٩٤): ثنا أحمد بن عبدة الضبي وأبو بكر بن خلاد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢٢-١٢٣/٦٢٥٧)، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/٢٩٢-٢٩٣/٣٢٠٣)؛ قالوا: ثنا=

=الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني؛ تسعتهم عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عبدالله به.

قلت: وقد بين الحميدي في «مسنده» (١٦/١) أن سفيان بن عيينة ثبت قصة الرجم من معمر، وذكر أنه لم يضبط حفظه لحديث السقيفة عن الزهري، وأنه سمعه من معمر، فثبت وضبط ما كان نسي، فكان تارة يرويه عن معمر عن الزهري، وتارة عن الزهري مباشرة وكلاهما صحيح.

وأخرج الحميدي في «مسنده» (٢٦/١٦/١): ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري به؛ لكن لم يسق متنه، وذكر نحو ما ذكرنا آنفاً.
وتابع سفيان بن عيينة:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه أحمد (١/٤٤٩-٤٥٤/٣٩١): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، والدارمي في «مسنده» (٨/٦٠٧/٢٤٧٣- «فتح المنان»): ثنا خالد بن مخلد القطوانى، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١١/٧١١٩)-: ثنا بشر بن عمر الزهراني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/٦٩/١٤)-، وأبو يعلى الموصلي والحسن بن سفيان في «مسنديهما» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٢/١٥٢-١٥٨/٤١٤- «إحسان»)-، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٩٥-٩٦) عن عبدالله بن محمد بن أسماء، عن جويرية بن أسماء، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١١-٤١٢/٧١٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/٣٠٢/٢٠٥٧ و٣٠٣/٢٠٥٨) من طرق عن عبدالله بن وهب، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٩٥-٩٦) من طريق إسحاق ابن محمد الفروي؛ ستتهم عن مالك بن أنس به.

٢- معمر بن راشد: أخرجه الذهلي في «الزهریات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢٣/٦٢٥٨)-، والترمذي (٤/٣٨-٣٩/١٤٣٢): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني وإسحاق بن منصور، وسلمة بن شبيب النيسابوري؛ أربعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/٣١٥/١٣٣٢٩)-، عن معمر به.

وتابع عبدالرزاق:

أ- عبدالواحد بن زياد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/٣٠٣/٧٣٢٣): ثنا موسى ابن إسماعيل التبوذكي، عن عبدالواحد به.

ب- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/١٥-١٦/٢٥) -وعنه ابن أبي=

= خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٦٤-٣٢٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩٤-٩٥)، و«الاستذكار» (٢٤/٧٢/٣٥٤٧٣)-: ثنا سفيان به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣- صالح بن كيسان: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/١٤٤-١٤٥/٦٨٣٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/١٤٦)-؛ قالوا: ثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأوسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢٣/٦٢٦٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/٣٠٣/٢٠٥٩) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالله- الطيالسي؛ ثلاثهم عن إبراهيم بن سعد الزهري، عن صالح به.

٤- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٣١٧/١٦٩١): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، وحرمة بن يحيى التجيبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢٢/٦٢٥٥): ثنا يونس بن عبدالله، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/٣٠٣/٢٠٥٨): ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١١-٤١٢/٧١٢٠): نا الحارث بن مسكين -قراءة عليه وأنا أسمع-؛ خستهم عن يونس به.

٥- عَقِيل بن خالد الأيلي: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١٢-٤١٣/٧١٢٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٢٣/٦٢٥٩): قالوا: ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٦- عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤١٢/٧١٢١): ثنا عبيدالله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق: ثني عبدالله به.

وأخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٤/٥٦٣-٥٦٧/١٨٨٨٩)^(١): ثنا عبدالله بن عبد الأعلى السامي، عن ابن إسحاق به.

وخالف هؤلاء كلهم: هشيم بن بشير؛ فرواه عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر به. فأدخل (عبد الرحمن بن عوف) بين ابن عباس وعمر.

أخرجه أحمد (١/٣٢٧/١٩٧)، وأبو داود (٤/١٤٤-١٤٥/٤٤١٨): ثنا أبو جعفر =

(١) تحرف اسم عبدالله بن أبي بكر في (مطبوعه) إلى: (عبد الملك بن أبي بكر)، وهو تحريف قبيح.

= - عبدالله بن محمد - النفيلى، وأبو يعلى الموصلى فى «مسند» - وعنه ابن حبان فى «صحيحه» (٢/ ١٤٥ - ١٥١ / ١٣٤ - «إحسان»-) : ثنا سريج بن يونس، وأبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني فى «ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً» (٥٧ / ١٧١) من طريق بشر بن معاذ العقدي؛ أربعتهم عن هشيم به.

قال الإمام الدارقطني فى «العلل» (٢/ ٩ - ١٠ / ٨٤): «... ورواه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه هشيم عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن عبدالرحمن بن عوف، عن عمر. وروى عن هشيم عن الزهري قصة السقيفة بطولها؛ ولم يذكر فيه عبدالرحمن بن عوف. وكذلك رواه عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومالك بن أنس، ويونس، وعقيل، ومعمّر، وصالح بن كيسان، وابن جريج، وابن عينة، وغيرهم؛ عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن عمر؛ فمنهم من روى قصة السقيفة بطوله، ومنهم من اختصره. والمحفوظ من هذا: ما رواه الزهري من رواية صالح بن كيسان، وعبدالله بن أبي بكر، ومالك بن أنس، ومن تابعهم».

وتابع الزهري: سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، فرواه عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة به؛ لكن أدخل عبدالرحمن بن عوف بين ابن عباس وعمر، تماماً مثل رواية هشيم السابقة.

أخرجه أحمد (١/ ٤٢٦ - ٤٢٧ / ٣٥٢)، وابن أبي شيبة فى «المصنف» (١٤ / ٥٦٣ / ١٨٨٨٨) - وعنه أبو القاسم البغوي فى «معجم الصحابة» (٤ / ٣١٤ / ١٧٦٨-)، والنسائي فى «السنن الكبرى» (٦ / ٤١٠ / ٧١١٧): ثنا عبدالله بن محمد وإسحاق الأذرمي؛ قالوا: ثنا محمد بن جعفر - غندر-، وأحمد (١/ ٤٢٦ - ٤٢٧ / ٣٥٢)، والنسائي فى «السنن الكبرى» (٦ / ٤١٠ / ٧١١٦): ثنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان المجالدي؛ قالوا: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والنسائي فى «السنن الكبرى» (٦ / ٤٠٩ / ٧١١٤ و ٧١١٥): ثنا هارون بن عبدالله الحمال ومحمد بن رافع، وأبو القاسم البغوي فى «معجم الصحابة» (٤ / ٣١٤ / ١٧٦٨): ثنا أحمد بن إبراهيم العبدى، وأبو الشيخ الأصبهاني فى «ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً» (٥٧ / ١٦٩) من طريق محمد بن مرزوق؛ قالوا: ثنا أبو داود - سليمان بن داود - الطيالسي، والنسائي فى «الكبرى» (٦ / ٤٠٨ / ٧١١٣) - وعنه الطحاوي فى «مشكل الآثار» (٥ / ٣٠٣ / ٢٠٦٠-) : ثنا عباس بن محمد الدوري، عن أبي نوح - عبدالرحمن بن غزوان - الضبي المعروف بـ (قُراد)^(١)؛ أربعتهم عن شعبة، عن سعد به.

(١) بضم القاف وتخفيف الراء.

ابن مهران، عن ابن عباس؛ قال: خطب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-؛ فحمد الله، وأثنى عليه، وقال: يا أيها الناس! ألا إنَّ الرجم حدٌّ من حدود الله، فلا تخدعن عنه، ألا إن آية ذلك: أن رسول الله ﷺ قد رجم، ورجم أبو بكر، ورجمنا من بعدهما، ولقد هممت أن أكتب في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وفلان، وفلان: أن رسول الله ﷺ رجم، ألا إنه سيأتي من بعدكم أقوامٌ يكذبونَ بالرجم، وبالدجال، ويعذاب القبر، والشفاعة، وقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا^(١).

٣٢٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ عبد الواحد بن زياد، عن الشيباني؛ قال: سمعت عامراً يقول: جلد عليُّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- امرأة، ثم رجمها، فقال: جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بالسنة.

٣٢٨- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن سلمة

= قلت: وهذا سند صحيح؛ فيكون لعبيد الله فيه إسنادان؛ مرة يرويه عن ابن عباس عن عمر بدون واسطة، ومرة بإدخال عبدالرحمن بن عوف بين ابن عباس وعمر -بواسطة-، وتكون رواية سعد -هذه- من المزيد في متصل الأسانيد.

قال الدارقطني في «العلل»: «وهو حديث صحيح من حديث شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن عبيد الله بن عبدالله».

(١) احترقوا.

٣٢٧- موقوف صحيح الإسناد - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات معروفون، وانظر ما بعده.

٣٢٨- موقوف صحيح الإسناد - أخرجه قاسم بن أصبغ في «مصنفه» -ومن طريقه الإمام ابن حزم الأندلسي في «المحلى» (١١/٢٣٤)-: ثنا محمد بن عبدالسلام الخشني، عن محمد ابن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٢/٢٠٣-٢٠٤/٨٣٩) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص١٣٩)-: ثنا محمد بن جعفر -غندر- به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/١١٧/٦٨١٢): ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد (٢/١٢١-١٢٢/٧١٦): ثنا حسين بن محمد المروزي، وأبو القاسم البغوي =

= في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٣٩٠/ ٥٠٥) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٨٤) -، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» - وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١١٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩) -؛ قالاً: ثنا علي بن الجعد، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٤/ ٧١٠٢ و٤٠٤-٧١٠٣/ ٤٠٥) من طريق بهز بن أسد ووهب بن جرير بن حازم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٠)، و«مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٦-٣٠٧/ ٢٠٦١) من طريق أبي عامر -عبد الملك بن عمرو- العقدي؛ ستهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح كالشمس، وقد أعله بعضهم -مع أنه في «صحيح البخاري»!- بالانقطاع!! وسيأتي نقض ذلك ونقده -إن شاء الله-.

وتابع شعبة: حماد بن سلمة، عن سلمة بن كهيل به.

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٧٦/ ١١٩٠ و٤٣٧/ ١٣١٧): ثنا بهز بن أسد، وعفان بن مسلم الصنف؛ كلاهما عن حماد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٦): «وإسناده صحيح على شرط مسلم».

وتابع سلمة بن كهيل؛ كل من:

١- إسماعيل بن أبي خالد: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٢٨/ ١٣٣٥٦) عن معتمر بن سليمان التيمي، و(٧/ ٣٢٧/ ١٣٣٥٣) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج ٤/ ق ٢٠٤) -، والطبراني -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩) - من طريق قبصة بن عقبة؛ كلاهما عن سفيان الثوري، والحاكم (٤/ ٣٦٥) من طريق جعفر بن عون؛ ثلاثهم عن إسماعيل به.

وفي رواية الحاكم: «عن إسماعيل بن أبي خالد؛ قال: سمعت الشعبي، وسئل: هل رأيت أمير المؤمنين -علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-؟ قال: رأيته أبيض الرأس واللحية .. الحديث.

قال الحاكم: «وهذا إسناد صحيح»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٩): «وهو كما قال، وهو نص في سماع الشعبي لهذا الحديث من علي -رضي الله عنه-، ففيه رد لبعض الروايات التي وقع فيها واسطة بين الشعبي وعلي، وكذلك جزم الدارقطني بأنها وهم، وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي. قال: ولم يسمع منه غيره؛ كما ذكره الحافظ في «الفتح» (١٢/ ١٠٥) =

= [(١١٩/١٢)]، ولم يذكر الحجة على ذلك، فاستفدنا من هنا. والموفق الله -تعالى-.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١٩/١٢): «قد طعن بعضهم -كالحازمي- في هذا الإسناد؛ بأن الشعبي لم يسمعه من علي، وجزم الدارقطني [في «العلل» (٩٧/٤)] بأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي، وقال: لم يسمع منه غيره».

قلت: نص عبارته فيه: قال البرقاني -راوي «العلل» عن الدارقطني-: «قلت: سمع الشعبي من علي؟ قال الشيخ -الدارقطني-: سمع منه حرفاً، ما سمع غير هذا».

ويلحق بالحازمي: ابن عبد البر، فقد ضعف حديث علي -هذا- بالعلة نفسها؛ حيث قال في «التمهيد» (٨١/٩): «وأما حديث علي في قصة شراحة؛ فليس بالقوي؛ لأنهم يقولون: إن الشعبي لم يسمع منه، وهو مشهور ..».

قلت: عفا الله عنك! فاتك تصريحه بالسماع عند الحاكم، هذا فضلاً عن شرط الإمام البخاري المعروف؛ فإنه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، فكيف غفل عن ذلك؟!

٢- حُصَيْن^(١) بن عبد الرحمن: أخرجه يوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣٢٩/٤)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٩٧٩/٢٧٨/٢) عن أبي الربيع الزهراني، والدارقطني في «سننه» (٣١٨٩/٤٨/٣) من طريق محمود بن خدّاش^(ب)، و(٣/٤٨-٤٩/٣١٩٠) من طريق محمد بن الصباح السباز -أبو جعفر البغدادي- وهذا في «السنن» له-؛ ثلاثهم عن هشيم^(ت) بن بشير، عن حصين به.

وتابع هشيماً: سليمان بن كثير، عن حصين به.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣١٩١/٤٩/٣) -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (ص ٢٠٢ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٧٠٦-٧٠٧/ ٣٣٣ - ط دار ابن حزم)- من طريق عبيد الله بن كثير بن جبلة، عن محمد بن كثير، عن سليمان به.

وصحح شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- هذه الطريق في «الإرواء» (٦/٨).

٣- أبو حَصَيْن^(ث) -عثمان بن عاصم- الأسدي: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٣٥٣/٣٢٧/٧) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج ٤/ ق ٢٠٤)-، والدارقطني في =

(أ) بضم المهملة، مصغر.

(ب) تحرفت في مطبوع «السنن» إلى: «خراش»؛ بالراء!!

(ت) تحرفت في مطبوع «السنن» إلى «هشام»!

(ث) بفتح المهملة.

= «سننه» (٣/٤٩/٣١٩٢) -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (ص ٢٠٢ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/٧٠٧-٧٠٨/٣٣٤ - ط دار ابن حزم-)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢٢٠) من طريق عمار بن رزيق؛ كلاهما عن أبي حصين به.

٤- إسماعيل بن سالم القداح: أخرجه الإمام أحمد (٢/٢٥٥/٩٤١ و ٢٥٥-٢٥٦/٩٤٢)، وابنه عبدالله في «زوائد المسند» (٢/٢٥٥-٢٥٦/٩٤٢): ثنا أبو إبراهيم -إسماعيل بن محمد بن جبلة- المعقب، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/٢٤٩/٢٩٠): ثنا أبو خيثمة -زهير ابن حرب- النسائي، ومحمد بن الصباح البزاز في «مسنده» -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/٤٨-٤٩/٣١٩٠)-، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/٣٢٩)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٧٨/١٩٧٩) عن أبي الربيع -سليمان بن داود- الزهراني العتكي، والدارقطني في «سننه» (٣/٤٨/٣١٨٨) من طريق محمود ابن خدّاش؛ ستهتم عن هشيم بن بشير: ثنا إسماعيل بن سالم به.

٥- الأجلح بن عبدالله بن حجّية الكندي الكوفي: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف»^(١) (٧/٣٢٦-٣٢٧/١٣٣٥٠) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج ٤/ ٢٠٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٨٨/٨٨٦٠): ثنا علي بن مُسهر، والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكّمة» (ص ١٣٩) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي، والبيهقي (٨/٢٠٢) من طريق جعفر بن عون؛ أربعتهم عن الأجلح به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/٧): «وإسناده جيد، رجاله ثقات رجال الصحيح؛ غير الأجلح -وهو ابن عبدالله الكوفي-، وهو صدوق».

٦- قتادة بن دعامة السدوسي: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/٣٧٣-٣٧٤/١١٨٥)، و«فضائل الصحابة» (٢/٧١٩-٧٢٠/١٢٣٣): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة به.

قلت: وسماع غندر من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/٧٤٤)، وغيرها.

٧- مجالد بن سعيد: أخرجه الإمام أحمد (٢/٢٧٨/٩٧٨ و ٣٨٦/١٢١٠): ثنا يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/٣٢٩)- من طريق حماد بن زيد، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/٣٩٠/٥٠٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ =

(١) تحرف اسم ابن حجّية الكندي إلى: «أبي جحيفة»!! وهو تحريف قبيح غاية.

ابن كهيل، عن الشَّعْبِيِّ: أن عليًّا جلدَ شراحة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، فقال: أجلدها بكتاب الله، وأرجمها بقول رسول الله ﷺ.

٣٢٩- حدثنا حميد بن مسعدة: ثنا خالد بن الحارث: ثنا محمد بن يحيى ابن مبشر الثعلبي؛ قال: سمعت الشعبي يقول: الشيخ والشيخة: جلد مئة، والرجم البتة، فقليل للشعبي: أجمعان عليهما؟ فقال: فعل ذلك أبو حسن - علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في هذه الرحبة بفلان وفلانة؛ جلدهما مئة، ورجمهما.

٣٣٠- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مسلم الأعور، عن

(٨٤ = -)، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١١٨/١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣٢٩/٤)-، وأحمد (١٢١/٢)- (٧١٦/١٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٠٤-٧١٠٣/٤٠٥) من طرق عن شعبة بن الحجاج؛ أربعتهم عن مجالد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (٧/٨): «ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير مجالد -وهو ابن سعيد-، وهو ضعيف».

٣٢٩- موقوف صحيح لغيره - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: رجاله كلهم ثقات معروفون، غير محمد بن يحيى -هذا- فإني لم أعرفه الآن، ولم أجد له ترجمة بعد طول بحث، فنظرة إلى ميسرة.

ومع ذلك؛ فالأثر صحيح على كل حال بما قبله.

٣٣٠- إسناده ضعيف - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب

العالية» (١٨٦٤/٢٦٥/٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٢٤٥-٢٤٦/٣١٩٢) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد بن حازم الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمه» (٧٣/١٣٨)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة: ثنا جرير بن عبد الحميد الضبي به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج ٤/ ٢٠٦)-: ثنا أبو الأحوص -سلام بن سليم- الحنفي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٠)، و«مشكل الآثار» (٣٠٧-٣٠٩/٢٠٦٢) من طريق علي بن معبد الرقي؛ كلاهما عن مسلم بن كيسان الأعور الملائني به.

حَبَّة^(١) بن جوين^(٢)، عن علي: أنَّ امرأة أخته، فقالت: إني زنيت، فقال: لعلك أوتيت وأنت نائمة في فراشك؛ فأكرهت؟ فقال: زنيت طائعةً غير مكرهة، قال: لعلك غُصِبْتَ على نفسك؟ قالت: ما غصبت، فحبسها، فلمَّا ولدت، وشب ابنها؛ جلدها، ثم أمر؛ فَحْفِرَ لها إلى منكبها في الرحبة، ثم أدخلت فيها، ثم رمى ورمينا، فقال: جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة محمد ﷺ.

٣٣١- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا زكريا، عن فراس، عن عامر، عن مسروق، عن أبي بن كعب؛ قال: يُجلد الرجل إذا زنا ولم يحصن، ثم يُنفى ويجلد الذي قد أحصن، ثم يرجم.

٣٣٢- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن إسماعيل، عن الشَّعْبِيِّ، عن

= قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مسلم بن كيسان الأعور». وقال في «المختصرة» (٥/ ٢٢٥ / ٤١٤٠): «رواه إسحاق بسند ضعيف؛ لضعف مسلم بن كيسان».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٩): «أخرجه الطحاوي بسند ضعيف».

(١) بمهملة مفتوحة، ثم موحدة ثقيلة، وتحرفت في «الأسماء المبهمة» إلى «حية» بتحتانية!!

(٢) بجيم؛ مصغر، العُرْنِي -بضم المهملة، وفتح الراء بعدها نون.

٣٣١- موقوف صحيح الإسناد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٨١ / ٨٨٣٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١١٩٦ / ٥٩٥ - تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٣١ / ٥٠٦٣)-؛ قالوا: ثنا شريك بن عبدالله القاضي، وأبو نعيم الأصبهاني في «مسانيد أبي يحيى -فراس بن يحيى- المكتب الكوفي» (٨٤/ ٢٤ / ١) من طريق قتيبة بن سعيد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٣) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ قالوا: ثنا أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- الشكري، كلاهما عن فراس بن يحيى به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون.

٣٣٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»

(١٠/ ٨١ / ٨٨٣٧): ثنا حفص بن غياث، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٢٨ / ١٣٣٥٦) عن=

أبي بن كعب؛ قال: البكران يجلدان وينفيان، والشيان يجلدان ويرجمان.

قال أبو عبد الله: ومن ذلك: قول الله - عز وجل -: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فصلى النبي ﷺ في سفره حيث توجهت به راحلته.

٣٣٣- حدثنا أحمد بن عبدة: ثنا يزيد بن زريع: ثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ تَطَوُّعًا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ؛ نَزَلَ، فَيُصَلِّي مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ».

٣٣٤- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن يحيى بن أبي

= معتمر بن سليمان التيمي؛ كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الشعبي لم يسمع من أبي بن كعب، بينهما مسروق بن الأجدع؛ كما بينته الرواية السابقة.

٣٣٣- إسناده صحيح - أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/٣٤٢/١٩٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٩٤) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/٧٦-)، وأحمد (٢٢/١٧٢-١٧٣/١٤٢٧٢ و ٤٠٤/١٤٥٣٣)؛ قالوا: ثنا إسماعيل ابن علية، والبخاري في «صحيحه» (١/٥٠٣/٤٠٠)، وأبو محمد - عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن أيوب - بن ماسي في «جزئه» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦) - عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والدارمي في «مسنده» (٦/٦٢٤/١٦٣٤) - «فتح المنان»: ثنا يزيد بن هارون، والبخاري في «صحيحه» (٢/٥٧٥/١٠٩٩)، والبيهقي (٢/٦) عن معاذ بن فضالة، وأبو جعفر بن البخاري الرزاز في «الجزء السادس عشر من حديثه» (٤٦٧/٨٤ - متفق منه) من طريق عبدالله بن بكر السهمي؛ ستهتم عن هشام بن عبدالله الدستوائي به.

٣٣٤- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢٣/٢٨٤-٢٨٥/١٥٠٣٨): ثنا عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له (٢/٥٧٣/٤٥١٠ و ٥٧٥/٤٥١٦-) به.

=

كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَطَوِّعًا عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ فِي السَّفَرِ، فَلِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ؛ نَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ».

٣٣٥- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا حجاج بن محمد، عن ابن

= وتابع معمرًا:

١- شيبان بن عبد الرحمن النحوي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٩٤/٥٧٣/٢):

ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، عن شيبان به.

٢- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٢٢٧/٢٠٤/١) من

طريق بشر بن بكر، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٧٦/٨٨/٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٤-٢٦٥/٢٥٢١- «إحسان») من طريق الوليد بن مسلم الدمشقي؛ قالوا: ثنا الأوزاعي به.

وخالف بشراً والوليد: محمد بن مصعب القرقيساني؛ فرواه عن الأوزاعي به بلفظ: «إذا

أراد أن يصلي المكتوبة -أو الوتر- ...»، فزاد: (أو الوتر)، وهي زيادة منكرة لا تصح؛ لضعف القرقيساني -هذا^(١)، ومخالفته للثقتين الثبتين في الأوزاعي: الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر.

وقد حاول الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- التوفيق بين رواية القرقيساني -هذه- وحديث

ابن عمر الآتي، وهو توفيق في غير محله؛ إذ هو مبني على صحة رواية القرقيساني -هنا-! وقد بينا آنفاً أنها ضعيفة، فضلاً عن مخالفته للثقتين الثبتين: الوليد، وبشر.

٣٣٥- إسناده صحيح - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦-٢٦٧/٢٥٢٤-

«إحسان»): ثنا محمد بن أحمد بن أبي عون، عن أحمد بن إبراهيم الدورقي به.

وأخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في

«السنن الكبرى» (٦/٢)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وابن الجارود في «المنتقى»

(١/٢٢٨/٢٠٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٠٣/٢٤٨/٥)؛ قالوا: ثنا محمد بن إسماعيل بن

سالم، كلاهما عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٧٦/٢/٤٥٢١) -وعنه أحمد (١٤١٥٦/٦١/٢٢)-،

والشافعي في «الأم» (٩٧/١)، و«المسند» (١٧٩/١٩٣- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في =

.....

(١) في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

= «معرفة السنن والآثار» (١/٤٨٧/٦٦٥)-: ثنا عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، وأحمد (٢٣/٣٠٥/١٥٠٧١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٢٥٣/١٢٧٠)-وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٦/٢٥٢٣-«إحسان»)-عن محمد بن بكر البرساني، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٧/٢٥٢٥-«إحسان»)-من طريق عبدالله بن وهب المصري؛ أربعتهم عن ابن جريج به.

وتابع ابن جريج:

١- الليث بن سعد: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١/٣٨٣/٥٤٠/٣٦)، والنسائي في «المتجنى» (٣/٦)، و«السنن الكبرى» (١/٢٩٠/٥٤٢ و ٢/٣٤/١١١٣)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧/١٥٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٨) عن قتيبة ابن سعيد، وأحمد (٢٢/٤٤٢/١٤٥٨٨): ثنا حجين بن المثنى، ومسلم -أيضاً- (١/٣٨٣/٥٤٠/٣٦)، وابن ماجه (١/٣٢٥/١٠١٨)؛ قالوا: ثنا محمد بن ربح بن المهاجر المصري، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦١-٢٦٢/٢٥١٦-«إحسان»)-من طريق أبي الوليد -هشام بن عبد الملك- الطيالسي، وأحمد (٢٢/٤٤٢/١٤٥٨٨)، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (١/٤٦٤/١٧٢٣)-؛ قالوا: ثنا يونس بن محمد المؤدب؛ خمستهم عن الليث بن سعد به.

٢- أبو خيثمة -زهير بن معاوية- الجعفي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٣٨٣/٥٤٠/٣٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٨) من طريق محمد بن أيوب والحسن بن علي ابن زياد؛ ثلاثتهم عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وأبو داود (١/٢٤٣/٩٢٦)-وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (١/٤٦٤-٤٦٥/١٧٢٦)-: ثنا أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، وأحمد (٢٢/٢٤٧/١٤٣٤٥): ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-، و(٢٣/١١-١٢/١٤٦٢٤): ثنا حسن بن موسى الأشيب؛ أربعتهم عن زهير به.

٣- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/٥٧٦/٤٥٢٢)-وعنه أحمد (٢٣/٣٦١/١٥١٧٥)-، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٢/٤٩٤)، وأبو داود (٢/٩/١٢٢٧)-وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٤/٢٣٦٧)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة، والترمذي (٢/١٨٢/٣٥١)-ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/١٨٩/١٠٣٨)-: ثنا محمود بن غيلان، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/٤٦٤/١٧٢١) من طريق علي بن حرب، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧-٤٥٨/١٥٠١): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛=

=ستهم عن وكيع بن الجراح، وأحمد (٢٢/٤٢٠/١٤٥٥٥): ثنا أبو أحمد الزبيري،
و(٢٣/٢٩٧/١٥٠٦١): ثنا يزيد بن هارون، والترمذي (٢/١٨٢/٣٥١) -ومن طريقه البغوي
في «شرح السنة» (٤/١٨٩/١٠٣٨) -من طريق يحيى بن آدم، والطوسي في «مختصر الأحكام»
(٢/٢٥٦/٣٢٧) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/٤٦٤/
١٧٢٢) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، و(٢/٧٤/٢٣٦٦) من طريق مخلد بن يزيد، ومحمد
ابن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٨/١٥٠٣) من طريق معاوية بن هشام القصار،
وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٢/٢٥٨) -من طريق الحسين بن حفص،
وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/٧٦-٧٧) من طريق أبي إسحاق الفزاري؛ كلهم عن سفيان
الثوري به.

قال الترمذي: «حديث جابر حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- هشام بن عبدالله الدستوائي: أخرجه أحمد (٢٣/١٠٠-١٠١/١٤٧٨٨): ثنا
عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، وكثير بن هشام الكلبي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»
-ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٦)-: ثنا إسماعيل ابن علي، وأبو يعلى
في «مسنده» (٤/١٦١-١٦٢/٢٢٣٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، ومحمد بن
إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٨/١٥٠٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما
عن روح بن عباد، وأبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/٧٠/١٤٦٢)-: ثنا
داود بن رشيد، عن شعيب بن إسحاق، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٦): ثنا أبو
بكرة -بكار بن قتيبة-، عن أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ ستهم عن هشام به.

٥- يزيد بن إبراهيم التستري: أخرجه أحمد (٢٣/١٨١/١٤٩٠٧): ثنا عفان بن مسلم
الصفار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٦) من طريق أبي الوليد الطيالسي،
والبيهقي (٢/٢٥٨) من طريق سليمان بن حرب؛ ثلاثهم عن يزيد به.

٦- عمرو بن الحارث المصري: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/٦)، و«الكبرى» (٢/
٣٤ - ١١١٤/٣٥): ثنا محمد بن هاشم البعلبكي، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٣-٢٦٤/
٢٥١٩- «إحسان»): ثنا الحسين بن عبدالله القطان، عن هشام بن عمار؛ كلاهما عن محمد بن
شعيب بن شابور، عن عمرو به.

وتابع محمد بن شعيب: عبدالله بن وهب المصري، عن عمرو به.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٣/٢٥١٨- «إحسان»): ثنا ابن سَلَم، عن =

جريح: أخبرني أبو الزبير؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: رأيت النبي ﷺ يُصَلِّي وهو على راحلته النوافل في كلِّ جهة؛ ولكنه يخفض السجدين من الركعة، ويومئ إيماء.

٣٣٦- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي ذئب، عن عثمان بن

= حرملة بن يحيى التجبي، عن ابن وهب به.

٧- زكريا بن إسحاق المكي: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨ / ١٥٠٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي: ثنا روح بن عبادة: ثنا زكريا به.

٣٣٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (١١٢ / ١٤٢٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٣ / ٢)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦ / ٢٦٤ / ٢٥٢٠- «إحسان»)-: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ ثلاثهم قالوا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧ / ٤٢٩ / ٤١٤٠) -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١ / ٤٥)-، وإسماعيل بن عبد الله -المعروف بـ (سَمُوَيْه)- في «فوائده» -ومن طريقه المزني في «تهذيب الكمال» (١٩ / ٤١٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ٥) من طريق إبراهيم بن الحسين -المعروف بـ (ابن ديزيل)-؛ قالوا: ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، والطيالسي في «مسنده» (٣ / ٣٤٣ / ١٩٠٩)، والشافعي في «الأم» (١ / ٩٧)، و«السنن المأثورة» (١٦١ / ٧٧)، و«المسند» (١ / ١٧٩ / ١٩٢ و ١٨٠ / ١٩٤- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (١ / ٤٨٦ / ٦٦٣)-: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وأبو يعلى في «مسنده» (٤ / ٩٠ / ٢١٢٠): ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، عن وهيب بن خالد؛ أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

وتابع عثمان بن عبد الله بن سراقه: عطاء بن أبي رباح، عن جابر به بنحوه.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣ / ٨٦-٨٧ / ١٢١٧): ثنا أبو معمر -عبد الله بن عمرو- المقعد النخعي، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٣٨٤): ثنا محمد بن حاتم، عن معلى بن منصور، وأحمد (٢٣ / ٩٦-٩٧ / ١٤٧٨٣)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده الكبير» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢ / ١٤٠ / ١١٩٠)-: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ قالوا: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو عوانة في «صحيحه» (١ / ٤٦٤ / ١٧٢٥) من طريق محمد بن عيسى الطباع؛ أربعتهم عن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، عن كثير ابن شنظير، عن عطاء به.

= وتابع عبد الوارث بن سعيد: حماد بن زيد، عن كثير به.

عبدالله بن سراقه، عن جابر بن عبد الله؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يُصلي تطوعاً على راحلته نحو المشرق، في غزوة أثمار.

٣٣٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهري:

= أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨٤ / ٥٤٠ / ٣٨)، والحسن بن سفيان في «مسنده» - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ١٤٠ / ١١٨٩) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٢٥)؛ قالوا: ثنا أبو كامل - فضيل بن حسين - الجحدري، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٩ / ١٠٠٥) - «منتخب»، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ١٤٠ / ١١٨٩) عن سليمان بن حرب، وأحمد (٢٣/ ٣٥٦ / ١٥١٦٦): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤ / ١٧٢٤) من طريق خالد بن خدّاش؛ أربعتهم عن حماد بن زيد به.

٣٣٧- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٥٥ / ١٥٦٨٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٢٨٦ / ٣١٩ - «منتخب»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٣ / ٢٣٦٤): ثنا ابن مهل^(١) - واسمه: محمد بن عبدالله بن المهمل الصنعاني -؛ ثلاثهم عن عبد الرزاق - وهذا في «المصنف» له = (٢/ ٥٧٥ / ٤٥١٧) - به.

(١) وقع في مطبوع «إنحاف المهرة» (٦/ ٣٩١): ابن مهدي، محرفاً!!

وزاد محققه ضغناً على إباله، فزعم وادعى - بلا علم ولا حلم - أنه عبدالرحمن بن مهدي - شيخ الإمام أحمد - المشهور!!

وهو - والله - وهم شنيع؛ فإن أبا عوانة لم يدرك عبدالرحمن بن مهدي؛ فكيف يروي عنه؟! هذا فضلاً عن أنهم لم يذكروا عبدالرحمن بن مهدي ضمن تلاميذ عبدالرزاق والعكس بالعكس، فهو لا تعرف له رواية عنه. والذي أوقع الدكتور المشار إليه - المعلق عليه - أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لما ذكر رواية أبي عوانة آنفة الذكر في كتابه «إنحاف المهرة» أشار إلى أنه رواه عن شيخه ابن مهل، لكن لحدثه هؤلاء الدكاترة، وقلة خبرتهم بأصول المخطوطات؛ لم يستطع قراءة الكلمة جيداً، فحرفها إلى (مهدي)؛ إذ كان مشهوراً بالرواية، وزاد جهلاً وخطأً - لقصر باعه، وتشبعه بما لم يعط - فادعى أنه عبدالرحمن بن مهدي، فوقع في خطئين علميين متاليين.

نعم؛ لو ادعى أن ابن مهدي هو: الحسين بن مهدي الأيلي؛ لكان لزعمه بصيص أمل من صحة؛ إذ أنهم ذكروا الحسين - هذا - ضمن تلاميذ عبدالرزاق؛ لكن ليس هو يقيناً؛ لأنهم لم يذكروا أبا عوانة ضمن تلاميذه بخلاف ابن مهل؛ فإنهم ذكروا أبا عوانة ضمن تلاميذه، وذكروه هو ضمن تلاميذ عبدالرزاق، لا سيما وهو كذلك على الجادة في (المطبوع)، وهي نسخة جيدة إلى حد ما، والله أعلم.

أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته النوافل في كل جهة.

٣٣٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث بن سعد:

= وتابع عبدالرزاق: عبدالأعلى بن عبد الأعلى السامي، عن معمر به.

أخرجه أحمد (١٥٦٨٦/٤٥٦/٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٦/٢)^(١)، والإمام البخاري في «صحيحه» (١٠٩٣/٥٧٣/٢): ثنا علي بن عبدالله المديني، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٦٥/٢٥٢-٢٥١/٢): ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢٣٦٣/٧٣/٢) من طريق يحيى بن معين وبكر بن خلف وعياش بن الوليد؛ سبعتهم عن عبدالأعلى به.

٣٣٨- إسناده صحيح.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (١٦٣٥/٦٢٥/٦) -«فتح المنان»-: ثنا أبو صالح -عبدالله ابن صالح- المصري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالله بن صالح، وهو ثقة إذا روى عنه واحد من الكبار الخذاق: البخاري، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة؛ كما نصص على ذلك الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»، والإمام الذهلي ليس دون هؤلاء، لا سيما والحديث من رواية ابن شهاب الزهري، والإمام الذهلي -رحمه الله- متخصص في حديثه، ومع ذلك تويع؛ فقد أخرجه الإمام أحمد (١٥٦٩٥/٤٦١/٢٤): ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والبخاري في «صحيحه» (١٠٩٧/٥٧٥-٥٧٤/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٢) عن يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

وتابع عقيلاً:

١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٠١/٤٨٨/١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١٥٧٦/٢٩٢/٢) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، وعمر بن سواد العامري البصري؛ قالوا: نا عبدالله بن وهب، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤٢٥/٢)، و«فتح الباري» (٥٧٩/٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٥٨/١)؛ قالوا: ثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد؛ كلاهما عن يونس به.

(١) وقع عنده: ثنا عبدالأعلى -أو حدث عنه-؛ على الشك!

حدثني عُقَيْل، عن ابن شهاب: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، (عن عامر ابن ربيعة)^(١)؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يُسَبِّحُ وهو على الراحلة، ويومئ برأسه قَبْلَ أيَّ وجهة توجهه، ولم يكن رسول الله ﷺ يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة.

٣٣٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا حجاج بن محمد؛ قال: قال ابن جريج: حدثني يحيى بن جُرْجَةَ^(٢)، عن ابن شهاب؛ قال: حدثني عبد الله بن عامر بن

= وقد علقه الإمام البخاري في «صحيحه» (١١٠٤/٥٧٨/٢) عن الليث بن سعد.
٢- عبدالرحمن بن عمر اليحصبي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١١٢/٤/٢٨٩٣) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن به.
٣- صالح بن أبي الأخضر: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه المصنف - كما سيأتي- (رقم ٣٤٣)-: ثنا النضر بن شميل، وأحمد (١٥٦٧٢/٤٤٢/٢٤): ثنا سكن بن نافع؛ كلاهما عن صالح به.

قلت: وصالح -هذا- ضعيف، يعتبر به؛ كما في «التقريب».
وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م»! ولم يتنبه الدكتور المعلق عليه لهذا السقط -على عادته-، ولو تأمل الإسناد؛ لغير ما خطه هنا؛ فإنه لا يخفى عليه -إن شاء الله- أن عبدالله بن عامر لا صحبة له، فكيف يصح بعد ذلك أن يقول: رأيت رسول الله ﷺ ... إلخ.
٣٣٩- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

أخرجه أحمد (١٥٧٠١/٤٦٩/٢٤)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٧/٢٦٨٤-٢٦٨٥) من طريق أحمد بن يونس البغدادي؛ كلاهما عن حجاج بن محمد الأعور به.
قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير يحيى بن جُرْجَةَ -هذا-: قال أبو حاتم؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (١٣٣/٩): «شيخ»، وقال ابن عدي: «حدث عنه ابن جريج وجماعة، وأرجو أنه لا بأس به»، ووثقه ابن حبان (٥٩٩/٧)، وقال: «ربما خالف». وهو هنا لم يخالف، بل وافق غيره؛ فتنبه جيداً.

(٢) في المخطوط: «خرجة»، والصواب: «جرجة» -بضم الجيم الأولى، وسكون الراء، وفتح الجيم الثانية-؛ كما في مصادر التخريج.

ربيعه؛ قال: رأى عامرٌ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي على ظهر راحلته.

٣٤٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو اليمان: أنبأ شعيب، عن الزهري، وسألته عن مسافرٍ صَلَّى متطوِّعاً على ظهر دابَّته، ووجهه نحو المشرق -أو

٣٤٠- إسناده صحيح - أخرجه محمد بن إسحاق السراج الثقفى في «مسنده» (٤٥٥-٤٥٦ / ١٤٩٣): ثنا محمد بن يحيى الذهلي -وهذا في «الزهريات» له- بسنده سواء.

وأخرجه الإمام أحمد (١٠/٢٩٦-٢٩٧/٦١٥٥)، والبخاري في «صحيحه» (٢/٥٧٨/١١٠٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/٢٣٢-٢٣٣/٣١٦١): ثنا أبو زرعة -عبد الرحمن بن عمرو- الدمشقي، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٥)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ أربعتهم قالوا: ثنا أبو اليمان -الحكم ابن نافع- البهراني الحمصي به.

وأخرجه أحمد (١٠/٢٩٦-٢٩٧/٦١٥٥): ثنا عصام بن خالد، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/٢٣٣) من طريق بشر بن شعيب بن أبي حمزة؛ كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة به. وتابع شعيباً:

١- معمر بن راشد: أخرجه أحمد (٨/١١٢-١١٣/٤٥١٨): ثنا عبدالرزاق بن همام، والرويانى في «مسنده» (٢/٤٠٠-١٣٩٦): ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار؛ قالوا: ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، كلاهما عن معمر به.

٢- ابن أبي ذئب: أخرجه الشافعي في «المسند» (١/١٨١-١٩٧- ترتيبه): ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب به.

٣- صالح بن أبي الأخضر -ضعيف، يعتبر به-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه المصنف -كما سيأتي بعد حديثين-: ثنا الثضر بن شميل، عن صالح به.

٤- الوليد بن محمد المقرئ -متروك-: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٩/٤٢٠-٥٥٦٩): ثنا سويد بن سعيد -ضعيف-، عن الوليد به.

٥- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/١٢١-١٢٢/٢٨٩٢) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦٥/٢٥٢٢) «إحسان» من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم -المعروف ب: (دحيم)- كلاهما عن الوليد ابن مسلم: ثنا عبدالرحمن.

وقد صرح الوليد بالتحديث في كل طبقات السند عند الطبراني.

المغرب-؟ فقال: حدثني سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ وَهُوَ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ، لَا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ، وَيَوْمَئِذٍ إِيْمَاءٌ».

وكان ابن عمر يفعل ذلك.

٣٤١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

٣٤١- إسناده صحيح.

أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/٤٢٢)، و«فتح الباري» (٥٧٥/٢) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه؛ كلاهما عن أبي صالح به.

قلت: إسناده صحيح كما تقدم تفصيله قبل حديثين، وقد علقه البخاري في «صحيحه» (١٠٩٨/٥٧٥/٢) عن الليث.

وتابع الليث بن سعد:

١- عبدالله بن وهب: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١/٤٨٧/٧٠٠/٣٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/١٧٩-١٨٠/٢٤٢١ - «إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩١-٢٩٢/١٥٧٥) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ قالوا: ثنا حرملة ابن يحيى التجيبي، وأبو داود (٢/٩/١٢٢٤) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/٧٥-٧٦) -، والدارقطني في «سننه» (٢/١٥٩/١٦٦١): ثنا ابن أبي داود -عبدالله بن سليمان بن الأشعث-؛ قالوا: ثنا أحمد بن صالح المصري، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/١٤٧-١٤٨/١٠٩٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/٢٠١/٢٧٠٠ و٢٤٦/٢٧٩٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وابن الجارود في «المنتقى» (١/٢٣٧-٢٣٨/٢٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦)، و«السنن الصغرى» (١/٣٠٨/٨٥٩) عن مجمر بن نصر الخولاني، والنسائي في «المجتبى» (١/٢٤٣-٢٤٤/٢/٦١)، و«السنن الكبرى» (١/٤٥٦-٤٥٧/٩٥٠): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والحارث بن مسكين، وعيسى بن حماد (رُغْبَة)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٦/٨٦٢- مسند ابن عباس)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧١/٢٣٥١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/١٤٧-١٤٨/١٠٩٠ و٢٤٩/١٢٦٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٢٨)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» -وعنه محمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦/١٤٩٤) -:

يونس، عن ابن شهاب؛ قال: قال سالم: كان ابن عمر يُصَلِّي على دَابَّتِهِ من الليل وهو مسافر، ولا يبالي حيث ما كان وجهه، قال ابن عمر: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ^(١) تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ».

٣٤٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن

=ثنا عثمان بن صالح السهمي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٢٩١-٢٩٢ / ١٥٧٥) من طريق أحمد بن عيسى بن حسان المصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧١ / ٢٣٥٢): ثنا أبو زرعة الرازي، عن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي -دُحَيْم-؛ كلهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

٢- عبدالله بن الحارث المخزومي المكي -ثقة-: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧١ / ٢٣٥٣) من طريق عبد الرحمن بن يونس بن محمد الرقي السراج، عن عبدالله به. (١) في «م»: «وجهة».

٣٤٢- إسناده ضعيف جداً (والمرفوع منه صحيح).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٢٠ / ١٣١٢٩): ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الخوطي، عن أبي المغيرة -عبد القدوس بن الحجاج- الخولاني به. قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم متروك؛ كما قال الدارقطني وغيره.

لكن الحديث صحيح بما قبله وما بعده.

وتابع الزهري عن سالم:

١- موسى بن عقبة: أخرجه أحمد (١٠/ ٨٣ / ٥٨٢٢): ثنا عفان بن مسلم الصُّفَّار، عن وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، و(١٠/ ٣٤٨-٣٤٩ / ٦٢٢١): ثنا أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧ / ١٤٩٨) من طريق عبد الجبار بن سعيد المساحقي؛ كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦-٤٥٧ / ١٤٩٧) من طريق ابن جريج؛ ثلاثتهم عن موسى بن عقبة به.

٢- عبدالله بن العلاء بن زُرَيْر: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ١٩٥ / ٧٢٥٤) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ٧٦) من طريق عبدالله =

تيم: ثنا الزهري، عن رجلٍ مسافرٍ صَلَّى متطوِّعًا وهو على ظهر دابته، ووجهه نحو المشرق -أو المغرب-، قال: حدثني سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ وَهُوَ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ، لَا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ».

٣٤٣- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن (أبيه)^(٢)؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

٣٤٤- وقال^(١): وأنبأ سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ... مثل ذلك.

٣٤٥- حدثنا إسحاق: أنبأ عَبْدَةُ بن سليمان: ثنا عبيد الله، عن نافع،

=ابن روح المدائني، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفى النيسابوري في «مسنده» (٤٥٣ / ١٤٨٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٠ / ١٦) من طريق الحسن بن أبي الربيع؛ ثلاثهم عن شبابة بن سوّار، عن عبدالله به.

وقرن مع سالم: نافعاً -مولى ابن عمر-، والقاسم بن محمد.

٣- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٧ / ١٤٩٩): ثنا يوسف بن موسى القطان: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن حنظلة به.

٣٤٣- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه) - تقدم تخريجه (رقم ٣٣٨).

(١) سقط من المخطوط.

٣٤٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

(١) يعني: الزهري.

٣٤٥- إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (١ / ٤٨٦ / ٧٠٠ / ٣٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢ / ٧٢-٧٣ / ٢٣٥٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢ / ٢٩٠-١٥٦٩)، وأحمد (١٠ / ٢٤٨ / ٦٠٧١)، والترمذي (٢ / ١٨٣ / ٣٥٢): ثنا سفيان بن وكيع، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢ / ٢٥١ / ١٢٦٤): ثنا أبو كريب =

= محمد بن العلاء - الهمداني، وأبو سعيد - عبدالله بن سعيد - الأشج؛ خمستهم عن أبي خالد الأحمر، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/٥٧٥/٤٥١٨)، ومسلم في «صحيحه» (١/٤٨٦/٧٠٠/٣١)، وأبو العباس - محمد بن يعقوب - الأصم في «حديثه» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤) -: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن غير، وأحمد (١٠/٣٨٣-٣٨٤/٦٢٨٧)؛ كلاهما قال: ثنا عبدالله بن غير، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/٢٥٧-٢٥٨/٣٢٨)؛ ثنا محمد بن بشار - بندار -، ويحيى بن حكيم المقوم؛ قالوا: ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وأحمد (٦/١٩/٤٩٥٦)؛ ثنا قرآن بن تمام الأسدي الكوفي، و(٨/٤٤/٤٤٧٠) - ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/٢٩٠/١٥٦٩) -: ثنا معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، و(٩/٣٢٥/٥٤٤٧)؛ ثنا عفان بن مسلم الصفار، عن وهيب بن خالد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٨)؛ ثنا يزيد بن سنان، عن حماد بن مسعدة، و(٢/٧٣/٢٣٦٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/٢٩٠/١٥٦٩) من طريق زائدة بن قدامة، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤/١٤٨٥)؛ ثنا وهب ابن بقية الواسطي؛ ثنا خالد بن عبدالله الواسطي الطحان، وأبو القاسم البغوي - وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/١٣٩/١٦١٦) -: ثنا داود بن رشيد، عن إسماعيل بن عياش، وأبو العباس الأصم في «الجزء الثاني من حديثه» (٨٨/١١٥)؛ ثنا يحيى بن أبي طالب؛ ثنا علي بن عاصم؛ كلهم عن عبيد الله بن عمر العمري به.

وتابع عبيد الله بن عمر؛ كل من:

١- جويرية بن أسماء بن عبيد الضبيعي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٤٨٩/١٠٠٠) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/١٨٨/١٠٣٦) -: ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، ومحمد بن إسحاق السراج في «مسنده» (٤٥٤/١٤٨٣)؛ ثنا محمد بن عثمان بن كرامة؛ ثنا أبو غسان - مالك بن إسماعيل - النهدي؛ كلاهما عن جويرية به.
قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- موسى بن عقبة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٥٧٣/١٠٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦) من طريق تميم بن محمد وعبدالله بن أبي القاضي؛ قالوا: ثنا عبد الأعلى ابن حماد النرسي، وأحمد (١٠/٨٣/٥٨٢٢)؛ ثنا عفان بن مسلم الصفار؛ كلاهما عن وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، عن موسى به.
وتابع وهيباً:

أ- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/٢٦٤) - وعنه =

= أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣٥٨/٨)، و«جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني من حديثه لأهل البصرة» (١١٧/٢٤٧) - من طريق بشر ابن الحارث الحافي، عن يحيى بن يمان العجلي الكوفي - صدوق يخطئ كثيراً، وقد تغير -، عن الثوري به.

ب- **عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج**: أخرجه أبو أمية - محمد بن إبراهيم بن مسلم - الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٩١/٢١٧)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي النيسابوري في «مسنده» (٤٥٢-٤٥٣/١٤٧٨) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والفاكهي في «حديث أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه» (١٧٩-٤٤/١٨٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٧/٨٦٥ - مسند ابن عباس) من طريق عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد؛ كلاهما عن ابن جريج: ني موسى به.

ت- **إسماعيل بن عياش**: أخرجه أبو القاسم البغوي - وعنه الدارقطني في «سننه» (١٦١٦/١٣٩/٢) - ثنا داود بن رشيد، عن إسماعيل به.

وإسماعيل؛ ضعيف في غير الشاميين، كما هو الحال هنا؛ لكن لا بأس به في المتابعات.

٣- **محمد بن عجلان**: أخرجه أحمد (٤٦٢٠/٢٣٨/٨)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٥/١٤٨٩): ثنا عبيد الله بن سعيد بن يحيى الشكري - أبو قدامة السرخسي -، والدارقطني في «سننه» (١٦١٧/١٤٠/٢) من طريق أبي محمد - عبد الرحمن بن بشر ابن الحكم - النيسابوري العبدى؛ قالوا: ثنا يحيى بن سعيد القطان، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٦/٨٦١ - مسند ابن عباس) من طريق حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي - أبي زرة المصري -؛ كلاهما عن ابن عجلان به.

٤- **أسامة بن زيد الليثي**: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٧/٨٦٤ - مسند ابن عباس): ثنا الربيع بن سليمان المرادي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٥/١٤٩٠): ني عيسى بن أحمد - فيما كتب إليّ -؛ قالوا: ثنا عبدالله بن وهب، عن أسامة به.

٥- **عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر**: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٣/٢٣٦٢): ثنا العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، عن عمر به.

٦- **يزيد بن عبدالله بن الهاد**: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٦-٥٤٧/٨٦٣ - مسند ابن عباس): ثنا سعيد بن عبدالله بن عبد الحكم: ثنا أبو زرة - وهب الله بن راشد - الحجري المصري، عن أبي زرة - حيوة بن شريح التجيبي - المصري، عن يزيد به.

٧- **الحسن بن الحر بن الحكم الكوفي**: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/٢٣٢)، =

عن ابن عمر؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَتَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

قال نافع: وكان ابن عمر يفعله.

٣٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ صالح بن قدامة: حدثني ابن دينار، عن ابن

= والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٠ / ١٠٩٤) عن أبي جعفر - عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل - النفيلي الحراني، ومحمد بن إسحاق السراج في «مسنده» (٤٥٣ / ١٤٨١) من طريق أبي غسان - مالك بن إسماعيل - النهدي؛ كلاهما عن زهير بن معاوية الجعفي، عن الحسن به.

٨- عبيدالله^(١) بن الأخنس النخعي - أبو مالك الخزاز-: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٣٢)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤ - ٤٥٥ / ١٤٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٦)، والذهلي في «معجم الشيوخ» (١/ ٩٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله به.

٩- هشام بن سعد المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٤ / ١٤٨٤) من طريق أبي نعيم - الفضل بن دكين - الملائني: ثنا هشام به.

١٠- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: أخرجه محمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤ / ١٤٨٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٩١) من طريقين عن أبي عاصم - الضحاك بن مخلد - النبيل، عن حنظلة به.

١١- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٥ / ١٤٩٢): ثنا عبيد بن عبد الواحد: ثنا سعيد بن أبي مريم: ثنا إسماعيل به.

١٢- الليث بن سعد: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨ / ١٥٠٤): ثنا عبيد بن عبد الواحد: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث به.

١٣- عطاء بن خالد المخزومي المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨ - ٤٥٩ / ١٥٠٥): ثنا محمد بن بكار: ثنا عطاء به.

وللحديث طرق أخرى عن نافع.

٣٤٦- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن صالح بن قدامة - هذا - مقبول؛ كما في «التقريب» - يعني: =

(١) تحرفت في «السنن الكبرى»، و«معجم الشيوخ» إلى عبدالله - مكبراً -! فليصحح.

عمر - رضي الله عنهما -: أنه كان يُصَلِّي على راحلته في السفر حيث توجَّهت به، ويقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ».

٣٤٧- حدثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري: ثنا أبي: ثنا شعبة،

= حيث يتابع، وإلا؛ فلين، وقد تابعه شعبة وغيره كما سيأتي في الحديث الآتي بعده.

٣٤٧- إسناده صحيح - أخرجه أحمد (٥٠٦٢/٨٨/٩)، والحاثر بن أبي أسامة في

«مسنده» - وعنه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٣٢٩/٣٢٢/١)، و«عوالي الغيلانيات»

(٦٢/٤١٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧٥/١٧) من طريق محمد بن الجهم السمری؛ قالوا: ثنا

يزيد بن هارون، وأحمد (٥٥٢٩/٣٧٤/٩): ثنا محمد بن جعفر - غندر -؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وتابع شعبة:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٧/٧٠٠/٤٨٧/١)، وداود بن

الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي» - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»

(٤/٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥١٣/١٠)، قالوا: ثنا يحيى بن يحيى، والشافعي في

«السنن المأثورة» (٨٠/١٦٣)، و«المسند» (١٩٧/١٨١/١) - ترتيبه، و«الأم» (٩٧/١) - ومن

طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٤٨٥-٤٨٦/١) ٦٦٠

و٤٨٦/١، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧٣/١٧)، وأحمد (٥٣٣٤/٢٣٩/٩): ثنا

عبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن عيسى الطباع، والنسائي في «المجتبى» (٢٤٤/١) و٢/٦١،

و«السنن الكبرى» (٩٤٩/٤٥٦/١) - وعنه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٧) -: ثنا قتيبة

ابن سعيد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢٣٥٧/٧٢/٢): ثنا يونس بن عبد الأعلى: نا عبدالله بن

وهب، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (١٥١٣/٤٦٠): ثنا يوسف بن موسى

القطان: ثنا خالد بن مخلد القطواني، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٦٥) من طريق

عبد الله بن مسلمة القعني، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩١)

(١٥٧٣) من طريق عبدالله بن يوسف التتيسي، والبغوي في «معالم التنزيل» (١/١٤٠) من طريق

أبي مصعب الزهري؛ عثرتهم عن الإمام مالك بن أنس - وهذا في «الموطأ» له (٢/٢٧ -

٢٨/٣٨٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/١٥٤/٣٩٩ - رواية أبي مصعب الزهري،

وص ١٩٦ - رواية عبدالله بن مسلمة القعني، و٣١٢/٢٧٨ - رواية ابن القاسم، و١٤٨/٢٥٢

و٢٥٣ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/٢٠٥ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - به. =

عن عبد الله بن دينار؛ قال: رأيت ابن عمر يُصَلِّي على راحلته حيث توجهت به، ويقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ».

= قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧ / ٧١): «وهو حديث صحيح من جهة الإسناد».

٢- **عبد العزيز بن مسلم القسملبي**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢ / ٥٧٤ / ١٠٩٦): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأحمد (٩ / ٣٠٣ - ٣٠٤ / ٥٤١٣): ثنا عفان بن مسلم الصفار، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١ / ١٥١٥) من طريق عبد الله بن مسلمة القنعبي؛ ثلاثتهم عن عبد العزيز به.

٣- **يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٤٨٧ / ٣٨ / ٧٠٠)، وابن أبي داود - وعنه الدارقطني في «سننه» (٢ / ١٥٩ / ١٦٦٢) -؛ قالوا: ثنا عيسى بن حماد المصري (زُغْبَة)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١ / ١٥١٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢ / ٢٩١ / ١٥٧٤) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن ابن الهاد به.

٤- **سفيان الثوري**: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٩٤): ثنا وكيع، وأحمد (٩ / ٥١٨٩ / ١٦٧)؛ ثنا يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦٠ / ١٥١٣) من طريق أبي داود - عمر بن سعد بن عبيد - الحفري، و (٤٦١ / ١٥١٦) من طريق أبي نعيم - الفضل بن دكين - الملائبي؛ أربعتهم عن الثوري به.

٥- **سليمان بن بلال المدني**: أخرجه أحمد (٩ / ٣٠٠ / ٥٤٠٦)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١ / ١٥١٧): ثنا إبراهيم بن عبد الرحيم؛ قالوا: ثنا أبو سلمة - منصور بن سلمة - الخزاعي، عن سليمان به.

٦- **إسماعيل بن جعفر المدني**: أخرجه ابن خزيمة في «حديث علي بن حُجْر» (١٤٤ / ١٥): ثنا علي بن حجر، وابن حبان في «صحيحه» (٦ / ٢٦٢ / ٢٥١٧) - «إحسان» - من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦٠ / ١٥١٢): ثنا أبو عمر - حفص بن عمر - الدوري؛ ثلاثتهم عن إسماعيل به.

٧- **موسى بن عقبة**: أخرجه الفاكهي في «حديث أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه» (١٨١ - ١٨٢ / ٤٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧ / ٧٥) من طريق أحمد بن زكريا بن الحارث ابن أبي مسرة، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن موسى به.

- ٣٤٨- حدثنا عبيد الله بن معاذ: ثنا أبي: ثنا شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ... مثل ذلك.
- ٣٤٩- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى

٣٤٨- إسناده صحيح - أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٩/٤٣٧-٤٣٨/٥٥٨٨): ثنا عبيد الله بن معاذ به.

وأخرجه أحمد (٩/٧٦/٥٠٤٠): ثنا محمد بن جعفر - غندر-، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦/١٤٩٥) من طريق يحيى بن كثير بن درهم العنبري، و(٤٥٦/١٤٩٦) من طريق عمار بن عبد الجبار المروزي؛ ثلاثتهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

حفص بن عاصم: هو ابن عمر بن الخطاب -ابن أخي ابن عمر-.

٣٤٩- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٨٧/٧٠٠/٣٥)، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤)-؛ قالوا: ثنا يحيى به.

وأخرجه عبد الله بن وهب في «الموطأ» (٧٥/٢٠٧) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٥)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦٢-١٦٣/٧٩)، و«المسند» (١/١٨٠/١٩٦ - ترتيبه)، و«الأم» (١/٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «معرفه السنن والآثار» (١/٤٨٦/٦٦٢)-، وأبو داود (٢/٩/١٢٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩٠/١٥٧١)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٦٠١) عن عبد الله بن مسلمة القعني، وأحمد (٨/١١٤-١١٥/٤٥٢٠) و٩/١٧٦/٥٢٠٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/٣٦/٥٦٦٦): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ قالوا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٢/٦٠)، و«السنن الكبرى» (١/٤٠٥/٨٢١): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢٦١/٢٥١٥- «إحسان»)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/١٨٨-١٨٩/١٠٣٧) من طريق أبي مصعب الزهري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧٣): ثنا علي بن المبارك، عن إسماعيل بن أبي أويس، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩٠/١٥٧١) من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي؛ ثمانيتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٢/٢٧/٣٨٦- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/١٥٤/٣٩٨- رواية أبي مصعب الزهري،=

= ١٩٥-١٩٦/٢١٧ - رواية عبدالله بن مسلمة القعني، و٤١١/٤٠٠ - رواية عبدالرحمن بن القاسم، و١٤٧/٢٥١ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/٢٠٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) - به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم ...».

وتابع الإمام مالكاً عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني الأنصاري؛ كل من:

- ١- زائدة بن قدامة: أخرجه أحمد (١٠/٢٧٣/٦١٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧٤): ثنا محمد بن النضر الأزدي؛ قالوا: ثنا معاوية بن عمرو الأزدي، عن زائدة به.
- ٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٩٣-٤٩٤)، وأحمد (٩/١٧٥/٥٢٠٦)؛ قالوا: ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/٥٧٥-٥٧٦/٤٥١٩) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧٢) -، وأحمد (٩/١١٥/٥٠٩٩): ثنا عبدالله بن الوليد العدني، و(٩/٣٩١-٣٩٣/٥٥٥٧): ثنا يزيد بن هارون؛ أربعتهم عن الثوري به.

- ٣- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/٣٩٧/١٩٨٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٣٥/٥٦٦٤): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٦) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثهم عن وهيب به.
- ٤- حماد بن سلمة بن دينار البصري: أخرجه أحمد (٩/٣٢٧/٥٤٥١): ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧-٢٥٨/١٣٢٧٥): ثنا علي بن عبدالعزيز، عن حجاج بن المنهال الضير؛ كلاهما عن حماد به.

- ٥- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٦) من طريق عبدالله بن مسلمة القعني، عن الدراوردي به.

- ٦- يحيى بن عبدالله بن سالم: أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٧٥/٢٠٧) - ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٥) -.

- ٧- محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٨/١٣٢٧٦): ثنا يحيى بن أيوب العلاف، عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر به.

- ٨- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/٣٦/٥٦٦٥): ثنا مجاهد بن موسى، وأبو العباس - محمد بن يعقوب - الأصم في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨-١٨٩/٦٢): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ كلاهما عن حجاج بن محمد =

=الأعور المصيصي، عن ابن جريج به.

٩- محمد بن دينار الطاحي -ضعيف-: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٢٥٢/

١٢٦٨): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، عن محمد به.

وقد تحرف اسم (عمرو بن يحيى) إلى (عمر بن يحيى) -بضم المهملة، وفتح الميم-

فليصحح.

وتابع عمرو بن يحيى المازني: أبو بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن

الخطاب، عن سعيد بن يسار به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٤٨٨/٩٩٩)، والطبراني في «المعجم الكبير»

(١٢/٢٥٧/١٣٢٧١) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢٨)-: ثنا علي بن

المبارك، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٥) من طريق الحسن بن علي بن زياد؛ قالوا: ثنا

إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (١/٤٨٧/٧٠٠/٣٦)، والمصنف في «كتاب

الوتر» (٨٩/٤٦- مختصره)، والبيهقي (٢/٥) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ قالوا: ثنا يحيى بن

يحيى التميمي النيسابوري، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦١/٧٨) -ومن طريقه البيهقي في

«معرفة السنن والآثار» (١/٤٨٧-٤٨٨/٦٦٧)-، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢/٤٧/٨٣٧-

«منتخب»): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائي، والدارمي في «مسنده» (٧/٨٨/١٧١٢-

«فتح المنان»): ثنا مروان بن محمد الطاطري، وأحمد (٨/١١٣-١١٤/٤٥١٩ و١٢٥-

١٢٦/٤٥٣٠ و٩/١٧٦/٥٢٠٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/٤٥١/٦٤٤)-،

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/٣٦/٥٦٦٧): ثنا زهير بن حرب -أبو خيثمة-، وابن

ماجه (١/٣٧٩/١٢٠٠): ثنا أبو جعفر -أحمد بن سنان- القطان الواسطي؛ قالوا: ثنا عبدالرحمن

ابن مهدي، والترمذي (٢/٣٣٥/٤٧٢) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/٤٥١-

٤٥٢/٦٤٥)-، والنسائي في «المجتبى» (٣/٢٣٢)، و«السنن الكبرى» (٢/١٥٤/١٣٩٩)، ومحمد

ابن إسحاق الثقفي -السراج- في «مسنده» -وعنه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٩٩/٨٠)،

والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢٨-١٢٩)-؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، وأحمد (٩/١٧٦/

٥٢٠٨): ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» -ومن طريقه أبو عوانة في

«صحيحه» (٢/٧٢/٢٣٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٢٨-٤٢٩)، وأبو نعيم

الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩١)، والدارقطني في «سننه» (٢/١٣٨-

١٣٩/١٦١٥ و١٤٩/١٦٣٧)-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/٤٣٨/٤٥٠): ثنا علي بن

شعيب السمسار، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٥٤٥/٨٦٠ - مسند ابن عباس): ثنا =

= سليمان بن ثابت الخزاز الواسطي؛ قالوا: ثنا معن بن عيسى القزاز، وابن حبان في «صحيحه» (٤/٦٠٣-٦٠٤/٦٠٤ و ١٧٠٤/٦ و ١٧٢/١٧٢-٢٤١٣- «إحسان»): نا عمر بن سعيد بن سنان؛ قال: نا أبو مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧١): ثنا أبو يزيد القرايطسي، عن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري، وأحمد (١٠/١٦٠/٥٩٣٦): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٢٩): ثنا أبو بكرة -بكار بن قتيبة-، عن روح بن عباد وإبراهيم بن أبي الوزير، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧/١٣٢٧١)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٨٤٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/٢٩٠-٢٩١/١٥٧٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢٨) من طرق عن عبدالله بن مسلمة القعني، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩٠-٢٩١/١٥٧٢) من طريق محرز بن سلمة، وهيب بن خالد الباهلي؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر نفساً- عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (١/٥٠١-٥٠٢/٢٩٢- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/١١٩-١٢٠/٣٠٠- رواية أبي مصعب الزهري، و١٧٠/١٦٣- رواية القعني، و٥٤٤/٥٢٢- رواية ابن القاسم، و١٢٢/١٨٢- رواية سويد بن سعيد الخدثاني، و٨٣/٢٠٦ و ٩٤/٢٥٢- رواية محمد بن الحسن الشيباني)، عن أبي بكر بن عمر به بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يوتر على البعير»^(١)، وهو ضمن قصة حدثت مع ابن عمر في سفره.

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٥/٢٧٢-٢٧٤): «فيه أوضح الدلائل على أن الوتر ليس بواجب فرضاً، ولا يشبه المكتوبات؛ لأن الإجماع منعقد: أنه لا يجوز أن يصلي على الدواب شيئاً من فرائض الصلوات؛ إلا في شدة الخوف خاصة، وفي غلبة المطر عليه؛ إذا كان الماء فوقه وتحته؛ فإنهم اختلفوا في ذلك. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتنفل على البعير ويوتر عليه؛ فبان بذلك خروج الوتر عن طريق الوجوب. وهذه سنة جهلها أبو حنيفة؛ فلم يجر لأحد أن يوتر على الدابة -أو البعير- في الحمل، وكره ذلك له إلا من عذر!! وخالفه أصحابه وسائر الفقهاء ... فبان بذلك أنه نافلة وسنة؛ لإجماعهم على أنه لا يجوز ذلك في المكتوبة.

وهذا كان حجةً بالغة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، واستدل الحنفية على رأيهم بقوله ﷺ: «إن الله زادكم صلاة -وهي الوتر-؛ فصلوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر».

لكن رده شيخنا أسد السنة الهمام، الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيح» (١/٢٢٢)، بقوله: «يدل ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «فصلوها» على وجوب صلاة الوتر، وبذلك قال الحنفية؛ خلافاً للجماهير، ولولا أنه ثبت بالأدلة القاطعة حصر الصلوات المفروضات في كل يوم وليلة بخمس صلوات؛ لكان قول =

= قال الترمذي: «حديث ابن عمر حسن صحيح.

وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا، ورأوا أن يوتر الرجل على الراحلة؛ وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق (بن راهويه).
وقال بعض أهل العلم: لا يوتر الرجل على الراحلة، وإذا أراد أن يوتر؛ نزل فأوتر على الأرض؛ وهو قول بعض أهل الكوفة».

فائدة:

قال ابن المنذر في «الأوسط» (٢٤٧/٥): «أما نزول ابن عمر عن راحلته حتى أوتر بالأرض؛ فمن المباح، إن شاء الذي يصلي الوتر صلى على الراحلة، وإن شاء صلى على الأرض، أي ذلك فعل يجزيه، وقد فعل ابن عمر الفعلين جميعاً، روينا عن ابن عمر أنه كان ربما أوتر على راحلته، وربما نزل.

والوتر على الراحلة جائز؛ للثابت عن النبي ﷺ أنه أوتر على الراحلة، ويدل ذلك على أن الوتر تطوع، خلاف قول من شذ عن أهل العلم وخالف السنة؛ فزعم أن الوتر فرض!» اهـ.
وقال المصنف -رحمه الله- في «كتاب الوتر» (ص ٩٠-٩١ - مختصره): «وزعم النعمان [ابن ثابت -أبو حنيفة-] أن الوتر على الدابة لا يجوز، خلافاً لما روينا.

واحتج بعضهم له بحديث رواه ابن عمر -رضي الله عنه- أنه نزل عن دابته فأوتر بالأرض، فيقال لمن احتج بذلك: هذا ضرب من الغفلة؛ هل قال أحد: إنه لا يحل للرجل أن يوتر بالأرض؟! إنما قال العلماء: لا بأس أن يوتر على الدابة، وإن شاء أوتر بالأرض.

.....

= الحنفية أقرب إلى الصواب؛ ولذلك فلا بد من القول بأن الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب، وكم من أوامر كريمة صرفت من الوجوب بأدنى من تلك الأدلة القاطعة، وقد انفك الأحناف عنها بقولهم: إنهم لا يقولون بأن الوتر واجب كوجوب الصلوات الخمس، بل هو واسطة بينها وبين السنن، أضعف من هذه ثبوتاً، وأقوى من تلك تأكيداً!

فليعلم أن قول الحنفية هذا قائم على اصطلاح لهم خاص حادث، لا تعرفه الصحابة، ولا السلف الصالح، وهو تفريقهم بين الفرض والواجب ثبوتاً وجزاءً، كما هو مفصل في كتبهم.
وأن قولهم بهذا معناه: التسليم بأن تارك الوتر معذب يوم القيامة عذاباً دون عذاب تارك الفرض، كما هو مذهبهم في اجتهادهم، وحينئذ يقال لهم: وكيف يصح ذلك مع قوله ﷺ لمن عزم على أن لا يصلي غير الصلوات الخمس: «أفلح الرجل»؟!
وكيف يلتقي الفلاح مع العذاب؟! فلا شك أن قوله ﷺ هذا وحده كاف لبيان أن صلاة الوتر ليست

بواجبة؛ ولهذا اتفق جماهير العلماء على سنته وعدم وجوبه؛ وهو الحق.

نقول هذا مع التذكير والنصح بالاهتمام بالوتر، وعدم التهاون عنه؛ لهذا الحديث وغيره. والله أعلم».

المازني، عن أبي الحباب - سعيد بن يسار -، عن ابن عمر؛ قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ».

٣٥٠- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس: ثنا عبد الملك

= وكذلك كان ابن عمر -رضي الله عنه- يفعل؛ ربما أوتر على الدابة، وربما أوتر على الأرض.

وعن نافع: أن ابن عمر -رضي الله عنه- كان ربما أوتر على راحلته، وربما نزل، وفي رواية: كان يوتر على راحلته، وكان ربما نزل.

وانظر -لزماً- (ص ٢٧ - ٣٩) من الكتاب المذكور.

٣٥٠- إسناده حسن.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٨٦ / ٧٠٠ / ٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٨٨ / ٢٨٠١)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (١/٤٨٥ / ٦٥٩)-، وأحمد (٨/٣٣٧ / ٤٧١٤)- ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٩٠ / ١٥٧٠)-، والنسائي في «المجتبى» (١/٢٤٤)- وعنه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٧)-: ثنا عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثني، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٢٥٢ / ١٢٦٧): ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/٧٣ / ٢٣٦١): ثنا أبو سعيد البصري؛ سبعتهم عن يحيى بن سعيد القطان، وعبد بن حميد^(١) في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/٢٢٦)- وعنه الترمذي (٥/٢٠٥ / ٢٩٥٨)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ١٤١)-: ثنا يزيد بن هارون، ومسلم في «صحيحه» (١/٤٨٦): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/١٧ / ٥٦٤٧): ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/١٤ - ١٥ / ١٠٩٣٠): ثنا محمد بن آدم بن سليمان؛ قالوا: ثنا عبدالله بن المبارك، ومسلم في «صحيحه» (١/٤٨٦): ثنا محمد بن عبدالله بن نمير: حدثني أبي، وأحمد (٩/٤٨ / ٥٠٠١)، والطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٣/٤٥٣): ثنا أبو كريب؛ قالوا: ثنا عبدالله بن إدريس الأودي، والنسائي في «المجتبى» (٢/٤٩٤): ثنا عبدة بن سليمان الكلابي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٢١٢ / ١١٢١): ثنا أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- =

(١) تحرف اسمه في «نواسخ القرآن» إلى «عبد الحميد»!! فليصحح.

العرزمي^(١)، عن سعيد بن جبير؛ قال: أخبرني عبد الله بن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ تَطَوُّعًا حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ».

ثم قرأ عبد الله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: في هذا نزلت.

٣٥١- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري.

٣٥٢- وعن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى

= الأشج، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٠٢/٢٤٨/٥) من طريق محمد بن يحيى بن الضريس، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٦٩/٢٥٣/٢): ثنا علي بن المنذر، والطبري في «جامع البيان» (٤٥٣/٢): ثنا سلم بن جنادة؛ أربعتهم عن محمد بن فضيل، ومسلم في «صحيحه» (٤٨٦/١): ثنا أبو كريب، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والحاكم (٢٦٦/٢) - وعنه الواحدي في «أسباب النزول» (ص ٢٣) - من طريق أبي أسامة - حماد بن أسامة -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي؛ عشرتهم عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. قلت: قد أخرجه مسلم كما ترى؛ لكن لفظه يختلف نوعاً ما عن لفظ الحاكم، فتنبه. وقال البيهقي في «المعرفة»: «وهو أصح ما يروى في نزول هذه الآية، والله أعلم. (١) بفتح العين المهملة، وسكون الراء، بعدها زاي مفتوحة.

وقد تحرف اسمه في «م» - بتحقيق الدكتور البصري - إلى العزرمي؛ بتقديم الزاي على الراء! وهو تحريف شنيع.

٣٥١ و ٣٥٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده).

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٣/٢)، وأحمد (١١٧٠١/٢٣٢/١٨)؛ قالوا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وتابع وكيعاً: عبيد الله بن موسى العبسي، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى به. =

رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ، يُومِيْءُ إِيْمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

٣٥٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو الوليد: ثنا همام، عن أنس بن

= أخرجه البزار في «مسنده» (١/ ٣٣٣ / ٦٩١ - «كشف الأستار»): ثنا محمد بن معمر، عن عبيد الله به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٢): «حديث ابن عمر في «الصحيح» باختصار، وحديث أبي سعيد؛ رواه أحمد والبزار، وفي إسنادهما محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ وفيه كلام».

قلت: قال تلميذه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، سيئ الحفظ جداً». وفات الهيثمي إعلالاً حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - به (عطية العوفي)؛ فإنه ضعيف مدلس، وتدليسه من أقبح أنواع التدليس، كما هو معروف. لكن الحديث مع ذلك صحيح بشأه من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، وقد تقدم مسنداً عند المصنف، فانظر رقم (٣٣٥).

تنبيه: قوله في أول الحديث: «وعن» معطوف على الإسناد السابق؛ يعني: ثنا ابن أبي ليلى، عن نافع... إلخ.

٣٥٣- إسناده صحيح - أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٦ / ١١٠٠): ثنا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي - أبو جعفر السرخسي^(١)، عن حَبَّان^(٢) بن هلال، والإمام مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٨ / ٧٠٢): ثنا محمد بن حاتم، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق محمد بن غالب - تمام -؛ قالوا: ثنا عفان بن مسلم الصَّفَّار، والإمام أحمد (٢٠/ ٣٧٩ / ١٣١١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٤ / ٢٣٦٥): ثنا محمد بن إسحاق الصَّغَانِي؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، والبيهقي (٢/ ٥) من طريق عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٢) من طريق أبي خليفة - الفضل بن الحباب - الجُمَحِي؛ خستهم عن همام بن يحيى العوذِي به.

أبو الوليد: هو الطيالسي، واسمه: هشام بن عبد الملك.

تنبيه: سقط اسم (همام بن يحيى) من مطبوع «المستخرج»؛ فليستدرك.

= وتابع هماماً: حجاج بن حجاج الباهلي، عن أنس بن سيرين به.

(١) بفتح المهملة، وبالموحدة.

سيرين؛ قال: رأيت أنس بن مالك يُصَلِّي على حمارة من قبل المشرق، وقلت: رأيتك تُصَلِّي لغير القبلة؟! قال: لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يفعلُه -يعني: ما فعلته-.

٣٥٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الصمد: ثنا بكار بن ماهان: ثنا

= أخرجه البخاري في «صحيحه» -معلقاً- (٥٧٦/٢): وقال إبراهيم بن طهمان، عن حجاج به.

قال الحافظ في «الفتح» (٥٧٧/٢): «لم يسق المصنف المتن، ولا وقفنا عليه موصولاً من طريق إبراهيم». وانظر ما بعده.

٣٥٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه أحمد (١٢٢٧٧/٢٩٥/١٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٩٠٥/١٢١/٢): ثنا عبدة بن عبد الله الصفّار الخزاعي، ومحمد ابن إسحاق الثقفي -السُّراج- في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «الثقات» (١٠٨/٦)-: ثنا أحمد ابن إبراهيم الدورقي؛ قالوا: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن بكاراً -هذا- ذكره البخاري في «تاريخه الكبير»، ولم يزد على ما في هذا السند، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد وثقه ابن حبان على عادته! نعم؛ هو صحيح بما قبله، لكن دون قوله: «على ناقته»؛ فإن المعروف في ذلك عن أنس؛ أنه قاله وهو على حمارة: «رأيت رسول الله ﷺ يفعلُه»؛ يعني: صلاته وهو على الحمار، وليس الناقة، وإن كانت صلاته ﷺ على ناقته قد ثبتت في أحاديث أخرى؛ لكن كلامنا مخصوص في حديث أنس -رضي الله عنه- فحسب، والله أعلم.

وتابع أنس بن سيرين: الجارود بن أبي سبرة، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يصلي على راحلته تطوعاً؛ استقبل القبلة، فكبر للصلاة، ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٤/٢)، وأحمد (١٣١١٣/٣٧٩/٢٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٨٣٩/٢١٠/٥)-، وعبد بن حميد في «المسند» (١٢٣١/١١٧/٣) -«منتخب»-، وأحمد بن منيع في «مسنده» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٨٣٨/٢١٠/٥)؛ أربعتهم قالوا: ثنا يزيد بن هارون، وأبو=

= داود - سليمان بن داود - الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٨٢ - ٢٢٢٨/ ٥٨٣)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١١) - وعنه أبو داود السجستاني في «سننه» (٢/ ٩/ ١٢٢٥) - ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٩ - ٧٠/ ١٤٦١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ٧٢) -، والطبراني - ومن طريقه المزني في «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٧٦) -، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٥٠/ ٢٨١٠) -، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ١١٤) من طريق وكيع بن الجراح، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٧٥ - ٧٦/ ٢٥٣٦) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٩/ ١٤٥٩) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، و(٢/ ٦٩/ ١٤٦٠) من طريق نصر بن علي الجهضمي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق علي بن عبدالله بن المديني، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري» - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١١ - ٢١٢/ ١٨٤١) - من طريق يحيى بن يحيى التميمي؛ تسعته عن ربعي بن عبدالله بن الجارود بن أبي سبرة، عن عمرو بن أبي الحجاج - ميسرة - المنقري، عن الجارود به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الجارود إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ربعي».

قلت: وهو صدوق؛ كما في «التقريب»، ومثله الجارود؛ فالسند حسن.

قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٥٩): «إسناده حسن».

وقواه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٧٥) بسكوته عنه.

وقد أعل بما لا يقدر إن شاء الله:

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد» (١/ ٤٧٦): «في هذا الحديث نظر، وسائر من وصف صلاته ﷺ على راحته أطلقوا أنه كان يصلي عليها قبل أي جهة توجهت به، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الإحرام ولا غيرها؛ كعامر بن ربيعة، وعبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله، وأحاديثهم أصح من حديث أنس هذا، والله أعلم».

قلت: أو يقال: قد فعل النبي ﷺ كلا الأمرين؛ مرة هكذا، ومرة هكذا، وإن كان الأول أصح سنداً وأكثر رواية، فلا تعارض بينهما، لا سيما وهي أفعال نقلت عنه ﷺ، ودلالة الأفعال ليست كدلالة الأقوال؛ فتنبه.

وتابع أنس بن سيرين: يحيى بن سعيد الأنصاري؛ لكن وقفه على أنس، ولفظه: رأيت أنس بن مالك في السفر وهو يصلي على ظهر حمار، وهو متوجه إلى غير القبلة، يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع وجهه على شيء.

أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى نَاقَتِهِ تَطَوُّعًا فِي السَّفَرِ، لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ».

٣٥٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو عاصم، عن يونس بن الحارث؛ قال: حدثني أبو بردة، عن أبي موسى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا»، وأشار أبو عاصم عن يمينه، وعن يساره، وبين يديه.

قال أبو عبد الله: فقالت الطائفة التي أجازت نسخ الكتاب بالسنة: نَسَخَ النَّبِيُّ -عليه السلام- بَسُنَّتْهُ فَرَضَ تَوَجُّهُ الْمَسَافِرِ بِوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ إِذَا صَلَّى تَطَوُّعًا رَاكِبًا، فَصَارَتِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةً عَنِ الْمَسَافِرِ الْمُصَلِّيِّ رَاكِبًا تَطَوُّعًا، مُحْكَمَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي سَائِرِ الْمُصَلِّينَ.

وأبى الآخرون ذلك، وقالوا: بل الآية محكمة بأسرها، ليس منها

= أخرجه مالك بن أنس في «الموطأ» (٢/٢٨/٣٨٨- رواية يحيى بن يحيى الليثي، ١/١٥٥/٤٠١ - رواية أبي مصعب الزهري، وص ١٩٦- رواية القعني، و١٤٨/٢٥٥ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/٢٠٨- رواية محمد بن الحسن الشيباني) -وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٥٧٦/٤٥٢٣-)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٩٥): ثنا عبدة بن سليمان الكلابي، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/٥٧٦-٥٧٧/٤٥٢٤): نا سفيان بن عيينة؛ ثلاثتهم عن يحيى به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

٣٥٥- إسناده ضعيف - أخرجه الإمام أحمد (٣٢/٤٧٥-٤٧٦/١٩٧٠٢)، وأبو مسلم -إبراهيم بن عبدالله- الكشي في «حديث أبي عاصم النبيل» -وعنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٤٦/٢٤٢٧-)؛ قالوا: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/١٦٢): «رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط»، وفيه يونس بن الحارث؛ ضعفه أحمد وغيره، ووثقه ابن حبان وأبو أحمد بن عدي وابن معين -في رواية-».

قلت: وفي «التقريب»: «ضعيف».

منسوخ؛ غير أنها من العام الذي أريد به الخاص، فأريد بها جميع المصلين غير المسافرين المتطوع بالصلاة في حال ركوبه، فالتطوع بالصلاة في السفر إلى غير القبلة سنة من النبي ﷺ، مبينة عن خصوص الآية، وليست بناسخة لشيء منها.

قال أبو عبد الله: ومن ذلك: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فقالت إحدى الطائفتين: أوجب الله في الآية غسل القدمين؛ دل على ذلك النبي ﷺ بسنته، فغسل قدميه، وأمر بذلك^(١)، وأوعده على ترك غسلهما^(٢)، ووعد الثواب على

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٢٥٩/١٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (١/٢٠٤/٢٠٤) - من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (١/٢٨٩/١٨٥)، ومسلم (١/٢١٠-٢١١/٢٣٥ و ٢١١/٢٣٦) من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري - رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٢٤٠-٢٤١/١٤٠) من حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٢١٦/٢٤٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/٢٦٦): «وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه: أنه غسل رجله، وهو المبين لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء: «ثم يغسل قدميه كما أمره الله»، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك؛ إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك؛ قال عبدالرحمن بن أبي ليلى: «أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين» رواه سعيد بن منصور.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٤٣/٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (١/٢١٤/٢١٤) - من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاري (١/٢٦٧/١٦٥)، ومسلم (١/٢١٤/٢٤٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٢١٣/٢٤٠) من حديث عائشة - رضي الله عنها.

غسلهما^(١)، ثم مسح على خُفَيْهِ، وأمر به^(٢)؛ فنسخ غسل القدمين عنهما، إذا كانا متغطيين بخفين قد لبسهما وهما طاهرتان، وبقي فرض الغسل عليهما إذا كانتا مكشوفتين.

وأبت الطائفة الأخرى ذلك، وقالت: إنَّما فرض الله غسل الرَّجْلَيْنِ في الآية إذا لم يكونا في خُفَيْنِ قد أدخلتا فيهما وهما طاهرتان، وإياهما أراد بفرض الغسلِ خصوصًا لا عمومًا؛ فالمسح على الخُفَيْنِ سنة من رسول الله ﷺ، مبينة عن خصوص الآية، ليست بناسخة لشيء منها.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٢٥٩/١٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (١/٢٠٤/٢٠٥-٢٢٦/٢٠٥ و ٢٠٥-٢٣١/٢٠٨-٢٣٢/٢١٦ و ٢٤٥/٢١٦) من حديث عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري (١/٢٣٥/١٣٦)، ومسلم (١/٢١٥/٢٤٤ و ٢١٧/٢٤٧ و ٢١٨/٢٤٩ و ٢١٩/٢٥٠ و ٢٥١) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٢٠٩-٢٣٤/٢١٠) من حديث عقبة بن عامر الجهني -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (١/٢١٧-٢٤٨/٢١٨) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنهما-.

وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١/١٨٩-١٩٧).

(٢) قال أبو بكر بن المنذر في «الأوسط» (١/٤٢٦): «ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين».

قلت: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٢٨٥-٢٨٦/١٨٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/٢٢٨-٢٢٩/٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري (١/٤٩٤/٣٨٧)، ومسلم (١/٢٢٨/٢٧٢) من حديث جرير بن عبد الله البجلي -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٣٠٥/٢٠٢) من حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، و (١/٣٠٨/٢٠٤) من حديث عمرو بن أمية الضمري -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (١/٢٢٨/٢٧٣) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-.

قال أبو عبد الله: وقد أنكر طوائف من أهل الأهواء والبدع - من الخوارج والروافض - المسح على الخفين، وزعموا أن ذلك خلاف لكتاب الله! ومن أنكر ذلك؛ لزمه إنكار جميع ما ذكرنا من السنن، وغير ذلك مما لم نذكر، وذلك خروج من جماعة أهل الإسلام^(١).

قال أبو عبد الله: ومن ذلك: قول الله - عز وجل -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...﴾ الآية، والتي تليها [النساء: ١١ - ١٢]. وقال في آخر السورة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾ الآية [النساء: ١٧٦]، فذكر الله - تبارك وتعالى - في هذه الآيات توريث الأولاد من

(١) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١/٤٣٤): «ولمّا أنكر المسح على الخفين: من أنكر الرجم، وأباح أن تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها، وأباح للمطلقة ثلاثاً الرجوع إلى الزوج الأول إذا نكحها الثاني ولم يدخل بها، وأسقط الجلد عمن قذف محصناً من الرجال. وإذا ثبت الشيء بالسنة؛ وجب الأخذ به، ولم يكن لأحد عذراً في تركه، ولا التخلف عنه». وقال (١/٤٣٩-٤٤٠): «اختلف أهل العلم في الغسل والمسح (على الخفين)؛ أي ذلك أفضل؟

فقال طائفة: الغسل أفضل؛ لأنه المفترض في كتاب الله، والمسح رخصة، فالغسل لرجليه مؤد لما افترض الله عليه، والمسح على خفيه فاعل لما أبيح له. وقالت طائفة: المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين؛ وذلك أنها من السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وقد طعن فيها طوائف من أهل البدع، فكان إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من إيماته».

ونقل الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/٣٠٥-٣٠٦) عنه؛ أنه قال: «اختلف العلماء؛ أيهما أفضل: المسح على الخفين، أو نزعهما وغسل القدمين؟ قال: والذي أختاره: أن المسح أفضل؛ لأجل من طعن فيه من أهل البدع، من الخوارج والروافض. قال: وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه».

وقال ابن دقيق العيد في «الإحكام» (ص ١١٥): «وقد اشتهر جواز المسح على الخفين عند علماء الشريعة؛ حتى عُدَّ شعاراً لأهل السنة، وعُدَّ إنكاره شعاراً لأهل البدع». قلت: لذلك ذكره علماء السنة في كتب الاعتقاد.

الآباء والأمهات، والآباء والأمهات من الأولاد، والزوجين أحدهما من الآخر، وسائر من ورث من القربات بعضهم من بعض، ذكراً عاماً، لم يخص بعض الآباء والأولاد دون بعض، ولا بعض الأزواج دون بعض، فجاء الخبر الثابت عن النبي ﷺ: أن الكافر لا يرث المسلم، ولا المسلم يرث الكافر، واتفق أهل الفتيا من علماء أهل الأمصار - من أهل الأثر والرأي جميعاً - على القول بجملة ذلك؛ اتباعاً للخبر المروي عن رسول الله ﷺ في ذلك.

٣٥٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن

٣٥٦- إسناده صحيح - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٣٣/١٦١٤/١): ثنا

يحيى بن يحيى التميمي النسابوري به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (١/١١٣/١٤٤)، و«المصنف» (١١/٣٧٠/١١٤٨٣)^(١) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٣٣/١٦١٤/١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/٣٢٨-٣٢٩/٤٥٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٢٦-١٠٢٧/٢٦٨/٥٥٠-٥٥٣)، والمراغي في «مشيخته» (ص ٢٠٦)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٣٣/١٦١٤/١) -، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٨٤)، والحميدي في «مسنده» (١/٢٤٨/٥٤١) - ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/٨٧/٣٧) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/١٩٨-١٩٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٢٥/٢٦٨/٥٤٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/١٥٤) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٧-١٦٨/٤١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/١٤٥)، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/٧٣/١٨)، والعلاني في «بغية الملتبس في سباعات الإمام مالك بن أنس» (ص ١٨٣) -، والشافعي في «الرسالة» (١٦٨-١٦٩/٤٧٢)، و«المسند» (٢/٤٢١/٦٧٨ - ترتيبه)، و«الأم» (١/٢٦٣ و ٤/٧٢ و ٨٣ و ١٦٩ و ٧/٣٦٣) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/٦٨/٣٨٨٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/٣٦٣/٢٢٣١)، و«معالم التنزيل» (٢/١٧٣)، والعلاني =

(١) لكن وقع لفظه في (المطبوع): «لا تتوارث الملتان المختلفتان»، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع،

وهذا اللفظ غير محفوظ من حديث سفيان بن عيينة، وهو عند غيره - كما سيأتي.

=في «بغية الملتمس» (ص ١٨١)-، وأحمد (٢١٧٤٧/٧٦/٣٦)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٣/ ١٢٥ / ٢٩٠٩)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/ ٤٢٤)-، ومحمد بن الصباح الدولابي البزاز البغدادي في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٩١١/ ٢٧٢٩)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٣ / ٦٣٤٣): ثنا قتيبة بن سعيد، والحارث بن مسكين -قراءة عليه-، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» (٦٠-٦١ / ١٠٧) -ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص ٢٠٦)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٦)-: ثنا أبو الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي، والترمذي (٤/ ٤٢٣ / ٢١٠٧): ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وابن ماجه (٢/ ٩١١/ ٢٧٢٩): ثنا هشام بن عمار، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٩٤ / ٦٠٣٣- «إحسان»)-، وأبو بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٤٤٦ / ١٠١٨)؛ قالوا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والدارمي في «مسنده» (١٠/ ١٦٣ / ٣٢٠٨- «فتح المنان»): ثنا عمرو بن عون، وعلي بن محمد الحميري في «جزئه» (١٠٤-١٠٥ / ٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩ / ١٩٩) من طريق هارون بن إسحاق، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٣ / ٢٥٨١): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، و(٧ / ٣٨ / ٢٥٨٣): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وعلي بن حرب الطائي في «حديث سفيان بن عيينة» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٧٣ / ١٨)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٥٩ / ٥٥٢)، والعلاني في «بغية الملتمس» (ص ١٨٣)-، وإسحاق بن الفيز في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٢١٢ / ٢٤٣)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ٥٣٧-٥٣٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥ / ٥٥٩٣)، وإسماعيل بن محمد الصفار في «جزء فيه حديث سعدان بن نصر» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٩٩)، والعلاني في «بغية الملتمس» (ص ١٨١-١٨٢)-؛ قالوا: ثنا سعدان بن نصر، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٩-٢٢٠ / ٩٥٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١ / ١٦١٦)؛ قالوا: ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد بن المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥ / ٥٥٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٦٥)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٩٨٠ / ١٢٥٢) عن يونس بن عبد الأعلى، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ٣٦٦ / ٢٣٠٥)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨)-، وابن الجارود في «المنتقى»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٨)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١ / ١٦١٦)؛ قالوا: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥ / ٥٥٩٣): ثنا أحمد ابن شيان الرملي وشعيب بن عمرو الدمشقي، وابن الجارود (٣/ ٢١٩-٢٢٠ / ٩٥٤): ثنا=

علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد: أنَّ النبي ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

٣٥٧- حدثنا بحر بن نصر الخولاني: أنبأ ابن وهب: أخبرني يونس؛ قال: سألت ابن شهاب: هل يتوارث المسلمون والنصارى؟ فقال ابن شهاب: قضى رسول الله ﷺ أنهم لا يتوارثون، وأبو بكر، وعمر، وعثمان -رضي الله عنهم-.

٣٥٨- قال يونس: وأخبرني ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن

=عبدالله بن هاشم البغوي، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١ / ١٦١٦): نا عبدالله بن محمد الزهري، وعلي بن مسلم، وعلي بن محمد بن الخصب، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٨٧ / ٣٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٨-١٩٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢٥-١٠٢٦ / ٢٦٨ / ٥٤٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٤-١٥٥) - من طريق عبدالله بن مسلمة القعني، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٩) من طريق بشر ابن مطر الواسطي؛ كلهم -وعدهم ثلاثة وثلاثون نفساً- عن سفيان بن عيينة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وقال ابن البخاري: «وهذا حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه الأئمة في كتبهم».

وقال ابن عساكر في «معجم الشيوخ»: «متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ١٧١): «أما قوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ...»؛

فصحيح عنه ثابت، لا مدفع فيه عند أحد من أهل العلم بالنقل».

٣٥٧- إسناده ضعيف.

قلت: إسناده ضعيف؛ لإرساله، أو إعضاله، والمرفوع يشهد له ما قبله وما بعده.

٣٥٨- إسناده صحيح - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١٠ / ٣٩٩٥) - ومن طريقه

= ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٤٤ / ١٦٦٦) - من طريق بحر بن نصر الخولاني به.

= وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٢٤/٦٣٤٧): ثنا وهب بن بيان المصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٣٦/٥٥٩٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٦٥)؛ قال: ثنا يونس بن عبد الأعلى؛ كلاهما عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

وتابع ابن وهب: الليث بن سعد، عن يونس به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨/٤١٢): ثنا هارون بن كامل، عن عبدالله ابن صالح المصري -وفيه ضعف معروف-، عن الليث به. وتابع يونس بن يزيد الأيلي:

١- صالح بن كيسان: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨/٤١٢) من طريق علي بن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٢- عقيل بن خالد: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٢٣-١٢٤/٦٣٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٣٥/٥٥٩٤)؛ قال: ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨/٤١٢): ثنا مطلب ابن شعيب، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/٣٠٧): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ قال: ثنا عبدالله بن صالح المصري، كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٣- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/١٥/٩٨٥٢ و ١٠/٣٤١/١٩٣٠٤) -وعنه أحمد (٣٦/١٣٨/٢١٨٠٨)-، والبخاري في «صحيحه» (١٢/٥٠/٦٧٦٤) -ومن طريقه العلاني في «بغية الملتبس» (ص ١٨١)-، والبخاري في «البحر الزخار» (٧/٣٨/٢٥٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٣٦/٥٥٩٥)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢١٧-٢١٨)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/٥١) عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل؛ كلاهما عن ابن جريج به.

وصرح ابن جريج بالتحديث عند أحمد والبخاري.

٤- محمد بن أبي حفصة -ميسرة-: أخرجه أحمد (٣٦/٨٤/٢١٧٥٢) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٦٥٨-٦٥٩)-، وأبو بكر -محمد بن عبدالله بن إبراهيم- الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (١/٩٢-٩٣/٤٥) -ومن طريقه أبو بكر -عبدالله بن محمد بن أحمد بن النقور- البزاز في «الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات» (٤١/١٠)، والخطيب البغدادي في «الفصل» (٢/٦٥٨) -من طريق محمد بن معمر، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨): ثنا إدريس بن جعفر العطار؛ ثلاثتهم عن روح بن عباد، والبخاري في=

= «صحيحه» (٨ / ١٤ / ٤٢٨٣): ثنا سليمان بن عبد الرحمن - المعروف بـ (ابن بنت شرحبيل) -، عن سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي؛ كلاهما عن ابن أبي حفصة به.

٥- يزيد بن عبدالله بن الهاد: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ١٢٣ / ٦٣٤٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١ / ٩١ / ٤٣) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩ / ١٩٩)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣ / ١٨٠ - ١٨١) -: ثنا جعفر بن محمد القاضي؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد به.

وتابع قتيبة:

أ- عبدالله بن عبدالحكم: أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (٢ / ٥٨٦ / ١٩٨): ثنا سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن أبيه به.

ب- عبدالله بن صالح المصري، عن الليث به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٦٨ / ٤١٢): ثنا مطلب بن شعيب الأزدي، عن عبدالله به.

٦- هشيم بن بشير: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣ / ١ / ٨٤ / ١٣٦)، والإمام أحمد في «العلل» (٢ / ٢٦٥ / ٢٢٠٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ١٢٤ / ٦٣٤٨): ثنا مسعود بن جويرية الموصلي، والترمذي (٤ / ٤٢٣ / ٢١٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ١٢٥ / ٦٣٤٩)؛ قالوا: ثنا علي بن حُجْر السعدي، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١ / ٨٨ / ٣٨) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩ / ٢٠٠) -، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧ / ٣٠ / ١٦١٥): نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩ / ١٧١) من طريق الحسن بن سوار وإبراهيم بن عبدالله، والطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٦٣ / ٣٩١) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، محمد بن هارون الحضرمي في «الفوائد الحسان في الحديث» - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٩ / ٢٠٠)، والمزي في «المنتقى من الفوائد الحسان» (٤٢ / ١٥) - من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٢٦٦) من طريق أسد بن موسى، والأجري في «الثمانون» (٣٦٩ / ٣) من طريق أبي بلال الأشعري؛ عثرتهم عن هشيم به، ولفظه: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».

قال الإمام أحمد: «لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ: (وذكره)».

قلت: وهو كما قال، ويؤيده: رواية سعيد بن منصور: قال هشيم: سمعته - أو أخبرته

عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

قال أبو عبد الله: فقال الذين أجازوا نسخ الكتاب بالسُّنة: قد نطق

= وروى البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٧١/٥) بسنده عن علي بن المديني؛ أنه قال: «فنظرنا؛ فإذا هشيم لم يسمع هذا الحديث من الزهري» ا.هـ.

وفيه علة أخرى: وهي أن هشيماً ليس بالحجة في الزهري، وقد خالفه حفاظ أصحاب الزهري؛ فرووه عن الزهري باللفظ المشهور: «لا يرث المسلم الكافر...». فهذا هو اللفظ المحفوظ عن الزهري.

قال النسائي: «وهشيم لم يتابع على قوله: «لا يتوارث أهل ملتين»» ا.هـ.

وقال ابن عبد البر: «هشيم في ابن شهاب؛ ليس بحجة» ا.هـ.

وقد حكم الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على هذا اللفظ بالشذوذ.

٧- يحيى بن سعيد الأنصاري: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٨/١/٤١٢): ثنا

إبراهيم بن هاشم البغوي، عن عمر بن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن أبيه، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/١٤٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه عن سليمان بن بلال؛ كلاهما عن يحيى به.

وللحديث طرق أخرى.

فائدة:

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/٢٢٠): «هذا الحديث صحيح، أخرجه الشيخان في

«صحيحهما» كذلك، وكذا باقي الكتب الستة: د، ت، ق، س.

ووهم ابن تيمية في «المنتقى»؛ فادّعى أن مسلماً لم يروه! وهو عجيب؛ فهو فيه في هذا الباب.

وكذا ابن الأثير في «جامعه للأصول»؛ فادّعى أن النسائي لم يخرج به! وهو عجيب؛ فهو فيه

في هذا الباب، وقد عزاه -أيضاً- المزي في «أطرافه» إلى الكتب الستة كما أسلفناه، والبيهقي في «سننه» إلى (خ، م)، وكذا ابن الجوزي في «جامع المسانيد»؛ فليتبته لذلك.

تنبيه: قوله في أول الحديث: «قال يونس»؛ هو ابن يزيد الأيلي، وهذا الحديث موصول بما

قبله، معطوف عليه.

الكتاب بتوريث الأولاد من الآباء، والآباء من الأولاد، والزوجين أحدهما من الآخر، ولم يخص مسلماً دون كافر، فنسخ النبي ﷺ بسنته توريث المسلم من الكافر، والكافر من المسلم، لولا ذلك؛ لكان توريث أحدهما من الآخر ثابتاً بكتاب الله - عز وجل -.

وأنكر الآخرون ذلك، وقالوا: هذا من العام الذي أريد به الخاص؛ لأنه لم يثبتنا في شيء من الأخبار: أن المسلمين كانوا يرثون الكفار، وأنهم يرثهم الكفار في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك، بل الخبر المعروف عند أهل العلم: أن أبا طالب ورثه عقيل وطالب، ولم يرثه علي ولا جعفر؛ لأنه مات كافراً، وكان عقيل وطالب كافرين، فورثاه دون علي وجعفر؛ لأنهما كانا مسلمين، فلم يرثاه، وكان موت أبي طالب والنبي ﷺ بمكة أول الإسلام، وآيات المواريث إنما نزلت بالمدينة^(١).

٣٥٩- حدثنا بحر بن نصر: أنبأ ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/٥٢): «واستدل بقوله: «لا يرث الكافر المسلم» على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد؛ لأن قوله - تعالى - «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» [النساء: ١١] عام في الأولاد؛ فخص منه الولد الكافر، فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور.

وأجيب بأن المنع حصل بالإجماع، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وفقه؛ كان التخصيص بالإجماع، لا بالخبر فقط.

قلت: لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب؛ وقد قال بعض الخذاق: طريق العام هنا قطعي، ودلالته على كل فرد ظنية، وطريق الخاص هنا ظنية، ودلالته عليه قطعية؛ فيتعادلان، ثم يرجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين، بخلاف عكسه.

٣٥٩- إسناده صحيح - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه - الحج»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/٣٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٥٠)، و«مشكل الآثار» (٦/٣١٠/٢٥٠٤)، والدارقطني في «سننه» (٢/٦٦٣/٢٩٩٧): ثنا أبو بكر النيسابوري، والحاكم في «المستدرک» (٢/٦٠٢) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٣٤/٩/١٢٢)، و«السنن الصغرى» (٣/٤٠٧/٣٦٥٠)، و«معرفه السنن والآثار» (٤/٤٢٧/٣٦٠٢) -، والجورقاني في «الأباطيل»

= والمناكير والصحاح والمشاير» (٢/ ١٥٩-١٦٠ / ٥٥٣) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ أربعتهم قالوا: ثنا بحر بن نصر الخولاني، عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان بهذا الحديث»، ووافقه الذهبي.

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وتابع بحر الخولاني:

١- أصبغ بن الفرج بن سعيد الأموي المصري: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٥٠ / ١٥٨٨)، والجوزقي؛ كما في «الفتح» (٣/ ٤٥١).

٢- أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤ / ١٣٥١ / ٤٣٩)، وابن ماجه (٢/ ٩١٢ / ٢٧٣٠)، وابن أبي داود -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦٣)-؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر به.

٣- حرملة بن يحيى التجيبي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤ / ١٣٥١ / ٤٣٩)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤ / ٢١٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٥٥٢ / ٥١٤٩- «إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ٢٩ / ٣١٤٤) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ ثلاثهم قال: ثنا حرملة به.

٤- يونس بن عبد الأعلى: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٨-٢٤٩ / ٤٢٤١)، وابن خزيمة في «صحيحه»، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٤٥١)، و«تحف المهرة» (١/ ٣٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٤٩)، و«مشكل الآثار» (٦/ ٣١٠ / ٢٥٠٤)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٣ / ٢٩٩٧): ثنا أبو بكر النيسابوري؛ خمستهم قال: ثنا يونس به.

٥- أحمد بن صالح المصري: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

٦- سليمان بن داود المهرري^(١): أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ٢٩ / ٣١٤٤) من طريق زكريا الساجي، عن المهري به.

وتابع ابن وهب:

أ- الليث بن سعد: أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢٧٥ / ٥٢٨)، وحيد بن زنجويه في =

(١) في «المطبوع»: «المهدي» -بالدال-؛ وهو خطأ.

= «الأموال» (٢/ ٤٨٢-٤٨٣/ ٧٦٥)؛ قالوا: ثنا أبو صالح -عبدالله بن صالح- المصري، عن الليث به.
 ب- القاسم بن مبرور: أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٩٣-٩٤/ ٤٦) -
 ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٠) -من طريق هارون بن سعيد الأيلي، عن
 خالد بن نزار، عن القاسم به.
 وتابع يونس عليه:

١- معمر بن راشد: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٦/ ١٧٥/ ٣٠٥٨): ثنا محمود
 ابن غيلان، عن عبدالله بن المبارك، عن معمر به.
 وتابع ابن المبارك: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، عن معمر به.

أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الإمام مسلم في «صحيحه»
 (٢/ ٩٨٤ / ١٣٥١ / ٤٤٠)، وأبو عبدالله -محمد بن إسحاق- الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/
 ٢٥٣ / ٢٠٧٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٤/ ٣٠ / ٣١٤٥)-، والإمام مسلم في
 «صحيحه» (٢/ ٩٨٤ / ١٣٥١ / ٤٤٠): ثنا عبد بن حميد، ومحمد بن مهران الرازي، والإمام أحمد
 (٣٦/ ١٠٠ / ٢١٧٦٦) -وعنه أبو داود (٢/ ٢١٠ / ٢٠١٠ و ٣/ ١٢٥ / ٢٩١٠) -ومن طريقه
 الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٧٥)-، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٦-١٥٧)-،
 ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٩٨١ / ٢٩٤٢)، وابن خزيمة في
 «صحيحه» (٤/ ٣٢٢-٣٢٣ / ٢٩٨٥)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٤ / ٢٩٩٨)، والبيهقي في
 «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٧)،
 والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٥٤ / ٢٧٤٧)، والعلاني في «بغية الملتبس» (ص ١٨٧)، والمراغي
 في «مشيخته» (ص ٢٠٧)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٩ / ٤٢٤٢)، والبيهقي
 (٦/ ٢١٨) عن محمد بن رافع وإسحاق بن منصور الكوسج، والطبراني في «المعجم الكبير»
 (١/ ١٦٧-١٦٨ / ٤١٢ و ١٦٨ / ٤١٣): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري وإبراهيم بن سويد الشامي،
 وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٨٣١): ثنا أحمد بن محمد، وأبو عوانة في
 «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٧): ثنا أحمد بن يوسف السلمي ومحمد بن عبد الأعلى
 الصنعاني، و(٣/ ٤٣٦ / ٥٥٩٦ و ٥٥٩٧-المطبوع): ثنا محمد بن إسحاق بن الصباح وحمدان
 السلمي ومحمد بن النجار، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٦٠) من طريق علي بن المديني؛ كلهم -
 وعدتهم ستة عشر نفساً- عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/ ١٤-١٥ / ٩٨٥١)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- صالح بن كيسان: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨ / ٤١٢) من طريق
 علي بن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

شهاب: أخبرني علي بن حسين: أن عمرو بن عثمان أخبره، عن أسامة بن زيد؛ أنه قال: يا رسول الله! أنزل في دارك بمكة؟ قال: «وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَّاعٍ^(١) - أَوْ دُورٍ -؟».

= ٣- محمد بن أبي حفصة -ميسرة-: أخرجه أحمد (٢١٧٥٢/٨٤/٣٦) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣١٤٦/٣/٤)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٦٥٨ - ٦٥٩)، -ومسلم في «صحيحه» (٢/٩٨٥): ثنا محمد بن حاتم، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/٢٦١/٢٠٩٠): ثنا محمد بن سليمان، والدارقطني في «سننه» (٢/٦٦٣/٢٩٩٦) من طريق عباس بن محمد الدوري ومحمد بن الخليل المخرمي، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/٩٢-٩٣/٤٥) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٦٥٨) -من طريق محمد بن معمر، والخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (٢/٥٣٣/٣٢٥)، و«الفصل للوصل» (٢/٦٥٩) من طريقين عن علي بن المديني؛ سبعتهم عن روح ابن عباد، عن ابن أبي حفصة به.

وتابع روحاً: سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، الملقب بـ (سعدان) -وهو صدوق وسط؛ كما في «التقريب»-: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٨/١٣/٤٢٨٢): ثنا سليمان ابن عبد الرحمن -الملقب بـ (ابن بنت شرجيل)-، عن سعيد به.

٤- زمعة^(١) بن صالح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٩٨٥): ثنا محمد بن حاتم، والدارقطني في «سننه» (٢/٦٦٣/٢٩٩٦) من طريق عباس بن محمد الدوري ومحمد بن الخليل المخرمي؛ ثلاثتهم عن روح بن عباد، عن زمعة به.

وتابع روحاً: مهران بن أبي عمر -صدوق سيئ الحفظ-.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/٩٢/٤٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٦٥٩-٦٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/٢٠٠)-، والدارقطني في «سننه» (٢/٦٦٢-٦٦٣/٢٩٩٥)، من طريق يوسف بن موسى القطان، عن مهران به.

٥- سفيان بن حسين الواسطي: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨/٤١٢) من طريق محمد بن هاشم البعلبكي، عن سويد بن عبدالعزيز، عن سفيان به.

٦- عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/٢٢-٢٣/٦٦٥) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٨/٤١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/٢٠٠)-، وللحديث طرق أخرى.

(١) جمع ربّع -بفتح الراء، وسكون الموحدة-: وهو المنزل المشتمل على آيات، وقيل: هو الدار.

(١) تحرفت في «سنن الدارقطني» إلى «معاوية»!

وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً؛
لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين.

٣٦٠- حدثنا بحر بن نصر: أنبأ ابن وهب؛ قال: وأخبرني مالك، عن
ابن شهاب، عن علي بن حسين: أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لم
يرث أبا طالب، وإنما ورثه عقيل، وطالب.

قال علي بن حسين: من أجل ذلك تركنا نصيبنا من الشَّعْبِ.

٣٦١- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس: أنبأ معمر، عن الزهري،
عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ؛
قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، قال: وورث رسول الله ﷺ
عقيلاً وطالباً من أبي طالب، ولم يورث علياً ولا جعفرًا.

٣٦٢- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهري؛ بهذا

٣٦٠- مقطوع صحيح.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥ / ٩٨٥٣)، والشافعي في «الأم» (٤/ ٧٢)،
و«المسند» (٢/ ٤٢١ / ٦٧٩ - ترتيبه) - ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٥/ ٤٢ /
٣٨٣٥-)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٦١٦ / ١٢١٩) من طريق منجاب بن الحارث،
والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٦١ / ٢٠٩١ و ٢٦٢ / ٢٠٩٢) من طرق عن سفيان بن سعيد
ابن مسروق الثوري؛ أربعتهم عن مالك.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

وتابع مالكاً: معمر بن راشد، عن الزهري به.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥ / ٩٨٥٤).

٣٦١- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه من هذا الوجه، وانظر ما بعده.

٣٦٢- إسناده صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٣٦/ ١٠٠ / ٢١٧٦٦) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» =

= (٢٢/١٥٦-١٥٧)-، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهریات» -وعنه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٤/٢٩٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢١٨)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/٦٥٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/١٥٤/٢٧٤٧)، والعلائي في «بغية الملتبس» (ص ١٨٧)، والمراغي في «مشيخته» (ص ٢٠٧)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٣٦/٥٥٩٦)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/٢٨٧-٢٨٨ / ١٠١)؛ قالوا: ثنا محمد بن إسحاق بن الصباح، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/٤٣٦ / ٥٥٩٦): ثنا حمدان السلمي، و(٣/٤٣٦/٥٥٩٧): ثنا محمد بن علي النجار، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٧-١٦٨/٤١٢): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢١٨) من طريق محمد بن رافع النيسابوري؛ سبعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/١٤/٦٨٥١) و(١٠/٣٤١/١٩٣٠٤)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٢٤/٦٣٤٦): ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، والبزار في «البحر الزخار» (٧/٣٨/٢٥٨٤): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ قالوا: ثنا يزيد بن زريع، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/٨٩-٩٠/٣٩) -ومن طريقه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٤٩/١٩٩)-: ثنا معاذ بن المثنى، عن عبدالله بن محمد بن أسماء، عن عبدالله ابن المبارك -وهذا في «المسند» له (٩٦-٩٧/١٦٢)-، وأحمد (٣٦/١٤٦/٢١٨٢٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/٣٨/٢٥٨٤): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ قالوا: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأحمد (٣٦/١٣٨/٢١٨٠٨)، والدارمي في «مسنده» (١٠/١٦٢/٣٢٠٦- «فتح المنان»): ثنا نصر بن علي الجهضمي؛ قالوا: ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي؛ أربعتهم عن معمر به.

وتابع معمر: الإمام مالك بن أنس، عن الزهري به؛ لكن في إسناده وهم يسير لا يضر إن شاء الله.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/٨٠-٨١/٦٣٧٢ و٦٣٧٤ و٦٣٧٥ - ط دار الكتب العلمية)، وأحمد في «المسند» (٥/٢٠٨)، والشافعي في «الأم» (٤/٧٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٦٥)، وابن المبارك في «مسنده» (٩٧/١٦٣) -ومن طريقه النسائي في «الكبرى» (٤/٨١/٦٣٧٣)-، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١١٦-١١٧/٦٢)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٩/٢١٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٦٢ و١٧١-١٧٢)، وابن طولون في «الأحاديث المثة المشتملة على مئة نسبة إلى الصانع» (٧٩/٨٧)، والعلائي في «بغية الملتبس» (ص ١٨١)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٥٢/٣٣) -ومن=

= طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٢٣/٢٦٨/٥٤٦ و ٥٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/٢٠١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/١٥٥)-، والمحاملي في «الأمالى -رواية ابن مهدي» -ومن طريقه سليم الرازي في «عوالي مالك» (٨/٢٧٨)، والخطيب البغدادي في «عوالي مالك» (٤/٣١٨)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٦٢/٣٩٠)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٠٢١-١٠٢٣/٢٦٨/٥٤٤ و ٥٤٥)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ١٨٠-١٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/٢٠١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠٠)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٠٧)- من طرق عن الإمام مالك ابن أنس- وهذا في «الموطأ» له (٤/١٧١-١٧٤/١١٨٩/١٠ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/٥٣٩-٥٤٠/٣٠٦١ -رواية أبي مصعب الزهري، و١٢٠/٦٥ -رواية ابن القاسم، ول ٩٢/ب -رواية ابن بكير^(١)، و٧٢٨/٢٥٥ -رواية محمد بن الحسن الشيباني، و٢٢٩/٤٧١ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به؛ إلا أنه قال: (عمر -بفتح العين وسكون الميم- بن عثمان ابن عفان) بدل (عمرو).

واختلف عن مالك في ذلك.

قال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص ٢٠٠): «في رواية ابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان» ا.هـ.

وكذا أشار إلى هذا الأمر: أبو العباس الداني، كما سيأتي.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٥/٤٨٩-٤٩٠): «لم يتابع أحد من أصحاب ابن شهاب مالكاً على قوله في الحديث: (عن عمر بن عثمان)، فكل من رواه عن ابن شهاب قال فيه: (عمرو بن عثمان)؛ إلا مالكا، فإنه قال فيه: (عمر بن عثمان).

وقد وقفه على ذلك: يحيى القطان، والشافعي، وابن مهدي، وأبى إلا عمر بن عثمان ... ومن قال في هذا الباب: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد، معمر، وابن عيينة، وابن جريج، وعقيل، ويونس، وشعيب، والأوزاعي، وهؤلاء جماعة أئمة حفاظ، وهم أولى من يُسلم لهم، ويصوب قولهم، ومالك حافظ الدنيا؛ ولكن الغلط لا يسلم منه أحد».

وقال في «التمهيد» (٩/١٦٠-١٦٢): «هكذا قال مالك: عمر بن عثمان، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، وقد رواه ابن بكير، عن مالك -على الشك-؛ فقال فيه: عن عمر بن عثمان، أو عمرو بن عثمان.

(١) النسخة السليمانية، أو (ل ٨٣/ب -النسخة الظاهرية).

= والثابت عن مالك: عمر بن عثمان؛ كما روى يحيى! وتابعه القعني، وأكثر الرواة.

وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان.

وذكر ابن معين عن عبدالرحمن بن مهدي؛ أنه قال له: قال لي مالك بن أنس: تراني لا

أعرف (عمر) من (عمرو)؟ هذه دار عمر، وهذه دار عمرو ...

وأصحاب ابن شهاب - غير مالك - يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن

عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة.

وقد أوقفه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك، فقال: هو عمر، وأبى أن يرجع،

وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له: عمر، وهذه داره.

ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً؛ لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث

يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا (عمرو)، بالواو ..».

قلت: وذكر أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» (٢/١٩-٢٢) نحوه، وزاد: «ولما لم

ينازع مالك في ولد عثمان، وخولف في راوي هذا الحديث؛ منهم من شك، فقال مرة: عمر، أو

عمرو، وهكذا في رواية ابن بكير عنه، ثم رجع بأخرة؛ فقال: (عمرو) - تابع الجماعة -، هكذا

ثبت في «الموطأ» في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر.

ورواه النسائي كذلك عن جماعة من أصحاب مالك.

وزعم أبو عمر بن عبد البر أن رواية يحيى - هذا - في «الموطأ» عن مالك: (عمر) على

الوهم، قال شيخنا أبو علي الجبائي: والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عمرو؛ يعني:

مخففاً، قال: وكذلك ذكر أحمد بن خالد في «مسنده»، وكفى بنقله.

وهكذا حكى أبو القاسم الجوهري في «مسند حديث الموطأ»، قال: في رواية ابن القاسم،

ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان؛ يعني: مخففاً.

وقال النسائي - عقبه - : «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلم أن أحداً

من أصحاب الزهري تابعه على ذلك، وقد قيل له؛ فثبت عليه، وقال: هذه داره» ا.هـ.

وقال البزار في «البحر الزخار» (٧/٣٣-٣٦): «وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمّر

وجماعة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة، فاتفقوا على اسم

(عمرو بن عثمان)؛ إلا مالك بن أنس، فرواه عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن

عثمان عن أسامة، فيرون أنه غلط في ذلك، على أنه قد وقف، فقال: هذه دار عمرو، وهذا دار

عمر - فأومئ إليهما - .

= فأما في الرواية؛ فلا نعلم أحداً تابعه على روايته.
 وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٣٥٤): «وهو وهم».
 وقال الدارقطني في «العلل»؛ كما في «بغية الملتبس» للعلاني (ص ١٨٥): «قول الجماعة هو الصواب إن شاء (الله)»^(١)؛ لاتفاقهم وكثرتهم، وكثرة عددهم وهم حفاظ».
 قال العلاني: «وكذلك عدل صاحبنا «الصحيح» عن إخراجهم من طريقه».
 وقال الترمذي: «وحديث مالك وَهَمٌ، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمرو بن عثمان.
 وعمرو بن عثمان بن عفان: هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمرو بن عثمان».
 وقال ابن البخاري في «مشيخته»: «والحفوظ عن الزهري: أنه عمرو؛ بزيادة الواو، كذلك نقله عنه جماعة من أصحابه الكبار».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/٥١): «واتفق الرواة عن الزهري أنه عمرو بن عثمان -بفتح أوله، وسكون الميم-؛ إلا أن مالكا وحده قال: عُمر -بضم أوله، وفتح الميم-، وشذت روايات عن غير مالك على وَفقه، وروايات عن مالك على وَفَق الجمهور، وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره.

ولم يخرج البخاري رواية مالك، وقد عدّ ذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» له في أمثلة المنكر، وفيه نظر؛ أوضحه شيخنا في «النكت»، وزدت عليه في «الإفصاح».
 وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/١٥٥-١٥٦)، و«تاريخ دمشق» (٤٩/٢٠٢-٢٠٣).
 وللحديث شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً، بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».

أخرجه أحمد (٢/١٧٨ و ١٩٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٢٤٣/١٦٦٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٥٦-)، وأبو داود (٣/١٢٦/٢٩١١) -ومن طريقه ابن عبد البر في «الفرائض»؛ كما في «تنقيح التحقيق» (٣/١٢٤-)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٢٥/٦٣٥٠ و ٦٣٥١)، وابن ماجه (٢/٩١٢/٢٧٣١)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/١/٨٤-٨٥/١٣٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٢٥١/٦٣٢٣-)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/٢٣٢/٩٦٧)، وعبد الله بن المبارك في «المسند» (٩٧-٩٨/١٦٤)، وأبو بكر أحمد بن زهير بن حرب -المعروف بابن أبي خيثمة في =

= «التاريخ الكبير» (٣٧٩/٩٤١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٨٤/٢)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣١٣ و ٤٠٠٤ و ٤٠٠٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/٣٦٤-٢٢٣٢/٣٦٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٢٨٩)، وابن عدي في «الكامل» (٥/٨٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥١٣)، وغيرهم من طرق عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للخلاف المعروف في (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده). قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/١٢١): «وهذا سند حسن». وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/١٣٥): «رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناد أبي داود والدارقطني إسناد صحيح، والآخرين ضعيف».

وقال في «البدر المنير» (٧/٢٢١) -الأصل-: «ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل (التبوكي)، عن حماد (بن سلمة)، عن حبيب المعلم، عن عمرو ... وهذا إسناد جيد إلى عمرو؛ لا جرم قال أبو عمر بن عبد البر في «كتاب الفرائض» له: «هذا الإسناد لا مطعن فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث».

لكن خالف أبو عمر نفسه في هذه؛ فضعفه في «تمهيد» [٩/١٧٢]، وأما الشيخ تقي الدين (ابن دقيق العيد)؛ فذكره في «الإمام» [٣٨٨/١٠٤٤] ... الخ.

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٣/١٢٤): «وقال أبو عمر بن عبد البر في «الفرائض» -بعد أن ساقه من طريق أبي داود-: «هذا إسناد لا مطعن فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث».

لكن تناقض ابن عبد البر في تضعيفه إياه في كتابه «التمهيد» [٩/١٧٢].

وقال في «المحرر» (٣/١٠٢٩ -بتحقيقي): «رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. وقال ابن عبد البر -بعد أن ذكر هذا الحديث بإسناد أبي داود-: «هذا إسناد صحيح لا مطعن فيه» وضعفه في مكان آخر».

قلت: تضعيف ابن عبد البر له في «التمهيد» إنما هو لمن دون عمرو بن شعيب؛ لكن كأن ابن عبد البر تراجع عن هذا بعد وقوفه على سند أبي داود الصحيح عن عمرو، ولذلك قال في «الاستذكار» (١٥/٤٩٤): «رواه جماعة من الثقات عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/٥١): «وسند أبي داود فيه إلى عمرو بن شعيب صحيح».

الإسناد نحوه، وقال: فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب.

قال أبو عبد الله: قال هؤلاء: فلمّا ثبت بما ذكرنا: أن التوارث بين المسلمين والكفار لم تزل منقطعة؛ علمنا أن الآيات المنزلات في الموارث - وإن كان مخرجها مخرجاً عاماً في التلاوة - إنما هي خاصّة في المعنى، المراد بها: الأحرار من المسلمين خاصّة؛ إذا لم يكن فيهم قاتل عمد للميت^(١)، وليس فيها منسوخ.

(١) لقوله ﷺ: «ليس للقاتل من الميراث شيء».

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٢٠/٦٣٣٣)، وابن أبي شيبة في «مسنده» - وعنه ابن أبي عاصم في «الدييات» (٤٩٧/٢٦٤-)، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣٣٥ و ٤٠٧٥ و ٣٣٦-٣٣٧/٤٠٧٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٢٤١/١٦٥٩)، والحافظ ابن حجر في «مواقفة الخبر الخبر» (٢/١٠٥-)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٢٠) وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٤٤٣) من طريق إسماعيل بن عياش الحمصي، عن ابن جريج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والمثنى بن الصباح؛ ثلاثهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل الشام، وهذا منها؛ لكنه لم يتفرد به:

فقد أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٢٠)، و«السنن الصغرى» (٢/٣٦٧/٢٣٠٧) من طريق محمد بن راشد المكحولي: ثنا سليمان بن موسى الأشدق، عن عمرو بن شعيب به.

قال شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «إرواء الغليل» (٦/١١٨): «وسليمان بن موسى؛ هو: الأموي الدمشقي؛ صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل^(١)، ومحمد بن راشد: هو المكحولي الدمشقي، وهو صدوق يهم؛ كما في «التقريب».

فهذا الإسناد إلى عمرو بن شعيب إن لم يكن حسناً لذاته؛ فلا أقل من أن يكون حسناً لغيره برواية إسماعيل بن عياش.

وأما بقية الإسناد؛ فهو حسن فقط؛ للخلاف المعروف في رواية (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

(١) كما في «التقريب».

قال أبو عبد الله: واحتج الذين قالوا: إن الله لم ينسخ شيئاً من أحكام كتابه بسنة نبيه ﷺ، بأن قالوا: جعل الله كتابه المهيم^(١) المصدق الشاهد على ما مضى من كتبه، والناسخ لبعض أحكامها^(٢)؛ لأنه جعله خاتم الكتب، فأمر أن يُعْتَصَمَ بجله، فكيف يجوز أن يكون غيره قد نسخ بعضه، وبدل حكمه؟

قالوا: وأخبرنا ربنا: أنه شفاء لما في الصدور^(٣)، ونور^(٤)، ولم يستثن منه شيئاً دون شيء، ولو كان بعضه مبدلاً بالسنة؛ لكان بعضه عماء لمن اتبعه، وكان على الخلق إذا أقرؤا أحكامه: أن لا يحكموا بها حتى يطلبوا العلم في السنة؛ هل بدلت بعض أحكامه، أم لم تبدله؟ فلا يكون -حينئذ- شفاء للقلوب، وقد قال النبي ﷺ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ»^(٥)، ولو كانت السنة قد نسخت بعض أحكامه؛ لكان بعض

= وأما الحديث نفسه؛ فهو صحيح لغيره؛ فإن له شواهد يتقوى بها.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

وانظر للشواهد المذكورة -غير مأمور-: «إرواء الغليل» (٦/ ١١٥-١١٧ و ١١٨)،

و«الموطأ» (٤/ ٢١٧-٢١٨ -بتحقيقي).

(١) سقط من المخطوط.

(٢) إشارة لقوله -عز وجل-: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

(٣) كما في قوله -جل وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

(٤) قال -تعالى-: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥].

وقال -أيضاً-: ﴿وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزَلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:

١٥٧]، وقال: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨].

(٥) صحيح لغيره - أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ٢٢٠/ ١٧٢٦)، و«العلل الكبير»

(٢/ ٧٢٢/ ٣٠٣ -ترتيب أبي طالب القاضي)، وابن ماجه (٢/ ١١١٧/ ٣٣٦٧)، وأبو نعيم

الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٢١٢) من طريق إسماعيل بن أحمد؛ قالوا: ثنا =

=إسماعيل بن موسى الفزاري، وعبدالله بن أحمد في «العلل» -وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/٥٤٨)-: ثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه يبيى بنت عبد الصمد الهرثمية في «جزئها» (٦٦/٨٥)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «كتاب المجروحين» (١/٤٣٩-٤٤٠)-؛ قالوا: ثنا داود بن رشيد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٥٠/٦١٢٤) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٣٣٥)-، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣/١٢٦٧)، وابن المغلس؛ كما في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/٤٥٩) من طرق عن أبي الربيع -سليمان بن داود- العتكي الزهراني، والحاكم (٤/١١٥) من طريق منجاب بن الحارث، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٢) من طريق أبي معمر -عبدالله بن عمرو- المقعد المنقري؛ ستهم عن سيف بن هارون البرجي، عن سليمان بن طرخان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي -رضي الله عنه- به ضمن حديث.

قال الإمام ابن قيم الجوزية: «وهذا إسناد جيد مرفوع، والله المستعان، وعليه التكلان».

وقال الحاكم: «فيه سيف بن هارون، ولم يخرج له!»

وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: «قلت: ضعفه جماعة».

قلت: وهو كما قال، فقد ضعفه جمع من أهل العلم، وفي «التقريب»: «ضعيف، أفحش ابن حبان القول فيه».

وقال الترمذي -مشيراً إلى تضعيف الحديث: «وهذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان (بن عيينة) وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكأن الحديث الموقوف أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: ما أراه محفوظاً؛ روى سفيان [بن عيينة]، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان [هذا الحديث] موقوفاً، [وروى سيف بن هارون عن سليمان مرفوعاً]. قال البخاري: وسيف بن هارون؛ مقارب الحديث» ١.هـ.

وما بين المعقوفين زيادة من «العلل الكبير» للترمذي نفسه.

ومن أعل الحديث بالمخالفة: الإمام أبو حاتم الرازي؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٠/١٥٠٣): «سألت أبي عن حديث رواه سيف بن هارون البرجي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان؛ قال: (وذكره)؟ قال أبي: هذا خطأ؛ رواه الثقات عن التيمي عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ؛ مرسل، ليس فيه سلمان؛ وهو الصحيح».

وقال عبدالله بن أحمد في «العلل» -وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير»-: «سألت يحيى بن معين عن سيف بن هارون البرجي وسان بن هارون، فقال: سنان أوثق من سيف، هو فوقه.»

=فقلت له: إن سيفاً حدث عن التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي ﷺ في الفراء، فقال: ليس بشيء».

ورواية سفيان بن عيينة التي أشار إليها البخاري والترمذي: أخرجها إسماعيل بن محمد الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (١٠/١٢)-: ثنا بشر بن موسى، عن الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن سليمان بن طرخان التيمي^(١) به؛ لكن قال سفيان: أراه رفعه.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص ١٦): «ورجال إسناده ثقات؛ لكن الراوي -ولعله سفيان- لم يجزم برفعه، لا سيما وقد جزم البخاري والترمذي أن رواية سفيان عن سليمان موقوفة، وأشار الترمذي إلى أن غير سفيان رواه كذلك، وذلك معنى قول العقيلي: «لا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد»؛ يعني: مرفوعاً، وقول ابن عدي: «روي عن غيره عن سليمان التيمي» لعله يعني: موقوفاً، فلا اختلاف حينئذ بين قوله وقول العقيلي، والله أعلم».

وخلاصة القول: إن الحديث من هذه الطريق معلول بالمخالفة، والضعف.

لكن الحديث صحيح بطريقه الأخرى وشاهديه.

أما الطريق؛ فقد أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٦١/٦١٥٩): ثنا الحسن بن علي المعمرى: ثنا عبد الغفار بن عبد الله الموصلي: ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل -يعني بشراً-، عن مسلم بن عمران البطين، عن أبي عمران الجذلي، عن سلمان به.

قلت: رجال إسناده كلهم ثقات معروفون؛ غير عبد الغفار بن عبد الله الموصلي -هذا-، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٥٤) برواية إبراهيم بن يوسف الهستجاني عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

لكن وثقه ابن حبان (٨/٤٢١)، وقال: حدثنا عنه الحسن بن إدريس الأنصاري والمواصلة، مات سنة (٢٤٠هـ) -أو قبلها، أو بعدها بقليل-.

وتوثق ابن حبان -رحمه الله- لهذه الطبقة معتبر مقبول، لا يندرج تحت تساهله المعروف؛ كما نبه على ذلك الشيخ المعلمي اليماني -رحمه الله- في «التنكيل»، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-، فتنبه لذلك.

وقد خفي هذا التوثيق المهم على المعلق على «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على =

(١) ظنه المعلق على «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم» (٥/٢٥٧٠)

أنه سليمان بن بلال التيمي المدني! وزاد ضعفاً على إباله: فزعم أن الراوي عن سليمان التيمي: سفيان الثوري!! فليستدرك عليه، وليصحح!!

= مستدرك أبي عبد الله الحاكم « فحكم بجهالة عبد الغفار، فوأسفاه، وواحسرتاه على ضياع العلم!!

أما أبو إسماعيل؛ فقد وقع هكذا عند الطبراني، وسماه (بشراً) وما أخاله إلا تحريفاً، وغالب الظن أنه من الناسخ -أو الطابع-؛ فقد ذكر الإمام المزي -وغيره تبعاً له- في ترجمة مسلم ابن عمران البطين أبا إسماعيل -هذا- ضمن الرواة عنه، وسماه (بشيراً) -بزيادة تحتانية-؛ وهو الصواب إن شاء الله، وهو مما أميل إليه وأرجحه، والله أعلم بالصواب.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن بشيراً -هذا- هو: ابن سليمان النهدي^(١) الأسلمي -أبو إسماعيل الكوفي-، وهو ثقة يغرب؛ كما في «التقريب»، وباقي رجاله كلهم ثقات معروفون. وهذه الطريق -في نقدي- أقوى طرق الحديث، والله أعلم.

وللحديث طريق أخرى! يرويها البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٢٠): نا أبو عبد الله الحافظ -الحاكم-: أنبأ أبو العباس -القاسم بن القاسم- السيارى: ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي: ثنا أبي: ثنا إبراهيم بن طهمان: ثنا يونس بن خباب، عن أبي عبيد الله، عن سلمان به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص ١٦): «وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل يونس بن خباب؛ ضعفه جماعة، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وأبو عبيد الله: لعله مسلم بن مشكم الدمشقي، فإن كان هو؛ فهو ثقة، وإن كان غيره؛ فلم أعرفه. اهـ.

قلت: هو غيره يقيناً؛ فإن ابن مشكم -هذا- لا تعرف له رواية عن سلمان الفارسي -رضي الله عنه-، ولم يذكروا يونس بن خباب ضمن تلاميذه الذين رووا عنه، وإنما هو أبو عبيد الله -مولى عبد الله بن عباس-، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٣/ ٤٥٨ -كنى)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠٥)، ولم يزيدا على ما في هذا الإسناد، وقد وثقه ابن حبان (٥/ ٥٧٠) على عادته!! فهو علة الحديث الثانية.

وفيه علة ثالثة: وهي عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي؛ قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٩٠): «حدث عنه علي بن محمد بن مهرويه القزويني، فذكر خبراً موضوعاً».

ولم أجد له ترجمة سوى ما ذكره الذهبي هنا، فالله أعلم^(ب).

(١) وقع في «التقريب» -تبعاً لأصوله- «الكندي».

(ب) وهذا الراوي مما أغفله الأخ الشيخ مقبل الوداعي، محدث الديار اليمنية -رحمه الله رحمة واسعة- في كتابه النفيس «رجال الحاكم»؛ فليستدرك.

= وأما شاهدها:

فالأول: ما أخرجه أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الحاكم (٣٧٥ / ٢) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢ / ١٠) -، والدارقطني في «سننه» (٣٢٦ / ٢) (٢٠٤١) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ قالوا: ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، عن عاصم بن رجاء بن حيوة^(١)، عن أبيه -رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني-، عن أبي الدرداء مرفوعاً: «ما أحل الله في كتابه؛ فهو حلال، وما حرّم؛ فهو حرام، وما سكت عنه؛ فهو عفو...». وتابع أبو نعيم: إسماعيل بن عياش^(ب)، عن عاصم به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٦ / ١٠ - ٢٧ / ٢٧ - ٤٠٨٧): ثنا إبراهيم بن عبد الله الجنيد، عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، والطبراني في «المعجم الكبير»؛ كما في «جامع المسانيد والسنن» لابن كثير (٥٨٨ / ١٣)، و«مسند الشاميين» (٢١٠٢ / ٢٠٩ / ٣): ثنا أحمد بن عبد الوهاب ابن نجدة الحوطي، عن أبيه؛ كلاهما عن إسماعيل به.

قال البزار -عقبه-: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وعاصم بن رجاء بن حيوة حدث عنه جماعة، وأبوه^(ت) -رجاء- قد روى عن أبي الدرداء غير حديث، وإسناده صالح؛ لأن إسماعيل بن عياش قد حدث عنه الناس، واحتملوا حديثه!».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه!»، ووافقه الذهبي!!

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص ١٥): «وأقول: إنما هو حسن فقط؛ فإن [عاصم بن] رجاء بن حيوة قال فيه ابن معين: «صويلح»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: «ويقال: تكلم فيه قتيبة»^(ث).

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»، وقال (٥٥ / ٧): «رواه البزار، ورجاله ثقات!». وفي مكان آخر (١٧١ / ١): «رواه البزار، والطبراني في «الكبير»؛ وإسناده حسن، ورجاله موثقون».

=

(أ) بفتح المهملة، وسكون التحتانية، وفتح الواو.

(ب) وروايته عن الشاميين قوية، وهذا منها؛ فتنبه.

(ت) في «المطبوع»: «أبو» -محذوف الهاء-؛ وهو تحريف وسقط.

(ث) في «المطبوع»: «ابن قتيبة» بزيادة ابن، وهي زيادة غير صحيحة، وليست في محلها، فلعلها خطأ

من الناسخ -أو الطابع-.

تحريم الله في كتابه حلالاً، وبعض تحليله في كتابه حراماً، ولم يجب على أحد حجة القرآن؛ حتى يعلم جميع السنة، وحتى يعلم ما بُدِّل منه بالسنة.

= قلت: وغفلوا جميعاً -رحمهم الله- عن علته الحقيقية؛ وهي الانقطاع، فقد قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/٢٦٦): «وروايته -يعني: رجاء- عن أبي الدرداء مرسلة». وعليه؛ فقول أخينا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان في تعليقه على «الاعتصام» للشاطبي (١/١٧٩): «إسناد حسن» فيه نظر؛ للعلة المذكورة، فليستدرك. نعم؛ هو حسن بما قبله.

تنبيهان:

الأول: تقدم آنفاً أنني زدت اسم (عاصم بن) بين معقوفين في كلام شيخنا الإمام الألباني، وهي زيادة مهمة؛ لا يستقيم الكلام بدونها، فإن رجاء بن حيوة -هذا- ثقة فقيه باتفاق، ولم يتكلم فيه أحد، والكلام الذي ذكره شيخنا -رحمه الله- ذكره في (عاصم) ابنه؛ فالرجاء ممن عنده الكتاب أن يصلح الخلل المذكور، ويستدرك السقط المزبور.

الثاني: ما وقع في بعض كتبي خلاف هذا التحقيق؛ فهو مرجوع عنه، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

وأما الشاهد الثاني؛ فهو عن عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- موقوفاً عليه، ولفظه: «كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقذراً؛ فبعث الله -تعالى- نبيه ﷺ، وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل؛ فهو حلال، وما حرم؛ فهو حرام، وما سكت عنه؛ فهو عفو...» الحديث.

أخرجه أبو داود (٣/٣٥٤-٣٥٥/٣٨٠٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/٥٢٢/٥٠٤)-: ثنا أبو جعفر -محمد بن داود بن صبيح- المصيصي، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٦/٢٣٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٢٢٨): ثنا فهد بن سليمان وأبو أمية، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٤٠٤-١٤٠٥): ثنا موسى بن عبدالرحمن السروقي، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/٤٦٧)، والحاكم (٤/١١٥)؛ قالوا: ثنا علي بن محمد بن دحيم الشيباني، عن أحمد بن حازم بن أبي غرزة -وهذا في «المسند» له-؛ ستهتم عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائني، عن محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء -جابر بن زيد-، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قالوا: فما أحل النبي ﷺ بسنته، ولا حرّم (ما حرّم) ^(١) إلا ما حرّم الله في كتابه؛ إما نصاً، وإما بما أوجبه من طاعته.

وكان إجماع أصحاب النبي ﷺ والتابعين: على أن أصول العلم والأحكام في كتاب الله؛ فمنه بين مفهوم في تلاوته، ومنه مستنبط بالبحث من أهل العلم والفهم عن الله، ولو كانت السنة ناسخة لبعض أحكامه؛ لما حلّ لأحد أن يشبه حادثة بأصل من أصوله، حتى يعلم ذلك الأصل: نسخ بغيره أم لا؟ فما زالوا يعظمون شأنه ويأمرون باتباعه، ولا يأمرؤن بترك شيء منه لغيره، ولقد رأى كثير منهم أن مصداق كثير مما روي عن النبي ﷺ في كتاب الله، يؤكدون بذلك: أنه مُصدّق للسنة، وأنها لا تُبدّل ما فيه، ولو كانت تُبدّل ما فيه؛ لم يكن طلبُ مُصدّقها فيه أولى من أنه يطلب مصداقه فيها، وإنما أخبرنا ربنا أنه بعث محمداً ﷺ لِيُبين للناس جُمْلَ ما أنزل إليه من ربه ^(٢)، ولم يبعثه ليبطل بعض ما أنزل إليه، ويبين لهم: أن الله قد أمره أن يبدّله ويحوّله بقوله، فالله ينسخ قولاً منه بقوله، ولا ينسخ قوله بقول نبيه؛ لأنه أوجب عليهم فرائضه بكلامه، وأجمل كثيراً منها، وأمر نبيّه بتفسير ما أجمل من فرائضه، وأخبرهم أنه قد جعله المبين لهم ذلك عن ربه، ولم يأذن لهم أن يبدل حكم كتابه الذي جعله حجةً على خلقه، وقطع به عذرهم، ولو كان بدل بعض أحكامه بسنة نبيه؛ لتحير العباد فيه.

أما عالمهم - وإن كان يعرف عامة السنن - لا يأمن أن يكون حديث عن النبي ﷺ قد رواه بعض الثقات لم يسمعه، قد بدل النبي ﷺ به بعض أحكام القرآن؛ فلا يقوم عليه حجة في حكم من أحكام القرآن إلا في الذي قد اجتمع

(١) سقطت من «م» !

(٢) كما في قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

عليه علماء الأمة كلها.

وأما الجاهل؛ فإذا ثبت عنده (أن السنة قد نسخت)^(١) بعض أحكام القرآن، لم يقر الله فيه حكماً؛ إلا لم يأمن أن يكون النبي ﷺ قد بدّله ونسخه بحديث قد ورثه العلماء وهو لا يعلمه؛ فتسقط حجة الله بالقرآن عن عباده.

قال أبو عبد الله: واحتجّ الذين رأوا أن الله قد نسخ بعض أحكام القرآن بالسنة، فقالوا: القرآن والسنة أمران، فرض الله العلم والعمل بهما على خلقه، وقرن أحدهما بالآخر، فلم يفرق بينهما، فمحلّهما في التصديق بهما واحد، كلاهما من عند الله، قال الله - عزّ وجلّ - يحكي عن خليله إبراهيم - عليه السلام -: أنه دعا ربه لذريته، فقال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقال - عزّ وجلّ -: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

وقال: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١].

وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقال - جلّ ثناؤه -: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال: ﴿وَاذْكُرْ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾

(١) ما بين القوسين سقط من المخطوط، وإثباته هو الصحيح الذي يستقيم به المعنى.

[الأحزاب: ٣٤].

قال الشافعي: ذكر الله - جل ثناؤه - الكتاب - وهو القرآن -، وذكر الحكمة؛ فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ: الحكمة: سنة رسول الله ﷺ^(١).

قال الشافعي: وهذا يشبه ما قال؛ لأن الله ذكر القرآن وأتبعه الحكمة، وذكر منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجرز - والله أعلم - الحكمة ها هنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: هو فرض؛ إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله ﷺ^(٢).

وبما وصفنا؛ من أن الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به؛ فسنة رسول الله ﷺ مبيّنة عن الله معنى ما أراد دليله على خاصه وعامه، ولم يجعل الله هذا لأحد من خلقه غير رسوله ﷺ.

٣٦٣- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: السنة.

٣٦٤- حدثني عبيد الله بن إبراهيم بن سعد: ثنا حسين بن محمد: ثنا

(١ و ٢) انظر «الرسالة» (ص ٧٦-٧٩)، و«أحكام القرآن» (ص ٢٨-٢٩).

٣٦٣- مقطوع صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/٢٨٣)، والخطيب البغدادي في «الفيح والمفتق» (١/٢٦٠/٢٥٨)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/٢٨٣) من طريق إسماعيل بن محمد الصفار؛ كلاهما عن أحمد بن منصور الرمادي، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٨١-٨٢/٦٧) من طريق سلمة بن شبيب النيسابوري؛ قالوا: نا عبد الرزاق - وهذا في كتاب «التفسير» له (٢/١١٦) - به.

قلت: رجاله ثقات، وانظر ما بعده.

٣٦٤- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل =

شيبان، عن قتادة: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: السنة.

٣٦٥- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عباد، في قوله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: ثنا سعيد، عن قتادة؛ قال: أي: السنة، يَمْتَنُّ عليهم بذلك.

قال أبو عبد الله: فقالت هذه الطائفة: بَيَّنَّ اللَّهُ -تبارك وتعالى- أنه أمر نبيه ﷺ أن يُعَلِّمَ الناس الكتاب والحكمة، فالحكمة غير الكتاب؛ وهي: ما سنَّ

=السنة والجماعة» (١/ ٧١ / ٧١) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن شيبان بن عبد الرحمن النحوي به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون.

شيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي.

حسين بن محمد: هو المروزي.

تنبيه لكل نبيه: قال الدكتور البصري في تعليقه: فيه عبيد الله بن إبراهيم بن سعد -شيخ المصنف-؛ لم أجده!

قلت: عبيد الله -هذا- ثقة معروف من شيوخ البخاري ومسلم، والمصنف -رحمه الله- قد روى عنه في كتابنا هذا أكثر من حديث، فانظر على سبيل المثال (رقم ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٣١٤)، وهو هنا نسب إلى جده، فلما بحث الدكتور عنه؛ لم يجده -لقلته خبرته ودرايته بعلم الرجال-، فلم ير في الرواة من اسمه (عبيد الله بن إبراهيم بن سعد)، فوقع فيما وقع فيه!

وحقيقة الأمر أن اسم شيخ المصنف هو: عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف، وهو ثقة من رجال «التقريب»، فجاء عند المصنف منسوباً إلى جده؛ فكان ماذا؟ هذا أسلوب معروف معلوم عند أهل العلم، تماماً كما يقولون: ثنا أحمد بن يونس... وإنما هو أحمد بن عبد الله بن يونس، وهكذا.

٣٦٥- مقطوع صحيح الإسناد - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٧٦ و ١٩/

١٠٨): ثنا بشر بن معاذ العقدي، وابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٤٧٩ / ١١٥٠) من طريق أحمد بن شبيب؛ كلاهما عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع يزيد بن زريع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

رسولُ الله ﷺ مما لم يُذكر في الكتاب، وكلُّ فرضٍ، لا افتراق بينهما؛ لأن مجيئهما واحدٌ، وكلُّ أمر الله نبيه بتعليمه الخلق، فأوجب عليه الأخذ بالسنة والعمل بها، كما أوجب عليهم العمل بالكتاب، فكان معنى كل واحد منهما معنى الآخر.

وقد أوجب الله - عز وجل - طاعة رسوله ﷺ؛ فجعلها مفترضةً على خلقه كافتراض طاعته عليهم، لا فرقاً بينهما في الوجوب، فما أنكرتم: أن ينسخ أحدهما بالآخر؛ لأنه إذا نسخ القرآن بالقرآن؛ فإنما نسخ ما أمر به بأمره، وكذلك إذا نسخ حكماً في القرآن بالسنة؛ فإنما ينسخ ما أمر به في كتابه بأمره على لسان نبيه ﷺ، ومن فرق بين ذلك؛ فقد قصر علمه، فإن كان إنما يحملهم على ذلك تعظيم القرآن أن يُنسخ أحكامه بالسنة؛ فالقرآن عظيم أعظم من كل شيء؛ لأنه كلام الله، وليس ينسخ الله كلامه فيبطله - جل عن ذلك - وإنما ينسخ الأمور به بكلامه بأمور به في سنة نبيه ﷺ، فالأمور بهما متساويان؛ لأنهما حكمان، والقرآن أعظم من السنة، ولو جاز لمن عظم القرآن - وهو أهل أن يعظم - أن ينكر أن ينسخ الله حكماً فيه بحكم في سنة نبيه ﷺ؛ لجاز له أن ينكر أن يفسر القرآن بالسنة، ويوجب أنه لا يجوز أن يترجم القرآن إلا بقرآن منزل مثله، فإن جاز هذا؛ جاز هذا.

ففي إقرارهم أن النبي ﷺ ترجم القرآن وفسره بسنته، حجة عليهم: أنهم ساووا بين القرآن والسنة في هذا المعنى، بل جعلوا السنة أعلى منه وأرفع في قياسهم، إذ كان القرآن لا يُعلم بنفسه، وإنما يُعلم بالسنة؛ لأن السنة لا تحتاج أن تفسر بالقرآن، واحتاج العباد في القرآن إلى أن فسره لهم النبي ﷺ بسنته، فقد أقرؤا بمثل ما أنكروا؛ لأنهم زعموا أنه لو كان القرآن تنسخه السنة؛ لكان ليس بحجة، إذ كان غيره ينسخه، وإن الله عظم شأنه، فقال: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وجعله شفاءً

لما في الصدور، فأنكروا - إذ عظمه الله - أن تنسخه سنة نبيه ﷺ، ثم أقرؤا: أن عامة أحكام الله فيه، وأخباره، ومدحه، لا تعرف إلا بالسنة.

قالوا: وأما قول من خالفنا: إنه لو جاز أن يُنسخ القرآن بالسنة؛ لجاز أن تُنسخ كل أحكامه، فلا يكون لله فيه حكم يلزم؛ فإنه يلزمه أعظم من ذلك، إذا أقر أنه لم يعرف جمل فرائض الله إلا بتفسير السنة، فكان جائزاً أن يجعل الله كل فرض فيه، فلا ينقص^(١) منه شيئاً، حتى يجعل الله النبي ﷺ هو المفسر كل فرض فيه، فلا يكون لله فيه حكم يُعرف إلا بالسنة، فقد أقرؤا بمثل ما قاسوا على من خالفهم، وزادوا معنى هو أكثر، قالوا: لأننا قلنا: إنما ينسخ الله بسنة نبيه ﷺ بعض أحكام القرآن، ولا تنسخ أخباره، ولا مدحه، وأقرؤا أن كثيراً من أخبار الله ومدحه فسرهما النبي ﷺ بسنته، فهذا أكثر في المعنى مما قلنا.

قال أبو عبد الله: وزعم أبو ثور: أن القائل: إن السنة تنسخ الكتاب مغفل، قال: وذلك (أنه يخبر)^(٢) أن النبي ﷺ يُحرّم ما أحلّ الله، ويُحلّ ما حرّم الله، قال: وهذا افتراء، فقال بعض من يخالفه: أعظم غفلة من هذا، وأشدّ افتراء؛ من حكى عن مخالفه ما لا يقوله، وشنع به عليه، ولم يقل أحد: إن النبي ﷺ كان يُحلّ ما حرّم الله، ولا يُحرّم ما أحلّ الله، بل القول عند جميع الأمة: إن النبي ﷺ لم يكن يُحلّ إلا ما أحلّ الله، ولا يُحرّم إلا ما حرّم الله.

قال أبو عبد الله: إلا أن التحليل والتحريم من الله يكون على وجهين: أحدهما: أن ينزل الله تحريم شيء في كتابه، فيسميه قرأنا؛ كقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، وما أشبه ذلك مما قد حرّمه في كتابه.

(١) في «م»: «ينص».

(٢) سقطت من «م».

والوجه الآخر: أن ينزل عليه وحياً على لسان جبريل بتحريم شيء، أو تحليله، أو افتراضه؛ فيسميه حكمة، ولا يسميه قرآناً، وكلاهما من عند الله؛ كما قال الله: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فتأولت العلماء: أن الحكمة -ها هنا- هي: السنة؛ لأنه قد ذكر الكتاب، ثم قال: والحكمة، ففصل بينهما بالواو، فدل ذلك على أن الحكمة غير الكتاب، وهي ما سَنَّ الرسول ﷺ مما لم يذكر في الكتاب؛ لأن التأويل إن لم يكن كذلك؛ فيكون كأنه قال: وأنزل عليك الكتاب والكتاب! وهذا يبعد، فيقال لمن قال بقول أبي ثور: ما أنكرت أن يحول النبي ﷺ عمّا فرض عليه عمله بالكتاب، فيأمره أن يعمل بغير ذلك بوحى يوحى إليه على لسان جبريل، من غير أن يُنزلَ عليه في ذلك قرآناً، ولكن ينزل عليه حكمة يسميها سنة، وهذا ما لا ينكره إلا ضعيف الرأي.

٣٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية؛ قال: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن.

٣٦٧- حدثنا أبو قدامة: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ حريز^(١) بن عثمان: أنبأ عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدم بن معدي كرب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ؛ فَأَحْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛

٣٦٦- مقطوع صحيح الإسناد - تقدم تخريجه (رقم ٩١).

٢٦٧- إسناده صحيح - تقدم تخريجه (رقم ٢١٦).

(١) تحرف اسمه في «م» إلى «جرير» -بجيم، وآخره راء مهملة-! وهو تحريف تكرر مراراً، ولم ينتبه إليه الدكتور البصري -عفا الله عنه-.

فَحَرَّمُوهُ، أَلَا لَا يَجِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ».

٣٦٨- حدثني أبو الأزهر - أحمد بن الأزهر -: ثنا نعيم بن حماد: أنبأ بقية ابن الوليد، عن الزبيدي، عن مروان بن ربيعة التغلبي^(١)، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشى، عن المقدام بن معدي كرب الكندي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا^(٢) إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَا يَغْدِلُهُ، وَيُوشِكُ بِشَبْعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ هَذَا الْكِتَابُ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ؛ أَحَلَّلْنَاهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛ حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَلَا لَا يَجِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا لَقُطَّةٌ مِنْ مَالٍ مُعَاهِدٍ؛ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا» - يعني: صاحبها-.

٣٦٩- حدثني أبو حاتم - محمد بن إدريس -: ثنا أبو جعفر - محمد بن

٣٦٨- حديث صحيح - تقدم تخريجه (رقم ٢١٦).

(١) في «م»: «التغلي» - بمثلة، بعدها مهملة -!! وهو تصحيف قبيح.

(٢) في «م»: «إلا»!!

٣٦٩- إسناده حسن - أخرجه أبو داود (٣/ ١٧٠ / ٣٠٥٠) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٤٩)، وابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠٤) -، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٦٢-٦٣/ ٨) من طريق محمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي؛ كلاهما عن محمد بن عيسى بن الطباع به.

قلت: إسناده حسن؛ محمد بن عيسى بن الطباع: هو ابن نجيح البغدادي؛ ثقة ثبت؛ كما في «التقريب».

وأشعث بن شعبة: حسن؛ ليث بن أبي زرعة الرازي - كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٣) - ووثقه ابن حبان (٨/ ١٢٩)، وأبو داود في «سؤالات الأجرى»؛ كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٧)^(١).

(١) وهذا التوثيق ساقط من مطبوع «السؤالات»!

عيسى بن الطباع-، قال: حدثني أشعث بن شعبة، قال: أنبأ أُرطاة بن المنذر، قال: سمعت حكيماً بن عمير يذكر عن العرياض بن سارية؛ قال: نزل النبي ﷺ خيبرَ ومعه مَنْ معه مِنْ أصحابه، فقال: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! ارْكَبْ فَرَسًا، فَنَادَ: إِنَّ الْجَنَّةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، وَأَنْ اجْتَمِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»، فاجتمعوا، فصلّى النبي ﷺ، ثم قام، فقال: «أَيَحْسِبُ امْرُؤٌ قَدْ شَبِعَ حَتَّى بَطِنَ -وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ- أَنْ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ شَيْئًا إِلَّا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ؟! أَلَا وَإِنِّي -وَاللَّهِ- لَقَدْ حَدَّثْتُ، وَأَمَرْتُ، وَوَعَّظْتُ بِأَشْيَاءَ؛ إِنَّهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ -أَوْ أَكْثَرُ-، وَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكُمْ مِنَ السَّبَاعِ كُلِّ ذِي نَابٍ، وَلَا الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَحِلِّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ الْمُعَاهِدِينَ -إِلَّا بِإِذْنٍ-، وَلَا أَكَلَ أَمْوَالِهِمْ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ، إِذَا أَعْطَوْكُمُ الَّذِي عَلَيْهِمْ؛ إِلَّا مَا طَأَّبُوا بِهِ نَفْسًا».

= وقد روى عنه جمع.

وأرطاة بن المنذر: ثقة معروف.

وحكيم بن عمير: صدوق يهيم؛ كما في «التقريب»، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا بأس به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (١/ ١٣٠) -«هداية»:

«وسنده ضعيف؛ فيه أشعث بن شعبة، قال أبو زرعة وغيره: فيه لين.

ثم بدا لي أنه حسن؛ فانظر «صحيح أبي داود» (٢٦٨٦).

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، ورجوع شيخنا -رحمه الله- عن تضعيف هذا الحديث

مما فات الدكتور المعلق على «م»! وهذا بدهي جداً؛ فماله ولشيخنا الإمام الألباني؟!

وقد يقول قائل: لعل الدكتور البصري لم يقف على كلام شيخنا -هذا-؛ لغزته، وقلة من

يعتمد عليه كأصل!

أقول: سلمنا بذلك، فهل خفي على الدكتور -هداه الله- كتاب شيخنا «الصحيح»؟!!

فقد ذكر شيخنا -رحمه الله- هذا الحديث بعينه في «الصحيح» (٢/ ٥٤٢ / ٨٨٢) -وهو متداول

مشهور-، وحكم عليه بالحسن، وقوّاه وثبته.

هذا يؤيد يقيناً ما ذكرت، وما نبهت عليه من قبل.

فالله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

آخر ما أخرج من الكتاب إله ها هنا، وهو آخره، والحمد لله رب
العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه،
وسلم تسليماً كثيراً إله يوم الدين

تم كتاب «السنة»

لمحمد بن نصر المروزي

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس مسانيد الصحابة.
- ٤- فهرس الآثار.
- ٥- فهرس شيوخ المصنف ومروياتهم.
- ٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع.
- ٧- فهرس القبائل والفرق والأمم.
- ٨- فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم.
- ٩- فهرس الفوائد.
- ١٠- فهرس المصادر والمراجع.
- ١١- فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	١٥٣
سورة البقرة		
﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾	٣٩	٢٠١
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾	١٠٦	٤٤٣، ٤٤٢
﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتُحْمَ وَجْهُ اللَّهِ﴾	١١٥	٦٤٢
﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾	١٢٩	٦٧٤
﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾	١٤٤	٦١٩
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾	١٥١	٦٧٤
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	١٧٦	١٨٨
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾	١٨٠	٤٤٨
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	٣٢٧، ٢٨٨
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾	١٨٤	٢٧٣
﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾	١٨٧	٢٩٨، ٢٩٧
﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾	١٨٨	٣٥٩، ٢٧٦
﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾	١٩٤	٢٧٦، ٢٧٥
﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾	١٩٧	٣١٥
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾	٢١٦	٣٢٧، ٣٢٦
﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾	٢٢١	٥٧٧، ٥٧٦
		٥٧٩، ٥٧٨
		٥٨٠

		﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾
٦٧٩، ٦٧٤	٢٣١	
٢٧٧	٢٣٢	﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾
		﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٢٧٧	٢٣٤	
٣٩٤، ٣٥٩	٢٧٥	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
٢٧٠	٢٨٦	﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾

سورة آل عمران

٢٠٠	٧	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾
		﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾
١٨٨	١٩	
٦٤	٣١	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
٣١٥، ٣٠٢	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
٣٢٧		
٦٧٧، ١١٩	١٠٣	﴿وَاغْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾
١٨٦، ١١٩	١٠٥	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾
١٨٨		
٢٠١	١٠٦	﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾
٦٧٤	١٦٤	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾

سورة النساء

٢٦٩، ٦٩	١١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾
٦٤٩، ٢٧١		
٦٥٦		

- ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ ١٢، ١١ ٤٥١، ٦٩
٤٧٧، ٤٧٥
٤٧٦
- ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ ١٥ ٥٨٥، ٢٦٧
٥٨٣، ٥٨٧
٥٩٣، ٥٨٤
٦٠٤، ٦٠٣
- ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ ١٥ ٥٨٤ و ٢٦٧
٦٠٣ و ٥٨٦
- ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ ١٦ ٥٨٤، ٥٨٣
٥٨٦، ٥٨٥
- ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٢٢ ٤٧٧، ٤٧٦
- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ ٢٣ ٤٧٩، ٤٧٧
٤٨٠
- ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ ٢٣ ٤٧٧، ٢٧٤
٤٨٠، ٤٧٩
٥٣٦، ٥٠٧
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ٢٤ ٢٧١، ٢٦٩
٤٨٠، ٤٧٩
٥٠٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٥٩ ١٠١، ٦٤
١٠٨، ١٠٢
١٠٩

١٠٨، ٦٦	٥٩	﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
٦٤	٦٥	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾
٦٤	٦٥	﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
٢٦٣	٨٠	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾
٧٠	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾
٤١٢	٩٢	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾
٣٢٦	٩٥	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾
٣٢٦	٩٥	﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾
٣٢٧، ٢٧٩	١٠٣	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾
٦٧٩، ٦٧٤	١١٣	﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾
٢٦٨	١٢٣	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
١٦٣	١٧١	﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾
٦٤٩	١٧٦	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾

سورة المائدة

٦٧٨، ١١٩	٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾
٥٧٨، ٥٧٧	٥	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾
٦٤٧	٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾
١٨٨	١٤	﴿فَاعْرِضْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
٦٦٧	١٥	﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾

٣٨	٢٧١، ٣٩٤	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
	٥٥٣، ٥٧٥	
	٦٠٤	
٤٤	٢١٢	﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾
٤٥	٢٧٦، ٢٧٥	﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾
٤٨	٦٦٧	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾
٦٣	١٠٩	﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾
٦٤	١٨٨	﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْفَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾
٦٦	٢٠٧	﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾
٩٦	٢٧٦	﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾
		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾
١٠١	٣٠٩، ٣١٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾
١٠٥	١٥٧	

سورة الأنعام

١٩	٧٢	﴿لَا نَذِيرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾
٥٠	٤٤٢	﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾
٨٢	٦٩، ٢٦٨	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾
٩٠	١٨	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾
١٣٤	٢٣٣	﴿إِنْ مَا تُوْعَدُونَ لَأَتِي وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾

﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ﴾
 ١٥٣ ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢

١٤٨، ١٤٩

١٨٦

﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾
 ١٥٨ ٢٦٨
 ﴿الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ مِنْهُمْ﴾
 ١٥٩ ١٦٧، ١٨٦

١٨٨

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾
 ١٦٤ ٢٧٤
 سورة الأعراف

﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾
 ١٣٨ ١٦٨، ١٦٩
 ١٧٠

﴿وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
 ١٥٧ ٦٦٧

﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾
 ١٥٩ ٢٠٧
 ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾
 ١٦٩ ١٦٣

﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾
 ١٨١ ٢٠٧
 سورة الأنفال

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾
 ٤١ ٣٥٠، ٣٥٣
 ٣٥٩

سورة التوبة

﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾
 ٣٨ ٣٢٥

﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
 ٣٩ ٣٢٥

		﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٣٢٥	٤١	﴿الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾
٢٢٢	٩٢	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾
٣٢٥	١١١	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾

سورة يونس

٤٤٢	١٥	﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾
		﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
١٤٧	٢٥	﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

سورة هود

١٨٨	١١٩، ١١٨	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾
-----	----------	---

سورة إبراهيم

٢٦٨	٢٤	﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾
		﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾
٢٦٨	٢٧	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ﴾

سورة الحجر

٧٢، ٧١	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٩١		

سورة النحل

١٠٩	٤٣	﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
-----	----	--

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ٤٤ ٧٢، ٦٧

٧٣، ٢٦٢

٦٧٣

﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ ١٠١ ٤٤٢

سورة الكهف

﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ ١٣ ٢٧١

﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ ١٠٤ ٢٢٢

سورة مريم

﴿وَزَيْدُ اللَّهِ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ ٧٦ ٢٧١

﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ﴾ ٩٠ ١٨٣

سورة طه

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ ١١٤ ٢٧١

سورة الأنبياء

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٧ ١٠٩

سورة الحج

﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ٢٩ ٣٢٢

سورة المؤمنون

﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ ٥٣ ١٨٨

سورة النور

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً ٢ ٥٨١، ٢٦٦

٥٨٣، ٥٨٥

٥٩٣، ٦٠٤

﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ ٣٥ ١٤٦

﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ ٤٠ ٥٠٢

﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ ٦٣ ٤٨٠، ٦٥

سورة الفرقان

﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
مُنثُورًا﴾ ٢٣ ٥١٨

سورة النمل

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٠ ٢٧٧

سورة لقمان

﴿إِنَّ الشُّرَكَاءَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ١٣ ٦٩

سورة الأحزاب

﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ ٢٢ ٢٧١

﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
وَالْحِكْمَةِ﴾ ٣٤ ٤٨٠، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٥

﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ ٧٢ ١٨٨

سورة غافر

﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ٦٠ ٢٦٨

سورة الشورى

﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ ٢١ ١٦٣

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ٤٠ ٢٧٦

سورة الفتح

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ
الشَّجَرَةِ﴾ ١٨ ١٦١

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ
رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ٢٩ ١٦١

سورة الحجرات

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ
مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾

١٠١ ٧

سورة ق

﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾
﴿أدبار السجود﴾

٢١٩ ٥
٢٦٨ ٤٠

سورة الطور

﴿أدبار النجوم﴾

٢٦٨ ٤٩

سورة النجم

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾
﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾
﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

٤٤٢ ١
١٦٣ ٢
٧١ ٣
٢٧٧، ٢٧٤ ٣٩

سورة الحديد

﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ
رِضْوَانِ اللَّهِ﴾

١٩٧ ٢٧

سورة المجادلة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ
يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾

٤٤٤ ١٢

سورة الحشر

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

٢٦٧، ٢٥٢ ٧

سورة الجمعة

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ
آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾

٦٧٤ ٢

		سورة التغاين
٦٦٧	٨	﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾
		سورة الطلاق
٤٣٥	١	﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾
		سورة المزمل
٤٤٣	١	﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ﴾
		﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ
٤٤٣	٢٠	وثلثه وطائفة من الذين معك﴾

٢- فهرس الأحاديث النبوية

- «أتدري أي الناس أعلم؟» ٤٢
- «أخاف على أمتي التصديق بالنجوم» ص ١٦٦
- «أخاف على أمتي ثلاثاً» ص ١٦٦
- «أخوف ما أخاف على أمتي: النجوم» ص ١٦٣
- «أراه فلان» ٢٥٧
- «أشهد على هذا غيري» ص ٢٧٨
- «أفلا أذنت لعمك؟» ٢٧٥
- «أفلا أذنت له، تربت يمينك» ٢٨٥
- «أفلح الرجل» ص ٦٤٠
- «أقل الحيض ثلاثة أيام» ص ٢٧٧
- «أكتاباً غير كتاب الله تريدون» ص ٩٧
- «ألا إن دية الخطأ شبه العمد» ٢١٠
- «ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية تعد وتدعى من دم» ٢١٠
- «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» ص ٢١٦، ٢٦٣، ٣٦٧
- «ألا إني أوتيت الكتاب وما يعدله» ٣٦٨
- «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» ص ٢٧٩
- «أليس نشهد أن لا إله إلا الله» ١٠٢
- «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» ١٣٧
- «أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن» ص ٢٨١
- «أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته وهو راجع من مكة» ٣٥٠
- «أن النبي ﷺ نهى بيع جبل الحبلة» ١٨٩
- «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر» ١٩٨

- «أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل الحبلبة»..... ١٨٧، ١٨٨، ١٩٣
- «أن النبي ﷺ وداه مئةً من الإبل»..... ٢٠٦
- «أن رسول الله ﷺ استصغر ناساً يوم أحد»..... ١٢٧
- «أن رسول الله ﷺ خرج حتى أتى الكعبة، فطاف بها سبْعاً»..... ١١٩
- «أن رسول الله ﷺ قَبَلَ ابن عمر ورافع بن خديج يوم الخندق»..... ١٣٢
- «أن رسول الله ﷺ كان يسبح وهو على ظهر دابته»..... ٣٤٢
- «أن رسول الله ﷺ كان يسبح وهو على ظهر راحلته»..... ٣٤٠
- «أن رسول الله ﷺ كان يصلي على راحلته حيث توجهت به»..... ٣٥٢
- «أن رسول الله ﷺ كان يصلي على راحلته نحو المشرق تطوعاً»..... ٣٣٣
- «أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته تطوعاً في السفر»..... ٣٥٤
- «أن رسول الله ﷺ لم يقسم لبني عبد شمس وبني نوفل من الخمس»..... ١٤٠
- «أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها»..... ٢٥٣
- «أن رسول الله ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها»..... ٢٥٥
- «أن رسول الله ﷺ نهى عن المضامين»..... ١٨٤
- «أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة»..... ١٩٩
- «أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة»..... ٢٠٢
- «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الملاقيح»..... ١٨٣
- «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل الحبلبة»..... ١٩٠، ١٩١
- «أن في النفس مئةً من الإبل»..... ٢٠٧
- «أنه نهى أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها»..... ٢٤٤، ٢٤٧
- «أنه نهى عن بيع جبل الحبلبة»..... ١٩٢
- «أو تحبين ذلك؟!»..... ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤
- «أو ما علمت أنها ابنة أخي من الرضاعة؟»..... ٢٦٠
- «أوتيت الكتاب ومثله معه»..... ص ٤٨٠
- «أوص بالثلث، والثلث كبيرٌ»..... ٢٣٠

- «أوص بالثلث، والثلث كثير» ٢٢٧
- «أوص بالعشر» ٢٣٠، ٢٢٧
- «أوصيت؟» ٢٣٠، ٢٢٧
- «أوصيكم بتقوى الله، والسمع، والطاعة» ٥٨، ٥٧
- «أوه أوه! عين الربا، لا تفعل» ص ٣٦٩
- «أيحسب امرؤ قد شبع حتى بطن» ٣٦٩
- «أيها الناس! إن الله فرض عليكم الحج» ١١٠
- «أيها الناس! اسمعوا قولي؛ فإني لا أدري لعلني لا ألقاكم بعد يومي هذا» ٥٦
- «إذا أدبر النهار، وأقبل الليل، وغابت الشمس» ١٠٩
- «إذا أقبل الليل، وأدبر النهار، وغابت الشمس» ١٠٨
- «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة» ص ٢٧٩
- «إذا زنت الأمة فاجلدوها» ص ٥٩٥ و ٥٩٦
- «إذا غابت الشمس من هاهنا، وجاء الليل من هاهنا» ١٠٧
- «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله» ص ٢٧٧
- «إن أحسن الحديث: كتاب الله» ٦١
- «إن أفضل الحديث: كتاب الله» ٦٢
- «إن أهل الكتاب افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة» ٣٩
- «إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر» ص ١٤٦
- «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر» ص ٦٣٩
- «إن الله زوى لي الأرض» ص ١٨٦
- «إن الله ضرب مثلاً صراطاً مستقيماً» ١٠
- «إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه» ص ١٥٧
- «إن النبي ﷺ رمل ثلاثة أطواف خباً» ١٢٢
- «إن حمزة أخى في الرضاعة» ٢٦٩، ٢٧٠

- «إن ذلك لا يحل» ٢٦٤
- «إن كان وسادك إذا لعريضاً!» ١٠٥
- «إن من أكبر الكبائر استطالة الرجل في عرض أخيه» ص ٣٩٣
- «إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة» ٣٨
- «إن من ورائكم أيام الصبر» ٢٤
- «إن هؤلاء لم يفارقوني في الجاهلية» ١٣٨
- «إن هذا أول قرن خرج في أمتي» ٤١
- «إن هذا لا يصلح» ص ٢٧٨
- «إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلون» ص ١٨٦
- «إنما أرى هاشماً والمطلب شيئاً واحداً» ١٤١
- «إنما الأعمال بالنيات» ص ٦١
- «إنما ذاك بياض النهار من سواد الليل» ١٠٦
- «إنما ذاك بياض النهار، وسواد الليل» ١٠٥
- «إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به» ص ٦٥
- «إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم» ص ١٨٧
- «إنما هو أخوك، وإن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة» ٢٧٩
- «إنه ليس بذاك، ألا تسمعون إلى قول لقمان» ٦٩
- «إنها ابنة أخي من الرضاعة» ٢٧١، ٢٥٩، ٢٥٨
- «إنها السنن، الله أكبر! قلت والذي نفسي بيده كما قال بنو إسرائيل لموسى» ٢٧
- «إنها لا تحل لي؛ إنها ابنة أخي من الرضاعة» ٢٧٢
- «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري» ٢٦٦
- «إني قد خلفت فيكم شيئاً لن تضلوا بعدهما» ص ٢٦٣
- «إني لأشتهي تمر عجوة» ١٥٣
- «إني لا أشهد على جور» ص ٢٧٨

- «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث»..... ٣
- «اثذني له حين يأتيك؛ فإنه عمك»..... ٢٧٧
- «ابنة أم سلمة؟!»..... ٢٦٤
- «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»..... ص ٢٧٨
- «اذهبوا فارجموه»..... ص ٦٠٢
- «استووا ولا تختلفوا؛ فتختلف قلوبكم»..... ١٢٠
- «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة»..... ٤٦
- «افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملة»..... ٤٥
- «اكتب فوالذي نفسي بيده»..... ٩٣
- «اكتبوا لأبي شاة»..... ٩٣
- «الله أكبر! هذا كما قال قوم موسى لموسى»..... ٢٥
- «اللهم! اشف سعدًا، وأتم له هجرته»..... ٢٢٥
- «انطلق؛ فردّه إلى صاحبه، خذ تمرّك فبعه بجنطة»..... ١٤٦
- «البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام»..... ص ٢٦٦
- «بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر»..... ٢٣
- «بل منكم»..... ٢٤
- «بنت أم سلمة؟!»..... ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦١
- «بني الإسلام على خمس»..... ٦٢
- «تربت يمينك! فإنه عمك، فاثذني له»..... ٢٧٨
- «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا»..... ٢٩٩، ٢٩٨
- «التمر بالتمر؛ مثلاً بمثل»..... ١٤٦
- «الثلث كثير؛ إنك يا سعد! إن تترك ورثتك أغنياء»..... ٢١٩
- «الثلث، والثلث كبير»..... ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤
- «الثلث، وذلك كثير -أو كبير-»..... ٢٣١

- «الثيب بالثيب جلد مئة والرجم».....ص ٢٦٦
- «الحلال ما أحل الله في كتابه»..... ٣٦٢
- «الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده»..... ٢١١
- «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً»..... ٣٢١، ص ٦٠٢
- «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً»..... ٣١٥ و ص ٦٠٣-٦٠٤
- «خذوا، خذوا، قد جعل الله لهن سبيلاً»..... ٣٢٠، ٣٢٢
- «الخراج بالضمان».....ص ٢٦٤
- «خمسين منكم»..... ٢٣
- «خير أمتي القرن الذي بعثت فيه».....ص ١٦٢
- «خير الناس قرني»..... ٢٤
- «خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم».....ص ١٦٢
- «خيركم قرني ثم الذين يلونهم».....ص ١٦٢
- «الدين النصيحة»..... ٦٢
- «ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم»..... ١١٠
- «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة»..... ١٤٤، ١٤٥
- «الذهب بالورق رباً؛ إلا هاء وهاء»..... ١٤٢
- «رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار»..... ٣٤٩
- «الربا ثلاثة وسبعون باباً».....ص ٣٨٨
- «ردوه، التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة»..... ١٥٣
- «سألت ربي ثلاثاً».....ص ١٨٦
- «سيأتي على أمتي ما أتى على بني إسرائيل»..... ٤٧
- «سيكون في أمتي اختلاف وفرقة»..... ٤٠
- «صدقتم، جاءكم جبريل يتعاهد دينكم»..... ٣٠
- «صلو كما رأيتموني أصلي»..... ٦٨

- «الصلاة على ظهر الدابة هكذا، وهكذا، وهكذا» ٣٥٥
- «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبي الصراط سورٌ فيه أبوابٌ مفتحة» ٨، ٩
- «الطواف بالبيت صلاة» ص ٢٧٣
- «عباد الله لتسون صفوفكم؛ أو ليخالفن الله بين وجوهكم» ص ١٢٠
- «عدة الأمة قرءان» ص ٢٧٥
- «على الثيب جلد مئة، والرجم» ص ٦٠٣
- «على كل مسلم حجة، ولو قلت: في كل عام؛ لكان» ١١٢
- «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي» ص ٦١ ورقم ٦٠
- «عملٌ قليلٌ في سنة، خيرٌ من كثيرٍ في بدعة» ٧٦
- «فأبشروا؛ فإن هذا القرآن طرفٌ بيد الله» ١٠٢
- «فأيم الله! لو أنها لم تكن ربيتي في حجري» ٢٦٤
- «فإن أعلم الناس: أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس» ٤٢
- «فإن ذلك لا يحل لي» ٢٦٣، ٢٦١
- «فإنها لا تحل لي» ٢٦٦
- «فأئذني له؛ فإنه عمك، تربت يمينك!» ٢٧٥
- «فاعقلوا أيها الناس! قولي؛ فإنني قد بلغت» ٥٦
- «فما تركت لولدك؟» ٢٢٧
- «فمن إذا؟» ٣٣
- «فمن إلا هم؟» ٣٦
- «فهن هن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» ١١٧
- «فوالله لو لم تكن ربيتي في حجري» ٢٦٣
- «في النفس المؤمنة: مئةٌ من الإبل» ٢٠٩
- «قد كان في الأمم قبلكم محدثون» ص ١٤٧
- «القرن الذي أنا فيه» ص ١٦٢

- «قطع رسول الله ﷺ في محجن قيمته دينار» ص ٥٦٣
- «القطع في ربع دينار فصاعداً» ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٤
- «قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى» ٢٨
- «قلتموها كما قالوا: ﴿اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة﴾» ٢٦
- «قوم يقيسون برأيهم» ص ١٨٢
- «كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته حيث توجهت به» ٣٤٣
- «كان رسول الله ﷺ يصلي سبحة على راحلته» ٣٤٥
- «كان رسول الله ﷺ يصلي متطوعاً على راحلته» ٣٣٤
- «كان رسول الله ﷺ يصلي وهو على راحلته» ٣٤١
- «كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك في السفر» ٣٤٦
- «كان رسول الله ﷺ يفعله» ٣٤٧
- «كان رسول الله ﷺ يوتر على البعير» ص ٦٣٩
- «كل أحد أحق بماله له من ولده» ص ٢٧٨
- «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» ٦٥
- «كل رجل من المسلمين على ثغرة من ثغر الإسلام» ٢٠
- «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه» ٢٧٦
- «كلاكما محسن، ولا تحتلفوا» ص ١٨٧
- «كلها في النار إلا واحدة» ص ١٨٨
- «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا» ٢
- «لا تحتجبي منه؛ فإنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب» ٢٨٤
- «لا تحرم الإملاجة، ولا الإملاجتان» ٢٨٩
- «لا تحرم المصة من الرضاة، ولا المصتان» ٢٩١، ٢٩٤
- «لا تحرم المصة ولا المصتان» ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥
- «لا تحرم من الرضاة المصة ولا المصتان» ٢٩٦

- «لا تختلفوا، فتختلف قلوبكم» ص ١٢٠
- «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم مسيرة ثلاث ليال» ص ٢٥١
- «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً» ص ١٢٠
- «لا تقطع الأيدي في الغزو» ص ٢٧٦
- «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فما فوقه» ص ٣٠٢، ٣٠١
- «لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم» ص ٢٧٤
- «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً» ص ٣٠٠
- «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ الأمم والقرون قبلها» ص ٣٤
- «لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن» ص ٩٦
- «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا العمة على بنت أخيها» ص ٢٤٥
- «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها» ص ٢٧١، ورقم ٢٤٦، ٢٥٠
- «لا؛ الثلث، والثلث كثير» ص ٢١٨
- «لا جمعة إلا في مصر جامع» ص ٢٧٦
- «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً» ص ٣٠٣
- «لا قطع في ثمر ولا كثر» ص ٢٧١ و ٢٧٣
- «لا قود إلا بالسيف» ص ٢٧٦
- «لا لكن أفضل الجهاد: حجٌّ مبرورٌ» ص ١٢٤
- «لا نكاح إلا بولي مرشد» ص ٢٧٧
- «لا نكاح إلا بولي» ص ٢٧٧
- «لا نورث ما تركنا صدقة» ص ٦٩
- «لا وصية لوارث» ص ٤٤٩، ٤٥٢
- «لا يتوارث أهل ملتين شتى» ص ٦٦٤
- «لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها» ص ٢٤٢
- «لا يحرم من الرضاعة المصة، ولا المصتان» ص ٢٩٢

- «لا يرث الكافر المسلم، ولا يرث المسلم الكافر» ٣٥٨
- «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»...ص ٢٦٤ و ٢٧١ ورقم ٣٦١ وص ٦٥٦
- «لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم» ٣٥٦
- «لا يقاد الوالد بالولد» ص ٢٦٤
- «لا يقتل مسلم بكافر» ص ٢٧٥
- «لا يلبس القميص، ولا السراويل» ١١٦
- «لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة» ١١٥
- «لا، ولو أشرعت سهمًا من جييك» ١٣٧
- «لا، ولو قلت: نعم؛ لوجبت» ١١٣
- «لييك اللهم! لييك، لييك لا شريك لك لييك» ١١٤
- «لتتبعن سنن الذين من قبلكم» ٢٩
- «لتتبعن سنن من كان قبلكم؛ باعًا بباع» ٣٢
- «لتتبعن سنن من كان قبلكم؛ شبرًا بشبر» ٣٦
- «لتحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلهم» ٣٧
- «لتركن سنن من كان قبلكم؛ شبرًا بشبر» ٣١، ٢٤
- «لنتم عينك، ولنسمع أذنك، وليعقل قلبك» ٩٨
- «لله خمسة وأربعة أخماسه هؤلاء» ١٣٧
- «لو أنها لم تكن ربييتي في حجري؛ ما حلت لي» ٢٦١
- «لو أني لم أنكح أم سلمة؛ ما حلت لي» ٢٦٧
- «لو قلت: نعم؛ لوجبت عليكم» ١١١
- «لو قلت: نعم؛ لوجبت، ولو وجبت؛ لما قمتم بها» ١١٠
- «ليأتين على الناس زمانٌ لا يبالي المرء بم أخذ المال» ١٧٩
- «ليأتين على الناس زمانٌ لا يبقى أحدٌ إلا أكل الربا» ١٧٨
- «ليبلغ الشاهد منكم الغائب» ٢٤

- «ليخرج من كل رجلين رجل، فيخلف الباقي الغازي في أهله وماله» ١٢٣
- «ليس في أقل من خمس أواق من الورق صدقة» ١٠٢
- «ليس للقاتل من الميراث شيء» ص ٦٦٦
- «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» ص ٢٧٥
- «ما أحل الله في كتابه فهو حلال» ص ٦٧١
- «ما تقولون في الشارب، والزاني، والسارق؟» ٣٢٢
- «ما رأييت كالיום تمرأ أجود منه» ١٤٦
- «ما من أمة تحدث في دينها بدعة» ٨٦
- «ما هذا؟» ٣٠
- «ما هذا الذي تكتبون؟» ٩٧
- «مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر» ٢١٣
- «المغضوب عليهم: اليهود، والضالين: النصارى» ١٣٧
- «من آمن بي، وصدقني، واتبعني» ٤٢
- «من أراد مجبوحة الجنة؛ فليلزم الجماعة» ص ١٢٠
- «من أطاع أميري؛ فقد أطاعني» ص ١٠٩
- «من أطاعني؛ فقد أطاع الله» ص ١٠٩
- «من أين لكم هذا؟» ١٥٣
- «من أين هذا؟» ص ٣٦٩
- «من سن في الإسلام سنة حسنة» ٦١
- «من قتل قتيلاً؛ فله سلبه» ص ٢٦٤
- «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي» ص ١٨٨
- «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» ص ٢٧٧
- «من لم يبيت الصيام قبل الفجر؛ فلا صيام له» ١٠٤
- «من لم يجمع الصيام قبل الفجر؛ فلا صيام له» ١٠٣

- «مهنة إحدان في بيتها تدرك به عمل المجاهدين في سبيل الله» ١٢٥
- «نعم جهاد لا قتال فيه» ص ٣٢٩
- «نعم، والثلاث كثير - أو كبير» ٢٢١
- «نعم؛ إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة» ٢٥٧
- «نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة» ص ٣٧٩
- «نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها» ٢٤٠
- «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمتها» ٢٤١
- «نهى رسول الله ﷺ عن أن يجمع بين المرأة وعمتها» ٢٤٩
- «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر» ١٩٦
- «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» ١٩٧، ١٩٥، ١٩٤
- «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: الملامسة، والمنازمة» ٢٠١
- «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: عن الملامسة، والمنازمة» ٢٠٠
- «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: نهى عن الملامسة، والمنازمة في البيع» ٢٠٣
- «نهى رسول الله ﷺ عن نكاحين: المرأة على عمتها» ٢٥٦
- «نهى رسول الله ﷺ عن نكاحين» ٢٤٨
- «نوى أي شيء؟» ٣٠
- «هذا الصراط» ٥
- «هذا سبيل الله» ٦، ٤
- «هذا كتاب الجروح، في النفس: مئة من الإبل» ٢٠٨
- «هذه السبل، فما منها إلا وعليه شيطان يدعو إليه» ٥
- «هذه سبل الشيطان» ٦
- «هذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه» ٤
- «هل تعرفون كل ما يخرج من النخل؟» ٣٠
- «هل عندك شيء؟» ٢٥٨
- «هممت ألا أصلي عليه» ٢٣٣

- «هن فواحش، وفيهن عقوبة» ٣٢٢
- «هو ما أنا عليه اليوم وأصحابي» ٤٧
- «واغد يا أنيس على امرأة هذا» ص ٢٦٦
- «والثلث كثير» ٢٣٠، ٢٢٧
- «والذي نفسي بيده؛ لأقضين بينكما بكتاب الله» ٣٢٣
- «والذي نفسي بيده؛ لتبتعن سنن من كان قبلكم» ٣٥
- «وتحبن ذلك؟!» ٢٦٦
- «ولا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها» ٢٥٤، ٢٥٢
- «ولا في أقل من أربعين من الغنم صدقة» ١٠٢
- «ولا في أقل من ثلاثين من البقر صدقة» ١٠٢
- «وما أصنع بها؟» ٢٦٦
- «وما منعك أن تأذني لعمك؟» ٢٧٧
- «ومن هي؟» ٢٦٠
- «وهل الناس إلا أولئك؟!» ٣٤
- «وهل ترك لنا عقيل من رباع؟» ٣٥٩
- «يا ابن مسعود!» ٤٢
- «يا عبدالرحمن! اركب فرساً، فناد: إن الجنة لا تحل إلا للمؤمن» ٣٦٩
- «يا فلان! انزل؛ فاجدح لنا» ١٠٧
- «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» ٢٧٣
- «يوشك أن يقعد الرجل على أريكته فيحدث مجديثي» ص ٢٦٣
- «يوشك الرجل متكئاً على أريكته» ٦٥
- «يوشك برجل متكئ على أريكته يحدث مجديثي» ٢١٧

٣- فهرس مسانيد الصحابة

٢٧٣، ٤٤	أبو أمامة
٨٩	أبو الدرداء
٢٧٥	أبو القعيس
١٢٣	أبو بكر الصديق
٢٣	أبو ثعلبة الخشني
٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٤٥، ١٤٤، ١٢٧، ٤٠، ٢٩، ١	أبو سعيد الخدري
٣٥١، ٢٤٩، ٢٤٨	
٣٥٥	أبو موسى الأشعري
١٨٤، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١١١، ١١٠، ٤٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣	أبو هريرة
٣٢٤، ٣٢٣، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ١٩٩، ١٩٦، ١٩٥	
٣٢٥	
٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥	أبو واقد الليثي
٣٣٢، ٣٣١	أبي بن كعب
٢٧٨	أخو أبي القعيس
٣٦١، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٦	أسامة بن زيد
٢٨٩	أم الفضل
٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦١	أم حبيبة بنت أبي سفيان
٢٧٠	أم سلمة
٣٥٤، ٣٥٣، ١٩٨، ١٣٤، ١٢٥، ٤١، ٤٠، ٢	أنس بن مالك
٢٦٩، ١٢٧، ١٢٦	البراء بن عازب
٢٠٦، ٢٠٥	بشير بن يسار الأنصاري

- ١٤٦ بلال بن رباح
جابر بن عبد الله ٦، ١٧، ٦١، ٦٢، ١١٤، ١١٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦
- ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٠٢ جبير بن مطعم
جرير بن عبد الله ١٣، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٧٢، ٧٥، ١٤٦، ١٥٠، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٩٦، ٣١٢، ٣٣٠
- ٧٥، ٧٤، ٥٣ حذيفة
١٠٤، ١٠٣ حفصة بنت عمر
١٣٣ الربيع بنت معوذ
٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣ زيد بن خالد
٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦١ زينب بنت أبي سلمة
٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨ سعد بن أبي وقاص
٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧
- ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤ سهل بن أبي حثمة
٣٧ شداد بن أوس
٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٥٧، ٢٥٤، ١٢٤ عائشة
٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢
٣٠٤، ٣٠٣
- ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧ عامر بن ربيعة
٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٥، ٩٦، ٥٠ عبادة بن الصامت
١٠٧ عبد الله بن أبي أوفى
٢٩٥، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠ عبد الله بن الزبير
٢٠٥، ٢٠٤ عبد الله بن سهل
١٣٥، ١١٨، ١١٧، ١١٢، ٨٧، ٧٢، ٧١، ٥٦، ٥٥، ٣١، ٧ عبد الله بن عباس

- ١٣٦، ١٥٣، ١٨٨، ١٩٧، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٢
 عبد الله بن عمر ٦٩، ٧٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ١٢٩،
 ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٣،
 ٢٥٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢
 عبد الله بن عمرو بن العاص ٤٧، ٥٤، ٢١٠، ٢٥١، ٢٥٢
 عبد الله بن مسعود ٤، ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٤٢، ٥١، ٥٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧،
 ٦٨، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٩٧، ١٠١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١،
 ١٩٢، ٢١٤
 عتبة بن غزوان - أخى بني مازن بن صعصعة - ٢٤
 عثمان بن عفان ١٤١
 عَدِيُّ بن حاتم ١٠٥، ١٠٦
 العرياض بن سارية الفزاري ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٣٦٩
 علي بن أبي طالب ٤٨، ٤٩، ١١٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠،
 ٢٦٩، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٦٠
 عمار بن ياسر ١٥٢
 عمر بن الخطاب ٦٣، ١٢٣، ١٤٢، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٣٢٦
 عمران بن حصين ٢٣٢، ٢٣٣
 غضيف بن الحارث الثمالي ٨٦
 مالك بن أوس بن الحَدَثان ١٤٢
 المقدام بن معدى كرب الكندي ٢١٦، ٢١٧، ٣٦٧، ٣٦٨

٤- فهرس الآثار

- إبراهيم النخعي
 أنه كان يكره كل شيء يُكال أن يباع نسيئةً ١٥٠
 ما كان من شيء واحد يُكال ١٤٩
- أبو إدريس الخولاني
 لأن أرى في المسجد ناراً لا أستطيع إطفائها ٨٨
- أبو أمانة الباهلي
 أن أبا أمانة الباهلي أجاز كتابة العلم ٩٥
 أن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقة ٤٤
- أبو الحلال
 إنه سيأتي على الناس زمانٌ يقوم الرجل يسأل عن سنة
 محمد ﷺ ١٠٠
- أبو الدرداء
 اقتصادٌ في سنةٍ، خيرٌ من اجتهاد في بدعة ٨٩
- أبو الزبير
 أرسلني عطاء إلى عبدالله بن عمر، فسألناه عن المرأة ترضع
 الصبي في المهد ٢٨٧
- أبو سعيد الخدري
 استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث ٩٦
 هذا نبيكم وخيار أمتكم؛ فكيف أنتم؟ ١
- أبو الصهباء البكري
 سمعت علي بن أبي طالب وقد دعا رأس الجالوت وأسقف النصارى ٤٨

أبو العالية

- ١٨ تعلّموا الإسلام، فإذا تعلّمتموه؛ فلا ترغبوا عنه
في قول الله: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾؛ قال: هو النبي ﷺ
١٩ وصاحبه

أبو غالب

- كنت عند أبي أمانة، فقال له رجل: رأيت قول الله: ﴿هُوَ
الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾
٤٣

أبو قلابة

- ١٤٣ كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار
أبو معشر
١٤٨ كل شيء يُكال - أو يوزن - بمنزلة الستة

أبو هريرة

- ١٨٠ الربا سبعون حوباً
٣٢٥ رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ، ولم يُجْلَد
٩٣ لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني

أبي بن كعب

- ٣٣٢ البكران يجلدان وينفيان
٣٣١ يُجلد الرجل إذا زنا ولم يحصن

إسماعيل بن عبيد الله

- ٩٠ ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله ﷺ

أنس بن سيرين

- ٣٥٣ رأيت أنس بن مالك يُصَلِّي على حمارة من قبل المشرق

أنس بن مالك

- ١٣٤ كان رسول الله ﷺ يغزو بأُمِّ سُلَيْمٍ

الأوزاعي

كان يُقال: ما من مسلم إلا وهو قائم على ثَغْرَةٍ من ثَغْرِ
الإسلام

٢١

البراء بن عازب

استُصغرت أنا وابن عمر، قال: وكان المهاجرون نِيْفًا على
الستين

١٢٦

بكير

سمعت سعيد بن المسيب واستُفْتِيَ عن الرِّضَاعَةِ؛ أَتَحْرَمُ ما
يحرم من النسب

٢٨٠

جابر بن عبد الله

رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي تَطَوُّعًا على راحلته نحو المشرق

٣٣٦

رأيت النبي ﷺ يُصَلِّي وهو على راحلته النوافلَ

٣٣٥

الصُّرَّاطِ المستقيم؛ هو: الإسلام

١٧

وكانت عائشة قدمت معه مكة وهي حائض

ص ٢٧٩

جبير بن مطعم

قسم رسول الله ﷺ خُمْسَ الخمس من القمح والتمر والنوى

١٣٩

حذيفة بن اليمان

اتَّقُوا الله معشر القراء! وخذوا طريق مَنْ كان قبلكم

٧٤

أدرك هذه الأمة لا تختلف في الكتاب

ص ١٨٧

نِعْمَ الأخوة لكم بنو إسرائيل

٥٣

يا معشر القراء! اسلكوا الطريق

٧٥

حسان بن عطية

كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنة كما ينزل عليه
بالقرآن

٣٦٦، ٩١

- الحسن بن حي
٢٢ إنما المسلمون على الإسلام بمنزلة الحصن
- الحسن بن علي
٩٤ يا بني إنكم اليوم صغار قوم
- الرُّبيع بن أنس
إن عندنا نساء حروريات، يقلن: إنه قد كان يغزو مع رسول
الله ﷺ نساءً
١٣٣
- في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
٣٠٧
- زيد بن أسلم
١٤٧ كان الرُّبَا في الجاهليَّة يكون للرَّجل على الرَّجل الحق
- زيد بن خالد
٣٢٥ رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، ولم يَجْلِدْ
- سعد بن أبي وقاص
١٢٨ ردَّ رسول الله ﷺ عمير بن أبي وقاص مَخْرَجَه إلى بدر
- سعيد بن جبير
٣٠٩ في قوله الله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
- سعيد بن المسيب
١٥٥، ١٥٤ لا ربا إلا في ذهب أو فضة
- ١٨٦، ١٨٢ ليس في الحيوان رباً؛ إلا المضايمين
- سهل بن أبي حثمة
٢٠٥، ٢٠٤ قَتَلَ عبد الله بن سهل بخير؛ فوداه رسول الله ﷺ مئة ناقة
- شبل
٣٢٥ رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، ولم يَجْلِدْ

شرح

١٧٠ من باع بيعتين في بيعة؛ فله أوكسهما

الشعبي

٣٢٨ أن علياً جلد شراحة يوم الخميس

٣٢٩ الشيخ والشيخة: جلد مئة، والرجم البتة

الضحاك بن مزاحم

٣١٩ في قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾: الحد نسخ هذه الآية

طاووس

١٦١ أنه كان كره اللحم بالبُر نسيئة

١٥٩ أنه كان يكره الطعام كله بعضه ببعض نسيئة

١٦٠ أنه كره السمن بالتمر نسيئة

عائشة

أن أفلح - أخا أبي القعيس - جاء يستأذن عليها - وهو عمها

٢٧٤ من الرضاعة

٤٤٣ فإن الله - عز وجل - افترض قيام الليل في أول هذه السورة

عامر بن ربيعة

جلد علي بن أبي طالب امرأة، ثم رجها، فقال: جلدتها

٣٢٧ بكتاب الله، ورجمتها بالسنة

٣٣٨ رأيت رسول الله ﷺ يُسَبِّحُ وهو على الراحلة

٣٣٧ رأيت رسول الله ﷺ يصلّي على راحلته النوافل في كل وجهة

عبادة بن الصامت

٩٦، ٥٠ يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا قرأواكم وعلماءكم منكم

عبد الرحمن بن أبي ليلى

١٦٩ اتق شفا ما لم تضمن

عبدالعزیز بن جریج

٢٨٦ قلت لعطاء بن الفحل؛ أَيْحُرَّمُ؟ قال: نعم

عبدالله بن عامر بن ربيعة

٣٣٩ رأى عامرٌ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي على ظهر راحلته

عبدالله بن عباس

٧٢ إن أبغض الأمور إلى الله: البدع

٢٣٨ حَرَّمَ الله من النسب سبْعًا

٢٣٦ حَرَّمَ عليكم سبْعًا نسَبًا، وسبْعًا صَهْرًا

٢٣٧ حُرِّمَ من النسب سبْعٌ، ومن الصَّهْر سبْعٌ

٣٢٦ خطب عمر بن الخطاب؛ فحمد الله، وأثنى عليه

٧ خطَّ رسولُ الله ﷺ بيده خطًّا في الأرض

٧١ عليكم بالاستقامة، واتباع الأمراء والأثر

٣١٢ في قوله: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

٣٠٥ في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ...﴾

٦٧٢ ص كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدرا

٥٥ لم يكن في بني اسرائيل شيءٌ إلا كائن فيكم

٣٠٦ لَمَّا نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾

٩٤ ما صنع النبي ﷺ يوم كذا

٨٧ ما من عام إلا يُحيا فيه بدعة

عبدالله بن عمر

٢١٤ أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة

١٥٦ أنه كان يكره أن يباع شيء من الطعام بشيء منه نظيرة

٦٩ خير الدين: دين محمد ﷺ

- رأيت رسول الله ﷺ - حين يقدم مكة - إذا استلم الركن الأسود ١٢٠
- طاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة، فاستلم الركن أول شيء ١٢١
- عرضت على النبي ﷺ يوم أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة سنة ١٢٩
- عرضني النبي ﷺ يوم أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة ١٣١، ١٣٠
- كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة ٧٠
- ما اختلف ألوانه من الطعام؛ فلا بأس به ١٥٧
- عبدالله بن عمرو
- لتركبن سنة من قبلكم، حلوها ومرها ٥٤
- عبدالله بن عون
- ثلاث أرضاها لنفسي ولإخواني ٩٥
- عبدالله بن مسعود
- اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِّيتُمْ ٦٦
- اقتصاد في سنة، خيرٌ من اجتihad في بدعة ٧٨
- الاقتصاد في السنة ٧٧
- أنتم أشبه الناس ببني إسرائيل ٥١
- أنتم أشبه الناس سمًا وهيئةً ببني إسرائيل ٩٧
- إن أحسن الحديث: كتاب الله ٦٤
- إن أشبه الناس سمًا وهيئةً ببني إسرائيل أنتم ٥٢
- إنكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم ٦٨
- حبلى الله الذي أَمَرَ به: القرآن ١٥
- الرُّبَا بضع وسبعون بابًا ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤
- شر الأمور محدثاتها، ألا وكل محدثة بدعة ٦٥
- الصراط مُحْتَضَرٌ، يحضره الشياطين ١٣

- ١٦ الصراط المستقيم؛ هو كتاب الله
- ١٦٧ صفتان في صفقة رباً
- صفتان في صفقة رباً، أن يقول الرجل: إن كان بنقد؛ فكذا وكذا
- ١٦٦
- ٧٣ عليكم بالعلم قبل أن يُقبضَ
- ١٠١ كان جبريل إذا نزل بالقرآن على النبي ﷺ يأخذه كالغشوة
- ٦٧ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة
- ١٨١ ما هلك أهل نبوة حتى يَفْشُوا فيهم الربا
- ١٦٥ لا يصلح -أو لا يحل- صفتان في صفقة
- ١٦٤، ١٦٣ لا يصلح صفتان في صفقة

عبيدالله بن عمر العمري

- ٨٢ عبدالمملك بن عمر بن عبدالعزيز عندنا، فكنا نؤذيه
- عروة بن الزبير
- ٩٩ السُّنَنُ السُّنَنُ؛ فَإِنَّ السُّنَنَ قِوَامُ الدِّينِ

عطاء

- ١٢٣ قد رمل النبي ﷺ الثلاثة الأول
- ١٣٥ كتب نَجْدَةُ الحروريُّ إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان
- ١٥٨ كَرِهَ الطعام بالطعام نسيئة

عكرمة

- ١٧١ اعلم أن أبواب الربا أكثر من أبواب الطلاق
- علي بن أبي طالب

- ٣٣٠ أن امرأة أته، فقالت: إني زنيت
- ٢٣٥ إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾
- ٢٣٤ قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية

- ٩٣ لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
- ٤٩ يا أبا عمر! أتدري على كم افترت اليهود
- علي بن حسين
- ٣٦٠ أن علي بن أبي طالب لم يرث أبا طالب
- عمران بن حصين
- ٢٣٢ أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته
- عمر بن الخطاب
- ١٧٣ إن آخر ما أنزل على النبي ﷺ آية الربا
- ٦٣ إن أصدق القيل: قِيلُ الله
- ١٦٨ إنكم تزعمون أننا نعلم أبواب الربا
- أيها الناس! ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى
- ١٧٢ يعهد إلينا عهداً فيه تنتهي إليه
- عمر بن عبدالعزيز
- ٨٥ أن انظروا إلى ما كان من أحاديث رسول الله ﷺ فاكتبوه
- ٨٣ أنه لا رأي لأحدٍ مع سنة سنّها رسول الله ﷺ
- ٧٩ لو كان بكلّ بدعة يُميتها الله على يدي
- ٨٠ لو كانت كلّ سُنّة أميتت فأحياها الله على يدي
- ٨١ والله لولا أن أنعش سُنّة
- ٨٤ لا عذر لأحدٍ بعد السُنّة في ضلالة ركبها
- عمرو بن دينار
- ٢٨٨ سئل ابن عمر عن شيء من الرضاع
- عمرو بن سالم
- ٢٣٩ حرم الله من النسب سبعاً

عمار بن ياسر

١٥٢

البعير خير من بعيرين

قتادة

٣٦٥

السُّنَّة، يَمْتَنُّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ

﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾؛ قال: كان

٣١٤

هذا قبل الحدود

في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾؛

٣١٨

قال: نسختها الحدود

في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ قال:

٣١١

المشركات ممن ليس من أهل الكتاب

في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾؛ قال: يعني:

٣١٠

مشركات العرب

﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾؛

٣٦٤، ٣٦٣

قال: السُّنَّةُ

﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ

٣١٦

أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾؛ قال: كانت هذه قبل الحدود

٣١٧

﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾؛ قال: نسختها الحدود

مجاهد

١١

في قول الله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾؛ قال: البدع، والشُّبُهَاتُ

٣١٣

﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾؛ قال: الزنى

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾؛ قال: البدع،

١٢

والشُّبُهَاتُ

محمد بن شهاب الزهري

٣٥٧

قضى رسول الله ﷺ أنهم لا يتوارثون

- ١٥١ كل شيء يوزن فهو يجري مجرى الذهب والفضة
- محمد بن عمرو بن علقمة
- ٢١٢ كتب عمر بن عبدالعزيز في الديات، فذكر في الكتاب
- مكحول
- ٩٤ السُّنَّةُ سُنَّتَانِ: سُنَّةُ الْأَخْذِ بِهَا فَضِيلَةٌ وَتَرْكُهَا إِلَى غَيْرِ حَرْجِ
- ٩٣ القرآن أحوج إلى السُّنَّةِ من السُّنَّةِ إلى القرآن
- ٣٠٨ لا تنكحوا من نساء المجوس حرَّةً ولا أُمَّةً
- يحيى بن أبي كثير
- ٩٢ السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ، وَلَيْسَ الْكِتَابُ قَاضٍ عَلَى السُّنَّةِ
- يزيد بن هرمز
- ١٣٦ أن نُجْدَةَ كُتِبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خِلَالِ

٥- فهرس شيوخ المصنف ومروياتهم

- ٨٤ أبو حفص - عمرو بن علي - الباهلي الفلاس
- ١٩١، ١٩٠، ١٨٨ أبو كامل - فضيل بن حسين - الجحدري
- ٥ أبو هشام الرّفاعي
- ٣٣٥، ١٠٢، ٩٨، ٨١، ٨٠، ٧٩ أحمد بن إبراهيم الدورقي
- ٣٦٨، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٧٣، ٢٧٢ أحمد بن أزهر بن منيع - أبو الأزهر -
- ٣٠١ أحمد بن عبد الرحمن بن وهب
- ٣٣٣، ١٨ أحمد بن عبّدة
- ١٤٦ أحمد بن عمرو
- ١٢٨ أحمد بن منصور الرمادي - أبو بكر -
- ٢٠٩ أحمد بن يوسف السّلميّ
- ١١٨ إبراهيم بن الحسن العلاف
- ٣٥، ٣٤، ٢٦، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ٤ إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه)
- ٧٠، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٣، ٦٠، ٥٧، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥١، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤٤، ٤٣
- ١٣٨، ١٣٢، ١٣١، ١١٦، ١١٤، ١١٢، ١١٠، ٩١، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٧٥، ٧٢
- ١٦٧، ١٦٥، ١٦٤، ١٦١، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٣، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٢، ١٣٩
- ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨
- ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٣، ٢٢٠، ٢١٧، ٢١٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٨٤
- ٢٥١، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٤، ٢٣٢، ٢٢٩، ٢٢٨
- ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٧٥، ٢٦٦، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٣
- ٣٣٤، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٧، ٣١٢، ٣١١، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٥
- ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٣٦
- ٢٠٤، ٦٢، ٣٠ إسحاق بن موسى الأنصاري - أبو موسى -

- بجر بن نصر الخولاني ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠
 بشر بن الحكم ٣٠٠
 الحسين بن عيسى البسطامي - أبو علي- ١٩٧، ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٩
 حميد بن زنجويه النسوي ٢٥٥
 حميد بن مسعدة ٣٠٢، ٣٢٩
 شيان بن أبي شيبه ٤٢
 صدقة بن الفضل ١٥٢، ٢١٧
 عباس بن الوليد النرسي ٢٧١
 عبد الله بن سعيد الأشج - أبو سعيد- ١١٣
 عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن مسعود بن أمية بن خلف الجُمحي ٨٥
 عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد ٢٤٢، ٢٤٩، ٣١٤، ٣٦٤
 عبيد الله بن سعيد - أبو قدامة - السرخسي ٢٣، ٢٥، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٦، ٢٣٦، ٣٦٧
 عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري ٣٤٧، ٣٤٨
 علي بن الحسن - أبو الشعثاء- ٦
 علي بن حجر ١١١، ٢٣٥
 عمرو بن زراره ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٦، ٢٠٥
 عيسى بن مساور ٣٨، ٥٨، ٥٩، ٦٩
 محمد بن إدريس - أبو حاتم الرازي - ٧، ٩، ١٠، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٩٩، ٣٠٤، ٣٦٩
 محمد بن بشار - بندار- ٥٢، ٦١، ٦٤، ٩٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٥٤، ٣٢٨
 محمد بن الجنيد ١٢٧
 محمد بن رافع ١٩٨، ٣١٧، ٣١٨
 محمد بن عبد الله بن القُهْزاذ ٨٢، ٨٣، ١٠١، ٣١٩
 محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ٣١٦
 محمد بن عبيد بن حساب ١٤٣، ١٨٩، ٢١٠، ٢٩٧

محمد بن علي الورّاق

٩٠

محمد بن يحيى الذهلي ١، ٨، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٦، ٧١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥

١٩

محمود بن غيلان

١٥٩

المنذر بن شاذان الرازي

١٤٢، ١٠٩

نصر بن علي الجَهْضَمِيُّ

٢٩٩، ١٢٠

الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني - أبو همام -

١٢٤، ٣٢

وهب بن بقية

٩٦، ٥٠

يحيى بن حبيب بن عربي

٣١٣، ١٤٨، ١١

يحيى بن خلف - أبو سلمة -

يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري ٢، ٣، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٩٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٤٩، ٣٥٦

٤٨

يونس بن عبد الأعلى الصدفي

٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع

٣٣٧، ٣٣٥	- أحد
٥٦١، ٥٥٩	- أيلة
٣٣٧	- بدر
١٢٣	- الجابية
٢٦١	- الجحفة
٤٦٦	- الجعرانة
١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧	- حنين
٣٤٢، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧	- الخندق
٦٨١، ٦٤١، ٤٤٨، ٤١٦، ٤١٥	- خيبر
٦١٨	- الرحبة
٣٦٥، ٥٦٢، ٥٦٠	- الشام
٦٦٠، ٣٥٨	- الشعب
١٨٦	- العالية
٣٨٠، ٣٤٣	- الكوفة
٦٥٦، ٦٤٢، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦١، ٥٦٠، ٥١٣، ٣٤٣	- المدينة النبوية
٣٧١	- المسجد الأكبر
٣٨٠	- مصر
٦٥٩، ٦٤٢، ٥١٣، ٤٣٤، ١٨٩، ١٨٨، ١٧٩، ١٧٠	- مكة
٣٥٣	- وادي القرى
٤٢٩، ٢٨١	- اليمن

٧- فهرس الفرق والقبائل والأمم

٣٤٤	- الأنصار
٦٤٩، ٦٠٥	- أهل الأهواء والبدع
٦٠٣	- أهل الحجاز
٦٥٠، ٦٠٣، ٤٥٠، ١٨٧	- أهل الشام
٦٠٣، ١٨٧	- أهل العراق
٦٠٣	- أهل مصر
٤٢٥	- أهل اليمن
١٩٨	- باهلة
٣٥٦	- بنو عبد شمس
٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٥٤	- بنو المطلب
٣٥٦	- بنو نوفل
٥٢٣، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٥٤	- بنو هاشم
٣٤٩، ٣٤٤، ٣٤٣	- الحرورية
٦٤٩، ٢٠١، ٢٠٠	- الخوارج
٦٤٩	- الروافض
١٨٢	- الشيعة
٥١٥، ٥١١، ٣٥٩، ٣٥٨	- قریش
٦٠٨	- مزينة
٣٣٤	- المهاجرون
١٨٢	- النصارى
٣٥٣، ٢٥٧، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٤، ١٧٧، ١٧٤، ١٧٢	- اليهود

٢٥٢	إسماعيل بن عبيدالله	٨- فهرس الرواة والأعلام
٢٤٦، ٢٢٥	إسماعيل بن عياش	المترجم لهم
٦٦٦، ٤٥٠		(أ)
٣٣٦	إسماعيل بن محمد	آدم بن إياس ١١٥
٤٠٦	إسماعيل بن مسلم	إبراهيم بن أبي عبلة ١٥٨
١٥٩	إسماعيل بن موسى	إبراهيم بن سليمان الهمداني ١٢١
٦٨٠	أشعث بن شعبة	إبراهيم الفريابي ١٥٤
٤٠٥	أيوب بن عتبة	إبراهيم بن مهاجر ١٢٥
٥٤٤، ١٥٤	أيوب بن سويد الرملي	إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني ٥٧٥
	(ب)	إبراهيم بن الهيثم البلدي ١٩٠
٢٤٦، ٢٢٥، ١٤٦	بقية بن الوليد	إبراهيم بن يزيد النخعي ٢٣٤، ١١١
٤٩٨، ١٥٨	بكر بن سهل الدمياطي	أحمد بن أبي الخواري ١٥٤
١٩٦	بكير بن معروف	أحمد بن عبد الجبار العطاردي ٤٢٨، ٢٨٤
٣٥١	بديل بن ميسرة العقيلي	أحمد بن الفرغ الحمصي ١٢٥
	(ت)	أحمد بن يحيى الكوفي ٣٩٣
١٠٥	تليد بن سليمان	إسحاق بن جعفر ٣٣٥
	(ث)	إسحاق بن خلف ١٥٤
١٧٣	ثور بن زيد الكناني	إسحاق بن محمد الفروي ٣٣٦
	(ج)	أسد بن كرز ٢٢٨
٣٨١	جبله بن أبي جليسة	إسرائيل بن يونس ٣٦٨، ٢٣٣
٢١٢	جرير بن عبد الحميد	إسماعيل بن أبي أويس ٤٢٦، ٢١٣
٢١٢	جعفر بن أبي المغيرة	إسماعيل بن جعفر المدني ١٧٤
٥٠٦	جعفر بن برقان	إسماعيل بن سميع = أبو محمد
٢٣٠	جعفر بن محمد الصادق	الكوفي ٥٧٨

٢٥٨	الحلال بن ثور	(ح)	
١٥٣	حمزة بن المغيرة	٤٧٥	الحارث الأعور
٢٣٢	حماد بن زيد	١٢٣، ١٢٢، ١٢١	الحارث بن عمران
٣٧٢	حيان بن عبدالله	٣٤٤	الحجاج بن أرطاة
	(خ)	١٧٠	حجاج بن محمد المصيصي
٢٤٥	خارجة بن مصعب بن خارجة السرخسي	٢١٦	حجر بن حجر
١٧٤	خالد بن عبدالله الطحان الواسطي	٢٣٦	حذير بن الحضرمي الحمصي
١١٢	خالد بن عرعة = السهمي الكوفي	١٩٨	حزور = أبو غالب
١٠٦،	خصيف بن عبدالرحمن الجزري	٢٤٤	حزم بن أبي حزم القطعي
٥٠٣، ٢٨٨		٢٥٣	حسان بن عطية
	(ر)	٢٤١، ٣٩٠، ٤٧١،	الحسن البصري
٦٧٢	رجاء بن حيوة	٥٨٧، ٤٧٣	
١٥٢	رفيع بن مهران الرِّياحي = أبو العالية	٤٤٨	الحسن بن جبار
٣٠٨	روح بن أسلم	٥٨٧	الحسن بن حطان
٣٣٢	روح بن المسيب الكلبي	١٤٥	الحسن بن سوار
	(ز)	١٩٣	حسن بن موسى الأشيب
١٣٦	زائدة بن قدامة	٢٤٥	حسين الجعفي
٣٥١	الزبير بن الخريت	٣٥٠	الحسين بن داود
١١١	زكريا بن أبي زائدة	٢٩٣	حسين بن مهدي
٣١٣، ٢٣٧	زمنة بن صالح		حفص بن عمر بن ميمون العدني
١٩٢	زياد بن عبدالله النميري	١٠٧	الفرخ
٣٧٠	زياد بن كليب الحنظلي = أبو معشر	١٠٢	حفص بن غياث
٢٤١	زيد	١٠٧	الحكم بن أبان العدني
١٦٤	زيد بن الحريش	٦٨١	حكيم بن عمير

زيد بن المبارك	١٢٩	(ش)
(س)		
سريج بن النعمان	٢٤٧	شبل بن حامد
سعد بن عياض	١١٧	شريحيل بن مسلم
سعيد بن أبي عروبة	٥١٤	شريك البرجمي
سعيد بن أبي عمران = أبو البخترى	٣١٤	شريك بن عبدالله القاضي ٢٣٨، ٢٨٦،
سعيد بن بشير	١٩١، ١٩٠	٣٧٩، ٣٣٤، ٣١٠
سعيد بن سنان	٢٣٦	شهر بن حوشب
سعيد بن فيروز	٢١١	(ص)
سعيد بن المرزبان = أبو سعد	١٦٥	صالح بن أبي الأخضر ٣٩٥، ٦٢٦، ٦٢٧
سعيد بن المسيب	٦٠٧، ٣٨٥، ٣٦٧	صالح بن موسى الطلحي
سفيان الثوري	٢٨٥	الصعق بن حزن
سفيان بن حسين	٣١٢	صهيب = أبو الصهباء البكري
سفيان بن عامر	٢٤٧	(ض)
سفيان بن عيينة = ابن عيينة	٦١٠	ضمرة بن حبيب
سليمان بن أرقم	٤٢٣	(ع)
سليمان بن داود الهاشمي	٤٢٢، ٢٨٦	عاصم بن بهدلة ١١٥، ١٢٤، ١٢٥،
سماك بن حرب	٤٧٨، ٣١٠	٢٣٨، ١٤٠، ١٣٩
سنان بن هارون	٦٦٨	عاصم بن سليمان الأحول
سنيد	١٧٥	عباد بن منصور
سهل بن عامر البجلي	١٦٠	عبد الأعلى بن عامر
سهل بن محمود	٢٤٥	عبد الحميد بن بهرام
سويد بن سعيد	٣٩٢	عبد الحميد بن جعفر
سيف بن هارون	٦٦٨	عبد الرحمن بن سابط

عبدالرحمن بن زياد الإفريقي	٢٠٥	عبدالملك بن عمير	١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،
عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود	٣٧٩		١٣٠
عبدالرحمن بن عمرو السلمي	٢١٨، ٢١٦	عبيدالله بن ثور العتكي البصري	٢٥٨
عبدالرحمن بن يزيد بن تميم	٦٢٩	عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري	٥٤٣
عبدالعزیز بن عبدالله الأوسي	٣٣٦	عتبة بن غزوان السلمي	١٥٨
عبدالعزیز بن عمران	٣٣٥	عثمان بن سعيد الدارمي	١٠٤
عبدالله بن أبي بكر	٢٩٣	عجلان	٣٠٨
عبدالله بن أبي بلال	٢٢٧	عطاء بن أبي رباح	٥٨٣
عبدالله بن أبي عبدالله = أبو عون	٢٥٠	عطاء بن السائب	٢٣٢
عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي	٥٣٩	عطاء بن مسلم الخفاف	١٢٢، ٢٠٧،
عبدالله بن جعفر	٣٣٦		٥٨٨، ٥٨١
عبدالله بن حسين الأزدي = أبو حريز	٥٠١	غفير بن معدان	٥٢٧
عبدالله بن سعيد المقبري	٣٩٢	عقبة بن أوس	٤٣٢
عبدالله بن شبيب	٢١٣، ٣٣٦	عقيل الجعدي	١٩٥
عبدالله بن صالح المصري	١٠٤، ١٤٣،	عقيل بن مدرك	٢٥١
	١٦٩، ٣١١، ٤٩٨، ٥٤٥، ٥٧٧،	علاء العطار	٢٤٥
عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل = أبو		علي بن أبي طلحة = ابن أبي طلحة	١٠٤
ليلي	٤١٥	علي بن الحسين بن واقد	٢٤٥، ٥٧٦،
عبدالله بن عبدالله بن أويس		علي بن زيد بن جدعان	٤٣٣، ٥١٤،
الأصبحي	١٧٣		٦٠٦
عبدالله بن لهيعة	١٩٣، ٥٠٤	علي بن يزيد الصّدائي	١٦٥
عبدالله بن عمرو بن القارئ	٤٦٥	عمارة بن عمير التيمي	٢٣٥
عبدالله بن وهب	٥١٧	عمران بن حطان	٣٣٠
عبدالله بن يوسف	١٥٨	عمر بن جعثم	١٢٥

٥٠٥	كثير بن هشام	١٥٩	عمر بن شاكر
٣٥١	كهمس بن الحسن	عمر بن الأسود العنسي = أبو	
(ج)		٣٠٩	عياض
٤٩٩، ١٠٥	ليث بن أبي سالم	١٥٧، ١٥٦	عمر بن جارية
٢٣٨، ٢١٠، ١٦٤	ليث بن أبي سليم	٤٩٨	عمر بن الحارث
٢٩٢، ٢٦٠	الليث بن سعد	١٧٦	عمر بن شعيب
(م)		عمر بن عبدالله السبيعي = أبو	
٢٤٢	مالك بن الحارث السلمي	٥١٢	إسحاق
١٠٧	مبارك بن فضالة	٢٤١	عمر بن عبيد
٤٩٩	المثنى بن صباح	٢٤٧	عمر بن علي بن بحر بن كنيز
٦١٧، ٢٩٨، ١٤٢	مجالد بن سعيد	٤٦٥	عمر بن القارئ
١١٣	مجاهد بن جبر	٢٠٦	عمار الدهني = أبو معاوية البجلي
٣٨٨	محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	٢٨١	عياض بن عبدالله الفهري
٣١٢	محمد بن أبي حفص	عبادة	عيسى بن عبدالرحمن بن فروة = أبو
٣٩١	محمد بن أبي معشر	٢٥٩	الزرقى
٥٧٥	محمد بن إدريس الرازي = أبو حاتم	٣٨٤	عيسى بن عبدالله العسقلاني
٢٤٤، ٢٤٣	محمد بن بشير الكندي	(ف)	
٥٠٢	محمد بن بكر	٢٠٢	الفضل بن موسى
٦٣٨، ٥٤٩	محمد بن دينار الطامي	٣٠٨	فليح بن سليمان الخزاعي
٥٧٥، ٥٦٥	محمد بن راشد المكحولي	(ق)	
١٧٥	محمد بن زيد بن المهاجر	٢٤٤	القاسم بن مالك
١٢٣، ١٢١	محمد بن سُوقة	٥٨٢، ٣٦٧	قيس بن الربيع
١٦٦	محمد بن القاسم الأسدي	(ك)	
	محمد بن عبدالله بن مسلم بن شهاب	١٧٢	كثير بن عبدالله

٥٧٩	معاوية بن عمار الدهني	٥٣٢	الزهري
٣٧٥، ١٩١	معتمر بن سليمان التيمي	٣٠٨	محمد بن عجلان
٢٣٣، ١٩١	معمر	محمد بن علي الوراق = أبو جعفر	
٢٩٢	معن بن عيسى	٢٥٢	الوراق
٣٧١	مغيرة بن مقسم الضبي	٢٠٢، ١٧٤،	محمد بن عمرو بن علقمة
١٠١	المنذر بن مالك = أبو نضرة	٤٣٥، ٣٠٧، ٢٠٣	
١٤٩	منصور بن المعتمر	٦٨٠، ٣٣٦	محمد بن عيسى بن الطباع
٢١١	المنهال بن عمرو	٢٥٥، ١٩٠	محمد بن كثير المصيصي
٢٢٨	المهاضر بن حبيب	٢٥٤	محمد بن مصعب القرقيساني
٢٥٠	مهدي بن أبي مهدي	١٤٠	محمد بن يزيد الرفاعي
١١٨	مهران بن أبي عمر الرازي	٦١٧، ٤١١	محمد بن يحيى الذهلي
٣١٠	موسى بن سلمة المصري	٢٩٣	محمود بن غيلان
٢٤١	موسى بن سهل	٥٧١	مخرمة بن بكير
٢٠١	موسى بن عبيدة الربذي	٣١٥	مخول بن راشد النهدي
	موسى بن مسعود = أبو حذيفة	١٠١	المستمر بن الريان
٢٣٧	النهدي	٢٨١	مسروق بن الأجدع
١٧٣	موسى بن ميسرة الديلي	٣٣٦، ٢٩٢	مسعدة بن سعد
١٦٤	ميمون بن زيد = أبو إبراهيم السقاء		مسلم بن كيسان الضبي الملائني البراد
٣٦٧	ميمون القصاب = الأعور، أبو حمزة	٦١٨، ٥٨٢	الأعور
	(ن)	٢٤٤	المسيب بن رافع
٣١١	نافع بن يزيد	٣٣٤	مطرّف بن طريف
١٩٣	نجيح بن عبدالرحمن السندي	١٤٣، ١٤٥، ٢٢٦،	معاوية بن صالح
١٢٣	النضر بن إسماعيل	٥٧٧	
٣٨٨	النضر بن شميل	٢٠٨	معاوية العبسي

النضر بن عبدالرحمن أبو عمر	٤٠٦	يحيى بن عبدالحميد الحماني ١٤١، ٢٣٨،
النعمان بن المنذر	٥٧٨	٣٣٦
(هـ)		٥٤٥ يحيى بن عبدالله بن بكير
الhezil بن شرحبيل الأودي	٢١٠	٢٤١ يحيى بن عبيد الله بن موهب
هشام بن عمار	١١٥	٢١٣ يحيى بن علي بن عبدالحميد
هشيم بن بشير	٦٥٤	٥٧٩ يحيى بن يحيى التيمي
هلال الوزان	٢٣١	٥٧٢ يزيد بن أبي حبيب
الهيثم بن عمران	٢٥٢	١٣٥، ١٣٤ يزيد بن خمير الرحي
(و)		١٩٢ يزيد الرقاشي
الوضاح بن عبدالله - اليشكري -	١٤١	٥٨٥، ٥٨٠، ٥٢٤، ٥١٥ يزيد بن زريع
الوضين بن عطاء	١٥٤	١٢٢، ١٢٢ يزيد بن عبدالله بن الهاد = ابن الهاد
وكيع بن الجراح الرؤاسي	١٠١	١٢٤، ١٢٣
الوليد بن أبي ثور	٣١٠	٣٢٨ يزيد بن عطاء اليشكري
الوليد بن مسلم	١١٥، ١٩٢، ١٩٦،	٣٤٨ يزيد بن عياض
	٢٣٦	٣٣٥ يعقوب بن محمد الزهري
الوليد بن هشام	٥٧٥	٦٧٠ يونس بن خباب
وهب بن بقية الواسطي	١٧٤	الكنى
(ي)		١٦٤ أبو إبراهيم السقاء = ميمون بن زيد
يحيى بن أبي الحجاج المنقري	٤٩٩	٢٩٣ أبو الأزهر
يحيى بن أبي كثير	٢٣٨	أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن
يحيى بن أبي المطاع	٢٢٤، ٢١٦	١٩٥ عبدالله
يحيى بن أنيسة	٢٩٥	٥٦٥، ٥١٢، ٤٧٥، ٣٦٨، ٢٣٣
يحيى بن أيوب الغافقي	٢٩٤، ٢٥٧	٢٥١ أبو الأعيس
	٤٨٨، ٤٨٥	١٩٨ أبو أمامة الباهلي = صدي بن عجلان

١٩٨	أبو غالب = حزّور	١٥٧، ١٥٦	أبو أمية الشعباني
٤١٥	أبو ليلى = عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل	٢١٣، ١٧٣	أبو أويس = عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي
٥٧٨	أبو محمد الكوفي = إسماعيل بن سميع	٣١٤	أبو البختری = سعيد بن أبي عمران
٥٨٦	أبو معاذ النحوي	١٤٠	أبو بكر بن عياش
٢٠٦	أبو معاوية البجلي = عمار الدهني	١٠٤	أبو حاتم الرازي
٣٧٠	أبو معشر = زياد بن كليب الخنظلي	٢٣٧	أبو حذيفة النهدي = موسى بن مسعود
٣٤٨، ١٩٣	أبو معشر = نجیح السندي	٥٠١	أبو حريز = عبدالله بن حسين الأزدي
١٢٠	أبو المغيرة	٢١١	أبو حفص الباهلي = عمرو بن علي بن بحر بن كنيز
١٤٠	أبو هشام = محمد بن يزيد	٢٤٧	أبو حمزة = ميمون
١٤٩	أبو وائل	٣٦٧، ٣٦٨	أبو دويد الحمصي
	الأبناء	١٢٥	أبو الزبير
١٢٩	ابن أبي بكر المقدمي	٢٨١، ١٧٨	أبو سعد = سعيد بن المرزبان
٢٦٠	ابن أبي ذئب	١٦٥	أبو سعيد مولى بن هاشم
١٠٤	ابن أبي طلحة = علي	٥٦٥	أبو العالية = رفيع بن مهران
	ابن أخي ابن شهاب = محمد بن عبدالله	١٥٢	أبو عبادة الزرقى = عيسى بن عبدالرحمن
٥٣١	ابن إسحاق	٢٥٩	ابن فروة
٤٩٦، ٤٨٥، ٢١٣	ابن جريج	٢٠٨	أبو عطاء اليجبوري
٢٩٣	ابن حميد (شيخ الطبري)	١٤١	أبو عوانة = الوضاح بن عبدالله الشكري
٥٧٧، ١١٨	ابن ذكوان	٢٥٠	أبو عون = عبدالله بن أبي عبدالله
٢٢٣	ابن عقيل	٣٠٩	أبو عياض = عمرو بن الأسود
١٠٣			

٦١٠، ٥٦٣	ابن عيينة
١٢٣	ابن المبارك
١٥٤	ابن مرثد
٢٣٥	ابن مرداس
١٢٣، ١٢٢	ابن الهاد = يزيد بن عبدالله
١٢٤	

الألقاب

٢٨٥، ١٠٥	الأعمش
٣٦٧	الأعور = أبو حمزة
٢١٠	بندار = محمد بن بشار
٢٤٥	الدورقي = أحمد بن إبراهيم
٥٦٣	الزهري
١١٢	السهمي = خالد بن عرعة
٤٩٢	الشعبي
	الفرخ = حفص بن عمر بن ميمون
١٠٧	العدني
٦٢٠	القرقساني

٩- فهرس الفوائد

- بيان المراد من قوله -تعالى-: ﴿وَأُولُوا الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وأن المقصود: أمراء سرايا رسول الله ﷺ، أو أولوا العلم والفقهاء، أو أصحاب النبي ﷺ، وبيان أنه لا تعارض بين هذه الأقوال ١١٠-١١١
- التعريف بأبي نضرة العبدي الراوي عن أبي سعيد الخدري ١٠١
- بيان معنى العنت الوارد في قوله -تعالى-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ ١٠١
- ضبط اسم حفص بن غياث، أحد الرواة المعروفين ١٠٢، ٥٧٨
- بيان الراجح من أقوال أهل العلم في عبدالله بن محمد بن عقيل، أحد التابعين، وأنه صدوق حسن الحديث ١٠٣، ١٥١
- تفصيل الكلام في عبدالله بن صالح المصري -أحد شيوخ البخاري-، وبيان القول الراجح فيه ١٠٤ و ١٤٣-١٤٤ و ١٦٩-١٧٠ و ٣١٠-٣١١ و ٣٥٧ و ٤١٢ و ٥٧٧
- رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس محمولة على الاتصال، وإن لم يسمع منه، وذكر أقوال أهل العلم في تفصيل ذلك ١٠٤
- الأعمش لا يقبل حديثه عن مجاهد خاصة، إلا إذا صرح بالتحديث -أو السماع-، وبيان أن ما لم يسمعه من مجاهد؛ فإنما حمّله عن ليث بن أبي سليم، وأبي يحيى القتات، عن مجاهد ١٠٥
- سفيان الثوري روى عن أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه، وهو من أثبت الناس فيه ١١٠
- سماع زكريا بن أبي زائدة من أبي إسحاق السبيعي بعد اختلاطه ١١١
- رواية إبراهيم بن يزيد النخعي عن ابن مسعود خاصة محمولة على السماع،

- وإن لم يدركه، وبيان ذلك ١١١ و ٢٣٤
- استدراك على الحاكم والذهبي، وبيان وهمهما في تصحيح أثر علي - رضي الله عنه - في تفسير الخنّس ١١٢
- بيان تساهل ابن حبان والعجلي في التوثيق ١١٢
- اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - وأهل العلم في تفسير قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿فلا أقسم بالخنّس﴾، وبيان أنه لا تعارض بين التفسيرين ١١٠-١١٢
- اختلاف أصحاب النبي ﷺ وأهل العلم بعدهم في تفسير الماعون على أقوال، وبيان أنه لا تعارض بينها ١١٨-١١٢
- الرد على من أنكر سماع مجاهد بن جبر المكي من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وبيان إدراكه له، وسماعه منه ١١٣
- (حمك) لقب لبعض الرواة، وبيان من هو صاحبه ١١٣
- بيان أهمية تعلم اللغة العربية، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها بحال، وذكر بعض درر الإمام الشافعي بهذا الصدد ١١٨-١١٩
- وجوب الاعتصام بجبل الله - تعالى -، والنهي عن التفرق والاختلاف، وذمهما، واهتمام المؤلف - رحمه الله - بهذا الجانب اهتماماً كبيراً، وأنه أصل موضوع الكتاب ولبه ١١٩-١٣٨
- استدراك على الحاكم والذهبي وشيخنا الإمام الألباني ١٢١
- (عبدان) لقب لبعض شيوخ البخاري، وبيان اسمه وضبطه ١٢١ و ١٥٥
- المتهمم بالكذب لا يستشهد به في المتابعات والشواهد ١٢١ و ١٥٥
- (مطين) لقب لبعض العلماء المشهورين، وبيان اسمه ١٢١ و ٢٤٧ و ٤٧٦
- بيان خطأ مطبعي وقع في مطبوع كتاب «علل ابن أبي حاتم»، وتصويبه ١٢٤
- ضبط اسم زر بن حبیش أحد كبار التابعين ١٢٤
- التنبيه على وجود سقط وخطأ مطبعي في «المستدرک» للحاكم، وتصويبه ١٢٥
- تعقب واستدراك على الحاكم في التصحيح ١٢٥

- ١٢٦ - بيان اسم أبي محمد القهستاني وضبطه
- ١٢٩ - بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وذكر صوابه
- ١٢٩ - بيان سقط وقع في كتاب «الإمامة والرد على الرافضة» لم يتنبه له المعلق عليه
- ١٣٠ - تعقب واستدراك على شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» لعدم تبينه مراد الحاكم
- ١٣٢ - بيان أن لفظة: «لا تنافسوا» مدرجة
- ١٣٤ - بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «الأدب المفرد» تحقيق سمير الزهيري، وأن محققه الفاضل فاته التنبيه على ذلك
- ١٣٦ - رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة مقبولة، وهي من جيد حديث ابن لهيعة وصحيحه
- ١٣٨ - تعقب واستدراك على محقق كتاب «الفوائد المتقاة عن الشيوخ العوالي» لأبي الحسن علي بن عمر الحربي السكري
- ١٥٣-١٣٨ - تفسير الصراط المستقيم في قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، وبيان اختلاف العلماء في ذلك، وأنه لا تعارض بين تلك الأقوال ولا تضاد
- ١٣٩ و ١٥١ و ١٩٠ - تعقب واستدراك على الحاكم والذهبي
- ١٤٥ و ١٥١ و ١٩١ و ٣٣٧ و ٣٥٣ و ٣٧٤ و ٤٧٩ و ٤٨٨ و ٦٧٣ و ٦٧٨ - بيان وقوع سقط وخطأ في طبعة الدكتور البصري لكتاب «السنة»، وعدم تنبهه لذلك
- ١٤٦-١٤٧ - فائدة لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
- ١٤٨-١٤٩ - تفسير قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ﴾، وبيان أن المراد بها: البدع والشبهات
- ١٥١ - بيان وقوع خطأ مطبعي في كتاب الثعلبي «الكشف والبيان»، وذكر صوابه
- ١٥٢ - بيان اسم أبي العالية وضبطه

- من غرر فوائد الإمام الآجري، ودرر كلامه في بيان علامة من أراد الله به خيراً

١٥٢

- بيان اسم أبي الحواري وضبطه ١٥٤

- بيان وقوع خطأ مطبعي في طبعة الدكتور البصري - لكتابنا هذا - «السنة» -

١٥٤ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٣

- بيان وقوع تحريف في كتاب «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغوي، وقصور

١٥٥

المعلق عليه لعدم تنبيه لذلك

- التنبيه على تساهل ابن حبان في التوثيق ١٥٧ و ١٦٠

- تعقب لشيخنا الألباني على بعض أخطاء الغماري في «كنزه الثمين»، وبيان

١٥٧

شدوذه وانحرافه

- تعقب واستدراك لشيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - على حسين أسد الداراني

١٥٧

- تعقب واستدراك على الحافظ الهيثمي ١٥٨ و ١٦٤

- إبراهيم بن أبي عبلة لم يسمع من عتبة بن غزوان ١٥٨

- ليس في «سنن الترمذي» حديث ثلاثي سوى حديث واحد، وبيانه ١٥٩

- بيان تصحيح وتحريف وقعا في مطبوع كتاب «الإبانة» لابن بطة، وغفلة المعلق

١٥٩ و ٢٠٨ و ٢٣٥ و ٢٤١ و ٢٤٣ و ٢٥١ و ٢٥٢

عن ذلك

- خطأ الدكتور بشار عواد معروف في تعليقه على «تهذيب الكمال»، وبيان

١٦٠

الصواب منه

- بيان أن المنهج السلفي حجة، وأنه يجب العمل به ١٦١-١٦٢

- التنبيه على أن حديث «خير الناس قرني» متواتر ١٦٢

- عبدالرحمن بن سابط لم يسمع من أبي أمامة الباهلي ١٦٤

- ضبط اسم عبدالله بن محيريز ١٦٤-١٦٥

- الرد على من زعم أن محمد بن طلحة بن مصرف لم يسمع من أبيه ١٦٥

- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ١٦٥
- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «الكامل في الضعفاء» لابن عدي ١٦٥
- ضبط اسم رجاء بن حيوة ١٦٦
- بيان وهم للإمام ابن قيم الجوزية في كتابه «إغاثة اللهفان» ١٦٧
- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «السنن الماثورة» للشافعي، فات المعلق عليه ١٦٧
- التنبه له
- مشابهة الكفار منكراً شرعاً؛ ولو كانت النية صالحة ١٧٠
- بيان وقوع سقط في «كشف الأستار» ١٧٣
- بيان وقوع خطأ مطبعي في «الصحيحة» ١٧٣
- ضبط اسم سعيد بن عامر الضبعي ١٧٤
- (وهبان) لقب وهب بن بقية، وهو ثقة من رجال مسلم ١٧٤
- بيان اختلاف أقوال أهل العلم في عبد الحميد بن بهرام، وشهر بن حوشب، وذكر الراجح من ذلك ١٧٧-١٧٨
- بيان معنى قوله ﷺ: «حذو القذة بالقذة» ١٧٨
- الرد على طعن الكوثري في قول النبي ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة»، وبيان شدوذه في ذلك وتحامله على أهل السنة ١٨١
- تعقب واستدراك من شيخنا الإمام الألباني على شعيب الأرناؤوط ١٨١ و ١٨٢
- العمدة في تقوية الحديث الثقة والعدالة، وليس المذهب ١٨٢
- تعقب شيخنا الإمام الألباني على كلام لابن حزم وابن الوزير في تضعيف لفظة: «كلها في النار إلا واحدة» ١٨١-١٨٢
- بيان معنى قوله ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة»، ونقل كلام الشيخ الفاضل صالح المقبلي في تفسير ذلك، وثناء شيخنا الإمام الألباني عليه ١٨٣-١٨٥
- الرد على بعض الكتاب المعاصرين ممن أنكروا هذه الزيادة ١٨٥
- فائدة أخرى من فوائد شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان معنى الاختلاف ١٨٥

- تعقب واستدراك على الحاكم والذهبي وشيخنا الألباني ١٩١
- تعقب واستدراك آخر على شيخنا الألباني ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٦
- رواية عقيل الجعدي عن أبي إسحاق السبيعي بعد اختلاطه ١٩٥
- الرأي الراجح في أبي غالب - حزور - الراوي المعروف عن أبي أمامة ١٩٨
- وقوع تحريف في مطبوع «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» وتصويبه ١٩٩ و ٢٥٢
- تعقب واستدراك على المعلق على «مسند أحمد» طبع المؤسسة، وبيان بعض أوهامه ٢٠٠
- إثبات رواية صفوان بن سليم عن أبي أمامة الباهلي، وأنه أدركه وروى عنه، خلافاً لبعضهم ٢٠٠
- وقوع تحريف في طبعة الدكتور البصري لكتابنا «السنة»، وبيان الصواب فيه ٢٠٠ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٨ و ٣٢٢ و ٣٢٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٩ و ٣٥٦ و ٣٧٣ و ٣٨٠ و ٤١٠ و ٤١٤ و ٤٢٨ و ٤٣٤ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٥٠٣ و ٥٢٧ و ٥٨٦ و ٦٠٣ و ٦٤٢ و ٦٧٩
- الرد على الكوثري المبتدع في تضعيفه لحديث الافتراق وبيان غلطه ومخالفته للعلماء المحدثين والأئمة المحققين ٢٠٣
- تعقب السخاوي والعجلوني والشوكاني في وهم وقع لهم في حديث الافتراق، وتصويبه ٢٠٣
- فائدة عزيزة جداً للإمام الآجري - رحمه الله -، ونصيحة غالية منه كي نكون من الفرقة الناجية ٢٠٥
- لم يسمع عمار الدهني من سعيد بن جبير ٢٠٦
- تعقب على تجهيل أخينا الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان - سدده الله - لأبي الصهباء البكري، وبيان أنه من الثقات ٢٠٦
- وقوع تصحيف في مطبوع كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري ٢٠٨

- لم يستوعب الإمامان - البخاري ومسلم - في «صحيحهما» كل الأحاديث التي على شرطهما، بل تركا كثيرًا مما هو على شرطهما ٢١٦
- بيان صحة حديث العرياض بن سارية - رضي الله عنه -: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...»، ونقل كلام أهل العلم في تصحيحه واحتجاج به، والرد على من طعن فيه من بعض الجهلة المعاصرين، ونقض كلامه ورده ٢١٦ - ٢١٨ و ٢٢٧ - ٢٢٨
- بيان أن رواية الثقات عن راوٍ ما تنفعه وتفيده، لا سيما إن كان في عصر التابعين، وتفصيل هذه الفائدة الحديثية ٢١٨ - ٢١٩
- كلمة ذهبية للإمام ابن قيم الجوزية في ذم الاختلاف ٢١٩
- بيان وقوع سقط من مطبوع كتاب «الشرعية» للأجري، واستدراكه ٢٢٠
- فائدة أخرى من فوائد الإمام الأجرى في بيان ما يحتاجه المسلم من علوم ٢٢١ - ٢٢٢
- كلمة غالية لشيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في الخوض على التمسك بالسنة ٢٢٢
- الرد على الحافظ ابن رجب الحنبلي إعلال بعض طرق حديث العرياض بن سارية بالانقطاع ٢٢٤
- إثبات سماع يحيى بن أبي المطاع من العرياض بن سارية، وأنه أدركه، خلافاً للبعض ٢٢٤
- إسماعيل بن عياش ثقة، إذا روى عن أهل الشام، ضعيف في غيرهم ٢٢٥ و ٢٤٦ و ٤٥٠ و ٦٦٦ و ٦٧١
- سماع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل اختلاطه ٢٣٢
- سماع إسرائيل ومعمّر بن راشد من أبي إسحاق السبيعي بعد الاختلاط ٢٣٣
- بيان اسم أبي الزاهرية، وضبطه، وذكر درجته جرحاً وتعديلاً ٢٣٦
- (سجادة) لقب لبعض أهل العلم بالحديث ورواته، وبيان اسمه ٢٣٨

- المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود شيئاً، وذكر أقوال أهل العلم في ذلك
٢٤٤

٢٤٤ - حزم بن أبي حزم القطعي لم يدرك عمر بن عبدالعزيز

- بيان قصور الدكتور البصري المعلق على «السنة - ط دار العاصمة» في

التخريج، وعدم معرفته عمرو بن علي الفلاس - شيخ المصنف - والرد عليه ٢٤٧

- بيان تصحيف وقع في مطبوع «المعجم الكبير» للطبراني، وتصويبه ٢٤٩

و٢٨٣

- ضبط اسم غضيف بن الحارث الثمالي - رضي الله عنه -، وبيان

الراجع فيه ٢٤٩

- بيان اسم أبي الأعمس، وضبطه، وذكر درجته جرحاً وتعديلاً ٢٥١

- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع «حلية الأولياء» وتصويبه ٢٥١

- قصور آخر وقع فيه الدكتور البصري المعلق على «السنة»، حيث فاته معرفة

شيخ المؤلف - محمد بن علي الوراق -، ونقض ذلك، وبيان أنه من الشيوخ الثقات

المعروفين ٢٥٢

- بيان وهم آخر وقع فيه الدكتور المشار إليه وتعقبه ٢٥٤

- بيان اسم أبي عبادة الأنصاري، وذكر درجته جرحاً وتعديلاً ٢٥٩

- الليث بن سعد وابن أبي ذئب أثبت الناس في سعيد المقبري ٢٦٠

- التعريف بالجحفة وضبط اسمها، وسبب تسميتها بذلك ٢٦١

- كلمات غاليات نافعات جداً للإمام ابن قيم الجوزية حول السنة وعلاقتها

بالقرآن، وذكر أنواعها، والرد على كثير من الشبهات الواردة حول ذلك ٢٦٢-٢٧٨

- إثبات سماع مسروق بن الأجدع من معاذ بن جبل وإدراكه له، والرد على من

زعم خلاف ذلك ٢٨١-٢٨٣

- بيان شرط الإمام البخاري في اللقاء والمعاصرة، وشرط الإمام مسلم في

الاكتفاء بالمعاصرة، وبيان الراجع من ذلك ٢٨٢-٢٨٣

- سفيان الثوري أعلم الناس بحديث الأعمش ٢٨٥
- أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه ٢٨٨
- بيان خطأ الدكتور البصري من تعليقه على كتاب «السنة» في ضبط كلمة (الجداذ)، وبيان الصواب من ذلك ٢٨٨
- فائدة عزيزة من الإمام ابن قيم الجوزية في بيان الحكمة من قضاء الحائض الصوم دون الصلاة ٢٨٩
- رواية العبادلة عن ابن لهيعة أعدل من رواية غيرهم عنه؛ إذ سمعوا منه قبل احتراق كتبه واختلاطه ٢٩٠
- استدراك وتعقب على شيخنا الإمام الألباني ٢٩١
- من الأساليب التربوية في الدعوة والتعليم: التأنيب بلطف ولين، والتعريض بالمتعلم دون القدح والتجريح ٢٩٧
- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «البداية والنهاية - ط دار هجر» وتصويبه ٢٩٧
- بيان وهم آخر للمعلق على «المسند» في التخريج، والرد عليه، وذكر الصواب من ذلك ٣٠٥
- تعقب واستدراك على ابن القطان الفاسي في تجهيله لعبد الجليل بن حميد وموسى بن سلمة المصري ٣١٠-٣١١
- بيان وقوع تحريف في «سنن ابن ماجه» وتصويبه ٣١٢
- أبو البختری - سعيد بن فيروز - لم يسمع من علي بن أبي طالب ٣١٤
- بيان تحريف وقع في «المستدرک»، و«أسباب النزول» للواحدي، وذكر الصواب منه ٣١٤
- بيان وجود سقط في «سنن الترمذي» المطبوع ٣١٤
- هل الجهاد فرض عين أم فرض كفاية؟ وذكر تأصيل علمي متين للإمام الشافعي حول ذلك ٣٢٥-٣٢٧

- النبي ﷺ هو المبين لفرض الجهاد الذي ذكره الله في كتابه، حيث فصل أحكامه وبينها، وذكر متى يجب الجهاد وعلى من، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة به ٣٢٥-٣٤٩
- إثبات سماع عمران بن حطان من عائشة، والرد على ابن عبد البر وابن دقيق العيد، وابن التركماني وغيرهم ممن نفى سماعه منها ٣٣٠
- بيان وقوع سقط في «السنن الكبرى» للبيهقي ٣٣٣
- هل سمع مطرف بن طريف من أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه؟ أم بأخرة؟ مع بيان ضبط اسمه ٣٣٤
- سماع شريك بن عبدالله القاضي من أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه ٣٣٥
- النبي ﷺ هو المبين لقوله - تعالى -: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، حيث جعل الله خُمُس الغنيمة للذين سماهم، وسكت عن أربعة أخماسها، فلم يأمر بقسمها في كتابه، ولم يبين لمن هي، فبين ذلك رسول الله ﷺ بستته ٣٥٠-٣٥٩
- بيان سقط وقع في مطبوع «شرح معاني الآثار»، واستدراكه ٣٥١
- ضبط اسم عبدالواحد بن غياث المربدي، وذكر حاله جرحًا وتعديلاً ٣٥٢
- سماع بشر بن الفضل وإسماعيل ابن عليّة من سعيد بن إلياس الجريري قبل تغيره ٣٥٣ و٤٧٨
- وقوع المعلق الفاضل على «جزء الألف دينار» في بعض الأوهام أثناء التخريج، والتنبيه عليها، وذكر الصواب فيها ٣٥٥ و٣٥٦
- وقوع سقط في المطبوع من كتاب «مسند الشافعي»، واستدراكه ٣٥٦
- بيان أن الله أجمل إحلال البيع وتحريم الربا في كتابه، ولم يفسر الربا في كتابه الكريم، ففسره وبينه النبي ﷺ بستته ٣٦٠-٤١٢
- بيان اسم أبي الأشعث الصنعاني، وضبطه ٣٦٥
- تعقب واستدراك على الحافظ ابن حجر في وهم وقع له في كتاب «المطالب العالية» ٣٦٧

- سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال بن رباح وعتاب بن أسيد - رضي الله
عنهما - ٣٦٧
- سماع إسرائيل من أبي إسحاق السبيعي بعد اختلاطه ٣٦٨ و ٥١٢
- لا تعرف لمسروق رواية عن بلال - رضي الله عنه - ٣٦٨
- بيان وهم وقع فيه الدكتور البصري في تعليقه على كتاب «السنة»، وبيان أنه
ناشئ في صناعة الحديث ٣٦٩ و ٣٧٥ و ٣٩١ و ٤١٢
- يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري - شيخ المؤلف - غير يحيى بن يحيى الليثي
الأندلسي ٣٦٩
- ضعف رواية مغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم بن يزيد النخعي خاصة ٣٧١
- رد طعن البيهقي في حيان بن عبيد الله العدوي، وبيان أنه صدوق حسن
الحديث ٣٧٢-٣٧٣
- إثبات سماع عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود من أبيه، والرد على من أنكر
سماعه ٣٧٩
- القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود لم يدرك عمر بن الخطاب ٣٧٩
- سماع وكيع من المسعودي - عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة - قبل اختلاطه ٣٨٠
- وقوع سقط وخطأ في مطبوع «مصنف ابن أبي شيبة»، وإثبات الصواب فيه
٣٨٠
- بيان وهم الدكتور نجم عبدالرحمن خلف أثناء تعليقه على كتاب «ذم المسكر»
لابن أبي الدنيا ٣٨٢
- وقوع تحريف في مطبوع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، وتصويبه ٣٨٤
- وقوع تحريف في مطبوع «السنن الكبرى» للبيهقي وتصويبه ٣٨٤
- تعقب واستدراك على الحافظ ابن حجر في وصل رواية معلقة عند البخاري في
«صحيحه» ٣٨٤
- سماع خالد بن الحارث، ويحيى القطان، وإسماعيل ابن علي، وعبدالوهاب بن

- ٣٨٥ عطاء الخفاف من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه
- إثبات سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - والرد على الدكتور البصري الذي ادّعى عدم سماعه منه! وكذا الرد على المعلق على «المسند - طبع المؤسسة» في عدم سماعه ٣٨٥-٣٨٦
- بيان أن كتاب «الإيمان» للإمام أحمد مطبوع ضمن كتاب «السنة» للخلال ٣٨٧
- محمد بن جعفر أثبت الناس في شعبة ٣٨٨
- التنبيه على تحريف وقع في «المستدرک»، وتصويبه ٣٨٨
- هل سمع الحسن البصري من أبي هريرة، أم لا؟ وذكر الراجح من قولي أهل العلم في ذلك ٣٨٩-٣٩٠
- بيان اسم أبي عبدالرحمن السلمي، وضبطه ٣٩٤
- بيان وقوع سقط من مطبوع «السنن المأثورة» للشافعي، واستدراكه ٣٩٩
- النبي ﷺ هو المبين لقوله - تعالى -: ﴿ومن يقتل مؤمناً خطأ فتحريـر رقبة مؤمنة﴾، حيث أجهل الله ذكر الدية وأبهمها ولم يفسرها، فجعل تفسيرها للنبي ﷺ، ففسرها ﷺ بستته، وجعل دية الرجل المسلم مئة من الإبل، وبيان إجماع أهل العلم على ذلك ٤١٢-٤٣٥
- بيان وقوع سقط وتحريف في مطبوع كتاب «التحقيق» لابن الجوزي، وأن المعلق عليه ناشئ في هذه الصناعة ٤٢١
- بيان وهم الحكم بن موسى في اسم سليمان بن داود الخولاني راوي حديث الديات، والصواب أنه سليمان بن أرقم أحد المتروكين ٤٤٢-٤٢٣
- جزيرة لقب لأحد كبار الحفاظ، واسمه: صالح بن محمد البغدادي ٤٢٣
- بيان أن الراجح في هذه النسخة (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أنها حسنة، وأنه محتج بها ٤٢٥ و ٤٩٩ و ٦٦٥ و ٦٦٦
- بيان وقوع تحريف في المطبوع من كتاب «الخلافيات» وتصويبه ٤٢٨
- الصحابة كلهم عدول فلا يضر الجهل بهم ٤٣١

- ٤٣١ - بيان أن عقبة بن أوس ويعقوب بن أوس واحد
- ٤٤١-٤٣٥ - النبي ﷺ هو المبين لقول الله - تعالى -: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، ففسر ﷺ بسنته العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء
- ٤٣٨ - وقوع تحريف في المطبوع من «سنن الدارقطني - ط دار المعرفة»، وتصويبه
- ٤٤٥ - بيان تحريف وقع في مطبوع «الاعتبار» للحازمي، ط دار ابن حزم، وبيان صوابه
- ٤٥٢-٤٤٨ - بيان أن السنة هي التي نسخت الوصية للوارث لا غير، والرد على القائلين أن الوصية إنما نسخت بآية المواريث، وذكر حجج الفريقين والترجيح بينها
- ٤٥١-٤٥٠ - تعقب شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - اعتماده قول الحافظ في «التقريب» عن شرحبيل بن مسلم: «صدوق فيه لين»، وبيان أنه ثقة حجة
- ٤٥٤ - تعقب البيهقي في حديث عزاه للشيخين، وإنما هو من أفراد البخاري
- ٤٥٥ - بيان تحريف وقع في المطبوع من كتاب «التمهيد»، وتصويبه
- ٤٦٤ - سماع زائدة بن قدامة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه
- ٤٦٥-٤٦٦ - تعقب الطحاوي في زعمه أن عيادة النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص كانت عام فتح مكة، وبيان أن الصواب من ذلك أنها كانت عام حجة الوداع
- ٤٧٤ - بيان أن الدين يُبدأ به قبل الوصايا من جميع المال، ثم الوصايا من بعد الدين، وذكر اتفاق أهل العلم على ذلك، وإجماعهم عليه
- ٤٧٤ - بيان أن السنة خصصت عموم قوله - تعالى -: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾، وأن المراد بعض الوصايا دون بعض؛ وهي ما كان من دون الثلث إلى الثلث
- ٤٧٦ - هل للإمام أحمد بن حنبل رواية في «صحيح البخاري»، وبيان أنه من شيوخ البخاري
- ٤٧٨ - تعقب واستدراك على الحاكم والذهبي
- ٤٧٨ - بيان أن السنة خصصت عموم قول الله - تعالى -: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ

ذلكم»، فقد حرم الله - تعالى - في كتابه الجمع بين الأختين، ولم يحرم بين امرأتين غيرهما، بل أطلق الجواز بقوله: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾، فحرمت السنة الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها ٤٧٩-٥٠٦

- وقوع تحريف في مطبوع كتاب «الاستذكار»، ويبان أنه محققه قصّر جدًا في ضبط نصوصه ٤٨٠

- بيان اختلاف القراء في قوله - تبارك وتعالى -: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾، ويبان أن بعضهم قرأ بفتح الهمزة والحاء المهملة، والبعض الآخر قرأ بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة ٤٨٠

- بيان إجماع أهل العلم على حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها ٤٨٠

- الرد على الإمام الشافعي والبيهقي - رحمهما الله - في دعواهما أنه لا يصح حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها إلا من حديث أبي هريرة، ويبان أنه صح عن غيره ٤٩٤

- الرد على البوصيري في إعلاله حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها بعننة ابن إسحاق! ويبان أنه صرح بالتحديث عند المؤلف ٤٩٦-٤٩٧

- الرد على الحافظ ابن حجر إعلاله حديث أبي سعيد الخدري المذكور، ويبان ثبوته ٤٩٧

- بيان أن رواية المصنف لحديث أبي سعيد الخدري - السالف الذكر - رواية عزيزة؛ إذ حوت تصريح محمد بن إسحاق بالتحديث، ونقض إدعاء المعلق على «المسند - ط المؤسسة» ضعف حديثنا هذا بعننة ابن إسحاق، ويبان أنه وقع فيما وقع فيه بسبب قصوره في التخريج ٤٩٧

- بيان تحريف وقع في مطبوع «مصنف ابن أبي شيبة - ط الهندية»، وذكر الصواب منه ٤٩٧ و ٥٣٥

- تعقب واستدراك على البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» في إعلال حديث عبدالله بن عمرو في النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها ٤٩٩
- سماع محمد بن بكر البرساني من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه ٥٠٠
- سماع عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي وروح بن عباد من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه ٥٠١
- وقوع تحريف في مطبوع كتاب «المعجم» لابن الأعرابي، والتنبيه عليه ٥٠١
- وقوع سقط في مطبوع «المسند» لأبي يعلى، واستدراكه ٥٠١
- تعقب واستدراك على المعلق على «مسند أحمد - ط المؤسسة»، وبيان تخليطه في سند للطبراني، والرد عليه ٥٠٢
- التنبيه على زيادة منكرة وقعت في «صحيح ابن حبان»، وبيان تعقب شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - لشعيب الأرناؤوط وحسين الداراني، والكشف عن أخطاء كثيرة وقع فيها ٥٠٢
- تعقب واستدراك على الهيثمي في خطأ وقع له في كتابه «مجمع الزوائد» ٥٠٤
- تعقب البوصيري في تجهيله مالك بن محمد بن عبدالرحمن، وبيان أنه فاته إعلال حديث ذكره في «إتحاف الخيرة المهرة» بمن ينبغي أن يعمل به ٥٠٤
- رواية عبدالله بن وهب وأبي الأسود - النضر بن عبد الجبار - عن ابن لهيعة هي من صحيح حديثه؛ إذ روى عنه قبل احتراق كتبه واختلاطه ٥٠٤-٥٠٥ و٥١٧
- تعقب المعلق على «المسند - ط المؤسسة» إعلاله حديث في سننه ابن لهيعة، والاستدراك عليه بأنه رواه عنه بعض قدماء أصحابه ٥٠٥
- تعقب واستدراك على شيخنا الإمام الألباني تحسينه حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وبيان أنه مغل ٥٠٦
- بيان أن السنة خصصت عموم قوله - تعالى -: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ بتحريم بنت الأخ وبنت الأخت من الرضاعة، وأن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة؛ إذ ذكر الله في كتابه تحريم الأم والأخت من الرضاعة فقط، ثم بين أنه أحل

- لنا ما وراء ذلك، فجاءت السنة بتحريم المذكورات ٥٣٦-٥٠٦
- تعقب الحافظ ابن حجر شيخه الهيثمي في تقويته حديث ابن عمر السابق،
٥٠٦ وبيان أنه ضعيف
- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع كتاب «المعجم المفهرس - ط المؤسسة» للحافظ
ابن حجر، وبيان أن معلقه فاته تصحيح هذا التحريف، وذكر الصواب منه ٥١٠
- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع كتاب «المستدرک» للحاكم، وتصويبه ٥١١
- تعقب لشيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - على الحاكم والذهبي ٥١٢
- بيان تسرع الدكتور البصري في تعقب له على شيخنا الإمام الألباني - رحمه
الله - بدون علم منهجية، ووقوعه فيما حذر منه ٥١٤
- سماع يزيد بن زريع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه ٥١٥ و٥٢٤-٥٢٥
٥٨٠ و٥٨٥ و٦٧٦
- سماع محمد بن جعفر - غندر - من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه ٥١٥
- بيان قصور الدكتور البصري المعلق على «السنة - ط دار العاصمة» في
التخريج ٥١٥
- بيان عدم انتفاع الكافر من العمل الصالح في الآخرة، والتنبيه على ضعف
رواية وقعت في «صحيح البخاري» ٥١٩-٥١٨
- التنبيه على وجود حديث ساقط من مطبوع «سنن ابن ماجه» ٥٣٠
- بيان أن السنة خصصت عموم الرضاع المحرم وبينت مقداره، وأن الله أراد
بقوله: ﴿أرضعنكم﴾ بعض الرضاع دون بعض ٥٥٣-٥٣٧
- وقوع تحريف في مطبوع كتاب «صحيح أبي عوانة» وتصويبه ٥٣٩
- ضبط اسم سرار بن مجشر، وبيان كنيته ٥٣٩
- التنبيه على وجود تحريف وقع في مطبوع كتاب «معرفة السنن والآثار»
للبيهقي، وتصويبه ٥٤٢
- أثبت الناس في أيوب السخيتاني: حماد بن زيد، وإسماعيل ابن عليّة،

- و عبد الوارث بن سعيد، و عبد الوهاب الثقفي ٥٤٣
- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «المعجم الكبير» للطبراني، و تصويبه ٥٤٧
- التنبيه على سقط وقع في مطبوع «سنن الترمذي»، و استدراكه ٥٤٩
- تعقب على الأحناف في مبحث أصولي و نقض أصل من أصولهم في قضية النسخ، و بيان أن الراوي إذا عمل بخلاف روايته لا يعد ذلك نسخاً، و ذكر إلزام قوي لهم في هذا الباب ٥٥٠-٥٥١
- السنة هي التي بينت المراد من قوله - تعالى -: ﴿و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما﴾، حيث بينت مقدار ما يقطع فيه، و أن الله أراد بعض السرقة دون بعض، و لولا السنة لوجب القطع في كل من لزمه اسم سارق، قلّت سرقة أو كثرت ٥٥٣ - ٥٧٦
- سماع عبد الوهاب بن عطاء الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه ٥٥٥ و ٥٦٧ و ٥٨٠ و ٥٨٥
- الرد على الطحاوي لإعلاله حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً: «القطع في ربع دينار»، و نقل كلام الإمام البيهقي كاملاً في الرد عليه، و بيان تعقب الحافظ ابن حجر لكلامه، مع أن الحديث المذكور ثابت في «الصحيحين» من طرق عنها!! ٥٥٨
- يونس بن يزيد الأيلي أثبت في الزهري من سفيان بن عيينة ٥٥٩-٥٦٠ و ٥٦١-٥٦٢
- أثبت الناس في الزهري ٥٥٩
- التنبيه على تحريفات كثيرة وقعت في مطبوع كتاب «مختصر الخلافات» ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠
- بيان تناقض الطحاوي - رحمه الله - واضطراب رأيه في التصحيح و التضعيف ٥٦٣
- بيان تحريف و سقط وقع في مطبوع كتاب «السنن الصغرى - المجتبى» للنسائي، و تصويب التحريف، و استدراك السقط منه ٥٦٤
- إعلال آخر للطحاوي أحد طرق حديث عائشة في بيان مقدار القطع، و الرد

عليه

٥٦٨

٥٧٢-٥٧١

- الرد على من نفى سماع مخرمة بن بكير من أبيه

- التنبيه على سقط وقع في مطبوع كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري، واستدراكه

٥٧٤

٥٧٤

- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «شرح معاني الآثار»، وتصويبه

- الرد على إعلال آخر للطحاوي ادعاه في أحد طرق حديث عائشة في مقدار

٥٧٤

القطع، وبيان وهمه - رحمه الله - في هذا الإعلال

- بيان أن قول الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَكْبَرُوا فِي الْمَشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ﴾ من العام

المخصوص، وأن القرآن خصص من ذلك واستثنى نكاح نساء أهل الكتاب ٥٧٦-٥٨١

- التنبيه على تحريف متكرر وقع في كتاب «نواسخ القرآن» لابن الجوزي، وبيان

خطأ المعلق عليه في عدم التنبيه لهذا التحريف، لا سيما وهو متكرر ٥٨٠ و ٦٤١

- بيان تخصيص السنة لعموم قول الله - تعالى -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ

واحد منهما مئة جلدة﴾، وأن السنة فرقت بين الثيب والبكر في العقوبة، فجعلت

الرجم للثيب، والجلد للبكر، وزادت الحبس في حق البكر دون الثيب ٥٨١-٦٠٤

٥٨٧

- رواية الحسن البصري عن عبادة بن الصامت مرسله

٥٨٩

- التنبيه على وهم وقع في «سنن ابن ماجه»

٥٩٥

- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع «سنن الترمذي»، وتصويبه

٦٠٥

- ذكر تحريف وقع في مطبوع كتاب «الشرعة» للأجري، وتصويبه

- إثبات صحة سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

٦٠٦ و ٦٠٨

- الرد على بعض المعلقين الأغمار على «مسند الطيالسي - ط دار هجر»، وبيان

٦٠٧-٦٠٨

أنه ليس أهلاً للتحقيق والتخريج

٦١١

- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع «مصنف ابن أبي شيبة»، وتصويبه

- إثبات سماع عامر بن شراحيل الشعبي من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

- رضي الله عنه-، والرد على من نفى ذلك ٦١٤-٦١٥
- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع كتاب «سنن الدارقطني - ط دار المعرفة»، وذكر الصواب منه ٦١٥ و٦٥٩
- بيان وقوع تحريف في مطبوع كتاب «مصنف عبدالرزاق»، وتصويبه ٦١٦
- تصويب تحريف وقع في مطبوع كتاب «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي ٦١٨
- بيان أن السنة خصصت عموم قول الله - تعالى -: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾، فصلى النبي ﷺ في سفره النافلة حيث توجهت به راحلته ٦١٩-٦٤٧
- الرد على الإمام ابن خزيمة تصحيحه رواية وقعت له من حديث جابر - رضي الله عنهما -: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يصلي المكتوبة أو الوتر»، وبيان أن زيادة: «أو الوتر» منكرة، وبيان أن التوفيق عند التعارض يكون بين الأحاديث - أو الروايات - الصحيحة لا الضعيفة - أو المعللة - ٦٢٠
- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع كتاب «إتحاف المهرة»، وبيان جهل المعلق عليه، وإثبات الصواب من التحريف المذكور ٦٢٤
- بيان تحريف وقع في مطبوع كتاب «السنن الكبرى» للبيهقي، و«معجم الشيوخ» للذهبي ٦٣٣
- إثبات أن الوتر سنة، وبيان أنه ليس بواجب، والرد على الأحناف الذين خالفوا الجماهير في هذه المسألة ٦٣٩-٦٤٠
- بيان غمز المؤلف - رحمه الله - من أبي حنيفة النعمان في ادعاءه عدم جواز صلاة الوتر على الدابة، والرد عليه ٦٤٠
- تفريق الأحناف بين الواجب والفرض قائم على مصطلح خاص بهم، وبيان أنه مصطلح حادث، لا تعرفه الصحابة، ولا السلف الصالح ٦٤٠
- إلزام قوي للأحناف في ادعائهم وجوب الوتر ٦٤٠
- التنبيه على سقط وقع في مطبوع «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم

٦٤٣ الأصبهاني، وبيان استدراكه من مصادر التخريج

- إثبات مشروعية المسح على الخفين، وبيان أن علماء الشريعة عدوه شعاراً

٦٤٩ لأهل السنة، والتنبيه على أنه لم ينكره إلا أهل البدع

- بيان أن السنة خصصت عموم آيات الموارث؛ إذ جاء الخبر الثابت عن النبي

ﷺ أن الكافر لا يرث المسلم، ولا المسلم يرث الكافر، وبيان إجماع أهل العلم على

٦٥٠-٦٦٦ ذلك

- هشيم لم يسمع من الزهري حديث: «لا يرث المسلم الكافر» ٦٥٤-٦٥٥

- تنبيه ابن الملقن على وهم وقع للمجد أبي البركات ابن تيمية في كتاب

٦٥٥ «المنتقى»، وابن الأثير الجزري في كتابه «جامع الأصول»

٦٥٦ - جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الآحاد

- التنبيه على تحريف وقع في مطبوع كتاب «المستخرج على صحيح مسلم»،

٦٥٧ وتصويبه

- بيان وهم نادر وقع للإمام مالك بن أنس في اسم أحد الرواة ٦٦٢-٦٦٤

٦٦٥ - بيان تناقض وقع للحافظ ابن عبد البر

٦٦٦ - إثبات أن القاتل العمد لا يرث

- بين القائلين بمنع نسخ الكتاب بالسنة، وبين المجيزين لذلك ٦٦٧-٦٧٨

٦٧٨-٦٧٩ - التحليل والتحريم من الله يكون على وجهين

- بيان بعض الأخطاء التي وقع فيها سعد آل حميد في تعليقه على كتاب «مختصر

٦٦٩-٦٧٠ استدراكات الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبدالله الحاكم»

- توثيق ابن حبان لطبقة شيوخه، أو شيوخ شيوخه معتبر، لا يندرج تحت تساهله

٦٦٩ المعروف

- التنبيه على إغفال الشيخ مقبل الوادعي - رحمه الله - ترجمة عبدالله بن أحمد بن

٦٧٠ عبدالرحمن الدشتكي في كتابه النفيس «رجال الحاكم»

- إثبات وجود سقط وتحريف في كتاب شيخنا الألباني - رحمه الله - «غاية المرام»،

واستدراك السقط وإصلاح التحريف المذكورين ٦٧١-٦٧٢

- وقوع وهم للدكتور البصري المعلق على كتابنا «السنة - ط دار العاصمة» في

أحد شيوخ المؤلف، والرد عليه ٦٧٦

- التنبيه على توثيق لأبي داود السجستاني ساقط من مطبوع كتاب «سؤالات

الآجري» ٦٨٠

- بيان أن الدكتور البصري مبتدئ في الصناعة الحديثة، وعدم فهمه لمنهجية

شيخنا الإمام الألباني، وبيان وقوعه في الوهم أكثر من مرة بسبب ذلك ٦٨١

١٠- فهرس المصادر والمراجع

- ١- «الآحاد والمثاني» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك، المعروف بـ (ابن أبي عاصم)، ط - دار الراية - السعودية.
- ٢- «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين الجورقاني الهمذاني، ط - دار الصمعي - السعودية.
- ٣- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، ط - دار الراية - السعودية.
- ٤- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ط - دار الرشد - السعودية، و ط - دار الوطن - السعودية.
- ٥- «إتحاف السالك في معرفة الرواة عن الإمام مالك» لابن ناصر الدين الدمشقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - السعودية.
- ٧- «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٨- «إثارة الفوائد المجموعة» للعلائي، ط - السعودية.
- ٩- «أحاديث الشيوخ الثقات» لمحمد بن عبد الباقي الأنصاري، ط - مكتبة عالم الفوائد - السعودية.
- ١٠- «الأحاديث المئة المشتملة على مئة نسبة للصائغ» لابن طولون الصالح، ط - مصر.
- ١١- «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين» للحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ط - مكتبة النهضة الحديثة - السعودية.
- ١٢- «أحاديث محمد بن عثمان بن كرامة» لمحمد بن نخلد العطار، ط - دار

البشائر - بيروت.

١٣- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» لعلاء الدين بن بلبان الفارسي،

ط- مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٤- «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية، ط - دار العلم للملايين - بيروت.

١٥- «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، ط - دار الجيل -

بيروت.

١٦- «أحكام الجنائز وبدعها» للألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت، و ط-

مكتبة المعارف - السعودية.

١٧- «الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ» لأبي محمد عبد الحق بن

عبدالرحمن الإشيلي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨- «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم الأندلسي، ط - بيروت.

١٩- «الإحكام في أصول الأحكام» لعلي بن محمد الآمدي، ط - دار ابن حزم -

بيروت، والصميعي - السعودية.

٢٠- «أخبار القضاة» لمحمد بن خلف بن حيان، المعروف بـ (القاضي وكيع)،

ط - دار عالم الكتب - بيروت.

٢١- «أخبار مكة» لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي، ط- مكتبة النهضة

الحديثة - السعودية.

٢٢- «الآداب» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار الكتب العلمية -

بيروت.

٢٣- «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، ط -

السعودية.

٢٤- «الأدب المفرد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط - مكتبة المعارف -

السعودية.

٢٥- «الأربعون الصغرى» للبيهقي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

- ٢٦- «الأربعون حديثاً في المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» لأبي عبدالله محمد بن الفضل الفراوي، ط - السعودية.
- ٢٧- «الأربعون» لمحمد بن الحسين الأجري، تحقيق بدر عبدالله البدر - ط مكتبة الملا - الكويت.
- ٢٨- «الأربعين العشارية» لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٢٩- «الأربعين» الحسن بن سفيان النسوي، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٣٠- «الأربعين» لأبي الحسن علي بن الفضل المقدسي، ط - أضواء السلف - السعودية.
- ٣١- «الأربعين» للقاسم بن الفضل الأصبهاني، ط - دار حزم - بيروت.
- ٣٢- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» لمحمد ناصر الدين الألباني ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٣- «أسباب النزول» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٤- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين علي بن محمد بن الأثير، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٥- «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، ط - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٣٦- «الأسماء والصفات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - مكتبة السوادي - السعودية.
- ٣٧- «الأشربة» للإمام أحمد، ط - دار الضياء - مصر.
- ٣٨- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٣٩- «أصول السنة» لابن أبي زمنين، ط - دار البخاري - السعودية.
- ٤٠- «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - دار ابن كثير والكلم الطيب - دمشق.
- ٤١- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قيم الجوزية، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ٤٢- «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي، تحقيق فرانز روزنثال، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٣- «الأعلام» للزركلي، ط - دار العلم للملايين - بيروت.
- ٤٤- «إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان» لابن قيم الجوزية، ط - مكتبة الرياض - السعودية.
- ٤٥- «الإقناع» لأبي بكر محمد بن إبراهيم المنذر النيسابوري، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٤٦- «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، ط - مكتبة الضياء الحديثة - مصر.
- ٤٧- «الإكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» للأمير ابن ماكولا، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ٤٨- «الإلزامات والتتبع» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٩- «الأم» لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٥٠- «الأمالي المطلقة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٥١- «الأمالي» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط - مكتبة القرآن - مصر.
- ٥٢- «الأمالي» للحافظ عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، ط - دار الوطن - السعودية.

- ٥٣- «الأمالي» للقاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي - رواية ابن البيع، ط - دار ابن القيم - السعودية.
- ٥٤- «الأمالي» يحيى بن الحسين الشجري - عالم الكتب - مصر.
- ٥٥- «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» لموسم بن منير النفيعي، ط - دار الوطن - السعودية.
- ٥٦- «الإمامة والرد على الرافضة» لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة العلوم والحكم - السعودية.
- ٥٧- «أمثال الحديث» لأبي محمد بن عبدالرحمن الرامهرمزي - حيدر آباد - باكستان.
- ٥٨- «الأمثال» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - الدار السلفية - الهند.
- ٥٩- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن أبي الدنيا - ط مكتبة الغرباء - السعودية.
- ٦٠- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لعبدالغني المقدسي، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ٦١- «الأموال» لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة، المعروف بـ (ابن زنجويه)، ط - السعودية.
- ٦٢- «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٦٣- «أنساب الأشراف» للبلاذري، ط - دار المؤتمن - السعودية.
- ٦٤- «الأنوار في شمائل النبي المختار» للحسين بن مسعود البغوي، ط - دار المكني - دمشق.
- ٦٥- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط - دار طيبة - السعودية.
- ٦٦- «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لإسماعيل البغدادي، عن بطبعه وتصحيحه محمد شرف الدين، وأعاد طبعه

بالأوفست المكتبة الإسلامية بطهران.

٦٧- «الإيمان» لابن منده، ط - دار الفضيلة - السعودية.

٦٨- «اختلاف الحديث» لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار

الكتب العلمية - بيروت.

٦٩- «الاستذكار» لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري الأندلسي،

المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار الوعي - حلب.

٧٠- «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» لأبي بكر محمد بن موسى بن

حازم الهمداني، مطبعة الأندلس - حمص، و ط - دار ابن حزم - بيروت.

٧١- «الاعتصام» للشاطبي، ط - دار ابن عفان - السعودية، وط البحرين.

٧٢- «الاعتقاد» للبيهقي، ط - دار الفضيلة - السعودية.

٧٣- «اعتلال القلوب» محمد بن جعفر الخرائطي، ط - مكتبة الباز - السعودية.

٧٤- «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم

بن تيمية، ط - دار المعرفة - بيروت.

٧٥- «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة المقدسي، ط - دار الراية

- السعودية.

٧٦- «البحر الزخار» للبزار، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٧٧- «البدایة والنهاية» للحافظ ابن كثير، ط - دار هجر - مصر.

٧٨- «البدر المنير في تحريج أحاديث الشرح الكبير» لأبي حفص عمر بن علي بن

أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بـ (ابن الملقن)، ط - دار العاصمة - السعودية.

٧٩- «بصائر ذوي الشرف شرح مرويات منهج السلف» سليم بن عيد الهلالي،

ط - مكتبة الفرقان - الإمارات العربية المتحدة.

٨٠- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيثمي، ط - السعودية.

٨١- «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم، ط - بيروت.

٨٢- «بغية الملتمس في سباعات الإمام مالك بن أنس» للحافظ العلائي، ط -

دار عالم الكتب - بيروت.

٨٣- «البلدانيات» للحافظ السخاوي، ط - دار عطاء - السعودية.

٨٤- «بلوغ المرام» الحافظ ابن حجر، ط - دار الصميعي - السعودية.

٨٥- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي، ط

- دار طيبة - السعودية.

٨٦- «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدينوري، ط - دار ابن عفان - مصر.

٨٧- «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» لأبي زرعة الدمشقي، ط - دمشق.

٨٨- «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، ط - دار المعارف - مصر.

٨٩- «تاريخ الإسلام» لشمس الدين الذهبي، ط - دار الكتاب العربي -

بيروت.

٩٠- «التاريخ الأوسط» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط - دار الصميعي

- السعودية.

٩١- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية - السعودية.

٩٢- «تاريخ الثقات» أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، ط - دار الكتب

العلمية - بيروت.

٩٣- «التاريخ الكبير» لأبي بكر بن أبي خيثمة، ط - دار غراس - الكويت.

٩٤- «التاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط - مجلس دائرة

المعارف العثمانية - الهند.

٩٥- «تاريخ المدينة» لعمر بن شبة النميري، ط - دار العليان - السعودية. وط

- دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٦- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت، وط

دار الغرب الإسلامي - المغرب.

٩٧- «تاريخ جرجان» للسهمي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.

- ٩٨- «تاريخ داريا» للقاضي عبد الجبار الخولاني، ط - دمشق.
- ٩٩- «تاريخ دمشق الكبير» لابن عساكر، ط - دار إحياء التراث - بيروت.
- ١٠٠- «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» لعثمان بن سعيد، ط - السعودية.
- ١٠١- «تاريخ واسط» لأسلم بن سهل الرزاز المعروف بـ: «بجشل»، ط - عالم الكتب - بيروت.
- ١٠٢- «التاريخ» ليحيى بن معين - السعودية.
- ١٠٣- «تالي تلخيص المتشابه» أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ١٠٤- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي الحجاج يوسف المزي، ط - الهند.
- ١٠٥- «تحفة التحصيل في بيان المراسيل» لأبي زرعة العراقي، ط - دار الرشد - السعودية.
- ١٠٦- «التحقيق في أحاديث الخلاف» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٧- «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» للزيلعي، ط - دار ابن خزيمة - السعودية.
- ١٠٨- «تذكرة الحفاظ» للذهبي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٩- «الترغيب في فضائل الأعمال» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ١١٠- «الترغيب والترهيب» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ط - دار الحديث - مصر. و ط - زغلول - بيروت.
- ١١١- «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ١١٢- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

- ١١٣ - «تعظيم قدر الصلاة» لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة الدار - السعودية.
- ١١٤ - «تغليق التعليق على صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١١٥ - «تفسير ابن أبي حاتم»، ط - مكتبة الباز - السعودية.
- ١١٦ - «تفسير ابن المنذر» لابن المنذر، ط - دار المآثر - السعودية.
- ١١٧ - «تفسير القرآن العظيم» للحافظ ابن كثير، ط - دار الفتح - الإمارات، الإمارات، الإمارات، الإمارات، و ط - دار طيبة - السعودية.
- ١١٨ - «تفسير النسائي» للإمام النسائي، ط - مكتبة السنة - مصر.
- ١١٩ - «تفسير سفيان الثوري» لسفيان الثوري، ط - بيروت.
- ١٢٠ - «تفسير عبدالرزاق» عبدالرزاق الصنعاني، ط - دار الرشد - السعودية.
- ١٢١ - «تقريب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار المعرفة - بيروت.
- ١٢٢ - «التقصي» لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢٣ - «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.
- ١٢٤ - «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، ط - بيروت.
- ١٢٥ - «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر، حجر، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ١٢٦ - «تلخيص المستدرک» سراج الدين عمر بن علي، المعروف بـ: (ابن الملحق)، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ١٢٧ - «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» للإمام الألباني، ط - دار الراية - السعودية.
- ١٢٨ - «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر، ط - وزارة

الأوقاف - بالمغرب.

- ١٢٩- «تنقيح تحقيق أحاديث التعليق» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٣٠- «التنكيل لما ورد في «تأنيب الكوثري» من الأباطيل» المعلمي اليماني، ط - دار المعارف - السعودية.
- ١٣١- «تهذيب الآثار» لمحمد بن جرير الطبري، ط - مكتبة المدني - مصر.
- ١٣٢- «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٣٣- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار الفكر - بيروت.
- ١٣٤- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج المزي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٣٥- «تهذيب سنن أبي داود» لابن قيم الجوزية، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٦- «توالي التأنيس لمعالي بن إدريس» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - بيروت.
- ١٣٧- «التوبيخ والتنبيه» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - الدار السلفية - الهند.
- ١٣٨- «الثمانون» لمحمد بن الحسين الآجري، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.
- ١٣٩- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري، ط - دار هجر - مصر.
- ١٤٠- «جامع التحصيل في بيان المراسيل» للحافظ العلائي - دار عالم الكتب - بيروت.
- ١٤١- «الجامع الصغير وزيادته» محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت.

- ١٤٢- «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ١٤٣- «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» للحافظ ابن كثير، ط - دار الفكر - بيروت.
- ١٤٤- «جامع بيان العلم وفضله» لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ١٤٥- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» الخطيب البغدادي، ط - مكتبة المعارف - السعودية.
- ١٤٦- «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.
- ١٤٧- «جزء ابن الغطريف» للإمام أحمد بن محمد بن الغطريف الجرجاني، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ١٤٨- «جزء ابن جريج» لابن شاذان، ط - مكتبة الكوثر - السعودية.
- ١٤٩- «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» للضياء المقدسي، ط - السعودية.
- ١٥٠- «جزء الألف دينار» لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، ط - دار النفائس - الكويت.
- ١٥١- «الجزء الأول من الأمالي» لإبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٥٢- «الجزء الأول من حديث أبي الحسن علي بن عمر السكري»، أبي الحسين علي بن عمر الحرابي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.
- ١٥٣- «جزء الاعتكاف» لأبي الحسين الحمامي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.
- ١٥٤- «جزء الجلابي» للقاظمي أبي عبدالله - محمد بن علي - الواسطي الجلابي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٥٥- «الجزء الحادي عشر من حديث البخاري» لأبي جعفر بن البخاري
الرزاز، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ١٥٦- «الجزء الخامس من حديث الحمامي» = «مجموع فيه مصنفات الحمامي».
- ١٥٧- «الجزء الرابع من حديث البخاري» لأبي جعفر بن البخاري الرزاز، ط -
البشائر الإسلامية - بيروت.
- ١٥٨- «جزء بيبي بنت عبدالصمد الهرثمية» بيبي بنت عبدالصمد الهرثمية، ط -
السعودية.
- ١٥٩- «جزء علي بن محمد الحميري» لأبي الحسن علي بن الحسين الحميري، ط
- مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٦٠- «جزء في قراءات النبي ﷺ» لحفص بن عمر الدوري، ط - السعودية.
- ١٦١- «جزء فيه أحاديث الحسن بن موسى الأشيب» للحسن بن موسى
الأشيب، ط - دار علوم الحديث - مصر.
- ١٦٢- «جزء فيه أحاديث سفيان بن عيينة» لذكريا بن يحيى بن أسد المروزي، ط
- مكتبة دار المنار - السعودية.
- ١٦٣- «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» لأبي بكر بن المقرئ، ط - دار
التوعية الإسلامية - مصر.
- ١٦٤- «جزء فيه حديث أبي الفضل الزهري»، ط - أضواء السلف - السعودية.
- ١٦٥- «جزء فيه حديث سفيان بن عيينة»، ط - مكتبة المنار - الخرج.
- ١٦٦- «جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس
المخلص» - دار الوطن - السعودية.
- ١٦٧- «جزء فيه قول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها» لأبي عمر
ابن حكيم المدني، تحقيق بدر البدر، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ١٦٨- «جزء فيه ما انتقى أبو بكر بن مردويه على الطبراني» لأبي نعيم
الأصبهاني، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

- ١٦٩- «جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني» إسماعيل القاضي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٧٠- «جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج» عبدالله بن سعيد الأشج، ط - دار المغني - السعودية.
- ١٧١- «جزء فيه نسخة إبراهيم بن سعد الزهري» لأبي الحسين محمد بن عبدالسلام السراج، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٢- «جزء من حديث أبي جعفر البخاري الرزاز»، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ١٧٣- «جزء من حديث زكريا بن يحيى المروزي» لزكريا بن يحيى بن أسد المروزي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.
- ١٧٤- «جزء من حديث مكّي بن أبي طالب» لمكّي بن أبي طالب، ط - دار البشائر - بيروت.
- ١٧٥- «جزء من فوائد حديثه» لأبي ذر - عبيد بن أحمد- الهروي، ط - دار الرشد - السعودية.
- ١٧٦- «جلباب المرأة المسلمة» للألباني، ط - المكتبة الإسلامية - الأردن.
- ١٧٧- «الجوهر النقي» لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، المعروف بـ (ابن التركماني)، مطبوع بهامش «السنة الكبرى»، ط - دار الفكر - بيروت.
- ١٧٨- «الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - دار الهجرة - بيروت.
- ١٧٩- «حجة الوداع» لابن حزم الأندلسي، ط - دار الأفكار الدولية - الأردن.
- ١٨٠- «الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة الأصبهاني، ط - دار الراية - السعودية.
- ١٨١- «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» لأبي القاسم البغوي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

- ١٨٢- «حديث أبي عروبة الحراني - رواية أبي أحمد الحاكم» لأبي عروبة - الحسين بن معشر - الحراني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٨٣- «حديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي» ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٨٤- «حديث سفيان الثوري» لمحمد بن يوسف الفريابي، ط - دار البشائر - بيروت.
- ١٨٥- «حديث علي بن حجر السعدي» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٨٦- «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» لأبي القاسم البغوي، ط - الدار العثمانية - الأردن.
- ١٨٧- «حديث هشام بن عمار» لهشام بن عمار الدمشقي، ط - دار إشبيلية - السعودية.
- ١٨٨- «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٩- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن مهران الأصبهاني. ط - دار الفكر - بيروت.
- ١٩٠- «الخراج» يحيى بن آدم، ط - المطبعة السلفية - مصر.
- ١٩١- «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» لأحمد بن شعيب النسائي، ط - مكتبة المعلا - الكويت.
- ١٩٢- «الخطب والمواعظ» لأبي عبيد الهروي، ط - بيروت.
- ١٩٣- «خلاصة البدر المنير» لابن الملقن، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ١٩٤- «الخلافيات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. ط - دار الصميعي - السعودية.
- ١٩٥- «خلق أفعال العباد» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط -

الدار السلفية - الكويت.

١٩٦- «الدر المنثور في التفسير المأثور» للسيوطي، ط - دار الفكر - بيروت،
بيروت، و ط - دار هجر - مصر.

١٩٧- «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - الهند.

١٩٨- «دلائل النبوة» للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٩٩- «الديات» ابن أبي عاصم، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٠٠- «الدينار من حديث المشايخ الكبار» للإمام الذهبي، ط - مكتبة القرآن -

مصر.

٢٠١- «ديوان الضعفاء والمتروكين» للذهبي، ط - بيروت.

٢٠٢- «ذكر أخبار أصفهان» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن

مهران الأصبهاني، ط - ليدن - ألمانيا.

٢٠٣- «ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم البعض» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط

- دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٠٤- «ذم الغيبة والنميمة» لابن أبي الدنيا، ط - دار القرآن - مصر.

٢٠٥- «ذم الكلام وأهله» لشيخ الإسلام إسماعيل الأنصاري الهروي، ط -

مكتبة الغرباء - السعودية.

٢٠٦- «ذم المسكر» لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا، ط - دار

الراية - السعودية.

٢٠٧- «ذيل ميزان الاعتدال» لأبي زرعة العراقي، ط - السعودية.

٢٠٨- «الرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي، ط - مكتبة الرشد -

السعودية.

٢٠٩- «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني، ط - دار الإمام أحمد - الكويت.

٢١٠- «الرسالة» لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد

شاكر.

- ٢١١- «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» محمد بن إبراهيم الوزير،
الصنعاني، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.
- ٢١٢- «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية، ط - مؤسسة الرسالة
- بيروت.
- ٢١٣- «الزهد والرقائق» عبدالله بن المبارك، ط - دار الكتب العلمية مصورة عن
الطبعة الهندية - بيروت.
- ٢١٤- «الزهد» لأبي بكر بن أبي عاصم، ط - الدار السلفية - السعودية.
- ٢١٥- «الزهد» لسليمان بن الأشعث، أبي داود السجستاني، ط - الهندية.
- ٢١٦- «الزهد» للإمام أحمد بن حنبل، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢١٧- «الزهد» هناد بن السري، ط - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- ٢١٨- «الزهد» وكيع بن الجراح، ط - مكتبة الدار - السعودية.
- ٢١٩- «الزهریات» محمد بن يحيى الذهلي، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٢٢٠- «سؤالات أبي عبدالله بن بكير» لأبي الحسن الدارقطني، ط - دار عمار -
الأردن.
- ٢٢١- «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني»، ط - مكتبة دار
الاستقامة - السعودية.
- ٢٢٢- «السلسلة الصحيحة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف -
السعودية.
- ٢٢٣- «السلسلة الضعيفة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف -
السعودية.
- ٢٢٤- «السنة» لأبي بكر أحمد بن هارون الخلال، ط - دار الراية - السعودية.
- ٢٢٥- «السنة» لأبي بكر ابن أبي عاصم، ط - دار المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٢٦- «السنة» لعبدالله بن أحمد بن حنبل، ط - السعودية.
- ٢٢٧- «سنن الترمذي»، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٢٢٨- «سنن الدارمي»، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٢٢٩- «السنن الصغرى» المسمى: «المجتبى» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٣٠- «السنن الصغرى» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - باكستان، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٢٣١- «السنن الكبرى» أحمد بن شعيب النسائي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٣٢- «السنن المأثورة» محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣٣- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها» لأبي عمرو الداني، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ٢٣٤- «السنن» سعيد بن منصور، ط - دار الصميعي - السعودية، والطبعة الهندية.
- ٢٣٥- «السنن» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣٦- «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٢٣٧- «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٣٨- «السيرة» ابن هشام، ط - دار المغني - السعودية.
- ٢٣٩- «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» للأبناسي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٢٤٠- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي، ط - دار المسيرة - بيروت.
- ٢٤١- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، ط - دار طيبة - السعودية.
- ٢٤٢- «شرح السنة» للبخاري، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

- ٢٤٣- «شرح صحيح مسلم» لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٤٤- «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، ط - مكتبة المنار - الأردن.
- ٢٤٥- «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين، ط - دار الخراز - السعودية.
- ٢٤٦- «شرح معاني الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٧- «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.
- ٢٤٨- «شعب الإيمان» للبيهقي، ط - مكتبة الرشد - السعودية، و ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٩- «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥٠- «الصبر» لابن أبي الدنيا، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٢٥١- «صحيح أبي عوانة» = «مسند أبي عوانة»
- ٢٥٢- «صحيح ابن خزيمة» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٥٣- «صحيح الأدب المفرد» للألباني، ط - دار الصديق - السعودية.
- ٢٥٤- «صحيح الترغيب والترهيب» للألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.
- ٢٥٥- «صحيح الجامع الصغير» للألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٥٦- «صحيح سنن أبي داود» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.
- ٢٥٧- «صحيح سنن ابن ماجه» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.
- ٢٥٨- «صحيح سنن الترمذي» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.
- ٢٥٩- «صحيح مسلم بن الحجاج»، ط - دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٦٠- «صحيح موارد الظمان» للألباني، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ٢٦١- «صحيفة همام بن منبه» أبو الحسن السلمي، تحقيق علي بن حسن الحلبي،

ط - الأردن.

٢٦٢- «صفة الصفوة» لابن الجوزي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٦٣- «صلة الخلف بموصول السلف» لمحمد بن سليمان الروداني، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٦٤- «الصمت وحفظ اللسان» لابن أبي الدنيا، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٦٥- «الصيام» لأبي بكر جعفر بن محمد بن المستفاض الفريابي، ط - الدار السلفية - الهند.

٢٦٦- «صيد الخاطر» لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، المعروف بـ (ابن الجوزي)، ط - دار ابن خزيمة - السعودية.

٢٦٧- «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٦٨- «ضعيف الترغيب والترهيب» للإمام الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٦٩- «ضعيف الجامع الصغير» للإمام الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٧٠- «ضعيف موارد الظمان» للألباني، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٧١- «طبقات الحفاظ» للسيوطي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٧٢- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، ط - مؤسسة عيسى البابي الحلبي - مصر.

٢٧٣- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبه، ط - عالم الكتب - بيروت.

٢٧٤- «الطبقات الكبرى» لابن سعد، ط - مكتبة الخانجي - القاهرة.

٢٧٥- «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٧٦- «العبر في خبر من عبر» للحافظ الذهبي، ط - دار الكتب العلمية -

بيروت.

٢٧٧- «العجاب في بيان الأسباب» ابن حجر العسقلاني، ط - دار ابن الجوزي

- السعودية.

٢٧٨- «عروس الأجزاء» لمسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني، ط - دار البشائر

- بيروت.

٢٧٩- «علل الترمذي الكبير» الترمذي، ط - مكتبة الأقصى - الأردن.

٢٨٠- «العلل المتناهية» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - دار الكتب العلمية -

بيروت.

٢٨١- «العلل» أحمد بن حنبل، ط - الخانجي - السعودية.

٢٨٢- «العلل» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار طيبة -

السعودية.

٢٨٣- «العلل» لابن أبي حاتم، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٨٤- «العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، ط - المكتب الإسلامي -

بيروت.

٢٨٥- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدين محمود بن أحمد العيني،

ط - دار الفكر - بيروت.

٢٨٦- «عمل اليوم والليلة» أحمد بن شعيب النسائي، ط - مؤسسة الرسالة -

بيروت.

٢٨٧- «عوالي الحارث بن أبي أسامة» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط

- دار العاصمة - السعودية.

٢٨٨- «عوالي الليث بن سعد» للقاسم بن قطلوبغا، ط - السعودية.

٢٨٩- «عوالي حديث مالك بن أنس» لأبي أحمد الحاكم، ط - دار الغرب

الإسلامي - بيروت.

- ٢٩٠- «عوالي حديث مالك بن أنس» لابن الحاجب، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩١- «عوالي حديث مالك بن أنس» لأبي اليمن الكندي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩٢- «عوالي حديث مالك بن أنس» لسليم الرازي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩٣- «عوالي حديث مالك بن أنس» للخطيب البغدادي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩٤- «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩٥- «غرائب حديث الإمام مالك بن أنس» لأبي الحسين محمد بن المظفر البزاز، ط - دار السلف - السعودية.
- ٢٩٦- «غريب الحديث» لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ط - جامعة أم القرى - السعودية.
- ٢٩٧- «غريب الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، ط - جامعة أم القرى - السعودية.
- ٢٩٨- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٩٩- «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة» لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، ط - عالم الكتب - بيروت.
- ٣٠٠- «غوث المكذوب بتخريج المنتقى لابن الجارود» أبو إسحاق الحويني، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٣٠١- «الغيلانيات» لأبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

- ٣٠٢- «الفانيد في حلاوة الأسانيد» للسيوطي، ط - دار البشائر - السعودية.
- ٣٠٣- «الفتاوى الكبرى» شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٠٤- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٠٥- «فتح المغيث» شمس الدين السخاوي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٠٦- «فتح المنان بشرح مسند الدارمي أبي عبد الرحمن» لنبيل العمري، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣٠٧- «الفتن» لنعيم بن حماد الخزاعي، تحقيق سمير الزهيري، ط - دار التوحيد - السعودية.
- ٣٠٨- «فتيا وجوابها في بيان الاعتقاد وذم الاختلاف» للحسن العطار، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ٣٠٩- «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ٣١٠- «فضائل الصحابة» أحمد بن حنبل، ط - جامعة أم القرى - السعودية.
- ٣١١- «فضائل القرآن» أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط - دار ابن كثير - دمشق.
- ٣١٢- «فضائل القرآن» لابن الضريس، ط - السعودية.
- ٣١٣- «الفقيه والمتفقه» لأبي بكر أحمد بن ثابت البغدادي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ٣١٤- «الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات» لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد ابن النور، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.
- ٣١٥- «فوائد العراقيين» لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش، ط -

مكتبة القرآن - مصر.

- ٣١٦- «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني، ط - دار الراية - السعودية.
- ٣١٧- «الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد السمرقندي»، ط - جامعة أم القرى - السعودية.
- ٣١٨- «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» لأبي الحسن علي بن عمر الحربي السكري، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣١٩- «الفوائد والأمالى القديمة الحسان» لأبي بكر القاسم بن زكريا المطرز، ط - دار الوطن - السعودية.
- ٣٢٠- «الفوائد» لأبي العباس - محمد بن يعقوب - الأصم، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣٢١- «الفوائد» لتمام الرازي، ط - مكتبة الرشد - السعودية. و ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٣٢٢- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» لعبد الرؤوف المناوي، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٢٣- «القابضون على الجمر» لسليم بن عيد الهلالي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ٣٢٤- «القدر» لجعفر بن محمد الفريابي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ٣٢٥- «قيام الليل» محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة المنار - الأردن.
- ٣٢٦- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» لشمس الدين الذهبي، ط - دار القبلة - السعودية.
- ٣٢٧- «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ابن حجر العسقلاني، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٢٨- «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٣٢٩- «الكامل في الضعفاء» لابن عدي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٣٠- «كتاب الأربعين في مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين» لأبي سعد عبدالله بن عمر القشيري، ط - دار المعلا - الكويت.
- ٣٣١- «كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» للداني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.
- ٣٣٢- «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل - وصفاته على الاتفاق والتفرد» لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن منده، ط - الجامعة الإسلامية - السعودية.
- ٣٣٣- «كتاب التوحيد» للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٣٣٤- «كتاب الثقات» ابن حبان البستي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٣٥- «كتاب الروح» لابن قيم الجوزية، ط - دار الندوة الجديدة - بيروت.
- ٣٣٦- «كتاب السير» لأبي إسحاق الفزاري، ط - بيروت.
- ٣٣٧- «كتاب الشريعة» لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ط - دار الوطن - السعودية.
- ٣٣٨- «كتاب فضائل القرآن وتلاوته وخصائص ثلاثه وحملته» لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣٣٩- «كتاب فيه ما جاء في البدع» لابن وضاح، تحقيق بدر البدر، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ٣٤٠- «كشف الأستار عن زوائد البزار» للحافظ نور الدين الهيثمي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٤١- «كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» لحاجي خليفة، ط - دار الفكر بيروت.
- ٣٤٢- «الكشف والبيان» للثعالبي، ط - بيروت.

- ٣٤٣- «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، ط - مصر.
- ٣٤٤- «الكنى والأسماء» لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٣٤٥- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، ط - دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٣٤٦- «لباب المحصول في علم الأصول» للحسين بن رشيق المالكي، ط - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات.
- ٣٤٧- «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٤٨- «المؤتلف والمختلف» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٣٤٩- «المؤتلف والمختلف» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.
- ٣٥٠- «مجاوب الدعوة» لابن أبي الدنيا، ط - مكتبة القرآن - مصر.
- ٣٥١- «المجالس الخمسة التي أملاها أبو طاهر السلفي بسلماس» لأبي طاهر السلفي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ٣٥٢- «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٣٥٣- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لأبي حاتم ابن حبان البستي، ط - دار الصميعي - السعودية.
- ٣٥٤- «مجلس من الأمالي» لأبي أحمد - معمر بن عبد الواحد بن فاخر - الأصبهاني، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣٥٥- «مجمع البحرين بزوائد المعجمين» للهيثمي، ط - دار الرشد - السعودية.
- ٣٥٦- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٥٧- «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - السعودية.

- ٣٥٨- «المجموع شرح المذهب» للنووي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٥٩- «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي» لعلي بن أحمد بن عمر البغدادي المقرئ، ط - أضواء السلف - السعودية.
- ٣٦٠- «مجموعة الرسائل والمسائل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٦١- «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن ابن خلاد الرامهرمزي، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٣٦٢- «المحرر في الحديث» لابن عبدالحادي، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٣٦٣- «المحلى» لابن حزم، ط - دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٣٦٤- «المختار في أصول السنة» لابن البناء، ط - مصر.
- ٣٦٥- «مختصر إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٦٦- «مختصر الأحكام» لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.
- السعودية.
- ٣٦٧- «مختصر الخلافات» لأحمد بن فرح اللخمي الشافعي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٣٦٨- «مختصر سنن أبي داود» لعبدالعظيم بن عبد القوي المنذري، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٦٩- «مختصر صحيح البخاري» للألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.
- ٣٧٠- «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» لابن قيم الجوزية، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٧١- «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

- ٣٧٢- «المذكر والتذكير والذكر» لابن أبي عاصم، ط - السعودية.
- ٣٧٣- «مرآة الزمان» لليافعي، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية - بالهند.
- ٣٧٤- «المراسيل» لأبي داود السجستاني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار الصميعي - السعودية.
- ٣٧٥- «المراسيل» لابن أبي حاتم، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٧٦- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، ط - دار العاصمة - السعودية.
- ٣٧٧- «مسائل الإمام أحمد» أبو داود السجستاني، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٧٨- «مسائل عبدالله بن أحمد»، ط - مكتبة الدار - السعودية.
- ٣٧٩- «مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المكتب الكوفي» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.
- ٣٨٠- «مساوي الأخلاق ومذمومها» لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل السامري، المعروف بـ (الخرائطي)، ط - مكتبة السوادى - السعودية.
- ٣٨١- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٨٢- «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله الحاكم، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.
- ٣٨٣- «المستصفى» للغزالي، ط - بيروت.
- ٣٨٤- «مسند أبي بكر الصديق» لأبي بكر أحمد بن علي المروزي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٨٥- «مسند الحارث» = «بغية الباحث» لأبي بكر الهيثمي، ط - الجامعة الإسلامية - السعودية.
- ٣٨٦- «مسند السراج» محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، ط - إدارة العلوم الأثرية - باكستان.

- ٣٨٧- «مسند الشاميين» للطبراني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٨٨- «مسند الشهاب» للقضاي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٨٩- «مسند الفاروق» لابن كثير، ط - دار الوفاء - مصر.
- ٣٩٠- «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٣٩١- «مسند سعد بن أبي وقاص» للدورقي، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٣٩٢- «مسند عائشة رضي الله عنها» لأبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، المعروف بـ (ابن أبي داود)، ط - مكتبة دار الأقصى - الكويت.
- ٣٩٣- «مسند علي بن الجعد» لأبي القاسم البغوي، ط - مكتبة الفلاح - الكويت.
- ٣٩٤- «مسند عمر بن الخطاب» لأبي بكر أحمد بن سليمان النجاد، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.
- ٣٩٥- «المسند» أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، ط - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٩٦- «المسند» لأبي داود الطيالسي، ط - دار هجر - مصر.
- ٣٩٧- «المسند» لأبي يعلى الموصلي، ط - دار المأمون - دمشق.
- ٣٩٨- «المسند» لأحمد بن حنبل، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار الفكر - بيروت. و ط - دار المعارف - مصر.
- ٣٩٩- «المسند» لإسحاق بن راهويه، ط - دار الإيمان - السعودية.
- ٤٠٠- «المسند» لابن أبي شيبة، ط - دار الوطن - السعودية.
- ٤٠١- «المسند» لعبد الله بن الزبير الحميدي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.
- ٤٠٢- «المسند» لعبد الله بن المبارك، ط - مكتبة المعارف - السعودية.
- ٤٠٣- «المسند» لعبد بن حميد = «المنتخب»، ط - دار الأرقم - الكويت، و ط - مكتبة ابن حجر - السعودية.
- ٤٠٤- «المسند» للبزار = «البحر الزخار».

- ٤٠٥ - «المسند» للرويانى، ط - مؤسسة قرطبة.
- ٤٠٦ - «المسند» للشافعى - ترتيبه-، ط - مكتبة ابن تيمية. مصر.
- ٤٠٧ - «المسند» للهيثم بن كليب، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.
- ٤٠٨ - «مشكل الآثار» لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت، بيروت، و«ترتيبه»، ط - دار بلنسية - السعودية.
- ٤٠٩ - «مشيخة أبى طاهر بن أبى الصقر» لى طاهر بن أبى الصقر، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٤١٠ - «مشيخة ابن البخارى» على بن أحمد المقدسى، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.
- ٤١١ - «المشيخة البغدادية» لأحمد بن أبى الفتح بن عمرو بن مسلمة الأموي، ط - مؤسسة الريان - بيروت.
- ٤١٢ - «المشيخة الصغرى» لأبى على الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٤١٣ - «مشيخة المراغى» للمراغى، ط - السعودية.
- ٤١٤ - «مشيخة قاضى القضاة ابن جماعة» بدر الدين أبى عبدالله محمد بن إبراهيم ابن جماعة، ط - دار الغرب الإسلامى - بيروت.
- ٤١٥ - «المصاحف» عبدالله بن أبى داود السجستانى، ط - دار البشائر - بيروت.
- ٤١٦ - «مصباح الزجاجاة» للبوصيرى، ط - دار العربية - بيروت.
- ٤١٧ - «المصنف» لابن أبى شيبة، ط - الدار السلفية - الهند.
- ٤١٨ - «المصنف» لعبدالرزاق الصنعانى، ط - المكتب الإسلامى - بيروت.
- ٤١٩ - «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلانى، ط - دار العاصمة - السعودية. و ط - دار الوطن - السعودية.
- ٤٢٠ - «معالم التنزيل» للبغوى، ط - دار طيبة - السعودية.

- ٤٢١- «المعتبر في تخريج أحاديث المختصر» للزركشي، ط - السعودية.
- ٤٢٢- «المعجم الأوسط» للطبراني، ط - دار الحرمين - مصر.
- ٤٢٣- «معجم البلدان» لياقوت الحموي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٢٤- «معجم الشيوخ» لابن عساكر، ط - دمشق.
- ٤٢٥- «معجم الشيوخ» للذهبي، ط - مكتبة الصديق - السعودية.
- ٤٢٦- «معجم الصحابة» لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.
- ٤٢٧- «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغوي، ط - السعودية.
- ٤٢٨- «المعجم الصغير» للطبراني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٢٩- «المعجم الكبير» للطبراني، ط - وزارة الأوقاف العراقية.
- ٤٣٠- «المعجم المختص بالحدثين» للإمام الذهبي، ط - دار الصديق - السعودية.
- ٤٣١- «المعجم» لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
- ٤٣٢- «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٣٣- «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الوطن - السعودية.
- ٤٣٤- «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» للحاكم، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٤٣٥- «المعرفة والتأريخ» للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٤٣٦- «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في «الإحياء» من الأخبار» لأبي الفضل العراقي - مكتبة دار طبرية - السعودية.
- ٤٣٧- «المغني في الضعفاء» للإمام الذهبي، ط - دمشق.
- ٤٣٨- «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» للسيوطي، ط - الدار السلفية -

الكويت.

- ٤٣٩- «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» لأحمد بن مصطفى، المشهور بـ «طاش كبرى زاده»، نشر دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- ٤٤٠- «مقدمة ابن خلدون» نشر دار الباز - السعودية.
- ٤٤١- «مكارم الأخلاق ومعاليها» للخراطي، ط - المدني - مصر.
- ٤٤٢- «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدنيا، ط - بيروت.
- ٤٤٣- «المكتفى» لأبي عمرو الداني، ط - بيروت.
- ٤٤٤- «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهة إلى الحرمين مكة وطيبة» لأبي عبدالله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي.
- ٤٤٥- «مناقب الشافعي» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار التراث - مصر.
- ٤٤٦- «المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس» لأبي بكر بن المقرئ الأصبهاني، ط - دار ابن حزم - بيروت.
- ٤٤٧- «المنتخب من معجم الشيوخ» للسمعاني، ط - السعودية.
- ٤٤٨- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لأبي الفرج بن الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٤٩- «المنتقى من الفوائد الحسان من حديث أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي» للحافظ أبي الحجاج المزي، ط - السعودية.
- ٤٥٠- «المنتقى» لابن الجارود = غوث المكدود.
- ٤٥١- «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٤٥٢- «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.
- ٤٥٣- «موسوعة المناهي الشرعية» سليم بن عيد الهلالي، ط - دار ابن عفان -

مصر.

٤٥٤ - «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي، ط - دار الفكر -

بيروت.

٤٥٥ - «الموضوعات» لأبي الفرج ابن الجوزي - دار الفكر - بيروت.

٤٥٦ - «الموطأ» - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ط - البحرين.

٤٥٧ - «الموطأ» - رواية عبدالله بن مسلمة القعني - ط دار الغرب الإسلامي -

بيروت.

٤٥٨ - «الموطأ» - رواية محمد بن الحسن الشيباني، ط - دار القلم - بيروت.

٤٥٩ - «الموطأ» رواية ابن القاسم - تلخيص القباسي.

٤٦٠ - «الموطأ» عبدالله بن وهب، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٤٦١ - «الموطأ برواياته الثمانية» مالك بن أنس، تحقيق سليم بن عيد الهلالي

مكتبة الفرقان - الإمارات.

٤٦٢ - «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٤٦٣ - «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين - مكتبة

المنار - الأردن.

٤٦٤ - «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد الهروي، ط - دار الرشد - السعودية.

٤٦٥ - «الناسخ والمنسوخ» للنحاس، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٦٦ - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» للحافظ ابن حجر، (ج ١) ط

- وزارة الأوقاف العراقية، (ج ٢) ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.

٤٦٧ - «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لجمال الدين أبي المحاسن

يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب، وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٤٦٨ - «نسخة وكيع عن الأعمش» لإبراهيم بن عبدالله العبسي الكوفي القصار،

ط - الدار السلفية - الكويت

- ٤٦٩- «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين الزيلعي، ط - دار الحديث - مصر.
- ٤٧٠- «النصيحة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - دار ابن عفان - السعودية.
- ٤٧١- «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» لأبي الفتح ابن سيد الناس، ط - دار العاصمة - الرياض.
- ٤٧٢- «النكت الظراف على الأطراف» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - الدار القيمة - الهند.
- ٤٧٣- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السعادات ابن الأثير، ط - المكتبة الإسلامية - مصر.
- ٤٧٤- «نواسخ القرآن» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - السعودية.
- ٤٧٥- «نيل الأوطار» محمد بن علي الشوكاني - دار الفكر - بيروت.
- ٤٧٦- «هداية الرواة في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - ابن عفان - مصر.
- ٤٧٧- «هدي الساري» للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.
- ٤٧٨- «هدية العارفين» للبغدادي، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٧٩- «الوابل الصيب من الكلم الطيب» ابن قيم الجوزية، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.
- ٤٨٠- «الوافي بالوفيات» لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، طبع باعتناء بعض المستشرقين، نشر فرانز شتايز بتسبادن، ط - ١٣٩٤ هـ.
- ٤٨١- «الوتر» لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة المنار - الأردن.
- ٤٨٢- «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٨٣- «اليقين» لابن أبي الدنيا، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١١- فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٥
عملي في الكتاب.....	٧
التعريف بكتاب «السنة».....	١١
طباعات الكتاب والنسخة المعتمدة.....	١٣
ترجمة المصنف - رحمه الله -.....	١٧
حياة المؤلف العلمية.....	٢٣
السُّنة لغة واصطلاحاً.....	٦٣
حجّة السنة.....	٦٦
منزلة السنة.....	٦٩
تدوين السنة.....	٧٥
شبهات حول تدوين السنة.....	٩٤
بداية الكتاب.....	١٠٣
ذكر السنة على كم تتصرّف؟.....	٢٦٤
ذكر السنن التي هي تفسير لما افترضه الله مجملاً ممّا لا يُعرف معناه بلفظ التنزيل دون بيان النبي ﷺ وترجمته.....	٢٨١
ذكر الوجه الثاني من السنن التي اختلفوا فيها أهي ناسخة لبعض أحكام القرآن؟ أم هي مبينة عن خصوصها وعمومها؟.....	٤٤٤
خاتمة الكتاب.....	٦٨٤
الفهارس العلمية.....	٦٨٣
١- فهرس الآيات.....	٦٨٥
٢- فهرس الأحاديث النبوية.....	٦٩٦

- ٤- فهرس الآثار ٧١٢
- ٥- فهرس شيوخ المصنف ٧٢٣
- ٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع ٧٢٦
- ٧- فهرس القبائل والفرق والأمم ٧٢٧
- ٨- فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم ٧٢٨
- ٩- فهرس الفوائد ٧٣٧
- ١٠- فهرس المصادر والمراجع ٧٥٨
- ١١- فهرس الموضوعات ٧٩١

دار الوحيين - قسم التنضيد والإخراج والمونتاج

هاتف نقال: (٠٠٩٦٢٧٨٨٥١٥٤٥٩)

تلفاكس: (٠٠٩٦٢٦٥٠٥١٥٤٧)

ص. ب: (٩٨)

رمز بريدي: (١٣٨٧١)

عمان - الأردن

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com